المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

رحلة قرن

كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولى الجديد

إعداد: روبرت أ. باستور
ترجمة: هاشم أحمد محمد

1467

رحلة قرن قراءة أساسية لمن يرغب فى أن يفهم الشبكة المعقدة للقوة العالمية حاليًا. وعلى الرغم من الكوارث التى لم يسبق لها مثيل، فإن القوى العظمى السبع إنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والولايات المتحدة، واليابان، والصين التى كانت تهيمن على العالم مع مطلع القرن العشرين، لا تزال هناك عندما أشرقت شمس القرن الحادى والعشرين. إن مساهمة الكتاب البارزة هى تحليله الموثوق للسياسات الخارجية لكل من القوى العظمى. المؤلفون خبراء مشهورون فى البلدان التى يغطونها، يحددون بشكل حاذق القوى المحورية التى شكلت سياسات كل دولة خلال السنوات المائة الماضية.

تصميم الغلاف: عمرو الكفراوى

رحلة قرن

كيف شكلت القوى العظمى
بنية النظام الدولى الجديد

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1467
- رحلة قرن
- روبرت أ. باستور
- هاشم أحمد محمد
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب :

A Century's Journey

By Robert Pastor
Copyright © 1999 by Robert A. Pastor
First published in the United States
By Basic Books, a member of the Perseus Books Group
Arabic translation © 2010
The National Center for Translation (NCT)

حقوق نشر الترجمة العربية © المركز القومى للترجمة 2010

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومى للترجمة.
شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524-2735426 Fax: 27354554

رحلة قرن

كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد

إعـــــداد: روبرت أ. باستور
تـــرجمـــة: هاشم أحمد محمـــد

2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

أ. باستور، روبرت

رحلة قرن: كيف شكلت القوى العظمى بنية النظـــام الـــدولى الجديد/ إعداد روبرت أ. باستور ، ترجمة: هاشم أحمد محمد

ط ١ – القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٠

٤٥٦ ص ، ٢٤ سم

١ – العالم تاريخ

(أ) محمد ، هاشم أحمد (مترجم)

(ب) العنوان ٩٠٩

رقم الإيداع ٥٩٧٦ / ٢٠١٠

الترقيم الدولى: I.S.B.N- 978 - 977- 479 - 996- 0

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

مقدمة المترجم 7

- افتتاحية. بقلم: روبرت باستور. 11

الفصل الأول : الدول الكبرى فى القرن العشرين من البزوغ إلى الأفول .
بقلم: روبرت أ.باستور 15

الفصل الثانى : بريطانيا العظمى: من الانحطاط إلى الانتعاش.
بقلم: برورت جى. ليبر 55

الفصل الثالث : فرنسا: وسواسان فى قرن واحد. بقلم: ستانلى هوفمان ... 93

الفصل الرابع : ألمانيا: الاستمرارية بدءا من فريدريك الأكبر حتى
الجمهورية الاتحادية. بقلم: جوزيف جوفى 127

الفصل الخامس : الروسيات الثلاث: الانحطاط، والثورة، وإعادة البناء.
بقلم: روبرت لجفولد 185

الفصل السادس : الولايات المتحدة: منقسمة برؤية ثورية. بقلم : روبرت
باستور 247

الفصل السابع : اليابان: سياسة انتهاز الفرص طلبا للقوة. بقلم : كينيث
ب. بايل 303

الفصل الثامن : الصين: طريق ملتوى للوصول إلى المسرح العالمى .
بقلم: ميشيل أوكسنبرج 363

الفصل التاسع : التفكير فى أحداث الماضى والتطلع إلى المستقبل :
مسارات القوى العظمى. بقلم: روبرت باستور 411

مقدمة المترجم

لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث يحدث فى مصر فى مايو ٢٠٠٥ تغيير مادة فى الدستور بأن يكون منصب رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر ومن حق أى مواطن الترشح لهذا المنصب، وتقدم لهذا المنصب عشرة مرشحين، وفاز الرئيس مبارك لفترة رئاسة سادسة. ولأول مرة أيضا يفوز الإخوان المسلمون بنسبة ٢٠% من مقاعد مجلس الشعب، ولأول مرة نرى حركات شعبية تنادى بالتغيير وتنشئ جمعيات لحقوق الإنسان وجمعيات غير حكومية. التفسير الوحيد لما حدث يمكن إرجاعه لحدوث وعى لدى الجماهير وأن رياح التغيير قادمة ولا عودة للوراء إلى زمن كبت الحريات والحجر على حرية التعبير.

وعلى مستوى العالم، فوجئ الشعب الأمريكى والعالم على شاشات التلفاز بما حدث فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لأمريكا من ضرب الجماعات الإرهابية لمبنى التجارة العالمية فى نيويورك والبنتاجون فى واشنطن، وأعلن الرئيس بوش أن أمريكا فى حالة حرب وسوف تستأصل فلول الإرهاب فى جميع أنحاء العالم، وبدأت بإسقاط حكومة طالبان فى أفغانستان عام ٢٠٠١، ثم سقوط بغداد عام ٢٠٠٣. لقد أصبحت أمريكا القوة الوحيدة فى عالم القرن الحادى والعشرين.

وشهد القرن العشرون حروبًا مريرة راح ضحيتها ملايين البشر الأبرياء، فقد شهد العالم الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) وانتهت بفوز اليابان، والحرب التركية الإيطالية(١٩١١-١٩١٢) والحرب العالمية

الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، وكانت أسبابها رد فعل القوى العظمى الأخرى على طموحات الإمبراطورية الألمانية وكان السبب المباشر للحرب اغتيال الأرشيدوق فرنسوا فرديناند ولى عهد النمسا، واندلعت حرب البلقان(١٩١٢-١٩١٣) وقام بها تحالف صربيا وبلغاريا واليونان والجبل الأسود ضد تركيا. وفى الفترة (١٩٣١-١٩٤٥) قامت الحرب الصينية اليابانية وكانت بسبب محاولة اليابان للسيطرة على شرق آسيا، ولم ينسحب اليابانيون إلا بعد تسليمهم لدول الحلفاء. وقامت الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥) بين قوات المحور: ألمانيا وإيطاليا واليابان من جهة والحلفاء فرنسا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والصين من جهة ثانية، والتى كان من أسبابها إرهاق الاقتصاد الألمانى بتعويضات الحرب العالمية الأولى مما أدى بطريقة غير مباشرة إلى ظهور النازية ودكتاتورية هتلر ومطالبته بمدى حيوى أوسع وتحالفه مع دكتاتورية إيطاليا واليابان فى محور اتصف بسياسة عدوانية توسعية، وفى تلك الحرب أنتجت أمريكا أول قنبلة ذرية وألقتها على اليابان. ونشأت الحرب الكورية(١٩٥٠-١٩٥٣) وهو نزاع بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، قصدت كوريا الشمالية توحيد شطرى البلاد تحت سيطرتها وقامت الصين بدعمها فهبت منظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة إلى مساعدة كوريا الجنوبية وأسفرت عن تثبيت التقسيم بضمانة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. وفى الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠، شهد العالم أحداث الحرب الباردة التى كانت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وحلفاء كل منهما، وقد احتدمت النزاعات بينهما فى الفترة (١٩٤٨-١٩٦٢) ثم تراجعت حدتها فى الفترة (١٩٦٣-١٩٧٨)، وتصاعدت حدتها مجددا (١٩٧٩-١٩٨٥) وتزامن انتهاء الحرب الباردة مع انهيار الشيوعية، وقامت حرب فيتنام (١٩٦٥-١٩٧٥) ونشأ عن نزاع بين دولتى فيتنام الشمالية

والجنوبية ودخلته الولايات المتحدة لمعاونة فيتنام الجنوبية، وأسفرت الحرب عن تغلب فيتنام الشمالية وتوحيد شطرى البلاد.وفى عام ١٩٩٠ اندلعت حرب الخليج ونشأ تحالف من نحو ٣٠ دولة بقيادة الولايات المتحدة وأعادت الكويت عام ١٩٩١.

لقد تغيرت أهداف القوى الكبرى من عالم إمبراطوريات وصراع وهيمنة إلى عالم تنافس من أجل الأسواق. تفككت الإمبراطورية البريطانية والفرنسية وهزمت ألمانيا واليابان فى الحرب العالمية الثانية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى نهاية الثمانينيات أصبحت هناك قوة عظمى وحيدة تشكل النظام العالمى الجديد وهو ما يسمى بالعصر الليبرالى. ولكن السؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو: هل ستظل الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة فى العالم أم ستظهر قوى أخرى مثل الصين أو يستعيد الاتحاد السوفيتى عافيته ويعود لممارسة دور فاعل فى النظام العالمى؟ نتعرف على إجابة هذا السؤال من خلال دراسة السياسة الخارجية للقوى السبع الكبرى موضوع هذا الكتاب التى قام بإعدادها سبعة باحثين فى الشئون السياسية الدولية، وقد تناول كل باحث دولة من الدول السبع وهى: الاتحاد السوفيتى، بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، واليابان والصين، واستعرض المسارات التى اتخذتها تلك القوى خلال القرن العشرين من أجل تحقيق مصالحها القومية والتغير الذى حدث فى تحقيق أهدافها مع نهاية القرن، والنظام الدولى الجديد واحتمالات المستقبل.

وعلى الله قصد السبيل

هاشم أحمد محمد

القاهرة ٢٠٠٦/١/٢٢

افتتاحية

لم تحقق نهاية الحرب الباردة السلام على الأرض، ولهذا السبب، لم تجلب الخير للبشرية، لكنها أحدثت استرخاء للتوترات الاستراتيجية، وأتاحت فرصة للتركيز على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وأحدثت حالة من الفوضى والارتباك فى العالم. وبالنسبة لهؤلاء الذين كانوا يفسرون بشكل ملائم جميع الأحداث التى تقع فى العالم على أساس الانتصارات أو الهزائم للولايات المتحدة أو للاتحاد السوفيتى، فقد أصبح العالم المعاصر كتلة متشابكة من المتناقضات. واليوم، فى الوقت الذى يحرق فيه الأصوليون المعادون لأمريكا العلم الأمريكى يأكلون الهامبورجر الأمريكى ولا يصابون بسوء الهضم.

يبدو أن العولمة Globalization قد شكلت العالم فى إطار جديد جعلته أكثر تجانسا، وفى الوقت ذاته يبدو أن العالم يتمزق ويعيش حالة من التعاسة والقلق . وتفسر النظريات الكبرى كلاً من التأثير الموحد للتكنولوجيا والديمقراطية والقوة المجزئة للدين والعرقية . ويبدو أن كل مجموعة من النظريات تخالف النظريات الأخرى لكنها اجتمعت على فكرة واحدة وهى أن الدول الكبرى، وبالأحرى الدول القومية nation-states هى رفات لحقبة عتيقة انتهت، وهذه النقطة نختلف عليها .

لقد التقينا معًا لنؤلف هذا الكتاب لعدد من الأسباب؛ أولا: نحن نعتقد أن دولاً – وبصفة خاصة: إنجلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة واليابان والصين– كانت الدول اللاعبة الرئيسية على المسرح الدولى طوال هذا القرن، ومن المحتمل أن تستمر فى القيام بهذا الدور فى القرن القادم. ثانيا: نحن نعتقد أن الخطوة الأولى والأفضل نحو فهم القرن القادم هى أن ندرس كيف شكلت هذه الدول معالم النظام الدولى international system فى القرن العشرين، وهذه ليست بالفكرة الجديدة، لكنها أسقطت من منذ عهد قريب من حساب من يعتقدون أن العالم قد أصبح مختلفا عن الماضى حتى لم يعد للتاريخ درجة كبيرة من الأهمية.

وتقدم النظريات الجديدة التى تتناول سبب انضمام العالم بعضه إلى بعض وتكتله أو سبب تفرقه رؤية واضحة عن القوى الجديدة فى الاقتصاد والشئون السياسية الدولية. فقد غيرت العديد من هذه الظواهر الجديدة طريقة تعريف الدول لمصالحها، لكننا نعتقد أن من الخطأ الخلط ما بين تأثير هذه القوى الجديدة وبين تأثير الحكومات. فقد أرست الدول القواعد، وفى القرن العشرين تغيرت قواعد اللعبة من عالم إمبراطوريات إلى عالم أسواق.

ونحن ندرك أن بعض القراء قد لا يفضل تذوق حساء قام بإعداده طباخو سبع سياسات أجنبية. ومع ذلك، فلا يستطيع رجل أكاديمى بمفرده أن يعد حساء بذلك الدسم وعن العديد من الدول بمثل هذا الحساء الذى قمنا بإعداده . وقد أسعدنى الحظ أن أنضم إلى هؤلاء الأكاديميين الموقرين، الذى يعد كل رجل منهم حجة فى الدولة التى يكتب عنها. وكانت المهمة التى أخذناها على عاتقنا أن نستخلص روح كل تجربة قومية ونكهتها ذلك الطعام الشهى المذاق الذى يبرز معنى من أين جاءت الدولة وإلى أين تتجه . وعند استعراض السياسات الخارجية لدولة بالكامل، قدم المؤلفون نكهة إضافية باستخدام الأساليب التى تساعد القارئ على تفهم طبيعة تفكير كل دولة – سواء الدبلوماسية الراسخة لإنجلترا، أو بواعث القلق لدى فرنسا، أو السياسة الواقعيةrealpolitik[1] لألمانيا، أو النسيج المتشابك للروسيات الثلاث، أو المثالية المفرطة فى الحيوية والنشاط للولايات المتحدة، أو الطموح المتشعب لليابان، أو العبء التاريخى للصين.

لقد اخترنا معا العناصر التى تحدد كل دولة، وشارك كل منا بخبرته فى نفس الوقت، وناقشنا الخطوط العامة وعرضنا مسودات الفصول فى مؤتمر عقد بجامعة هارفارد. وأتاح لنا هذا المؤتمر الفرصة لكى نحلل أفكارنا وأن تتدامج الموضوعات وتتكامل. وقد واصلنا كتابة المسودات حتى أصبح الحساء الذى انتهينا إليه فى مجمله أفضل من مجموع المساهمات التى قدمها كل باحث على حدة.

---

(١) السياسة الواقعية: سياسة مبنية على عوامل عملية ومادية لا على عوامل نظرية أو أخلاقية. المورد(١٩٨٨) المترجم

كان عملى خلال الخمسة وعشرين عاما الماضية يحيط بـبعض التغيـرات التى حدثت فى العالم التى يؤرخ لأحداثها هذا الكتاب، فقد عملـت طـوال أربعـة أعوام فى مجلس الأمن القومىNational Security Council أقترح الاستراتيجيات التى تعزز مصالح الولايات المتحدة فى العالم، ولأكثر من عقد من الزمـان كنـت أعمل بالتدريس والكتابة وإدارة البرامج الدولية فى منظمة غيـر حكوميـةNGO، وهى مركز كارترCarter Center.

وتوضح تجربتى فى محاولة التوسط فى صراع إحدى الدول- نيكاراجوا- خلال عقد من الزمان مدى التحول الذى حدث فى النظام الدولى خلال تلك الفتـرة، ففى الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ خلال عملى مستشارًا للأمن القومى للرئيس فى أمريكـا اللاتينية، عملت مع وزارة الخارجية فى التفاوض من أجل إحداث تحول ديمقراطى بين الدكتاتور أناستاسيو سوموزAnastasio Somoza والمعارضة المعتدلـة. وقـد منيت جهودنا بالفشل، واستولت جبهة التحرير الوطنية "ساندينستا" على السلطة فى ماناجوا فى ٢٠ يوليو ١٩٧٩. وبعد عقد آخر عدت إلى ماناجوا ممثلا لمنظمة غير حكومية وأقنعت زعيم ساندينستا دانيل أورتيجا وزعيم المعارضة بأن يدعوا مركز كارتر للقيام بأعمال المراقبة والتوسط من أجل التحول إلى الديمقراطية. ومـا لـم تستطعه حكومة الولايات المتحدة خلال إدارة كارتر وريجان، استطاعت أن تقـوم به منظمة غير حكومية.

وفى العالم الذى يتشكل مع نهاية الألفية، هنـاك أدوار يجـب أن تلعبهـا المنظمات غير الحكومية التى لم يكن من المتصور أن تكون لها أدوار منذ عقـدين ماضيين، غير أن طريقة فهم دورها ليس الاعتقاد بأن الدول قـد أصـبحت أقـل أهمية، فمنذ مائة عاما مضت، اعتقد العديد بشكل خاطئ أن القوميـةnationalism سيكون تأثيرها أقل من أفكار جديدة مثل الاشتراكية والفاشية والشيوعية. وبالمثـل اليوم، تساهم المنظمات غير الحكومية بالأفكار، لكن الحكومات هى التى تربط هذه الأفكار بمصالح أخرى فى مصلحة قوميةnational interest.

وكواحد قضى معظم حياته العملية فى قضايا تتعلق بالعالم النامى، فإننى أقدر هؤلاء الذين سينظرون إلى كتاب عن الدول الكبرى على أنه قد أغفل الاهتمام بتطلعات الغالبية العظمى من الدول والشعوب فى العالم. إن كتابنا يركز على رحلة سبع دول فى القرن العشرين، غير أن معظم هذا التاريخ يظهر اعترافها الحاقد بقوى القومية التى عبرت عنها من خلال عدوانها المتزايد على القوى المتوسطة والصغيرة. وعلى الرغم من ذلك، فلا ينكر أحد أن الدول الكبرى كان لها تأثير كبير يتناسب مع تشكيل سياسات العالم فى هذا القرن، وذلك هو سبب اختيارنا تأليف كتاب عن الدول الكبرى بدلا من الكتابة عن السياسات الخارجية لمائة وخمس وثمانين أمة. وقد شرحنا فى الفصل الأول لماذا اقتصرت دراستنا على سبع دول.

ونحن ندين بالشكر فى إعداد هذا الكتاب لجوزيف س ناى الابن، عميد معهد جون كيندى للعلوم السياسية، وجورج دومينجويز أستاذ علم السياسة بجامعة هارفارد ومدير مركز وزرهيد للشئون الدولية، الذى دعانى للحضور إلى جامعة هارفارد فى خريف عام ١٩٨٨ كأستاذ زائر، وكانت فرصة عظيمة للاستعانة بالمصادر الفكرية للجامعة لاختبار أطروحتنا. وقد كان مركز وزرهيد الراعى للمؤتمر، وشارك معنا الأستاذ روبرت بارلبرج، وكانت لتعليقاته الثاقبة على العديد من مسودات المشروع أن أهلته لأن يكون مشاركا حقيقيا. وفى المؤتمر راجعنا مسودات الفصول الأولى، وقد سعدنا بالتعليقات التى قدمها لنا كل من السادة الآتية أسماؤهم : عمانويل أدلر، وجرهام أليسون، وروبرت أرت، وروبرت بلاكويل، وجورج دومينجويز، وليسلى جيلب، أكيرا إيريا، وكارل كايسن، وإرنست ماى، ولويس ريتشاردسون، وجورج روس، وروبرت روس، وتونى سميث، ورايموند فيرنون، وإيزا فوجل، وستيفت فوجل،

روبرت باستور

الأول من يونيو ١٩٩٩

الفصل الأول

الدول الكبرى فى القرن العشرين من البزوغ إلى الأفول

بقلم روبرت أ. باستور

أوشك القرن العشرون على الانتهاء، وتفوح منه رائحة كريهة كتلك الرائحة التى شممناها من قبل فى بداية القرن، فقد جعلت الحرب الدائرة فى منطقة البلقان أوروبا الغربية والولايات المتحدة فى حالة مواجهة عسكرية ضد الصرب وأصدقائهم الروس، ويخامرنا إحساس بأننا قد شاهدنا مثل هذه الحرب من قبل. وفى الحقيقة، فقد شهد أبناء القرن العشرين صراعا فى منطقة البلقان، ولكن عندما ينظرون إلى الأحداث من خلال تجارب جيلهم المريرة سوف يفسرون الصراع المعاصر بطريقة مختلفة.

وبالنسبة للبعض، تبدو الصراعات فى منطقة البلقان مثل استرجاع بالحركة البطيئة لشريط سينمائى عن أحداث الحرب العالمية الأولى – إمبراطوريات قديمة تجر إمبراطوريات جديدة إلى هوة سحيقة مع فهم بسيط للأسباب المحلية أو لنتائجها على العالم. وبالنسبة لهؤلاء الذين حددوا نظرتهم الاعتبارية على خلفية الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، فقد كان دفاع حلف الناتو عن القيم الغربية هو السبب فى دخوله فى الحرب. وفى النهاية، فإن الذين يرون عالم ما بعد الحرب الباردة وقد تمزق بـــ "صدام حضارات" بين المسيحيين والمسلمين، سوف ينظرون إلى الجماعات العرقية على أنها تحارب من أجل الدفاع عن هوياتها الثقافية.

ومع ذلك، فلم تنجح أى من هذه التفسيرات الثلاث فى وصف الأزمة الأخيرة فى كوسوفو. فلم تكن الإمبراطوريات فى حالة حرب بعضها مع بعض،

فالولايات المتحدة والغرب هما اللذان قادا الحرب، بدلا من أن تتجنبا الصراع، كما حدث فى عام ١٩١٤. وقد تأسس حلف الناتو من أجل ردع أو منع الهيمنة السوفيتية على أوروبا، لكن الاتحاد السوفيتى لم يعد له وجود. وفى النهاية، لم تحارب أوروبا الغربية المسلمين فى كوسوفو بل دافعت عنهم، فالأعمال الوحشية فقط هى التى ارتبطت بصراعات القرن فى البلقان.

فى القرن الماضى، مثلما كان يحدث طوال التاريخ، شهدت البشرية بزوغ الدول الكبرى وأفولها وانهيار الإمبراطوريات. والشىء الذى جعل نهاية القرن العشرين فريدة فى نوعها هو أنه للمرة الأولى فى التاريخ لم يكن هناك إمبراطوريات أو مستعمرات. والدول الكبرى تناقش القوانين التى تقيد كلاً منها، ولا توجد دولة تستولى على أراضى دولة أخرى. وكل دولة تسعى وراء تحقيق مصالحها من خلال المنظمات الدولية بدلا من تحقيقها بواسطة البوارج الحربية. فقد وقعت الدول الكبرى جميعًا معاهدات تعزز مبادئ حقوق الإنسان، ودخلت معظم الدول الكبرى الحرب فى كوسوفو من أجل الأسباب الإنسانية ذاتها، وقد ركزت بدرجة أكبر على الدخول إلى الأسواق بدلا من الاستيلاء على ثروات الشعوب، وأنفقت على الأمن الاجتماعى أكثر مما أنفقت على التسلح، واشتركت فى محاربة الجماعات العرقية من أجل صنع السلام. وتسعى الدول الكبرى الأوربية الثلاث إلى توحيد وتنسيق جهودها بعضها مع بعض بدلا من التحالف والحرب بعضها ضد بعض. نشأت كل هذه التغيرات من حقيقة أن الدول الكبرى أصبحت تسعى نحو أهداف مختلفة فى نهاية القرن عن الأهداف التى كانت تسعى إليها فى بداية القرن وشكلت هذه الأهداف الجديدة عالما مختلفا.

يبدو أن مفهوم "الدول الكبرى" ذاته ينتمى إلى القرن التاسع عشر – ذلك الزمن الذى حكم فيه الملوك الإمبراطوريات، وأرسلوا الجنود المأجورين للسيطرة على ممتلكاتهم، ولعبوا "لعبة الإمبريالية الكبرى" بعضهم ضد بعض. وفى عام

١٩٠١، عندما دفنت إنجلترا ملكتها "الملكة فكتوريا[١]" Queen Victoria التى حكمت لزمن طويل، جاءت الأسر الملكية فى العالم لتقدم تعازيها واحترامها وكانت معظمها على صلة قرابة بالملكة: فقد كان القيصر ولهلم الثانى[٢] فى ألمانيا والقيصر نيكولا الثانى[٣] فى روسيا أبناء أخت الملكة. ومع ذلك فقبل ثلاث سنوات فقط، قرر ولهلم أن تبنى ألمانيا أسطولا يفوق أسطول إنجلترا، وقبل سبع سنوات، وافق نيكولا على قيام تحالف سرى مع فرنسا يهدف إلى احتواء ألمانيا. وكل قرار من هذه القرارات كان قرارا فرديا دون أخذ موافقة الشعب وكان خطوة نحو الحرب الكبرى.

ومثل الملوك الآخرين فى زمانها، كانت فكتوريا متفانية فى الإمبريالية، لكنها كانت محبوبة فى إنجلترا بدرجة كبيرة، لأنها فهمت أن الإمبراطور لم يعد فى إمكانه أن يحكم إمبراطورية إنجلترا، وقلصت دورها إلى دور رمزى، وحكم القادة المنتخبون بحرية. وعلى ذلك فقد كانت الأبهة الملكية فى إنجلترا مجرد شكل وليس واقع مادى، فى الوقت الذى حكم فيه الأباطرة فى ألمانيا وروسيا والصين واليابان وتركيا والنمسا-المجر، واتسم عصرهم بالاستيلاء على المستعمرات والأراضى .

واليوم، فإن الزعماء المنتخبين، وليس الملوك هم الذين يحكمون كل الدول الكبرى، على الرغم من أن الانتخابات فى الصين يتحكم فيها زعامة الحزب الشيوعي. ولا يزال المبدأ عامًا تقريبا وهو أن السلطة الشرعية لا تستمد من الحق الإلهى ولا من التهديدات الصريحة بل من رضاء المحكومين. وحوالى ثلث حكومات العالم لا تمارس هذا المبدأ، وهناك عدد قليل من هذه الحكومات من يرفض هذا المبدأ.

---

(١) لكسندرينا فيكتوريا(١٨١٩-١٩٠١): ملكة بريطانيا العظمى(١٨٣٧-١٩٠١) ومن عام(١٨٧٦) إمبراطورة الهند، ولدت فى لندن، وهى الطفلة الوحيدة للابن الرابع لجورج الثالث إدوارد وفيكتوريا ماريا لويزا من ساكسكوبرج.

(٢) ولهلم الثانى(١٨٥٩-١٩٤١): ملك بروسيا وإمبراطور ألمانيا(١٨٨٨-١٩١٨) فى عهده خاضت ألمانيا الحرب العالمية الأولى. تخلى عن العرش. معجم المورد-المترجم.

(٣) نقولا الثانى (١٨٦٨-١٩١٨): آخر قياصرة روسيا (١٨٩٥-١٩١٧) خلع عن العرش(عام ١٩١٧). أعدمه البلاشفة عام ١٩١٨. المورد- المترجم

ولا تسيطر أى دولة من الدول الكبرى على العالم، ولكن من بين الدول المائة والخمسة والثمانين الأعضاء فى الأمم المتحدة، هناك سبع دول فقط تصدر نصف التجارة العالمية وتنتج ثلثى إنتاج العالم وتنفق حوالى ثلاثة أرباع نفقات الدفاع فى العالم. ولا تزال تعرف الدول الكبرى بقدرتها على التأثير أو الاستجابة للأحداث التى تقع فى مناطق بعيدة عن حدودها، ولا تزال تشكل العالم ولكن بطرق أكثر ذكاء وبشكل غير مباشر عما كان يحدث فى بداية القرن. والهدف الرئيسى للدول الكبرى هو الارتقاء بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، ويعترف قادتها بأن تحقيق هذا الهدف يتطلب نظاما دوليا يعزز التجارة والاستثمار ويحتوى الصراعات ويعمل على حلها. والولايات المتحدة هى الدولة العظمى الوحيدة فى عالم اليوم. ولكن عندما تكون الغلبة للأهداف السياسية والاقتصادية فإن مركز القوة العظمى يصبح له أهمية أقل عما كانت منذ مائة عام مضت، عندما كانت الدول الكبرى تقسم العالم وتتقاسمه فيما بينها. وبالفعل، فالولايات المتحدة تستمد قوتها الدائمة من المؤسسات التى أنشأتها عند نهاية الحرب العالمية الثانية كما تستمدها من ثروتها أو أسلحتها.

وعندما تغيرت أهداف الدول الكبرى، تغيرت معها أيضا طرق سعيها لتحقيق أهدافها، فالقوة العسكرية والاقتصادية مختلفة بدرجة كبيرة عن مثيلاتها فى عام ١٩٠٠ لدرجة أنها لم تغير ببساطة أساليب شن الحرب أو تجنبها، فقد تغير معنى "القوة" ذاته وتغيرت لعبة السياسة الدولية، ولندرس ما يلى:

- إحدى الغواصات النووية حاليا، لها قدرة نيران أكبر من قدرة النيران التى كانت تمتلكها جيوش العالم عام ١٩٠٠، وبرغم ذلك فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اللتين تمتلكان ٩٣% من الأسلحة النووية فى العالم، قد هزمتا فى حروب فادحة محلية من دول نامية فقيرة.

- من الاقتصاديات الكبرى المائة فى العالم، واحدًا وخمسون منها شركات، وتسع وأربعين دولاً. وأنتجت إحدى هذه الشركات وهى - شركة جنرال

موتورز General Motors – سلعًا وخدمات فى عام ١٩٩٧ مثل ما أنتجته تقريبا كل دول أوروبا فى عام ١٩٠٠.

• يمكن لأحد كوابل الألياف الضوئية أن ينقل معلومات فى دقيقة واحدة أكثر مما كانت تنقله جميع الخدمات التلغرافية والبريدية فى العالم فى عام ١٩٠٠ كله. وينقل التليفزيون جميع الأحداث التى تقع فى العالم إلى غرف معيشة بلايين البشر، غير أن معظم الأحداث تولى اهتمامًا أكبر بتكاليف المعيشة عن اهتمامها بالأعمال الوحشية التى قسمت العالم إلى شطرين.

بعض غايات ووسائل السياسة الخارجية جديدة، لكن الدول الكبرى السبع لم تتغير. ففى مطلع القرن العشرين، خرجت ثلاث دول وهى الولايات المتحدة واليابان وألمانيا من عزلتها أو انقسامها الداخلى لتتحدى الدول الكبرى فى القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من هزيمة اليابان وألمانيا فى الحرب فى منتصف القرن، فإن الدول الثلاث أصبح لها الغلبة مرة أخرى قرب نهاية القرن. والولايات المتحدة واليابان وألمانيا – بهذا الترتيب– تتمتع بأقوى اقتصاد وأعلى إنفاق عسكرى فى مطلع القرن الحادى والعشرين. وقد انحدرت فرنسا وإنجلترا من موقعهما الإمبريالى عام ١٩٠٠، بينما لا تزال اقتصادياتهما وقواتهما المسلحة ومقاعدهما الدائمة فى مجلس الأمن تؤهلهما لأن يكونا فى مجموعة الصفوة. وقد واجهت روسيا والصين تأرجحا أكثر تطرفا فى القوة خلال القرن، غير أن كليهما لابد أنه لا يزال من الدول الكبرى نظرا لموقعهما الدائم فى مجلس الأمن وتأثيرهما فى العالم.

إن القضية المطروحة فى هذا الكتاب هى أن الدول [1] لا تزال اللاعب الرئيسى فى النظام الدولى، لكن طريقة تحديدها لأهدافها قد تغيرت، وتغير العالم الذى تسعى لتحقيق أهدافها من خلاله بشكل جوهرى إن لم يكن بشكل جذرى على مدى المائة عام الماضية، وهى مستمرة فى التنافس ولكن على لعبة مختلفة عن لعبة التنافس على المستعمرات التى كانت موجودة عام ١٩٠٠. وحاليا، تسعى الدول إلى تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية التى تتطلب منها تعاونا فيما بينها وإذعانها للقواعد والأعراف الدولية. وعلى الرغم من أن الاهتمام بالأمن قد تضاءل، فإنه لم يتلاش ومن حق كل دولة أن تدافع عن مصالحها. وحتى نفهم مستقبل الحرب أو السلام، أو الرخاء أو الانحسار الاقتصادى فى القرن الحادى والعشرين، فإننا بحاجة إلى فهم كيف ولماذا غيرت الدول الكبرى أهدافها ونظامها.

ما الذى أحدث هذه التغيرات؟ وصلت الولايات المتحدة إلى مسرح العالم مع مطلع القرن ومعها مجموعة من المبادئ الثورية قلبت بها النظام القديم رأسا على عقب. وإن لم تكن قوة الولايات المتحدة تدعم هذه المبادئ فلم يكن سيتحقق لها البقاء. ولو أظهرت الولايات المتحدة قوتها بدون المبادئ فربما كانت ستحل محل إحدى الدول الإمبريالية القديمة لكنها لم تكن ستهدم الإمبريالية.

كان ألبرت آينشتين فى مطلع العصر النووى يتأمل عندما قال إن كل شىء قد تغير ما عدا طرقنا فى التفكير. وبالمثل، لم تتغير وجهات نظرنا عن السياسة الخارجية مع رحلة القرن. فنحن لا نزال نخشى حدوث "ميونخ أخرى" أو "فيتنام

---

(١) مصطلح دولة غالبا ما يستخدم بطريقة تبادلية مع "أمة" و"بلد" وهذه التسميات مرتبطة بعضها ببعض لكنها مختلفة. فالدولةState هى وحدة سياسية، الكيان الرئيسى فى النظام الدولى. وهى تضم شعبًا وأرضًا ومجموعة من المؤسسات الحكومية. والأمة "Nation" مجموعة من الشعوب يجمع بينها اللغة والثقافة والتاريخ. والبلد "Country" هى العنصر الأرضى من الدولة. كان الاتحاد السوفيتى دولة وبلدًا يتكون من العديد من الأمم. [للشرح المختصر لهذه المصطلحات، انظر Lowell W.Barrington, "Nation and Nationalism: إساءة استعمال المفاهيم الأساسية فى العلوم السياسية" PS:Political Science and politics (ديسمبر ١٩٩٧) ص ٧١٢-٧١٦.] المؤلف

أخرى" لكن تهديدات المستقبل لا تتشابه مع صدمات الماضى، وعلاوة على ذلك، أحيانا ما تحجب الاستعارات أو المجازات التاريخية أعيننا عن فرص جديدة. هيا ندرس بعض الطرق الجديدة فى النظر إلى الساحة السياسية الحالية، ونفكر فى هذه الطرق على أنها خرائط جديدة.

ست خرائط لما بعد الحرب الباردة

إن الوضع السياسى الدولى أصبح فى حالة تشوش فى أعقاب الحرب الباردة لدرجة أن بعض الزعماء يحنون للعودة إلى عالم مزدوج القطبية يوصف فيه كل حدث على أنه نجاح أو فشل للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي. وبدون وجود معالم واضحة تقسم العالم إلى شرق وغرب أو شمال وجنوب فإن على الأكاديميين وصناع السياسة إيجاد طرق جديدة يعرفون بها العالم. وتزعم أحد المذاهب الفكرية، مع العديد من التغيرات، بأن الدور التاريخى للأمة-الدولة قد انتهى مثلما انتهت حقبة الديناصورات، ويجب أن ترفضه خرائط القرن الحادى والعشرين على أنه دور تقادم عليه العهد. وهناك العديد من التفسيرات الأخرى. دعنى ألخص ستًا من وجهات النظر الأكثر تأثيرا:

١- العولمة Globalization: إن أوجه التقدم التى حدثت فى التكنولوجيا والاتصالات المقترنة بالقوة المتصاعدة للشركات متعددة الجنسيات قد عولمت السياسة والاقتصاد وقللت من دور الدولة. ويؤكد كينيشى أوهامي Kenichi Ohmae على أن هذه العملية "غير الارتجاعية" تؤدى بشكل حقيقى إلى اقتصاد بلا حدود "، وتحسن مستويات المعيشة للجميع.

٢- صدام الحضارات Crash of Civilizations: يتحدد النظام العالمى الجديد بالصراع بين الحضارات وليس بالتكامل العالمي. ويميز صمويل ب. هنتنجتونSamuel P.Huntington بين تسع حضارات رئيسية: الغربية، وأمريكا

اللاتينية والأفريقية والإسلامية والصينية والهندوسية والأرثوذكسية والبوذية واليابانية. ويزعم أن "التنافس بين الدول الكبرى قد حل محله صدام الحضارات". فالتكامل الاقتصادى لن يجعل هذه الثقافات تتجانس، لكنها سوف تظل متمايزة ولا يمكن التوفيق بينها.

٣- النظام العالمى الجديد New World Order: إن انتهاء التنافس على القوة العظمى أتاح لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يلعب الدور الذى أنشئ من أجله: باتخاذ إجراءات جماعية لمنع وإزالة العقبات التى تهدد السلام وتعزيز احترام حقوق الإنسان. والتحالف الذى نشأ تحت مظلة الأمم المتحدة وأخرج العراق من الكويت كان علامة على ميلاد "النظام العالمى الجديد". وظهر النظام العالمى الجديد فى الوقت المناسب، حيث قللت العولمة من قدرة الدول على إدارة الأنشطة العابرة للحدود الإقليمية بشكل فعال. ولا يمكن إلا لشكل واحد من أشكال الحكم العالمى أن يتعامل مع مشاكل انتشار أسلحة الدمار الشامل، أو التقلبات المالية السريعة، أو التدفق الضخم للاجئين أو الخلافات التجارية أو التدابير المنظمة لإبادة شعب أو ثقافة.

٤- السلام الديمقراطى The Democratic Peace: إن قضايا السياسة العالمية هى شأن من شئون قضايا السياسة المحلية، ويعتمد السلام على انتشار قيم ونظم الديمقراطية، فالدول الديمقراطية لا تحارب بعضها بعضًا على الأقل بعد أن تترسخ فيها الديمقراطية، ولذا تحدث التهديدات الرئيسية للسلام العالمى بين الدول التى يحكمها حكام دكتاتوريون أو بين الدول ذات النظام الدكتاتورى والدول الديمقراطية.

٥- وحدة عموم الأقاليم Pan-Regions: ضغطت التكنولوجيا المسافات، ومنذ عام ١٩٤٧ أزالت الاتفاقيات الدولية معظم الحواجز التجارية والاستثمارية. ومع ذلك، فالنتيجة لم تكن عالمًا واحدًا بل ثلاثة عوالم: فقد ازدادت التجارة داخل كل

إقليم من الأقاليم الثلاثة – أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا، بسرعة أكبر من التجارة بين الأقاليم بعضها وبعض. ويهيمن على كل إقليم من هذه الأقاليم قوة مهيمنة: الاتحاد الأوربى من خلال ألمانيا الموحدة؛ وأمريكا الشمالية من خلال الولايات المتحدة المتغلبة؛ وشرق آسيا من خلال اليابان، لكن الصين تنازعها الهيمنة بشكل متزايد. وكما يوضح شكل (١-١) فإن هذه الأقاليم الثلاثة تمثل نسبة ٨٠% من إنتاج العالم وتجارته.

٦- الدول States: حدث تغير جوهرى فى النظام الدولى بينما ظلت دوله تلعب الدور الأكثر أهمية. وكما هو الحال دائما، فالدول الكبرى لها قدرة أكبر فى التأثير على طبيعة قواعد النظام الدولي وشكلها، غير أن جميع الدول لها صوت وحق التصويت فى المنظمات الدولية التى تطبق القواعد على نطاق كبير من الأنشطة.

تبرز كل خريطة من الخرائط للعالم علامات معينة وتحجب علامات أخرى. فموضوع العولمة المطروح يبرز التكامل المتزايد لاقتصاد العالم وتجانس المنتجات والأذواق وحتى الأفكار، وقد زاد حجم التجارة العالمية بمعدل ثلاثة مرات أسرع مما كان ينتجه العالم منذ الحرب العالمية الثانية، والوسيلة الرئيسية فى هذا النمو هى الشركات متعددة الجنسيات، مثل فورد أو ديزنى أو شل من خلال عملياتها فى العديد من الدول. وبضع آلاف فقط من هذه الشركات تنتج ما يقرب من نصف حجم الإنتاج الصناعى والتجارى فى العالم.

والعولمة هى نقطة بداية طبيعية للتفكير فى العالم المعاصر، فالتدفق السريع للسلع والخدمات والتكنولوجيا ورؤوس الأموال بين الدول يربط البلدان بعضها ببعض ويرغم الأفراد والشركات والحكومات على أن تتكيف بعضها مع بعض أو تتنافس أو تترك الساحة. وقد أجبرت المنافسة العالمية الشركات على أن تتخصص بدرجة أكبر، وتزود المستهلكين باختيارات أكثر ونوعية أعلى و/أو منتجات أرخص.

وعلى الجانب السلبى، تدفع الأمم الثمن من خلال القابلية المتزايدة للتأثر والاعتماد على الشركات الأجنبية، فالدولة التى ترغب فى إدخال مدخراتها المحلية فى رأس مال أجنبى يجب أن تكون موازنتها متوازنة وعملتها ثابتة. وإن لم تستطع، فسوف يهرب رأس المال الأجنبى بنفس السرعة التى دخل بها. والاقتصاديات المتروكة لرأس المال الأجنبى يمكن أن تنهار فجأة عندما يرحل، مثلما حدث فى المكسيك فى ديسمبر ١٩٩٤ وفى شرق آسيا فى يوليو ١٩٩٧. كان نظام السوق دائما لا يرحم، لكن حجم التدفقات وسرعة دخول الأموال وخروجها هى الشيء الجديد.

فى عام ١٩٧١، كتب ريموند فيرنون Raymond Vernon الذى كان يشغل فى ذلك الوقت منصب أستاذ بكلية التجارة بجامعة هارفارد، أن المؤسسات متعددة الجنسية(MNE) أسهمت بدرجة كبيرة فى رفاهة العالم لكنها جعلت "السيادة فى موقف حرج " لأنها لا تحاسب أمام سلطة عامة تربطها بالنطاق الجغرافي". وقد جادل العديد بأن العولمة قللت من سلطة الدولة بإجبار الحكومات على التنافس بعضها ضد بعض من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية النادرة من خلال استخدام الحوافز الضريبية والعمالة الرخيصة. ومع ذلك، فإن الدليل لا يدعم حجة أن الدولة ضعيفة وتتعرض للخطر، ففى الدول الصناعية، تضاعفت نسبة إجمالى الناتج الداخلي(GDP) التى تذهب إلى النفقات الحكومية ثلاث مرات منذ عام ١٩٦٠ حيث بلغت نحو ٥٠%. وفى الدول النامية، تضاعفت النسبة خلال نفس الفترة حوالى ٢٨%. وبمعنى آخر، فإن حجم اقتصاد الدولة فى البلدان الغنية يبلغ الضعف وينمو بمعدل أسرع عن الدول الفقيرة، وتتضمن نسبة متزايدة من النفقات الحكومية إعانات مالية للمسنين أو المعدمين. وربما تقلص العولمة من حجم العالم، غير أن الحكومات تنمو بدرجة أكبر وتستجيب لقدر أكبر من الاحتياجات الشعبية.

خفضت الدول الحواجز التجارية، وقد ساعد هذا على التكامل العالمى، لكن هذا التكامل لم يحدث لأن الدول هى العملاء الخاسرون لمصالح المؤسسات متعددة الجنسية . وعلى العكس تماما، زعم ريموند فيرنون أن مشكلة المؤسسات المتعددة الجنسية فى عقد التسعينيات ليست أنها تعرض السيادة للخطر، لكن الدول تنظم هذه المؤسسات وتقيدها ومن ثم تتضاءل الرفاهة العالمية.

إن الاتجاه نحو التجانس العالمى يحدث غالبا تراخيا وتراجعا لدى الجماعات أو الدول التى تشعر بأنها منبوذة أو متخل عنها وتخشى من ضياع شأنها أو كرامتها. والطريق نحو العولمة ليس مستقيما، فكل حاجز تجارى تم تحطيمه يضع الشركات فى خطر، ويخلق ضغوطًا من أجل الحماية الجمركية. وانتشار الثقافة الشعبية للولايات المتحدة من خلال الأفلام وشبكة الـــ سى إن إن يثير ردود فعل لدى الأصوليين والمتعصبين السياسيين للعرقية، أو الناس العاديين الذين يخافون من فقد استقلالهم الذاتي.

ومقولة صمويل همنجتون بأن التقسيمات الجديدة فى العالم تتحدد عن طريق الصراع بين حضارات متمايزة ومتعارضة بعضها مع بعض – تعمق فهمنا للجذور الثقافية لرد الفعل على هذا التعولم وعلى قوة الولايات المتحدة. وأطروحته مقنعة فى تفسير وجهة النظر الإسلامية. ومع ذلك فلا مناص من الشك فى أهمية صدام الثقافة فى الشئون السياسية الدولية عندما تحدث الصراعات الأسوأ فى هذا القرن داخل الحضارات ذاتها وليس بينها، فقد حدث حربان من أكثر الحروب البربرية فى القرن العشرين داخل حضارة واحدة يشير إليها همنجتون بـــ "الحضارة الغربية". وعندما أصبحت الحرب الباردة بغير ذات أهمية، حدث الصراع الأسوأ داخل العالم الإسلامى بين إيران والعراق، ففى العقد الأول بعد الحرب الباردة، حدثت أسوأ حالة من الإبادة الجماعية داخل الحضارة الإفريقية فى رواندا وبروندي. والدين يشكل عنصرًا أساسيًا فى تعريف "الحضارات" ومع ذلك فإن الحروب الصليبية ضد حظيرة الإسلام على أشدها وفى عدد الضحايا عندما تقارن بالحروب بين الكاثوليك وبين البروتستانت وبين السنة والشيعة.

النظام العالمى الجديد له أوجه عديدة مختلفة، البعض منها قديم. فالمؤسسات الاقتصادية الدولية التى تأسست فى أعقاب الحرب العالمية الثانية – مثل البنك الدولى والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وصندوق النقد الدولى – قد انتشلت عشرات الدول من الفقر، وزادت من حجم التجارة العالمية ومنعت حدوث انهيار مالى وكساد عالمى، وظهرت منظمات حكومية أخرى ومنظمات غير حكومية لحماية حقوق الإنسان واستئصال الأمراض وتعزيز التنمية والتوسط فى الصراعات وتشجيع نزع السلاح.

هل جعلت نهاية الحرب الباردة الأمم المتحدة أن تصبح حرة الإرادة كما أراد لها فرانكلين روزفلت؟ خلال الحرب الباردة رغبت كل قوة عظمى فى منع القوة الأخرى من استخدام الأمم المتحدة لأغراضها، وكانت النتيجة شلل الأمم المتحدة. ومن غير شك أن نهاية التنافس على القوى العظمى أتاح لمجلس الأمن أن يلعب دورا نشطا متزايدا فى العديد من الصراعات الدولية، فمن عمليات حفظ السلام التسعة والأربعين التى بدأها مجلس الأمن منذ عام ١٩٤٨، تم الموافقة على ستة وثلاثين عملية–تمثل تقريبا ثلاث أرباع عمليات حفظ السلام– فى العقد الذى تلا نهاية الحرب الباردة. وقد تم تجديد نظام الأمم المتحدة بالكامل، وقد يحسن إنشاء منظمات جديدة مثل محكمة الجرائم الدولية من فرص نجاح الحكم العالمى فى المستقبل.

تعد المؤسسات الدولية لاعبة مهمة على المسرح العالمى المعاصر، فالمعاهدات التى تنفذها ملزمة ومجبرة لأعضائها. ومنظمة التجارة العالمية التى حلت محل منظمة الجات، تفرض عقوبات على الحكومات التى تزيد من حواجزها التجارية. وقد ألزم الاتحاد الأوربى أعضاءه الخمسة عشر بمجموعة متشابكة من الاتفاقيات للسماح بالتدفق الحر للتجارة ورأس المال والعمالة. غير أن منع الحرب وصنع السلام، وخاصة داخل الدول، اتضح أن تحقيقه عن طريق الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أكثر صعوبة من تخفيض التعريفات الجمركية عن طريق

المنظمات الشقيقة. وقد دعت العقبات الموجودة فى العراق وأنجولا والبوسنة وسيراليون أحد الكتاب أن يعقب بقوله " فى السنة الأخيرة من القرن، كان من المتوقع أن يظهر نظام عالمى جديد وراشد عندما انهارت الشيوعية منذ عقد مضى ولا يرى لها وجود فى أى مكان. والمنظمات الدولية بدءا من الأمم المتحدة والناتو إلى منظمة حفظ السلام بغرب أفريقيا التى تواجه العديد من الصعوبات تبدو جميعا بلا نفوذ." يجب أن تذكرنا هذه العقبات بعدم الخلط ما بين الآلة والميكانيكى الذى يقوم بتشغيل الآلة، فلا تستطيع المؤسسات الدولية التعامل مع أزمة ما إلا إذا كان لدى الدول الكبرى الاستعداد بالتعاون، كما حدث فى حرب الخليج. وإذا رأت الدول الكبرى أن مصالحها تتعارض فسوف يغلق باب مجلس الأمن .

كانت الولايات المتحدة دائما فى حالة تذبذب بشأن رغبتها فى تقوية دور الأمم المتحدة أو الحد منه، وكان موقفها يعتمد فى أى وقت، وليس من قبيل الدهشة، على رؤية أن عملا معينا يخدم مصالحها. وحتى فى حالة حرب الخليج، لم يتشاور الرئيس بوش مع الأمم المتحدة فى اتخاذ قراره بإجلاء صدام حسين عن الكويت؛ فقد قرر أولا ثم سعى إلى شرعية ودعم دولي. وطلب الرئيس بيل كلينتون فى يوليو ١٩٩٤ استصدار قرار من مجلس الأمن بعودة الحكومة الدستورية إلى هايتى كان حافزا بالمثل؛ فلم يكن ينوى تقوية دور الأمم المتحدة، ولكن لدعم مبادرة الولايات المتحدة. وفى حالة كوسوفو، قرر الناتو البدء فى قذف الصرب بالقنابل دون إذن من الأمم المتحدة بسبب معارضة روسيا والصين. وباختصار، فالنظام العالمى الجديد يحمل أوجه شبه بالنظام العالمى القديم.

السلام الديمقراطي- فكرة أن الدول الديمقراطية لا يحارب بعضها بعضًا – توحى بأن التقسيم الحاسم فى العالم يكون بين النظم الديمقراطية والنظم غير الديمقراطية. وقد اختبرت ونقحت الموضوعات الجديدة هذه الأطروحة، وطورت متغيرات تشتمل على اقتراح بأن الديمقراطيات الهشة الجديدة قد تكون أكثر استعدادا للقتال عن الدكتاتوريات، وأن الديمقراطيات ضيقة الأفق قد تتصارع مع

الديمقراطيات الأكثر سعة فى الأفق. ويقترح بحث تجريبى حديث أن احتمالات السلام ستتعزز عندما تنضم الحكومات الديمقراطية إلى المنظمات الدولية والتجارة بدرجة أكبر بعضها مع بعض. ومنذ عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٨٥، عندما كانت المتغيرات الثلاثة – الديمقراطية والمنظمات الدولية والتجارة – موجودة، انخفض احتمال حدوث الصراع بنسبة ٧٢%.

وانتشار الديمقراطية فى ١١٧ دولة فى العالم فى العقود القليلة الأخيرة يعد واضحا لسببين آخرين بجانب منع الحكومات من محاربة بعضها بعضًا. فالحكومات المنتخبة من شعبها فى بيئة حرة تعد أكثر مدنية واستجابة لمطالب شعبها عن الحكومات غير المنتخبة من شعبها، وثانيا لدى الحكومات الديمقراطية احتمال أكبر لأن تعمل بشكل جماعى فى الدفاع عن المعايير العالمية لحقوق الإنسان والديمقراطية.

يتصور منظور عموم الإقليم pan-region العالم على أنه ثلاث مجموعات من الدول. ومن خلال أكثر من أربعين سنة من الخبرة فى محاولة تنسيق التجارة والاستثمار والسياسات المحلية، يعد الاتحاد الأوربى الإقليم الأكثر تكاملا فى هذه الأقاليم الثلاثة. فقد أنشأ عملة جديدة (اليورو) ويتطلع إلى تنسيق سياساته الخارجية والدفاعية. واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا) والتى بدأ سريانها فى يناير ١٩٩٤، ضاعفت التجارة وأفسحت بدرجة كبيرة فرص الاستثمار بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة فى غضون خمس سنوات. ولا يوجد لدى شرق آسيا مجموعة إقليمية تماثل الاتحاد الأوربى أو النافتا، غير أن اتحاد دول جنوب شرق آسيا(الآسيان) قد تأسس عام ١٩٦٧ لتعزيز التعاون الاقتصادى ويضم حاليا عشر دول من دول جنوب شرق آسيا. والعلاقة الباردة بين الدولتين الكبريين فى الإقليم – اليابان والصين– تجعل من الصعب تصور أو حتى التفاوض بشأن منطقة تجارة حرة. وفى الوقت الحالى، بدأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية ترتبط بالإقليم.

وعلى الرغم من القلق بأن يصبح كل الإقليم كتلة تجارية مقصورة على أعضائه، فإن الدولة الرئيسية داخل كل إقليم تعتمد بدرجة كبيرة على التجارة العالمية بحيث لا تسمح لذلك بأن يحدث.والموضوعان الأكثر أهمية بالنسبة لعموم الإقليم هو تعميق التكامل عن طريق تنسيق السياسات وتوسيع الإقليم عن طريق ضم دول فى محيطه. فقد وقع الاتحاد الأوربى اتفاقية مع اثنتى عشرة دولة من دول الشرق الأوسط لإقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠، وقد بدأت مما لا شك فيه محادثات طويلة وصعبة تستهدف تكامل دول وسط وشرق أوروبا. وفى ديسمبر ١٩٩٤، انضمت الولايات المتحدة إلى ثلاث وثلاثين دولة أخرى فى غرب الكرة الأرضية فى ميثاق بدء المفاوضات نحو منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠٠٥. وفى النهاية، وافق التعاون الاقتصادى آسيا الباسيفيك(آبيك) وهى مجموعة من إحدى وعشرين دولة على إقامة منطقة تجارة حرة فى كلا جانبى الباسيفيكى بحلول عام ٢٠٢٠. تبدو هذه التواريخ متفائلة، لكنها توضح أن الدول داخل كل إقليم ترى أن نموها يعتمد على التجارة ويكون أسرع داخل عموم الإقليم عن نموه بين دولة وأخرى.

توحى النظرات الاعتبارية الخمس هذه بأن عصر الدولة القومية قد انتهى بسبب التآكل السريع للسيادة من خلال التفكك الثقافى أو التكامل العالمى أو التنظيم الدولى أو مجموعة تشتمل على دول مختلفة . غير أن تحليلا أدق يتيح للمرء بأن يرى الدور الرئيسى الذى لعبته الدول فى كل هذه الرؤى، كما يعترف بذلك العديد من المناصرين لهذه الرؤى . وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من أن هنتنجتون يؤكد على أن المتغيرات الثقافية تعتبر أكثر أهمية فى تفسير سلوك الدولة، فإنه يعترف أيضا بأن" الدول ستظل اللاعب الرئيسى فى شئون العالم"، وتتضمن سيناريوهات الصراعات التى طورها فى ختام كتابه على صراع بين الدول وليس بين الحضارات. ويقول توماس فردمانThomas Friedman أن الدول الكبرى يجرى استبدالها بأسواق كبرى (سوبرماركت)، لكنه يزعم أنه بسبب العولمة

والحدود المفتوحة فسيكون للدول شأن أكبر وليس أقل فى وضع القوانين وتنفيذها. " لن تعمل اليد الخفية للسوق بدون قبضة خفية... وأن القبضة الخفية التى تجعل العالم آمنا لتكنولوجيات وادى السليكونSilicon Valley هى جيش الولايات المتحدة، وسلاح الجو، والأسطول والقوات البحرية."

يقوم السلام الديمقراطى على أساس من الدول، وتتكون خريطة عموم الإقليم أيضا من دول، تكون الغلبة فيها لإحدى دول الإقليم . فالولايات المتحدة تصدر ٩٠% من الإنتاج الكلى و٧٣% من التجارة إلى أمريكا الشمالية، واليابان تصدر ٧٠% من الإنتاج الكلى وثلث التجارة إلى عشر دول فى شرق آسيا. وتصدر ألمانيا ٢٣% من إنتاجها الكلى و٢٨% من تجارتها إلى الخمس عشرة دولة التى يتكون منها الاتحاد الأوربي.

فى القرن التاسع عشر، بدت القومية فكرة سياسية أكثر ضعفا من الليبرالية أو الاشتراكية، غير أن الأفكار الثلاثة جميعا وجدت تعبيرًا لها بصفة رئيسية داخل الدول. فقد غرست القومية فى الدول الطاقة والتوجه الذى كان أحيانا إيجابيا وأحيانا مدمرا. وبالمثل، مع نهاية القرن العشرين يجرى إعادة تعريف مصالح وأولويات الدول عن طريق العولمة والهوية والديمقراطية، وبواسطة فاعلين جدد (المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمؤسسات متعددة الجنسية) يعززون هذه المصالح والأفكار.

وعلى الرغم من أن المؤسسات متعددة الجنسية مثل المفوضية الأوربية أو منظمة التجارة العالمية تعد مهمة على نحو متزايد فى نطاق متسع من القضايا، فإن سلطتها تنبع من الاتفاقيات بين الدول. ويجب أن تزن الدول بعناية تكاليف خرق أية اتفاقية، لكنها تحتفظ دائما بحق الدفاع الذاتي. وتنضم الدول إلى المنظمات الإقليمية لأن قادتها يقدرون أن الفوائد تزيد عن التكاليف. ويذكرنا روبرت و. كيوهان وجوزيف س. ناى الابن "أن الدول تستمر فى فرض ولائها على الغالبية

العظمى من شعوب العالم". غير أنه فى عالم يعتمد فيه النمو على التجارة والاستثمار والتكنولوجيا الجديدة، فإن التكامل يعتبر دفاعًا أفضل من الحكم المطلق.

لا توجد هذه الخرائط الست فى وقت واحد. وبالفعل، لو كانت هذه الخرائط شفافة ووضعت بعضها فوق بعض، لكانت ستعطى وصفا أعمق للعالم المتعدد الأبعاد. وسوف تساعدنا على سبيل المثال، على فهم العلاقة البينية للتكامل الاقتصادى والتفاعل الثقافي. ولتفسير التأثير المتفشى للأزمة المالية الآسيوية، فقد يستعير المرء أفكارًا من العولمة أو يقارن تأثير الأزمة داخل وبين عموم الأقاليم . ولتقييم نجاحات الأمم المتحدة أو فشلها فى أزمات رواندا والبوسنة، يستطيع المرء أن يرجع إلى أطروحة النظام العالمى الجديد.

لا تزال الدول هى الفاعل الرئيسى فى النظام الدولى، غير أن كلاً من هذه الرؤى الأخرى تزيد من فهمنا للأرضية التى تناور عليها الدول للدفاع عن أنفسها أو إعلاء مصالحها. أى الدول هى الأكثر أهمية؟ وللإجابة عن هذا السؤال، نحتاج إلى تعريف القوة وبعد ذلك نحدد الدول التى تمتلك القوة.

القوة وأبطالها

"القوة" power مصطلح مراوغ. وفى محاولة جوزيف ناى الابن لتعريفها، قارن فى البداية القوة بالطقس– الذى يسهل التحدث عنه أكثر من فهمه – وبعد ذلك قارنها بالحب– " الذى يسهل معايشته عن تعريفه أو قياسه." وإذا عرفنا القوة بالمصطلحات العسكرية التقليدية كقدرة على سحق العدو، حينئذ فإن الأسلحة النووية nuclear weapons تعتبر المؤشرات الرئيسية، ولا تزال الولايات المتحدة وروسيا من أكبر دول العالم قوة، وإذا عرفت القوة بقدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات، فسوف يكون إجمالى الناتج الداخلى (GDP) هو المؤشر الأفضل، ونجد أن أعلى إجمالى ناتج داخلى يمثله الثالوث: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا.

وقد تغير مفهوم القوة مع الزمن، ففى القرن السابع عشر والثامن عشر كان يعتقد على نحو واسع أن الحكومات التى تستطيع تعبئة أكبر عدد من الجيوش وإطعامهم ويمكنها أن تجبى الضرائب من أكبر عدد من السكان سوف تفوز فى الحروب، لذا كانت القوة غالبا ما تكافئ عدد سكان الدولة ومساحات الأراضى التى تستزرعها. وفى القرن التاسع عشر، كانت الصناعة والسكك الحديدية مصادر أكثر أهمية عن الزراعة أو مساحة الأراضي. وكان لدى روسيا عدد سكان أكبر من ألمانيا لكنها كانت أضعف منها، لأنها كانت تفتقر إلى ما كان لدى ألمانيا من السكك الحديدية الحديثة والبنية الصناعية.

وبدءا من صناعات النسيج الأولى والثورات الصناعية ومرورا بالثورة الكيميائية والنووية والمعلومات، أيًا كان ما تطوره الدولة من تكنولوجيا جديدة أو معرفة أو ما تمتلكه من ثروات تعتمد عليها فإنها تجد نفسها فى مقدمة منحنى القوة. فاختراع بريطانيا للآلة البخارية ووفرة الفحم جعلاها فى مقدمة الثورة الصناعية. وعلاوة على ذلك، كانت أنواع معينة من الدول قادرة بشكل أفضل على استغلال مراحل معينة من التصنيع، فالاتحاد السوفيتى على سبيل المثال، كان قادرا على استخدام قوة التخطيط المركزى لتطوير صناعات الصلب الضخمة والكيماويات والمعدات الرأسمالية، غير أن اقتصاده الموجه command economy أصبح عبئا فى عصر الكمبيوتر. تعلمت اليابان أن الطريق الصعب باستخدام الجيش من أجل الحفاظ على البترول والفحم كما فعلت فى ثلاثينيات القرن العشرين، أكثر تكلفة وأقل فاعلية من الاعتماد على السوق والتكنولوجيا وهى ما اتجهت إليه بعد خمسة عقود.

وتعتبر الحكمة التقليدية الحالية هى أن الدولة تستمد قوتها من النمو الاقتصادى والابتكار التكنولوجى، وتصبح التكنولوجيات مصدرا للقوة إذا أمكنها اختصار الزمن أو المسافة أو الفضاء، فالإنترنت تعتبر التكنولوجيا الجديدة الأكثر قوة لأنها تنقل المعرفة والمعلومات إلى أشخاص أكثر وبصورة أسرع وأرخص وأسهل من أى وسائل اتصالات أخرى موجودة، ففى الفترة من عام ١٩٨٨ إلى

١٩٩٨، وهو العقد الذى استخدمت فيه الإنترنت على نطاق واسع، فقد عملت على تحفيز الصناعة بأكملها، وبحلول عام ١٩٩٨ كان ثلث النمو الاقتصادى للولايات المتحدة يعزى للإنترنت.

الإنترنت وقوة المعلومات تزيد من قدرة الأفراد والمنظمات غير الحكومية على التأثير فى السياسة الخارجية والشئون السياسية الدولية. ولن نجد مثالاً أفضل لهذا من جودى ويليام Jody Williams، وهى سيدة شابة تعمل من خلال منزل متواضع فى ولاية فيرمونت Vermont. ففى غضون ست سنوات من خلال عملها على الإنترنت، استطاعت ويليام أن تنظم ائتلافا من ١٣٠٠ منظمة غير حكومية فى ٦٠ دولة وقامت بصياغة اتفاقية دولية لمنع إنتاج وتخزين واستخدام الألغام الأرضية land mines على مستوى العالم. وعلى الرغم من معارضة الولايات المتحدة وروسيا والصين، فقد أعدت المنظمات غير الحكومية حملة لوبية ناجحةlobbying campaign استطاعت أن تجعل ١٢٢ دولة توقع اتفاقية فى أوتاوا فى ديسمبر ١٩٩٧. وفازت ويليامز بجائزة نوبل لدورها فى تنظيمها، واستخدام سيدة أعمال عادية public entrepreneur لتكنولوجيا جديدة من أجل تعزيز معيار دولي؛ يعتبر هذا نوعًا جديدًا من القوة فى عصر جديد.

كيف يحدد المرء تأثيرات القوة على إدراكه لشكل العالم والعكس بالعكس. فى عالم الحكم المطلق والحماية الجمركية autarchy and protectionism تعتبر الأرض مصدر القوة، وفى عالم التجارة الحرة تعتبر الأرض أقل أهمية، فدولة صغيرة مثل سنغافورة أو دولة تتكون من مجموعة جزر مثل اليابان يمكن أن تكون دولة ثرية وقوية. وكما ذكر ريتشارد روزكرانس Richard Rosecrance فإن فهمنا لمعنى القوة قد تغير مثلما تغير العالم من "الدولة الإقليمية"territorial state إلى "الدولة التجارية" trading state إلى "الدولة بحكم الواقع "virtual state، حيث تكون المعلومات وجميع عناصر الإنتاج إجمالا لها القدرة على الحركة والتأثير.

وينظر إلى قوة الدولة من خلال "القوة المادية " hard power– القوة العسكرية والسكان والاقتصاد(إجمالى الناتج الداخلى، التجارة) والأراضى، والثروة الطبيعية. وميزة متغيرات "القوة المادية " هو أنه يمكن قياسها ويعترف بها عالميا على أنها مؤشرات للقوة. لكننا نريد أن نتوقف وندرس بعض المسائل قبل القفز إلى نتيجة أن دولة لديها وفرة من القوة المادية يمكن أن تجد طريقها بصورة أتوماتيكية. أولا: هل يمكن مقارنة المتغيرات الواحدة بالأخرى؟ فجيش الصين يبلغ عشرة أمثال جيش اليابان لكن اقتصاد الصين سدس اقتصاد اليابان. أى دولة منهما تعتبر الأكثر قوة؟ ثانيا: هل يمكن وزن المتغيرات وجمعها لتتماشى مع مؤشر قوة واحد؟ فإضافة السكان إلى النفقات العسكرية مثل مزج التفاح بكراسى الارتكاز(التى تحمل جسم الكوبري). وثالثا: ما هى "نسبة التحويل" لتحديد مقدار "القوة المادية " الأساسية لتغير وضع الخصم؟ غالبا ما كان يذكر روبرت دال Robert Dahl تعريف القوة بأنها القدرة على إجبار الآخرين بالقيام بشيء لم يكونوا يرغبون فى القيام به يجيب هذا السؤال. وبدون معرفة أولويات أو دوافع الخصوم فى التغيير، فلا يمكننا القول ما إذا كان استخدام القوة حاسما. ورفض هانز مورجينثو Hans Morgenthau البحث عن الدوافع لأنها " لا طائل منها ومضللة". وفى حساب نسبة التحويل هذه أين نلائم عوامل غير مادية مثل القومية nationalism؟ وكما أثبت الفيتناميون والأفغان، يمكن أن تكون العوامل غير المادية على درجة من القوة بحيث تكفى لهزيمة أكثر الآلات العسكرية ضخامة.

ويضيف نای من فكره على تعريف داهل من خلال تمييزه ما بين القوة المادية و"القوة غير المادية" soft power، التى يعرفها بأنها القوة " غير المباشرة أو المنتخبة ... التى تجعل آخرين يرغبون فيما ترغب فيه." فالقوة غير المادية تأتى عن الإقناع أو الترغيب. فلم يجبر الألمان دولة شيلى فى القرن التاسع عشر، والصين فى بداية القرن العشرين على قبول مستشاريها العسكريين؛ فقد طلب القادة الشيليون والصينيون من ألمانيا أن ترسل لهما مستشاريها العسكريين لأنهم اعتقدوا أن الجيش الألمانى هو النموذج الذى يمكن أن يحتذى به .

وبطبيعة الحال، فالقوة غير المادية قوة معنوية ومن المستحيل قياسها، غير أن هناك مؤشرات بديلة لروعة جمال وجاذبية أى دولة، فقوة اليابان غير المادية تنبع من شهرتها كرائدة فى مجال التكنولوجيا، والتى تطورت تدريجيا على مدى عقدين بدءا من أواخر خمسينيات القرن العشرين. وتظهر قوة الولايات المتحدة غير المادية فى المليون مهاجر وخمسمائة ألف طالب الذين يفدون كل عام. وهناك دلائل على أن الناس ترغب فى الإقامة والتعليم فى الولايات المتحدة، وتعكس شعبية الأفلام الأمريكية وقناة الـــ سى إن إن تأثير الثقافة الأمريكية.

وعند التفكير فى مساعدة الفرنسيين فى حربهم ضد الشيوعيين الفيتناميين عام ١٩٥٤، أدرك الرئيس الأمريكى داويت إيزنهاورDwight Eisenhower أن موقف الولايات المتحدة كقوة معادية للقوى الاستعمارية يعتبر " أصلا بدون قيمة محسوبة " . وانتهى إلى أن هذا الموقف الأخلاقى للولايات المتحدة هو الذى يجب اتباعه أكثر من دلتا التنوكنج Tonkin Delta(الجزء الشمالى من فيتنام)، وبالفعل، عن كل الهند الصينية" – الذى يعتبر تقديرًا حكيمًا لأحد أبعاد القوة غير المادية للولايات المتحدة.

فى أواخر خمسينيات القرن العشرين، كان للنجاح الظاهرى للاتحاد السوفيتى فى تحوله من دولة فقيرة من دول العالم الثالث إلى ثانى أكبر قوة عظمى فى العالم أن أثار إعجاب قادة العالم الثالث الذين يبحثون عن نموذج بديل لنموذج الغرب. وقد اعترف فيدل كاسترو بأن نجاح السوفيت فى ارتياد الفضاء بمركبة الفضاء سبوتنيك و"الفجوة الصاروخية" missile gap الظاهرية فى صالحهم قد استرعى اهتمامه، وبذلك تغير مجرى التاريخ الكوبي. والعلاقة بين القوة المادية والقوة غير المادية لم تكتشف بشكل كاف، لكنه يبدو أن نجاح أى دولة يجعلها أكثر جاذبية كنموذج، ويعزز بالتالى من صورتها كدولة كبرى.

وعلى مدى القرن، فإن معايير عالمية مثل حق تقرير المصير-self determination أصبحت القوى التى تقيد الدول فى أن تفعل ما تريده، وتطور

نظام دولي international regime لحقوق الإنسان قد ألزم الدول بالدفاع عن أفعالها في اجتماعات سنوية للأمم المتحدة في جنيف وفي المنتديات الأخرى. وقد تكون القدرة على تعريف المعايير بذات أهمية في القرن القادم مثل القدرة على رسم حدود المستعمرات في الماضي.

وكلما حاولنا فهم "القوة" استعصت الإحاطة بها، لكنه يمكننا القيام ببعض التوضيحات المفيدة؛ أولا: يمكننا أن نفرق ما بين المؤشرات العسكرية والاقتصادية للقوة المادية حتى لو لم يكن في استطاعتنا مقارنتها أو إجمالها بسهولة. ثانيا: جعلت فكرة القومية والمعايير الدولية من استخدام القوة المادية أكثر تكلفة، وتزايدت أهمية القوة غير المادية. وفي النهاية، لا توجد إجابات بسيطة عن أسئلة مثل أي أنواع القوة التي يحتمل أن تكون أكثر فاعلية في إجبار أو إقناع خصم، حتى في الحرب، بل بصفة خاصة في وقت السلم أو أثناء المفاوضات.

ما العناصر التي تشكل دولة كبرى؟

من خلال أي مؤشر من مؤشرات القوة المادية والقوة غير المادية يصبح من السهل المقارنة ما بين الدول الكبرى السبع، فالأصناف التقليدية الثلاث للقوة هي حجم (السكان والأراضي) والاقتصاد والقوة العسكرية. (انظر جدول ١-١). ومع اقتراب القرن من نهايته كانت الولايات المتحدة هي القوة البارزة في جميع المستويات إجمالا، لكنها شاركت اليابان وألمانيا الريادة في الاقتصاد والإنفاق العسكري، وشاركت روسيا والصين في حجم أفراد القوات المسلحة والتسليح. وكانت بريطانيا العظمى وفرنسا عضوين في النادي النووي وكان ترتيبهما يتراوح ما بين الرابع إلى السابع في معظم المجالات الاقتصادية والعسكرية. ومن خلال اتحاد أوربي موحد فإنه تفوق على الولايات المتحدة في جميع المؤشرات الاقتصادية وجاء ترتيبه في المرتبة الثانية أو الثالثة في المجالات العسكرية.

إلى أى مدى تعكس هذه الصورة الوصفية للقوة فى التسعينيات الاتجاهات الأبعد ؟ إن ترتيبا من مؤشرات مماثلة فى منتصف الثمانينيات قد أظهر ترتيب الاتحاد السوفيتى الأول أو الثانى فى جميع المجالات العسكرية ومعظم المجالات الاقتصادية. فقوة السوفيت، التى بدت أكثر رعبا انهارت فى بضع سنوات قليلة، وتم إعادة توزيع القوة بعد الحرب الباردة كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى والثانية.

دعنا ندرس الاتجاهات بعيدة المدى فى مؤشرات القوة العديدة. بداية بالسكان، يبدو انحدار أوروبا بشكل واضح وملحوظ. فالدول الأوروبية الثلاث – ألمانيا وبريطانيا وفرنسا – التى كان ترتيبها الرابع والسابع والثامن فى عام ١٩٠٠، أصبح ترتيبها الحادى عشر والسادس عشر والثامن عشر فى عام ١٩٩٥. ومع ذلك كان ترتيب الاتحاد الأوربى ككل الثالث فى عام ١٩٩٥، بعد الصين والهند، اللتين تشكلان معا نسبة ٣٨% من سكان العالم. وكان الاتحاد السوفيتى قبل تفككه يحتل المرتبة الثالثة، ذلك الترتيب الذى تشغله حاليا الولايات المتحدة، وهى الدولة الصناعية الوحيدة التى يستمر تعداد سكانها فى التزايد بمعدل متوسط، وتمثل الهجرة حوالى نصف النمو السكانى فى الولايات المتحدة .

كان عدد أفراد القوات المسلحة الروسية والصينية هما الأكبر عددا من أى قوات مسلحة موجودة لدى الأمم الأخرى فى معظم القرن نظرا لعدد سكانها الكبير وأراضيها الشاسعة، وبسبب التهديدات الداخلية والخارجية. وقبيل الحربين العالميتين، كان حجم القوات المسلحة الأمريكية قليلاً وترتيبها الحادى عشر الذى كان أقل حتى من رومانيا وأسبانيا. وبعد الحرب العالمية الأولى(عام ١٩٢٠) أصبح ترتيب الجيش الأمريكى الخامس، وفى عام ١٩٥٠، أصبح ترتيبه الثالث. وعلى عكس الولايات المتحدة التى زادت قواتها العسكرية بعد دخولها الحروب فقد أنشأت اليابان وألمانيا قواتهما المسلحة مقدما. فقد كانت ألمانيا ثانى أكبر قوات مسلحة فى عام ١٩١٤ وعام ١٩٤٠ وكان ترتيب اليابان الثامن عام ١٩١٤ والسابع عام ١٩٤٠. وكان ترتيب بريطانيا العظمى وفرنسا يقع ما بين الاثنتين.

وبعد الحرب العالمية الثانية خفضت الدول الأوروبية الثلاث واليابان قواتها العسكرية بحيث أصبحت فى المرتبة ما بين الرابعة عشر والخامسة والعشرين. (انظر جدول ١-٢).

وتظهر المؤشرات الاقتصادية مرونة الاقتصاديات اليابانية والألمانية، ففى خلال خمسة عشر سنة من هزيمتهما فى الحرب العالمية الثانية استعادت ألمانيا واليابان قوتهما الاقتصادية ليصبح ترتيبهما رابع وسادس أكبر اقتصاديات على التوالي. وبحلول عام ١٩٨٠، قفزت اليابان على ألمانيا وكلاهما فاق فرنسا وإنجلترا، وبحلول عام ١٩٩٠، مع انحدار الاتحاد السوفيتى، أصبح ترتيبهما الثانى والثالث. وفى عام ١٩٩٠، بعد التوسيع الثالث للجماعة الأوروبية المكونة من اثنتى عشرة دولة كان إنتاجها القومى الكلى المجمع متقدما على الإنتاج القومى الكلى للولايات المتحدة.

وتكشف اتجاهات التجارة العالمية الكثير عن توزيع وتنوع القوة العالمية فى القرن العشرين(انظر جدول ١,٣)، فقد هيمنت بريطانيا العظمى على التجارة العالمية منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، عندما تفوقت عليها الولايات المتحدة. وقد أصبحت ألمانيا واليابان عظيمتا القوة والنفوذ فى التجارة قبل الحرب العالمية الثانية، لكنهما لم تستعيدا قوتهما قبل الحرب حتى عام ١٩٨٠، عندما وصلتا إلى الترتيب الثانى والثالث. ومن خلال الدور المحورى لألمانيا فى التجارة بلغت صادرات وواردات الاتحاد الأوروبى أكثر من ضعف صادرات وواردات دول النافتا.

وهيمن الثلاثى الولايات المتحدة واليابان وألمانيا أيضا على العالم فى مجال الأبحاث والتنمية- وهو مؤشر القوة التكنولوجية فى المستقبل- حيث أنفقت الولايات المتحدة ١٦٨,٥ بليون دولار فى عام ١٩٩٧، وأنفقت اليابان ٧٥,١ بليون دولار، وأنفقت ألمانيا ٣٧,٤ بليون دولار، ومع ذلك فاليابان لها قصب السبق فى عدد من تطبيقات الاختراع.

ومع بداية القرن الحادى والعشرين، أصبحت لهذه الدول الثلاث – الولايات المتحدة واليابان وألمانيا– مصالح عالمية، غير أن الإسهام المتزايد فى ثروتها يأتى من الأقاليم التى تتزعمها. والشريكتان التجاريتان الأكثر أهمية للولايات المتحدة هما جيرانها فى أمريكا الشمالية. ومن خلال توسيع النافتا لتشمل نصف الكرة الأرضية كلها فسوف تنشئ إقليما له تعداد سكان ضعف تعداد سكان الاتحاد الأوروبى ولها سوق مشابه. وتعتبر ألمانيا محور الاتحاد الأوروبى، ولا تزال اليابان والصين تتنافسا من خلال بداية حديثة لكنهما مرتبطان بشكل متزايد بإقليم شرق آسيا.

والمصدر المهم الآخر للقوة، خاصة بعد فترة الحرب الباردة هو المقاعد الخمسة الدائمة فى مجلس الأمن، التى من حق شاغلها أن يقترح والأهم أن يمنع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وكل من الدول الكبرى ما عدا ألمانيا واليابان لها مقعد دائم فى مجلس الأمن، وتعتبر هذه المقاعد مثالاً آخر على كيفية تغير معنى القوة مع الزمن، فخلال الحرب الباردة كان ينظر إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على أنهما الدولتان الأكثر قوة لعدة أسباب، غير أن الفيتو(حق الاعتراض على القرارات) فى الأمم المتحدة لم يكن أحدها، فلم تكن الأمم المتحدة فاعلا مهما فى قضايا الأمن. ولما أصبح مجلس الأمن جهازا فعالا للتصديق على شرعية التدخلات، أصبح فيتو الدول الأعضاء الخمس الدائمة أكثر قيمة. فأى دولة كبرى ترغب فى أن تقوم الأمم المتحدة بدور ما يجب أن تضمن أصوات أو رضاء الأعضاء الدائمين. ولما أصبح للأصوات قيمة فقد تستخدمها الدول فى المقايضة مثلما يقايض أعضاء المجلس التشريعى على الأصوات.

ومثل أى مؤسسة أخرى، تعتبر الأمم المتحدة أكثر تعبيرا عن مصالح أعضائها الحاليين؛ وتعتبر أيضا سجينة اللحظة التى تأسست فيها، ففى عام ١٩٤٥ انهزمت اليابان وألمانيا واستبعدتا من الأمم المتحدة. واليوم، فى الوقت الذى أصبح فيه للتفوق الاقتصادى والتكنولوجى وزن أكثر من الجيوش كمؤشر على مكانة

الدولة الكبرى، لا تزال الدول ذات المركز الثانى والثالث فى اقتصاديات العالم – اليابان وألمانيا – تفتقر إلى مقاعد دائمة فى مجلس الأمن.

ما النتائج التى يمكن التوصل إليها من مؤشرات القوة؟ حتى الحرب العالمية الثانية، كانت ترتكز القوة العالمية فى أوروبا، فقد كانت ألمانيا القوة الصاعدة التى حفزت على التحالف ضدها. وعلى الرغم من أن بريطانيا العظمى لم تعد قادرة على الهيمنة على البحار، فقد استخدم الدبلوماسيون البريطانيون بمهارة أصولهم الهابطة declining assets فى الاستمرار فى لعب دور متوازن. واسترد الاتحاد السوفيتى عافيته ببطء بعد ثورته والحرب العالمية الأولى، لكنه استطاع تعبئة سكانه فى الحرب ومن ثم فى السلام لرفع البلاد إلى مرتبة القوة الثانية قبل انهياره فى العقد الأخير من القرن. وكانت للولايات المتحدة القوة الاقتصادية التى مكنتها من أن تحتل المرتبة الأولى منذ بداية القرن، غير أن إمكاناتها العسكرية لم تبلغ درجة التفوق إلا بعد دخولها الحربين العالميتين. ولم تتراجع قوة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أو بعد الحرب الباردة، ولكن على الرغم من وضعها البارز فإنها أظهرت قدرًا من التناقض بشأن زعامة العالم.

وفى آسيا، اتبعت اليابان مسارا مماثلا لمسار ألمانيا، فبعد الحرب العالمية الثانية كرست جهودها وطاقاتها فى النمو الاقتصادى والتنمية التكنولوجية وتفوقت على الاتحاد السوفيتى لتصبح أكبر ثانى قوة اقتصادية فى العالم. وفى حين صعد نجم روسيا ثم أفل اتخذت الصين المسار المعاكس، حيث لم يكن القرن العشرين رحيما بالصين: فاضطراب التدخل الأجنبى والثورة والحرب الأهلية والثورة الثقافية أوقعها ضحية ألاعيب السياسة العالمية بدلا من أن تكون فاعلا فيها. غير أنه فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين أعطى نمو الصين على نطاق واسع البلاد إحساسا جديدا بالثقة، وربما أيضا رغبة عدوانية شديدة لتشكيل أجزاء من آسيا.

وحتى تحليل سريع لمؤشرات القوة سوف يظهر أن هذه الدول السبع هى الدول الكبرى فى العالم. فالهند من خلال ثانى أكبر تعداد سكان فى العالم وكدولة ديموقراطية (بالرغم من أنها ديمقراطية من النوع الهش) يمكن اعتبارها ثامن أكبر قوة فى العالم، وبالفعل فقد قررت الهند اختبار الأسلحة النووية إلى حد ما لكى تصبح دولة كبرى.

لماذا إذن لم يخصص فصل للهند فى هذا الكتاب؟ أولا: هذا الكتاب يستعرض السياسة الخارجية طوال القرن العشرين. وكانت الهند مستعمرة على مدى نصف قرن، وعانت من الحرب الأهلية وصراعات متعددة على الحدود فى النصف الباقى من القرن. ثانيا: "الدولة الكبرى" من حيث التعريف تمارس تأثيرا مهما فى العالم، وعلى الرغم من أن تأثير الهند على الجزء الجنوبى من آسيا تأثير ملموس، فإن نفوذها لا يتجاوز هذه المنطقة . وفى إحدى المراحل التاريخية لعبت الهند دورا كبيرا فى حركة عدم الانحياز، لكن تأثير هذه المنظمة أصبح محدودا. ثالثا: كان اقتصاد الهند ضعيفا وقدرتها التجارية صغيرة. وإذا تسارع النمو الاقتصادى للهند واستمر بمعدل نمو ١٠% أو أكثر على مدى عقدين، وإذا أبقت على وحدتها وعمقها، حينئذ يمكنها أن تصبح دولة كبرى فى القرن الحادى والعشرين.

وهناك دول أخرى قد تنضم أو تحل محل الدول الكبرى فى القرن الحادى والعشرين. وتعتبر الدول المرشحة الأكثر وضوحا حاليا قوى إقليمية، لما لها من تأثير ملحوظ فى مناطقها، ومن المحتمل أن يزيد تأثيرها عن تأثير الدول الكبرى. ففى أمريكا اللاتينية، تعتبر البرازيل والأرجنتين والمكسيك قوى إقليمية؛ وفى أفريقيا، نيجيريا وجنوب أفريقيا؛ وفى الشرق الأوسط العراق وإيران ومصر؛ وفى آسيا الهند وإندونيسيا والباكستان لها تأثير خارج حدودها. وكتاب يركز على كل إقليم سوف يتعامل من غير شك مع كل من هذه القوى، لكن هذا الكتاب يركز فقط على الدول الكبرى فى العالم.

يتناول كل فصل من فصول الكتاب السياسة الخارجية لدولة على مدى قرن من خلال وصف وشرح كل من الاستمراريات والتغيرات، والقيود التى عمل من خلالها صناع القرار وتراثهم . ولم يحاول كل مؤلف التنبؤ بسياسات الدولة فى المستقبل لكنه استخلص من رحلة الدولة خلال القرن الموضوعات التى قد تنذر باتجاه الدولة فى المستقبل.

وصف هنرى كيسنجر Henry Kissinger بشكل بالغ التأثير والروعة التحدى الذى واجه وينستون تشرشلWinston Churchill عندما كان يناور فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt وجوزيف ستالين Joseph Stalin من أجل إيجاد بنية سلام ثابتة فى الشهور الأخيرة من الحرب العالمية الثانية: " فتشرشل الذى وقع فى مصيدة بين مثالية idealism ويلسون وبين سياسة التوسع الإقليمى الروسية expansionism بذل كل ما فى وسعه من خلال وضعه الضعيف نسبيا لكى يدافع عن السياسة القديمة لدولته – وهى إن لم يترك العالم للأقوى والأكثر قسوة، فيجب أن يقوم السلام على شىء من التوازن". هذا التفسير الوافى الرائع للحظة محورية فى الشئون السياسية الدولية يفترض أن كل ما نحتاج إلى معرفته عن السياسة الخارجية لدولة يوجد فى عقل قائدها. فلو كانت السياسة الخارجية لدولة لا تعدو أن تكون خيارات قائد، فسوف تتبنى حينئذ كل دولة وتستسلم لسياسة خارجية شخصية للغاية عند كل تغيير حكومى، وسوف يأتى القرن بسلسلة متغيرة من السياسات المختلفة. غير أن القادة لا يصنعون سياسة من فراغ، فقد اعترف نابليون الذى يعد واحد من أكثر المحاربين اتخاذا للقرارات فى العالم بأن "الرجال لا يمكنهم ضمان المستقبل، فالنظم وحدها هى التى تحدد مصائر الأمم". والنظم داخل الدولة تتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية.

ولكى نتتبع مسار السياسات الخارجية للدول الكبرى، فإننا بحاجة إلى أن نعرف السياسة الخارجية، ونريد أن نعرف ما هى المتغيرات التى تؤثر فيها. والسياسة الخارجية هى الوسيلة التى تدافع بها الدولة عن مصالحها أو تعززها . ويتراوح ترتيب أهداف السياسة الخارجية لأى دولة بصفة عامة ما بين أهداف أساسية إلى أهداف مرغوبة، مثل (١) الأمن القومى، الذى يعنى الدفاع عن حدودها ومنع التلاعب فى شئونها الداخلية؛(٢) والسعى وراء مصالحها الاقتصادية ورفاهتها؛(٣) الدفاع عن قيمها أو ثقافتها ونشرها؛و(٤) الجهد المعلن أو غير المعلن لجعل الأمم الأخرى أكثر تشبها بها.

هذه الأهداف واضحة(باستثناء الهدف الأخير). والدول مثل الأفراد تميل لأن تكون أكثر ارتياحا فى صحبة الآخرين مثل أنفسهم. ونادرا ما تستطيع الدول الضعيفة أن تترجم هذا الخيار إلى واقع، لكن الدول الغنية والقوية تصدر نماذجها، إما بشكل مباشر، كما فعلت الدول الإمبريالية فى عصر المستعمرات، أو بشكل أكثر ذكاء من خلال صادرات ثقافية مثل الإعلان عن سلعها وأفلامها.

وبصفة عامة، كلما كانت الدولة أضعف اهتمت أكثر بأمنها القومي. ومن المتناقض ظاهريا، كلما كانت الدولة أكثر ثراء كانت الأكثر إنفاقا على الدفاع، لأن فى إمكانها إنفاق الكثير من الأموال ولديها الكثير من الأصول التى ترغب فى حمايتها . وعندما تؤمن الدولة نفسها ضد معظم التهديدات، فإنها تكرس مزيدا من الوقت لإعلاء أهدافها الاقتصادية والثقافية والأخلاقية من خلال فن إدارة شئون الدولة أو الدبلوماسية؛ ومن خلال القوة العسكرية سواء بالتهديد أو بشن الحرب؛ ومن خلال المساعدة الاقتصادية والعقوبات الاقتصادية والتجارة والاستثمار؛ ومن خلال الدعاية والعلاقات العامة؛ ومن خلال التبادل الثقافي.

وفى فصول هذا الكتاب لن نستبعد القادة من عمليات صنع السياسة لأممهم. وبدلا عن ذلك، فسوف نبدأ بفرض أن الأفراد عندما يصنعون سياسة فإنهم يفسرون ويحددون مصالح دولتهم، ويستمدون أو يتأثرون بمجموعتين من المحددات: المحددات

الجوهرية (الحقيقية) intrinsic للدولة وبيئتها وخصائص الدولة characteristics أو نظامها الاقتصادى والسياسى الذى يعتبر غير دائم، مثل مؤسساتها وقادتها وأفكارها.

المحددات الجوهرية:

فى دراسة تستعرض السياسات الخارجية للدول الكبرى فى ثلاثينيات القرن العشرين، بدأ جوليس كامبون Jules Cambon فصله عن فرنسا بتوكيد بسيط:" يعتبر الوضع الجغرافى لأى دولة هو العامل الأساسى الذى يكيف سياستها الخارجية – السبب الرئيسى فى وجوب أن تكون لها سياسة خارجية على الإطلاق." والحقائق الجغرافية هى التى تفرض نفسها بالقوة، فالدول تغير قادتها، ونظمها السياسية، وسياساتها الاقتصادية، لكنها لا تستطيع أن تغير جغرافيتها، وعلى ذلك كانت الجغرافيا أو علم السياسة الطبيعية geopolitics نقطة الانطلاق لدراسات السياسة الخارجية أو الشئون السياسية العالمية.

يستطيع صانعو السياسة والمحللون أن يفسروا بسهولة لماذا تحتاج أمم جزرية مثل بريطانيا العظمى أو اليابان إلى بناء أساطيل قوية لحماية شواطئها. وبالمثل، كان لروسيا والصين دائما جيوش جرارة لحماية حدودها الطويلة. ولما كانت ألمانيا تقع فى وسط أوروبا فإنها كانت تخشى الغزو من كلا الاتجاهين، واستطاعت الولايات المتحدة التى يحيط بها محيطان(الأطلنطى والباسيفيكي) أن تكون الدولة الانعزالية فى القرن التاسع عشر.

وعامل جوهرى ثان هو الهبات الطبيعية التى تحظى بها الدولة، فالدولة التى حبتها الطبيعة بثروات طبيعية وافرة، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، هى الأقوى والأقل تعرضا للعدوان عن دولة ليست لديها ثروات طبيعية، لكن الثروات الطبيعية مؤشرات نسبية وغير متوقعة للثراء أو القوة، فالبترول على سبيل المثال، لم يكن أصلا من الأصول حتى نهاية القرن التاسع عشر، ويجادل بعض الاقتصاديين

أنه كان عبئا على دول مثل نيجيريا وفنزويلا وإندونيسيا، التى سمحت لنفسها أن تعتمد بشكل كامل على هذه السلعة الوحيدة. وعلاوة على ذلك، فإن نقص الموارد لا يفرض على الدولة بشكل أوتوماتيكى سياسة معينة. وفى ثلاثينيات القرن العشرين زعم بعض اليابانيين أن افتقار دولتهم إلى الثروة المعدنية تطلب سياسة خارجية عسكرية، وبعد خمسة عقود، زعم بعض اليابانيين أن افتقارهم إلى الثروة المعدنية يتطلب إنفاق مواردهم النادرة ليس على الدفاع القومى بل على الأبحاث التكنولوجية. وباختصار، فإن وجود الموارد الطبيعية أو عدمها يؤثر على الدولة، لكن هناك عددًا من الاستجابات للسياسة الخارجية الممكنة على مدى توفر الموارد.

يعتبر الأفراد الذين يعيشون فى الدولة هم العامل الجوهرى الثالث، فلا يجادل أحد بأن العادات الثقافية أو التاريخية للشعب تؤثر فى طبيعة وتوجه السياسة الخارجية للدولة، غير أن الصلة الدقيقة ليست واضحة، فالدول المتجانسة عرقيا مثل اليابان قد تكون أكثر توحدا وهادفة عن دولة تتكون من العديد من الأمم مثل الولايات المتحدة، لكن الحال ليس كذلك دائما. فقد كانت لدى اليابان رؤية استراتيجية واضحة فى معظم القرن ما عدا ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وفى التسعينيات، وكانت سياسات الولايات المتحدة متأرجحة، لكن أثناء الأزمات لم يكن لدى كثير من الدول التوحد الموجود لدى الولايات المتحدة. ومن السهل أيضا الاعتقاد بأن الصفات النمطية المنسوبة لشعب أو جنس –البريطانيون، على سبيل المثال، محبون للمغامرة؛ والألمان محبون للنظام، والروس متبلدو الحس – قد ينتج عنها سياسات خارجية مختلفة، غير أن مجموع ما كتب فى هذا الموضوع لم يعط تفسيرًا واضحًا. والسؤال الأصعب هو هل هذه الخصائص دائمة أو انتقالية أو حقيقية أو صفات نمطية متصورة عن الشعب.

كانت السياسة الخارجية الأمريكية تتأثر دائما بما وصفه تيودور روزفلت بأن " الأمريكان موصولون hyphenated" – الأمريكان- الألمان، الأنجلو- أمريكان، اليهود- الأمريكان- أى الأمريكان الذين يحتفظون بروابط مع موطن

أسلافهم. وفى أواخر القرن التاسع عشر نشب صراع ما بين الحزبين السياسيين الرئيسيين بشأن ولاء المهاجرين الأيرلنديين، الذين كانوا يرتكزون فى مدن "متأرجحة" سياسيا بانتقادهم للبريطانيين. واليهود الأمريكان، كان لهم نفوذ دائم فى سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل؛ وشكل الأفارقة الأمريكان سياسة الولايات المتحدة تجاه التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا، وأثر الكوبيون الأمريكان على السياسة الأمريكية تجاه كوبا. وغياب المهاجرين فى اليابان قد عمق بغير شك من عزلتها، ووجود جماعات من شمال أفريقيا فى فرنسا والمسلمين فى روسيا قد ضاعف من حساسية سياساتهما الخارجية نحو الصراعات الإسلامية بالخارج.

لا تتأثر الدولة فقط بالعوامل الجوهرية بل بموقعها أيضا فى النظام الدولى، فكل دولة يجب عليها الحفاظ على أمنها. يؤكد هذا الإطار الحقيقى على أن الجغرافيا وتوازن القوة هما المتغيران المحددان للسياسة الخارجية للدولة.

على الرغم من أن العوامل الجوهرية - الجغرافيا والثروات الطبيعية والشعب- ليست ثابتة، فلا تزال عموما تعطى استمرارية دائمة، وعلى ذلك فالعوامل الجوهرية مع النظام الدولى يفيدان فى تفسير ثبات وتماسك السياسة الخارجية للدولة، لكنهما لا يفيدان تماما فى تفسير التغيرات.

المؤسسات والقادة والأفكار

كتب آرثر م. شليزنجر الابن .Arthur M.Schlesinger Jr " إن السياسة الخارجية هى الوجه الذى تظهر به الأمة أمام العالم، والباعث الأدنى الذى يحرك الدولة هو نفسه لدى جميع الدول- حماية وحدة أراضى الدولة ومصالحها، غير أن طريقة الدولة فى ممارسة سياستها الخارجية تتأثر بخصوصياتها القومية" national peculiarities. والعوامل التى تقدم التفسيرات الخصبة والأكثر تنوعا للسياسة

الخارجية لدولة هى عوامل داخلية لكنها ليست دائمة، فهى تتضمن جميع الصفات المميزة – المؤسسات والقادة والأفكار– التى تعرف الأمة وتجعلها تختلف عن الأمم الأخرى وعن نفسها فى أزمنة أخرى .

منذ أيام أرسطو، استخدم المحللون السياسيون مفهوم "الثقافة السياسية" politicalculture والأيدولوجية لتفسير لماذا تنظم الأمم آراءها وميولها السياسية وتوجه سياستها الخارجية فى اتجاهات مختلفة. زعم البعض أن النظام الاقتصادي– سواء اعتمد على المشروعات التجارية الصغيرة أم على المؤسسات متعددة الجنسية أم على مؤسسات الدولة– فإنه يحدد السياسة الخارجية للدولة. وفى عشرينيات القرن العشرين، ضغطت المشروعات التجارية الصغيرة فى الولايات المتحدة بشكل ناجح من أجل زيادة التعريفة الجمركية، ولكن عندما أصبحت شركات الولايات المتحدة وبنوكها منافسة على النطاق الدولى، أظهرت حكومة الولايات المتحدة سياسة مختلفة.

ويعتقد آخرون أن المؤسسات السياسية أو نظم الحكم هى التى يعول عليها بدرجة أكبر، ففى الولايات المتحدة، غالبا ما تكون السياسة الخارجية نتاج علاقة شد وجذب ما بين الكونجرس والرئيس. وعندما تكون دولة منقسمة انقساما حادا فى طوائفها الاجتماعية أو الجنس أو العرقية أو الدين، فإن هذه التصدعات والانقسامات تؤثر على توجه وتماسك سياستها الخارجية. والتغير فى نظام الحكم له تأثير أكثر عمقا أيضا على توجه السياسة الخارجية للدولة، كما شاهدنا فى حالات ألمانيا واليابان وروسيا فى القرن العشرين.

وقادة أمثال وودرو ويلسون Woodrow Wilson وجوزيف ستالين Joseph وماوتسيتونج Mao Zedong وأدولف هتلرAdolf Hilter أثروا بشكل واضح على السياسات الخارجية لدولهم. وعملية صنع القرار ودور جماعات المصالح والرأى العام– تلك أيضا لها دور مهم. وكثير من الكتابات التى ألفت عن السياسة الخارجية يهدف إلى توضيح نفعية كل من هذه العوامل فى تفسير السياسة الخارجية لدولة.

أحد العوامل المهمة والعميقة الدلالة فى تشكيل السياسة الخارجية لدولة هو كيف يفسر جيل حدثًا جللاً خطيرًا فى ماضيها الحديث. إن خسارة حرب تعتبر صدمة كبرى، فالسخرية من هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى جعل هتلر يقع ضحية التفكير فى الانتقام. ولكن حتى الفائزين فى حرب مأساوية طويلة من المحتمل أن يصدموا بالتجربة، فقد أدى الفزع من الحرب العالمية الأولى أن يستخلص البريطانيون والفرنسيون الدروس المستفادة لتجنب الحرب مهما كانت التكاليف. جلبت هذه الدروس خطأ مختلفا، فقد أعلن الإنجليز والفرنسيون استسلامهما لأدولف هتلر فى ميونخ فى لحظة كان يمكن أن يكبحه رد فعل قوى منهما. واستخلصت الولايات المتحدة أيضا الدرس الخاطئ، فاعتقاد الكونجرس بأن الأمة كان يدفعها إلى الحرب العالمية الأولى رجال البنوك وتجار الأسلحة جعله يوافق على قوانين لمنع وقوع حادثة ثانية، لكن إقرار قانون الحياد Neutrality Act كان لتقييد يد الرئيس وتضليل اليابانيين والألمان فى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لن تتدخل فى طموحاتهم العالمية. وفى كلتا الحالتين، ارتكبت الحكومات أخطاء جديدة من خلال الدروس التى استخلصتها من التاريخ.

كان الناس مفتونين دائما بالدول الكبرى. فقد حدد بول كنيدى الأسباب الأولية لظهور وخفوت الدول الكبرى على مدى الخمسمائة سنة الماضية. إن هدفنا من هذا الكتاب ليس الخوض فى مسار كنيدى، بل تناول مسائل مختلفة: كيف حددت كل دولة من الدول الكبرى مصالحها فى القرن العشرين، وماذا يمكن أن يفيدنا ذلك فى التعرف على مساراتها فى القرن القادم؟ سوف نتحدث عن قصة السياسة الخارجية لكل دولة فى القرن العشرين ونتعرف على عواملها الأساسية.

فى أغسطس ١٩١٤، لم يفكر زعيم أوروبى فى أن الحرب ستستمر لأكثر من عام أو اثنين، وفى ٦ ديسمبر ١٩٤١، لم يتنبأ زعيم أمريكى بالهجوم الذى وقع فى اليوم التالى وغير بشكل جذرى السياسة الخارجية لأمريكا. ومع بزوغ القرن الحادى والعشرين سوف تكون هناك العديد من التنبؤات، غير أن التغيرات غير

المتوقعة التى حدثت فى هذا القرن يجب أن تحذر الذين يصنعونها. لا يمكننا أن نتوقع الأحداث، ولكن من خلال إطلالة شاملة على القرن برمته، سنحاول تفسير إلى أى حد كيف من المحتمل أن يشكل التاريخ السياسات الخارجية للدول الكبرى وإلى أى حد يحتمل أن تشكل هذه الدول شكل العالم.

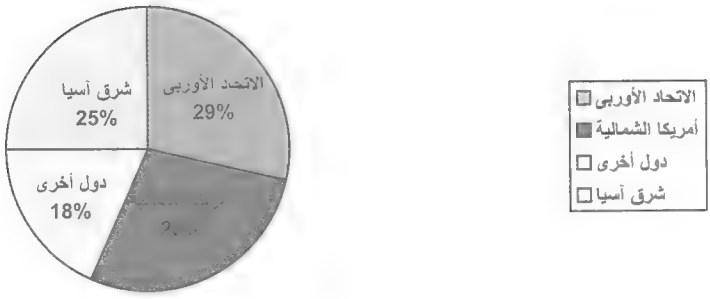

شكل ١-١ المناطق الإقليمية الثلاث فى العالم، مؤشرات عام ١٩٩٦

إجمالى الناتج القومى العالمى

شرق آسيا: ٧,٣٥ تريليون دولار بنسبة (٢٤,٩ %)

أمريكا الشمالية: ٨,٣٤ تريليون دولار بنسبة (٢٨,٢%)

الاتحاد الأوروبى: ٨,٥٤ تريليون دولار بنسبة(٢٨,٦%)

إجمالى التجارة العالمية

شكل ١-١ المناطق الإقليمية الثلاث فى العالم، مؤشرات عام ١٩٩٦

شرق آسيا: ٢,٨٣ تريليون دولار بنسبة (٢٠,٨%)

أمريكا الشمالية: ٢,٤٣ تريليون دولار بنسبة (١٧,٨%)

الاتحاد الأوروبى: ٥,٠٨ تريليون دولار بنسبة(٣٧,٢%)

شكل ١-١

المصدر :البنك الدولى، مؤشرات التنمية فى العالم (١٩٩٨).

ملاحظات: إجمالى التجارة هى إجمالى صادرات وواردات السلع والخدمات. أمريكا الشمالية: كندا والمكسيك والولايات المتحدة (عدد السكان ٣٨٨ مليون نسمة). الاتحاد الأوربى: النمسا، بلجيكا، الدنمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبرج، هولندا، البرتغال، أسبانيا، السويد، المملكة المتحدة(تعدد السكان:٣٧٣ مليون نسمة). شرق أسيا: برنوى،الصين، هونج كونج، إندونيسيا، اليابان، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان، تايلاند(تعداد السكان:١,٧٢ بليون نسمة).

جدول ١-١ رتب وإسهامات مصادر القوة التقليدية [١]

	الولايات المتحدة	اليابان	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	روسيا	الصين	الاتحاد الأوروبي[٢]
المورد الأساسي	الثالثة	الثامنة	ثان عشر	تاسع عشر	سابع عشر	السادسة	الأولى	الثالث
السكان(١٩٩٥)	٤,٧%	٢,٢%	١,٤%	١,٠%	١,٠%	٢,٦%	٢١,٢٠%	٦,٦%
الأراضي(١٩٩٤)	الرابعة	الـ٥٩	الستين	الـ٤٦	الـ٧٦	الأولى	الثانية	السابع
	٧,١٠%	٠,٣%	٠,٣%	٠,٤%	٠,٢%	١٣,٢%	٧,٣%	٢,٤%
الاقتصاد								
إجمالي الناتج القومي(١٩٩٥)	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	الـ١٤	السابعة	الأول
	٢٥,٢%	١٨,٧%	٨,٧%	٥,٥%	٤,٠%	١,٢%	٣,٠%	٣٠,١%
التصنيع(١٩٩٥)	الثانية	الأولى	الثالثة	الرابعة	السابعة	الثامنة	الخامسة	الأول
	٢٢,٦%	٢٥,٤%	١١,٧%	٥,٩%	٣,٧%	٣,١%	٥,٣%	٣٣,٨%
صادرات التكنولوجيا العالية(١٩٨٦)	الأولى	الثانية	الثالثة	الخامسة	الرابعة	–	–	الأول
	٢١,٠%	٢٠,٠%	١٦,٠%	٨,٠%	٩,٠%	–	–	٣٣,٠% [٣]
صادرات السلع(١٩٩٥)	الأولى	الثالثة	الثانية	الرابعة	الخامسة	الخامسة عشر	العاشرة	الأول
	١٢,١%	٩,٢%	١٠,٨%	٥,٩%	٣,١%	١,٧%	٣,١%	٣٨,٧%
الجيش								
الأسلحة النووية(١٩٩٦)	الأولى	–	–	الثالثة	الخامسة	الثانية	الرابعة	الثالث
	٤٦,٨%	غير متاح	غير متاح	٢,٩%	١,٧%	٤٦,١%	٢,٥%	٤,٦%
الإنفاق العسكري(١٩٩٣)	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثاني
	٤١,٠%	٥,٩%	٥,٤%	٥,٣%	٥,١%	٤,٣%	٤,١%	٢١,٥%
أفراد الجيش(١٩٩٦)	الثانية	الـ٢٢	الـ١٥	الـ١٢	الـ٢٤	الثالثة	الأولى	الثاني
	٦,٧%	١,٤%	١,٦%	١,٨%	١,٠%	٥,٧%	١٣,٢%	٩,١%

(١) الرتبة هي رتبة الدولة بالمقارنة ببقية دول العالم.
(٢) الاتحاد الأوربي: هو الإجمالي المجمع لـ النمسا، بلجيكا، الدنمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبرج، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، والمملكة المتحدة.
(٣) صادرات التكنولوجيا العالية من الاتحاد الأوربي عام ١٩٩٦ هي فقط الإجمالي المجمع لفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة.
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية،١٩٩٧(واشنطن دي سي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير،١٩٩٧)، NRDC.NRDC Nuclear Program(www.nrd.org):Singger.J

جدول ١-٢ الخدمة العسكرية الفعلية، أفراد القوات المسلحة: الترتيب والإسهام

	١٨٥٠[١]	١٩٠٠[٢]	١٩١٤[٣]	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥
روسيا	الأولى ٣٠,٠%	الأولى ١٩,٧%	الأولى ١٨,٨%	الأولى ٢٧,١%	الثانية ٩,٥%	الأولى ١٤,٧%	الأولى ٢٤,٧%	الأولى ١٨,٣%	الثانية ١٤,٤%	الأولى ١٣,٠%	الثالثة ٦,١%
الصين	-	الثانية ١٧,٢%	السادسة ٦,٥%	الثانية ١٢,٨%	الأولى ١٩,٩%	الثالثة ٧,٠%	الثانية ٢٣,٠%	الثانية ١٦,٥%	الأولى ١٨,٢%	الثانية ١١,٦%	الأولى ١٢,٨%
الولايات المتحدة	الـ١٩ ٠,٧%	الـ١١ ٢,٢%	الـ١١ ٢,٤%	الخامسة ٣,١%	السادسة ٣,٤%	الـ١١ ١,٦%	الثالثة ٨,٠%	الثالثة ١١,٧%	الثالثة ٨,٣%	الثالثة ٧,٨%	الثانية ٧,١%
الهند	-	السابعة ٣,٧%	السابعة ٣,٣%	السادسة ٢,٩%	الـ١١ ٢,٢%	الـ١٦ ٠,٠٥%	التاسعة ٢,٠%	السابعة ٢,٧%	الرابعة ٤,٥%	الرابعة ٤,٨%	الرابعة ٥,٥%
فرنسا	الثانية ١٥,١%	الرابعة ١٠,٧%	الرابعة ١١,٢%	الرابعة ٣,١%	الثالثة ٨,٦%	السادسة ٣,٤%	السابعة ٣,٤%	الرابعة ٥,٢%	العاشرة ٢,٠%	الـ١٣ ١,٨%	العاشر ٢,٢%
ألمانيا	الـ٦ ٤,٥%	الثالثة ١٠,٨%	الثانية ١٢,٢%	الـ١٦ ٠,٩%	الـ١٥ ١,٣%	الثانية ١١,٦%	-	الـ١٥ ١,٦%	العاشرة ٢,٠%	الـ١٢ ١,٨%	الـ١٧ ١,٥%
بريطانيا	الرابعة ٦,٩%	السادسة ٨,٤%	الخامسة ٧,٦%	السابعة ٢,٧%	التاسعة ٢,٨%	الخامسة ٣,٦%	الرابعة ٤,٠%	الثامنة ٢,٦%	الـ١٦ ١,٣%	الـ١٩ ١,٢%	الـ٢٥ ١,٠%
اليابان	-	الـ١٣ ١,٥%	الثامنة ٤,٣%	الثالثة ٥,٣%	العاشرة ٢,٨%	السابعة ٣,٤%	-	الـ١٧ ١,٣%	الـ٢٣ ١,٠%	الـ٢٠ ١,٠%	الـ٢٤ ١,٠%
الاتحاد الأوربي	-	-	-	-	-	-	-	الرابع ٩,٨%	الرابعة ٧,٨%	الثالث ٩,٠%	الثاني ١٠,١%

(١) البيانات لعام ١٨٥٠ ، ١٩٥٠-١٩٩٣ ولجميع السنوات عن الاتحاد الأوربى من J.David Singer and Melvin Small.op.cit

(٢) تقديرات القوى العاملة للصين يجب اعتبارها بصفة خاصة تقديرية.

(٣) بالنسبة لعام ١٩٠٠ و ١٩١٤ نسبة الإجمالى تقريبية.

جدول ١-٣ التجارة [١] – الترتيب والإسهام

	١٨٥٠	١٩٠٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٩	١٩٤٦	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥
الولايات	الثالثة	الثالثة	الثالثة	الثانية	الثانية	الأولى	الأولى	الأولى	الأولى	الأولى	الأولى
المتحدة	١٨,٠%	١٢,٤%	١١,٨%	٢٠,٤%	١١,٤%	٢١,٨%	٢٧,٧%	١٢,٧%	١٢,٥	١٣,٠%	١٣,٥
ألمانيا	–	الثانية	الثانية	التاسعة	الرابعة	الثالثة	–	الثالثة	الثانية	ثانية	ثانية
	–	١٢,٧%	١٣,٠%	٢,٨%	٨,١%	٩,٧%	–	٨,٩%	٩,٣%	١٠,٨%	٩,٥%
اليابان	–	الخامسة	الـ١٤	السابعة	الخامسة	الرابعة	–	الثامنة	ثالثة	ثالثة	ثالثة
	–	٤,٩%	١,٧%	٢,٩%	٤,٩%	٥,٧%	–	٣,٥%	٦,٨%	٧,٥%	٧,٧%
روسيا	الرابعة	الثامنة	السادسة	الـ٢٤	الـ١٨	الـ٢٢	الـ١٤	الخامسة	عاشرة	عاشرة	الـ١٧
	٤,٤%	٣,٣%	٣,٩%	٠,٥%	١,٦%	٠,٨%	١,٩%	٤,٦%	١,٩%	٣,٢%	١,٤%
الصين	–	الـ١٢	الـ١٣	السادسة	الـ٣٣	الـ١٧	الـ٣٦	الـ٢٣	الـ٢٢	الـ١٥	الـ١١
	–	١,٦%	١,٩%	٣,٠%	٠,٥%	١,٠%	٠,٣%	١,٠%	١,٠%	١,٧%	٢,٨%
بريطانيا	الأولى	الأولى	الأولى	الأولى	الأولى	الثانية	الثانية	الثانية	خامسة	خامسة	خامسة
	٤٨,٤%	٢١,٩%	١٧,٧%	٢٤,٠%	١٢,٦%	١٥,٨%	١١,٣%	٩,٥%	٥,٥%	٥,٩%	٥,٠%
فرنسا	الثانية	الرابعة	الرابعة	الثالثة	الثالثة	الخامسة	الرابعة	الرابعة	رابعة	رابعة	رابعة
	٢٦,٣%	١١,٣%	١٠,١%	٧,٢%	٩,٦%	٥,٢%	٥,٥%	٥,٤%	٦,٣%	٦,٣%	٥,٦%
ايطاليا	–	التاسعة	التاسعة	الـ١٤	الثامنة	التاسعة	التاسعة	تاسعة	سادسة	سادسة	سادسة
اتحاد	–	٢,٨%	٣,١%	١,٨%	٤,٠%	٢,٦%	٢,٨%	٣,٤%	٤,٥%	٥,٠%	٤,٤%
أوربى[٢]	–	–	–	–	–	–	–	أول	أول	أول	أول
	–	–	–	–	–	–	–	٢٤,٨%	٣٥,٠	٣٩,٧%	٣٩,٢%
النافتا[٣]	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	الثانية
	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٨,٠ %

(١) التجارة: المجموع الكلى للصادرات والواردات من السلع والخدمات مقسومة على اثنين.

(٢) الاتحاد الأوربى فى عام ١٩٦٠ هو الإجمالى المجمع لدول اليونان، البرتغال، إسبانيا، وفى عام ١٩٩٥ انضمت النمسا وفنلندا والسويد.

(٣) النافتا فى عام ١٩٩٥ هو إجمالى المجمع لـ كندا والمكسيك والولايات المتحدة.

المصدر: Banks,Arthur S. CROSS-NATIONAL TIME SERIES,1815-1997[Computer file]. Computer Solutions Unlimited .Binghamton NY:Computer Solutions Unlimited[Producer and distributor] .1998; International Monetary Fund. Direction of Trade Statistics Year book .IMF: Washington D.C..1985.

الفصل الثاني

بريطانيا العظمى: من الانحطاط إلى الانتعاش

بقلم: روبرت جي. ليبر

قبيل مطلع القرن العشرين، لم تكن الولايات المتحدة أو الصين أو اليابان أو ألمانيا أو أوروبا الموحدة هي القوة الرئيسية العسكرية والاقتصادية والثقافية، وخلافا لذلك، فبعد قرن جمعت فيه بريطانيا إمبراطورية مترامية الأطراف غير مسبوقة، فإنها ظلت الدولة البارزة في العالم. ففي عام ١٩٠٠، كان نفوذ بريطانيا ونطاقها الاستعماري يضاهي الإمبراطورية الرومانية في مشارف الألفية الأولى. وصحيح، ففي امتداده الجغرافي- إلى مناطق آسيا وأفريقيا وأجزاء من الأمريكتين والمحيطات- كان النفوذ البريطاني يفوق النفوذ الروماني.

وقد كانت المملكة المتحدة بتعداد سكانها الذي يربو قليلا على الأربعين مليون نسمة تحكم خمسين مستعمرة يزيد تعداد سكانها عن ٣٤٥ مليون ومساحات من الأراضي تبلغ ١١,٦ مليون ميل مربع- أي ما يساوي ٩٦ مرة مساحة المملكة المتحدة نفسها. وكانت تضم الإمبراطورية البريطانية في ذروتها ربع سكان وأراضي العالم كله. وفي عصر الإمبريالية، كانت الإمبراطورية البريطانية تفوق الإمبراطوريات المنافسة لها في الحجم والاتساع، ولم تسيطر بريطانيا فقط على عدد من المستعمرات وأكبر المستعمرات التي كانت تسيطر عليها الإمبراطوريات المنافسة، بل إن الشعوب والأراضي التي كانت تسيطر عليها فاق بالفعل مجموع سكان وأراضي سكان وأراضي فرنسا وألمانيا والبرتغال وهولندا وأسبانيا وإيطاليا والنمسا-المجر والدنمرك وروسيا وتركيا والصين والولايات المتحدة مجتمعة.

والجمع ما بين موقعها كجزيرة ومصالحها الإمبريالية المترامية الأطراف شكل استراتيجية بريطانيا الكبرى، أي مسلكها العام في السياسة الخارجية القائم على المصالح الحيوية والتهديدات المحتملة لهذه المصالح، وقرارات كيفية استخدام الموارد المتاحة من القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية لحماية هذه المصالح. وكانت تستهدف الاستراتيجية تحقيق هدفين أساسيين؛ الأول: الحفاظ على الممرات البحرية التي تمكنها من الوصول إلى الأجزاء النائية من إمبراطوريتها. وأدى ذلك إلى أن تنشئ بريطانيا القواعد العسكرية وتسعى إلى التحكم في المواقع الاستراتيجية التي تربطها بالهند والتزاماتها المطلوبة في البحر المتوسط وقناة السويس والخليج الفارسي من بين المواقع الأخرى.

وقد تطور الهدف الأساسي الآخر للاستراتيجية البريطانية الكبرى على مدى القرون، وكان ذلك لمنع أي دولة من السيطرة على أراضي أوروبا، اعتقادا منها أن أية قوة تستطيع القيام بذلك سوف تجمع الثروات والقوة التي تهدد بها الجزر البريطانية نفسها. وفي سعي بريطانيا لتحقيق ذلك الهدف من أهداف سياستها الخارجية فإنها عملت كميزان يلقي بوزنه في الكفتين ليعادل صعود أي من هذه القوى الأوربية. وعلى ذلك فقد تعاونت مع الدول الأوربية الأخرى ضد أسبانيا في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر وأخيرا ضد فرنسا في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. غير أن الدبلوماسيين البريطانيين المهرة سعوا نحو تجنب وقوع بريطانيا في شرك "ورطة أوربية ". وكما عبر وزير الخارجية البريطاني الداهية لورد كاستلريج Lord Castlereagh عن ذلك في السنوات التي تلت الحروب النابليونية، عندما قال: " كانت سياستنا الحقيقية دائما عدم التدخل إلا في حالات الضرورة القصوى وحينذاك بقوة عسكرية جرارة."

بيد أنه في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، بدأت بذور تدهور بريطانيا في القرن العشرين تؤتي بثمارها بالفعل. فقد كانت لبريطانيا الريادة في الثورة الصناعية وكانت لا تزال ثرية وصاحبة نفوذ بينما كانت هيمنتها الاقتصادية

تعارضها بشكل متزايد الولايات المتحدة وألمانيا بصفة خاصة. وبالفعل، فقد أدى صعود ألمانيا إلى صعوبة تجنب الورطة الأوربية الفادحة التي كان يخشاها رجال السياسة البريطانيون. وفي العقود التي تلت، كان للتدهور النسبي في القدرة الاقتصادية والقوة العسكرية والقوى القومية الصاعدة ببطء وبشكل حتمي، وصعوبة التنافس مع قوى بحجم وسكان أوربا أن أدى إلى التقوض التدريجي لأسس الإمبراطورية وواجهت بريطانيا في القرن العشرين قرنا مختلفا تماما عن القرن التاسع عشر.

وفي معظم سنوات القرن العشرين كانت السياسة الخارجية البريطانية نضالا متواصلا من أجل تكييف أهدافها وفق قدراتها المتناقصة، وهي المشكلة المروعة التي أطلق عليها بول كيندي Paul Kennedy "المد الاستعماري المفرط". وعلى ذلك فإن مهمتنا في هذا الفصل هي تقييم كيف استطاعت بريطانيا التحكم في هذا الانحدار وفي نفس الوقت تحتفظ بنفوذ ودور عالمي يتجاوز الحد الذي يمليه عدد سكانها ومساحة أراضيها. وفي واحدة من الأعمال البطولية العظيمة في المائة سنة الماضية، تحملت بريطانيا أعباء حربين عالميتين، وفقد الإمبراطورة والحرب الباردة وانهيار النمو الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الرغم من هذه الرحلة الطويلة المليئة بالمخاطر فقد ظهرت بريطانيا مع قدوم القرن الحادي والعشرين دولة قوية لها دور دولي كبير.

السكان والثقافة

كان أوج سلطان بريطانيا في القرون التي سبقت بداية القرن العشرين إنجازا ملحوظا، فقد كانت الدولة تمتلك مساحات محدودة من الأراضي، والمساحة الحالية للمملكة المتحدة حاليا أصغر من ولاية أوريجون الأمريكية. وفي القرن السابع عشر، كان تعداد سكانها أربعة ملايين نسمة فقط، في مقابل جيران أكبر

مثل فرنسا التي بلغ تعداد سكانها ١٦ مليون نسمة وأسبانيا ٨ ملايين نسمة. وعلى الرغم من أن بريطانيا جزيرة تقع في الساحل الشمال الغربي من القارة الأوربية. فإنها تمتعت بسلسلة من المميزات الجغرافية التي ساعدت مع مميزاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية على أن تصبح الزعيم المبكر في عمليات التصنيع والنمو الاقتصادي وبناء الإمبراطورية.

وعلى الرغم من عدم وجود ثروات طبيعية وفيرة لدى بريطانيا، فقد كان احتياطها من الفحم والحديد ومناخها الزراعي المناسب نسبيا أن أكسبها أصولاً أولية. وعلاوة على ذلك، فإن مساحتها الصغيرة وسكانها المتجانسين نسبيا، وخاصة وضعها كجزيرة مكنها من أن تتجنب الغزو(على الأقل بعد عام ١٠٦٦) وأعفاها من ضرورة الاحتفاظ بجيش كبير جرار. وفي المقابل تكبدت دول أوروبا تكاليف ضخمة بسبب نفقاتها العسكرية. وعلى سبيل المثال، فقد أفلس الحكم الملكي الأسباني مرتين في القرن السادس عشر(في عام ١٥٥٧ وعام ١٥٩٧) وفرضت ضرائب باهظة أدت إلى الإضرار بالحياة التجارية، وأحدثت انهيارا ضخما في الزراعة ونزوح السكان من الريف في بعض المناطق.

ووضع إنجلترا الجغرافي واحتياجها إلى أسطول للدفاع عن جزرها وللتجارة في السلع والموارد الأساسية أعطى لها حافزا لاستكشاف العالم والتوسع الإمبريالي. وفي حقبة ما قبل اختراع الآلة البخارية والسكك الحديدية وآلة الاحتراق الداخلي، كانت حركة الناس والبضائع عن طريق البحر والنهر والقناة غالبا أكثر كفاءة، وكانت أماكن قليلة من الجزر البريطانية بعيدة عن الساحل أو الطرق المائية، التي كانت تمثل الطرق السريعة بين الولايات في عصرهم.

وفي عصر الملكة إليزابيث، أسست إنجلترا في ظل حكم الملكة إليزابيث(١٥٥٨-١٦٠٣) دولة بحرية كبرى وتفادت بنجاح قوة أسبانيا البحرية وبخاصة في معركة الأرمادا الأسبانيةSpanish Armada(١٥٨٨). وفي القرن

السابع عشر ساعدت هذه القوة البحرية إنجلترا على ترسيخ وجودها في منطقة الكاريبي والمستعمرات الأمريكية وكندا والهند.

وطورت بريطانيا ترسانة ضخمة من الحرفيين من أبناء الطبقة المتوسطة وصغار الفلاحين(صغار ملاك مستقلين حصلوا مبكرا على حقوق سياسية)، والتجار وبعد ذلك المتعهدين والمقاولين. وقد ساعد وجودهم على تشجيع ظهور مناخ سياسي داخلي لطيف نسبيا، على الأقل على عكس معظم القارة الأوربية. وعلى الرغم من حدوث المصادمات الدموية أحيانا، فإن تقليد الإبقاء على الحكم الملكي يرجع إلى البراءة العظمى[1] Magna Carta إلى عام ١٢١٥ التي أقامت أسس مذهب الحكم الدستوري وسيادة القانون. وشجعت المبادئ الأخلاقية البروتستنتية على الاستقلال الفكري والبحث العلمي، وأوجدت مناخاً يزدهر فيه العمل الفردي الحر والتطور التجاري بأقل تدخل موجود في دول ذات تقاليد ملكية أو استبداد ديني. ومما لا يثير الدهشة أن بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر، وبذلك أعطت البلاد قصب السبق في التكنولوجيا والطاقة والتصميم على النجاح من أجل مد نفوذها على أجزاء كبيرة من المعمورة.

وقد أسهم البعد البشري والفكري لهذا التطور بدرجة كبيرة في نهوض بريطانيا وإمبراطوريتها. وتضمنت تلك الأبعاد على تطوير مجموعة متعلمة وواثقة بالذات من الشباب من ذوي المهارات الدبلوماسية الفريدة وإتاحة التعليم لكافة أبناء الشعب. وأسهمت هذه العوامل مجتمعة في نمو الصناعة ونشر اللغة الإنجليزية وفي النهاية تفوق بريطانيا على المستوى الدولي.

ويمكن أن تكون للأبعاد الاجتماعية والثقافية أبعاد مختلفة تماما ،فطول البقاء والتماسك والثقة بالنفس التي اتسمت بها المؤسسات البريطانية واتصف بها صفوة

---

(١) البراءة العظمى(من يوحنا ملك إنجلترا) اعترافا منه بحقوق النبلاء والكنيسة والأحرار من رعيته سنة ١٢١٥. معجم المغني(١٩٨٨) المترجم

رجالها اقترنت أيضا بالعيش في جزيرة ومزاولة العمل حبا في العمل نفسه لا من أجل المال. وهناك نادرة لطيفة يحكيها كلود كوكبورنClaude Cockburn، وهو صحفي لامع يحكي قصة حدثت لوالده الكريم الأصل بعد نهاية الحرب العالمية الأولى تحمل صبغة هذه الطريقة في التفكير:

فقد أخبره صديق بوجود وظيفة مناسبة كرئيس لبعض الشئون المالية الدولية في المجر، وإن كان يفضل تلك الوظيفة، وسأل والدي إن كانت ظروف عدم معرفته بأحوال المجر وعدم خبرته على الإطلاق بالمال ستكون عيبا. قال له صديقه ليس هذا هو الموضوع. فالموضوع هو أنهم كان لديهم رجل يقوم بهذا العمل ويعرف كل شيء عن المجر والكثير عن التمويل، لكنه شوهد يخلل أسنانه بتذكرة ترام في ردهة فندق هنجاريا واعتبر سلوكه هذا سلوكا نابيا من الناحية الاجتماعية. قال والدي لو كان الموقف كذلك فإنه مستعد للالتحاق بالوظيفة.

لم تكن بريطانيا في بداية القرن العشرين أيضا تخلو من مشاكل خطيرة، فالنزاع بشأن المشاركة السياسية، التي تضمنت مطالب الأيرلنديين بالاستقلال، وحق التصويت للإناث في الانتخابات العامة، وحقوق الطبقة المتوسطة وظروفها، والامتيازات الأرستقراطية والسلطة، كانت جميعا موضع خلاف سياسي كبير.

عدمة الانحطاط الإمبريالي

كان يقال إن بريطانيا ليس لها حلفاء دائمون، مجرد مصالح دائمة فقط. وفي القرون السابقة كانت مصالحها تجعلها تتدخل في الأراضي الأوربية كلما ظهرت قوة صاعدة على وشك الهيمنة على القارة الأوربية. وفي السابق كانت تأتي هذه التهديدات من أسبانيا ثم فرنسا. بيد أنه في السنوات الأولى من القرن العشرين، أصبحت ألمانيا الموحدة التي تتسم بالحيوية والتغير المستمر هي القوة التي يعمل حسابها.

وبدءا بتوحيد ألمانيا في سنة ١٨٧١، تحت زعامة بروسيا فإنها نازعت بريطانيا بشكل متزايد الزعامة ليس فقط في أوروبا بل على مستوى العالم. وألمانيا من خلال الأرض والسكان والتكنولوجيا والتطور الاقتصادي والقوة العسكرية كانت لها الكفة الأرجح على الكثير من جيرانها، ونتيجة لذلك، لم يعد التوازن الأوربي ممكنا بدون تواجد ملزم من بريطانيا.

وعلى الرغم من أن البيانات السكانية والاقتصادية لا تعتبر المؤشرات الوحيدة التي تدل على قوة أمة، فإن علامات ظهور ألمانيا كانت واضحة بشكل متزايد، ففي سنة ١٨٧٠ كان سكان ألمانيا البالغ عددهم ٤٠ مليونا أكبر من سكان بريطانيا أو فرنسا، وبلغ عدد سكانها في سنة ١٩١٤ خمسة وستين مليونا(بزيادة قدرها ٦٢%)، وزاد على عدد سكان بريطانيا التي زاد سكانها من ٣١ مليون إلى ٤٥ مليون(بزيادة قدرها ٤٥%) وفرنسا التي ظل عدد سكانها دون تغير تقريبا.(انظر جدول ٢-١).

كانت هناك اتجاهات واضحة في المجال الاقتصادي، وعلى سبيل المثال كان إنتاج ألمانيا من الحديد الصلب عام ١٨٨٠ يقارب نصف إنتاج بريطانيا، لكنه تخطاها بحلول عام ١٩٠٠، وبحلول عام ١٩١٤، بلغ إنتاج ألمانيا من الحديد أكثر من ضعف إنتاج بريطانيا(انظر جدول ٢-٢).

ولما ارتفع عدد سكان ألمانيا وزادت قوتها الصناعية وبدأت تنازع هيمنة بريطانيا في أعالي البحار وإمبراطوريتها المترامية الأطراف، استجابت بريطانيا بسعيها نحو إنشاء تحالفات مع خصومها السابقين والتزامها ببرنامج مكلف لزيادة وتقوية قواتها البحرية. وأقام الدبلوماسيون البريطانيون تحالفا وثيقا مع فرنسا وروسيا القيصرية المستبدة والمتخلفة. وفي عام ١٩٠٧، لم يكن نمط التحالفات الأوربية قد تأسس فقط وإنما أصبح قويا بشكل خطير من خلال تفاهم ثلاثي جمع بريطانيا وفرنسا وروسيا ضد التحالف الثلاثي الذي ضم ألمانيا والنمسا- المجر وإيطاليا .

جدول 1-2 تعداد السكان في أوروبا (بالمليون)

	فرنسا	ألمانيا	بريطانيا العظمى
١٨٧٠	٣٦	٤٠	٣١
١٩٠٠	٣٩	٥٦	٤١
١٩١٤	٣٩	٦٥	٤٥

المصدر: Quincy Wright, A Study of War(Chicago: University of Chicago Press,1942),Vol. 1(pp. 670-671), as cited in Anton W.DePorte, Europe Between the Superpowers(New Haven: Yale University Press,2nd ed.,1986),p.13

جدول ٣,٢ إنتاج الصلب في أوروبا (بالمليون طن)

	فرنسا	ألمانيا	بريطانيا العظمى
١٨٨٠	٠,٣٩	٠,٧٣	١,٣٢
١٩٠٠	١,٥٧	٦,٤٦	٤,٩٨
١٩١٣	٤,٦٩	١٧,٦٠	٧,٧٩

المصدر: Ingvar Svennilson, Growth and Stagnation in the European Economy(Geneva:United Nations Economic Commission for Europe,1954), p. 260, as cited in DePorte,Ibid., P.13.

تأثير الحرب العظمى

تبين أن اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ كارثة على أوروبا، وكان للحرب تداعيات خطيرة على بريطانيا، عندما صرح سكرتير الخارجية البريطانية السير إدوارد جراي Sir Edward Grey بطريقة تنبئية في ذلك الوقت: إن المصابيح ستنطفئ في جميع أنحاء أوروبا ولن نراها تضيء مرة أخرى طوال حياتنا." وفي السنوات الأربع من حرب الخنادق الدموية التي تلت، تكبد المتحاربون خسائر فادحة في القتلى والجرحى، وتكبدت بريطانيا طوال سنوات الحرب حوالي مليون قتيل وملايين الجرحى. وليس من قبيل المبالغة وصف الحرب بأنها دمرت جيلا كاملا من خيرة رجال البلاد وشبابها.

ولم يقتصر تأثير الحرب على الخسائر الفادحة في الأرواح بل تحطمت معنويات بريطانيا من جراء خسائرها البشرية وما تلا ذلك من فقد الثقة في القادة الوطنيين والمؤسسات الحاكمة. وكانت البلاد مثقلة بأعباء مالية ضخمة تكبدتها أثناء الحرب، ووصمت السياسة البريطانية باتهامات لاذعة بشأن أسباب الحرب والاستراتيجية التي كانت تتبعها أثناء الحرب . وكان هناك انتقاد لحكمة وكفاءة القادة العسكريين، الذين داوموا على استخدام تكتيكات عهد سابق، وأصدروا أوامر للقوات البريطانية للقيام بموجة من الهجمات البشرية الفاجعة عبر ساحات المعارك وتلقوا في صدورهم نيران المدافع الرشاشة ونيران المدفعية في مواقع مثل يابريس[١] Ypres وباسكندال Psschendaele وسوم Somme.

لم تتمكن الدبلوماسية البريطانية من تحقيق سلام مستقر بعد الحرب، ورفض الكونجرس الأمريكي المنادي بسياسة الانعزال السياسي على نحو متزايد التصديق على معاهدة فرساي[٢] Versailles Treaty ومشاركة الولايات المتحدة

---

(١) يابرس :مدينة في غرب بلجيكا تقع بالقرب من الحدود الفرنسية، شاركت لفترة طويلة في تجارة الأقمشة، وتعرضت للدمار خلال الحرب العالمية الأولى. موسوعة كمبردج- المترجم

(٢) فرساي: مدينة في فرنسا وقعت فيها معاهدة فرساي في نهاية حرب استقلال الولايات المتحدة ١٧٨٣ وفي نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٩. المنجد: معجم اللغة والأعلام(١٩٨٦) المترجم.

في عصبة الأمم. كانت العلاقات مع سلسلة الحكومات الفرنسية صعبة، وغالبا ما كان يميل الساسة البريطانيون إلى معاملة الفرنسيين على أنهم منافسون أكثر من كونهم حلفاء أساسيين ضد ألمانيا التي كان من المحتمل أن تستعيد نشاطها. وفي تلك الأثناء، أصبحت تشعر دول رئيسية أخرى في أوروبا بأنها ليست شريكًا في التسوية ما بعد الحرب: روسيا في ظل الحكم الثوري للبلاشفة، وإيطاليا في حكم الدكتاتور الفاشي بنيتو موسوليني وألمانيا في ظل جمهورية وايمر الضعيفة والمثقلة بالديون وخاصة في ظل حكم هتلر من عام ١٩٣٣ فصاعدا.

ومن جانبها كانت بريطانيا أكثر ضعفا بسبب الاضطراب الاجتماعي، فاندلاع الحرب في سنة ١٩١٤ قد أحبط المواجهات المحلية المحتمل تفجرها. وربما كان أكثر هذه المواجهات أهمية بسبب قضايا الطبقات. فقد طالبت الحركة المتزايدة للنقابات العمالية المنظمة وحزب العمال التابع بتحسين أحوال معيشة الطبقة العاملة وإجراء تغييرات في هيكل الطبقات المستحكم بعمق وصلابة في البلاد. ومع نهاية الحرب، حل حزب العمال محل الحزب الليبرالي باعتباره القوة المعارضة الرئيسية للسياسة البريطانية ضد حزب المحافظين الدائم. وبلغ نضال حزب العمال حد الأزمة من خلال إضراب عام في البلاد عام ١٩٢٦، وقد خلف الإضراب الذي انهار بعد شهور من المواجهة ميراثا دائمًا من المرارة والغل والانقسام الاجتماعي.

وأدت القضية الأيرلندية أيضا إلى تقسيم البلاد مع مشارف الحرب العالمية الأولى، فقد كانت مشكلة أيرلندا واحدة من المشاكل المستعصية، والإمكانية المتنامية لحكم أيرلندي محلي أو حتى الاستقلال لكل أيرلندا كان له رد فعل قوي من جانب الأقلية البروتستنتية الكبيرة في أولستر(شمالي أيرلندا) ومؤيديهم في إنجلترا. وفي عام ١٩١٢، وقع معظم السكان البروتستانت في أولستر على تعهد بمقاومة الحكم المحلي الذى يعني بالنسبة لهم الخضوع لأغلبية السكان الكاثوليك في الجزيرة. وقد وصل عدد قوة متطوعي أولستر، وهي حركة مسلحة متزايدة النمو،

إلى ٩٠٠٠٠ مقاتل في عام ١٩١٤. وعندما سعت الحكومة الليبرالية بزعامة رئيس الوزراء هربرت أسكويثHerbert Asquith في المضي نحو إقامة حكم محلي، قوبلت بمعارضة شديدة من قبل المعارضة المحافظة وضباط الجيش البريطانيين وحتى الملك جورج الخامس. وبالفعل واجهت الحكومة تمردا من ضباط الجيش عندما حاولت في مارس ١٩١٤ إرسال قوات عسكرية لحماية مستودعات الجيش في أولستر. وفي تلك الأثناء، تعمقت المرارة لدى الجانب الكاثوليكي الأيرلندي حتى إن بعض الأيرلنديين فضلوا ألمانيا على بريطانيا في الحرب، على أساس أن عدو عدوي هو صديقي. وبالفعل، خلال أسبوع عيد الفصح عام ١٩١٦، وفي وسط إحدى المراحل الدموية في الحرب العالمية الأولى، قام المتمردون الأيرلنديون بثورة مسلحة في دبلن.

الكساد و سياسة الاسترضاء خلال فترة ما بين الحرب

خلال سنوات العشرينيات والثلاثينيات وجدت بريطانيا نفسها تستعد للمعركة على نحو متزايد، وكانت تتفاقم المصادمات الاجتماعية في البلاد بدرجة كبيرة بسبب البطالة والفقر الشديد خلال فترة الكساد الكبير[1] Great Depression. هذا الضعف المحلي وذكرى الكوارث الرهيبة التي عانتها في الحرب العالمية الأولى جعلت من الصعب الإبقاء على سياسة خارجية قوية تجاه ألمانيا . وسلام عام ١٩١٨، وعصبة الأمم التي كانت تعني تعزيز ذلك السلام كانا ينحلان ببطء، في حين اكتسبت النظم المعارضة للوضع الراهن الأوربي قوة. وعندما استولى الفاشيون على الحكم أولا في إيطاليا سنة ١٩٢٢، ثم في ألمانيا سنة ١٩٣٣، ومن

---

(١) الكساد الكبير: انخفاض حاد على مستوى العالم في الإنتاج والأسعار مع تزايد نسبة البطالة بدرجة كبيرة، والذي حدث في الفترة ما بين عام ١٩٢٩ و١٩٣٤. وقد صحبه انهيار في سوق الأوراق المالية(انهيار وول ستريت) في أكتوبر عام ١٩٢٩. موسوعة كمبردج. المترجم

خلال الحرب الأهلية الأسبانية ١٩٣٦-١٩٣٩، لم يكن هناك اتفاق جماعي في الرأي ليس في داخل بريطانيا ولا في فرنسا والدول الديمقراطية الأخرى على اتباع سياسة معارضة قوية لهذه القوى الصاعدة أو السعي نحو التكيف معها من خلال سياسة استرضائية policy of appeasement.

وأبرزت القوة المتنامية لنازي ألمانيا تحديا منذرا بالسوء، ولولا الانخراط النشط للولايات المتحدة في الميزان الأوروبي، لكانت بريطانيا ستواجه مهمة شاقة في احتواء هتلر بشكل فعال. والعمليات العسكرية مع فرنسا والاتحاد السوفيتي قدمتا توازنا قويا ضد قوة ألمانيا. غير أن ستالين كان يشك بدرجة كبيرة في الغرب وكان البريطانيون أنفسهم منقسمين حول الاتجاه الصحيح للمعركة، حيث اعتبر بعض أعضاء المجموعة المحافظة والحكومة أن الاتحاد السوفيتي يشكل تهديدا أكبر لهم. واتضح أن التعاون مع فرنسا يتطلب شيئا من الحذر، حيث كانت هناك سلسلة من الحكومات الضعيفة في باريس في ظل الجمهورية الثالثة ومالت الحكومات البريطانية إلى اعتبار السياسات الفرنسية تجاه ألمانيا سياسات عقابية أكثر مما ينبغي.

ولما أصبح نازي ألمانيا يشكل تهديدا متزايدا على دول أوروبا، لم تكن الحكومات البريطانية قادرة أو راغبة في تقديم دعم إلى فرنسا لاحتواء ألمانيا ومنع نشوب حرب عالمية جديدة. وفي مارس ١٩٣٥ رفض هتلر أحكام معاهدة فرساي لنزع التسلح. وفي عام ١٩٣٦، احتلت قواته منطقة الراين الذي تعهدت ألمانيا من قبل بتركها منطقة منزوعة السلاح بموجب معاهدة فرساي ولوكارنو. ومع ذلك لم تكن ترغب الحكومة البريطانية في دعم الفرنسيين لمقاومة هذه التحركات واستمر نشاط الألمان دون معارضة.

وعندما مد هتلر نفوذ ألمانيا في أوروبا لم يقابل برد فعل حاسم من الغرب أو من بريطانيا. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى فكر القادة الأوربيون في بناء مؤسسة دولية جديدة، عصبة الأمم League of Nations[1]، تحل محل نظام التحالفات الذي فشل بشكل مخزي في الحيلولة دون نشوب الحرب الكبرى . وبدلا عن ذلك، فأعضاء العصبة من خلال نظام أمن جماعي، سوف يتعاونون في مقاومة أي تهديد جديد للسلام. وعلى الرغم من عدد النجاحات المتواضعة لعصبة الأمم في العشرينيات، فإنها لم تتمكن من تنفيذ سياسة أمن جماعي فعالة، وظهر عجزها واضحا عندما فشلت في مواجهة العدوان الياباني بشكل حاسم في شرق آسيا أو منع إيطاليا من الهجوم على أثيوبيا في ديسمبر ١٩٣٥. ومع بقاء الولايات المتحدة خارج العصبة، ظل الاتحاد السوفيتي منفصلا عنها، ومن خلال فرض القوات الفاشية تهديدا كبيرا متزايدا على جيرانها وعلى النظام الدولي، اتضح عجز العصبة عن تقديم البديل لسلوك أفعال دولة بعينها أو للتحالفات التقليدية. وأعضاء العصبة، أيا كانت التزاماتهم بهدفها المعلن، أعطوا أولوية دائما لمصالحهم القومية ومصالح دولهم.

ومع استمرار تزايد تهديد نازي ألمانيا، شرعت بريطانيا في ظل حزب حكومة المحافظين بزعامة نيفل شمبرلين Neville Chamberlain في اتباع سياسة الاسترضاء. والتعامل مع هتلر على أنه قومي غير مفهوم والطعن في الذين فضلوا اتباع سياسة أقوى، فكر شمبرلين والمؤيدون لسياساته في تفادي حرب أخرى من خلال التكيف مع مطالب النازي. وجاء أصعب اختبار للسياسة ولإنجلترا عام ١٩٣٨ بشأن تشيكوسلوفاكيا. ففي أبريل ومايو من نفس السنة طلب هتلر من تشيكوسلوفاكيا التنازل عن منطقتها الغربية، السدتنلاندSudetenland، التي يقطنها ثلاثة مليون

---

(١) عصبة الأمم: منظمة دولية أنشأتها في ٢٨ أبريل ١٩١٩ الدول الموقعة على معاهدة فرساي. وغايتها إنماء روح التفاهم والتعاون بين الأمم وضمان السلام والأمن في العالم. كان مركزها جنيف. حلت محلها منظمة الأمم المتحدة في ١يونيو١٩٤٦. معجم اللغة والأعلام. المترجم

ألماني عرقي. وفي البداية، من خلال دعم من فرنسا وروسيا أظهر التشيك استعدادا للمقاومة. وعندما جابهت الحكومة البريطانية على مضض الألمان أيضا، تراجع هتلر مؤقتا عن مطالبه، لكنه حدد شهر أكتوبر كآخر موعد لحل الأزمة.

وفي الشهور التالية عمل رئيس الوزراء شمبرلين على مقاطعة الفرنسيين وإجبار الحكومة التشيكية على قبول إنذار هتلر. وتبين أن الدور البريطاني دور محورى: فبدون دعم ثابت من بريطانيا، خشيت فرنسا مواجهة الحرب بمفردها ضد ألمانيا، ولم يكن يرغب الاتحاد السوفيتي في المخاطرة بالحرب بدون فرنسا، وأصبح وضع التشيك يائسا لعدم وجود دعم من الدول الكبرى. وفي سبتمبر، وعلى الرغم من الاتفاق مع الحكومة التشيكية بالوفاء بمطلب الحكم الذاتي للسدتن الألمانية، شدد هتلر تهديده بالحرب. وعند تفاقم حدة الأزمة طار رئيس الوزراء البريطاني والفرنسي إلى ميونخ لمقابلة هتلر وموسوليني في محاولة يائسة أخيرة لتفادي نشوب الحرب. وفي ٣٠ سبتمبر استسلم القادة المتحالفون لمطالب هتلر، وعاد شمبرلين إلى لندن مدعيا أنه أحرز "السلام في عصرنا" في حين كان لاتفاق ميونخ تداعيات خطيرة، فقد دمرت تشيكوسلوفاكيا من جراء الاتفاق، واستسلمت السدتتلاند إلى ألمانيا واستولى هتلر على بقية البلاد بعد ستة أشهر. كان التحالف ضد النازي مرفوضا ووقع السوفيت على معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا في أغسطس ١٩٣٩. ومن خلال غزو هتلر لبولندا في الأول من سبتمبر ١٩٣٩ بدأت الحرب العالمية الثانية، غير أن إنجلترا وفرنسا في ذلك الوقت كانتا في وضع أكثر خطورة.

وبعد تكبد البريطانيين هزائم مريرة في بداية الحرب، أصبح وضع شمبرلين في غاية الصعوبة. وفي ١٠ مايو ١٩٤٠، حل محله رئيس الوزراء ونستون تشرشلWinston Churchill الذي قاد مجموعة من حوالي ٤٠ عضوا محافظا بريطانيا في البرلمان وقاوموا سياسة الاسترضاء. وأبرزت بريطانيا تحت زعامة تشرشل تماسكا ملحوظا، واستطاعت إنقاذ جيشها المحاصر في ميناء دنكيركDunkirk، ووقفت بمفردها ضد هتلر بعد هزيمة فرنسا واحتلال النازي

لغرب ووسط أوروبا، وقاومت الجهود الألمانية لإرغام البلاد على الاستسلام أو لشن غزو في خريف ١٩٤٠. وعلى الرغم من شجاعة بريطانيا وعزيمتها، وعلى الرغم من قتلى الحرب الذين بلغ عددهم ٤٠٠٠٠ مقاتل، لم تنتصر بريطانيا في الحرب إلا بدخول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

مشاكل التسوية في فترة ما بعد الحرب

خلال الحرب العالمية الثانية ارتبط ونستون تشرشل بعلاقة وثيقة فوق العادة مع فرانكلين روزفلت وستالين، واتخذ هؤلاء الزعماء قرارات حاسمة تحدد مصير جميع الدول والشعوب، وبذلك خرجت بريطانيا من الحرب كواحدة من الدول الكبرى. وعملت الدول الثلاث المنتصرة على نحو متقارب مع الولايات المتحدة في إنشاء المؤسسات الرئيسية بعد الحرب، التي تضمنت منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(الجات) وحلف شمال الأطلنطي(الناتو)، وكان من المنطقي أن تحتل بريطانيا مكانتها كواحدة من الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن.

احتفظت بريطانيا بمكانتها بفضل دورها في زمن الحرب وأنها لا تزال قوة إمبريالية وكانت على رأس دول الكومنولث الذي يبلغ تعداد سكانه أكثر من ٤٥٠ مليون نسمة. ومع ذلك فعلى الرغم من أنها بدت كواحدة من القوى العظمى في العالم، فإن الأسس الكاملة لهذا المركز كانت منهارة. فقد كانت هناك أسباب، داخلية وخارجية من الصعب تغييرها لهذا الانهيار، التي كانت ستستمر بكامل عنفوانها على مدى العقود الأربعة التالية.

أولا: كان ينحسر مد أسس قوة بريطانيا بسرعة، حيث أجبرتها تكاليف الحرب على تصفية الكثير من الأصول التي كانت تدر دخلا للبلاد . وأصبحت بريطانيا شبه مفلسة، وأصبح موقفها الاقتصادي محفوفًا بالمخاطر فاضطرت

الحكومة إلى توزيع الخبز بالبطاقات في يوليو ١٩٤٦ – ذلك الإجراء الذي لم تلجأ إليه أثناء فترة الحرب، وصرح وزير الغذاء في عام ١٩٣٩ بأن هذا هو "الملجأ الأخير لأمة جائعة". ومع نهاية عام ١٩٤٧ كان يجري توزيع الأغذية الأكثر أهمية بالبطاقات أو يتم التحكم في توزيعها بشكل من الأشكال، ولم يتوقف توزيع الحصص بالكامل إلى أن تم رفع الرقابة على اللحوم والزبد في يوليو ١٩٥٦. وخلال الشتاء القارص لعام ١٩٤٦-١٩٤٧، أبلغت الحكومة البريطانية الولايات المتحدة أنها لم تعد في استطاعتها تحمل عبء مساعدة اليونان وتركيا، وكانت كلتاهما واقعتين تحت ضغط خطير من الاتحاد السوفيتي. هذا الإعلان أعطى حافزا مهما لـ مبدأ ترومان Truman Doctrine، خطة مارشالMarshal plan، التي سرعان ما أعطت الزعامة الأمريكية لما بعد الحرب على العالم الغربي، غير أن الدافع المبدئي لهذه الأعمال قد نجم عن الانهيار الداخلي لبريطانيا.

وعلى الرغم من أن حكومة العمال بعد عام ١٩٤٥ تولت الإشراف على إنشاء دولة رفاهة (توفير إعانة بطالة وتقديم دعم للعاطلين عن العمل) ناجحة نسبيا، فإن ضعف بريطانيا الاقتصادي قد أصبح واضحا على نحو متزايد . وفي يوليو ١٩٤٧، وتحت ضغط من الولايات المتحدة، قام البريطانيون بعملية تحويل فوري للعملة، غير أن المحاولة كانت مبتسرة ومكلفة جدا، ولم تستمر عملية التحويل لأكثر من خمسة أسابيع فقط. وبعد سلسلة من المحاولات الفاشلة للإبقاء على عملة مبالغ في تقييمها، اضطرت بريطانيا في النهاية إلى تخفيض قيمة الإسترليني من ٤ دولارات إلى ٢,٨ دولارا في سبتمبر ١٩٤٩.

ثانيا: استند كثير من دعاوى بريطانيا بأنها قوة عالمية على حجم وتعداد سكان إمبراطوريتها، لكنه في ظل بيئة ما بعد الحرب حدث التحرر من الاستعمار وتفكيك الإمبراطورية بسرعة ملحوظة. وعلى الرغم من أن ازدياد أراضي وسكان الإمبراطورية البريطانية نتيجة للحرب العالمية الأولى، حيث استولت على مناطق

في أفريقيا كانت تسيطر عليها ألمانيا وعلى منطقة الشرق الأوسط التي كانت تحت تقع الحكم العثماني، فإن صرح الإمبراطورية كان موضع نزاع في فترة الحرب، وبدأت الضغوط القومية تظهر في الهند، التي كانت تعتبر درة التاج البريطاني وحصلت في النهاية على استقلالها الكامل بعد جيل لاحق.

وبدأ التحرر من براثن الاستعمار في جنوب آسيا حيث استقلت الهند والباكستان في ١٩٤٧، وبورما(ميانمار حاليا) وسيلان(سيرالانكا) عام ١٩٤٨، وفلسطين في نهاية ذلك العام. وأخذت عملية الاستقلال خطوات سريعة في الخمسينيات وأوائل الستينيات حيث حصلت المستعمرات السابقة في أفريقيا وآسيا على استقلالها. وعلى الرغم من فترات العنف، فقد تجنبت بريطانيا إلى حد كبير حروب المستعمرات وأهوالها المكلفة مثل نوعية الحروب التي تورطت فيها فرنسا في الهند الصينية(١٩٤٦-١٩٥٤) والجزائر(١٩٥٤-١٩٦٢). واستطاع البريطانيون بشكل ناجح أيضا أن يحولوا الكثير من أجزاء إمبراطوريتهم إلى اتحاد كومنولث اختياري. هذه الروابط الدائمة بالدول المستقلة حديثا، احتفظ العديد منها بالنظم القانونية والتعليمية والمالية البريطانية، وأبقى على اللغة الإنجليزية كلغة رسمية، ومع ذلك لم يستطع الكومونولث أن يحل محل الإمبراطورية. ومن عجائب القدر، أن ساعد هذا التحول الرمزي على إخفاء الانهيار الحقيقي للقوة الإمبريالية لبريطانيا، ولتأخير تعديل أساسي لدور بريطانيا في العالم. ومن غير شك، فقد ظل الكومنولث بالنسبة لبعض الساسة البريطانيين وعموم الشعب البديل عن أوروبا.

ثالثا: بعد الحرب تحول ميزان القوى بسرعة من دول أوروبا إلى القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ومع بداية الحرب الباردة عام ١٩٤٧ أصبحت واشنطن وموسكو مركزا صنع القرار، ولم يكن للندن سوى دور ثانوي باعتبارها حليفًا رئيسيًا للولايات المتحدة. كانت تستند القوة العسكرية الاستراتيجية آنذاك على اقتصاديات بحجم القارة والسكان والجيوش وبشكل متزايد على الترسانات النووية الضخمة. وعلى الرغم من تطوير البريطانيين لقدراتهم

النووية(وإن كانت بقدر من التعاون الأمريكي)، فقد كانت المملكة المتحدة ينقصها الحجم والموارد الموجودة لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

رابعا: كان تأثير العولمة المتنامية في الاقتصاد الدولي واضحا على بريطانيا بشكل متزايد بدءا من الستينيات فصاعدا. ولما استرد خصومهم وجيرانهم السابقون عافيتهم مما خلفته الحرب من دمار، وجد البريطانيون أنفسهم يقاومون على نحو متزايد حتى يظلوا منافسين لألمانيا واليابان وحتى مع فرنسا وإيطاليا. والاعتماد على روابط بالكومنولث، وحقيقة ثبات نظامها السياسي والاقتصادي بعد الحرب ومناخ العلاقات المعارض بين العمال والإدارة، والثقافة المرتبطة بالتقاليد، عملت جميعها على تأخر تكيف بريطانيا مع التغير السريع في الاقتصاد الدولي.

كان الزعماء البريطانيون بطيئين بصفة خاصة في الانضمام لموجة الوحدة الأوربية الوشيكة. وبعد فترة الحرب مباشرة، لم يعد ونستون تشرشل رئيسا للوزراء لكن بصفته رئيسا لحزب المحافظين المعارض، قدم دعما بلاغيا لبناء أوربا موحدة. لكنه اعتبر بريطانيا دولة عظمى في مصاف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وعلى رأس مصالح الكومنولث المهمة، وعلى ذلك تصور دور لبريطانيا كراع أو تمني الخير للآخرين وليس دور المشارك بالكامل. وكانت حكومة العمال أيضا بزعامة رئيس الوزراء كلمنت آتل(١٩٤٥-١٩٥١) أقل رغبة في إلزام نفسها تجاه أوروبا، خاصة لأنها لم ترغب في المخاطرة بالتدخل بجهودها لبناء دولة رفاهة واقتصاد موجه. وفي بداية ١٩٤٩، فاتح وزير الخارجية الفرنسي روبرت سكومان بريطانيا بشأن إنشاء منظمة لوضع صناعات الفحم والحديد الرئيسية تحت هيئة مشتركة ذات صلاحيات تتعدى الحدود القومية، وفي النهاية، سوف تصبح هذه الجماعة نواة للسوق الأوربية المشتركة، ومع ذلك لم يكن الزعماء البريطانيون راغبين في التفكير في هذه الخطوة، وعندما أعلن سكومان اقتراحه في مايو ١٩٥٠ رفض آتل الفكرة واعترض بصفة خاصة على شروطه المسبقة بأن تضع الأمم المشاركة جملة مواردها وتوافق على سلطة ملزمة يكون بيدها مقاليد الأمور.

وعلى الرغم مما يبدو أنه توجه أكثر إيجابية نحو أوروبا، فلم يكن تشرشل والمحافظون أكثر رغبة من حزب العمال بالتزام بريطانيا بالعمل نحو إنشاء الوحدة الأوربية بعد عودتهم إلى الحكم في نوفمبر ١٩٥١. وبذلك فقد رفضوا الانضمام إلى جماعة الدفاع الأوربية المقترحة التي أجهضت في النهاية في الفترة ١٩٥١-١٩٥٤. بعد ذلك في سنة ١٩٥٥ فشلوا في اتخاذ نقطة تحول تاريخية في خلق أوروبا. وعلى الرغم من أنهم دعوا إلى اجتماع يونيو ١٩٥٥ في ميسينيا بإيطاليا، مع وزراء خارجية كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول الوحدة الاقتصادية التي ضمت بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج لبدء المحادثات بشأن إنشاء السوق الأوربية المشتركة، فلم ترسل حكومة المحافظين إلا مراقبًا واحدًا من وزارة التجارة الخارجية(وتم سحبه من المحادثات في شهر نوفمبر). ولم يبدو أن الزعماء السياسيين ولا الجمهور يرحبون بأن يتخذ الأوربيون خطوة في غاية الأهمية نحو دمج اقتصادياتهم وتطوير مؤسسات سياسية مهمة جديدة. وبالفعل، فلم يبد مجلس العموم اهتماما بالموضوع حتى يوليو ١٩٥٦، بعد أكثر من عام من بدء محادثات ميسينا. ولم يكن الشك وحده الذي تملك البريطانيين بخصوص المخططات الأوربية، بل الحنين الإمبريالي إلى الماضي والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة هو الذي أثر على هذه المواقف والخيارات . وكان من أثر ذلك تأخر تكيف بريطانيا في إنشاء أوروبا موحدة وعولمة الاقتصاد العالمي .

عملية التكيف الطويلة

كانت أسباب الانهيار الإمبريالي لبريطانيا عميقة الجذور وهيكلية بمعنى أنها نشأت من أسباب أساسية لا يمكن نقضها بسهولة من خلال قرارات سياسية واعية. فبطء بريطانيا في تبني ولعب دور أكثر نشاطا في أوروبا قام بتلخيصه وزير الخارجية الأمريكي السابق دين أشيسونDean Acheson عندما صرح في ديسمبر ١٩٦٢ أن بريطانيا:" خسرت إمبراطورية ولم تجد بعد دورا، ورأى أن محاولة

بريطانيا لعب دور قوة مستقل، دور بعيد عن أوروبا، دور مبني أساسا على علاقة خاصة بالولايات المتحدة، ودور كونها على رأس الكومنولث على وشك أن ينتهي ."

كان تردد الزعماء البريطانيين في أن يتبنوا للبلاد التي تضاءل دورها بعد حقبة الاستعمار واضحا من خلال التشبث والعناد الذي تمسكوا به مع ما أسماه ونستون تشرشل بمفهوم "الدوائر الثلاث" three circles concepts، الذي شارك فيه معظم الزعماء البريطانيين على الأقل بصورة ضمنية حتى أواخر الخمسينيات. وكان يقال إن الوضع الدولي لبريطانيا وضع فريد لأنها تقع في تقاطع ثلاث مجموعات أو دوائر جيوبلوتيكية . كانت الدائرة الأولى الإمبراطورية والكومنولث الذي تترأسه، والدائرة الثانية الولايات المتحدة التي كانت تربطها بإنجلترا "علاقة خاصة" في دورها الحليف الحميم والناصح الكبير أو علاقة "اليونان بروما أمريكا"، والدائرة الثالثة، القارة الأوربية التي ترتبط بها إنجلترا جغرافيا وتاريخيا.

كان مفهوم الدوائر الثلاث والوهم بأن بريطانيا لا يزال يمكنها العمل بصورة مستقلة كقوة عالمية كبرى تلقى صفعة حادة في أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦. ففي خلال صيف هذا العام، بعد سلسلة من البيانات العدائية وأعمال التهديد، قام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس التي كان يمتلكها البريطانيون. واعتبر رئيس الوزراء أنتوني أيدنAnthony Eden أن استيلاء عبد الناصر على قناة السويس يعد تهديدا للمصالح الحيوية لبريطانيا ويشكل خطرا على ممراتها البحرية إلى الهند والخليج الفارسي. وفي تشككه من ناصر، أظهر إيدن قدرته على الظهور مثل هتلر، وانتهى إلى أنه يجب اتخاذ إجراء قوى بدلا من المساومة أو الاسترضاء.

وفي ٣١ أكتوبر ١٩٥٦، وبعد التنسيق السري مع إسرائيل وفرنسا قام بشن هجوم مشترك لاستعادة السيطرة على قناة السويس. وعلى الرغم من نجاح الهجوم عسكريا، فإنه اعتبر من الناحية السياسية هزيمة لبريطانيا وفرنسا. ووسط انتقاد دولي واسع للغزو، أدانت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الغزو في مجلس

الأمن. ومضى الزعيم السوفيتي نيكيتا خرشوف إلى حد التهديد بالهجوم بالصواريخ، واستخدمت أمريكا الضغط المالي في الوقت الذي كان فيه الجنيه البريطاني ضعيفا في أسواق العالم وبدأت إنجلترا تواجه نقصا في الوقود بسبب إغلاق القناة. وفي ظل الإكراه السياسي والاقتصادي استسلمت الحكومة البريطانية والفرنسية، وفي الثالث من ديسمبر أعلنتا عن عزمهما سحب قواتهما من منطقة القناة.

وفي أعقاب هذا الذل، استقال رئيس الوزراء إيدن وحل محله هارولد ماكميلان. فقد كانت الحملة على السويس فشلا ذريعًا، وبات واضحا أن بريطانيا لم تعد قادرة على القيام بتدخل أجنبي كبير بشكل منفرد وضد رغبات الولايات المتحدة. وبعد أكثر من ١١ سنة من نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد عقد تقريبا من بداية الحرب الباردة وحصول الهند على استقلالها من بريطانيا أصبح من الواضح بشكل مؤلم أن بريطانيا لم تعد لديها القدرة على العمل بشكل مستقل كقوة عالمية عظمى.

والحنين إلى الماضي الاستعماري، والبطء في التكيف مع عالم سريع التغير، وركود اقتصادي واجتماعي في البلاد جاءت في ظل هجوم سياسي متزايد داخل إنجلترا. وأطلقت العملية أيضا العنان لتمخض ثقافي كبير حيث تصدت الأفلام والمسرحيات والروايات والفنون لهذه الموضوعات، على سبيل المثال، أعمال مجموعة من كتاب المسرحيات ومخرجي الأفلام المعروفين بـ "الشباب الغاضب"angry young men.

وسعى رئيس الوزراء المحافظ هارولد ماكيملان إلى التكيف مع مركز قوة بريطانيا الهابط، وكانت أهم مبادراته في عام ١٩٦١ طلب الانضمام لعضوية السوق الأوربية المشتركة. وجاء القرار بمثابة تحول جذرى عن السياسة البريطانية السابقة، التى تلخصت في عبارة تشرشل بأن بريطانيا كانت داخل أوروبا وليست منها"in but not of Europe" ولم تؤخذ فقط ضد المحافظين الذين فضلوا التأكيد على الصلة بالدول الأعضاء الواحد والثلاثين في الكومنولث أو

الارتباط بالولايات المتحدة، ولكن أيضا في وجه العداء المتنامي لحـــزب العمـــال، الذي كان يجادل زعيمه هج جيتسكيل بأن البلاد يجب ألا تدير ظهرها لألف ســـنة من التاريخ البريطاني.

ومن تصاريف القدر، أن بريطانيا بعد تأخرها الطويل فـــي قبولهـــا العمـــل كجزء من أوروبا، وجدت أن الطريق إلى العضوية طويل وصـــعبا، ففـــي ينـــاير ١٩٦٣، اعترض الرئيس الفرنسي شارل ديجول على طلب بريطانيا على أســـاس أنها لم تصبح دولة أوربية بقدر كاف. وبعد عقد واحد فقط في عام ١٩٧٣، وبعـــد صور رفض أخرى واستقالة ديجول ووفاته انضمت بريطانيا فـــي النهايـــة إلـــى عضوية السوق.

وسدد الاعتراض أيضا ضربة أخرى إلى مكانـــة بريطانيـــا وأخلاقياتهـــا، وخصوصا للإدراك المتنامي بأن أصبح لديها خيار أقل. فدورها الرمـــزي الأكثـــر اعتبارا كزعيمة لدول الكومنولث لم يكن يمثل لها البديل الحيوي حيث كانت بـــين الدول الأعضاء في الكومنولث مصالح مشتركة أقل من المصالح المـــشتركة التـــي تربط الأمم الأوربية ببعضها، وكانت معظم هذه الدول تجد بـــدائل أخـــرى عـــن اعتمادها السياسي والاقتصادي على المملكة المتحدة. وكانت المجموعـــة محـــدودة جدا بالدرجة التي تحتوي حتى المدى الكامل لمصالح بريطانيا. وبالإضـــافة إلـــى ذلك، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال قريبة من بريطانيا، فقد أصـــبح واضحا بشكل متزايد أن الولايات المتحدة تفضل أن ترى بريطانيا داخل الجماعـــة الأوربية وليست خارجها. وعلاوة على ذلك، لم يكن تقارب بريطانيا من الولايـــات المتحدة يضمن لها أن تحظى مطالبها بالأولوية في أمريكا. وعلى سبيل المثال، في ديسمبر ١٩٦٢ فاجأت إدارة كيندي حكومة ماكميلان بإلغـــاء برنـــامج صـــواريخ سكابولت Skybolt missile program الذي كانت لنـــدن تبنـــي عليـــه تطورهـــا المستقبلي في الردع النووي المستقل. وكبديل تم الاتفاق عليه على عجل، وافقـــت الولايات المتحدة على تزويد بريطانيا بصواريخ بـــولاريس -Polaris submarine

launched missile التي تطلق من الغواصات. وقدم هذا الترتيب دليلا آخر على اعتماد بريطانيا على الولايات المتحدة، وكان أحد العناصر التي أدت إلى اعتراض ديجول بعد شهر آخر.

وطوال عقدى الستينيات والسبعينيات استمرت بريطانيا تعاني من سلسلة ردود داخلية وخارجية، وجميعها تشير إلى مشكلة الانهيار وصعوبة التكيف. وقد استمر الأداء الاقتصادي البريطاني ومتوسط معدل النمو السنوي في التراجع أمام منافسيها في أوروبا وآسيا. وكان التأثير التراكمي أن وجدت الدولة التي كان دخل الفرد لديها في يوم من الأيام أعلى دخل في العالم ترى هبوط مستوى معيشتها المقارن يصل إلى مستوى دخل الفرد في إيطاليا على مدى جيل.

وكانت بعض أسباب تخلف الأداء الاقتصادي يعود إلى سياسات "متوالية بين التضخم المالي والضمور المالي"stop-go، فكلما بدأ معدل النمو الاقتصادي لبريطانيا يتسارع، بدأت البلاد تستورد سلعًا بمعدل أسرع، الأمر الذي جعل الميزان التجاري والمدفوعات يعاني عجزًا شديدًا. ولما كانت حكومات المحافظين والعمال مصممة على الإبقاء على سعر صرف للجنيه، كانت تضطر الحكومات غالبا إلى تضييق السياسات النقدية أو المالية لإبطاء معدل النمو، وتحسين ميزان المدفوعات، ومن ثم تخفف الضغط على سعر الصرف. كان هذا الاختيار للسياسة مدفوعا ليس فقط باعتبارات اقتصادية ولكن باعتبارات سياسية. وكان ينظر إلى الجنيه على أنه رمز قومي national symbol، وكان يعتقد أن تخفيض قيمته devaluation سيعتبر علامة ضعف. والتزم العديد من أعضاء الكومنولث بالإبقاء على احتياطاتهم المالية بالإسترليني بدلا من الدولار، وتخفيض قيمة الإسترليني كان سيعتبر نقضا للعهد مع مجموعة الدول التي زعمت بريطانيا أنها تتزعمها.

وفي النهاية ثبت أن هذه الجهود لا طائل منها، وفي نوفمبر ١٩٦٧ اضطرت حكومة هارولد ويلسون التي ظلت ثلاث سنوات تدافع عن الجنيه، إلى تخفيض قيمته من ٢,٨ دولار إلى ٢,٤ دولار. ولم يكن قبل بداية تعويم سعر

الصرف بعد عام ١٩٧١، أن أصبح هذا الموضوع في النهاية أقل إجهادا للأداء الاقتصادي البريطاني، غير أن البلاد دفعت في ذلك الحين تكلفة ضخمة في فقد النمو واضطرت إلى سحب القوات البريطانية من "شرق السويس"(الخليج الفارسي وماليزيا وسنغافورة) في الفترة من عام ١٩٦٧-١٩٧١.

وقد أثر الصراع بين الحكومة ونقابات العمال أيضا بدرجة سيئة على اقتصاد بريطانيا ودورها الدولي. وعلى سبيل المثال، فإن حكومة المحافظين بزعامة إدوارد هيث، التي تولت السلطة في عام ١٩٦٩، تصادمت بضراوة مع نقابة عمال المناجم خلال الفترة الحرجة لأزمة الطاقة من عام ١٩٧٣-١٩٧٤ . وأدت المواجهات والإضرابات إلى زيادة الكبت والإضرار بالاقتصاد، وساهمت أيضا في هزيمة حزب المحافظين في انتخابات ١٩٧٤، وعلى الرغم من ذلك ورث حزب العمال المشكلة المستمرة من الإبقاء على توظيف العمالة بالكامل ودولة الرفاهة في مواجهة سوق دولي منافس، واستمرار ضغط النقابات العمالية من أجل الحصول على أجور أعلى وقوانين العمل التي تحد من مرونة صاحب العمل في استخدام العمال.

والأداء الاقتصادي الضعيف لبريطانيا الذي واكب ظروفًا طارئة عالمية عام ١٩٧٣-١٩٧٤ جعل البلاد تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات وضغوطًا على سعر الصرف. ووصل التضخم إلى ٢٦% في عام ١٩٧٥. وفي لحظة مخزية، بصفة خاصة في عام ١٩٧٦ اضطرت حكومة العمال إلى طلب قرض ضخم من صندوق النقد الدولي وقبول تخفيضات في إنفاقها العام كشرط لتقديم الدعم.

وحتى مع تعويم أسعار الصرف وبداية إنتاج بترول بحر الشمال(١,٦ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٩، أو ٨٠% من استهلاكها من البترول)، والعضوية في الجماعة الأوربية، لم يكن من الممكن تجنب المشاكل المالية. ومن خلال اقتصاد دولي معولم بشكل متزايد، أصبحت بريطانيا تتعرض لتحركات رؤوس أموال كبيرة وسريعة. وفي أكتوبر ١٩٩٠، واعترافا بالأهمية المتزايدة وأولوية الدور

الأوربي للدولة، انضمت بريطانيا لآلية سعر الصرف بالنظام النقدي الأوربي(ERM) الذى ربط أسعار صرف إحدى عشر عضوًا في الجماعة الأوربية. بيد أن التكاليف الداخلية الضخمة لتوحيد أوروبا والعجز الكبير في الميزانية في الجمهورية الفيدرالية جعلا البنك المركزي الألماني(البوندسبانك)Bundesbank يفرض سعر فائدة مرتفع في يوليو ١٩٩٢. واتخذت هذه الإجراءات لأسباب داخلية في ألمانيا بينما كان لها تأثير مباشر على جيرانها ومنهم بريطانيا.

جذبت أسعار الفائدة المرتفعة رؤوس الأموال إلى ألمانيا، حيث أمكنها الحصول على عوائد أكبر. وقد واجهت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والدول الأخرى بسبب هذا الإجراء خيارات صعبة. ولما كان المارك الألماني لم يجر إعادة تقييمه بسعر مرتفع، ولما كانت عضويتهم في آلية سعر الصرف قد منعتهم من السماح بتعويم أسعار الصرف، فقد اضطروا إلى رفع سعر الفائدة للحفاظ على عملاتهم من الهبوط لأقل من آلية سعر الصرف المستهدفة. وعلى ذلك، فإن زيادة السعر هذه قد أضعفت الاستثمار التجاري وأبطأت اقتصادياتهم، ومن ثم زادت معدلات البطالة. وفي نفس الوقت، بدأ المضاربون في بيع هذه العملات وشراء المارك الألماني، وراهنوا على أن الحكومات ستضطر في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة من أجل تخفيض أسعار الفائدة وإعادة تنشيط اقتصادياتهم. واضطر بنك إنجلترا والبنوك المركزية الأوربية الأخرى إلى التدخل في البورصات، وأودعت مبالغ ضخمة في محاولة أخيرة يائسة للدفاع عن عملاتها. وفي سبتمبر ١٩٩٢، انسحبت بريطانيا من آلية سعر الصرف وخفضت أسعار فائدتها، لكن ذلك لم يأت إلا بعد إنفاق بلايين الجنيهات في محاولة للحفاظ على الإسترليني في حدود الأسعار المتفق عليها في آلية سعر الصرف.

وفي المجال العسكري، في بداية التسعينيات، وعلى الرغم من النفقات العسكرية المستمرة التي تعادل أكثر من ٤% من إجمالي الناتج المحلي، وهو رقم

يزيد بدرجة كبيرة عن ألمانيا(٢%) أو اليابان(١%)، وجدت بريطانيا أن من الضروري شراء صاروخ تريدنتsubmarine-launched Trident missile الذي يطلق من الغواصات من الولايات المتحدة. ويظهر هذا القرار مرة أخرى حدود الردع النووي المستقل لبريطانيا ودرجة اعتمادها على الولايات المتحدة.

عصر تاتشر والانتعاش البريطاني

في الانتخابات العامة البريطانية أكتوبر عام ١٩٧٩، هزم حزب المحافظين بزعامة مارجريت تاتشر حكومة العمال بزعامة رئيس الوزراء جيمس كالاهان، وتركت تاتشر منصبها كرئيسة للوزراء بعد فوزها في انتخابات عامة متتالية في عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٧، وفي الوقت الذي هزم توني بلير خليفتها جون ميجور في مايو ١٩٩٧، قامت المملكة المتحدة بإجراء تغييرات جذرية في اقتصادها ومجتمعها وفي وطرق التعامل مع مشكلة التدهور.

ويمكن فهم عصر تاتشر بشكل أفضل في مقابل الحكم البريطاني في السنوات الخمسة والثلاثين بعد الحرب؛ ففي عام ١٩٤٥، هزم حزب العمال بزعامة كلمنت آتل تشرشل والمحافظين، وفي الخمس سنوات التالية استمر آتل وحكومة العمال في إجراء ثورة اجتماعية سلمية وإقامة دولة رفاهة شاملة واقتصاد موجه managed economy. وساعدت هذه الإجراءات على الوفاء بمطالب الجمهور البريطاني طويلة الأمد، التي لم تكن تقدم له بالشكل المناسب في الماضي. وبدأ حزب العمال أيضا عملية منح الاستقلال للمستعمرات التي بدأها المحافظون بعد عام ١٩٥١، والتزمت بريطانيا بتحالف ثابت مع الولايات المتحدة وحلف الناتو خلال الحرب الباردة. إلا أنه بعد جيل آخر صار اقتصاد بريطانيا راكدا وأصبحت صناعاتها غير منافسة، وأصبحت العلاقات بين حكومة العمال والمؤسسات التجارية منغصة، وواجه ميزان المدفوعات عجزا مزمنا، وتدهورت مكانة

بريطانيا الدولية . واستطاع رؤساء وزارات ما بعد الحرب آتل، تشرشل، إيدن، ماكميلان هوم، ويلسون، هيث وكالاهان علاج تدهور بريطانيا لكنهم لم يستطيعوا أو لم يرغبوا في مواكبة النمو الاقتصادي الحادث في ألمانيا وفرنسا واليابان، أو إيقاف تآكل الوضع النسبي لبريطانيا في العالم.

وكانت إحصائيات الأداء الاقتصادي في بريطانيا في عقود ما بعد الحرب توحي بالأمل بصفة خاصة؛ ففي عام ١٩٦٠ زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي (١٣٥٧ دولار) عن نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي لمنافسيها، فرنسا(١٣٣٦ دولار) وألمانيا(١٣٠٠ دولار)، وبلغ حوالي ثلاث مرات تقريبا نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في اليابان(٤٦٣ دولار). إلا أنه لم تمض أكثر من عشرين عاما أخرى، عام ١٩٨٠حتى ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في ألمانيا حيث بلغ (١٣٤١٠ دولار) وفرنسا(١٢٣٠٠ دولار) بينما ظل نصيب الفرد في بريطانيا(٩٠٨٠ دولار) وحتى اليابان فقد بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي لديها (٩٤٠٠ دولار). كان هذا التغير الملحوظ تأثيرًا تراكميا لمعدلات نمو اقتصادية مختلفة. وعلى سبيل المثال، في الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٣ زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي الحقيقي في ألمانيا بمتوسط سنوي ٤,٨% وفي فرنسا بنسبة ٥,٧% وفي اليابان بنسبة ١٠,٥%. وفي المقابل كان الرقم في بريطانيا ٣,٢% فقط. وفي حقبة السبعينيات كان الأداء الاقتصادي البريطاني أسوأ أيضا: ففي الفترة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٨١ لم يزد متوسط النمو عن ١,٤% في السنة بالمقارنة بـ ٢,٥% في ألمانيا و ٣,١% في فرنسا، و٤,٨% في اليابان.

وعندما تأملت تاتشر هذا الأداء المتدني، واتبعت أفكار مستشارها القوي كيث جوزيفKeith Joseph وأفكار الاقتصاديين في السوق الحر من أمثال فردريك فون هايكFriedrich von Hayek وملتون فردمانMilton Friedman، صممت على إعادة تشكيل حزب المحافظين والدولة. وفي قيامها بذلك، فإنها

انصرفت عن الأسلوب القديم لإدارة شئون البلاد على أساس أبوي حسب مبادئ توري Tory panternalism أحد أعضاء حزب المحافظين الذي أدخله الزعماء السابقون لحزبها. وببطء في البداية ثم بقوة دفع متزايدة بعد إعادة انتخابها عام ١٩٨٣، قامت باتخاذ خطوات واسعة في الخصخصة حيث أزالت معوقات النشاط الاقتصادي وخفضت الضرائب، وخفضت الإنفاق الحكومي. ومن بين الخطوط الفاصلة خلال سنوات حكمها قيامها بإلغاء تأميم عدد ضخم وغير نشط من الشركات وخاصة شركة الاتصالات البريطانية والصلب البريطانية وحولتها في النهاية إلى شركات منافسة وفعالة و"الانفجار العظيم Big Bang"(إعادة تنظيم القطاع المالي على نطاق واسع في مدينة لندن). وقبل إجبارها على ترك الوزارة في أواخر ١٩٩٠ من قبل الأعضاء المحافظين في البرلمان المعارضين لشخصيتها القوية وفي بعض الحالات لسياساتها، فإنها أحدثت ثورة. وفي ظل خليفتها جون ميجور، ثم توني بلير بعد أن تولى حزب العمل السلطة في مايو ١٩٩٧، بدأت التغييرات التي أحدثتها مارجريت تاتشر تأتي بنتائج قوية في الإنتاجية الاقتصادية والتنافسية والتوظيف. وكدليل على هذا، وصل معدل البطالة في بريطانيا في بداية عام ١٩٩٩ إلى ٦,٣%، وهو رقم أقل بكثير من منافسيها الأوربيين الرئيسيين، حيث بلغ في ألمانيا(١٠,٥%) وفرنسا(١١,٥%) وإيطاليا(١٢,٠%).

وعكست السياسة الخارجية لتاتشر أيضا اتجاه أكثر إصرارا ووطنية عما كان لدى الزعماء السابقين عليها. وقد وقع الحدث الأكثر تأثيرا في إبريل ١٩٨٢، عندما أرسل الدكتاتور الأرجنتيني الجنرال ليوبولدو جالتيري قواته للسيطرة على جزر فوكلاند Falkland Islands. وهذه الأراضي التي تبعد ٤٠٠ ميل عن الساحل الأطلنطي للأرجنتين، كانت موضع جدل دوري، لكنها كانت تقع تحت السيادة البريطانية منذ سنة ١٨٣٣. وعلى الرغم من إدانة مجلس الأمن والجماعة الأوربية الغزو فإن قراراتهما لم يكن لها أي تأثير على استعادة بريطانيا للجزر. وبدلا من ذلك، كان رد فعل تاتشر حازما عندما أرسلت قوة بحرية لمسافة ٨٠٠٠

ميل إلى جنوب الأطلنطي، وبعد قتال عنيف دام عدة أسابيع استعادة بريطانيا سيطرتها على الجزر في أواخر مايو وشهر يونيو. وقدم التدخل البريطاني المثير برهانا قويا على أن السياسة الخارجية البريطانية يمكن أن تتضمن تهديدًا مستمرًا أكثر من القواعد العسكرية التي أنشأتها وفقا للمعاهدات والقواعد العسكرية في إمبراطوريتها القديمة. وعلاوة على ذلك، أعطت حرب فوكلاند حافزا غير متوقع لشعبية تاتشر بعد سنواتها الصعبة الأولى كرئيسة للوزراء. وفي عام ١٩٨٣، فازت هي وحزبها المحافظ بإعادة انتخاب حاسم ضد حزب العمال في ظل الزعامة الخرقاء لمشيل فوت Michael Foot (الذي وصف بيانه الانتخابي لسياسة الحزب بأنه أطول مذكرة انتحار سياسي في التاريخ).

وفي أوروبا، واصلت بريطانيا بزعامة تاتشر العمل كشريك قوي للولايات المتحدة، إذ دعمت الولايات المتحدة لنشرها صواريخ برشنج الثانية Pershing II missilesفي عام ١٩٨٣ لمواجهة صواريخ (SS-20s) في شرق أوروبا ووفرت لها القواعد الجوية لانتقام إدارة ريجان من ليبيا عام ١٩٨٦. ومع ذلك، لم يكن دعم بريطانيا للولايات المتحدة دون انتقاد، ففي عام ١٩٨٣ لم تدعم حكومة تاتشر التدخل العسكري للولايات المتحدة في جرينادا Grenada، والأهم من ذلك أنها عارضت محاولات إدارة ريجان لإيقافه إنشاء خط الغاز الطبيعي من الاتحاد السوفيتي إلى غرب أوروبا. وعندما سعت الولايات المتحدة إلى فرض قيود على المساعدات الخارجية للشركات الأمريكية وحتى الشركات الأوربية التي تحمل تراخيص أمريكية، أدان المسئولون البريطانيون الإجراءات ووصفوها بأنها "امتداد غير مقبول لحق التصرف الشرعي الأمريكي خارج قانون البلاد." ورفضت تاتشر جهود ريجان لإيقاف الإنشاء بشكل صريح، عندما قالت:" أشعر بقوة بأنك ما أن تتفق على شيء فينبغي عليك أن تحترم اتفاقك."

بيد أن تاتشر كانت الأسرع عندما اتخذت موقفا ثابتا ضد العراق بعد غزو قوات صدام حسين للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠. فقد حثت الرئيس جورج بوش

على اتباع سياسة قوية، ولعبت القوات المسلحة البريطانية وطائراتها دورا عسكريا نشطا في عمليات درع الصحراء Operations Desert Shield وعاصفة الصحراء Desert Storm.

وأدت النزعة القومية لتاتشر ومعارضتها لتدخل الدولة في الاقتصاد إلى أن تتخذ وضعا منشددا بشكل متزايد تجاه جهود تعميق وتوسيع الاتحاد الأوربي. وخلال فترة رئاستها للوزارة ضغطت بشكل عدواني لإعادة تسوية إسهام بريطانيا في ميزانية الجماعة الأوربية، وانتقدت بيروقراطية بروكسل، وحاربت حملة حادة بشكل متزايد داخل حزب المحافظين ضد من يفضلون تكاملا أقرب نحو أوربا. وقالت في خطاب حظي بشهرة على نطاق واسع في أكتوبر ١٩٨٨:" إننا لم نقلل من سلطة الدولة في بريطانيا إلا لنراها تفرض مرة أخرى على المستوى الأوربي مع دولة عظمى تمارس هيمنة جديدة من بروكسل".

وواصل خليفة تاتشر جون ميجور العديد من سياساتها، على الرغم من أنه اتبع أسلوبا أقل حدة. وعلى الرغم من ذلك، فقد أبقى على وصيتها في أوربا، إذ رفض الانضمام مع إحدى عشر دولة في الاتحاد الأوربي لإنشاء وحدة النقد الأوربية European Monetary Union أو استخدام اليورو كعملة مشتركة. وظهرت المواقف تجاه أوروبا كأحد الموضوعات في انتخابات مايو ١٩٩٧ التي أعادت حزب العمال للسلطة بعد ثمانية عشر عاما من حكم حزب المحافظين. ومن تصاريف القدر، فقد عزا أحد المحافظين الحاقدين المؤيدين لوجهة النظر الأوربية هزيمة الحزب الكاملة في انتخابات سنة ١٩٩٧ لموقفه المعارض لأوربا ولوم مارجريت تاتشر وانتقاد سياسة " رفض اليورو" بأنها" قائمة على مزيج من الغطرسة والانغماس في الذات وخداع النفس."

وعندما تولى توني بلير السلطة كانت بريطانيا على وشك التخلي عن هونج كونج Hong Kong، وهي الأثر المهم الأخير في إمبراطوريتها. وفي عشية ٣٠ يونيو ١٩٩٧، أعيدت المستعمرة إلى الصين وأنهت حقبة من الحكم البريطاني بدأت منذ عام ١٨٤٢.

وفاز بلير و"حزب العمال الجديد" New Labor بانتصار انتخابي ساحق، غير أن رئيس الوزراء الجديد لم يسع لعكس المسار الذي وضعته حكومات المحافظين السابقة. وبدلا من ذلك فبمقاومتها بشكل ناجح لتغيير سياسات حزب العمال القديمة، استمرت حكومة بلير وعززت أيضا البرامج التي تفضل التحديث، والتبني والتنافسية. وأطلق بلير على هذا التوجه الجديد لبريطانيا ولحزب العمال "الطريق الثالث" Third Way. وعلى الرغم من أنه قد عرف المصطلح بشكل غامض، فإنه يدل على رغبة في التحرك لتحقيق خطوات أبعد، ومن كلمات بلير:" انشغل اليسار القديم بالرقابة الحكومية، وفرض الضرائب المرتفعة ومصالح المنتجين، والمبدأ الجديد لليمين هو اتباع سياسة عدم التدخل[1] التي انتصرت على الفردية الضيقة، واعتقاد بأن الأسواق الحرة هي الإجابة عن كل مشكلة." وقد كان التغير في توجه حزب العمال سمة كفاح متراكم بدأ عندما سعى هج جيتسكيل Hugh Gaitskell لإلغاء الالتزام بالروح القومية المتطرفةnationalism (الفقرة الرابعة) من دستور حزب العمال قبل وفاته عام ١٩٦٣.

وكما علق صمويل بير، فقد احتضن كل من تاتشر وبلير نوعا من الليبرالية خاصمت تقاليد الحزب المجمع عليها والراسخة نسبيا، ورفضت تاتشر مبدأ توري لإدارة البلاد على أساس أبوي الـ Tory paternalism بجذوره القديمة في المفاهيم التقليدية للتوقير والاحترام والنبالة المكروهة. وقد ذهب بلير بعيدا عن التزام حزب العمال بالاشتراكية وقيم المجتمع الأكثر عضوية والملكية المشتركة، وقد أكد كلاهما على حقوق الفرد، ولم يؤكد بلير على حزب العمال الأقدم والمثل العليا الاشتراكية لتكافؤ الأوضاع لكنه أكد على المثل الليبرالية لتكافؤ الفرص.

---

(١) سياسة عدم التدخل laissez-faire: مبدأ يقاوم التدخل الحكومي في الشئون الاقتصادية إلا بمقدار ما يكون ذلك التدخل ضروريا لصيانة الأمن وحقوق الملكية الشخصية. معجم المورد- المترجم

وفي ظل زعامة ميجور وبلير استمرت بريطانيا أيضا في لعب دورا رياديا في الأمم المتحدة باعتبارها إحدى الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. كان هذا النشاط واضحا من خلال المشاركة النشطة والبحث عن حلول لمشكلة البوسنةBosnian problem(١٩٩٢-١٩٩٨) وفي دعمها لجهود الولايات المتحدة لإجبار العراق على الإذعان لنظام الأمم المتحدة للتفتيش على الأسلحة. غير أن تردد بريطانيا الطويل فيما يتعلق بتعميق الاندماج مع أوروبا قد قلل من التأثير الذي لولاه لاستطاعت بريطانيا أن تمارسه. وعلى سبيل المثال، لم يكن لحكومة تاتشر تأثير قوى في تشكيل الأوضاع مع ألمانيا في نهاية الحرب الباردة، ووجدت حكومة بلير نفسها تلعب دورا متخلفا عندما تولت رئاسة الاتحاد الأوربي وكان عليها أن تترأس الاجتماعات لتقرر ترتيبات نظام النقد الأوربي واستخدام اليورو.

وكان انسحاب بريطانيا منذ نصف قرن من الإمبراطورية ملحوظا أيضا من خلال تغير واضح في الأنماط التجارية تجاه أوروبا والولايات المتحدة، وبينما لم يكن هناك سوى ٢٥% من التجارة البريطانية مع أوروبا و٩% فقط مع الولايات المتحدة في عام ١٩٥٦، فقد تضاعفت النسبة بحلول عام ١٩٩٦ لأكثر من ٥١% وقفزت مع الولايات المتحدة إلى نسبة ١٢,٤%(انظر جدول ٢-٣) وما يلاحظ حول هذه الأرقام هو أنه على الرغم من الزيادة الضخمة في نشاط الاقتصادي الآسيوي خلال فترة الثلاثين عاما هذه، وحتى قبل الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧-١٩٩٨، فقد تناقص نصيب آسيا من التجارة البريطانية إلى الثلث، من ٢١,٣% في عام ١٩٥٦ إلى مجرد ١٤,٢% في عام ١٩٩٦. وتدل هذه الأرقام على أن بريطانيا أصبحت ترتبط في فترة ما بعد الحرب بدرجة أكبر بأوروبا وبالأطلنطي .

وتعكس هذه البيانات أيضا بشكل متزايد المواقف البريطانية، فقد كشفت نتائج اقتراع جالوبGallup Poll أنه على الرغم من أن ٧٠% من الجمهور يفتخرون بأن بريطانيا كانت ذات يوم إمبراطورية كبيرة، إلا ٥٠% من الجمهور صوت من أجل اندماج بريطانيا في أوروبا وصوت ٢٥% من الجمهور لارتباط بريطانيا بالولايات المتحدة، وصوت أقل من ٢٠% من الجمهور لارتباط بريطانيا بدول الكومونولث.

الفئام: بريطانيا في القرن الحادي والعشرين

القصة الزاخرة بأعمال البطولة لبريطانيا في القرن العشرين تظهر لنا قصة ملفتة للنظر الانحطاط والتجديد، فقد تآكلت قوتها السياسية والاقتصادية على مدى القرن، ولم يتجدد شبابها إلا في العقد ونصف الأخير. وبعد تحول طويل وصعب حققت بريطانيا تغيرا اقتصاديا كبيرا، وتكيفت في نفس الوقت مع نهاية الإمبراطورية، واحتفظت بقدرات اختيارية ونووية، ولعبت بمهارة دورا دبلوماسيا مؤثرا في أوروبا والأمم المتحدة واحتفظت بعلاقة خاصة مع الولايات المتحدة.

ويصور دور تاتشر وبلير حكمة ماركس بأن" الرجال يصنعون تاريخهم لكنهم لا يصنعونه كيفما يشاءون ." هؤلاء الزعماء البريطانيون الذين عملوا من خلال قيود موروثة صنعوا اختيارات أساسية في أحزابهم وكرؤساء للوزارات. وفي قيامهم بذلك استفادوا من النظام الانتخابي البريطاني، الذي حول التعددية الانتخابية إلى أغلبية برلمانية ساحقة. وقد أعطى لهم هذا الحرية لتنفيذ سياساتهم أكثر من الحرية التي يتمتع بها رؤساء الولايات المتحدة والقادة الأوربيون اليابانيون.

جدول ٢-٣ التجارة البريطانية مع المناطق الرئيسية في العالم(نسبة التجارة البريطانية)

	١٩٥٦	١٩٩٦
الاتحاد الأوربي	٢٥,٢	٥١,٢
الولايات المتحدة	٩,١	١٢,٤
آسيا	٢١,٣	١٤,٢
بقية العالم	٤٤,٤	٢٢,٢

(تساوي التجارة الواردات والصادرات التجارية)

المصدر: بيانات من صندوق النقد الدولي ووزارة التجارة البريطانية، حسب التقرير الإيكونومست، ٣ يناير ١٩٩٨، ص:٥٦.

وعلى مشارف القرن الحادي والعشرين، فإن مسار بريطانيا يعتبر أكثر إيحاء بالأمل عما كان متوقعا في أي وقت في العقود الثمانية الأولى من القرن العشرين. فاللغة والثقافة، والانتعاش الاقتصادي والقدرة على المنافسة والدور البارز(على رغم ضآلته) في الاتحاد الأوربي النامي والكبير، والعلاقة الوثيقة بصفة خاصة مع الولايات المتحدة، والتواجد النشط والمهم كعضو دائم في مجلس الأمن، والقدرة على تقدير الاحتمالات المستقبلية للقوة بفضل قدرتها على إرسال قوات عسكرية مدربة وإن كانت قليلة العدد إلى المناطق البعيدة، والتأثير الدولي الذي أتاحه الردع النووي وتقليد طويل من الدبلوماسية اللبقة- كل ذلك مكن بريطانيا من التكيف بشكل أفضل عن العديد من منافسيها متوسطي الحجم. ربما كان من المتوقع أن تكون كل من ألمانيا وفرنسا واليابان أكثر هيمنة، غير أن جميعها واجهت مشاكل داخلية ملحة(تقدم كل من فرنسا ألمانيا مساعدات مالية

كبيرة وإعانات بطالة، وتواجهان عوائق تنظيمية للتكيف الاقتصادي؛ وتعاني اليابان الشلل الحكومي أو البيروقراطي والسياسات الاقتصادية التي تشل الحركة).

وخلال قرن من الانهيار الاستعماري، تعددت عناصر هذا التجديد، وتضمنت على تجديد أكبر لشباب الاقتصاد. ففي البعض، على الرغم من ضياع إمبراطورية استطاعت بريطانيا تحمل دور دولي مهم بفضل لغتها وثقافتها، وقادت الولايات المتحدة في أواخر القرن العشرين ثورة في تكنولوجيا المعلوماتinformation technology جعلت اللغة الإنجليزية أيضا أكثر تواجدا في كل مكان عما كانت في ذروة الحرب الباردة. وثورة الكمبيوتر والإنترنت واتصالات الأقمار الصناعية والانتشار العالمي للاتجاهات في الإعلام والتسلية والثقافة الجماعية قد اتحدت لتعطي الإنجليزية مدى وصول دولي غير مسبوق كلغة مشتركة دولية على عتبة القرن الحادي والعشرين. والمثال المعبر على ذلك رغم صغره كان واضحا في الاجتماع الأول للمستشار الألماني المنتخب أخيرا جيرهارد شرودرGerhard Schroder والرئيس الفرنسي جاك شيراكJacques Chrac: فقد وجدا نفسيهما يتحدثان بالإنجليزية كلغة مشتركة بينهما.

وقد ضمن الدور البريطاني في إنشاء المؤسسات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية أن أصبح لها موقع بين الدول الكبرى والأكثر وضوحا كواحدة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن أي حساب للقوة لا يتضمن فقط بعدا مطلقا بل بعدا نسبيا، وقد استفادت بريطانيا في موقفها النسبي من الظروف المحددة للقوى الشاملة لمنافسيها الكبار. وبفضل الميراث الذي لا يزال باقيا للحرب العالمية الثانية، ظلت اليابان وألمانيا ممنوعة إلى حد ما من إحداث نوع من التأثير كانت تفرضه قوتهما الاقتصادية والسكانية والوزن التاريخي، فلا تمتلكان السلاح النووي ولا قدرة القوة المستقبلية التي تستمر في إعطاء بريطانيا تأثيرا دوليا في المجال الاستراتيجي والعسكري. وعلاقة بريطانيا الخاصة بالولايات المتحدة قد ثبت أيضا أنها أكثر رسوخا مما كان يبدو منذ جيل مضى. وقد جاء هذا أيضا نتيجة

لأسباب متعددة: رغبة البريطانيين وقدرتهم على التعاون مع الولايات المتحدة عبر منظومة كبيرة من موضوعات السياسة الخارجية، والأصول التي لا يزال يحتفظ بها البريطانيون، وعدم قدرة الاتحاد الأوربي("المتردد وغير الواضح" بكلمات توني بلير) على أن يخلق سياسة أمنية وخارجية مشتركة فاعلة ناجحة كبديل للزعامة الأمريكية وعدم وجود قوى أخرى قادرة على لعب هذا الدور من خلال نطاق كامل من الموضوعات، والسمات المشتركة الطويلة من اللغة والتاريخ.

وفي النهاية، على الرغم من أنه أبعد عن الوضوح طوال معظم القرن، فإن البريطانيين أنفسهم قد أثبتوا برغم كل شيء أنهم مهرة في الحفاظ والتكيف مع أصولهم. وفي عام ١٩٠٠، مع بداية القرن العشرين رأى قادة بريطانيا أن مصالحهم ترتبط بالإبقاء على دور للبلاد غير متفوق وإن كان دورا استعماريا يتعرض للهجوم. وقد أدى ذلك إلى الدخول في منافسات مع المنافسين الأوربيين الاستعماريين في أفريقيا وبذل جهود كبيرة للحفاظ على الطريق إلى الهند والسيطرة على قناة السويس والالتزامات الطويلة في الخليج الفارسي وسلسلة من القواعد العسكرية الإمبريالية المنتشرة على نطاق واسع. وفي الحربين العالميتين وجد البريطانيون أنفسهم يكافحون كفاحا دمويا ومجهدا لمنع سيطرة قوة معادية على القارة الأوربية تهدد مصالحهم الحيوية، وحتى في حالة نازي ألمانيا وجودهم القومي. وكان من أثر الخسائر البشرية والاقتصادية لهذين الحربين بالإضافة إلى الركود الاقتصادي أثناء الحرب، أن أصبحت بريطانيا عاجزة عن مواجهة العالم بعد عام ١٩٤٥. بيد أنه من خلال التصفية التدريجية للإمبراطورية في سنوات ما بعد الحرب، تغير تعريف بريطانيا لمصالحها ببطء وإن كان بشكل منتظم، وعلى سبيل المثال، من خلال انسحابها من معظم القواعد العسكرية "شرق السويس" بعد عام ١٩٧٠.

وطوال جيل بالكامل- شمل الربع الثالث من القرن، وفي الأساس عندما تولت مارجريت السلطة في عام ١٩٧٩- واجهت بريطانيا انهيارا منتظما في دورها العالمي وتنافسها. وخلال هذه الفترة، تخلى البريطانيون عن كل

الإمبراطورية التي أعطتهم مكانة عالمية، وقد رأوا نموهم الاقتصادي وثراءهم متخلفا عن اليابان ومنافسيهم الأوربيين الرئيسيين، وقد كانوا بطيئين على نحو متزايد في المشاركة في وحدة أوربية ناشئة واقتصاد دولي معولم .

ومع ذلك، فمع اقتراب القرن الحادي والعشرين استطاعت بريطانيا أن تثبت دورها العالمي، وتجدد اقتصادها وتحقق تواجدا داخل الاتحاد الأوربي، وتؤكد من جديد على تواجد دولي وثيق وأكثر نشاطًا كواحدة من الدول الكبرى في العالم. وفي واقع الأمر، ففي ظل زعماء رؤساء الوزراء المحافظين تاتشر وميجور، وبعد ذلك بلير في ظل الزعامة الجديدة لحزب العمال، أعاد البريطانيون تعريف مصالحهم القومية. فهم يرون الآن بشكل متزايد مصالحهم من خلال تكيف بريطانيا في المنافسة بشكل ناجح في اقتصاد عالمي معولم، وفي نفس الوقت تبسيط إجراءات إعانة البطالة للمسنين وكبار السن وتغيير أو حتى رفض سمات السياسات البريطانية والاقتصاد والمجتمع التي لم تعد تخدم مصالحهم. ولم تكن كل هذه التغيرات دون مخاطر، وعلى سبيل المثال، حركت حكومة بلير عملية انتقال السلطة لاسكتلندا وويلز من أجل تقليل مركزية الحكومة ومنح الحكم الذاتي المحلي للأراضي التي كانت مستقلة في الماضي. ومع ذلك، فهناك خطر واضح بأنه فضلا عن الوفاء بالرغبات المحلية واقتطاع الاستقلال السابق للحزب الوطني الاسكتلندي، فإن عملية انتقال السلطة يمكن أن تخلق في النهاية قوة دفع للاستقلال الكامل لاسكتلندا وشعبها البالغ خمسة ملايين نسمة. ومستقبل ويلز وسكانها البالغ ثلاثة ملايين نسمة قد يصبح بعد ذلك غير مؤكدا، ومن خلال التغيرات الممكنة في علاقة أولستر بالجمهورية الأيرلندية، فإن المملكة المتحدة الحالية بتعداد سكانها البالغ ٥٩ مليون نسمة، قد تنخفض في النهاية إلى أراضي إنجلترا وحدها وبتعداد سكان أقل من ٥٠ مليون نسمة.

وبشكل إجمالي، واجهت بريطانيا في القرن العشرين تفاعلا دقيقا لأوجه نفوذ متشعبة: وضعها في الساحة العالمية، وموقعها وخصائصها الحقيقية، وارتقاء مجتمعها واقتصادها. وقد كانت هذه الأوجه تحتل موقعا وسطا(الجيد والسيئ) من خلال زعمائها والشخصيات الأكثر تأثيرا، وبخاصة دافيد لليود جورج ونيفل شمبرلين وونستون تشرشل وجون مانيارد كينز، وكلمنت آتل وهارولد ماكميلان وإدوارد هيث وكيث جوزيف، ومارجريت تاتشر وتوني بلير. وبالفعل، فقد كان اثنان من ثلاث رؤساء وزارات أكثر حداثة من بين أكثر رؤساء الوزراء الناجحين في القرن. تاتشر، على الرغم من أخطائها، كانت تصفها الإيكونومست بأنها " زعيمة زمن السلم البارزة في القرن العشرين." وعلى الرغم من السجل القصير جدا لتوني بلير فقد كان واحدًا من أكثر البدايات الميمونة لرئيس حكومة بريطانية على مدى عدة عقود.

وقدمت التجربة البريطانية درسا عمليا في الاقتصاد السياسي على نطاق واسع: فقد تشكلت النتائج من خلال التفاعل ما بين السياسة والاقتصاد. وهؤلاء الذين يطيلون الكلام عن بعد واحد فقط من هذه الأبعاد على حساب الآخر لا يمكنهم توقع التوصل إلى فهم كامل لما كان يحدث، ولا يمكنهم تقدير مجرى الأحداث في المستقبل القريب الذي تتحفز بريطانيا لاتباعه في القرن الحادي والعشرين.

الفصل الثالث

فرنسا – وسواسان في قرن واحد

ستانلي هوفمان

مع نهاية القرن التاسع عشر كان يهيمن على فرنسا قلقان طاغيان بوصفها لاعبة على الساحة الدولية، وكان يسيطر عليها القلقان نفساهما بعد قرن آخر، أحدهما: ألمانيا التي حققت وحدتها كأمة سنة ١٨٧١ بهزيمتها لفرنسا وضمها منطقة الألزاس وجزء من اللورين والقلق الآخر، مرتبط بالموضوع لكنه هَمّ أكبر وغير محدد بدقة وهو الخوف من الانحطاط، ذلك الخوف الذي طغى على كتابات موريس باريس Maurice Barres وعلى أيدلوجية حزب اليمين المتطرف وحث على "الوطنية القلقة" لشباب من أمثال شارل ديجول (الذي ولد عام ١٨٩٠). والقصة المعقدة للسياسة الخارجية الفرنسية منذ عام ١٨٩٨ هي قصة الاستراتيجيات التي اتبعها الزعماء الفرنسيون في التعامل مع جارتهم القوية في الشرق ومع القوى التي تهدد وضع فرنسا ومكانتها في العالم.

كانت فرنسا في عام ١٨٩٨ إحدى الدول اللاعبة الكبار في الشئون الدولية، ولكونها قوة كبيرة في الأطلنطي وفي البحر المتوسط، كان عليها أن تنشئ أسطولا ضخما. وكان لوجود ألمانيا القوية والمعادية على حدودها الشرقية– تلك الحدود التي لم تعترضها عوائق طبيعية– تأثير مزدوج على السياسة الفرنسية. وكانت فرنسا من الناحية الديمغرافية أضعف من ألمانيا وكانت تعاني انخفاض نسبة المواليد . وبعد هزيمتها في حرب ١٨٧٠–١٨٨١ استنت نظام الخدمة العسكرية الإجبارية حتى تتمكن من بناء جيش جرار . ولما شجعت ألمانيا الجمهورية الثالثة

الفتية لكي تعوضها عن هزيمتها ليس بالسعي نحو الانتقام من منافس مرعب بل بالتوسع في أعالي البحار، أصبحت فرنسا ثاني أكبر إمبراطورية استعمارية. وكما تمنت برلين، فقد اصطدمت فرنسا في مرات كثيرة مع بريطانيا بدءا من مصر وحتى فاشودا.

وعلى الرغم من أن فرنسا كانت تحتل القوة الصناعية الرابعة - بعد بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا- في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، فإنها دخلت في حقبة من النمو، من خلال استثمارات صناعية متزايدة وإنتاج وفير. وبفضل الموارد الوفيرة من الفحم والحديد والزراعة التي اشتغل بها أكثر من ٤٠% من السكان، استطاعت فرنسا أن تحقق "توازنها"- على الرغم من ضعف إنتاجها الزراعي، وحرمت الحماية الجمركية ريف فرنسا من أية ضغوط من أجل التحديث. وعلى الرغم من عدم وجود اكتفاء ذاتي لدى فرنسا فإنها كانت أقل اعتمادا على التجارة الخارجية عن بريطانيا وألمانيا ونتيجة لذلك كانت أقل رغبة لغزو الأسواق أو الاستثمار بالخارج. كانت معظم استثماراتها سياسية تستهدف على سبيل المثال، دعم تحالف روسيا. (بعد أن سمح كايزر - أي بسمارك- بأن تقع روسيا في أحضان فرنسا .) كانت فرنسا تنعم أيضا بسكان متجانسين:خليط من جماعات عرقية (استكملتها في النهاية بهجرة وفيرة من إيطاليا) امتزجت في أتون منصهر من التشابه والتكامل الوطني القوي مثل الولايات المتحدة. وكان هناك أعداد قليلة باقية من المطالبين بالحكم الذاتي في بريتاني وكورسيكا، غير أن معظم الكورسيكيين بحثوا عن وظائف في فرنسا وأرسل الفلاحون البريطانيون أبناءهم ليتلقوا التعليم في المدارس الفرنسية حيث كانوا يتلقون التعليم باللغة الفرنسية وليس باللهجة العامية البريطانية.

كانت تعني تلك العوامل الحقيقية أن فرنسا في بداية هذا القرن كانت متحفزة بشكل مضاعف: فلم يعد بسمارك الذي وحد بلاده يحكم جارتها ألمانيا، وطوال عشرين سنة مارست لعبة البهلوان لا تستهدف فقط تحويل النظر عن الائتلاف

الألماني ولكن أيضا الحفاظ على السلام في أوروبا. وكانت فرنسا بحاجة إلى حماية إمبراطوريتها المترامية الأطراف، وخاصة الجزء الأكثر أهمية، وهو الجزائر، الذي كان يقع من الناحية الإدارية تحت ثلاث إدارات فرنسية، واتحد القلقان عندما قرر وليهولم الثاني Wilhelm II منازعة طموحات فرنسا في المغرب.

وحالف فرنسا الحظ السعيد لأنها استطاعت مواجهة تلك الهموم من خلال نظام سياسي واجتماعي كان به العديد من الأخطاء، لكنه مع الأخذ بكل شيء في الاعتبار، وفر مزيدا من القوة عن الضعف. وعانت الجمهورية البرلمانية من نظام حزبي فوضوي نوعًا ما-وكان الحزب الوحيد المنظم، هو الحزب الاشتراكي Socialist Party، الذي لم يحقق وحدته إلا عام ١٩٠٥- وهكذا من وزارات ائتلافية قصيرة، ومفتقدة الثقة وضعيفة. غير أن الحزب الراديكالي Radical Party- وهو كيان آخر في القرن العشرين، أقل انضباطا عن الاشتراكيين- كان يمثل ثقل الموازنة للنظام حتى عام ١٩٤٠. وقد ظل في السلطة بشكل مستمر من خلال تغير التحالف مع اليسار واليمين. وغالبا ما كانت التوترات بين بروليتاريا المدن والكوكبة الهائلة من البرجوازيين الفرنسيين والبرجوازيين الصغار توترات عنيفة، غير أن معظم الصناعات الفرنسية كانت تصنع في شركات صغيرة متوسطة الحجم كان أفرادها أعضاء في نقابات عمالية. والطبقة العاملة بكل ارتيابها في الأعراف البرجوازية السياسية-تلك الثقة المنعدمة التي حولتها نقابة العمال المهيمنة، الاتحاد الكونفدرالي العام للعمل إلى عقيدة- صوتت على الرغم من ذلك للأحزاب السياسية التي كانت أحزابا جمهورية متحمسة.

كان هذا بالفعل إحدى القوتين الكبيرتين لفرنسا: نظام سياسي تمتع بدعم كبير من الفلاحين والعمال، ويقدر حق الفلاحين في التصويت واستقرار اجتماعي وفرته الجمهورية. وقد ذكر الزعيم الاشتراكي الكبير جين جوريه العمال بكل ما يحققه النظام لهم: الحرية السياسية وحق إبداء الرأي والتعليم الأساسي المجاني. وفي أقل من ثلاثين سنة توصلت الجمهورية إلى إجماع شامل حول ديمقراطية

علمانية لبرالية إلى حد كبير عن طريق " المبشرين العلمانيين"lay missionaries، مدرسي المدارس. ويقينا، فإن حركة الميليشيا المقاومة للإكليروس (التي أحيتها قضية ألفرد درافيوسAlfred Dreyfus)، ومبادئها اللبرالية والديمقراطية، ونظام الحكومة الضعيف، كانوا لعنة على معظم اليمين الذي اشتمل على جزء كبير من البرجوازيين والبرجوازية الصغيرة (الموجودة في المدن أساسا).

غير أن قوة فرنسا الثانية كانت في اشتراك الجمهوريين وغير الجمهوريين (أي المناصرين للملكية والبونابارتيين حادى الطباع) في قيمة مهيمنة وطاغية ألا وهي حب الوطن. كان هناك حفنة من غير الوطنيين في اليسار المتطرف، والبعض في اليمين المتطرف وبخاصة الصحيفة المنادية بالقومية والمناهضة للجمهوريين الأكاسيون فرانسيز التي يمتلكها شارلس موراسCharles Maurras شجبت اليسار وخاصة الاشتراكيين لكونهم يفتقرون إلى حب الوطن بشكل غير كاف، وأكثر رغبة لسلام بروليتاري انتقالي وأكثر انتقادا لتجاوزات الاستعمار.غير أن الجميع اتفقوا تقريبا على واجب الدفاع الوطني وعلى واجب حماية الأمة الفرنسية من الغزو والعدوان. وأصبح رجال الثورة المضادة الذين كانوا لا يزالون يستهجنون ثورة ١٧٩٨ بعد عام ١٨٨٠ من الوطنيين؛وكان ورثة الثورة دائما وطنيين متشددين. ولذا غرست مدارس الجمهورية والمدارس الخاصة التي يديرها الكاثوليك في الشباب حبًا جارفًا للوطن، وبدرجة كبيرة عندما ينازعه عدو خارجي، من أجل التغلب على الانقسامات الاجتماعية والأيديولوجية، كما أظهر الفرنسيون في عام ١٩١٤.

واجتمع الخوف من ألمانيا والخوف من الانحطاط معا بدرجة كافية ليقترحا استراتيجية دبلوماسية لمعظم الفئة السياسية الفرنسية، وخاصة جماعة النبلاء (كاي دوسي): إذ خلقت ائتلافًا قادرًا على احتواء ألمانيا والقضاء على التحالف النمساوي- الألماني، وكانت روسيا على أتم الاستعداد بجيشها . وبعد فاشودا، وبفضل أخطاء كايزر الفاحشة وتشكك الأدميرال ألفرد فون تربيتز في تفوق

الأسطول البريطاني، تحرك البريطانيون بالقرب من فرنسا وأبرموا اتفاقا وديا ودعموا باريس ضد برلين في الأزمتين المغربيتين عام ١٩٠٥ و ١٩١١. لم تكن استراتيجية الاحتواء والردع هذه بدون انتقادات وبخاصة من اليسار، فإذا تركنا جانبا الاشتراكيين يأملون في أن السلام سوف يفرض على الجمهوريات المنافسة بتحالف من البوليتاريين الفرنسيين والألمان، فقد كانت الاستراتيجية البديلة هي التوافق والتوصل إلى تصالح مع ألمانيا (كانت هذه الاستراتيجية تفضلها الدوائر المالية والتجارية). وقبل عام ١٩١٤، كان البطل الرئيسي لهذه الاستراتيجية الأخيرة هو الراديكالي جوزيف كيلوهJoseph Caillaux، غير أن التنازلات التي قام بها للألمان في عام ١٩١١ لم تلق ترحيبا من البرلمان والبلاد، وبين عام ١٩١١ وعام ١٩١٤ كان هناك شيء من الإحياء الوطني بين الشباب. وكرد فعل ضد استرضاء كالو للألمان، فإن رايموند بوانكيرRaymond Poincare وهو سياسي محنك من اللورين الذي اعتبر ألمانيا تهديدا كبيرا لأمن فرنسا ومكانتها، قد تم انتخابه رئيسا في عام ١٩١٢. ولم تكن هذه المرة الأخيرة التي تصادمت فيها هاتان الاستراتيجيتان.

بين عظمة الدولة وانحطاطها ١٩١٤-١٩٣٩

بدلا من قصر المناقشة على نقاط التحول سوف أذكر أيضا فترات التحول التي أحدثت تغييرات كبيرة في موقف فرنسا وسياساتها ومخاوفها الرئيسية.

أولى تلك الفترات الحرب العالمية الأولى، فبعد مقتل الأرشيدوق فرديناند في سراييفو، كان على الحكومة الفرنسية أن تقرر هل ستساند حليفتها الروسية، الذي كان سيخاطر تصميمها على منع النمسا- المجر من تدمير صربيا بإشعال فتيل الحرب بين الحليفتين المتنافستين، أو تمتنع عن مساعدة روسيا. ونحن لا نعرف ما الذي دار بين بوانكير والقيصر ووزرائه عندما زار سان بطرسبرج في يوليو

١٩١٤، لكنه من الواضح أن الزعماء الفرنسيين جعلوا الحفاظ على التحالف الروسي أولا من أولويات فرنسا. وعلى الرغم من أن حجج جيوريه Jaures بأن السلام حصل على كل الفرصة الممكنة، فإن الأمة جرت وراء فكرة أن المسئولين عن الأزمة هما الإمبراطوريتان الأوربيتان الرئيسيتان: النمسا- المجر بسبب إنذارهما الاستفزازي لصربيا وألمانيا بسبب دعمها لفيينا. وشعر الفرنسيون بأن الحرب عندما تندلع ستكون حربًا للدفاع القومي وأن اتباع أي سياسة أخرى سيجعل ألمانيا دولة مهيمنة على أوروبا وتنهي نظام التحالف الفرنسي. وبعد اغتيال جوريه على يد أحد المناصرين للقومية، انضم حزبه إلى "الاتحاد المقدس" حول الوطن. وكان أداء فرنسا خلال تلك الحرب الوحشية أداء في غاية البراعة . وعلى الرغم من احتلال الألمان للمناطق الصناعية الرئيسية في الشمال والشمال الشرقي، فقد زودت فرنسا قواتها بالأسلحة وأمدتْ قوات بريطانيا وأخيرا قوات الولايات المتحدة. وعلى الرغم من فداحة الكوارث الفرنسية وحماقة القادة الفرنسيين، فقد تحملت وطأة الهجوم على الأقل حتى وصول الجيش الأمريكي. وعلى الرغم من أن الإجراءات البرلمانية قد شابتها مثالب مشابهة، عندما أظهر الإجماع الوطني علامات توتر - عساكر مستنزفين متمردين في أوائل عام ١٩١٧ بعد الخسائر الفادحة في فاردون، وندم بعض الاشتراكيين لاختيارهم الأمة على الطبقة في عام ١٩١٤ وحولوا أنظارهم نحو الأحداث في روسيا، وبدأ كالوه وبعض السياسيين الآخرين في التفكير في السلام عن طريق التراضي- تحول البرلمان وأعطى كل صلاحياته إلى جورجيه كلمنصوه، وتعاون بوانكريه وكلمنصوه اللذان كانا يناصب أحدهما الآخر العداء في البداية من أجل انتصار فرنسا.

كان موقف فرنسا بعد الحرب موقفا حرجا وخليطًا محفوفًا بالمخاطر من القوى الشديدة الوضوح والضعف الشديد المبتذل . فمن ناحية، كانت فرنسا في ذلك الوقت قوة مهيمنة على أوروبا، وقد حققت انتقامها:أعادت الألزاس-اللورين فرنسية مرة أخرى. وكانت ألمانيا مجزأة مجردة من السلاح وتعاني حالة

اضطراب سياسي، وكانت بولندة المستقلة حديثا في حماية فرنسا التي ساعدتها على تفادي غزو بلشفي. وكان لفرنسا حلفاء جدد بين الدول الجديدة في وسط وجنوب شرق أوروبا، وبدون أن تخلق فرنسا صراعات حادة مع حلفائها البريطانيين قامت بتوسيع إمبراطوريتها بحصولها على انتداب سوريا ولبنان وأجزاء من الإمبراطورية الألمانية السابقة.

ومن ناحية أخرى، كان انتصار فرنسا مكلفا للغاية، فمن خلال فقدها لأكثر من مليون ونصف جندي قتيل ساء الوضع السكاني لفرنسا بدرجة كبيرة وضعفت العملة الفرنسية بسبب تكاليف الحرب الباهظة وعمليات التعمير. وانعكاسا على مشهد القوى الاستعمارية المتحاربة واستلهاما من الثورة الروسية رفع الوطنيون رؤوسهم وآمالهم في أجزاء عديدة من الإمبراطورية بدءا من المغرب التي اضطر الفرنسيون أن يخوضوا فيها معارك شرسة وانتهاء بالهند الصينية. ولم ينته القلقان القوميان: كانت ألمانيا جريحة ولكن ليست بالخطورة التي تجعلها تتوقف عن أن تشكل تهديدا ولكنها بدرجة خطيرة لرغبتها في إلغاء إهانات معاهدة فرساي، والتي ألقت باللوم على برلين بشن الحرب. ولم يكن الاختبار الأول للقوة في صالح فرنسا، فاحتلالها للرور عام ١٩٢٣ الذي كان بسبب مماطلة الألمان في دفع التعويضات قد فشل بسبب مقاومة ألمانيا وبسبب عدم وجود دعم خارجي كبير لفرنسا. وبالفعل، فإن درس الحرب الكبرى والأحداث التي تلتها مثل مفاوضات فرساي ومسألة الرور أدركت فرنسا أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها الوطنية بمفردها. وفي فرساي قاوم وودرو ويلسون وادفيد ليلويد جورج الادعاءات الفرنسية بأن ألمانيا قد تجزأت. والبديل لكلمنصوه- ضمان أمني بغطاء حديدي من لندن وواشنطن- لم يتحقق بسبب ويلسون. وفي العشرينيات، وجد الفرنسيون أن المصالح التجارية البريطانية والأمريكية كانت ترغب في مساعدة الاقتصاد الألماني بدلا من أن تحصل منه على تعويضات . وعلاوة على ذلك رفض البريطانيون أن يضمنوا حدود ولايات شرق ألمانيا أو أن يحولوا عصبة الأمم إلى

جهاز نشط للأمن الجماعي ضد العدوان الألماني الأخير، وكانت فرنسا من الناحية الدبلوماسية أسوأ مما كانت عليه في عام ١٩١٢ أو عام ١٩١٣. فقد انتهت حليفتها الروسية، وحل محلها نظام بلشفي تنكر لكل الدول الرأسمالية، وحاول في البداية تصدير الثورة إلى الخارج، وعندما فشل تحول إلى سياسة " الاشتراكية في بلد واحد". واتضح أن الاشتراكية في روسيا متوافقة مع معاهدة صداقة مع ألمانيا وبذلك أظهرت أن القوة يمكن أن تكون ثورية من حيث اللفظ وإصلاحية بشكل فعال، وأن القوى الإصلاحية تتعاظم بعضها مع بعض. وكانت إيطاليا التي أصبحت حليفة لفرنسا في الحرب العالمية الأولى ساخطة بسبب فشلها في الحصول على دعم لخططها التوسعية بعد عام ١٩١٨، وعندما استولى موسوليني على السلطة انضم إلى معسكر الإصلاحيين. ولعبت بريطانيا بشكل بديهي لعبة التوازن القديمة، وبدت قلقة من هيمنة فرنسا على أوروبا أكثر من احتمال انتعاش ألمانيا في النهاية. وكان حلفاء فرنسا الوحيدين الذي تعتمد عليهم – في شرق أوروبا– الديون التي يجب أن تدفع لها: فقد أضافت قوة قليلة لقوة فرنسا وأوجدت التزامات يمكن أن تصبح عبئا على قوة فرنسا.

أصبحت فرنسا قوة وضع راهن، ومع ذلك فالحفاظ على قوة الوضع الراهن تطلب موارد لم تعد في يد فرنسا. وعلى المستوى التنظيمي، فقد تطلب احتواء ألمانيا– أو اتباع سياسة تستهدف إلزام برلين بتنفيذ شروط معاهدة فرساي المتعلقة بالتعويضات ونزع السلاح على حدود ألمانيا– تحالفا لم تستطع فرنسا تجميعه بدون قوتين رئيسيتين كانتا في عطلة وهما الولايات المتحدة وروسيا. وعلى الرغم من كل شيء، فإن المحددات الداخلية للسلوك الفرنسي لم تعد إيجابية بل في الواقع أصبحت سلبية بدرجة كبيرة، وأصبح السكان مستنزفين بسبب محاولاتها وخسائرها، ورفعت المؤسسات المهنية العتيقة شعار "لا مرة أخرى". واستمر النظام في إظهار مثالبه، لكن ذلك كان فترة تحتاج إلى حكومات قوية للتعامل مع المشاكل الدبلوماسية والمالية. وقد كان إجماع الحزب الجمهوري الواسع في حالة

ضعف بواسطة حزب شيوعي جديد تآكل بين جمهور ناخبي من الطبقة الوسطى العاملة الاشتراكيين وأحزاب فاشية عديدة جديدة وزعماء اليمين. وصب الشيوعيون جم غضبهم على جميع رموز الوطنية: الجيش والعلم والإمبراطورية، وتظاهر الفاشيون بأنهم وطنيون لكنهم أكدوا على أن الدفاع عن مصالح الأمة يتطلب نظاما متسلطا.

وعلى ذلك فلم يكن من المستغرب أن بدت فرنسا تتذبذب بدءا من العشرينيات حتى اعتلاء هتلر للسلطة بين سياستين. الأولى- تمثلت في سياسة بوانكريه- التي كانت تهدف إلى قمع ألمانيا بجعل الأمن فوق نزع سلاح المنتصرين الذي كان أحد شروط معاهدة فرساي، ومطالبة برلين بدفع التعويضات، وقد واجهت عقبتين رهيبتين: عدم وجود دعم خارجي وتداعيات الكساد الكبير على ألمانيا (تلك التداعيات التي استخدمها المستشار هنريش برونتج بشكل ماهر في مقاومة المطالب الفرنسية). وكانت تهدف السياسة الأخرى التي اتبعها أرستيد برياند المصالحة مع ألمانيا من خلال التوصل إلى اتفاق بشأن التعويضات والإخلاء المبكر للأراضي التي تحتلها فرنسا، وإعادة منطقة الـ Saar لألمانيا . غير أن الرأي لم يكن مستعدا " لسياسة الاسترضاء" هذه (وهي الكلمة التي كان برياند أول من يستخدمها). وعلى الرغم من أن استراتيجية برياند استخدمت المصالحة كوسيلة لتحقيق أمن فرنسا- في ظروف فرنسا الضعيفة- فإن بعض حلفاء برياند من أمثال السيناتوربيير لافال كانوا أكثر رغبة للتسليم بتفوق ألمانيا في أوروبا، إذا كان ذلك هو الثمن الذي يمكن أن تدفعه فرنسا لتجنب الدخول في حرب أخرى.

وتصاعد قوة هتلر، وروحه القومية المفرطة، وهجومه على معاهدة فرساي وعلى الديمقراطية، كان ينبغي أن تقوى من أذر المدافعين عن احتواء وردع ألمانيا، التي كانت تميل في ذلك الحين إلى الانتقام وتدمير النظام الأوربي الذي نشأ بعد عام ١٩١٨. ولفترة قصيرة، حاول وزير الخارجية جين لويس بارثو إثارة

حلفاء فرنسا لتحسين علاقاتهم بإيطاليا، وبدء عودة العلاقات الودية مع روسيا. لكنه اغتيل مع ملك يوغوسلافيا في عام ١٩٣٤ ووضع ذلك نهاية لسياسة المقاومة. وبيير لافال الذي خلف بارثو أغرى بيناتو موسيليني بأن وعده بإعطائه جزءا من أثيوبيا، ووقع اتفاق مساعدة متبادل مع موسكو- لكنه أخفق في تنفيذه بشكل فاضح.

وما حدث كان توليفة شائنة من عوامل داخلية ونظامية غير مواتية، فعلى المستوى التنظيمي، كانت أية محاولة لفرنسا لـ "تطويق" نازي ألمانيا تواجه بمصاعب، وكان قلق موسيليني من خطط هتلر تجاه النمسا- ربما كان سينضم لتحالف لو أعطيت له الفرصة للاستيلاء على أثيوبيا، لكنه كان هناك منطق لتوازن القوى يتصادم مع منطق الأمن الجماعي: صور الأول هتلر على أنه التهديد الرئيسي للنظام؛ وتطلب الأخير مقاومة للعدوان من أي طرف. وقد ذهبت بريطانيا وفرنسا إلى أبعد درجة في اتباع مبادئ العصبة بمجافاة موسيليني، ولكن ليس بالدرجة التي تكفي لهزيمته. والعقبة الثانية هي أن روسيا كانت عائقا بوصفها حليفا محتملا: فقد كانت قوة استبدادية ثورية مثل نازي ألمانيا. ولم تمنع تلك الحقيقة ملوك فرنسا من طلب المساعدة من روسيا لمواجهة هتلر عندما أخبر الكولونيل ديجول أمه القلقة الورعة لكنها لم تعط وضع المركز لكل من البريطانيين والفرنسيين. وعلاوة على ذلك، فقد رأى بعض الحلفاء الشرقيين لفرنسا أن روسيا (وحتى ليست روسيا الشيوعية) تشكل تهديدا بالنسبة لهم. وخافت بولندا بصفة خاصة من روسيا وسعت إلى عقد علاقات ودية مع هتلر. ومن خلال التحالفات الضعيفة أو المشكوك فيها على الجبهة الأخرى لهتلر، ظلت فرنسا مع شريك قوي واحد هو بريطانيا. غير أن سياسة بريطانيا للأسف كانت تتمثل في كبح فرنسا ومحاولة استرضاء هتلر.

وقد ذكرت عدم ثقة الأوساط السياسية الفرنسية بالاتحاد السوفيتي، وفي ظل ظروف داخلية بالغة السوء، كانت فرنسا تواجه تهديدا ضخما من قبل ألمانيا المتعصبة، وعانت فرنسا متاعب حرب حادة (بين أقاليمها الداخلية) ونزاع داخلي

حاد. وقد ابتليت الجمهورية بالفساد وعجز جماعي في التعامل مع تأثيرات الكساد على أسس تختلف عن الاستقامة الانكماشية الشبيهة بسياسة الرئيس الأمريكي هوفر التي فشلت. وفي الوقت ذاته، أثار اليمين الراديكالي المعارض لسياسة البرلمان الشغب وهدد النظام في فبراير ١٩٣٤. وكانت النتيجة التأرجح نحو اليسار في انتخابات ١٩٣٦، غير أن الجبهة الشعبية لحكومة ليون بلوم كانت عاجزة بعض الشيء بسبب الانقسام على السياسة الاقتصادية بين الاشتراكيين والراديكاليين وكانت تواجه بعداء شديد من اليمين. ومن ثم هذه الدراما: تفشت سياسة مسالمة قوية بين نصف أعضاء الحزب الاشتراكي على الأقل، وبين العديد من الراديكاليين والاتحادات غير الشيوعية. وإلى هذا يجب أن نضيف التحول الآن إلى سياسة الاسترضاء إلى جزء أكبر من اليمين الوطني السابق المعادي للألمان، كل البرلمانيين مثل حزب بيير إيتان فلاندين وزير الخارجية في أوائل ١٩٣٦، أو المعارضين للبرلمان من أمثال لاكثيون فرانسيز.

كان تحول اليمين غالبا تحولا يستند إلى تحكيم المنطق الذي يمليه الضعف الفرنسي (خاصة ضعفها السكاني). ومع ذلك فقد كان يمليه في الأساس الرغبة في إنهاء عداوات اليمين- الاشتراكيين والشيوعيين- ولإدخال جرعة من التسلط في النظام ربما قبل مواجهة هتلر. وعلى عكس فرنسا قبل عام ١٩١٤، كان نضال الطبقة هذه المرة مؤثرا على آراء الشئون الخارجية بدرجة قوية، وكان ممثلي الطبقة العاملة بأحزابها واتحاداتها النقابية، منقسمين على أنفسهم في الاتجاه المنادي بالسلام ومعاداة الشيوعية (خاصة في اتحادات نقابات العمال التي استولى على الشيوعيين مؤخرا).

والخوف من الدخول في حرب جديدة، والقناعة بين العمال بأن الإعداد لها يمكن أن يعرض المكتسبات الاجتماعية للجبهة الشعبية للخطر (على سبيل المثال، عن طريق زيادة العمل المفروض مرة أخرى)، وقلق العديد من البرجوازيين بأن حربا ثانية يمكن أن تؤدي إلى نمط فرنسي من الثورة

الروسية- وقد كان كل هذا أمرًا سيئًا بما فيه الكفاية، فقد ماتت الوطنية القديمة التي أدت إلى "الاتحاد المقدس" لعام ١٩١٤) وأصبحت سياسة المسالمة قوية بصفة خاصة بين مدرسي المدارس).

وما زاد الأمر سوءا، على الرغم من روعته في المواكب، أن الجيش الفرنسي- إن جاز القول- كان مملا وغير مثير، فقد تعلم من الحرب الكبرى أحد الدروس المهمة:إن "النيران تقتل" وإن وضع الدفاع كان أفضل، وتطابق هذا مع مزاج البلاد وأدى إلى إنشاء خط ماجينيو، لكنه ظل متناقضا بشدة مع ضرورة حماية ضحايا هتلر في الشرق وفي بلجيكا، أي من كانوا قادرين على حماية حلفاء فرنسا في أوروبا. وعلاوة على ذلك، فإن فيالق فرنسا من الجنود المحترفين كانوا لا يستخدمون إلا في تدريب وقيادة المجندين، والذي يعني بالتالي أنه في حالة الأزمة كان هناك موقف بين التخاذل والتعبئة شبه العامة. وفي النهاية، لم يكن هناك فقط جيش محترف، على الرغم من مجادلة ديجول به، غير أن الزعامة لم تقدر بشكل مفجع دور الدبابات والطائرات.

كل هذا كان مبررا لانحطاط فرنسا الدبلوماسي من سنة ١٩٣٣ فصاعدا. وكانت هناك نقطة تحول: إعادة احتلال ألمانيا للراين في عام ١٩٣٦. وقد تبعت حكومة فرنسية ضعيفة في مستهل الانتخابات التشريعية " معلمة خصوصية إنجليزية". فقد أعلنت أنها لن تسمح للبنادق الألمانية بتهديد ستراتسبورج لكنها في الواقع لم تفعل شيئا، لأن القادة العسكريين صرحوا أن بإمكانهم إيقاف القوات قليلة العدد نوعا ما التي أرسلها هتلر نحو الحدود الفرنسية من خلال تعبئة ضخمة ليس إلا. هذا الإظهار بالعجز جعل بلجيكا تقف موقف الحياد. وكان لدى حكومات الجبهات الشعبية لبلوم وإداوارد داليير حكم صائب في بدء إعادة التسلح لكنها كانت مكبلة بالعوامل التي ذكرتها لدرجة أنها اقتنعت بسياسة المسالمة: فقد فشلت في التدخل في الحرب الأهلية الأسبانية وغدرت بحليفهم التشيك في مؤتمر ميونخ. وفي كلتا الحالتين طغى الضغط البريطاني (كما حدث في أزمة الراين)

والانقسامات الأهلية على التحليل الواقعي لرؤساء الحكومة الفرنسية. فلم تكن لديهم أوهام بشأن هتلر. وبعد ميونخ أصبح بلوم راغبا أيضا في مواجهة المناصرين للسلام في حزبه، وقد التزم داليير بمسئولية مع وزير خارجية، جورج إيتينيه بونت، الذي لم يكن راضيا بالضرورة مثله ولكن كان راضيا بالقناعة العقلية على طريقة لا فال.

كان انتهاك هتلر الوقح لاتفاقيات ميونخ وتدميره لتشيكوسلوفاكيا في مارس عام ١٩٣٩ أن وضع النهاية لدبلوماسية المسالمة، والتزمت فرنسا وبريطانيا بحماية بولندا، لكن هذا الالتزام نفسه وجميع العوامل المحلية التي ذكرت من قبل جعلت التحالف مع الاتحاد السوفيتي شبه مستحيل. فقد انتهت محادثات Desultory في موسكو عندما وقع ستالين عن طريق فيشيسلاف مولوتوف الاتفاق المصيري مع هتلر، عن طريق جوشين فون ريبنتروب، وبذلك وقع على مصير بولندا ودول البلطيق، وعجزت فرنسا عن إيقاف الزيادة الداخلية والخارجية لقوة ألمانيا أو تدمير هتلر لنظام فرساي.

الانحطاط ثم النهوض والتعثر ثم الانطلاق (١٩٤٠-١٩٥٨)

أتحول الآن إلى فترة تحول مهمة أخرى : وهي فترة الحرب العالمية الثانية، فهزيمة فرنسا الساحقة في خمسة أسابيع (وهزيمة الجيش في أقل من أسبوع)؛ والشروط المهينة للهدنة؛ وتقسيم البلاد إلى منطقة تابعة لألمانيا، ومنطقة تحت الاحتلال الألماني تمثل أكثر من نصف الأراضي الآهلة بالسكان، ومنطقة تركت لحكم فرنسا- كل هذا كان يمثل الدرك الأسفل لدولة قومية فرنسية. فمن خلال الزج بأكثر من نصف مليون عسكري في سجون الاعتقال الألمانية، لم يكن لدى النظام الفرنسي الجديد في Vechy إلا أصلان من أصوله المادية: أسطوله، الذي شعر بأنه مهدد بواسطة حليفتها البريطانية السابقة أكثر من تهديد الألمان له،

وإمبراطوريتها (التي سرعان ما أصبحت الهند الصينية تحت الحماية اليابانية). وارتكب الجمهوريون جريمة الانتحار الشريف على الطريقة اليابانية (وهي شق البطن بمدية) وحولوا السلطة إلى ائتلاف من العسكريين المنهزمين والطاعنين في السن والمنادين بالسلام بقيادة لافال. وفي واقع الأمر فقد أصبحت إحدى القوى الكبرى دولة تابعة لهتلر.

وقصة فرنسا مزدوجة عام ١٩٤٠-١٩٤٤ وردت كثيرا ونكررها هنا. فمن الضروري تماما أن نذكر القارئ بأنه كان هناك في البداية تناقض. فالنظام الذي تمتع بدعم الغالبية العظمى من السكان الذين أصيبوا بأمراض عصبية بسبب الحرب (سار عشرة ملايين في الشوارع منددين بإجلاء الغزاة)اعتنق سياسة يكرهها عامة الناس بـ " التعاون مع عدو محتل ومنتصر حقير لا يرحم . ومع ذلك، أدت الحسابات المختلفة والمتفرقة إلى التعاون مع العدو: فبالنسبة للبعض، مثل الجنرال ماكسيم ويجاند، كانت طريقة بطيئة لإعادة بناء القوة بحيث تحمل بعض العبء في حالة حدوث حرب مستحكمة أو في حالة انتصار نهائي للألمان؛ وبالنسبة للآخرين، أمثال لافال، كانت طريقة لتقليل الغضب الألماني وربما السماح بالحصول على نصيب صغير من الغنائم. واجتمع الاحتمالان على قبول خسارة الموقف. وديجول، المتمرد المغمور المجهول الذي لم تكن لديه قدرات سوى بعد النظر وإرادته، ادعى- من لندن- أنه الصوت الشرعي لفرنسا. ولم يكن له هدف أقل من أن تستعيد فرنسا قوتها وكرامتها ومركزها، على الرغم من أنه كان يعتمد من الناحية الموضوعية على حسن نوايا ونستون تشرشل كما كان يعتمد بريميير فيليب بيتان في فيشي على هتلر.

بددت فيشي أصولها القليلة وخسرت دعمها المحلي من خلال توليفة فاسدة من الامتيازات لألمانيا- التي احتسبت مقدما وتجاوزت طلبات النازي على أمل أن يلتزم النازي في المقابل بدعم سيادة فيشي (ولكنه لم يفعل)- والاضطهاد والقمع المحلي اللذين تصاعدا عندما ازدادت المقاومة الداخلية. وقد حقق ديجول أهدافه

الرئيسية: فقد حمى كرامة فرنسا وإمبراطوريتها، وكانت فرنسا من بين المنتصرين الرئيسيين في الحرب على الرغم من عدم مبالاة السوفيت وعداوة الولايات المتحدة وتناقض مشاعر البريطانيين. وأحد الأعمال البطولية العظيمة لأصول سياسة الدولة في التاريخ الفرنسي، قام بها جنرال عديم خبرة سياسيا في وقته. غير أن ديجول كان موهوبا بإحساس رائع بالقدرة التي جعلته يسخر الأجزاء المنقسمة والمشتعلة والمشتتة من المقاومة لصالحه، أي لصالح أهداف فرنسا. وكان موهوبا بثبات رهيب على الأساسيات التي ترجمها عند الضرورة إلى قوة مزعجة ألزمت الآخرين بالتعامل معه.

وكنقطة تحول، تستحق سنة ١٩٤٥ اهتماما خاصا. ففي تلك السنة طلب من الفرنسيين المشاركة في التوقيع على اتفاقية استسلام ألمانيا وفي احتلال ألمانيا، التي جعلتهم أحد الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، وهي السنة التي أعادوا فيها توكيد وجودهم وسيطرتهم على سايجون. لكنها أيضا السنة التي لم يدعوا فيها للانضمام إلى الثلاثة الكبار في يالتا وبوتسدام- تذكير حاد بالتقليل من مكانة أوروبا، التي أصبحت موضوعا لفاعلين آخرين ولفرنسا على وجه الخصوص. وفي تلك السنة نفسها اضطر الفرنسيون أن يسحقوا بشدة تمردا جزائريا في مدينة سطيف وأن يخضعوا تحت الضغط البريطاني لمطالب الاستقلال في سوريا ولبنان وقد وجدوا أن الزعيم هو شي منهHo Chi Minh يحكم زمام الأمر بشدة في هانوي.

وبانغماس ديجول الشديد في تقليد السياسة الواقعية حاول حل "المسألة الألمانية" بصورة نهائية بتمزيق العدو، وحاول أن يضمن عدم انتعاشه النهائي بوسائل تقليدية من التحالف مع الاتحاد السوفيتي وبرنامج مكثف لإعادة تسليح فرنسا، لكن طلبه لم يستجب. وستالين الذي كانت تنتابه الهواجس بقوة جيشه كمقياس للقوة لم يأخذ فرنسا بمحمل الجد. وبالنسبة لإعادة التسلح الفرنسي، فقد تجاوزت تكاليفه القدرة الفرنسية، وكانت المعارضة الاشتراكية والشيوعية

لأونويات ديجول أحد عاملين رئيسيين جعلاه يقدم استقالته بشكل مفاجئ في يناير عام ١٩٥٦، وكان العامل الآخر هو عجزه عن التأثير في تكوين نظام تشريعي جديد ضعيف من خلال جمعية تأسيسية كان يترأس انتخابها.

وعندما خرجت الجمهورية الرابعة من العذاب الطويل للجمعيات التأسيسية والاستفتاءات الشعبية، واجه الائتلاف الثلاثي من الاشتراكيين والشيوعيين والديمقراطيين المسيحيين الذي تشكل عن طريق المقاومة صورتي القلق في فرنسا في ظروف تحول بالغة الشدة. وسرعان ما أصبح واضحا في عام ١٩٤٦، أن مستقبل ألمانيا سيصبح له دور رئيسي في الحرب الباردة التي بدأت بين الشرق والغرب. وقد جعل عدم دعم السوفيت لمطالب فرنسا من ألمانيا (بالإضافة إلى المطالب الفرنسية الضخمة من المساعدات الاقتصادية) أن يتجه صناع القرار الفرنسيين إلى المعسكر الغربي، ولم تكن بريطانيا ولا الولايات المتحدة ترحبان مثل ستالين بالرغبات الفرنسية للانتقام عبر الراين، غير أن باريس فكرت في إمكانية تأثيرها على التقارب الأنجلوساكسوني مع ألمانيا، وذلك من خلال وضع عائق. وعلاوة على ذلك، رأت غالبية الفرنسيين في الاتحاد السوفيتي تهديدا يجب أخذه في الاعتبار، على أساس الروابطالموجودة بين موسكو والحزب الشيوعي الفرنسي. وهكذا انفض الائتلاف وخرج الشيوعيون من الحكومة في ربيع ١٩٤٧. والدولة التي كانت بحاجة لمساعدة عسكرية عندما تواجه مصاعب من قبل ألمانيا المنتعشة والاتحاد السوفيتي التوسعي لم يمكنها تحمل الحياد الذي كان يؤيده الكثير من المفكرين.

وبعد أن قاموا بخيار جوهري، واجه سياسيو "القوة الثالثة" (الأحزاب الواقعة بين الشيوعيين والرالي الديجولي لديجول الذي بدأ في عام ١٩٤٧) كابوسي فرنسا بعقبات أكثر من الأصول، فقد حاولوا اعتراض وتعطيل الخطط الأنجلو أمريكية لتأهيل الاقتصاد الألماني وإنشاء جمهورية ألمانيا الفيدرالية، غير أن هذا جلب لهم العزلة والشعور بالخيبة والإحباط، كما اكتشف الدبلوماسيون الفرنسيون في عام ١٩٤٧-١٩٤٩. وكان مركز فرنسا في العالم مهددا بطريقتين. اختيار

المعسكر الغربي يعني قبول تفوق الولايات المتحدة، حيث وجدت بريطانيا في عام ١٩٤٦-١٩٤٧ أنه على الرغم من موقفها البطولي في الحرب لم يعد في استطاعتها أن تكون مساوية للقوى العظمى الجديدة. واحتياج فرنسا إلى حماية عسكرية ضد ألمانيا وروسيا جعلت قادتها يستنتجون أن عليهم قبول المكان الثالث في التحالف الغربي الذي كانت تشكله خطة مارشال وحلف شمال الأطلنطي، وقد تخلفوا عن الزعامة الأمريكية وتخلفوا أيضا عن زعامة بريطانيا الأكثر ضعفا، التي كانت تلعب بكارت "العلاقة الخاصة" مع واشنطن للحفاظ على وضع السيد المتمتع بامتياز . وكان التهديد الآخر لمكانة فرنسا هو التحدي المناوئ للاستعمار الذي أجبر الفرنسيين على اتخاذ إجراءات قمعية في مدغشقر والمغرب وتونس واضطرهم إلى الدخول في حربين طويلتين ومأساويتين، الأولى في الهند الصينية (١٩٤٦-١٩٥٦) وبعد ذلك في الجزائر (١٩٥٤-١٩٦٢). وبالنسبة لورثة المقاومة، كان المؤمنون بقوة بالمزايا الفريدة للاستعمار الفرنسي، يختارون ما بين موقف إبقاء الأمور على ما هي عليه والإصلاح المحدود، وليس بين إبقاء الأمور على ما هي عليها والاستقلال. غير أن القمع كان قوة مضادة. فقد ثبت أن الحروب لا يمكن الفوز بها (عسكريا في مناطق بعيدة مثل الهند الصينية، وسياسيا في الجزائر) وكذلك الانقسام داخل الوطن، حيث طالب العديد بأن فرنسا الليبرالية وذات التقاليد الديمقراطية تتطلب منها وضع نهاية للاستعمار.

واستعدادا لاتخاذ موقف سيئ، اتهم ديجول زعماء الجمهورية الرابعة بأنهم كانوا يضللون المصالح الفرنسية بالسماح للندن وواشنطن بجرهم نحو إنعاش دولة ألمانية ميمونة، وبالإخفاق في الحفاظ على كرامة الإمبراطورية، غير أن الزعماء لم تكن لديهم وسيلة الضغط التي يستخدمونها. وقد حثت موسكو على التخلص من الاستعمار، ورحبت به واشنطن وقبلته لندن كأمر حتمي. وكانت فرنسا في الأساس معزولة، ولم تكن لديها القوة العسكرية للاعتراض على الهيمنة الأنجلو أمريكية على منظمة حلف شمال الأطلنطي المتكاملة (الناتو) التي خرجت من صدمة

الحرب الكورية. ومرة أخرى، تعززت عوامل تنظيمية غير مواتية بعوامل داخلية سيئة، فالنظام الحزبي، الذي أصبح أقل مرونة عما كان في ظل الجمهورية الثالثة كان على درجة من التعقيد بحيث تطلب مرة أخرى وزارات ائتلافية كان ضعفها يتزايد عن طريق التمثيل النسبي (دائما عدو الحكومة القوية) وبحقيقة أن المعارضين الشيوعيين والديجوليين كانوا يمثلون ما بين ثلث إلى خمسي الجمعية الوطنية، وهكذا ظلت الأزمات الوزارية والجمود. وكانت المقاومة العنيدة لهيمنة واشنطن مستبعدة (حيث تلقت العديد من الأحزاب أموالاً من أمريكا)، وكانت المقاومة العنيدة للتخلص من الاستعمار مؤكدة.

ومع ذلك فلم تفسد الجمهورية الرابعة سيئة الحظ كل شيء، فالإجماع المهم وإن كان مختصرا في عام ١٩٤٧-١٩٤٩ حوّل فرنسا إلى دولة رفاهة welfare state (عامل رئيسي مع الزمن في تخفيف صراع الطبقات) وإلى نظام مناصر للاقتصاد الموجه. وعلى ذلك استطاعت الدولة أن تلعب دورا مهيمنا في تعمير وتحديث فرنسا من خلال عمليات التأميم والتخطيط والسيطرة على الائتمان. وجاءت الوزارات وذهبت غير أن جماعة مشهورة من رجال الحكومة تأكدوا من أن البرجوازيات الصغيرة والريفية والمنكمشة والمناصرة للحماية الجمركية في فرنسا الماضي قد حل محلها مجتمع صناعي نشط متفان في الإخلاص لمبدأ التنمية وليس " التوازن". وقد نتج هذا التغير الثوري الحقيقي في الأهداف من التفكير في أسباب الانحطاط التي استحوذت على كل فرنسا الحرة والمقاومة. وقد أنجبت مدرسة الإدارة الوطنية الجديدة التي أنشأها ديجول في عام ١٩٤٥ فريقا ضخما من البيروقراطيين الذين اعتبروا أنفسهم حراسًا للمصالح العامة. وبعد عام ١٩٤١ اكتملت الديموغرافية الفرنسية، حيث وفرت الهجرة الجماعية من العمال القرويين إلى المدن للصناعة الأيدي العاملة التي تحتاج إليها وبذلك استعاضت فرنسا عن خسارتها للقوة في الخارج بزيادة من القوة الداخلية. وفي ظل الجمهورية الرابعة كانت تتخذ القرارات لبدء برنامج طموح للطاقة النووية والتحول نحو صنع القنبلة النووية.

ولم يكن السياسيون المتنازعون في الجمهورية الرابعة Fourth Republicهم المخططين الرئيسيين لهذا التحديث الرائع (على الرغم من اختيارهم للموظفين الإداريين الذين قاموا بهذا التحديث ووفروا الوسائل للقيام به)، لكنهم كانوا من غير شك مهندسي عمل عظيم آخر: التكامل الأوروبي: فقرار روبرت شومانRobert Schuman في ربيع ١٩٥٠ بتبني خطة جين مونيه Jean Monnet لجماعة الحديد والصلب متعددة الجنسية كان تحولا من السياسة القديمة الشديدة الرسوخ المعادية لألمانيا إلى بديلها المتكرر، سياسة الوفاق. وقد كانت أيضا قفزة تخيلية وجديدة بشكل عميق بالنسبة للطرق التقليدية للمصالح بين الدول. فقد اتخذت أنماطًا مختلفة تماما من التفكير: الواقعيون المهتمون بتحجيم هيمنة ألمانيا في المناطق الرئيسية، ودعاة الائتلاف المخصصون قليلو الصبر في حل المشاكل الأساسية بطرق متعددة الجنسية وتكنوقراطية، والفيدراليون المثاليون المتشوقون لجعل الحرب بين الأوربيين أمرا مستحيلا ولإعلاء الخصائص الكلامية في السيادة الوطنية. وبإذعانها بالمساواة مع بون، مع ذلك فإنها جعلت علاقتها بألمانيا في إطار من الاحتواء الودي.

إن تلك اللهجات الكلامية القديمة لم يكن نسيانها سهلا قد اتضحت بشكل جلي من خلال المعارضة القوية لخطة شومان في أقصى اليسار وفي اليمين وقبل كل شيء حكماء جماعة الدفاع الأوربي. وابتكر جين مونيه جماعة الاتحاد الأوربي كطريقة لقبول إعادة تسليح ألمانيا الذي رغبته الولايات المتحدة بعد اندلاع الحرب الكورية، بينما كانت لا تزال تتجنب أي انتعاش لجيش ألماني محض وقيادة عليا. والمساواة هنا، تعني التسليم باستقلال الجيش الفرنسي من أجل منع قيام جيش ألماني مستقل. وعلى أساس أهمية الجيش الوطني كمكون وطني، كان هذا حبة الدواء اللاذع الذي يبتلع. وقد أعلى الجدل الطويل من موقف فرنسا الحرج . وكانت جماعة الدفاع الأوربية على مائدة الجمعية الوطنية، والبديل الذي اخترعه أنتوني إيدن وبيير منداس-أن تحتفظ فرنسا بالجيش الفرنسي في حين تضع

الألمانية الجديدة مكبلة داخل تكامل منظمة حلف شمال الأطلنطي- ليس إجراء سيئا، ما عدا أنه قوى اعتماد أوربا الغربية على واشنطن.

لقد كان طريقة واعية بشكل واضح دفع التكامل الأوربي على المسار الاقتصادي (في حين كان أيضا ميزة فتح الحدود الفرنسية للمنافسة). وأوجدت معاهدة روما النواة الأوربية والسوق المشتركة- الإنجاز الدبلوماسي الأخير للجمهورية الرابعة (والأكثر تناقضا، لأنه على الرغم من أن تفكير مونيه كان يركز على النواة الأوربية وليس السوق المشتركة وعلى الرغم من الجدل في الجمعية الوطنية الفرنسية الذي تعامل إلى حد بعيد مع الأول، فإنه لم يكن إلا مستقبلا معتما) وأكدت معاهدة روما على أن حلا للإشكال الفرنسي- الألماني تم التفكير فيه في خليط المصالحة والتسامي. لكن هل يعني القفز إلى أوروبا ضمنيا استسلامًا نهائيًا بانحدار فرنسا كقوة مهيمنة، دولة تتصرف بمحض إرادتها؟

التحدي والمواءمة (١٩٥٩-١٩٨٩)

كانت سنة ١٩٥٨ نقطة تحول أخرى، فقد انهارت الجمهورية الرابعة وأطاح بها المستوطنون والجيش في الجزائر. ومثل سابقتها، حاولت حماية مظاهر الشرعية بنقل السلطة إلى رجل عسكري؛ غير أن هذه المرة كان الرجل ديجول. وما جاء بعد ذلك كان حقبة أكثر إثارة، إن لم تكن أكثر نجاحا في السياسة الخارجية الفرنسية في هذا القرن.

وقد استحوذ على ديجول ألمانيا والانحدار طوال حياته. فالرجل العجوز ذو السبعة والستين عاما الذي عاد إلى السلطة في عام ١٩٥٨ غير وجهات نظره تماما منذ عام ١٩٤٥. وقد اتبع سياسة الوفاق مع ألمانيا التي تبنتها الجمهورية الرابعة (ويمكنه الادعاء بأنه لم يحد عنها أبدا). وقد أولاها اهتماما شخصيا بشكل مكثف من خلال صداقته بكونارد إديناور Konrad Adenauer. لكنه عدل بطرقتين

مهمتين ما قام به سياسيو عقد الخمسينيات. فقد أساء الظن بالشركات متعددة الجنسيات لأنها هددت بجعل فرنسا تابعة للبيروقراطيين المتشردين apatride (بلا وطن) وتقليص حرية فرنسا في العمل، وقد رغب في إغراق الكفاءة الفرنسية الألمانية في الشئون الأوربية أي الانخراط في السياسة الدولية Weltpolitik التي لا يمكن لفرنسا أن تمارسها دون الجمهورية الفيدرالية. وقد نتجت هذه الصبغة القومية المعادة من المصالحة من اقتناعه بأن نضال فرنسا من أجل مكانتها وعظمتها يتطلب يدًا طليقة ونشاطًا عالميًا. (حقيقة، إذا أصبحت ألمانيا تشكل تهديدًا مرة أخرى فيجب أن تكون فرنسا قادرة على العودة إلى سياسة قهرية، على سبيل المثال، بإجراء تحالف مع الاتحاد السوفيتي ضد ألمانيا إن لزم الأمر.)

أعطى ديجول بعدا عالميا للنضال من أجل القوة . فمن ناحية، تطلب قوة في الوطن. وكان التحديث بارزا (وامتد على وجه الخصوص إلى الزراعة، بفضل التحالف بين الاقتصاد الموجه وجيل جديد من زعماء إصلاح الريف). وقد خاف العديد من أن يخرج ديجول فرنسا من السوق المشتركة. وبدلا عن ذلك، فقد استخدمها لتعجيل التحول الاقتصادي لفرنسا ولتوفير الأسواق الآمنة للمزارعين. وعلى ذلك فقد أصبحت التجارة الحرة للسلع الصناعية ونظام الحماية الجمركية الأوربية للزراعة وسائل فرنسا في النمو الاقتصادي. وأيضا، في مخطط ديجول، فعلى الرغم من أن السوق الأوربية كانت تتكون من الدول التابعة للولايات المتحدة (ما عدا فرنسا)، فإنها يمكن أن تبطئ أو تقاوم الضغوط الاقتصادية الأمريكية. وأصبحت القوة النووية رمز التحديث، عاملا مهما في القوة، وعلامة على التفوق على بون. وفوق كل شيء، أعطى ديجول فرنسا ما كان ينقصها منذ أكثر من قرن: نظاما كان ديمقراطيا وفعالا مع سلطة تنفيذية قوية لم تعد تعتمد على مناورات الأحزاب- نوع من المزج ما بين التقاليد الملكية والتقاليد الجمهورية الفرنسية.

ومن ناحية أخرى، فقد تحدى النظام العالمي الموجود، لأنه قلل من دور فرنسا إلى دور يعتمد على الولايات المتحدة، ولأنه أخضع أوروبا لخطط القوتين العظميين (والتي جعلته يقف في موضع البطل الأوربي وبطل استقلال فرنسا كذلك). وقد اعتقد أن فرنسا التي لم تعد "الحيوان البائد ضخم الجثة" ستكون أحسن حالا في عالم متعدد القطبية وبذلك تمضي في مواجهة كلا القوتين العظميين، وخاصة بعد أزمة الصواريخ الكوبية، والقوة التي اعتبرها مهيمنة هي الولايات المتحدة (لكنه لم يعرض للخطر حماية الجيش الأمريكي ضد السوفيت)

وقد عمل ديجول كما لو كانت ألمانيا لا تزال مصدر قلق لكنها لم تعد عدوا. ونتيجة لذلك، كان العدو الجديد الذي يهدد مركز فرنسا في العالم هو الولايات المتحدة. واعترف بالصين الشيوعية التي تكن لها العداء كلا القوتين العظميين، واستخدم بطريقة بارعة "أسطورة يالتا"myth of Yalta كنقطة تجمع للذين يرغبون في تحرير بلادهم من قبضة القوى العظمى، ولما كان إنهاء انقسام أوروبا يتطلب إنهاء الحرب الباردة وتكتلات القوى العظمى، فقد جعل من نفسه بطلاً لسياسة تخفيف حدة التوتر بين الدول detente. وقد حاول إخضاع السوق المشتركة في كيان أوروبي بين الحكومات قادر على تحديد جيشه وسياسته الدبلوماسية. وفي الشئون الاقتصادية العالمية كانت هناك قوة عظمى واحدة فقط، ولذا فقد هاجم تفوق وامتياز الدولار وطالب بعودة معيار الذهب gold standard. وقد جعل لفرنسا دورا نشطا في الشرق الأوسط، وفي فيتنام وفي أمريكا اللاتينية وحتى في كندا. وحاول توسيع الدائرة من خلال دفاعه عن تفكيك الإمبراطورية الفرنسية السابقة وفي الوقت ذاته حافظ على نفوذ فرنسا هناك.

لقد كان مخططا عظيما وعندما يحكم عليه من خلاله أهدافه فقد فشل. فسياسة تخفيف حدة التوتر التي اتبعها الفرنسيون لم تهز نظام اليالتا. وقد رغب شركاء فرنسا في الجماعة الأوربية في إنشاء مؤسسات متعددة الجنسية وتحالفا وثيقا مع الولايات المتحدة، وظل الدولار العملة المهيمنة في العالم. و"الجماعة"

الفرنسية التي كانت ستحل محل الإمبراطورية لم تظل طويلا (على الرغم من دوام النفوذ الفرنسي)، وأحداث الفوضى في عام ١٩٦٨ في فرنسا ورد الفعل السوفيتي على Prague Spring في نفس السنة كانت انتكاسات خطيرة لديجول.

ومع ذلك فقد كان في حالتين ناجحا بصورة غير عادية؛ فقد منح الفرنسيين الفخر والثقة بالنفس التي لم تكن لديهم طوال سنوات عديدة، وتعد الأخلاق عنصرًا مهمًا في القوة. وعلى الرغم من أن العالم متعدد الأقطاب الذي أراده قد أخفق في الظهور، فإنه استغل ببراعة الإمكانيات التي يوفرها نظام القطبية الثنائي لدولة في مركز فرنسا: إمكانية تحدي هذا النظام في الوقت الذي تستفيد فيه من حماية الولايات المتحدة ومن انقسام ألمانيا التي أبقت عليها الحرب الباردة؛ إمكانية البقاء في الحلف الأطلنطي والتحرك نحو آلية متكاملة للناتو؛ إمكانية كونها الشريك للجمهورية الفيدرالية ودعم حقوقها في التوحيد في الوقت الذي تطالب فيه أيضا بحل "أوروبي" للمشكلة الألمانية التي كانت بمثابة تبعية مستقبل ألمانيا لإرادة المنتصرين في الحرب ضد هتلر. ورفع ديجول من شأن ومركز القوة الفرنسية داخل نظام دولي حاول تغييره دون جدوى، وكان لحضوره ومركزه وبلاغته والإحساس بالدراما ولو بشكل مؤقت من العناصر الرئيسية لهذه القوة والمكانة . وأسلوبه الدبلوماسي الفريد المتعجرف الذي له سلطة تنفيذية، كان خليطا من مناورات الحرب الخاطفة وكانت الرسائل التعميمية الأولمبية انعكاسا لشخصيته ووسيلته البارعة في تلقين القوة والفخر.

ونتيجة لذلك، بطبيعة الحال، حدث انكماش عندما ترك اللاعب العظيم الساحة للمرة الثانية والأخيرة. والرخاء في ظل ديجول الذي اعتبر هدفا قوميا ووسيلة للقوة، أصبح في ذلك الحين هدفا عظيما. كان مذهب الفاعلية العالمي ناقصا. وقد استمر مزيج الاستقلال الذاتي النووي والتعاون مع الناتو والاعتماد على حماية الولايات المتحدة والسعي نحو تخفيف حدة التوتر (الانفراج) مع موسكو. غير أن آلية الانفراج كان يحث عليها في ذلك الحين في أوروبا فيلي

برانت Willy Brandt في ألمانيا الغربية وفي بقية العالم فريق نيكسون -كيسنجر. اللذان لم يكونا واثقين من برانت. وعداوة ديجول لكل من الأشياء الخارقة للطبيعة ودخول بريطانيا في الجماعة الاقتصادية الأوربية (فقد اعتبر بريطانيا مثل حصان طرواده أمريكي) شل الجماعة الأوربية الاقتصادية، ومن أجل إحيائها من جديد، اضطر خليفته جورجيه بومبيدو Georges Pompidou السماح بعضوية بريطانيا وبذلك ضمن ألا يكون هناك كيان أوروبي بين الحكومات وأن هذا المشروع أيضا أبعد ما يكون عن تحقيق آلية جديدة، سوف يقضي عشر سنوات يساوم على الشروط والتأثيرات المالية لدخول بريطانيا. وقد أكدت حرب السادس من أكتوبر (Yom Kippur) وأزمة البترول التي تلتها على تفوق الولايات المتحدة في الشرق الأدنى وتصميم الشركاء الأوربيين لفرنسا على اتباع زعامة الولايات المتحدة من أجل تخفيف تأثيرات أزمة البترول.

وفي الإجمال، حافظ بومبيدو وفاليري جاسكار ديستان على مسيرة فرنسا في المسار الديجولي، لكنه لم يكن من الواضح إلى أين تؤدي هذه المسارات. واتخذ جيسكار وصديقه هيلموت شميت بعض المبادرات السياسية في الجماعة الأوربية، لكنه بدا خلاف ذلك مراقبا أكثر من كونه فاعلا في الشئون الدولية.

اتخذ فرنسوا ميتران في الفترة الأولى من توليه منصبه (١٩٨١-١٩٨٨) ثلاث قرارات مهمة. ففي عام ١٩٨٣، شجع البوندستاج على تأييد وضع الصواريخ الأمريكية في الأراضي الألمانية، والذي يمكن النظر إليه على أنه توقف عن معاداة ديجول للأطلنطي أو توازن يتبع المنهج القويم لاتجاه القوة في لحظة كانت تبدو فيها الحرب الباردة وتهديد الاتحاد السوفيتي أكثر شدة. وفي نفس السنة، كان عليه الخيار ما بين، من ناحية، اتباع السياسات الاقتصادية والمالية لليسار التي يمكن أن تطلب ضوابط للبورصة وقيود تجارية، ومن ناحية أخرى، الحفاظ على التزامات فرنسا تجاه الجماعة الاقتصادية الأوربية. وعند اختيار الأخيرة فقد أقر بأن حرية اتخاذ القرار الذاتي الداخلي الفرنسي قد انخفضت بحدة في عالم العولمة

الاقتصادية والتكامل الأوربي، وأن الرخاء يبدو أكثر احتمالا من خلال الارتباط الكامل بهذه العمليات عن ارتباطه بأفكار جون ماينارد كينز الـ -Keynesianism in-one . والمشاركة في رأسمالية عالمية مفتوحة وفي السوق المشتركة جعلت من المكلف جدا على فرنسا أن تتبع سياسات لا تتوافق مع سياسات شركائها، ولذا فقد حول الاشتراكيون اتجاههم بسرعة عن التخطيط الاقتصادي الذي تديره الدولة.

وبالفعل، فقد كان القرار الثالث لميتران (رفع أنصبة) التكامل الأوربي بعد حل الصراع المالي بين مارجريت تاتشر والجماعة الاقتصادية الأوربية عام ١٩٨٤. وتوصل ميتران والروتين الحكومي الفرنسي، إلى أن مستقبل فرنسا في أوروبا وأن القوة في العالم كانت أقل جذبا، أو أقل احتمالا عن التأثير في جماعة أوربية تكون فيها لفرنسا الأصول الكبرى والتي يعتمد عليها رخاؤها بدرجة كبيرة. وترك جاك ديلورسJacques Delors لوزارة المالية الفرنسية ورئاسته لجنة الجماعة الاقتصادية الأوربية، قد انضم إلى ميتران وتاتشر وهيلموت كول في تنشيط سوق واحد، وجعل من الممكن لأعضاء الجماعة الاقتصادية الأوربية أن يقللوا بدرجة كبيرة من عدد الموضوعات المطلوبة للقرارات الجماعية. وأصبح النضال ضد الانحدار مساويا لتقوية أوروبا التي كان على الدول المكونة لها أن تسهم بعضها مع بعض دوما بأجزاء كبيرة من سيادتها.

مصادر القلق بعد الحرب الباردة (١٩٨٩-١٩٩٩)

تشكل سنوات ١٩٨٩-١٩٩٢ فترة تحول أخرى في تاريخ الشئون الخارجية الفرنسية، وهي تبرز أمامنا إحدى المفارقات الأخرى، فقد انهار "نظام اليالتا" وانتهت الحرب الباردة، وتلاشى تقسيم أوروبا. وهذا بالضبط ما كان يطالب به زعماء فرنسا- ميتران وديجول. لكنه لم يأذن بعصر جديد متعدد القطبية ولم يخدم المصالح الفرنسية. وبالفعل، فقد تزايدت مخاوف الفرنسيين.

لقد كان شيئا واحدا لاحتواء، جمهورية اتحادية، المعاقة سياسيا بذكريات تاريخية، وبالتقسيم، داخل هيكل أوروبي، والذي كان لدى فرنسا من خلال قوتها النووية ونشاطها الدبلوماسي مزايا كبيرة. لقد كان شيء آخر مفاجئا أن تضطر للتعامل مع ألمانيا موحدة، ليست بعيدة عن الحدود الخطرة بين معسكرين ولكن في قلب قارة متحدة من جديد، وبها وفرة من السكان وآلة صناعية أكبر بكثير مما لدى فرنسا، في حقبة كان للقوة الاقتصادية شأن أكثر من الأسلحة غير المستخدمة. لقد كان تحديا خطيرا وعودة إلى الكابوس.

توقع ديجول إعادة توحيد ألمانيا وتصور طريقة للقوى العظمى للتعامل معها. غير أن المبادرة كانت في يد بون. فتضاؤل الاتحاد السوفيتي، وبعده من محاولة السيطرة على شروط إحياء ألمانيا كدولة واحدة، فقد قبل شروط ألمانيا وشروط الغرب في مقابل المساعدة المالية. ولوح ميتران ولعب بفكرة سياسة توازن قوى جديدة تستهوي مصالح روسيا، وتستهوي مشاعر تاتشر المعادية للألمان لاحتواء ألمانيا. ومما أفزع تاتشر، تصميم ميتران على الاستمرارية: فسياسة توفير إطار ودي وأوروبي لألمانيا سوف يتم الإبقاء عليها ومن الممكن تعجيلها. وكان كول راغبا ومتشوقا في طمأنة جيران ألمانيا، وقد أدى هذا إلى معاهدة مستريخ Treaty of Maastricht عام ١٩٩١ وإلى خطة العملة الأوربية الموحدة. وعلاوة على ذلك، سرعان ما أدرك الفرنسيون أن مخاوفهم من هيمنة ألمانية على أوربا كانت مفرطة وسابقة لأوانها، فقد أصيبت ألمانيا بشدة مثلما أصيبت فرنسا بالبطالة وتدني نموها الاقتصادي وأصبحت التكاليف المالية والاقتصادية والنفسية لإعادة التوحيد أكثر مما تتوقع كول.

وعلى الرغم من ذلك، أثارت سياسة ترويض الأسد ومشاركته في قفص ذهبي المسائل الرئيسية والصعبة لتدهور فرنسا كفاعل ذاتي. فقد أخفقت نهاية الحرب الباردة في إحداث إفناء للكتل السوفيتية والأمريكية. ومحاولة فرنسا الظهور كقوة عظمى لموازنة الهيمنة الأمريكية قد انهارت في عام ١٩٩١، فلم يبق الناتو

موجوداً في ظل زعامة الأمريكية أكثر من ذي قبل فقط وإنما استعد أيضا للتوسع، وبذلك أوسع من القبضة الأمريكية على الأجزاء الوسطى والشرقية من القارة. وعلاوة على ذلك، فإن تضييق التكامل الأوربي في الاتحاد الأوربي الجديد، والعمل بقانون الأغلبية داخل الاتحاد الأوربي والتوسيع الدائم لنطاق الاتحاد الأوربي قد أثار سخط المدافعين عن السيادة الوطنية الفرنسية وحريتها في التصرف. وطالب ميتران بتهور بإجراء استفتاء للموافقة على معاهدة ماستريخ؛ وانتصر الصوت الموافق على الاستفتاء بفارق ضئيل. فقد قوض المشروع الأوربي أو هدم مؤسسات وممارسات فرنسية جوفاء مثل خدمات عامة احتكارية، وبنك مركزي يخلو من الاستقلالية وسيادة القانون الفرنسي. وأصبح العديد من الفرنسيين في اليسار وفي اليمين مقتنعين بأن الرهان الأساسي وراء سياسة فرنسا تجاه ألمانيا منذ ١٩٥٠- بأن القفز داخل أوروبا سيقوي بالفعل من مركز فرنسا ويخدم المصلحة الوطنية، وسوف تكون أوروبا وسيلة للأهداف الوطنية- قد تم خسارته، وقد ارتد أثر "الوسائل" على الفاعل. ومع إصرار ألمانيا، تطلب الاتحاد النقدي الذي حثت عليه فرنسا قيود موازنة وسياسة ائتمان شديدة، لكن قيود الموازنة هددت مظلة التأمينات الاجتماعية الفرنسية وأطالت سياسة الائتمان البطالة المرتفعة. وبهذا المعنى، فإن بعث ألمانيا قوية والطاحونة التي أدخلت فيها فرنسا في الاتحاد الأوربي قد هدمت الإجماع المحلي للسياسة الفرنسية الخارجية التي أحرزها ديجول بدرجة كبيرة، وانقسمت أوروبا إلى اليسار واليمين.

لم يتغذ الخوف من الهبوط من التغيرات التي حدثت في أوروبا فحسب وإنما أيضا من عوامل داخلية وعوامل منظمة، فقد تطلب تحديث فرنسا في أواخر الخمسينيات والستينيات أعداداً كبيرة من العمالة الأجنبية. وما إن بطأ معدل النمو، غذى وجود عمالة من شمال أفريقيا ومن أفريقيا السوداء من اعتبروا هذا الغزو تهديدا للهوية الوطنية الشعور بكراهية الأجانب. وقبل أن تنفجر الجبهة الوطنية من تقسيماتها الداخلية فقد أصبحت أكبر ثان حزب في اليمين، واستمال صوتها الشديد

تحاملات عنصرية أثرت بشدة على السياسات الرسمية للهجرة والتجنس واللجوء السياسي، وقد اشتد أيضا القلق بشأن الهوية الفرنسية من العولمة. فمن ناحية، حسب الفرنسيون بشكل مبتئس المعوقات التي تواجه الصناعة والخدمات الفرنسية في المنافسة العالمية: فقد كانت لديهم أنشطة قليلة جدا في الخارج، وقد كانوا فاتري الهمة في احتضان عصر المعلومات information age، وكان لديهم عدد قليل جدا من الشركات الكبرى من الطراز الأول العالمي وقليل جدا من التجديدات في الشركات الصغرى وهكذا. ومن ناحية أخرى، فإن هذه المنافسة العالمية التي أدخلتها بشكل صارم الولايات المتحدة أثارت مخاوف بأن المنتجين والعمال الفرنسيين سوف يغرقون بمنتجات الدول رخيصة العمالة وسوف تغلق منشآتهم التجارية، والخوف من طغيان اللغة الإنجليزية على الثقافة الفرنسية والسلع الثقافية (مثل الأفلام) عن طريق الثقافة الجماعية الأنجلو أمريكية، وعن طريق هوليوود. وعلى ذلك فقد استمرت المقاومة الفرنسية للمخططات الأمريكية الرامية إلى عدم التدخل في حرية التجارة.

والرغبة في إنشاء اتحاد أوروبي قوي، وإن كان فقط من أجل منع "إعادة إضفاء الصبغة القومية " على السياسة الخارجية الألمانية، طالبت فرنسا بسياسة خارجية وأمنية مشتركة، والرغبة في الحفاظ على هامش استقلالية في شئون العالم، وتعلقت فرنسا بمبدأ وجوب أن تكون قرارات الاتحاد الأوربي بالإجماع وحاولت المحافظة على سياسات ذاتية في العديد من أجزاء العالم. وقد ساعد مطلب أن تكون القرارات بالإجماع على شل الاتحاد الأوربي في معالجة مأساة يوغوسلافيا، لدرجة أنه مرة أخرى اضطرت الولايات المتحدة بشكل متأخر أن تكون "الدولة التي لا يستغنى عنها" في وضع نهاية للحرب البوسنية. وكانت سياسات الاستقلال الذاتي إلى حد كبير سياسات مخزية: ففي الصراع العربي الإسرائيلي أبعدت الولايات المتحدة فرنسا (وأوروبا)؛ وفي أفريقيا ساعد الفرنسيون العديد من الدكتاتورات وخاصة في زائير ورواندا ولذا تقهقروا عن

موقعهم ومنعتهم واشنطن من دخولها؛ وفي حرب الخليج رغب الفرنسيون في العمل في تحالف مع الولايات المتحدة وبريطانيا وبهامش من التميز لكنهم فشلوا من الناحية الدبلوماسية والعسكرية.

شهد القرن العشرون انتحار أوروبا كمركز لشئون العالم بسبب حربين جبارتين وحمقاوين، كانت الأولى نتيجة الفشل في إيقاف الأداة الجهنمية لالتزامات التحالف والجداول العسكرية، والثانية نتيجة الفشل في إيقاف شيطان البغض والدمار الذي كان يهدم النظام الأوربي. وعند استعادتهم للأحداث الماضية، كان يتساءل الفرنسيون أحيانا فيما إن كان ديجول غير محق في اقتراحه بأنه ربما كتب الصفحات الأخيرة من العظمة الفرنسية. فقد انتهت الإمبراطورية، ومنذ عام ١٩٤٠ لم تعد فرنسا لاعبا رئيسيا. وعلى الرغم من أن ميزانية هذه السنوات المائة ليست سيئة كما يبدو، أو كما يعتقدون. فالفرنسيون لديهم في الداخل نظام حكومي مرن وفعال، ولا يزالون القوة الاقتصادية الرابعة (بعد بريطانيا حاليا)، وعلى الرغم من الانقسام العميق على موضوع الهجرة فإن اندماج الأجانب مستمر بالفعل، ومشكلة حكومة الأخيار في فرنسا ليست في أنها وسط بين الجيد والرديء ولكن ما إذا كانت ثابتة جدا وهرمية جدا وضيقة جدا، فالفأس المعارضة لنفوذ الكنيسة قد دفنت، ويجري دراسة موضوعات الفقر و"الاستبعاد" . وفي الخارج، فحتى إذا ألزم في المشاركة الاتحاد الأوربي فرنسا بالمشاركة بقدراتها مع شركائها، فربما تكون الاستجابة الأصح المحتملة لورطة فرنسا ولأوروبا، ومن المؤكد أنها الطريقة الأكثر إيجابية لمعالجة الحقيقة الحتمية لوجود ألمانيا المجاورة لفرنسا- حقيقة لا الحروب المتكررة ولا كما اقترح المتعاونون مع العدو في الحرب العالمية الثانية، يقبلون نهائيا أن تفوق ألمانيا يمكن ترويضه.

ويقينا، هناك حنين بين الصفوة للأيام التي كانت فيها فرنسا قوة عظيمة، وتظهر صناديق الاقتراع أن الجمهور يدرك أن تلك الأيام قد ولت، ولكن أيضا بتبسيط ما قاله ديجول مرة أخرى، بأن الانحدار النسبي لا يعني الإذعان للسيئ

جدا. وما نفتقده حاليا زعيم قادر على استغلال الفرص الجيدة التي يقدمها التكامل الأوربي وإعادة التوحيد لمصلحة فرنسا (واستجابة الفرنسيين- بالفعل-الاتحاد الأوربي- إلى الأخيرة كانت وجلة ومعوقة، وترجع إلى حد كبير لأسباب اقتصادية حرجة)، والتي تقدمها العولمة ومن حقيقة أن القوة العظمى الوحيدة كانت معوقة بشكل رهيب لقوتها، ولأصول فرنسا الخاصة. وتتضمن القوة الأساسية لفرنسا على قوات عسكرية مفيدة لكل من فرنسا وذخر لأوروبا طالما كانت مستعدة للتدخل بقدرتها النووية وعلى نحو متزايد في الخارج، واقتصاد تصحبه زراعة منتجة وبعض القطاعات الصناعية (الاتصالات والمواصلات). وتتضمن قوتها غير المادية مهارات وظيفية ودبلوماسية كبيرة، التي كانت لا تقدر بقيمة لفرنسا في الاتحاد الأوربي، وثقافة لا يزال لها تأثيرها، وأصول محلية مثل الوطنية، وتصميم على عدم الانزواء وأنماط سلوكية وأعراف وعادات راسخة. ومن غير المأمون لعالم سياسي أن يتوقع مجرى أحداث القرن الحادي والعشرين، ولكن للمستقبل القريب، فإن الاستمرارية هي الاتجاه الأكثر احتمالا.

النظر إلى الوراء وإلى الأمام

لقد بدأت وانتهيت بالاستمرارية، لكنني أظهرت أيضا انقطاعات (فجوات) عديدة للأسباب الداخلية والنظامية . فالانقطاعات النظامية كانت نتيجة للبيئات الدولية المختلفة تماما التي اضطرت أن تواجه فيها فرنسا وسواسين. وجاء الوسواس الداخلي من نظم مختلفة، من صعود وهبوط الزعامة السياسية، ومن صعود وهبوط الوحدة الوطنية والأخلاق. أعلنت هذه الانقطاعات عن نفسها بثلاث طرق: التغير في التسلسل الهرمي للأعداء (كانت ألمانيا عدوًا قبل عام ١٩٤٠؛ ومن عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٨ كان ينظر إلى ألمانيا والاتحاد السوفيتي على أنهما يشكلان تهديدًا لفرنسا؛بعد عام ١٩٥٨ كان ينظر إلى الولايات المتحدة في

الغالب على أنها تمثل تهديدًا وحماية في نفس الوقت)؛ التغيرات التي طرأت على الأحلاف (روسيا والمملكة المتحدة قبل عام ١٩١٤، لم يكن يعتمد على المملكة المتحدة بعض الشيء بين الحربين، وكانت تعتبر الولايات المتحدة الدرع الواقي ضد ألمانيا والاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٤٥، وحاليا ضد ألمانيا)؛وتغير أهداف السياسة الخارجية (حتى أواخر الأربعينيات كان هاجس الأمن طاغيًا على كل شيء، ومن منتصف الخمسينيات أصبح الرخاء مهما على الأقل، والخوف من التدهور تطلب التركيز على الانحدار الاقتصادي؛ وحاليا يشارك الأمن والرخاء مرحلة الحفاظ على الهوية الوطنية).

وحدثت أيضا انقطاعات بين خيارات الزعماء الفرنسيين على مدار القرن، حتى في النظر إلى نفس المشكلات، فباهتمامهم بالورطة (الموقف الحرج) الألماني قاموا بممارسة العداوة والمقاومة (قبل عام ١٩١٤، ومن عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٢٤، ومن عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٩)، التوفيق بين الأقاليم التابعة لفرنسا (عن طريق كالو وبرياند وديجول)، والخضوع والاستسلام (سياسة التعاون مع العدو الغازي في سنوات ١٩٤٠-١٩٤٤) وما أسميته التسامي من خلال التكامل الأوربي. وعند مواجهة الخوف من الانحدار، فقد مارسوا الإنكار والتنصل (خلال حقبة العشرينيات، وبالنسبة للإمبراطورية في السنوات الأولى من الجمهورية الرابعة)، التسليم بالأمر الواقع (في الثلاثينيات وفي ظل نظام فيشيVichy)، وما يمكن تسميته بسياسة الهبوط الآمن من خلال أفضل المواءمات الممكنة (خلال فترة الجمهورية الرابعة، وبعد ديجول خلال فترة الجمهورية الخامسة) والآخر وليس الأخير، المنابذة: لقد أشرت إلى أن سياسة ديجول لم تمض بسلاسة- أو لم تمض على الإطلاق- إلى الليل الجميل ولكونها الظلال الشاحبة التي تنتته بفعل الزمن وكيرانو الحديثة لفرنسا (أعرف أنك ستسحقني في النهاية- لا يهم: فسوف أحارب سوف أحارب سوف أحارب").

كانت أجندة أعمال بداية القرن الحادي والعشرين هي التكامل الأوربي، فهو المثال الصحيح لورطة فرنسا. فمن ناحية، هو مفيد كحماية ضد ألمانيا خالية البال من الهم أو المسئولية وكضمان ضد الانحدار؛إنه يعطي فرنسا أسباب الزعامة، ويمثل حاجزًا ضد الولايات المتحدة (على سبيل المثال في منظمة التجارة العالمية) ويقدم لها فرص النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإنها تخاطر بهدم درع فرنسا، دولتها، التي كان من أهداف ديجول تجديدها وتقويتها طوال حياته، وإن حدث ذلك، فقد تختار فرنسا ما بين مجتمع يعتمد بشكل تقليدي على الدولة ومع ذلك لا يزال يفتقر إلى الجمعيات التطوعية القادرة على تغييره، ومجتمع يتسكع، إن جاز القول، بين دولة فرنسية منتقص كثير من سيادتها وقوتها ودولة أوربية ضعيفة ليست ديمقراطية تماما، ومؤسسات ليست فاعلة بالمرة.

والعبء المستمر لجرح عام ١٩٤٠ يحتمل أن يعني أن فرنسا لن تكون قاصرة عن العمل إما في النضال ضد الانحدار أو في السباق غير الخفي مع ألمانيا. ومن المحتمل أيضا أن تفرض قيود على الدرجة التي تقبل بها فرنسا وضعها تحت سلطة الاتحاد الأوربي، لأنه حتى بين الفرنسيين "المناصرين للتكامل الأوربي" فإن تركة الجرح هو شعار ديجول " لا تدع مصير الأمة في يد الآخرين." ومن ناحية أخرى، فإن التحدي الصريح غير محتمل: يعتقد معظم الفرنسيين بأن فوائده مشكوك فيها وتكاليفه باهظة (كما ظهر بالفعل في عام ١٩٨١-١٩٩٣)، ولا توجد شخصيات فرنسية أمثال ديجول تلوح في الأفق. وعلى ذلك فإن اتجاه فرنسا الأكثر احتمالا هو أخذا "التفوقات " المتواصلة بالنسبة إلى ألمانيا، والتكيف مع بقية النظام العالمي الحالي، على أساس الوزن المتواضع نسبيا لفرنسا (ذكر جيسكار أن سكان فرنسا يمثلون واحدًا بالمائة من سكان العالم)، والعبء الثقيل لورطات فرنسا والأهمية المتزايدة لسمات التحول (العام والخاص) في شئون العالم. وبالفعل، فإن أحد الأسباب الرئيسية لأهمية الاتحاد الأوربي على

الساحة الاستراتيجية والدبلوماسية- هو طبيعة اعتماده على الولايات المتحدة والتقسيم في الاتحاد الأوربي بين الفرنسيين الذين يكرهونه وبقية الدول، التي تحتضنه- قد يتضاءل كلما اتجه توني بلير في بريطانيا بقوة أكثر نحو أوروبا وكلما أصبحت الولايات المتحدة أكثر رغبة وإرادة في المشاركة في عبء مسئوليته" مع أوروبا. ولن تصبح أوروبا في المستقبل القريب رهن إشارة فرنسا كما تمنى العديد من الزعماء الفرنسيين، بينما ستستمر سياسة فرنسا لتصبح أكثر اصطباغا بالصبغة الأوربية- في مسعى اهتمامات فرنسا المتواصلة.

الفصل الرابع

ألمانيا: الاستمرارية بدءا من فريدريك الأكبر حتى الجمهورية الاتحادية

بقلم: جوزيف جوفي

قلما نجد سياسة خارجية لأي أمة تقلبت بذلك الاتساع والهوجائية مثل السياسة الخارجية الألمانية، ولم تظهر أية دولة أوروبية رئيسية أخرى للعالم أوجه سياسية وإقليمية مختلفة مثل ألمانيا . وقليل تلك الدول التي يتضمن تاريخها على العديد من الخيوط المتقطعة. ومع ذلك فهناك خيط واحد يصل الاستراتيجيات الكبرى لألمانيا الحديثة بعضها ببعض بدءا من بروسيا فريدريك الأكبر Prussia of Frederick the Great في القرن الثامن عشر إلى جمهورية برلين Berlin Republic على عتبة القرن الحادي والعشرين: لعنة الجغرافية. وأيًا كان الشكل الذي اتخذته ألمانيا فقد كانت ترتبط دائما في قلب أوروبا بجبهات معادية من جيران خطيرين؛ كانت هناك فرنسا في الغرب وروسيا في الشرق والنمسا-المجر في الجنوب الشرقي، وبريطانيا المطلة من بحر الشمال.

وفي أفضل الأحوال، كانت ألمانيا على درجة من القوة تمكنها من صد أية دولة منهم. ولكن على الرغم من قوتها، فقد كانت دائما من الضعف بحيث يمكنها التغلب على الجميع ومن ثم واجهت الكابوس الاستراتيجي الأبدي: حربًا متعددة الجبهات حاربت فيها، أو عليها أو ضد المركز الأوربي. ولذا واجهت جميع الاستراتيجيات الألمانية الكبرى مشكلة دائمة: كيف يمكنها إبعاد "كابوس الائتلافات". وكما سماها بسمارك- سواء من خلال دبلوماسية أو تحالف أو حرب مهيمنة. والهوية الجغرافية المحيرة لألمانيا أبعدتها عن الدول القومية النمطية في

أوروبا : بريطانيا أو فرنسا أو أسبانيا. وبروسيا المملكة الصاعدةهزمت وبعد ذلك أصبحت ألمانيا- وعندما وحد بسمارك ألمانيا سنة ١٨٧١، دمج خمسًا وعشرين كيانا أصغر في الرايخ الثاني. وفي القرن العشرين عانت ألمانيا ست تغيرات جذرية في هويتها السياسية: بدءا من إمبراطورية ولهلم(١٨٧١-١٩١٨) إلى جمهورية وايمر(استمرت حتى ١٩٣٣)، ومن هتلر، الرايخ الثالث(١٩٣٣-١٩٤٥) إلى دولتيها الخليفتين جمهورية ألمانيا الاتحادية(FRG) وجمهورية ألمانيا الديمقراطية(GDR) ومرة ثانية إلى ألمانيا الموحدة عام ١٩٩٠.

والسياسة الخارجية لألمانيا الحديثة- بدءا من سياسة فريدريك حتى الجمهورية الاتحادية- لم تكن أكثر استقرارا عن نظمها السياسية، فقد سارت في سلسلة من العجز إلى الاقتدار، من تحالفات مع أي من الدول المحيطة بها إلى عزلة معتمة في المركز، من انتصار شبه كامل على أوروبا في عام ١٩٤٢ إلى هزيمة ساحقة من تحالف عالمي عام ١٩٤٥.

بروسيا ومشكلة الاستراتيجية الألمانية الكبرى

أفضل مكان نبدأ به هو بروسيا فريدريك الأكبر، الذي وقف عند بداية طريق القوة لألمانيا. ففي عام ١٧٤٠، هاجم الأمير المتوج منذ قليل، الذي لم يبلغ عمره ثمانية وعشرين عاما سيلسيا النمساوية Austrian Silesia (التي تعتبر جزءًا من بولندا الحالية). هذه الحرب، حرب الخلافة النمساوية سرعان ما امتدت إلى معترك أوربي عام. واستطاع فريدريك أن يستولي على غنيمته السليسية، لكنه جلب معها ورطة طويلة الأمد لم يستطع أن يخلص نفسه من الصراع الدائم مع هابسبورج . وكتب في عام ١٧٥٢: " لن تنسى النمسا سليزيا وسوف تزحف ماريا تريزا Maria Thereseal في هجوم لاسترداد سليزيا بمجرد أن تتوحد شئونها الداخلية وتسترد جماع جيشها. "

وإمبراطورية هابسبورج Hasburg التي تشوقت للانتقام كان لديها حافز واضح لتشكيل تحالف مع فرنسا لكي تطوق بروسيا من الغرب. وبدأت المصيدة خلال حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣) التي أشعل فتيلها التنافس الفرنسي-البريطاني في أمريكا الشمالية. وبدأ كلا الخصمان في البحث عن حلفاء من أوروبا. وانضم فريدريك إلى بريطانيا، ووجدت فرنسا حليفا طبيعيا في النمسا، التي كان لديها حساب سليزي ترغب في تسويته مع بروسيا. وكان لروسيا وزن كبير في الجانب النمساوي. ونصت المعاهدة النمساوية الفرنسية عام ١٧٥٧ على ضرورة تقليل نفوذ فريدريك "داخل الحدود حتى لا يستطيع في المستقبل إقلاق الهدوء العام. "

لم يكن الهدوء العام سوى شعار للوضع الراهن الأوروبي، وفجأة واجهت القوى التقليدية دخيلا غير مستقر في وسطها، ولذا وجد فريدريك نفسه محاطا بائتلاف من القوى الأوربية. وبروسيا التي لم تدعمها سوى المساعدات البريطانية وأمراء شمال ألمانيا اضطرت لأن تنأى بنفسها عن النمسا وفرنسا وروسيا والسويد وساكسونيا والأمراء الكاثوليك لما كانت تسمى بالإمبراطورية الرومانية المقدسة.

وبحلول عام ١٧٦١، عندما انضمت أسبانيا إلى الهجوم، بدت حرب السنوات السبع على وشك القضاء على محدث النعمة البروسي، غير أن فريدريك نجا بضربة حظ، ففي عام ١٧٦٢، توفيت الإمبراطورة إليزابيث إمبراطورة روسيا، وتركت العرش لزوجها بطرس الثالث، الذي انسحب من الحرب. وبعد عام آخر، انتهت الحرب وسط استنزاف عام لجميع المتحاربين، واستطاع فريدريك مرة أخرى الإبقاء على سليزيا في قبضته. لقد كانت معجزة كبيرة تلك التي أنقذت براندنبرج.

غير أن هروب فريدريك العجيب لم يخلصه من المصيدة نفسها. فـ"كابوس الائتلافات" كما أطلق عليه بسمارك كان لا يزال موجوذا، يطرح المشكلة الوجودية لكل مستقبل السياسة الخارجية الألمانية. ولم تنجح ألمانيا أبدا في كسر الورطة

حتى نهاية نظام هتلر، حيث لم يستطع أي واحد من خلفاء فريدريك التخلص من لعنة الجغرافيا التي وضعتها ألمانيا في قلب أوروبا.

وكان ظهور بروسيا فردريرك مرتبطا بشكل لا ينفصم بالغزو، ولذا بعد قرن آخر، كان صعود ألمانيا بسمارك، وكانت سليزيا بالنسبة لبروسيا مثل الألزاس-اللورين بالنسبة للرايخ الثاني: السرقة الكبرى التي حولت الجيران إلى أعداء دائمين. واستمر الكفاح ضد هابسبورج طوال حياة فريدريك(الذي توفى عام ١٧٨٦)، ولم تستطع إمبراطورية ولهلم أن تشبع رغبة فرنسا بعد حرب ١٨٧٠-١٨٧١. ونجح فريدريك أحيانا وورثته في الدفاع عن غزواتهم، لكنهم لم يجعلوها أبدا غزوات مشروعة. وهذا طريق آخر للتنويه عن الرغبة الفطرية للعدوان لدى ألمانيا. ولم تكن تسمى ألمانيا بسمارك إلا بقوة شبه مهيمنة؛ ولم تكن بروسيا فريدريك أكثر من قوة "شبه عظيمة". فقد كانت تفتقر إلى موارد أعالي البحار التي تمتلكها الإمبراطورية الأسبانية، وإلى سكان وأراضي فرنسا أو النمسا وإلى الثروة التجارية والعزلة الجغرافية التي تنعم بها بريطانيا.

وأفرز العجز عن رد العدوان المتوطن إغراء غريبًا شكل استمرارية أخرى للاستراتيجية الكبرى الألمانية. فالجبهات المكشوفة وأساس الأراضي الضيق نسبيا كانت تحبذ بشكل طبيعي على المناورات العدوانية، التي أكسبتها فوزا مباغتا وسرعة وتركيزًا للقوات. وفي القرن التاسع عشر والقرن العشرين اتخذت الاستراتيجية العدوانية شكل عقيدة. ولكسر الأطواق التي تحيط بها بشكل دائم (و معظمها من صنع ألمانيا) بدأ ولهلم الثاني وأدولف هتلر ما كان يخشاه فريدريك وبسمارك: إنشاء جبهتي حرب ضد الشرق والغرب. وهذا ما فعله الرايخ الثاني في عام ١٩١٤ وما فعله هتلر على مراحل في أعوام ١٩٣٩ و١٩٤١. وعلى الرغم من أن هتلر كان أكثر نجاحا من كايزر، فإن كليهما اضطر في النهاية للتقهقر في ظل الهجوم الغاشم من أعدائهم العديدين، وخاصة من روسيا والولايات المتحدة. واختصارا، فقد زادت قدرات ألمانيا العدوانية بشكل منتظم عن قدراتها الدفاعية.

ومن النظرة الأولى، يبدو التباين ما بين فريدريك وبسمارك شديد الوضوح؛ في حين كانت دبلوماسية المستشار الحديدية تشبه نموذجا للاستقرار، كانت مناورات فريدريك تعطي صورة مصغرة للمرونة المتباهية في عصر كان يفترض فيه أن يكون الأمراء والملوك أحرارًا في تحديد نصيبهم من مغامرات تجارية واختيار الرهان والمراهنة عليه بشكل لا تعيقه القوى الداخلية والعواطف الوطنية. ومع ذلك، لا ينبغي أن تحجب هذه الاختلافات الاستمراريات الأساسية. وفي فترة قصيرة استطاع فريدريك أن يغير الأحلاف، وإبرام عمليات سلام منفصلة وحتى تقسيم بولندا مع عدوه الرئيسي ماريا تريزا، بينما ظلت هابسبورج هاجس فريدريك طوال حياته.

وهنا تبرز استمراريات التاريخ الألماني، فقد أجبر بسمارك بروسيا النمساويين على الرحيل من ألمانيا في حرب سنة ١٨٦٦، وأكمل ما بدأه فريدريك، وكانت الحرب الظافرة عام ١٨٧٠-١٨٧١ ضد فرنسا التي أعطت الفرصة لبسمارك بأن يضم بافاريا المتمردة بسرعة إلى "الرايخ[1] الثاني" الذي أعلنه في فرساي في ١٨ يناير ١٨٧١. وقد أوقعت غنائم هذه الحرب، الألزاس واللورين، ألمانيا في صراع دائم مع فرنسا.

وسمى أ. جي بي تايلور عملية التوسع والتوحيد هذه "غزو بروسيا لألمانيا". لقد كانت بروسيا تلك رؤوس الحربة التي حفزت الدوافع ضد النمسا وفرنسا، وقدحت موجة الحمية الوطنية التي أدخلت الولايات الألمانية الجنوبية في الاتحاد،

---

(١) الرايخ: هو المصطلح المستخدم لوصف الإمبراطورية الألمانية. فقد كانت الإمبراطورية الرومانية المقدسة تعتبر الرايخ الأول، وكان يشار إلى ألمانيا الموحدة بعد عام ١٨٧٠ باسم الرايخ الثاني، وبعد عام ١٩٣٣، كانت تعرف ألمانيا الموسعة كما صورتها خطط هتلر بالرايخ الثالث. موسوعة كمبردج. المترجم

وكان ملك بروسيا هو الذي أصبح إمبراطور الرايخ الثاني، وقد كانت الألوان البيضاء والسوداء لبروسيا(المجتمعة مع اللون الأحمر للعصبة الهانستيكية) التي استخدمت كعلم إمبريالي.

لكن ألمانيا الجديدة هذه ورثت أيضا عدم الطمأنينة والقلق المزمن على الرغم من أنها كانت أكثر اتساعا وأكثر قوة. وكما كانت النمسا بالنسبة لفريدريك، أصبح بسمارك هو وسواس الأمن الدائم لفرنسا. وكتب في عام ١٨٧٤: " لا ينبغي لأحد أن يأوي أية أوهام؛ سوف ينتهي السلام بمجرد أن تصبح لدى فرنسا القوة لتهدده . " وظل بسمارك متورطا في صراع دائم صنعته ألمانيا بنفسها. ومن كلمات بسمارك : " يجب أن تكون ألمانيا دائما على حذر ضد كابوس الائتلافات. "

ولكي يتخلص من ذلك الكابوس، مع عدو واحد- فرنسا- الموجود بالفعل، اتبع بسمارك استراتيجية الموصوفة في " فرمان كيسنجر " الشهير. لقد كان هدفه إيجاد "موقف سياسي شامل تحتاج إلينا فيه جميع القوى ما عدا فرنسا، وبفضل علاقاتها المتبادلة، ستظل بعيدا على قدر الإمكان من تكوين ائتلافات ضدنا. " وطرحت هذه الاستراتيجية جدول أعمال مدهشًا. ولإبعاد القوى المحيطة بألمانيا بعضها عن بعض يتطلب حاجزا يتعذر اجتيازه بين الشرق والغرب، وتصبح ألمانيا حارس البوابة، كوسيط وحارس بوابة العلاقات بين الشرق والغرب. ومع ذلك، فإن هذا ما حاول بسمارك القيام به تحديدا، ووضع النموذج للسياسة الخارجية الألمانية الحديثة.

ومن كلمات بسمارك: على ألمانيا أن تعمل بمثابة وزن ميت في دمية البهلوان كما كانت أوروبا- مهمة طموحة. وكان يعني أن على ألمانيا أن تعالج الصراع الذي يحمله الميزان الأوربي من المركز. وعند أقصى حد، كان على ألمانيا احتواء القوى التي تدفع روسيا والنمسا إلى التصادم في البلقان الذي قد يورط بريطانيا وروسيا في قوس دائرة الأزمة من تركيا إلى أفغانستان، وهذا قد يحث بريطانيا أو روسيا أو النمسا على البحث في طلب المساعدة من فرنسا. وفي الحد الأدنى، يجب منع هذه الصراعات في المحيط حتى لا تجتاح قلب أوروبا.

لكن أوروبا المدير المزعوم كانت أيضا مشكلتها الأساسية، فقد جاء في افتتاحية صحيفة التايمز اللندنية في ٧ سبتمبر ١٨٧٦: " نحن نشعر بأن قوة ضخمة للخير أو الشر برزت فجأة بيننا، ونحن نراقب باهتمام بالغ ملامح شخصيتها ونواياها. " وحاول بسمارك في البداية أن يطلق العنان لنفسه، حيث استخدم الأساليب التقليدية لدبلوماسية القرن التاسع عشر- التوسط، والتعويض والتحول- لجعل القوى الأخرى مشغولة وتدين بالفضل لبرلين. وكان المثال الكامل لأسلوب بسمارك المبكر هو كونجرس برلين في عام ١٨٧٨، حيث جلس المستشار فوق المنصة ممدا ساقيه في دور المقامر الأمين.

وكانت القضية صراعا تقليديا من ثلاث نواح في أواخر القرن التاسع عشر بين بريطانيا والنمسا وروسيا في البلقان والشرق الأدنى. وأحرز الروس نصرا على تركيا(١٨٧٧-١٨٧٨) ورفض منافسيها بريطانيا والنمسا التغاضي عنه، وكان أسلوب بسمارك تضميد الجرح لمنع نشوب حرب تجتاح أوربا كلها، وفي نفس الوقت يجعله يتقيح حتى يقيد الأعداء على مسافة آمنة من ألمانيا، ويلهي الفرنسيين ويشجعهم على استمرار التوسع في تونس.

ومع ذلك فسرعان ما أدرك بسمارك مخاطر السمسرة. وفي برلين والمستشار في منصب الرئاسة، أجبر البريطانيون الروس على التخلي عن العديد من المكاسب التي حصلوا عليها من تركيا، وعند ذلك طالب الروس بتعويض في جنوب شرق أوروبا، ولم يمنحه بسماركلهم خوفا من إحداث قطيعة بينه وبين حليفته النمساوية . وعاد رئيس الوزراء ديزرائيليDisraeli إلى البلاد راضيا ومقتنعا بأن ألمانيا أصبحت أخيرا "متخمة " ومسالمة ومحافظة. " غير أن الروس شعروا بغدر بسمارك بهم، وهم الذين قدموا له المساعدات خلال الحرب الفرنسية البروسية عام ١٨٧٠-١٨٧١.

تتطلب الوساطه الناجحه حصانة أو قوة أكثر نفوذاً، وألمانيا بسمارك على الرغم من أنها قوة شبه مهيمنة إلا أنها لا تملك أى من القدرتين. ولابد أن ادرك بسمارك على الفور عبث محاولة محاكاة إنجلترا بطل الشطرنج فى لعبة الموازنة،

بدون حصانة بريطانيا . وبدلا عن ذلك ، عقد بسمارك أتفاقية تسمى بالمعاهدة الدولية المجنونة، وكان الجزء الأهم من النظام التحالف الثنائى عام ١٨٧٩ مع النمسا، الذى ألزم كلا الطرفين بمساعدة الأخر ضد أى هجوم روسى . وبعد سنتين، كان هذا المحور جزءًا لا يتجزأ من عصبة الأباطرة الثلاثة المجدد الذى تعهدت فيه كل من ألمانيا والنمسا وروسيا بالحياد الهادف فى حرب مع قوة رابعة، ألا وهى فرنسا . وفى نفس الوقت، حاول الثلاثى الإمبريالى تلطيف النزاعات فى البلقان والشرق الأدنى يجعل أى تغيير فى الوضع الراهن مشروطا بموافقة الأطراف الثلاثة .

أضافت هذه المناورات قانون سابروف "Saburov Rule" إلى منطق فرمان كيسنجر. وكما أبلغ بسمارك سابروف السفير الروسي في برلين:

أنتم غالبا ما تعجزون عن تقدير أهمية كوننا فريقًا من ثلاث على رقعة الشطرنج الأوربية. وهذا هو الهدف الثابت لجميع الوزارات، وهدفنا قبل كل شيء، ويمكن أن تؤول جميع السياسات إلى هذه الصيغة: نحاول أن نلعب لعبة سياسية طالما كان العالم يحكمه توازن غير مأمون من خمس قوى عظمى، وتلك هي الحماية الحقيقية ضد الائتلافات.

وبحلول عام ١٨٨٣، شمل نظام تحالف بسمارك نصف أوروبا، ودخلت صربيا ورومانيا في الفلك النمساوي- الألماني عن طريق تحالفات فرعية في عام ١٨٨١ وعام ١٨٨٣. وانضمت إيطاليا إلى فيينا وبرلين في التحالف الثلاثي الذي انعقد في عام ١٨٨٣- اتفاقية دفاع مشترك موجهة في الأساس ضد "هجوم غير مستثار" من فرنسا. وفي النهاية، بعد انهيار تحالف الأباطرة الثلاثة في ظل ضغط المنافسات النمساوية الروسية في البلقان، تم وضع الجزء الأعلى من جدار الإنشاء في موضعه في عام ١٨٨٧: معاهدة التأمين المشترك مع سان بطرسبرج التي كانت تعهدًا متبادلاً وسريًا بالحياد الكريم في حالة تعرض أي طرف لهجوم موجه من أكثر أعدائه احتمالا- ألمانيا من فرنسا وروسيا من النمسا. وعلى الرغم من المعايير القاسية لسياسة الواقع، فقد كان ذلك اتجاهًا أكثر خداعا لأن النمسا كانت أفضل حلفاء ألمانيا.

وقد هاجم المؤرخون المحدثون بسمارك لأنه أوجد شبكة من التناقض والتحالفات المترابطة المتبادلة في أوروبا التي ثبت عدم جدواها أثناء الحرب. وهذا حقيقي، ولكنه لا يمت بصلة بالموضوع الأساسي. فقد أنشأ بسمارك نظامه ليس من أجل تجميع القوة بل لتخفيض قيمتها. ومثل الزعماء الألمان التاليين بدءا من جوستاف سترسمان وانتهاء بكونارد أديناور، خشي بسمارك من تزاوج الأطواق المحيطة بألمانيا؛ وعلى عكس ولهلم الثاني وهتلر، كان يخشي من عدم قدرته على قهرهم، ومن ثم أوجد شبكة من الأغلال المتشابكة والالتزامات المتقابلة التي أصبحت في مركز برلين مثل فرملة السيارة على الصرة؛ فقد حافظت على السلام الثمين بأن حالت بين نشوب الحرب. وإن لم يتحرك شيىء دون أن يقع في تلك الشبكة، فسوف يظل كل شئ في مكانه مثلما أخلت بحالة الوضع الراهن الأوربي بدرجة كبيرة القوة الضخمة شبه المهيمنة للرايخ الثاني.

وبعد شهور قليلة من طرد ولهلم الثاني لبسمارك في عام ١٨٩٠، ذكر بول كايزر رئيس القسم الخارجي بوزارة المستعمرات: " بعد ربع قرن من النبوغ، من النعمة الحقيقية أن نكون في بلدنا مثل الحكومات الأخرى. " ومن المؤكد أن خلفاء بسمارك بدءا من فريدريك فون هولشتين عاشوا من أجل تنفس الصعداء . وحدثت الضربة الأولى ضد التعقيد عندما رفض النظام الجديد تجديد معاهدة التأمين المشترك مع روسيا بالمعنى الصحيح بأن هذا الاتفاق السري يتعارض مع التزامات تحالف ألمانيا مع النمسا ورومانيا. وعلى الرغم من أن ويلي كان أكثر مراوغة من هولشتين، فلم يكن يرى فضائل عدم التوافق . وقد سمع عن أن المستشار الجديد، ليو فون كابريفي، يعترف بأنه لا يمكنه الحفاظ على عدة كرات في الهواء كما كان يفعل بسمارك.

ومع ذلك، كانت البساطة بالنسبة للروس تهديدًا، خاصة منذ أن كان هولشتين يكن عداء لروسيا ويدافع عن التحالف مع بريطانيا، العدو اللدود لروسيا. واستنتج الروس أن الاستراتيجية الألمانية الكبرى كانت موجهة ضدهم. وكان لا يزال أسوأ

ما في الأمور تأثيرات عدم التجديد على النمسا المنافسة الرئيسية لروسيا. وكما ذكر وزير الخارجية الروسي نيكولاي دي جيرز: " من خلال إنهاء معاهدة(معاهدة التأمين المشترك) تحررت فيينا من الحكمة والنوايا الحسنة إلا من سيطرة الأمير بسمارك العنيفة. " لقد كان تعليقا فطنا. وعندما حاول بسمارك استدراج ويهولم الأول في التحالف الثنائي مع النمسا، فقد استخدم المقولة المشهورة آنذاك بأن كل تحالف له جواد وحصان، يقصد شريك يوجه والآخر يتبعه. وكما توقع دي جريز، لم تظل ألمانيا في موضع السرج؛ فقد أخذ الحصان النمساوي الرهان بين أسنانه وجر الراكب إلى الحرب العالمية الأولى على الرغم من أن محاولات اللجام كانت فاترة الحماسة. وتحولت روسيا التي انتهرتها ألمانيا إلى فرنسا القوة الإصلاحية الأخرى في أوربا. وبعد سنتين من عزل بسمارك عام ١٨٩٠، وقعت فرنسا وروسيا معاهدة عسكرية تحولت إلى تحالف كامل في عام ١٨٩٣.

لكن ألمانيا لم تكن حتى الآن محاطة تماما بعد بقوى متحالفة ضدها، وكانت الحلقة المفقودة في سلسلة التطويق هي بريطانيا. وربما كانت بريطانيا الحليف النموذجي لألمانيا: فلم يكن لها مصالح إقليمية في أوروبا، وكانت مرتبطة بكايسرKaiser بروابط أسرية ولم يكن الهوهنزلرنيون[1] Hohenzollerns ينازعونهم المجد الاستعماري.

لماذا لم يحدث هذا؟ قد تم تلخيصه في مذكرة شهيرة كتبها السير إير كراوSir Eyre Crowe عام ١٩٠٧، الذي كان آنذاك مسئولا في المستوى المتوسط في وزارة الخارجية البريطانية British foreign Office. فقد اعتقد أن هناك تفسيريين محتملين للسياسة الخارجية الألمانية التي كانت تتدخل فيما لا يعنيها آنذاك في أفريقيا شمالا وجنوبا وفي الشرق الأوسط عبر خط بغداد الحديدي الشهير، ومن ثم كانت تجعل بريطانيا أكثر عصبية. فقد كان يهدف كايسر إما إلى الهيمنة على

---

(١) هوهنزلرني: أسرة ألمانية حاكمة ينتسب إليها ملوك بروسيا ١٧٠١-١٩١٨ وأباطرة ألمانيا من ١٨٧١-١٩١٨. معجم المورد- المترجم

أوروبا والسيطرة البحرية، وفي تلك الحالة سيصبح الوجود البريطاني ذاتـه أكثـر تهديدا، أو أن " كل انحرافاتها وشرودها وتحذيراتها، وكل مكايدها الخفية لم تـسهم في . . . نظام متبع من السياسة متصور على نحو جيد وبصورة قاسية . " استنتج كراو أن الأمر لم يكن يهم في النهاية، فأيا كانت النوايا الحقيقية لبرلين، فإن التزايد المطرد للقوة المادية الألمانية سوف يغذي طموح ألمانيا ويحول الدولة إلى "تهديـد خطير لبقية العالم"، حتى إن لم يكن هناك "سوء نية متعمدة ".

كان فكرة كراو هي أن طبيعة المسرح الأوربي- توزيع وديناميكية القـوة- هي التي تهم أكثر من نوايا الفاعلين، وكان توزيع القوة يتغير إلى حد بعيد . فبدءا من عام ١٨٧١ إلى مطلع الحرب العالمية الأولى، ارتفع إنتاج ألمانيا مـن الفحـم سبعة مرات، إذ أصبح يساوي إنتاج بريطانيا، وتطور إنتاج الحديد عشر مـرات، وقفز التصدير بمعدل خمس مرات. وربما أثارت شخصية ويلهولم الثاني المـشكلة التي وضعتها ألمانيا أمام بقية العالم، لكنها لم تخلقها. ونادرا ما كانـت طموحـات كايسر الهائلة متماشية مع مواهبه؛ أكثر من مجرد مفعم بالغرور، فربما كان أيضا أكثر جنونا. غير أن الموضوع الحقيقي لم يكن سيكولوجية الإمبراطور ولا تخلـف ظهور الديمقراطية في ألمانيا. فقد كانت المشكلة الرئيسية هي أن سـلوك ولهـولم الغريب في الشرق الأدنى وأفريقيا قد أظهر وعكس الزيادة الكبيرة في قوة ألمانيـا. ومن المؤكد أن النمط التاريخي كان متشابها: فقد ولدت الثروات طموحاتهم. وفـي النهاية فإن الصلب، الكتل المستطيلة من الحديد، والفحم سوف يتحولان إلى سيوف، وفي النهاية فإن الأموال التي تصنع قوتهم ما إن تتوفر فسوف تتحقق طموحاتهم .

في سنة ١٨٩٨- سنة حرجة- اقترنت "الوجهـة الجديـدة" لويلهـولم new course والسياسة الدوليةWeltpoltik في الإعلان البحري الأول First Naval Bill، الذي كان من الواضح أنه موجه ضد بريطانيا. فلو كانت هناك أية شكوك لطموحات ألمانيا، لكانت قد تبددت بحلول عام ١٩٠٤ عندما بدأت ألمانيا في بناء نوع جديد من السفن الحربية، ضخمة ومحمية بشكل أفضل وأكثر تسليحا من أي شيء في ترسـانة

بريطانيا. وليس من قبيل المصادفة، أن بدأت "العزلة الشهيرة" لبريطانيا عام ١٩٠٤ تصل إلى نهايتها. وفي عام ١٩٠٤، قامت فرنسا وبريطانيا بتسوية خلافاتهما الاستعمارية القديمة (حيث وصلا إلى حد القتال في فاشودا[١] Fashoda في عام ١٨٩٨)، وبعد ثلاث سنوات أخرى استطاعت فرنسا أن تحدث تسوية بين المتنافستين الرئيسيتين التقليديتين بريطانيا وروسيا. وبعد سبعة عشر عاما من عزل بسمارك مات تحالفه للسلام واكتمل تطويق ألمانيا بالكامل.

لماذا؟ لأن توازن القوى، الأيدي الخفية للسياسات الأوربية، أصبحت في النهاية تمارس نفوذها، وبجرد أن جاء إلى الوجود، هز الرايخ الجديد توازن القوى من أساسه. وفهم بسمارك هذا بشكل أفضل من السياسيين الدوليين Weltpolitikers الذين جاءوا بعده. وكان الهدف من مناوراته المعقدة والمزدوجة ليس شل حركة أكثر أعداء بلاده احتمالا فقط بل أيضا احتواء ألمانيا نفسها. بيد أن الاحتواء الذاتي لم يكن لعبة الأحداث المتلاحقة epigones. فلم يروا إلا ألمانيا تتخطى بقية دول أوربا بسرعة بأية وسيلة من وسائل القوة المادية ولذلك فكروا في أن ألمانيا تستحق في النهاية "مكانا تحت الشمس": ليس فقط مقعدا دائما في مائدة القوى الكبرى بل أيضا نصيب أكبر من الغنائم، غير أنها كلما طالبت أكثر حشدت مزيدًا من المقاومة.

ومن ثم حدث الإغراء، ففي أوائل عام ١٨٧١، بدأ رئيس الأركان البروسي هيلموت فون مولتك يخطط لحرب من جبهتين ضد فرنسا وروسيا، وفي البداية هاجم روسيا وفي أواخر عام ١٨٨٧، في نهاية مهمته أقدم على حرب وقائية ضد روسيا. ورفض بسمارك الفكرة بملاحظة ساخرة أنه لم يكن يرغب في ارتكاب" انتحار خوفا من الموت. " وعندما تولى ألفرد كونت شليفين رئاسة الأركان عام ١٨٩١، اقترح عكس التسلسل وضرب فرنسا أولا. وقد كان هذا الهجوم ذي

---

(١) فاشودا مدينة في الجزء الجنوب الشرقي من السودان تقع على النهر الأبيض. وبستر المترجم.

المرحلتين موجودًا في خطة شليفين الخرافية عام١٩٠٥، التي وضعت خطة ألمانيا التفصيلية مع مشارف الحرب العالمية الأولى: الهجوم أولا في الغرب، وبعد ذلك قهر فرنسا في الشرق.

سكب جالونات من الحبر من أجل معرفة المسئول عن الحرب العالمية الأولى. واليوم من الواضح أن ألمانيا لم تكن المسئول الوحيد، على الأقل ليس بمعنى حكم "المذنب" الذي وجه في فرساي عام ١٩١٩. ولكن ما إن ظهر كابوس الائتلافات إلى الوجود، حتى كانت هناك إجابة مغوية ومجبرة: ضرب كلا الجناحين قبل أن يتمكنا من الإطباق على المركز. وعلاوة على ذلك، فإن الديناميكيات الجديدة للحرب- التي أخذت فكرتها بدقة من الحكمة (التعبئة تعني الحرب)- جعلت استراتيجية الضربة الأولى أكثر إغواء. يجب تحطيم الجيش الفرنسي قبل أن يحشد الجيش الروسي قواته.

غير أن ألمانيا لم تكن الدولة الوحيدة التي أغرتها الحرب، ولما كان توازن القوى غير متزن تماما بظهور الرايخ وانحدار الإمبراطوريات الثلاث التي كانت يوما ما إمبراطوريات عظمى - تركيا والنمسا وروسيا- فقد كانت كل أوروبا يضللها إغواء الحرب بشعور أنها ستفوز بها. لذا تراكمت العديد من الصراعات منذ عام ١٨١٥؛ وبعد مائة سنة أخرى، كانت ألمانيا في وسط معظمهم. وقال دبلوماسي روسي متأملا: " في أيام بسمارك، لم يكن يحدث هذا أبدا"، وما حدث كانت نتيجة للطموح الجديد لألمانيا بالتشبث بمهمة أكثر روعة من مهمة بسمارك- بدون بسمارك". وفي عام ١٩١٤، واجهت ألمانيا تحالفا من جميع الدول الأوربية، كالذي واجهته عام ١٧٦١ عندما وجد فريدريك العظيم نفسه فجأة محاطا بتحالف من جميع الأوربيين، وألمانيا وهابسبرج تترنحان إلى جواره في مواجهة بريطانيا وفرنسا وروسيا. وهذه المرة، مع ذلك، لم يكن هناك مفر من المصيدة، ولذا دفعت الهزيمة في عام ١٩١٨ البلاد إلى المشكلة الوجودية للاستراتيجية الألمانية الكبرى: فالدولة الموجودة في الوسط كانت دائما في وضع الهجوم أفضل من الدفاع، وعلى الرغم من أنها كانت قوية بدرجة كافية لصد أية دولة بمفردها فإنها كانت من الضعف بحيث تهزمهم جميعا.

عندما وقعت الجمهورية الألمانية الجديدة اتفاقية الهدنة في ١١ نوفمبر ١٩١٨، لم يطأ جندي أجنبي واحد قدمه التراب الألماني، وكانت القوى المركزية تحتفظ بخطوط جبهة تمتد جنوبا من بروكسل إلى بازل في الغرب ومن ريجا إلى البحر الأسود في الشرق. وجعل حجم هزيمة ألمانيا أن اضطرت البلاد بعد ستة أشهر أخرى الدخول في معاهدة فرساي. وفي الغرب، استردت فرنسا الألزاس واللورين، وتم التنازل عن مدن أيوبين ومالميدي إلى بلجيكا. وفي الشمال عادت شيلزفيج إلى الدنمرك. وفي الشرق، استقطعت ميمل وعادت إلى ليتوانيا المستقلة حديثا. وانضمت غرب بروسيا، بوسن وسيليزيا العليا (في عام ١٩٢١) إلى بولندا.

بلغت خسائر ألمانيا من الأراضي بخلاف مستعمراتها حوالي ١٣ % من أراضيها، ونتيجة لذلك أيضا خسرت ألمانيا ربع فحمها الحجري وثلاثة أرباع أصول خام الحديد. وظلت الضفة الشمالية من نهر الراين محتلة قرابة خمسة عشر عاما ونزع سلاحها للأبد. وسمح لجمهورية وايمر بجيش صغير قوامه ١٠٠٠٠٠ جندي، بدون طائرات حربية أو أسلحة ثقيلة. وفي النهاية، كان على ألمانيا أن تدفع فاتورة الحرب: ٢٢٦ بليون مارك (حوالي أربع مرات إجمالي الناتج المحلي الألماني عام ١٩١٣).

لم يكن قرار فرساي أكثر ظلما من السلام الوحشي الذي فرضته ألمانيا على روسيا الثورية المستنزفة في برست ليتوفيك قبل عام مضى. ومع ذلك فعلى أساس نظام ما بعد الحرب، كان السلام مجرد استعداد لحرب قادمة، حيث سرعان ما التف الألمان على اختلاف قناعاتهم وطوائفهم لمقاومة الشروط. وأقلق بسمارك الوضع الراهن الأوروبي بدمج العديد من الولايات الألمانية الصغيرة في دولة واحدة؛ والآن هددت جمهورية وايمر حالة الوضع الراهن منذ مولدها. وباقتطاع ما فقدته فقد كانت دولة اجتهادية من اليوم الأول – على الرغم من أنها لم تكن لديها القوة ولا الوسائل لإحداث التغيير.

والجمهورية التي وجدت نفسها في ورطة معهودة يحيط بها منتصرون حاقدين، كان عليها أن تكسر الطوق الذي اتضح أنه نكبة على الرايخ. وقد عبر عن ذلك جوستاف سترسمان وزير الخارجية من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٢٩ بقوله: " أولا وقبل كل شيء، يجب أن نزيل الخناق عن أعناقنا. ونتيجة لذلك، يجب على السياسة الخارجية الألمانية. . . أن تناور وتتحايل على أية التزامات دائمة. " وبإعاقته بالعجز، والتكاليف الباهظة والتعويضات المفروضة عليه فإنه واجه جميع المهام عدا المهمة المستحيلة.

وخلال سنتين من حياة الجمهورية الفتية بدأت الشراك تنصب حولها مرة أخرى. وعندما رفضت برلين قبول فاتورة التعويضات قامت فرنسا بالاستيلاء على مدن دسلدورف وديوزبرج وروهرت في قلب ألمانيا الصناعية. وبرغبة الفرنسيين في إيقاع ألمانيا في مصيدة من جميع الجبهات، قاموا بعقد أحلاف مع بولندا والحلف الدولي الصغير(تشيكوسلوفاكيا، يوغوسلافيا، ورومانيا). وفي مارس، وقعت بريطانيا والاتحاد السوفيتي اتفاقية تجارة، وتلا ذلك شائعات عن محادثات فرنسية – روسية سرية. من أين كانت ألمانيا ستكسر الطوق؟ المكان المنطقي هو روسيا الشيوعية، القوة العظيمة الأخرى المنبوذة في أوروبا.

مهد وزير الخارجية البريطاني دافيد ليليود جورج الطريق إلى رابالو، وهي منتجع بالقرب من جنوة. وبريطانيا التي يعتمد اقتصادها على التصدير رغبت في عقد مؤتمر دولي لتنشيط حركة التجارة من جديد. وكانت الوسيلة مؤسسة مالية غربية تضم ألمانيا التي ستدير وتستفيد من إعمار روسيا. لقد كانت أول محاولة لانفراج اقتصادي مع موسكو، غير أن السوفيت كانوا مشمئزين من التعامل مع جبهة رأسمالية موحدة. وهكذا، ففي الطريق إلى إيطاليا توقف الوفد السوفيتي بكامله في برلين لمناقشة معاهدة منفصلة مع منبوذ أوروبي آخر. وبموجب معاهدة رابالو، الموقعة في أبريل ١٩٢٢، كان على العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وبرلين أن تستأنف على الفور، ويسقط كلاهما دعاوى التعويضات، ويمنح كل

منهما للآخر معاملة الدولة الأولى بالرعاية في التجارة. وفي النهاية، اتفقت موسكو وبرلين على التشاور بعضهما مع بعض إذا ما خضعت "احتياجاتهما الاقتصادية" إلى "تنظيمات دولية" مثل الاتحاد المالي. واختصارا، سعت معاهدة رابالو إلى منع المخاوف الأسوأ من قبل الدول الأخرى عن طريق حظر كل منهما من الدخول في اتفاقيات اقتصادية منفصلة مع الغرب.

كانت معاهدة رابالو تحولا آخر عن الفكرة الأصلية. وفي رابلو شعر الألمان بمشكلة مجردة وبسيطة: كانوا يواجهون مرة أخرى الأعضاء الرئيسيين في التحالفات القديمة المعادية للألمان، والأسوأ، أن البريطانيين الفرنسيين كانوا يجرون مباحثات سرية مع الروس، إذ وعدوهم بتعويضات الحرب من ألمانيا بموجب معاهدة فرساي. لذا كان الألمان قلقين مرة أخرى من كابوس التحالفات، ورأوا في المبادرة بالاستيلاء السبيل للتخلص منه . وحتى الأفضل، فمن خلال انتزاع مبادرة ربما يصبح الخاسرون في الحرب العالمية الأولى لاعبين مرة أخرى. وقد كان أي أتش كار يبالغ بشكل واضح عندما كان يشكو بأن ألمانيا يمكنها المناورة الآن بحرية بين الشرق والغرب، وتثير أحدهما ضد الآخر(و) بانتزاع امتيازات من الواحد والتهديد بالوقوع في أحضان الآخر تجعل دائما خياراتها مفتوحة. " وكانت معاهدة رابالي رغم كل شيء الاختراق الأول لحلقة التطويق التي أغلقت مع مشارف الحرب العالمية الأولى. وأظهر الألمان للروس أن تحالفا كان ضروريا إن رغب الاتحاد السوفيتي في تفادي جبهة رأسمالية موحدة، وأظهروا للغرب أنهم لن يكونوا حيوانات ضالة مغلوبة على أمرها لكنهم شركاء لا غنى عنهم ضد الاتحاد السوفيتي. وكانت معاهدة رابالي الخطوة الأولى نحو تحويل لعنة الجغرافيا إلى نعمة استراتيجية(ميزة "الخطوط الداخلية" في اللغة الدارجة العسكرية). واستطاع الألمان إقحام أنفسهم مثل الإسفين بين روسيا والغرب.

وما صورته المعاهدة، سوف ينفذه بالكامل وزير الخارجية ستريسمان الذي كان أكثر الدبلوماسيين الألمان اللامعين، في السنوات الأربع التالية. وكانت الخطوة

التالية اتفاق لوكارنو عام ١٩٥٢. وعلى الرغم من أن الألمان شقوا جدارا في الشرق من خلال إقامة علاقات ممتازة مع السوفيت، فقد كان تحالف الحرب بين بريطانيا وفرنسا لا يزال بحاجة لأن ينكسر. وفي هذه المرحلة مهد الفرنسيون الطريق. وبإقرار التكاليف الضخمة لإغارتهم على الرور وتزايد الاستياء الأنجلو أمريكي، اقترحت فرنسا الانسحاب بشهامة ولكن بشرط أن تمدد بريطانيا اتفاق دفاع جديدًا، وسوف يكون ذلك بطبيعة الحال ضربة قاضية للقضاء على استراتيجية ستريسمان . ومن كلماته: "أنه أراد أن يعاجل ويحبط تفاهمًا جديدًا يتأسس على اتفاق الثلاث جهات بين فرنسا وبريطانيا وبلجيكا تحت زعامة شمبرلين. " وإذا كانت فرنسا ستستغل التهديد الألماني لكي تغوي بريطانيا، فسوف يلعب سترسمان بكارت السلام الجميل، ولذا فإنه أعاد تأكيده بشكل جدي لبريطانيا وفرنسا الحدود الغربية الجديدة لألمانيا، وعلى أحسن تقدير، كانت بريطانيا ستضمن هذه الحدود .

لماذا يحض الإصلاحي فجأة على نكران الذات؟ لسبب واحد، سوف تسلب هذه الحركة النشطة من الفرنسيين حجتهم القوية لتجديد تحالف بريطاني. ثانيا، سوف تبطل الحاجة الملحة لإحباط تحالفات فرنسا في شرق أوروبا. ومن خلال استرضاء فرنسا وبريطانيا يمكن لجمهورية وايمر تركيز طموحاتها الإصلاحية في بولندا، التي أجبرت على التنازل لها عن أكبر قطعة من أراضيها.

ونجحت مكيدة سترسمان بشكل رائع. وفي لورانو أبرمت ألمانيا معاهدة مع فرنسا وبلجيكا أكدت من جديد على حدودهما المتبادلة كما رسمتها معاهدة فرساي. ووافق الثلاثة على التخلي عن استخدام القوة وعرض جميع المنازعات على التحكيم. بالإضافة إلى ذلك، كان على بريطانيا وإيطاليا حماية الحدود الفرنسية والبلجيكية عسكريا. غير أن سترسمان رفض بعناد الموافقة على الحدود الجديدة في الشرق وقد فاز بها. وكانت حالة الوضع الراهن في الشرق لا تدعمها سوى معاهدات التحكيم مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا.

لم تكن هذه الشروط المجحفة منصفة للانتصار الاستراتيجي الألماني. ومن خلال تراجعه عن المبدأ الاجتهادي للماركسية في الغرب، كان سترسمان مجرد مقايض بلا خيار. كيف استطاعت جمهورية وايمر شبه منزوعة السلاح انتزاع الألزاس واللورين من فرنسا؟ في مقابل لا شيء، حصلت ألمانيا على تحالف بريطاني ضمني- ومن ضمنه إيطاليا على أحسن تقدير -ضد فرنسا. وكانت بريطانيا وإيطاليا آنذاك ملزمتين بالدفاع عن ألمانيا ضد الهجوم الفرنسي، حتى الرد على غزو الرور. وكان هذا نهاية التفاهم الفرنسي البريطاني. وقد خلق سترسمان أيضا حالة وضع راهن قابل للتكيف في الشرق، لأنه كانت هناك آنذاك حدود جديدة لها كرامة وحرمة مختلفة في أوروبا. " ومن خلال معاهدة رابالو في عام ١٩٢٢، كسرت ألمانيا الطوق المنصوب حولها، ومن خلال اتفاق لوكارنو في ٢-١٦ أكتوبر عام ١٩٢٥مزقت التحالف الأنجلو فرنسي.

تحولت اللعبة الفرنسية الآن إلى عصبة الأمم، وكان محور العصبة قائمًا على أساس الأمن الجماعي: فلو هوجم أي عضو من أي جهة أيا كانت، حتى من داخل العصبة نفسها يسارع الأعضاء الآخرون للدفاع عنه. وكان هذا هو المبدأ النبيل: وفي الواقع العملي، اعتبرت فرنسا العصبة تحالفا لإبقاء الأوضاع على ما هي عليها ضد الدولتين الثوريتين، ألمانيا والاتحاد السوفيتي. خسرت روسيا بولندا ودول البلطيق، وأجبرت ألمانيا على التخلي عن غرب بروسيا-"الرواق"- للدولة البولندية الحديثة. وأصبحت بولندا حاليا جزءا من الطوق الصحي المعادي للشيوعية في شرق أوربا. وخلصت فرنسا إلى أن التحالفات في أوائل عشرينيات القرن العشرين مع الدول الشرق أوربية كانت لتطويق ألمانيا ولاحتواء روسيا الثورية. ولكن لضمان أن يكون الممر صحيا يتطلب على الأقل المرور خلاله، وهذا لا يحدث إلا بتعاون ألمانيا. وإذا أمكن ربط الجمهورية الوايمرية بالتزامات الأمن الجماعي لعصبة الأمم، يمكن أن تفصل فرنسا برلين عن موسكو وتستخدم ألمانيا نقطة انطلاق للتدخل المعادي للسوفيت في شرق أوروبا.

لذا حاولت فرنسا بجهد بالغ قبل وأثناء لورناكو إدخال ألمانيا في العصبة، التي اعتبرته نظامًا يمكن أن يقيد ويستخدم طاقات عدوها الرئيسي. ودخل السوفيت العصبة على الفور. ولو استبعد السوفيت، لكان دخول ألمانيا سيحول العصبة إلى تحالف غربي ضدهم. ولذلك عاد الاتحاد السوفيتي إلى دبلوماسية استباقية على غرار رابالو التي كانت نذيرا لسياسة الغرب تجاه السوفيت بعد الحرب العالمية الثانية: ففي الخمسينيات سعى السوفيت نحو إحباط اندماج ألمانيا الغربية في الغرب بعرض الحياد المعوق لإعادة التوحيد؛ وفي العشرينيات عرضوا عودة بولندا إلى جبهاتها العرقية . وترجمتها كالآتي "سوف نساعدكم على استرداد أراضيكم المفقودة في الشرق. "

وحتى لا تتجاهل ألمانيا الموضوع، استأنفت موسكو العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا في أكتوبر ١٩٢٤، وقبل اجتماعات لورانكو قام وزير الخارجية السوفيتي جورجي شيشرين بزيارة توضيحية إلى باريس. وخرجت ألمانيا من مناورة كلاسيكية كانت تطوقها، وربما كانت العقول الضيقة قد تجمدت في اليأس، لكن سترسمان لم يقضي على الرذيلة فقط، لكنه ضم الأجزاء بعضها إلى بعض في قاعدة استراتيجية صلبة. ولتفادي المحاولة الفرنسية لاستخدام ألمانيا ضد الاتحاد السوفيتي برر سترسمان أهمية مواجهة فرنسا بحقائق فرساي. هل يستطيع المنتصرون تجريد ألمانيا من قوتها العسكرية؟ كيف تستطيع ألمانيا أن تقدر مخاطر المضي ضد روسيا السوفيتية؟ إذن، فعلى فرنسا إما أن تشدد القيود العسكرية على ألمانيا أو تتنازل لألمانيا عن مكانة خاصة في مخطط العصبة.

قامت فرنسا باختيار واضح، فمن خلال خوفيم الطاغي من إعادة تسلح ألمانيا، فسوف يتنازلون عن التزامات ألمانيا في العصبة. وعندما انضمت ألمانيا إلى عصبة الأمم، منحت رمز مكانة الدولة العظمى، مقعد دائم في مجلس العصبة، ومع ذلك لم تتحمل خطر اضطرارها إلى الانضمام في تدخل غربي ضد الاتحاد السوفيتي. والتزمت برلين بالمشاركة وحدها إذا كان ذلك" سيتوافق مع موقفها

العسكري وأخذت في حسابها وضعها الجغرافي. " وهذا الشرط أعطى أفضل المعاني الممكنة: نطاق عريض من الاختيار ودور خاص في شئون الشرق- الغرب، وأصبحت ألمانيا الآن من الغرب ولكن مع الغرب برغبتها فقط.

ولم يكن هذا هدف استراتيجية سترسمان لكسر الطوق، ففي ٢٥ إبريل ١٩٢٦ جند سترسمان الاتحاد السوفيتي في الفلك الألماني. وفي ظل معاهدة برلين كان سيظل اتفاق رابالو " الأساس في العلاقات بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي". وكان يجب على الدولتين "أن تبقيا على اتصالات ودية" حول "المسائل السياسية والاقتصادية" ذات الاهتمام المشترك، وألزما نفسيهما بعدم الاشتراك في العقوبات الاقتصادية الموجهة إحداهما ضد الأخرى. وكان لب الموضوع المادة ٢: "إذا هوجم أحد أطراف التعاقد، على الرغم من سلوكها السلمي من طرف ثالث أو أطراف أخرى عديدة فعلى الطرف الآخر. . . أن يقف على الحياد طوال فترة الصراع. " كان هذا خير مثال من نوعه للاستمرارية- الصياغة العملية لمعاهدة التأمين المشترك الجديد لبسمارك التي وضعها عام ١٨٨٧.

وبعد ثمانية سنوات من هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى فإنها بدرجة كبيرة من الوضع الاستراتيجي للرايخ الثاني. وعلى الرغم من أن ألمانيا افتقدت الآلة العسكرية للرايخ، فإن سترسمان قد حقق حلم بسمارك: فقد تبخر "كابوس التحالفات" وتحولت لعنة الجغرافية القديمة إلى أصل استراتيجي من الدرجة الأولى، وأصبحت الدولة ضحية التطويق هي المتحكمة في الدبلوماسية الأوربية، وتحالفت مع الشرق والغرب، وكان كلاهما محتاجًا إليها. وكان يمكنها التعجيل بتدخل غربي ضد الاتحاد السوفيتي وكان يمكنها أن تمارس دورا مستقلا عن الاتحاد السوفيتي ضد الغرب. ولا الغرب ولا الشرق يمكنه التحرك ضد الآخر بدون تعاون ألماني.

كانت برلين تحكم علاقة القوى المحيطة بألمانيا، التي جعلتها تمارس حق الفيتو على العلاقات بين الشرق والغرب. وكانت صراعات أوروبا معلقة حول صرة برلين. ومع ذلك فقد أوضحت معاهدات لورناكو وبرلين بشكل جلي تنفيذ فرمان كيسنجر في القرن العشرين: اعتمدت جميع القوى إلى حد ما على ألمانيا وكانت مقيدة بخلافاتها الخاصة عن التحالف ضدها.

الإغراء المهيمن يعود من جديد

ومثل ولهلم، رضخ أدولف هتلر للإغراء الذي كان دائما جزءا من ورطة ألمانيا الاستراتيجية: محاولة إبعاد "كابوس التحالفات" نهائيا من خلال هجوم على جميع الاتجاهات. لو كان الزعيم الألماني "الطبيعي" كما تصوره من قبل المدافعون عن سياسة المسالمة في بريطانيا، لكان قد بنى على الوضع الاستراتيجي الرفيع الذي أوصى به سترسمان، ولكان استمر في حل مشكلة فرساي، واستعاد بعض أو كل الأراضي التي اقتطعت في عام ١٩١٩، وربما ضمن لألمانيا مرة أخرى دور المراقب في علاقات الشرق والغرب في أوروبا. ولولا هتلر لكان الوضع الأوربي قد قبل ألمانيا، ولم تعد الولايات المتحدة جزءا من التوازن؛ ولم يكن كذلك الاتحاد السوفيتي الذي كان يسره أن يراقب القوى الرأسمالية تطعن إحداها رقاب الأخرى. وكانت فرنسا منعزلة عن بريطانيا ومعجبة بفكرة خط ماجينو[1] Maginot Line الذي حدد الأمان على أساس حائط من المدافع والخرسانة على طول الحدود الألمانية. وبريطانيا حتى عام ١٩٣٩ كانت تبحث عن النجدة من استرضاء مظالم "هر هتلر " الشرعية.

---

(١) خط ماجينو: خط من التحصينات على الحدود بين فرنسا وألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية. معجم المغني. المترجم

وبالطبع، لم يكن هتلر بالرجل الإصلاحي الذي قبل أسس توازن القوى في أوروبا، بل كان الرجل الثوري الذي أراد أن يقلبها. ولم يكن مهيمنا "عاديا" مثل شارلس الخامس أو نابليون الأول، لأنه في عام ١٩٣٩ لم يطلق فقط العنان لحرب مهيمنة بل حرب عنصرية وإبادة أيضا لم تشهد مثلها أوروبا من قبل. وعلى الرغم من تصرفاته 'لفريدة المجنونة، فإن جزءًا من هتلر كان أيضا مغمورا بشكل ثابت في المنطق 'لكلاسيكي للاستراتيجية الكبرى الألمانية التي بعثت الهمة والنشاط والحيوية في مولتاك وشيلفين وأمثالهما.

في ١١ أغسطس ١٩٣٩، وبعد بضعة أسابيع من هجومه على بولندا، أفضى هتلر بدخيلة نفسه عندما قال: " كل جهودي موجهة ضد روسيا؛ وإذا كان الغرب من الغباء والبلادة حتى يفهم هذا، فسوف أضطر للبحث عن تفاهم مع الروس، وأهزم الغرب وفي النهاية أحول جميع قواتي ضد الاتحاد السوفيتي". وهذا ما فعله. ففي البداية جعل قوة الاتحاد السوفيتي على الحياد من خلال معاهدة عدم الاعتداء في ٢٤ أغسطس ١٩٣٩، قبل أسبوع من غزو بولندا. وفي مايو ١٩٤٠ قام بهجوم عسكري على فرنسا وأخضع البلاد خلال ستة أسابيع. وبعد ذلك بدأ قذف بريطانيا بالقنابل كمقدمة للغزو.

ومع ذلك، كان مثل مولتاك في عام ١٩١٤، الذي عجل بنقل فيلقين كبيرين من الجيش إلى الجبهة الشرقية قبل انتصاره على فرنسا، فلم يُنْهِ هتلر عمله في الغرب قبل هجومه على الاتحاد السوفيتي في صيف ١٩٤١. وجيش هتلر مثل جيش كايسر وجد نفسه الآن محاطا بجبهتي حرب كانت تنوي الاستراتيجية الهتلرية التخلص منهما للأبد. ولكن هنا تنتهي السوابق والتشابهات. لأنه بخلاف ولهلم الثاني وبخلاف أي غاز مزعوم لأوروبا أيا كان منذ شارلس الخامس، لم يحارب هتلر حربا واحدة بل حربين: حرب للهيمنة الاستراتيجية والأخرى للهيمنة العنصرية. وكان عليه الفوز بالأولى قبل التحول إلى الأخيرة، والتي كانت حرب إبادة جماعية صناعية.

" لم تكن دانزج بالشيء المهم "، فقد سلم هتلر بذلك صراحة في مايو ١٩٣٩. وعلى الرغم من سياسة الاسترضاء التي مارستها القوى العظمى كان هتلر لا يزال يفكر في السعي لإلغاء توزيع الأراضي الذي نصت عليه معاهدة فرساي، وفي هذه الحالة فصل دانزج وشرق بروسيا عن ألمانيا الأم. وكان قصده الحقيقي إمبراطورية أوروبية ومجالاً حيويًا لمستعمرين ألمان في شرق خاضع له يمتد إلى منطقة الأورال، وسوف تحمي قلب الإمبراطورية من المحيط الممتلكات الأفريقية وأسطولاً كبيرًا في المياه الزرقاء. وسوف يجعل هذا الرايخ الثالث في مصاف الولايات المتحدة وإمبراطوريات بريطانيا واليابان في عالم قطبية رباعية. وفي النهاية، في الجيل التالي، سوف يهيمن على العالم اثنان من المتنافسين: ألمانيا والولايات المتحدة. فلم يكن الكفاح من أجل الاستيلاء على أوروبا وحدها، ولكن في النهاية الاستيلاء على العالم ككل.

ولم تكن نية نازي ألمانيا مجرد غزو أراض غير آهلة بالسكان، فالأراضي يجب تنظيفها من اليهود والبولنديين و"حثالة البشر الآخرين، " ويجب إبادة يهود أوروبا بالجملة. وأصبحت الإبادة الجماعية الهاجس المسيطر على كل غرض آخر حيث انقلبت ثروات الحرب ضد ألمانيا بعد عام ١٩٤٢. لماذا يستمر هتلر أيضا في تخصيص موارد أكثر ثراء-قطر وعربات سكة حديدية وأفراد الجيش - لتغذية غرف الغاز في الشرق فضلا عن إيقاف هجوم الجيش الأحمر؟ ولماذا أيضا في عام ١٩٤٥، أمر بـ "مسيرات الموت" من الـAuschwits والمعسكرات الأخرى في الرايخ إن يكن لاستمرار المذبحة على مسافة آمنة من الروس الغزاة؟ ومن الواضح، أن الإبادة الجماعية فاقت كل شيء آخر، حتى مضمون الغرض نفسه لكل الاستراتيجية: الدفاع عن الأراضي القومية. ولم تنته الحرب المزدوجة ضد العالم واليهود إلا بعد أن غزا الحلفاء كل شبر من أراضي ألمانيا .

أظهرت فداحة الأعمال البشعة التي ارتكبها النازي ضخامة هزيمته، ومن أول الأشياء التي قام بها المنتصرون في الحرب العالمية الثانية القضاء على بروسيا- الكيان الذي بدأ قفزة ألمانيا إلى مركز القوة العظمى- كدولة وكاسم، وتبع ذلك قانون الأربعة شركاء ثم التقسيم السباعي. وفي عام ١٩٤٥، بعد إطلاق العنان لحرب راح ضحيتها ٥٥ مليون نفس، لم يكن لدى ألمانيا شيء تبحث عنه سوى الخضوع والعقاب غير المحدود.

أديناور وقضايا الاعتماد السياسية

وبالنظر إلى عمق الهوة التي سقطت فيها ألمانيا، قام كونراد أديناور مستشار الجمهورية الفيدرالية من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٦٣ بأفضل مما قام به سترسمان بعودة ألمانيا إلى المسرح العالمي. ومثل الجمهورية الأولى كانت الجمهورية الثانية مغلوبة على أمرها وإصلاحية، فقد وقعت كلتاهما ضحية وتهديد- وليس اتحادًا واعدًا يطمح في النجاح . والأسوأ، لم تستطع ألمانيا الغربية الاعتماد على البيئة سريعة التحول التي كانت موجودة في العشرينيات، والتي رأت القوة تستنزف على نحو مطرد من النظام وترفض بريطانيا والولايات المتحدة تقديم المساعدة لأي دولة من أوروبا وتقبع روسيا السوفيتية في اندماج في أعقاب الثورة. وبالفعل، كان على بون أن تعمل في الوضع الأكثر صلابة الذي لم تعرفه أوروبا من قبل: نظام مقسم إلى كتلتين غير قابلتين للتغير ومستقطبتين أمام قوى عظمى متعجرفة. ومع ذلك، لم تمض أكثر من عشر سنوات من الانهيار المأساوي منذ دمار قرطاج[١]، تحملت ألمانيا الغربية على أكتافها عبء الاحتلال، واستعادت سيادتها ودخلت مرة ثانية جماعة الأمم كمسمار عجلة في تحالف الغرب في الحرب الباردة .

---

(١) قرطاج: مدينة قديمة في تونس بشمال أفريقيا، أسسها الفينيقيون عام ٨١٤ ق.م ودمرتها روما بعد الحروب القرطاجنية عام ١٤٦ ق.م وأعاد تأسيسها قيصر وأغسطس عام ٢٩ ق.م، وجددها كعاصمة للوندال في الفترة ٤٥٩-٥٣٣، بينما دمرها العرب مرة أخرى عام ٦٩٨م. معجم كامبردج. المترجم

ولما لم تكن "سياسة المناورة والتوازن " على طريقة وايمر خيارا في النظام ثنائي القطبية الصلب للحرب الباردة، اختار أديناور أسلوبا مغايرا تماما: فقد أصبح متعهدا بالإكراه ونجّارا. ولما كانت السيادة والأمن لا يمكن الحصول عليهما إلا بموافقة القوى الغربية الثلاث، فإن الالتزام نحو الغرب كان عربوناً يمكن أن يبث الثقة ويحفز المنتصرين على تفكيك نظام الاحتلال. لكن المردود الحقيقي كان سيأتي من استراتيجية أكثر ذكاء، وعندئذ بسعر رخيص جدا: ليس بخضوع محسوب ولكن بتكامل اختياري.

وبالنسبة للجمهورية الفيدرالية، كان التكامل مع أوروبا الغربية وأخيرا التحالف الغربي مغامرة لها فائدة كبيرة، لأنها قايضت حقوقًا محتملة غير موجودة بسيادة حقيقية وإن كانت جزئية. وعلى عكس الأمم الغربية الأوربية الأخرى، لم تتخل ألمانيا الغربية عن السيادة، ولكن مع كل خطوة نحو التكامل الاقتصادي حققت قدرا من تقرير المصير الجماعي . ولما كان التكامل متوقعا من خلال الإذعان المتساوي لقواعد عامة، أصبح إنكار الذات شرطا لتأكيد الذات. والحال كذلك، كانت استراتيجية أديناور على النقيض تماما لاستراتيجية الأوربيون الأوائل مثل جين مونيه، أحد الآباء المؤسسين للجماعة الأوربية. ورأى الداعون إلى مبدأ تخصيص الأشياء بحسب وظيفتها في التكامل على أنه المذيب المنتشر الجامح للسيادة القومية، لأن كل خطوة في إحدى المجالات سوف تجبر الأمم على إدماج قطاعات أكثر. ومع ذلك فقد عكس أديناور المنطق، إذ استخدم كل امتياز تقدمه ألمانيا الغربية كأداة للتخلص من الديون المفروضة على سيادة الدولة.

وعندما أصر الغرب في أواخر الأربعينيات على التعويضات والسيطرة الدولية على صناعات الحديد والفحم في وادي الرور، استجاب أديناور، لكنه اقترح انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى هيئة الرور الدولية، وبذلك أصبحت الدولة المسيطر عليها أحد المسيطرين. وعندما تحركت فرنسا لانتزاع منطقة السار Saarالغنية بالحديد من ألمانيا الغربية، قاوم أديناور وطالب باتحاد فرنسي ألماني

كامل. وبعد ذلك، كان الداعم الأكثر حماسة لجماعة الحديد والفحم الأوربية وهي السابقة على الجماعة الاقتصادية الأوربية والاتحاد الأوربي. وإذا أراد الفرنسيون كما فعلوا في العشرينيات أن تكون لهم سيطرة على قطاع الطاقة والحديد الألماني، عصب الحرب التقليدي، كان أديناور سيرغب في إعطائه لهم، ولكن ليس إلا من خلال مؤسسة لها نفس الحقوق.

وكانت اللعبة هي تحويل القيود التي فرضها المنتصرون إلى ضوابط يقبلها الأطراف بشكل تطوعي. وأيضا، بالنسبة لدولة خائرة القوى، كانت العضوية في أي كيان دولي لا تمنحها فقط بدلة تشريفات المساواة بل تمنحها أيضا فرصة حقيقية للتأثير في الأحداث. ونادرا ما كانت تتبع دولة السياسة الحقيقية العنيدة بطريقة فعالة في زي الصلاح كما فعلت ألمانيا الغربية في الأربعينيات والخمسينيات.

ومن المشكوك فيه ما إذا كان سينجح الأب المؤسس للجمهورية الاتحادية بشكل لامع بدون الانفجار العنيف الأول للحرب الباردة: هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية في صيف ١٩٥٠. و"بدون قوة" كان على أديناور استرجاع ذكريات الماضي مؤخرا، "لا يستطيع المرء تسيير سياسة. وبدون قوة، لن تسمع كلماتنا ". وبعد بضعة شهور من تأسيس الجمهورية الاتحادية في عام ١٩٤٩، اقترح أديناور إعادة تسليح الجيش مثيرا بذلك احتجاجات الغضب في الداخل والخارج: " يجب أن تساهم ألمانيا في الدفاع عن أوروبا في الجيش الأوربي بقيادة رئاسة أوروبية. " ولكن بوضع المنافسة في قالب تمثيلي على مستوى العالم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حول الغزو الكوري الشمالي ألمانيا الغربية من دولة ميزومة إلى أصل استراتيجي من الطراز الأول. وبعد بضعة شهور فقط في سبتمبر ١٩٥٠، قررت الولايات المتحدة إعادة تسليح ألمانيا الغربية التي غيرت بشكل جوهري علاقة المساومة بين بون والغرب.

وبعد خمس سنوات أخرى انتهى نظام الاحتلال، وسمح بإعادة تسليح جمهورية اتحادية وكل شيء آخر عدا أن تكون ذات سيادة، والانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلنطي نتيجة لعملية مساومة كبرى بين بون والغرب في عام ١٩٥٤. وإذا نظرنا إلى الاتفاق بشيء من التفصيل سوف يتضح كيف توافقت سياسة أديناور تجاه الغرب مع المخطط الكبير للسياسة الخارجية الألمانية في المائتين سنة الأخيرة.

ومن الظاهر، أن هدية أديناور للغرب كانت على ما يبدو سياسة خضوع مباشر؛ أولا: قبلت الجمهورية الاتحادية فرض قيود صارمة على سيادتها، وتركت كل الحقوق المتعلقة بـ"برلين وألمانيا ككل" للقوى الغربية الثلاث. ثانيا: تنشئ بون قوة عسكرية قوامها نصف مليون جندي وتدمجها في حلف الناتو. ثالثا، تعلن تخليها عن الأسلحة النووية وتأخذ على عاتقها الالتزام بموقف الدفاع. والجدير بالذكر، لم تكن لدى بون رجعة القوة لتحقيق. . . . الوحدة. " ولضمان إذعانها لهذه القرارات، قبلت بون عدة مئات من الآلاف من الجنود على أراضيها، التي من الواضح أنه كان لها وظيفة مزدوجة لصد السوفيت واستمرار الألمان على حسن تصرفهم.

وفي المقابل، حصلت جمهورية ألمانيا الاتحادية على وضع متميز في أوروبا يمكنها من استعادة استراتيجية بسمارك وسترسمان. ومن جانبهم وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على أن الجمهورية الاتحادية وحدها " هي التي يحق لها التحدث نيابة عن ألمانيا" ككل. وجعل هذا بون الوريث للرايخ وأنكرت شرعية "الدولة المضادة" جمهورية ألمانيا الديمقراطية، التي أسسها السوفيت بعد فترة قصيرة من مولد الجمهورية الاتحادية. ثانيا: وافق الغرب على أن "الترسيم النهائي للحدود" يجب أن ينتظر مفاوضات تسوية حرة. وكانت هذه الجائزة الأكثر قيمة. وفي الواقع، كان الغرب يرفض قبول دوام خسائر الأراضي الألمانية في الشرق في الوقت الذي يبدد شكوك بون ضد معاهدة سلام أخرى مفروضة. ثالثا، أعلن الثلاث الكبار " أن هدفهم المشترك يتحقق بالوسائل السلمية لألمانيا موحدة

تتمتع بتشريع ديمقراطي ليبرالي مثل تشريع الجمهورية الاتحادية والتكامل داخل الجماعة الأوربية. " وكان هذا ترديد صدى "لا" للسوفيت، الذين كانوا يناضلون من أجل جعل ألمانيا على الحياد تحت إشراف أربع قوى، ولن يحدث التوحيد إلا بشروط الغرب ومن خلال الغرب.

ومن النظرة الأولى، ظهر أن هذا الاتفاق غير حقيقي واستفزازي، فقد تضمن أجندة إصلاحية نحو الشرق كانت تتطلب متطلبات أكثر من أجندة وايمر. والأمر كذلك، فقد كان مصيره أن تتحول بون إلى هدف أخير للعداوة السوفيتية والبولندية، وأن تجعل جمهورية ألمانيا الاتحادية موضعا للموقف المشكوك فيه. غير أن الصفقة الكبرى كانت الاستمرارية بغير منازع والجائزة الرئيسية لاستراتيجية أديناور. وبضرب الاتفاق في عام ١٩٥٤، أظهر أديناور نفسه أنه يستحق أن يكون تلميذا لبسمارك وسترسمان. وبتحديد اختياراته قلل اختيارات الغرب بدرجة أكبر. وكان الغرب ملزما بنبذ الدولة المضادة لبون، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ورفض التصديق على مكاسب الأراضي لموسكو ووارسو. وكان في إمكان الغرب الآن أن يتابع نهاية واحدة فقط: ألمانيا موحدة في ظل " رعاية "ليبرالية"، ديمقراطية" ومتكاملة. وبمعنى آخر، لن يكون هناك المزيد من الخداع من قبل القوى الأربع الموحدة، كما كان في بوتسدام. والتزم الثلاثة الكبار بالتعامل مع الشرق فقط بالشروط الألمانية الغربية. ومثل سترسمان اكتسب أديناور قوة الفيتو- على الرغم من أنها مستعارة- في علاقات الشرق-الغرب.

ولم يكن هذا كل شيء، فمع اشتداد الحرب الباردة استمر أديناور في استخلاص المزيد من الفوائد من طلب الغرب المتزايد للعمالة من بون وموقعها الاستراتيجي. فقد أضاف للعظام القانونية لتسوية ١٩٥٤ عضلات وأعصابا للدبلوماسية العملية اليوميةمن خلال تشكيل مجموعة قيود على السياسة الغربية التي عرفت بـــJunktin أو "سياسة الارتباط".

وفي ظل هذه السياسة، ألزمت القوى الغربية نفسها بوضع مسألة التوحيد على قمة الأجندة الدبلوماسية مع موسكو. وأصبحت ألمانيا الوتد الذي يعلق عليه كل شيء، سواء كان ترتيبات أمن أوربية، أو الانفراج في العلاقات الدولية المتوترة أو الحد من التسلح. وقد اختيرت خدعة الارتباط بعناية لأنه بمجرد انضمام بون لحلف الناتو، غير السوفيت المسار. ولو لم يستطع السوفيت تحييد ألمانيا، لكان الاختيار الأفضل الثاني من وجهة نظرهم هو أوروبا حيث كل من ألمانيا التابعة لهم وإعادة رسم الحدود في الشرق كانت دائمة. وكانت سياسة الارتباط التي تبناها أديناور ورقة الإثبات الواضحة: فإذا أراد الاتحاد السوفيتي والغرب أن يتعاملا فقد كان ذلك شيئًا مرحبا به- مادامت أية اتفاقية ستمضي في اتباع القوانين وقبول الأفكار دون تفكير مع فكرة إعادة التوحيد-Anschluss. وكان هذا بطبيعة الحال، لم يكن له ما يبرره في لعبة المحصلة صفر في الحرب الباردة. غير أن إصرار أديناور على الارتباط كان يعنى أنه إن لم يكن هناك توحيد، فلن يكون هناك شيء آخر- لا انفراج، ولا بوستدام جديدة، ولا تسوية يفرضها المنتصرون على ألمانيا . ومادامو مقيدين بهذه الكرة الحديدية، فلن تستطيع القوى الغربية أن تتحرك لأن موسكو كانت ستحاول جذبهم.

كانت تلك قوة الدفع الحقيقية لسياسة أديناور تجاه الغرب: الفوز بحق الاعتراض على علاقات الشرق - الغرب. وفي الداخل تم ترويج التحالف مع الغرب إلى جماعة ناخبين شكاكين ومعارضة ديمقراطية اجتماعية عدائية كطريق ملكي للتوحيد- الذي أطلق عليه اسم مختلف "rollback" أو سياسة القوة" بينما لم يكن من المؤكد أن التوحيد هو البند الأول في أجندة أديناور. وبداية، كانت الوحدة هي الشيء غير الواقعي في أهداف ألمانيا الغربية. كانت ألمانيا هي "الجائزة، المحور والمشكلة للسياسات الأوربية" ومن خلال طبيعة لعبة صفر المجموع لمسابقة الحرب الباردة، فلن يتخلى أحد طواعية عن نصفه الآخر من الجائزة. وأيما كانت الدولة العظمى التي ستقلل من تأثير كل ألمانيا فسوف تحصد نصرا

غير مقبول من الدولة الأخرى. ولا يمكن أخذ الجائزة عنوة، حيث كانت الأسلحة النووية تستلزم تكاليف تجب معها قيمة أي جائزة متصورة في الساحة الأوربية.

والبديل الوحيد لفصل ما في حوزة ألمانيا هو أن تكون ألمانيا محايدة. ولأسباب وجيهة، لم يكن الغرب مهتما. فألمانيا على الحياد كان سيحصر التحالف الأطلنطي خلف الراين ويسلم الميزة الاستراتيجية والسيكولوجية لاتحاد سوفيتي يمتد في آسيا وأوروبا. وأيضا، أثار التحييد جميع شكوك المشكلة الألمانية القديمة. " فلو كانت الدولة في الوسط على الحياد ومنزوعة السلاح، كيف يمكن أن تكون محايدة ولا تزال في مأمن السيطرة ؟ ولو كانت على الحياد ومسلحة، كيف يمكن أن تكون على الحياد ولا يهيمن عليها الآخرون ؟ فثنائية القطب والتقسيم قد أبطل المخاطر بطريقة جديدة وثابتة. وقد حمى ألمانيا ليس فقط من الآخرين بل حماها أيضا من نفسها.

ولكن ماذا عن مصالح الألمان الغربيين ؟ لماذا رفض أديناور اغتنام فرصة الحصول على الوحدة والحياد، التي عرضها عليه الاتحاد السوفيتي في أوائل عام ١٩٥٠؟ بداية، لم يكن لدى أديناور خيار آخر غير أن يربط مصيره بمصير الغرب. فجعل الشرق يتحرش بالغرب كما تصور ستريسمان كان سيضيق نظام الاحتلال أو الأسوأ، أن يعيد تنشيط ائتلاف الحرب، ولو كان هناك شيء أسوأ من التقسيم لكان الحياد غير المسلح.

لقد تجاوزت المشكلة الحقيقية لسياسة ألمانيا الغربية التناقض ما بين الجماعة ذات المصالح المشتركة والوحدة. كان الجزء الحقيقي الأكثر صعوبة في المشكلة مرة أخرى هو الفكرة الوسواسية القديمة للسياسة الألمانية الخارجية. لقد عرض أديناور المشكلة بوضوح في مقابلة عام ١٩٥٣ تضمنت على بنود الإيمان والخوف التي كانت تقوم عليها كل سياسته:

لا تدل بوستدام على شيء وإنما: دعنا نعقد صفقة على حساب ألمانيا. . . . تحدث بسمارك عن مخاوفه من التحالفات ضد ألمانيا. إن لدي مخاوفي الخاصة: اسمها بوستدام. فقد كان الخطر من سياسة قوة عظمى متواطئة ضد ألمانيا يلوح في الأفق منذ عام ١٩٤٥، حتى بعد تأسيس الجمهورية الفيدرالية عام ١٩٤٩. والهروب من منطقة الخطر هذه كان دائما الهدف الحقيقي لسياستي الخارجية.

وربط مصير الجمهورية الفيدرالية بالغرب سوف يضعف كلاً من الشرق والغرب. وبخلاف تسليم السيادة والأمن، سوف يقطع التكامل"كابوس بوستدام" بتقييد خيارات الغرب بدرجة كبيرة نحو حليفها السوفيت السابق. وكان يحث على قوة الدفع الحقيقية لسياسة أديناور تجاه الغرب في الداخل فرانز جوزيف ستراوس Franz Josef Strauss(وزير الدفاع من عام ١٩٥٦- ١٩٦٢) حينما تفادى شكوى المعارضة الحقيقية(والمنطقية) بأن التوحيد يتطلب موافقة كل القوى الأربع المحتلة. وقال حقيقي بما فيه الكفاية ومع ذلك فإنها خلقت "مجموعة ستجعل صفقة القوى الأربع على حسابنا مستحيلة. " ولما كان الغرب مرتبطًا بمعاهدة احترام مطالب ألمانيا الغربية ولما كانت موسكو مجرد حجر صلب في طلب التصديق على فتوحاتها، فلم يكن هناك اتفاق سيبرم . ولما كان الحل الإصلاحي للمشكلة الألمانية قد أصبح، الانفراج، وضبط التسلح، وأصبح التعاون رهينة لفيتو بون. أصبح الوضع الراهن المفتوح الآن مغلقا بالكامل وأصبحت مفاتيحه في أيدي ألمانيا الغربية.

مرة أخرى، انتصر فرمان كيسنجر، وقد أوجد أديناور حلا سلميا يمنع من خلاله القوى الأخرى من تكوين تحالفات ضد ألمانيا. وقد أنجز أديناور بالفعل أكثر مما أنجزه بسمارك أو ستريسمان. فقد حول ألمانيا أيضا إلى حاجز ضد التواطؤ الألماني، ولكن عن طريق ربط الغرب بمطالب بون بتحويل المشكلة الألمانية إلى حجر عثرة لتسوية ما بعد الحرب، فقد استطاع أن يصبغ السياسات الدولية لأوربا بالصبغة الألمانية.

تضمنت سياسة أديناور البارعة خطأ فادحًا، فعلى عكس بسمارك لم يكن له وزن يتمتع باستقلالية ذاتية؛ كانت قوة الفيتو لديه مستمدة، ترتكن إلى قوة مستأجرة، ودوره كمحكم تطلب من الغرب رغبة مستمرة في قبول صراع بون مع الاتحاد السوفيتي على حدة وتكون سياسته تابعه للأفكار والتقاليد الألمانية التي تقول من حيث الجوهر: " لا توجد سياسة انفراج بدون وحدة وطنية". وعلاوة على ذلك، تعتمد ممارسةبون الناجحة لحق الاعتراض على أن يقدم الاتحاد السوفيتي بتواضع بدلا من السعي نحو الأفضل : فصل الوصاية الألمانية عن حراسها الغربيين.

ومع نهاية الخمسينيات، لم تكن الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفيتي ترغبان في جعل علاقتها متسمة بصبغة ألمانية. وفي عام ١٩٥٨، قررت موسكو اختبار حدود فيتو بون بإثارة أزمة برلين. كانت الرسالة الرئيسية لموسكو هي الوجه المقابل لأديناور: " لا استقرار بدون اتفاق" (أي بقرار الحرب الإقليمي والسياسي). ولم تكن الولايات المتحدة مستعدة لرعاية الفيتو الألماني بشكل غير محدد، خاصة بعد تلمحيها بالحرب النووية على كوبا في عام ١٩٦٢. ومن خلال الهدف الرئيسي للسياسة الأمريكية –فقد اكتمل تكامل بون في الناتو، وشعرت الولايات المتحدة أن الوقت قد حان للتعامل مع الأخطار العظمى للحرب الباردة.

ومع انقضاء قوة الفيتو المستحقة لبون، كان عليها إما أن تواصل للنهاية أو تسير بمفردها. وكان كابوس العزلة أقل قسوة من "كابوس التحالفات ". وعندما ذهبت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى موسكو وتركت الحارس الألماني عند البوابة، كان على بون أن تتكيف وتنقل الأوضاع إلى موضع آخر. وفي كلمات فيلي برانت، المستشار الديمقراطي الاشتراكي في الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٤، كان على بون أن تتأكد من أن سياسة الانفراج لن تطوف حول ألمانيا أو

تغفل عنها. " لكنها دليل قوي على استمرارية الاستراتيجية الكبرى، التي تتخلى بها السياسة الجديدة تجاه الشرق لبرانت عن الرشد ليس إلا لإنهاء وضع يمكن بون من العمل مرة أخرى كحكم لعلاقات الشرق- الغرب في أوروبا.

السياسة الجديدة تجاه الشرق[1] The New Ospolitik

من المؤكد أن الاستمرارية أثرت على دعاوي وحجج برانت، فخلال مناظرات التصديق على معاهدات عام ١٩٧٠ مع موسكو ووارسو- لب السياسة الجديدة تجاه الشرق the New Ostpolitik- فقد أبلغ البوندستاج، " إن التحالف ضد ألمانيا كان كابوسا لبسمارك وكابوسًا أيضا لأديناور، ونحن أيضا نواجه هذه المشكلة، ويجب أن نتأكد من أن سياستنا لا تحول هذه المشكلة إلى التزام. "كانت المشكلة واضحة بدرجة كافية. العصا الغليظة للسياسة الخارجية لأديناور- إحلال السلام في الغرب، المطالبة بتعديل المعاهدات في الشرق - قد خدمت البلاد بشكل رائع طالما قبل الغرب صراع ألمانيا مع الاتحاد السوفيتي في حد ذاته. وبمجرد أن انفصمت هذه السلاسل، لم تستطع جمهورية ألمانيا الديمقراطية تحمل اللعبة. وبدأت السياسة الجديدة تجاه الشرق بنية صادقة في أواخر ١٩٦٩، بعد شهور قليلة من بدء سياسة الانفراج الأمريكية السوفيتية الرسمية مع استراتيجية مباحثات للحد من التسلح.

وفي غضون ثلاث سنوات، تحولت الساحة الأوربية بشكل لم يسبق له مثيل، حيث تحركت بون من خنادق الحرب الباردة إلى بوابات موسكو، وأصبحت المحاور المفضل الأوربي مع الكرملين. وكانت وسائل المصالحة ثلاث معاهدات- مع الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية وبولندا- التي وصلت إلى تسوية للحرب العالمية الثانية، بعد خمس وعشرين سنة من حدوثها. وتم التصديق على المعاهدات

---

(١) السياسة الجديدة تجاه الشرق: السياسة التي انتهجتها ألمانيا الغربية لتطبيع العلاقات مع الدول الشيوعية التي اعترفت بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وتقليل العداء بين ألمانيا الغربية وجيرانها الشرقيين، وهي النهج الذي سار عليه ويلي برانت. معجم كمبردج. المترجم

مع موسكو ووارسو (التي وقعت في ١٢ أغسطس و٧ ديسمبر ١٩٧٠) على "عدم انتهاك" الوضع الراهن للأراضي في الشرق، ودعمت بالتخلي عن ممارسة القوة. وتم صياغة الاعتراف بحسب ما هو واقع في الحقيقة بوجود جمهورية ألمانيا الديمقراطية في المعاهدة الأساسية في ٢١ ديسمبر عام ١٩٧٢.

وبهذه المعاهدات تخلت الجمهورية الاتحادية تقريبا عن مطالبها القديمة في الوقت الذي حصلت فيه على دور جديد ملحوظ. فبرانت، الاشتراكي، اتبع نصيحة بسمارك بعدم قطع روابطه باسنت بطرسبرج. " ومن خلال الإنهاء السريع لصراعها المنفصل مع الشرق، صهرت الجمهورية الاتحادية المصالحة والسياسة الواقعية بلباقة – كما فعل ستريسمان في لورانكو عام ١٩٢٥ وأديناور عام ١٩٥٤، عندما قاما بتسوية القضية مع الغرب. وعمل ستريسمان وأديناور في ظل عجز أمني، وحاول كلاهما سد الفجوة باسترضاء روسيا. وقدم أديناور أيضا واجبات الطاعة والولاء لهذا النظام مبكرا باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع موسكو بعد بضعة شهور من قبول بون في الناتو عام ١٩٥٥. وعندما قرر برانت الإقرار بشرعية فتوحات موسكو بعد الحرب، كان مجرد مواصل لسياسة التأمين المشترك".

لكن السياسة الجديدة تجاه الشرق تضمنت ما هو أكثر من المصالحة والتأمين المشترك. فقد لخص منطقها الأساسي هربرت وينر الزعيم البرلماني للحزب الديمقراطي الاشتراكي: " في أفضل الأحوال يمكنك الوقوف على ساق واحدة، لكنك لا تستطيع المشي بها. " واكتساب "ساق ثانية" بإنهاء العصا الغليظة للسياسة الخارجية، لم يسمح فقط بقابلية التحرك والانتقال في الشرق، لكنها خففت أيضا الضغط على "القدم الغربية" لبون. وبإسقاط مطالبها التطورية نحو الشرق، أنهت الجمهورية الألمانية الاتحادية أيضا اعتمادها الشديد على الغرب، واستطاعت بون تقليل اعتمادها على الغرب أيضا باسترضاء موسكو. ومع عدم استمرار ضغط موسكو على ألمانيا الغربية، استطاعت بون أن تقلل مطالبها الأمنية من الغرب.

اتجه منحنى طلب ألمانيا لأسفل وأصبح أكثر مرونة؛ أي أن بون أمكنها العيش بأمن أقل ونتيجة لذلك ستدفع ثمنا أقل . وهيلموت شميث خليفة برانت(مستشار ألمانيا في الفترة من عام١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٢) عرض بفخر ثمار السياسة الجديدة تجاه الشرق، وخطب شميث في البوندستاج عام ١٩٧٥: " حدود مناوراتنا اتسعت بدرجة غير عادية"، وحررت المعاهدات الشرقية بلادنا بدرجة كبيرة من دورها كعميل الذي استمر أيضا في اقتطاع " تعهد آخر بالتوكيد من القوى المناصرة له . " وعلاوة على ذلك، فإن معاهدتنا مع موسكو ووارسو وبرلين الشرقية. . قد خفضت بدرجة كبيرة الأسباب العديدة التي كانت لدينا وكنا نسعى إليها في تلك الأيام – والسعى من أجل– التأمين المشترك مستمر. " وعندما يقف الألمان على قدمين" لم يعودوا بحاجة إلى التعلق بأي من القوى.

لكن كيف كان يمكن لألمانيا أن تستخدم حريتها المكتسبة أخيرا، خصوصا منذ أن استغنت سياسة برانت على مايبدو من إعادة التوحيد كهدف عملي وأعطت السوفيت ما طلبوه بشكل أكثر وقاحة منذ أواسط الخمسينيات. وبإدراك برانت خسارة بون للفيتو في علاقات الشرق الغرب، قام بعكس صيغة أديناور التي كانت في ظلها الحركة التكاملية في أوروبا معتمدة على التوحيد . وقد وضع برانت سياسة الانفراج أولا ثم الوحدة ثانيا: "فالتقدم نحو الوحدة الألمانية لا يمكن أن يحدث إلا بالقدر الذي تتحسن فيه علاقات الشرق والغرب بشكل جوهري. " وسياسة الانفراج، التي كانت في يوم ما شيطان الدبلوماسية الألمانية الغربية قد أصبحت مادة غير مكتوبة في دستور ألمانيا عندما بدأت بون البحث عن حل لمشكلة الأمة من خلال طريق ملتو "منتظم" طويل إلى القطبية الثنائية المفككة.

هذا الانكسار العميق على ما يبدو في سياسة أديناور قد أنهى بالفعل تعزيز الاستمرارية لأنه برجوع ألمانيا الغربية إلى وضع السياسة تجاه الشرق قد أفرغ من الظاهر: أي قيامها بلعب دور الحكم في علاقات الشرق الغرب.

والغرض الحقيقي لإنكار الذات وسياسة الانفراج المتعقلة كان تحديدا تحول سياسة الوضع الراهن للمعاهدات الشرقية غير المرغوبة الذي جعلتـــه المعاهـــدات الشرقية صالحا. والهدف الأساسي- لإلغاء ما صنعته الحرب في وسط أوروبـــا- ظل على ما هو عليه. ولم تعد الاستراتيجية تتعقب "الصد" من خلال "سياسة القوة"؛ بل إنها كانت ستحقق التطورية بواسطة إعادة التأمين.

والاسترضاء والتعاون كان سيجعل الاتحاد السوفيتي متراخيا بالدرجة التـــي يشعر بها أنه آمن بدرجة كافية لتخفيف قبضته الإمبريالية على أوروبـــا الـــشرقية. والسماح له بزمام أطول، ويسترضي على السواء نظم أوروبا الشرقية- وقبل كـــل شيء في برلين الشرقية- وربما تشعر بعد ذلك بحرية لمنح قدر أكبر من الحريـــة للخاضعين إليها. وكان الهدف وضعًا يخفض فيها نظام ألمانيا الشرقية من حراسته ويمنح قدر أكبر من التفاعل بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهوريـــة ألمانيـــا الاتحادية، وكانت ستزيد حركة التجارة والسفر؛ وبـــدلا مـــن أن تنمـــو الـــدولتان الألمانيتان منفصلتين إحداهما عن الأخرى فإنهما سوف ينموان معا مـــرة أخـــرى. وعلى المدى الطويل، فإن التقسيمات المهدئة ستجعل من إعادة التوحيد حقيقة واقعة أو شكلية غير ضرورية. وسياسات السياسيين الطموحين تجاه الشرق، أمثال إيجور باهر Egon Bahr المخادع الأمين لبرانت كانت تتضمن أحلامًا أكبر. لم يكن بـــاهر معاديا بدرجة أكبر للأمريكيين أو الاتحاد السوفيتي السابق باعتباره وطنيا ألمانيـــا تقليديا. وإذا أمكن جعل الحرب الباردة تتوقف، إن لم تعد أوروبا تعمل فـــي ظـــل تهديد استراتيجي وخدعة الدول الكبرى، يستطيع نظام الأمن الأوربـــي حينئـــذ أن ينأى عن منطق التكتلات وسياسات المجموع صفر. وبتراجع القطبية الثنائية إلـــى أطراف أوروبا، وتخلص المركز من خضوعه لدول أخرى، سيكون فـــي النهايـــة حرا في تقرير مصيره. وسوف تتحد ألمانيا أو ربما تتوحد، ولكن بأي معدل ستعود إلى دورها الرئيسي.

كانت مشكلة تحقيق هذه الأحلام مشكلة مزدوجة. أولا لا يمكن أن تنجح استراتيجية متوازنة ماهرة من إعادة الطمأنة و"الدمار" إلا في بيئة متسامحة، فهي تتطلب قطبية ثنائية "حرة" وليست"متشددة"، كان فيها نظام الكتلة منخفضا، والثقة بالنظام مرتفعة ولن يشعر فيها الاتحاد السوفيتي بالحاجة إلى التلويح بقوته لأنحساسياته الإمبريالية كانت محترمة من الجميع. ثانيا، كانت الأجندة طموحة جدا في ظل أفضل الظروف. وإذا كان الاسترخاء من خلال إعادة الطمأنة هو الأساس، فلم تكن سياسة الانفراج المتعقلة لألمانيا الغربية كافية؛ لقد كان على الجميع أن يعيشوا بمنطق السياسة تجاه الشرق . فقد كان على سياسة الانفراج أن تسمو بألمانيا؛ وكان على مبادئها الأساسية أن تعمل كحتمية غير مقيدة للغرب كله. وباختصار، كان على سياسة الانفراج أن تصطبغ بالصبغة الألمانية.

ولذا رجعنا إلى موضوع الاستمرارية. وإلى حد ما، فقد حاولت جميع الاستراتيجيات الكبرى الألمانية صبغ علاقات الشرق الغرب بصبغة ألمانية، لأن الجغرافيا لم تمنح ألمانيا رغد العزلة الذي حظيت به الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد جعل نظام تحالف بسمارك المعقد من الرايخ الثاني الصرة التي تنفرج منها جميع العلاقات الكبرى مثل الأسلاك التي تصل ما بين صرة الدراجة وإطارها . وصنع ستريسمان نظام لوكرانو-برلين لوضع جمهورية وايمر بين الغرب وروسيا. وقام أديناور بألمنة استراتيجية الحرب الباردة لتوريط الغرب في عقيدته " لا للتوحيد، لا لسياسة الانفراج". وعلى الرغم من أن برانت عكس المسار، فإن الضغط القوي المتواصل ظل كما هو: فسياسته تجاه الشرق لا تنجح إلا إذا تمسك الجميع بشكل دائم بسياسة الانفراج. وكان على ألمانيا أن تلعب مرة أخرى دور حارس البوابة.

وما كان مجرد شيء خفي في سياسة برانت تجاه الشرق أصبح واضحا بشكل مؤثر في ظل خليفته هيلموت شميث بمجرد أن تورط في اضطراب "الحرب الباردة الثانية"(التوترات المتجددة بين الشرق والغرب في وأواخر السبعينيات وأوائل

الثمانينيات). وقد دفع إلى مرحلة الأحداث الجديدة تدخل عميل الاتحاد السوفيتي، كوبا، في أفريقيا والغزو السوفيتي لأفغانستان، والتحدي المضاد من ريجان، ومعركة السنوات الست على صواريخSS-20s السوفيتية وصواريخ بريشنج الثانية الأمريكية في أوروبا من عام ١٩٧٩ إلى ١٩٨٥. والحرب الباردة التي عادت للحياة من جديد وهددت بإعادة تجميد ما أذابته بجهد وعناء سياسة الانفراج، قد فرضت بشكل حتمي عقوبات شديدة على الألمان. وقد عانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية مرتين- كدولة وكنصف أمة- لأن ثرواتها كانت ترتبط بشدة بجو شرق-غرب مريح. وكما قال برانت في عام ١٩٨١ في ذروة الحرب الباردة الثانية : " نواجه اليوم، نحن والأوربيون مشكلة. . . كيفية الحفاظ على العلاقات المتدهورة بين واشنطن وموسكو من أن تجتاح أوروبا. " ومع ذلك فقد حاولت الولايات المتحدة تسخير حلفائها لقضية الاحتواء المستحدث، والولاء المطلوب، وعدم الحياد. ونتيجة لذلك واجه الألمان الغربيون الهلاك القاتل لدبلوماسيتهم: اختيار ما بين التزاماتهم الغربية ورسالتهم الشرقية. فمن ناحية، كان تحدي الولايات المتحدة مستحيلا؛ لم يستطع شميث مواجهة الاتحاد السوفيتي وحده، ولكنه لم يستطع أيضا السماح للولايات المتحدة بجر بون إلى نزاعها العالمي مع موسكو دون ارتكاب معصية ضد كل وصية من وصايا السياسة تجاه الشرق، والحث على العقاب السوفيتي. ولتجنب أي الاختيارين، حمل شميث قسرا على دور لم تستطع أي حكومة ألمانية- بدءا من بسمارك فصاعدا- الفوز به في أي مدة من الزمن.

حاول شميت في البداية بفطنة أن يتحكم في الصراع وأن يقاوم جذب أي من القوى. بعد ذلك حاول أن يلعب دور الوسيط . ولحماية السياسة تجاه الشرق الألمانية كان عليه أن يحافظ على سياسة الانفراج الأوربية، ولتحقيق كليهما كان عليه أن يمنع القوتين العظميين من تجديد الحرب الباردة. ونزع شميت صفحة من كتاب بسمارك حيث اختار لنفسه مهمة "المفسر الأمين للسياسة الأوربية" وأعلن: " لدينا دور مهم نلعبه (بالحفاظ على حوار القوة العظمى)، تجاه أصدقائنا في الولايات المتحدة وتجاه الاتحاد السوفيتي. " وفي أعقاب غزو أفغانستان، فإن فكرة

"المفسر الأمين"(ترديد لعرض بسمارك للعب "السمسار الأمين" بين بريطانيا وروسيا) أصبحت جزءا من المخزون القياسي لشميت. غير أن بون كانت عاجزة بمفردها عن تحمل دور القنطرة والدعامة. وكانت المشكلة قديمة: فدولة الوسط سوف تصير في الوسط، ليست كوسيط ولكن كأحد الأوتاد. وعلى الرغم من أن الصدام بين القوى الكبرى قد اشتعل في المحيط (من أنجولا إلى أفغانستان) فقد عاد الصراع بشكل عنيد لمحوره التقليدي، أوروبا. وكان السؤال الحرج مرة أخرى التحكم في ألمانيا، الدولة المتحكمة في توازن الشرق-الغرب، دولة من الضعف بحيث لا يمكنها الدفاع عن نفسها ومن القوة إذا تركت وشأنها.

كان في أوروبا بالتحديد أن حاول الاتحاد السوفيتي إنزال هزيمة كبرى بالولايات المتحدة بتنفيذ استراتيجية غير متصلة ثنائية التشعب؛ الأولى، برفض الوعد بسياسة انفراج منفصلة للأوربيين الغربيين، كانت موسكو تأمل في كسب حيادها الهادف للنفع العام، إن لم تكن معارضة نشطة للولايات المتحدة للتخطيط لتحويل الناتو إلى موقع محصن أمامي من الاحتواء الجديد. الثانية: بتحديد رفض غرب أوروبا للولايات المتحدة للصواريخ الأوربية كاختبار حقيقي لسياسة الانفراج المتعقلة، سعى الاتحاد السوفيتي لإحباط ما اعتبرته الولايات المتحدة الرمز البسيط للقوة الأمريكية المستعادة. وكان في ألمانيا الغربية، تركيز جميع الضغوط، حيث كانت ستتقرر المعركة.

ولو ترأس شميث الدولة شبه المهيمنة فربما كان سينجح، وكما عقد بسمارك مؤتمر برلين فربما كان سيعقد سميث مؤتمر بون لكسر الصراع الطويل بين الولايات المتحدة وريثة بريطانيا وخلفاء السوفيت من القياصرة، ومع ذلك فقد تغيرت الساحة الأوروبية بشكل لا رجعة فيه. فلم تحمل القوى الكبرى شكواها إلى "برلين" والعكس فقد سافر شميت إلى موسكو في صيف ١٩٨٠ لعرض قضيته أمام اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي. ولم يستلن الكرملين. وعلى الرغم من محاولة المستشار إقناع ليونيد برجينيف بتدمير صواريخ SS-20s فإن السوفيت رفضوا قبول تكافؤ القوة النووي في أوروبا.

وفي نفس الوقت، تصادم تلميذ بسمارك المعاصر مع الوصية التقليدية الحديدية للمستشار the Saburov قاعدة "حزب الثلاث". وتقرأ الترجمة المعاصرة " لا تعارض كلا من حليفيك الأكثر أهمية- فرنسا والولايات المتحدة- في نفس الوقت. " وأصبحت مهمة السمسرة لشميت أقل احتمالا لأن تنجح عندما أقرت فرنسا أنه بدون وجود ألمانيا في الشرق، فإن الوضع المستقل الذي دافع عنه شارل ديجول سوف يعود إلى مجرد وضع فكري سيئ .

كانت نقطة التحول انتقال السلطة في فرنسا من الوسط الذي يمثله فاليري جيسكار ديستان إلى فرنسوا ميتران الاشتراكي عام ١٩٨١. وفي مواجهة تعاظم العسكرية السوفيتية(خصوصا صواريخ SS-20s التي هددت بخفض قوة الردع الفرنسي المتواضعة) والانسياق الظاهر لبون نحو الشرق، أسرع ميتران بوضع يده في يد الولايات المتحدة وإلغاء التفاهم الأوربي الذي أتاح لشميت تحدي ضغوط واشنطن الصارمة . وعندما أعلن شميت لما تولى السلطة أن السوفيت "أخلوا بميزان القوى في أوروبا، وأنا لن أقبل هذا، وأوافق على أننا يجب أن نعيد تسليح أنفسنا مرة أخرى لاستعادة التوازن. " وبدون السند الفرنسي، لا يستطيع الوسط أن يصمد. ولتحدي الولايات المتحدة كان أحد الأشياء؛ أن تحمل صراع متزامن مع باريس سيرهق موارد بون.

وقد كسر الصراع أيضا الوضع الداخلي لشميت لدرجة أن تآمرت الأزمة الخارجية والمعارضة الداخلية على إقصائه من منصب المستشارية في خريف ١٩٨٢. والرجل الذي كان سيتحدى تضييق النظام الأوربي وصل به الأمر إلى أن أسقطوه، ولما كان يتابع عمله البهلواني اليائس، فقد أخل رفاقه في الحزب الاشتراكي الديمقراطي بتوازنه. وعندما بات واضحا أن من الأفضل التعايش مع الصواريخ السوفيتية SS-20s عن دعم الانتشار المضاد، خسر شميت سلاحه الأخير ضد السوفيت ومصداقيته في واشنطن. وبشكل غير مباشر، أدت هزيمته

في الخارج إلى عزله من منصبه في الداخل. ولما رأى ذلك لم يعد شميت يسيطر على حزبه، الذي هيمن عليه آنذاك اليسار المسالم، فقد حشد كل جهود شريكه الائتلاف الديمقراطي الحر وساعد على انتخاب هيلموت كول، المستشار الديمقراطي المسيحي في الأول من أكتوبر ١٩٨٢.

انهيار نظام وأمة تستعيد قوتها: هيلموت كول وخليفته

أظهر فشل شميت في ألمنة سياسة الانفراج مشاكل ألمانيا القديمة، فعلى الرغم من أن البلاد اضطرت بسبب موقعها الجغرافي أن تلعب دور الصرة، كانت من الضعف جدا أو أكثر عرضة للعدوان حتى تستمر في ممارسة اللعبة لمدة زمنية معينة. وفي نهاية فترة منصبه، كان الوسيط المزعوم يخسر ثقة حلفائه الفرنسيين والأمريكيين في الوقت الذي كان يفشل فيه في التأثير على السوفيت.

وعلى الفور استوعب خليفته المحافظ، هيلموت كول(الذي ظل مستشارا طوال ١٦ عاما من عام ١٩٨٢ إلى ١٩٩٨) درس خيبة شميت. وكما فعل بسمارك بعد مؤتمر برلين، فقد أدرك أن الوساطة تتطلب وزنًا متفوقًا، عدم قابلية للعدوان، أو رضاء الآخرين. ومع ذلك ففي ذروة الحرب الباردة الثانية لم تكن القوى العظمى تعير اهتماما بوساطة بون. كان الموضوع لا يزال توازن القوة في أوروبا، وألمانيا، الدولة الموجودة في الوسط، أصبحت مرة أخرى الجائزة الكبرى في السباق.

ومثلما تحول بسمارك من التوازن إلى التحالف بعد حساب الفوائد العظيمة للوساطة، فقد استعان كول أيضا بقانون سابروف Saburov Rule وبادر بتسوية الخلاف المتشعب في العلاقات الأمريكية الفرنسية. ولما كان قبول الصواريخ الأمريكية النووية متوسطة المدى هو الاختبار الأخير للولاء، فقد راهن بحياته السياسية لنشرها في ألمانيا الغربية. وعندما طالب بانتخابات مبكرة في مارس

١٩٨٣، بعد نصف عام فقط من توليه السلطة، أظهر جمهور الناخبين أنهم وافقوا على سياساته بإعادة ائتلافه بفارق كبير ٥٣%. وفي ٢٢ نوفمبر١٩٨٣، عزز البنودستداج خيار الحكومة المؤيد للصواريخ؛ وفي اليوم التالي، بدأت النظم في الوصول إلى ألمانيا الغربية.

وبمجرد أن ضمنت حكومة كول روابطها بحلفائها الغربيين، بدأت تحدد لنفسها الدور الأقل طموحا: فكر المستشار بعد ترو: " من وجهة نظري أنه وهم قديم الاعتقاد بأن العلاقات بين. . جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية يمكن أن تتحسن في الحقيقة بينما لا يزال المناخ السياسي العالمي عند درجة حرارة تحت الصفر. " ولكي تنتعش سياسة تجاه الشرق، كان يجب أن يكون الوضع الأكبر صحيحًا، وحتى تتشكل القوة لم تكن ألمانيا هي التي تشكلها وحدها. وأضاف ولف جانج سكابول، مدير بالمستوى الوزاري لمكتب المستشار، " أي شرك من التحالف الأطلنطي سوف يجعل الجمهورية الفيدرالية غير قادرة على ممارسة السياسة الألمانية للبلاد وتستحق السياسة تجاه الشرق الاسم. " غير أن هذا المبدأ مجرد إعادة تركيز الانتباه على المعضلة الألمانية؛ وليس الإجهاز عليها. ولذا ففي نفس الوقت، أشادت ثقة كول بالشرعية التي أوصى بها برانت وشميت: " يجب أن يصبح تأثير التقسيم على شعبنا أكثر احتمالا. " يجب ألا تتحرش بون بجمهورية ألمانيا الاتحادية بل يجب أن تشترك معها في الحوار والتعاون، ولا يمكن تجاهل حساسيات ومصالح السوفيت، ولن تنجح السياسة تجاه الشرق التي تحاول تطويق موسكو. "

لذا عندما حاولت إدارة ريجان إشراك الأوربيين في مبادرة الدفاع الاستراتيجي، (SDI) وهو البرنامج الذي سيحمي الغرب من غطاء الصواريخ المضادة، وقعت بون بشكل رمزي على المبادرة مراعاة للمعارضة الحادة السوفيتية. وفي عام ١٩٨٨، عندما فكرت الولايات المتحدة في تحديث صواريخها النووية متوسطة المدى في أوروبا، بحث هانز ديتريش جنيشر، وزير خارجية كول الموضوع بحذق وذكاء حتى النهاية . وتحاشى هذا مرة أخرى الغضب الشديد

لموسكو ووضع بون بشكل ماكر شريكا مفيدا للسياسة السوفيتية. وعندما بدأت الحرب الباردة تنزوي بعد تخلي ميخائيل جورباتشوف عن السلطة في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥، كانت بون مرة أخرى مستعدة لاستئناف الدور الذي يميله عليها مكانتها في أوروبا. ستكون ألمانيا في الغرب ومن الغرب، لكنها ستصل إلى الاتحاد السوفيتي الذي يتولى شئون ألمانيا الشرقية وشرق أوروبا. وهذا بالضبط المنطق الذي بعث الهمة والنشاط في المستشارين الديمقراطيين الاشتراكيين السابقين، برانت وشميت، قبل أن تضرب الحرب الباردة الثانية المسرح من تحتهما. صديق محافظ كهذا للولايات المتحدة مثل كول سوف يستأنف اللعبة كان دلالة قوية لتحمل الضرورات التنظيمية التي تعمل عليها الجمهورية الاتحادية.

كان كول أكثر حظا من شميت، وكانت الظروف هذه المرة مواتية. ووصلت بداية النهاية للحرب الثانية الباردة عندما التقى الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف برونالد ريجان في قمة جنيف في ديسمبر ١٩٨٧. وأعلنت المعاهدة الثانية لاسترخاء العلاقات المتوترة بشكل رسمي في قمة واشنطن في ديسمبر ١٩٨٧، عندما عقدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية متوسطة المدى على مستوى العالم التي كانت في لب صراع القوى الكبرى في الثمانينيات. وبتنفيذها بسرعة، أعطت معاهدة واشنطن إشارة لما كانت تشتهيه بون منذ تضييق القطبية الثنائية في أواخر السبعينيات: قليل من التناسق بين القوتين العظميين.

ومن تصاريف القدر أن بدأ الجرس يدق في جمهورية ألمانيا الديمقراطية بمجرد أن قبلت الدولتان بوجود وشرعية الدولة الأخرى. وبدأ شكل أوروبا السياسي يتغير عام ١٩٨٩، وفي غضون عام لم يتبق من شكل التقسيم سوى الدمار. وأتت السياسة التوسعية السوفيتية في الأربعينيات بالناتو وعززت انقسام ألمانيا وأوروبا. وعلى العكس، فإن انكماش القوة السوفيتية الذي بدأ بجورباتشوف في أواخر الثمانينيات، أنهى نظام الحرب الباردة في غضون شهور.

وعلى ما يرجح أن جورباتشوف خسر إمبراطوريته أوروبا الشرقية وهو في نوبة من الذهول. ومن المفترض أن كان لا ينوى يتخلى ولكن إصلاح البرج الشيوعي بين نهري بجBugوالألب Elbe. ولكن بمجرد أن أسقط الحرس القديم في براغ وصوفيا وشرق برلين وبودابست، فإنه جنى ثورة بدت ضخمة، وضعف واضح لنظم ستالين التي أنشأها في أواخر الأربعينيات. وفي خريف عام ١٩٨٩، سقطت النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية في تعاقب سريع، وتجمع مئات الآلاف في مدن جمهورية ألمانيا الديمقراطية، في البداية للمطالبة بالديمقراطية(نحن الشعب) وبعد ذلك المطالبة بالوحدة(نحن شعب واحد).

وتبخرت النظم الشيوعية في أوروبا الشيوعية تماما. وفي ١٨ أكتوبر ١٩٨٩، قام زملاء أريك هونكر Erich Honecker رئيس ألمانيا الديمقراطية وزعيم الحزب بطرده وقد كانوا يأملون في الاستغناء عن جمهورية ألمانيا الديمقراطية والنظام الشيوعي بزعماء جدد وإصلاحات متواضعة. ومن الغريب بمكان أن حكومة كول افترضت ضمنيا أيضا أن تجديد ألمانيا شرقية سوف يستمر في الوجود. وفي ٢٨ نوفمبر أعلنت خطة من عشر نقاط كانت لا تزال تتوقع وجود دولتين. ووفقا لذلك، تطلعت الخطة إلى مجرد "مجتمع تعاقدي" بين الدولتين يتحول في النهاية إلى اتحاد كونفدرالي. ومع ذلك، ففي ذلك الوقت، انهار بالفعل نظام ما بعد الحرب في ألمانيا بشكل ملائم في الموقع ذاته الذي كان محورا ورمزا للحرب الباردة. أسقط حائط برلين في ٩ نوفمبر شباب من برلين شديدو الفرح، وكان ذلك بداية النهاية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية.

ومع انهيار قيود نظام ما بعد الحرب، عبر مئات الآلاف ألمانيا الغربية عن تهديدهم بتحويل جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى قنبلة جوفاء. فقد انهارت السلطة الحكومية تماما، وتوقف اقتصاد ألمانيا الديموقراطية وأصبح له صوت الطحن. ومن تصاريف القدر، أن أصبح التوحيد إجباريا على جمهورية اتحادية كانت من

قبل تستغني عن الحلم. فسواء أرادت أم لم ترد، أصبحت "شركة بون" ثرية ثـراء فاحشا واضطرت للتخلص من الإفلاس وفشلت "الماركسية البروسية. "

ولكن قبل أن يكتمل التوحيد، كان على أصحاب الأسهم في الخارج للدولتين أن يتراضيا. فالولايات المتحدة، برغبتها في تأكيد مستقبل أوروبي مع ظهور دولة ألمانية ديمقراطية متجهة نحو الغرب، كانت أولى الدول التي تدعم عملية التوحيـد. وواشنطن التي تدخلت بنجاح لصالح بون أقنعت باريس ولندن بإيقاف تكتيكاتهمـا المعوقة، وفي نفس الوقت أوقفت حشدًا من التدابير السوفيتية، بـدءًا مـن ازدواج عضوية ألمانيا في الناتو وحلف وارسو إلى توحيد خارج الناتو.

كانت بون ترغب في دفع ثمن باهظ من أجل إعادة التوحيـد؛ أولا: خفـضت جمهورية ألمانيا الاتحادية القوة العـسكرية لألمانيـا الموحـدة بنـسبة ٤٠%، إلـى ٣٧٠٠٠٠ رجل(من قوة قوامها ٤٩٥٠٠٠ في جمهورية ألمانيا الاتحادية و١٤٠٠٠٠ في جمهورية ألمانيا الديمقراطية). ثانيا: أكدت ألمانيا الموحدة اندماج الأسلحة النووية التي وعدت بها ألمانيا الاتحادية. ثالثا: لن يتم نشر قوات الناتو ولا الأسلحة النوويـة للناتو فيما كان يسمى بألمانيا الشرقية. رابعا: تخلت ألمانيا الموحدة عن كل دعـاوي الأراضي ضد بولندا والاتحاد السوفيتي السابق. خامسا: الانسحاب الروسـي(اكتمـل في عام ١٩٩٤،) تم ترضيته بـ ١٢ بليون مارك ألماني(بما يعادل ٨ بليـون دولار في ذلك الحين). وفي النهاية، التقى جورباتشوف وكول في ١٦ يوليـو ١٩٩٠ فـي ستارفروبول، ووقعا معاهدة تعد بالتعاون وإدارة الأزمة المشتركة. وفي دلالة رائعـة على الاستمرارية، رددت الفقرة الثالثة تبجح بسمارك بمعاهدة بإعادة التـأمين مـرة أخرى لعام ١٨٨٩: "إذا كانت إحدى الدولتين ستصبح هدفا للعدوان، فلن يقدم الطرف الآخر للمعتدي مساعدة عسكرية أو دعمًا آخر. "

جاءت "معاهدة التأمين" الثانية هذه بعد ١٠٣ سنة من المعاهدة الأولى، التي مثلت الاستمرارية الأقدم للاستراتيجية الألمانية الكبرى : مهما كان سيصبح التزام ألمانيا العميق تجاه قوة أخرى، فسوف تحتفظ بـ "علاقة مع بسان بطرسبرج " والتي ستقلل من اعتماد ألمانيا على حليفها الأساسي بينما تمنع الدول المحيطة بها من التوحد ضد المركز. واتفاق آخر، معاهدة ماستريخ التي وقع عليها خمسة عشر عضوا في الاتحاد الأوربي في ٧ فبراير ١٩٩٢، أعادت تأكيد استمرارية أكثر حداثة: كان عنصرها الرئيسي وحدة النقد الأوربية(EMU)- استخدام اليورو، كعملة موحدة، وسوف يستخدم اليورو في البداية مع العملات الوطنية العديدة، ومع حلول الأول من يناير ٢٠٠٢، ستستبدل العملات: الفرانك، المارك، الجيلدر، الليرة، وغيرها ويحل محلها اليورو والسنت.

كان هناك دافع استراتيجي وراء معاهدة ماستريخ Maastricht Treaty ofووحدة النقد الأوربية، وربما يجب أن تكون ساعة ميلاده هكذا: المكان هو مكتبة قصر الإليزيه، والزمان هو أوائل مارس ١٩٩٠. كان هناك ثلاثة أشخاص موجودين فقط: الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، والمستشار الألماني هيلموت كول، الذي سيصبح عما قريب مستشارا لألمانيا الموحدة؛ ولما كان أحدهما لا يتكلم لغة الآخر، كان معهما مترجم غير معروف الهوية.

وكان ميتران في حالة نفسية كئيبة، على مدى الشهور العديدة الأخيرة منذ انهيار حائط برلين في نوفمبر ١٩٨٩، حاول بكل الخدع أن يوقف، أو على الأقل أن يعرقل الخطوات السريعة لإعادة الوحدة الألمانية لكن جهوده ذهبت سدى، وفي الوقت الذي كان يحملق في النيران بكآبة كان هيلموت يقول كل الأشياء الصحيحة.

" انظر، فرانسوا، لن تكون هذه المرة مثل فرساي عام ١٨٧١ عندما أعلن الرايخ الجديد على أنقاض الغرور الفرنسي. لدينا الصداقة الفرنسية -الألمانية؛ لدينا الاتحاد الأوربي؛ قولتنا تكاملت تماما في حلف الناتو؛ وليس لدينا حتى رئيس الأركان".

استمر ميتران يحملق في النيران، ثم بدأ يتحدث فجأة وبعنف: حسنا، هيلموت ماذا سنفعل. سوف تحصل على كل الأراضي الألمانية إذا حصلت على نصف الماركات الألمانية. "

وموضوع هذا المشهد التخيلي، هو أن اليورو رغما عن كل شيء عملة سياسية. لقد تولد من انفجار وتحول عنيف في سياسات العالم: استسلام موسكو في الحرب الباردة الذي كشف فجأة العلاقات الحقيقية القوية لأوروبا . وخلال بضعة شهور، في ٣ أكتوبر ١٩٩٠، ستكون ألمانيا كاملة وحرة، مرة أخرى كما عبر عنها جورج بوش؛ وما إن تتحد الدولة فسوف تحجب الاعتمادات القديمة التي ربطت ثلثيها، الجمهورية الاتحادية بفرنسا.

ولكن مثل بسمارك، أدرك كول الوضع المتقلقل لألمانيا-فيما إذا كانت ستصبح القوة المتسيدة في أوروبا مرة أخرى بفضل سكانها وناتج دخلها القومي، وموقعها الاستراتيجي المركزي. ومثل أيزنهاور وبرانت، عرف كول أن ألمانيا على درجة من الضعف لا تمكنها من الوقوف وحدها، ومن القوة إذا ما تركت وشأنها. ودرس المائة سنة الماضية استوعبه بشكل عملي في جيناته: عندما كانت قوة ألمانيا غير مقيدة، كانت تندفع بقوة ونشاط من تلقاء نفسها، وتحصد دوما كارثة كبرى. ومع ذلك فعندما أصبحت آمنة محمية في مؤسساتها الشيوعية، عندما أخذت سلطتها "شكلا اشتراكيا" إن جاز القول، ازدهرت بشكل يفوق الوصف. وكان نكران الذات هو ثمن تأكيد الذات، وشرط الزعامة للمجتمع.

كانت سلاسل الحرب الباردة بالنسبة لألمانيا على وشك أن تنكسر، ولذا فكر كول في طمأنة فرنسا وبقية أوروبا باستبدال روابط الحرب الباردة بالروابط التي يصنعها التكامل. لقد كان المارك الألماني هو نفس الرمز للتفوق الألماني. ما الأسلوب الأفضل لتخفيف حدته من أن تكون للبلاد عمله من جنسيات متعددة؟ اقترحت ألمانيا أن تقيد نفسها باليورو. أما فرنسا التي غزتها ألمانيا ثلاث مرات طوال عمرها، قدم اليورو التعويض المناسب. فقد خسر الفرنسيون حرب ١٨٧٠-١٨٧١ وخرجوا من الحرب العالمية الأولى والثانية منتصرين بالاسم فقط، يراقبون

بيأس عندما كانت استراتيجياتهم بعد الحرب تأفل في غضون سنوات قليلة. والآن، في عام ١٩٩٠، سوف تنتهي آخر القيود على ألمانيا. وفي الثالث من أكتوبر سوف تتسع الجمهورية الألمانية بمقدار النصف في حين تحصل على سيادة كاملة لألمانيا موحدة. وكان عرض كول الكريم للمارك الألماني كأساس للعملة الأوروبية نعمة لفرنسا من حيث لا تحتسب.

ومن جانب ألمانيا كان هذا العمل من الاحتواء الذاتي مثل جميع المفترقات السابقة من الاستقلالية وحرية التصرف، حالة من تأكيد الذات. سوف تخسر القوة الألمانية حدتها لكنها لن تفقد هدفها إذا أدمجت مؤسسات أوربا المصالح ألمانية في وثيقة مكتوبة، وهذا ما كان عليه الوضع مع وحدة النقد.

وبداية، فقد أظهرت معايير الانفراج لوحدة النقد الأوربية الأولوية الألمانية في الاستقرار النقدي. ثانيا: يدير وحدة النقد الأوربية البنك المركزي الأوربي الذي يقع في فرانكفورت، والذي يعد من الناحية العملية نسخة من البوندسبانك(البنك المركزي الألماني). ثالثا: كانت وحدة النقد الأوربية مرتبطة بميثاق استقرار، اختراع ألماني، الذي فرض النظام النقدي والمالي ليس فقط أثناء إدارته لإدخال اليورو(١٩٩٣-١٩٩٨) ولكن للأبد أيضا. رابعا: وربما الأكثر جوهريا عكس الاتحاد النقدي المصالح الاقتصادية الألمانية القوية. وألمانيا كقوة تجارية كبيرة في أوروبا، كان لديها دعم مالي في تثبيت أسعار الصرف داخل سوق يأخذ ثلثي صادرات ألمانيا. هذه المصلحة دفعت نظام النقد الأوربي، المبشر بوحدة النقد الأوربية الذي أسسه شميت عام ١٩٧٩. ومنذ الستينيات، كانت ترتفع قيمة المارك الألماني بثبات أمام الدولار(من ٤. ٢ مارك إلى حوالي ١. ٧ مارك ألماني مع نهاية القرن) وفي مقابل العملات الأوربية الرئيسية(ما عدا الفرنك السويسري). وكانت تهدد العملة المتصاعدة دوما فوائض الصادرات الألمانية، آلة الاقتصاد ذاته. ومع ذلك باحتوائها داخل الاتحاد النقدي، لم تعد ألمانيا تضطر لأن تتحمل ضغوط إعادة تقييم عملتها. وفي حين ترتفع العملات الأوربية بشكل جماعي مقابل

الدولار، فسوف تظل متلاحمة بعضها مع بعض، ومن ثم لن تعاني ألمانيا خسارة المنافسة من جيرانها الأوربيين.

الاتحاد النقدي، الذي يعتبر الاستسلام الأكبر للسيادة، لم يكن تضحية كبرى للقوة الأكبر في النظام، لأن اللاعب الذي وضع القواعد سيستفيد بدرجة أكبر من اللعبة. فقد استفادت ألمانيا مرتين من وحدة النقد الأوربية، سياسيا واقتصاديا. ومن خلال أربنة المارك الألماني، رمز التفوق الألماني ذاته، وحدة النقد الأوربية، طمأنت فرنسا وبقية دول أوربا بالعملاق الذي حل عنه قيوده فجأة بينهم. ولكن من خلال ألمنة قوانين الاتحاد النقدي، تأكد كول ووزير ماليته تيو فيجل من أن أوربا ستصبح منطقة مارك ألماني من حيث الشكل في كل شيء ما عدا الاسم، فسوف يستفيد أكبر اقتصاد وأكبر مصدر في المنطقة كثيرا من نظام سترتفع فيه ضغوط إعادة التقييم ليس المارك الألماني وحده ولكن العملات الأخرى جميعها، ولن يستطيع المنافسون الأوربيون من خلاله استغلال أسعار صرفهم من أجل الحصول على ميزة.

بعد الثنائية القطبية: لا تحديدات ولا إغواءات

بالنسبة لألمانيا كان النظام مصيرا، فقد جاءت النظم وذهبت ومع ذلك فمهما كان تلونها كان عليها أن تعمل على مسرح لا يتزحزح. وسواء سميت جغرافيا سياسية أو حقيقة جيوبولوتيكية أو تركيبة من القوى، هناك شيء واحد لم يتغير أبدا: موقع ألمانيا في قلب أوروبا. فقد تعاظمت قوتها ووهنت، لكنها حتى في أفضل الظروف لم تتحول إلى "شبه مهيمنة" وعندما كانت في أقوى حالتها استطاعت أن تهزم أي عدو، لكنها لم تستطع هزيمتهم جميعا مجتمعين. هذه الحقيقة كانت إيذانا مصائب فريدريك في حرب السنوات السبع واتضحت بشكل قاطع خلال الحربين العالميتين.

ومن ثم فقد ألمع وحش التطويق بكل الاستراتيجية الألمانية الكبرى، وقد عانت ألمانيا واستفادت أحيانا من وضعها في وسط أوروبا، ولكن سواء كان يحكمها حكام مستبدون أم مستشارون ديمقراطيون اشتراكيون، وسواء لجأت إلى التوازن، أو التحالف أو الحرب المهيمنة، كان على ألمانيا أن تعيش مع المشكلة الأبدية من جبهاتها القابلة للعدوان عليها ومن جيرانها الأقوياء في كلا الجانبين.

ولم يكن في يوم من الأيام أن كان النظام مصيرا لألمانيا أكثر مما كان خلال العقود الأربعة للثنائية القطبية. فقد قللت الحرب الباردة خيارات ألمانيا وعظمت قيودها. وفرضت على ألمانيا الغربية التزامًا نحو الغرب لم يحدث من قبل في تاريخ الأمة. وما زال، فقد عززت عوامل الحربين الباردتين الحقيقة الأصيلة لإعادة التأمين في الشرق؛ أولا: تولي إشراف حلف الناتو على الدولة الأكثر تضررا، فقد فكرت كل حكومة من حكومات بون في هامش إضافي من الأمان من خلال الاسترضاء المحابي للاتحاد السوفيتي. ثانيا: لم يكن الاتحاد السوفيتي التهديد الأكبر لألمانيا فقط بل المنعم المحتمل الأكبر، حيث كان بيد موسكو وحدها أن توافق أو ترفض إعادة التوحيد .

ومع ذلك فعندما انهار الاتحاد السوفيتي عشية عيد الميلاد عام ١٩٩١، تلاشى الاعتماد التركيبي القديم لألمانيا على كل من الشرق والغرب في غضون ليلة وضحاها. هذا التغير الهائل حول الجغرافية الاستراتيجية لألمانيا مع مشارف القرن الحادي والعشرين. ولم يحدث من قبل أن تمتعت ألمانيا يوما ما بهذا الموقف الاستراتيجي المبشر بالخير. ولم يستطع فولكر روث Volker Ruhe، وزير الدفاع الألماني في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨ــ أن يعبر عنها بشكل بليغ : " نحن الآن لا يحيط بنا سوى الأصدقاء. "

ولأول مرة منذ تأسيس الرايخ البسماركي- وبالفعل، منذ ظهور بروسيا- كانت قواعد اللعبة الدولية في مصلحة ألمانيا. فلم تكتمل الوحدة "بالدم والحديد" بل برضاء جميع القوى الكبرى. وعلى عكس ألمانيا فريدريك وبسمارك، لم تحتج

جمهورية برلين إلى حرس لمواجهة أعداء دائمين، وعلى العكس من جمهورية ويمر، لم تضطر أن تلعب الشرق ضد الغرب. وما مضى كان اعتماد فريد جر أديناور إلى الغرب، ولذلك الضغط بدفع جزية للشرق هو الذي فتن برانت وشميت وحتى كول، خلفاء أديناور الميالين للغرب. وأصبح طريق العقبة التقليدية للسياسة الخارجية الألمانية ممهدا مع القطبية الثنائية في أوائل التسعينيات، وتفوق على مجالات اللعب الأكثر تمهيدا .

والمسألة هي، على قدر ما ترى العين، لا تواجه ألمانيا تهديدا استراتيجيا- حدث جديد تماما في تاريخها. ولضمان أمنها، لا تحتاج ألمانيا إلى صلصلة السيوف ولا تجريدها من غمدها. ولكي تحتل ألمانيا مكانتها فإنها لن تطالب بأن يكون لها "مكان في الشمس" وبذلك تستثير من حاولت الاستعانة بهم. ولكي تجاهر بالقوة، لا تضطر ألمانيا إلى إرسال دبابات إلى الحروب لا يمكنها تحقيق الفوز. وبتحررها من شبح الحرب، كانت لعبة ما بعد الثنائية القطبية في صالح من كانت أموالهم طاغية في عملة القوة الاقتصادية- أو الأكثر عمومية، السهلة في التحويل". وقد ظهرت الضربة البارعة رقم واحد في اقتصاد أوربا بشكل خبيث عند كتابة قواعد وحدة النقد الأوربية وتأسيس بنك مركزي على غرار بنكها المركزي. وفي لعبة كتلك، فقد خسر التطويق وكابوس التحالفات معناه. وعلى الرغم من استمرار العداء حتى بين أفضل الأصدقاء، فإن المنافسة مسالمة بشكل متوطن والتعاون مغلف بإطار من المؤسسات الممتدة في الاتحاد الأوربي.

لقد قيل(منذ أيام عمانويل كانت Immanuel Kant) إن الديمقراطية هي أبو السلام. وفي الحالة الألمانية، يجب أن تكون المقولة معكوسة: إن النظم الديمقراطية المعتدلة تدعم السلام والديمقراطية. والأمة الأكثر مغالاة في الوطنية في هذا القرن أصبحت عدوانية مثل الدب الكسلان. لماذا؟ أولا: تزدهر الديمقراطية بشكل أفضل في وضع يضمن فيه الأمان، وتستفيد الحكومات المتسلطة أكثر عندما تستطيع استغلال التهديدات الخارجية من أجل تعظيم التسلط في البلاد . وعلى ذلك لا يمكن فصل المعجزة الديمقراطية المدهشة لألمانيا ما بعد الحرب عن الحائط المانع القوي

على نهر الإلبه الذي كان محصنا بقوات أمريكية وتعززه الأسلحة النووية إلى أن رحل الجيش الروسي/السوفيتي إلى البلاد عام ١٩٩٤. وفي بيئة مستقرة بلا تهديد فسوف تدوم هذه المعجزة بالتأكيد. ثانيا: إن التاريخ كان له تأثير قوي ومفاجئ لدرس لا ينسى في الوجدان الجماعي لألمانيا. وكلما حاولت البلاد المضي بمفردها، حصدت كارثة أكبر، كما حدث في عام ١٩١٤ و١٩٣٩. ومع ذلك فعندما سعت إلى الأمان والنفوذ داخل المجتمع الأكبر – من الناتو إلى الاتحاد الأوربي – ازدهرت.

ولم تختف الممارسات المستفادة من الجزء الأخير لهذا القرن بسرعة، خصوصا لأنها ساعدت ألمانيا بشكل أفضل في نظام ما بعد القطبية الثنائية قلت فيه التهديدات وزادت فيه الخيارات. ومهما كانت احتياجات البلاد فيمكنها الحصول عليه بشكل أكثر أمانا عن طريق تسخير التحالفات الفائزة داخل الإطار المؤسسي لأوربا التي تمتد شرقا من خلال توسيع الاتحاد الأوربي والناتو. ومن غير المحتمل أن تصبح هذه العوائق أكثر إرهاقا لأن القيود التي أوجدتها هذه المجتمعات هي الشرط ذاته لتوكيد الذات لألمانيا. لأنه ينبع من هذه القيود إعادة التوكيد ويقلل من قلق تسلط ألمانيا المتحررة الجديدة هذه الذي فرضته على بقية أوروبا. أصبح هذا المبدأ الأخلاقي مبدأ مرشدا، فألمانيا الموحدة من جديد كان يجب أن يجرها حلفاء الناتو ولا يكبحونها لكي ترسل قوات محاربة- لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية- إلى مسرح العمليات العسكرية في البوسنة عام ١٩٩٥.

وألمانيا الموحدة من جديد أصبحت في وضع لم تتمتع ألمانيا به من قبل: من خلال استمتاعها بممتلكاتها وعدم وجود تهديد من جيرانها فإنها لم تعد تحتاج لأن تكون مسئولة عن طموحات الآخرين وعن تهديدات من يصنعها . وفي وضع مريح، فإن الاستراتيجية الكبرى لديها نسبة أعلى من الخيارات عن القيود، تلك النسبة التي ظهرت بشكل لطيف في انتشار هيكل ما بعد الحداثة للسياسة الخارجية الألمانية في التسعينيات.

ما هي الدعامات الرئيسية للسياسة الخارجية الجديدة لألمانيا؟ أولاً : الارتباط بأمن الناتو والولايات المتحدة، الذي يؤدي وظيفة ثلاثية. فالتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة يعمل كتأمين ضد المخاطر القادمة من الشرق، إما من ظهور جديد لتهديد روسي أو ظهور اضطراب مفاجئ في روسيا. وعلاوة على ذلك، كانت الولايات المتحدة منظما لا غني عنه لعمليات " "خارج المنطقة" (في صراع البوسنة وكوسوفو وفي الخليج العربي). وفي النهاية، كما في الماضي فإن الدعم الأطلنطي يطمئن ليس فقط ألمانيا ولكن يطمئن أيضا جيرانها بجعل قوة ألمانيا ومركزية الدولة شيىء مفيدا في التوازن الأوربي.

وثانيا: الخيار الأوروبي الكامن في علاقة ألمانيا الخاصة بفرنسا. ومثل رابطة الأطلنطي فإن هذا المحور قد افتعل أيضا في منتصف القرن عندما احتاجت ألمانيا الغربية إلى فرنسا للإقرار بشرعيتها وحامي ثانوي. فقد تلاشى احتياج ألمانيا للأمن من فرنسا، وتضاءل احتياجها للشرعية، غير أن مصالح الدولتين قد استمرت في التشابك. فكل واحدة منهما ترعى (وتستغل) الأخرى كشريك لا غنى عنه في زعامة أوروبا وكمعادل خفي ضد القوة العظمى الباقية الأخيرة".

العنصر الثالث، في السياسة الخارجية الألمانية، العنصر الذي يساعد ألمانيا على الحد من اعتمادها على فرنسا: هو ارتباطها ببريطانيا. بعض المصالح الألمانية- مثل تحرير التجارة أو توسع الاتحاد الأوربي نحو الشرق والناتو – أفضل ما تستخدمها لندن ولاهاي عن باريس، التي تضغط باستمرار من أجل تجميع أوثق لأوروبا الغربية كتوازن ضد الولايات المتحدة. وعلى غرار النموذج الفرنسي الألماني، بدأت بون ولندن مشاورات ثنائية منتظمة.

والرابع: هو العلاقة التقليدية الروسية- فعلى الرغم من أنها انخفضت بشدة لأن موسكو حاليا لديها قدرة قليلة على الابتزاز أو لا يوجد لديها ما ترشو به ألمانيا. وفي الماضي، فإن تعرض ألمانيا الغربية لقوة موسكو المسلحة وتحكم موسكو في خطوات وشدة العلاقات بين الألمانية تطلب قدرا لا بأس به من

الاسترضاء من جانب ألمانيا الغربية. ومع ذهاب القوة السوفيتية وإعادة توحيد ألمانيا فالخوف الآن من الضعف الروسي- شبح "روسيا وايمر"- الذي أوجد الاهتمام والقلق الشديد.

خامسا: لما كانت العلاقة الروسية غير مؤكدة، كان استقرار أراضي أوروبا الشرقية بالنسبة لألمانيا مهمة عاجلة. كانت ألمانيا أكثر تشوقا من الجميع لمد المؤسسات الغربية نحو الشرق. وكان لهذه الاستراتيجية جدواها من الناحية الاقتصادية والجغرافيا السياسية. فمن الناحية الاقتصادية، فهذه الدول تخدم ألمانيا مثلما تخدم المكسيك الولايات المتحدة: فهي الدول المجاورة القريبة التي يحصل فيها العمال على أجور أقل من نسب الإنتاجية بالمقارنة بالأجور في ألمانيا، الأعلى في الأجور على مستوى العالم. فأسواقها أكثر ملاءمة للاختراق، لكن ذلك يتطلب استقرارا سياسيا. ومن ثم فإن ألمانيا في طليعة الدول التي ستربط شرق ووسط أوروبا بالاتحاد الأوربي والناتو، على الرغم من أنها لا تفعل ذلك بشكل صارخ خوفا من غضب روسيا.

وبالطبع، إن هذه العوامل الخمسة لا تضاف إلى الكل المتماسك. فالعلاقة الفرنسية لا تنسجم مع العلاقة الأطلنطية، وتتصادم استراتيجية وسط أوروبا مع الاثنين الباقيين، طمأنة روسيا والاحتفاظ بالسيطرة في الاتحاد الأوربي بغرض تعميق المجتمع الأوربي وحمايته من المنافسة الرخيصة، وقبل كل شيء في مجال الزراعة.

وإذا ظلت الخيارات الأخرى على السواء، فسوف تتبع ألمانيا استراتيجية تنوع وتوازن وتعويض، وتحاول أن تعطي بطرس دون أن تأخذ من بولس وتتحاشى الالتزامات المنعية. وعلى الرغم من كل شيء، ففي غياب استراتيجية تهديد، سوف تجرب ألمانيا ما تعرفه بشكل أفضل: أن تسير حتى النهاية في ميزات كونها القوة السلسة في الوقت الذي تتجنب على قدر الإمكان أساليب القوة العظمى التقليدية واستخدام القوة. ولم لا؟ إذا كانت دولة محاطة بأصدقاء فقط، فسوف تسعى

نحو الاحتفاظ بهم. وإذا كانت تتمتع بوضع خال من التهديد بالحرب، فسوف تكافح من أجل الاحتفاظ به. لأن هذا نظام عجيب بالفعل: متسامح مسالم ومحمي بشكل معقول من الاضطراب الذي يستمر في جذب بقية العالم.

لكن هناك انحرافًا، استمرارية تديم بدرجة أكبر التهديد الاستراتيجي المتلاشي. وتحديدا لأن النظام كان مصير ألمانيا، وكل رجالات الدولة الألمان بدءا من بسمارك فصاعدا حاولوا ألمنة النظام: هيكلته بطريقة تكون في صالح الأغراض الألمانية في الوقت الذي قيدوا فيه خيارات الآخرين. سعى بسمارك نحو ألمنة النظام الأوربي بجعل الرايخ مركز جميع العلاقات الاستراتيجية الكبرى لأوربا، وابتكر سترسمان نظاما قائمًا على معاهدات لوكارنو(مع الغرب) وبرلين(مع روسيا) جعل كلا الجانبين يدين بالفضل لجمهورية وايمر في تعاملاتها بعضها مع بعض. وألمن إديناور سياسة الغرب نحو الشرق، وهكذا فعل برانت بشكل مختلف. واستغل شميت هذا التناقض أيضا: لم يستطع عزل المركز الأوربي من غبار الحرب الباردة، وجاهد في أن يسكت ويتوسط في الصراع القوي لحماية ثروات بلاده. ولا يوجد شيء يماثل تفوق النظام أفضل من إعادة التوحيد. وقبل حدوث التوحيد انهارت القطبية الثنائية وكان عليها أن تنهار بالطريقة الصحيحة بدون عنف وحرب. ولذا لم يكن كافيا مجرد السعي نحو المصالح الألمانية؛ فمن أجل تقدمها، كان على كول أن يعمل على النظام الأوربي أولا: مهادنة باريس، وتعويض موسكو، والفوز بواشنطن ككفيل وراع.

والفخ الواضح الذي أبقى على التهديد الاستراتيجي وهيمن على الأربعين سنة الأولى من وجود الجمهورية الاتحادية هو محاولة فعل شيء يتجاوز قدراتها . وبالتحديد لما كانت ألمانيا مدينة بالفضل لهيمنة النظام فإنها حاولت دائما أن تهيمن على النظام بنفسها- لكي تشكله بالطريقة التي تتماشى مع المصالح الألمانية. ولهيكلة البيئة المحيطة بألمانيا لصالح المصالح الألمانية أصبح واضحا بشكل أسهل مع مطلع القرن الحادي والعشرين عندما انهارت القطبية الثنائية والتقسيم وعجز

شرعية ألمانيا. ولم يكن من المفاجئ حينئذ أن تغير على الأقل نمط السياسة الألمانية عندما ترك كول الساحة في خريف ١٩٩٨. وقد جاء خليفاه أيضا، المستشار الديمقراطي الاشتراكي جيرهارد شرودر ووزير الخارجية جوشكا فيشر من حزب الخضر من جيل مختلف. لقد كانوا من أعمار منتصف الستينيات، ولم تكن لديهم ذكريات شخصية عن ماضي النازية والحرب العالمية الثانية.

وبداية، سار المستشار الجديد في الاتحاد الأوربي على نهج مارجريت تاتشر("أريد أن تعود لي أموالي") وأبلغ شرودر جيرانه أنه كان في الماضي يتم الحصول على "المساومات" لأن ألمانيا تدفعها، وهذه السياسة وصلت إلى نهايتها. " ولتقليل إسهامات ألمانيا في الاتحاد الأوربي، هدد شرودر بهدوء بالتعليق، أي توقف توسيع الاتحاد الأوربي نحو الشرق. وبلمسة استياء، علق شرودر " جميع شركائنا في الاتحاد الأوربي قد يناضلون من أجل مصالحهم بصورة نشطة، ونحن كألمان لا يجب علينا القيام بذلك في الظاهر". وطالب وزير ماليته أوسكار لافونتين بـ "توافق " أعلى لضرائب الاتحاد الأوربي على فرض بسيط بأن بيئة الضرائب المرتفعة في ألمانيا لا يمكن تحملها طويلا مادام منافسون تجاريون مثل بريطانيا وهولندا شجعوا على فرض نسب منخفضة جدا من الضرائب على الأعمال. وطالب وزير البيئة الخضراء جورجن ترتين بفرض ضرائب على الطاقة وإغلاق جميع محطات القوى النووية في ألمانيا.

ومع ذلك لم تستطع ألمانيا أن تحقق أيا من هذه الأهداف بمفردها؛ فالاستمرارية أعادت توكيد نفسها حتى في وجه اللاستمرارية التنظيمية والتعميمية. و" التوافق" الذي طلبه لافونتين تطلب ألمنة السياسة الضريبية للاتحاد الأوربي. ولا تستطيع ألمانيا أن تعادي استخدام الأسلحة النووية في دولة واحدة لأنها كانت مرتبطة مع فرنسا وبريطانيا بعقود طويلة المدى التي بموجبها كان يعاد معالجة الوقود المستنفد في لا هاجي وسيلافيلد. وعندما طلب وزير الخارجية الألماني فيشر بشكل

رسمي أن يتخلى الناتو عن الاستخدام الأول النووي، كان يحاول ألمنة استراتيجية الناتو، تلك الهجمة التي لم يكن من المتصور أن تحدث خلال الحرب الباردة.

ومن خلال وضع ألمانيا الغريب، يجب أن تقتنع أوروبا بقبول مصالح الدولة على حالها، وأحيانا كما في حالة وحدة النقد الأوربية، كانت مصالح ألمانيا نفس مصالح أوروبا، ولذا أصبح البنك المركزي الأوربي نسخة من البوندستاك(البنك المركزي الألماني). وفي حالات أخرى تخلق هذه الديناميكية المشكلة المعتادة لطموحات القوة الفائقة. ولذا ظل النظام مصيرا لألمانيا- ولكن مع انحراف بسيط.

وفي وقت قصير، أرسل النظام العديد من المباركات إلى الدولة في الوسط وهي على مشارف الألفية الثالثة. ومن ثم فإن ألمانيا تلك الدولة التي استفادت كثيرا من النظام الدولي بعد عام ١٩٤٥، سوف تتعامل بلطف أكثر ومسئولية مع العالم بدرجة أكبر مما كان يتعامل بها حكامها السالفون في النصف الأول من القرن العشرين. وهذا يعني أن برلين ستكون أكثر احتمالا لأن توفر المزيد من السلع العامة المصنوعة في ألمانيا في النظام بدلا من محاولة استنزافه. وبمعنى آخر، سوف تعمل بمسئولية أكبر من ثاني أكبر اقتصاد العالم، وهي اليابان. وليست هذه مجرد مسألة جودة، فعلى الرغم من أن شرودر بدأ في عام ١٩٩٨ بمحاولة ابتزاز الاتحاد الأوربي بتخفيض ديون ألمانيا فإنه سرعان ما رأى أن تسهم ألمانيا الصافي بـ ٢٢ بليون مارك ألماني(حوالي ١٢ بليون دولار) وفقا للمنظور الصحيح: فالمبلغ يعتبر متواضعا مقارنة بالفوائد الضخمة التي تجتذبها قوة المعاملات التجارية الكبيرة للاتحاد الأوربي من سوق موحد.

هل سيستمر هذا الهيكل الحميد؟ هناك شيء واحد مؤكد. القطبية الثنائية قد انتهت والحكم الذاتي يتزايد. إنه السلام الطويل، السلام الأطول في تاريخ أوروبا، الذي حجب سياسات القوى التقليدية في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد ارتكزت هذه الحقبة الرائعة ليس فقط على الديمقراطية والتكامل بل أيضا على الأركان التي تضمن كلا من هذه الأشياء الصالحة.

كان أحد هذه الأركان هو ضمان الأمن الأمريكي، الذي وفر للأوربيين ضرورة رسم سياسات أمنية مستقلة بهم، التي تعتبر سبب النزاع التقليدي بين الأمم. وكان الركن الثاني الورطة العسكرية التي تخلت بشكل غير معقول عن استخدام القوة. وأحد هؤلاء- القطبية الثنائية- قد انهار بالفعل. والآخر- مظلة الولايات المتحدة- أبقت على الظروف التاريخية الغريبة التي كانت الباعث عليه. وقد استمر حلف الأطلنطي واتسع ليشمل بولندا وجمهورية التشيك والمجر في الوقت الذي كان يجب أن يختفي مع التهديد الاستراتيجي الذي أحدثه في عام ١٩٤٥. لذا فالجوانب الأفضل من نظام ما بعد الحرب- الوحدة العسكرية والاقتصادية- سوف تستمر في البقاء. ولكن لماذا يبقى هذا النظام الرائع للأبد؟ إذا تغير وعندما يتغير، فسوف يتغير معه مصير ألمانيا، التي تنعم حاليا بدرجة كبيرة بحظوظ التاريخ عن أي وقت مضى منذ الظهور المفاجئ لقوة بروسيا.

الفصل الخامس

الروسيات الثلاث

الانحطاط، الثورة، وإعادة البناء

بقلم : روبرت لجفولد

ما الخيط الذي يضم خبرات السياسة الخارجية لروسيا الإمبريالية وروسيا السوفيتية وروسيا الجديدة؟ ماذا يمكن أن يقال ليربط ما بين روسيا الحالية- المجردة من إمبريالية مركزية بهويتها طوال خمسمائة سنة، روسيا الضعيفة والمشوشة- بالروسيتين الطاغية التوسعية في عهد نيكولا الثاني وستالين؟ هذه الرابطة ليست في صميم مجموعة واحدة من الأهداف- وليس كما اقترح العديد، البحث عن موانى المياه الدافئة وامتلاك خلجان البحر الأسود، ليس دافع السيطرة الذي أطلق هالفورد ماكيندر اسم الأراضي الأورو-آسيوية، أو اختصارا لذلك، السيطرة على سياسات شرق ووسط أوروبا، وهي التقاطع الطبيعي لروسيا مع القوى الكبرى الأخرى الموجودة في أوروبا. وعلى النقيض، ففي مناسبات أكثر ولسنوات أكثر لا تزيد عن الثلاثمائة سنة الأخيرة، كان السلوك الروسي يتجاوب بضعف مع هذه الدوافع، ولا يمكن أن يوجد الخيط في علاقة مهيمنة أو خوف مفزع من المستقبل. كان ارتباط روسيا بالعالم الخارجي يتخذ أحيانا شكلا معقدا، ويقتصر أيضا على منافسين كبار أمثال(بطرس الأكبر مع السويد، روسيا القرن التاسع عشر ببريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي ما بعد الحرب بالولايات المتحدة). إلا أنه في المخطط الأكبر للأشياء، كانت هاتان مرحلتين بارزتين من الأحداث وليست أحداثًا واحدة مطردة .وكان أطولها، الصراع الذي احتدم ما بين

روسيا وبريطانيا العظمى وبدأ منذ سنة ١٨٥٣، عندما اندلعت حرب القرمCrimean War، وانتهى عام ١٩٠٧، وهي السنة التي تم فيها الاتفاق على تقسيم دوائر النفوذ الأنجلو- روسية. كان التنافس السوفيتي- الأمريكي قصيرا لكنه خلف ميراثا أكثر أهمية، ليس لأنه كان له تأثير كبير في العصر الحديث ولكنه تغلغل تماما في كل مظاهر السياسة الخارجية لكل دولة.

ولم يشكل إحساس روسيا الدوري بالتبشير رابطة عبر التاريخ، فعلى الرغم من أهميتها كان تأثيرها أحيانا الاستمرارية المزعومة غالبا بين روسيا كـ " روما ثالثة"، عموم الصقلبيين، وصورة بلشفية خاطئة عن المسيح المنتظر. ونذكر هنا مارتين ماليا، عندما وصف الراهب فيلوثيوس بن بسكوفموسكوفيبلد المسكوب (روسيا) عند سقوط القسطنطينية عام ١٤٣٣ بأنها روما الثالثة والأخيرة، وكان لا يتصور " قوة الدولة المسكوبية ولكن طهارة وتعاليم "المسيحية الروسية" الصحيحة".فقد نشأت الحركة الصقلبية (الروس، البولنديون، التشيك) التي جمعت قوة دفع في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر في دوائر خارج البلاط الإمبريالي. ولم تكن أبدا الهدف الرسمي للدولة الإمبريالية الروسية، وقد أثارت كثير من بواعث القلق والحماس بين العاهل والعديد من المسئولين الكبار. والبلشفية هي التي لم تحدث إلا دمجًا حقيقيًا للدولة مع فكرة المسيح المنتظر، بينما نقطة التحول الكبرى التي صاحبتها نتائج أبعد وهي النقطة التي سنعود إليها، فلم يكن هذا الدمج استمرارية لكنه كان عدم استمرارية.

إذا لم يكن الخيط هو الرسالة الروسية، إذن فربما لا تكون الفكرة الجامعة للاستثنائية الروسية ؟ كان الروس يواصلون بعزم وعناد على اعتبار أن ثقافتهم وقيمهم متميزة، وتقضي أو تسمح بمسار بديل للحداثة وتقدم دليلا أفضل للمدنية. وبدءا من فيودور ديستوفسكي إلى ألكسندر سوليزنتين، خطبوا في الناس عن "الفكرة الروسية" وامتدحوا تعلق البلاد بالقيم الروحية، والتعهد بكافة الشعب ونبذ فكرة الفردانية، وعندما يأخذ معظمها شكلا نموذجيا يحدث الانسجام الثقافي. ومع

ذلك فقد أحدثت الاستثنائية الروسية تأثيرها من خلال تصارع مع صورة ذاتية بديلة حتى إنها منذ الثلث الأول للقرن التاسع عشر ساوت ما بين سلافوليسSlavophiles والمشايعين للثقافة الغربية. وعلى الرغم من تغير طبيعة المعسكرين بمرور الزمن فإن المصالح لم تتغير، ومن حين لآخر، كان الخلاف الأساسي ينصب على العلاقة الصحيحة بمدنية معينة، وبخاصة الغرب.

كانت تأثيرات إحساس روسيا بالاختلاف مستمرة حتى أصبحت الخيط الذي نراه. وإن كانت قد فشلت في هذا الدور فذلك لأن جوهرها ذاته قد تغير بمرور الزمن. ففي القرن الثامن عشر نشأت جذور الاستثنائية الروسية من أحداث، عندما فرض بطرس بالقهر أنماط غربية على مجتمع مقاوم، وأثناء ذلك استمرت عناصر المقاومة المعرضة للخطر موجودة حتى القرن التالي، ولا يزال البعض يقاوم حتى يومنا هذا. وفي القرن التاسع عشر تحولت الاستثنائية الروسية أيضا إلى وعي، فقد تحولت بين أهل الفكر إلى صور منافسة لماضي وعهد روسيا: فقد أكد سلافوفيلس على القيم (والقيمة) الفريدة لروسيا وأكد المشايعون للثقافة الغربية على قيم(وجاذبية) أوروبا. وفي عام ١٩١٧، دارت العجلة مرة أخرى عندما محت ثورة لينين هذا التباين وقدمت بدلا منه استثنائية قائمة ليس على الجمع بين الضدين من الغرب وقيمه ولكن على كمال وتفوق روسيا على هذه القيم. وظلت استثنائية روسيا جزءا قويا من تراثها التاريخي تلقي بظل غامر على الأحداث الجارية بطرق سنعود إليها.

وهي ترتبط أيضا بشكل مباشر بالسمة التي كان لها دور بارز في كل تاريخ روسيا الدولي، ذلك الخيط الذي يربط إحدى الفترات بالفترة التالية وإحدى الروسيات بروسيا التالية: الاضطراب الذي أحاط بموقع روسيا داخل النظام الدولي. ومثل اليابان، فمكانة روسيا في النظام الدولي السائد جعلتها تبعد سياستها الخارجية في كل مرحلة تقريبا من تاريخها الحديث. وفي فصله في هذا الكتاب (عن اليابان)، زعم كينيث بايل بأن مكانة اليابان كانت تعني عادة وجهًا يفهم منه

أنها قوة تحظى بالاحترام والأمان بين دول الغرب الصناعية، وعلى العكس فإن المطلب الروسي لحل مشكلة علاقتها بالنظام الدولي اليوم، قد اتخذ صورًا عديدة كانت دائما مثيرة للقلق وأقرب ما تكون إلى شيء متواصل متجانس أحد طرفيه المجافاة والتنابذ.

أدخل بطرس روسيا في النظام الدولي الأوربي خلال السنوات الطويلة من الحرب الشمالية مع شارل السابع ملك السويد (١٧٠٠-١٧٢١)، لكنه لم يجعل روسيا من النظام. وحتى في مراحلها الحاسمة، كانت الحرب الشمالية عرضا ثانويا لحدث رئيسي، حرب الخلافة الأسبانية (١٧٠١- ١٧١٣) التي انشغلت خلالها القوى الكبرى في أوروبا بطموحات لويس الرابع عشر في فرنسا. وبهزيمة السويد، وطدت إحدى القوى الكبرى في أوروبا نفوذ روسيا على بحر البلطيق وأعطت لها صوتا مهيمنا في الشئون البولندية، وجعل بطرس بلاده عاملا جديدا مرهوب الجانب في السياسة الأوروبية. ومع ذلك فقد استمر النظر إلى روسيا على أنها تهديد أجنبي. وروسيا الأكثر شبهًا بالإمبراطورية العثمانية، كانت تعتبر بعيدة عن الاتجاه السائد في سياسات أوروبا، كما عبر عنها أحد المسئولين البريطانيين:

لم تكن ألمانيا وكل الشمال بمثل هذا الخطر المحدق مثل الآن، لأن الروس ينبغي التخوف منهم أكثر من الأتراك. وعلى عكس الأخيرة، فلن يظلوا على جهلهم الكبير وينسحبوا بمجرد الانتهاء من أعمال التخريب والدمار، وعلى العكس فسوف يكتسبون المزيد والمزيد من العلم والخبرة في مسائل الحرب والدولة، تفوق العديد من الدول في التفكير الحذر والخداع وشيئا فشيئا يتقدمون تدريجيا إلى حياتنا.

ولم يظهر أن بطرس قد رأى محور دبلوماسيته مقيدا بالكامل أو حتى بشكل أساسي بالنظام الأوربي الناشئ لويستفاليا Westphalia وأوترشتUtrecht. وطوال فترة حكمه، نظر إلى الجنوب بنفس التركيز تقريبا. وعلى الرغم من أن حروبه وشبه حروبه ضد الأتراك غالبا ما تأثرت وكانت تتأثر بالأحداث في أوروبا، فإنها ظلت رغم ذلك اهتمامًا قويًا منفصلاً. وعلى الرغم من أن سياساته التوسعية في

البلطيق كانت تستهدف إلى حد ما تعزيز آماله بتوسيع التجارة مع أوروبا، فنادرا ما كانت أوروبا تشغل جل انتباهه في هذا الخصوص. وقد كان يحلم أيضا بالفوائد العظيمة التي يحصل عليها من التجارة مع الفرس وآسيا الوسطى والهند، وأعتقد أنهم قاموا بجهود كبيرة لتقوية دور روسيا في منطقة القوقاز التي يهيمن عليها الفرس، التي قادت إلى آخر حملاته العسكرية، حرب عام ١٧٢٢-١٧٢٣ مع الفرس.

ومع نهاية القرن الثامن عشر، ونتيجة للتوسع الروسي في منطقة البحر الأسود خلال حقبة حكم كاترين الأولى ودور كاترين في تقسيم بولندة، كانت روسيا هي اللاعب الرئيسي بشكل منتظم في النظام الدولي الذي تهيمن عليه أوروبا. ومع ذلك فقد شكل الزج الشديد بروسيا نحو الخارج وديناميكية علاقاتها مع دول أوروبا الرئيسية الأخرى غموض لب النظام. وتعود المشكلة إلى ما جعل روسيا مختلفة بشكل حقيقي. فلم تكن ذلك صورتها الذاتية وليس كما يتصور، نظامها السياسي والاجتماعي الوطني(على الأقل، ليس معظم القرن الثامن عشر). والأحرى، فقد كان اختلاف روسيا يكمن في طبيعة جبهاتها.

في النظام الدولي في القرن الثامن والتاسع عشر، كانت روسيا وبريطانيا العظمى "قوى جرارة ".ومع ذلك فقد حددت بريطانيا بشكل واضح المراكز الغربية المهمة في أوروبا، وذلك إلى حد ما لأن بريطانيا في أوروبا، في مقابل الإمبراطورية البريطانية في أماكن أخرى، كان لديها اهتمام قليل بالجبهات. وروسيا، في المقابل، لم تكن مزعجة لحدود أوروبا الشرقية فقط بل عقدت بدرجة كبيرة العلاقات الدولية في أوروبا من خلال سياساتها في جبهات غير واضحة المعالم أو متلاشية تحيط بإمبراطورية روسية منبسطة.

وقبل كاترين بفترة طويلة، كانت طموحات روسيا ومناوراتها على الحدود الضعيفة للإمبراطورية العثمانية وفي أنقاض ما كانت إمبراطورية بولندية قوية في يوما ما، قد جعلتها تقع في شراك تدابير الدول الكبيرة في أوروبا. ومع ذلك، فإن غزوها للقرم وتغير ميزان القوى في الجنوب من العثمانيين إلى الروس في أعقاب

حربان ناجحان ضد تركيا قد حولا ما كان عمليات سلب ونهب متفرقة إلى تهديدات مباشرة للمصالح الرئيسية للدول الأخرى في البحر المتوسط، وخاصة مصالح بريطانيا العظمى. وبالمثل، فعلى الرغم من أن دور روسيا في التقسيم الأول لبولندة (١٧٧٢) كان إلى حد بعيد شيئا ثانويا (حيث أثار رغبة النمسا وبروسيا في التعويض عن مكاسبها في الحرب التركية عام ١٧٦٨-١٧٧٤)، وكانت النمسا وبروسيا تأملان أيضا في احتواء روسيا من خلال اتفاقية. والتقسيمان الأخيران- في تسعينيات القرن الثامن عشر، محا التقسيم النهائي لبولندة من الخريطة- كانا إلى حد كبير من تحريض الإمبراطورة كاترين. بيد أنه مثل الحركات التوسعية الأخرى لروسيا، فقد كانت نتيجة فرصة، حسب أعراف العصر، وعمل من أعمال توازن القوى في أوروبا أكثر من كونها دافعًا روسيًا كامنًا لا يقاوم من أجل التوسع.

وبعد ذلك ولزمن طويل تعقدت أنشطة روسيا على حدود إمبراطوريتها، عادة متعصبة و كان يفرضها أحيانا موقعها داخل النظام الدولي. وطوال هذه السنوات كافح زعماؤها من أجل التمكن وغالبا استغلال التحديات التي أثارها في الجنوب الموت البطيء للإمبراطورية العثمانية، وفي الغرب عن طريق تحطيم بولندة المستقلة وأخيرا عن طريق إخضاع تمرد بولندة. وانهيار الإمبراطورية النمساوية المجرية بعد عام ١٩١٤ ربما قد أبرز مشكلة روسيا الجديدة أمام لينين، غير أن النظام البلشفي (الشيوعي) كان من الضعف حتى يتمكن من الدخول بشكل جدي في المرحلة التوسعية التي بدأت بين روسيا ونظام دولي أوربي منكمش حاليا. ولا يمكن أن يتشجع إلا من خلال عمل إضافي بالقضاء السريع على ثورات المجر وبافاريا، وفي عام ١٩٢٠، محاولة تصدير الثورة المصحوبة بكارثة إلى بولندة بطعنة حربة. وفي المقابل، بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الإدارة المتعجرفة لستالين للجبهة السوفيتية مع أوروبا أن بدأت الحرب الباردة. فقد شكلت شرق أوروبا من الآن فصاعدا نقطة الرحيل والدعامة الأساسية للارتباط الروسي

بنظام دولي ثنائي القطبية متغير بشكل هائل. وانهيار الإمبراطورية السوفيتية في عام ١٩٩١ طرح موضوع الجبهات من جديد. فقد انكمشت في الجنوب والغرب جبهات روسيا إلى الأبعاد التي حددها بطرس من قبل، بينما حددت طريقة تعامل روسيا معها وطريقتها في إدارة التهديدات والفرص التي نشأت معها وضع روسيا في النظام الدولي المعاصر كما كان دوما.

لم يعتمد وضع روسيا الشائك في النظام الدولي فقط على التفاعل حيث يواجه النظام الإمبراطورية بصورة طبيعية، فمنذ عهد كاترين فصاعدا، نشأ أيضا من الاختلاف المتنامي في الطريقة التي تجمع السياسات الداخلية والخارجية في روسيا في مقابل الطريقة التي تتلاقيان بها إزاء القوى الكبرى. وعندما غزت كاترين بولندة في طريقها إلى التقسيم الثاني عام ١٧٩٣، فقد قامت بذلك لقمع " روح العصيان والتجديد" الذي أوعزت به حركة اليعقوبيين Jacobinism (حركة الإصلاح السياسي المتطرفة في فرنسا) لفرنسا المعاصرة. وأيا كان ارتباطها الفكري بالفلاسفة الفرنسيين (وارتباطهم بها) كانت الثورة الفرنسية لعنة. ومنذ ذلك الحين وحتى تحول الإمبراطورية الروسية من مسرح الأحداث في عام ١٩١٧، لم يكن هناك سبيل لصنع السلام بالأفكار والنفوذ السياسي لعام ١٧٨٩. وطوال القرن التاسع عشر، عمل نيكولا الأول وخلفاؤه بجد واجتهاد وإرادة لا تلين لاحتواء تأثيراتها عندما اندلعت آثار عام ١٧٨٩ في ثورة مجددة في أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر وعام ١٨٣٠ وعام ١٨٤٨ لسحقها بالقوة العسكرية، إذا لزم الأمر .

طوال العقود الثلاثة الأولى بعد الانتصار على بونابرت، عززت العداوة لليبرالية من مشاركة روسيا لبروسيا والنمسا، إلا أنه بحلول النصف الأخير من القرن، بدأت بروسيا والنمسا في تغيير حكوماتهما الملكية المحافظة حتى تتكيف مع القوى الجديدة، وأصبحت روسيا بمفردها مرة أخرى. ولم يحدث النظام السياسي الرجعي لروسيا متطلبات سياسة خارجية معادية لأجندات القوى الرئيسية الأخرى في أوروبا فقط، لكنه جعل من الاتجاهات والميول في الخارج امتدادا لمخاوفه

وأهوائه الداخلية. ووصل الحال بدول أخرى وحركات سياسية أخرى أن تشكل تهديدا ليس فقط من خلال ما قامت به ولكن من خلال ما كانت عليه؛ لويس فيليب في فرنسا" ملك المتاريس"؛ مجلس فرانكفورت عام ١٨٤٨؛ الجمهورية المجرية للاجوس كوسوث- كانوا جميعا يمثلون تحديا مستمدًا مما لا تستطيع روسيا أن تتحمله في عالمها الداخلي. وكما قال وزير خارجية نيكولا، الكونت كارل روبرت فون نسلرود، إن مساعدة فردريك وليام الرابع ملك بروسيا في مقاومة الإغارات الديمقراطية، أو مساعدة الإمبراطور فرانز-جوزيف في سحق جمهورية كوسوث لم يكن ببساطة مسألة أمن متبادل لكنه كان مسألة "سكينة داخلية" لروسيا.

والذي جعل روسيا مختلفة في هذه الحالة، والذي جعل بواعثها القوية تدوم داخل النظام الدولي ليس استعدادها للتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى؛ لم تكن مذنبة لقيامها بذلك أكثر من معظم أقرانها الأوربيين. والأحرى، فقد كان اختلافها يكمن في محاولة جعل الاتجاهات في المجتمعات الأخرى تابعة لضروريات نظامها الداخلي.

وخلال الفترة السوفيتية بلغ البلشفيون بهذا التشوه حد التطرف، فبدءا من تصور عن العالم تحكم على الدول بالخير أو الشر من خلال طبيعة نظمها الداخلية، فقد قاموا باختزال ديناميكية السياسات الدولية إلى وظيفة ذات طبيعة اجتماعية اقتصادية للدول المعنية. وقاموا بتحويل التهديد إلى وظيفة تبعا لهوية الدولة بدلا من نواياها أو تصرفها. وفي فترة ما بعد الحرب، لم يرتكز الأمن السوفيتي من خلال نظام تحالفه على المصالح الدولية المشتركة أو السياسات الخارجية المتقاربة لكنه ارتكز على حجة سياسية داخلية. ومثل القياصرة السابقين قبل مائة عام، فقد استلوا السيوف عندما اعتدى التغير الليبرالي في المجتمعات المجاورة على شعورهم بالغبطة والصلاح: في برلين عام ١٩٥٣، والمجر عام ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨.

بيد أن انخلاع روسيا من المجتمع الدولي لا يجب اعتباره فصلاً من النظام، فقد كانت روسيا طوال ثلاثة قرون فاعلا رئيسيا في النظام. وفي حالات نادرة ومهمة كانت واحدة من صانعيه.كان ذلك الحال في نهاية الحروب النابليونية. ولم يتولى الإسكندر الأول دورا رئيسيا في إنشاء توازن القوى المعقد الداعم لنظام ما بعد الحرب، إلا أنه هو وخليفته جعلا من أولوياتهما الإبقاء على إنجازاتهم الشخصية الجماعية لعقود بعد ذلك. وصحيح، عندما كان يميل للادعاء في الاجتماع الأول للتحالف الأوربي في Aix-la-Chapelle (١٨١٨) بأن التعاون بين القوى العظمى يجب أن يضمن ليس فقط الوضع الإقليمي الراهن بل يضمن أيضا النظام السياسي "القائم على دساتير "حكيمة" يمنحها أصحاب السلطان إلى شعوبهم."وكان صادقا أيضا عندما فض هو ونيكولا الصفوف وعالجا المشاكل بنفسيهما، كما حدث في الحرب الأهلية اليونانية في عشرينيات القرن التاسع عشر والحروب العديدة الأخرى مع الأتراك. بيد أنه في الجزء الأعظم، قاما بتعريف المصلحة القومية الروسية على أنها قائمة على التعايش وفق قواعد النظام وعندما هددت هذه المصالح استجمعا قواهما للدفاع عنها.

وجاءت الفرصة الأخرى عندما أصبحت روسيا ليس مجرد مشارك مرتبط بعمق ولكن كمخطط لنظام دولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية. بعد ذلك، كما في عهد الإسكندر، كانت روسيا في مركز قوة مهيمن، ذلك الشيء الذي نادرا ما كان يحدث على مدى الثلاث مائة سنة الأخيرة، حيث كانت سمة الضعف هي الغالبة عليها. وبالفعل، خلال خمسين عاما من مؤتمر فيينا تلاشى ظل القوة الروسية، وفي غضون نفس العدد من السنوات بعد مؤتمر يالتا تدهورت حقيقة القوة السوفيتية. بيد أنه في الوقت الذي دامت فيه القوة السوفيتية كان ستالين وخلفاؤه مؤسسين ومديرين مشاركين في نظام ما بعد الحرب. كيف لعبوا هذا الدور، يطرح الدليل الأخير والأكثر تأثيرا لعلاقة روسيا المشوهة تاريخيا مع النظام الدولي السائد.

جعلت ثورة ١٩١٧ من روسيا شيئا لم تكن عليه من قبل، دولة ثورية- ليس بمفهوم لينين أو ماوتسي تونج ولكن بمفهوم هنري كيسنجر: أي دولة تخطط للإطاحة بالنظام الدولي الحالي. وكانت الفترة الوحيدة الأخرى التي قامت فيها روسيا بنفس الشيء خلال حكم كاترين، فبعد انتصارها الأول على تركيا دبرت خطة غير مدروسة للتخلص من الإمبراطورية العثمانية واستبدالها بإمبراطورية يونانية أرثوذكسية مجددة يحكمها حفيدها الوليد، قسطنطين المعمد لهذه المناسبة. وقد أدى ذلك إلى تمزيق التوازن الأوربي بشكل خطير. بيد أنه حتى في هذه الحالة، قامت بممارسة هدفها الإصلاحي بالسعي نحو موافقة لاعب رئيسي آخر، هو جوزيف الثاني في النمسا. وحتى عام ١٩١٧، كانت روسيا في صميم قوة الوضع الراهن. ولم يعن هذا أن الروس لم يسعوا إلى تبجيل أنفسهم بشكل منتظم وملائم منذ عهد بطرس حتى نهاية حقبة رومانوف. ومع ذلك فقد ظل نهمهم يقع داخل النمط الطبيعي للسلوك المعاصر، والأهم، لم تكن لديهم النية في تحطيم النظام الأكبر. وعلى العكس، ففي أغلب الأحوال كانوا يرون أنفسهم أنهم يعملون من أجل تقوية النظام وليس لينين.

لم يكن الهدف من ثورته ليس مجرد إخماد النظام القديم الموجود في البلاد، بل كان ينوي إسقاط نظام العلاقات كله بين الدول، وكان مقصده في ذلك ليس تغيير توزيع القوة ولكن تحاشي أهميتها، وليس بإحباط مناورات الدول الأخرى بل بتقويض الوسائل والأساليب التي تعمل بها. كانت ثورته هي التي أنهت العلاقات الدولية عندما وجدت. وعلى عكس نابليون في فرنسا أو هتلر في ألمانيا، حاصر لينين في روسيا النظام الدولي في اللحظة التي كان نفسه الأضعف والذي جعل التحدي الروسي متواضعا بالمقارنة بأقرانه الفرنسيين والألمان. وقد ضمن أيضا أن الحقيقة الدولية التي كان يصمم البلشفيون على إبطالها، ستكون إبطال حججهم المتضخمة والمضللة. وعندما قبلوا سلاما منفردا وملحقا مع ألمانيا في مارس ١٩١٨، كانوا بعيدين تماما عن فروضهم الثورية الأصلية. وكانوا يتعلمون أيضا

كيف يتساهلون وكيف يتخذون أوضاعا معاكسة في مواجهة ظرف غير موات، تلك الممارسة التي استمروا في تنفيذها في ظل خلفاء لينين والتي سيستخدمونها بمرور الزمن مرارا وتكرارا باستخفاف كبير.

بيد أن استخفاف لينين وقدرته على استخدام القوة بشكل قاس، لم تكن مصدر عدم توافق روسيا السوفيتية المستمر داخل النظام الدولي، فقد نشأ ذلك من نبذ الاتحاد السوفيتي داخل النظام. وليس بأمر يذكر كيف كان إخضاع ستالين القاسي مخططات الآخرين الثورية لاحتياجات الاتحاد السوفيتي، وليس بأمر يذكر كيف كان تصميم نيكيتا خروشوف الماركسي ينزل هزائم استراتيجية بالغرب في برلين، و ليس بأمر يذكر كيف كان استغراق السياسة الخارجية غير الملهمة والدنيوية لنظام ليونيد بريجنيف، فقد ظل كل الزعماء الثلاثة متحدين بعد إيمانهم بالشرعية الأساسية للنظام الدولي. انقسم الباحثون بدرجة كبيرة حول مدى صدق التزام ستالين في ثلاثينيات القرن العشرين بالأمن الجماعي كعقبة أمام طموح هتلر، غير أن الجدل أخطأ الهدف.والجدل حول ما إذا كان ستالين قد رغب في أن يجعل لعصبة الأمم معنى ذا دلالة أو اتفاقية المساعدة المتبادلة عام ١٩٣٥ مع فرنسا، أو ما إذا كان قد اعتبرها مجرد ذريعة، تخفي حقيقة أن أي اتجاه لم يكن سوى حيلة لا ترتبط بأي قيمة كامنة. وكما في تحالفه الأخير أيام الحرب مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، لا يمكن أن تكون خياراته إلا ذرائعية ؛ فالخيارات القياسية لم تكن تعنيه في شيء في عالم لا يستطيع قبول المحافظة عليه.

ومن ثم، فعلى الرغم من أن ستالين بعد انتصاره في عام ١٩٤٥ كان يفضل أن يقارن نفسه بالإسكندر الأول، فإن هناك أوجه تشابه قليلة بينهما كصانعين لنظم ما بعد الحرب. فقد ساعد الإسكندر الأول على نظام كانت القوى الكبرى الأخرى تحتضن فكرته وتنظيمه. ولم يشارك ستالين في أي من الفروض الأنجلوسكسونية مع الذين ساعدهم في تشكيل نظام ما بعد الحرب، فالمؤسسات والترتيبات التي اتفقوا عليها في مؤتمرات زمن الحرب كانت بالنسبة له ذرائع سطحية وليست

أساسًا لنظام دولي دائم. ورغبته في تقسيم خريطة ما بعد الحرب إلى مناطق نفوذ، وجهده الواضح لاستعادة كل قطعة من الأراضي كانت خاضعة لروسيا الإمبريالية، وبعد ذلك، انشغاله بالمكانة والمكافئات المتناسبة لمكانة ومكافئات الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، ومحاولته إحباط واستغلال التحالفات بين القوى الأخرى قد ارتكزت على فكرة أنه في النهاية سوف يفنى كل هذا. فقد كان إمبرياليا روسيا على مستوى يناظر سلفه القيصريين، لكنه كان أيضا ثوريا اقتنع بأن قوى التاريخ قضت على أعدائه وعلى النظام الدولي الذي اخترعوه وهيمنوا عليه. وتوحي الدلالة بأنه مع اقتراب الحرب، وعلى الرغم من أنه لم يستبعد إطالة التعاون بين الاتحاد السوفيتي وشركائه في التحالف الكبير، إلا أنه نظر إليه على أنه فجوة. إن آجلا أو عاجلا سوف تؤدي الديناميكية الحتمية داخل العالم الرأسمالي إلى صراع وفي المراحل التالية إلى انهيار النظام القديم.

واستمر من جاءوا بعد ستالين في الانحراف عن الاستقامة الثورية لمسايرة حقائق دولية متغيرة مثل ظهور الأسلحة النووية، وظهور التحديات القومية داخل معسكراتهم، وبروز الصراع الصيني- الروسي. والمذهب أو العقيدة، المتخشب في تعويذته والمطاط في صياغته بدا مجوفًا بشكل متزايد كقوة دافعة. بيد أن هذه الاتجاهات فشلت في تغيير الحقيقة الأساسية: حتى ميخائيل جورباتشوف، وحتى الزعماء السوفيت الأكثر برجماتية عملوا بمجموعة من الفروض كان فيها المنافسون أعداء بطبيعتهم وليس بظروفهم؛ وكانت فيها التوترات دالة في النظم الاجتماعية وليست سمة كامنة في السياسة الدولية؛ وكان فيها التعاون بين الدول، برغم أهميته وخاصة في التحكم في الأسلحة النووية وتحقيق فائدة اقتصادية محدودا وذريعة مؤقتة وليس طريقًا أساسيًا ودائمًا للأمام .

وفي النهاية، كانت لدى روسيا فرصة ثالثة لأن تكون صانعة رئيسية لنظام ما بعد الحرب. ومرة أخرى للمرة الثانية، كان لديها الفرصة للقيام بذلك مع القوى الكبرى الأخرى. وللمرة الأولى كان لديها الفرصة لحل علاقة روسيا العويصة

بالنظام الدولي. وقد أجهضت ثورة السياسة الخارجية لجورباتشوف في الصميم العالم الذي كان يتصوره لينين، وأبطلت البقايا الأخيرة التي تدعم إبعاد الاتحاد السوفيتي. وعندما انتهت الحرب الباردة، بفضل جهوده الكبيرة، بدأ يرسم تصورا للنظام الدولي التالي الذي كان مختلفا بشكل جذري عن أي شيء تصوره أي زعيم روسي. لقد كانت رؤية أقرب ما تكون لرؤية وودرو ويلسون عن رؤية القادة الأمريكيين المعاصرين الذين كانوا مستعدين للخوض فيها. بيد أن دوره في إنشاء النظام الجديد انتهى قبل أن يبدأ. فانهيار الاتحاد السوفيتي أبعد روسيا كصانع ومخطط وترك خلفاء جورباتشوف يصارعون المشكلة المهمة لمكانة دولتهم داخل النظام الدولي، ذلك النظام الذي سيكون شكله مرة أخرى بعيدا عن سيطرتهم بدرجة كبيرة .

روسيا في القرن العشرين

لم تكن هناك أية دولة، ولا حتى ألمانيا أكثر خوفا من روسيا من الحدث المأساوي الكبير في هذا القرن، وهو الحرب العالمية الأولى، فقد دخلت روسيا الحرب كإمبراطورية ضخمة لكنها مستنزفة في ظل سيطرة مطلقة لحكم ملكي متزايد الضعف. وكانت ترزح تحت أرستقراطية معدمة بشكل متزايد لكنها لا تزال طاغية وتمتلك الأراضي، وطبقة من الفلاحين ظلت لبضعة عقود محرومة من امتلاك الأراضي. خرجت روسيا من الحرب في حالة اضطراب وهياج، فقد تحطم النظام القديم، وتناثرت إمبراطوريتها، وارتبطت جماعة ثورية راديكالية جديدة بطبقة بروليتارية حضرية صغيرة كانت تتعلق بشكل مزعزع بحطام السلطة التي استولت عليها في نوفمبر ١٩١٧. وتجمعت المعارضة من جميع الأنحاء، وخلال أربعة أشهر من الحركة الانقلابية انخرط نظام لينين الهش في حرب أهلية، وأغارت عليه جيوش مختلفة من ثلاثة اتجاهات: قوات عسكرية من فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة، واستولت اليابان على أراض روسية تحت ذريعة محاربة الألمان، بينما كان الغرض الحقيقي تضييق الخناق على النظام

الجديد. وفي الجانب الرابع، ناحية الغرب، انتزع جيش كيسر Kaiser الألماني معاهدة برست ليتفوسك المؤلمة في مارس ١٩١٨) التي تنازل بموجبها البلاشفة عن ثلث أراضي الإمبراطورية والسيطرة على أوكرانيا وفنلندة والبلطيق والأراضي البولندية.

كان نيكولا الثاني في روسيا مخلوقا يحتضر يواجه قدره المشئوم، فقد عاش عقديه الأخيرين محاولا إيجاد وسائل للفرار من مساوئ لا يفهمها قواده إلا بشكل مبهم. والحرب الهوجاء مع اليابان في عام ١٩٠٥، والانحسار الاقتصادي، والمناوشات المتزايدة للعمال المضربين وعصيان الفلاحين قد تحول في عام ١٩٠٥ إلى بروفة كاملة للثورة. والقيصر الذي فشل في قمع موجة العنف المتصاعدة وافق على مضض على قيام برلمان منتخب بلا صلاحيات: فلم تكن لديه الصلاحية للموافقة على الحكومة أو انتقادها وكانت لديه سيطرة محدودة على الموازنة، وليست لديه سلطة المراقبة على ما تقوم بها من أعمال. وحتى هذا التحدي الوضيع قد فاق قدرة تحمل نيكولا على الصبر. وفي أول عمل له قام بحل المجلس التشريعي الأول والمجلس التشريعي الثاني بعد سنة في صيف عام ١٩٠٧. وقد كشفت الحقوق الممنوحة لنيكولا العيوب الموجودة في السلطة المطلقة لكنها لم ترس المبادئ الحقيقية للحكم الدستوري.

وقبيل الحرب، كانت الإمبريالية الروسية خليطا معقدا من النزعات والميول، فمن ناحية، تم استئناف النمو الاقتصادي وبدأت تتزايد حركة التصدير، وتتحسن بعض أشكال النظام الزراعي؛ ومن ناحية أخرى أغلقت مرة أخرى نافذة التسامح والحرية الدينية والتعليم ومعاملة الرعايا غير الروسيين التي فتحت أثناء ضعف النظام في عام ١٩٠٥، وفي نفس الوقت، تزايدت بخطى سريعة موجة التطرف المعارضة للنظام .

ولجعل الفاجعة أكثر تأثيرا، أن تزامن التدهور الداخلي في روسيا مع النظام الدولي المقلقل في القرن التاسع عشر، الذي كانت تفضل روسيا القضاء عليه

بضربة عنيفة. وفي أعماق زواله كان التفاعل المميت لإمبراطوريتين أخريين على شفا الزوال - الإمبراطورية النمساوية- المجرية والإمبراطورية العثمانية- وظهور قوة أوروبية جديدة هي ألمانيا موحدة. ومع نهاية القرن تحولت روسيا من انحيازها البروسي/الألماني إلى شراكة جديدة مع فرنسا. وفي عام ١٩٠٧، كان توجهها الجديد سيؤدي إلى تصالح روسيا مع بريطانيا العظمى. ولم تكن روسيا في شكلها تفكر في معاداة ألمانيا وشريكتها النمساوية المجرية. وعلى العكس، فقد عمل نيكولا على وجه الخصوص حتى النهاية من أجل تأسيس تعاون جديد، غير أن الاضطراب الذي حدث في الجزء البلقاني من الإمبراطورية التركية أغرى النمساويين المجريين بالاشتراك، خوفا من تأثير التطورات بين السلاف الجنوبيين على الأجزاء المضطربة من شعوبهم السلافية. ومن خلال التقسيم ساند الروس الصرب مما أثار الغضب النمساوي المجري. ومن عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩١٤، أشعل البلغاريون والصرب واليونانيون والترك فتيل الحرب، وتقدم النمساويون والمجريون والروس في حركة بطيئة نحو المواجهة نيابة عن عملائهم المحاربين، واضطر الألمان للاختيار، فاختاروا أبناء عمومتهم النمساويين. والبريطانيون، بخوفهم من ظهور القوة الألمانية، والفرنسيون بخوفهم من فشل نظام تحالفهم جاءوا في صف الجانب الروسي. ومن ثم، فعندما اغتيل الصربي البوسني وريث عرش هابسبرج في سراييفو في أواخر يونيو عام ١٩١٥ لم يكن البلقان المعارضون وحدهم الذين دخلوا الحرب بل أوربا كلها.

وعندما انتهت الحرب المريرة تم اختزال روسيا الضعيفة، والمهشمة، والمتعجرفة أيضا في مطالبها الثورية إلى موضوع ثانوي في السياسات الأوربية. وكما حدث في مؤتمر فيينا عام ١٩١٨ الذي أعقب الحروب النابليونية، ركز المنتصرون على إقامة نظام يجعل المقهورين- وهم أساسا الألمان - في عزلة. والنظام الروسي الجديد، كما لوحظ بالفعل، أوجد فكرة مختلفة تمام الاختلاف في العلاقات الدولية، لكن مشاغله الكثيرة بالتحديات الموجودة في البلاد حالت دون أن

تحدث. وبخلاف بعض مهيجي الجماهير على الفتنة في أطراف النظام الأوربي وبين " الكادحين في الشرق"(وهم في الأساس في إيران والهند وأفغانستان) ركز البلاشفة تفكيرهم في الإفلات من مشنقة الحرب الأهلية وكسر عزلتهم شبه الكاملة.

وتركزت أحد خيوط جهودهم على استمالة القوى الغربية الكبرى في توسيع الاعتراف بهم، ومن خلاله يساعدون اقتصادًا أنهكته الحرب والتجارب الثورية المريرة في الفترة ١٩١٨-١٩٢١. وركز الخيط الآخر على مناورة خفية لافتعال روابط مع دولة منبوذة في أوروبا وهي ألمانيا. وللهلع الفظيع للندن وباريس، عمل جواسيس لينين السريين على إقناع الوفد الألماني الذي حضر مؤتمر جنوا عام ١٩٢٢ للإعمار الأوربي بالتسلل إلى مدينة رابالو المجاورة للبحر، حيث أجرت الحكومتان اتفاقهما السري.

بيد أنه طوال عقد العشرينيات من القرن العشرين عمل الاتحاد السوفيتي من موقع ضعف، ففي الداخل كافح النظام من أجل إعادة بناء دولة وإمبراطورية، دمر القسم الأعظم منها فكر جديد نصف مدروس ونموذج اقتصادي مضطرب. وبعد وفاة لينين في أوائل عام ١٩٢٤، غيم الصراع على السلطة على السياسات السوفيتية، حيث تخلص ستالين في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين من عدد كبير من منافسيه ليبدو الخليفة المحتمل. وطوال هذه السنوات ناضل صناع السياسة السوفيتية للجمع بين الضدين: فقد سعوا نحو إيجاد علاقات طبيعية بين الدول وتنشيط التجارة مع القوى الرئيسية في أوروبا، بينما شجع ذراعهم الثوري في نفس الوقت، الحزب الشيوعي الدولي الثالث (الذي تم حله عام١٩٤٣) على تشكيل وتطوير وتبعية الأحزاب الشيوعية المحلية، واتحادات النقابات التي يهيمن عليها الشيوعيون ومنظمات الشباب المكرسة من أجل قلب النظم السياسية لهذه الدول. وعلى قدر ما كانت لدى لينين ومن جاءوا بعده أجندة أمن قومي، فقد كانت تركز على الماضي. ومن ثم، فقد خشوا كثيرا من محاولة الإنجليز والفرنسيون خنق النظام مرة أخرى عن طريق المقاطعة الاقتصادية، أو النجاح في استفزاز الاتحاد

السوفيتي من الداخل أو بالقرب منه كذريعة للتدخل المباشر. وكانت سياستهم تدور حول جهود صد هذا الخطر بطرق ملتوية.

في أوائل الثلاثينيات، وستالين لا يزال يحكم قبضته بشدة على مقاليد الحكم، تزايدت تحديات الأمن في الاتحاد السوفيتي بدرجة كبيرة وأصبحت ملموسة بدرجة أكبر. وظهور الفاشية الإيطالية والمادية اليابانية والنازية الألمانية المرتبطة بالرغبة في إسقاط معظم – إن لم يكن كل – النظام الدولي الموجود وضع العالم مرة أخرى على طريق حرب عامة. وكان يساعد المعتدون الارتباك والأوهام من جانب القوى العظمى الأخرى في أوروبا. وأثرت الأيدولوجية السوفيتية في أن يرى ستالين ورفاقه هذا الخطر بصورة أسرع مما يراها العديد في الغرب، فقد خافوا من أن الطبيعة "الإمبريالية" للحرب أيا كانت لن تستطيع بلادهم تجنب الانجرار إليها، والأسوأ من ذلك تآمر القوى الغربية لتحويل أنظار المعتدين نحو الشرق. وفي تلك الأثناء، بين هذه الغيوم المتجمعة كان ستالين يتعجل بلاده إلى تحول عنيف في قاعدتها الزراعية وعمليات تصنيع مخططة بشكل قهري، يتبعها بسرعة برنامج دفاع سريع. وفي نفس الوقت، وبشكل غريب نوعا أطلق العنان لعمليات تطهير دموي ضخم للحزب الشيوعي والجيش السوفيتي والقطاعات الحساسة الأخرى في المجتمع.

وفي غضون نصف العقد قبل الحرب العالمية الثانية اتجه الاتحاد السوفيتي في وقت واحد في مسارين: اتجه أحدهما إلى التعاون مع الديمقراطيات الغربية على أمل احتواء الأحداث والمناصرين للدخول في الحرب؛ وبدأ الآخر باسترضاء هتلر ألمانيا وعقد معه المعاهدة السوفيتية –النازية عام ١٩٣٩، التي بموجبها تقاسم الاثنان فيما بينهما وسط أوروبا تمهيدا لنشوب الحرب. وفي المسار الأول، دخل الاتحاد السوفيتي عصبة أمم مبكرة سيئة السمعة كما أوجدتها الدول المعتدية، وقد ألح بدون جدوى من أجل تعزيز عقوباتها وعندما فشل تسلى بفكرة استبدال معاهدات متبادلة لربط فرنسا بالاتحاد السوفيتي وبالدول الواقعة في المنطقة المحصورة ما بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي؛ وأعاد توجيه الدولية

الشيوعيةCommunist International نحو المقاومة المعادية للفاشية. وفي المسار الثاني، جعل ستالين خياراته مفتوحة مع برلين وسعى نحو توسيع التجارة وأشكال التعاون الأخرى. وفي كل خطوة أكد على أن اختياراته لا تتضمن على الإطلاق أفضلية أخلاقية أو عرفية للمسار الأول على المسار الثاني. وهكذا، فعندما لم يؤد المسار إلى لا شيء- لم يتفق المؤرخون على مدى إسهام محاولات ستالين في هذه النتيجة؛ وبالفعل، فالبعض ينكر أن المسار الأول كان موجودًا دوما في مخيلته- ولم تكن لدية أية مشكلة في التحول نحو المسار الثاني. واتفاقه مع هتلر منح بلاده سنتين من الحرية من العدوان الألماني، زمن أقل مما كان يأمل. وبعد ذلك في يونيو ١٩٤١، اجتاحت جيوش هتلر بلاده.

خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية في حالة دمار شبه الكامل (فقد دمر ١٥% من سكانه وانهار ٥٠% من بنيته التحتية الاقتصادية). بيد أنه ظل من الناحية العسكرية مسيطرا على نصف أوروبا، وظهر كواحد من القوتين العظميين في أفضل وضع لفرض خياراته على نظام ما بعد الحرب، وللمرة الأولى في غضون قرن ونصف تقريبا لم تكن روسيا في الطرف الخاسر في حرب كبرى، فقد استغل ستالين معظم الانتصار لترسيخ قبضته على الغنائم من خلال اتفاقه مع هتلر عام ١٩٣٩ وطالب بإعادة الأراضي المسلوبة منذ عهد قيصر. ولم يكن شيء من هذا سيحدث فى الحرب الباردة لو لم يصر هو أيضا على إملاء طبيعة النظم التي ظهرت في أوروبا الشرقية ما بعد الحرب.

وربما رغب ستالين في التعاون في زمن الحرب بين البريطانيين والأمريكيين الجدد المهيمنين واستمرار السوفيت في فترة ما بعد الحرب، بينما كان هناك سببان حالا دون حدوث ذلك؛ أولا: على الرغم من تغير وضع السوفيت في العالم (من كونه خاضعًا للسياسات الدولية إلى صانع السياسات الدولية) لم تكن رؤية السوفيت للعالم كذلك، وقد أثر هذا بدرجة كبيرة على الشروط التي أعدها ستالين للتعاون. ثانيا: ظهور دولتين مهيمنتين في فراغ القوة الشاسع في أوروبا

وآسيا بعد الحرب كان من المحتم أن يحدث قدرًا من التدافع والتزاحم بين أمريكا والسوفيت. وأحدثت هذه العوامل مجتمعة ديناميكية بطيئة نتج عنها تقويض التعاون واشتداد التنافس.

لم يكن الاتحاد السوفيتي مرة أخرى بحق في قلب السياسات الدولية، غير أن النظام الدولي الجديد أصبح لأول مرة في التاريخ الحديث منقسما إلى اثنين وامتد نطاقه عبر المعمورة. ولأول مرة كان هناك نظام شرق-غرب. ولأول مرة كانت روسيا قوة فوق جميع القوى الأخرى ما عدا قوة واحدة. وفي المراحل الأولى لهذا النظام الجديد، وعلى الرغم من أن الأمم الأخرى رأت في الاتحاد السوفيتي قوة توسعية تطمع في السيطرة على مساحات أوسع من الأراضي من ناحية الشرق والجنوب وبخاصة الغرب، فقد اعتبرت نفسها في موقف الدفاع (وإن كان ليس كذلك بدون فرص للخوض هنا وهناك لدفع القضية الثورية، وبخاصة في آسيا بعد اجتياح الشيوعيين الصينيين بكين في أكتوبر ١٩٤٩). كانت الاختبارات الرئيسية الأولى للقوة بين الشرق والغرب، حصار برلين عام ١٩٤٨ وبدء الحرب الكورية في عام ١٩٥٠، من أكثر حسابات ستالين الخاطئة – التي دفعت في بادئ الأمر بإحساس العجز عن رد العدوان وفي الثانية بالاستهانة بالتزام الولايات المتحدة- عن تصميم متماسك بإنزال قدر أكبر من الهزائم الاستراتيجية على الغرب. وطوال هذه السنوات ظل اهتمام ستالين مركزا على أوروبا. وفي أوروبا تجمعت أفكاره على نقطة واحدة، المهمة الضخمة لإعادة بناء الاقتصاد السوفيتي؛ شحذ همة الجيش، التي تضمنت التنافس الذري، وتقوية هيمنة الاتحاد السوفيتي على شرق أوروبا، ومواجهة الغرب حيث أصبحت قوته الهائلة منصهرة ومتجمعة كلها في أوروبا.

بدأ خلفاء ستالين من نفس القاعدة، حيث أبقوا على الجزء الأهم من نظام ما بعد الحرب على ألمانيا مقسمة داخل أوروبا مقسمة. وتدريجيا بعدما حاول نيكيتا خروشوف بتهور إجبار الغرب على تغيير خطتهم في أزمة برلين عام ١٩٥٨-

١٩٦١ وأزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، نقلت الزعامة السوفيتية الأجزاء النشطة من التنافس إلى الأصقاع الخارجية الأكثر سيولة من النظام الدولي. وبامتداد الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وفي النهاية إلى أفريقيا أخفى التأثير المعوق للسياسة الخارجية السوفيتية تطوران رئيسيان جديدان: تأثير الأسلحة النووية على تنافس القوى العظمى وتأثير روح القومية والانحراف داخل الشيوعية، الأكثر تأثيرا في الصراع الصيني- السوفيتي، وعلى المعسكر السوفيتي. وبنهاية الستينيات تعثرت الديناميكية الاقتصادية المجددة للاتحاد السوفيتي بعد الحرب، في الوقت الذي حققت فيه في النهاية تعادل نووي استراتيجي حقيقي مع الولايات المتحدة. وبذلك، كان لديها دوافع قوية لاستكشاف تنافس موجه بصورة أفضل مع الغرب وتعزيز التعاون الاقتصادي. بيد أن تخفيف حدة التوتر المبكر في السبعينيات مع الغرب كان مسألة مطاطة في عقول السوفيت ومعوقا ضعيفا للسلوك السوفيتي في جنوب وشرق أفريقيا، حيث انفجر في منتصف السبعينيات الاضطراب التالي في ثلث العالم. وفي أواخر السبعينيات، اتخذت حدة التوتر انفراجا من الأمل، ومع غزو السوفيت لأفغانستان في عام ١٩٧٩ حدث تكرار جزئي لسنوات الحرب الباردة العنيفة الأولى، والآن فقط مع الولايات المتحدة في مقعد الطائر الأمريكي المغرد في المثلث الصيني- السوفيتي - الأمريكي.

وجورباتشوف، بمواجهته لنظام داخلي ضامر ومحبط بسياسة خارجية مفرطة في التوسعية وعقيمة، طالب بوقف النزاع بين الشرق والغرب الذي ظهر بصور مختلفة على مدى العقود الأربعة. وبتعديله الجذري للسياسة الخارجية السوفيتية قام إنهاء الحرب الباردة قبل أن تنهي الأحداث الاتحاد السوفيتي.

ودارت العجلة مرة أخرى، وتخلفت روسيا عن الركب: ضعيفة، منكمشة الحجم، تتلقى السعر بدلا من أن تفرض السعر، وتجاهد في اكتشاف نفسها من جديد. وفي البداية عندما أدمجت زعامة روسيا الثالثة الجديدة ديمقراطيتها

وتطلعات سوقها الموجه في الداخل بسياستها في الخارج. وافترض بوريس يلتسين وأول وزير خارجية له أندريه كوزيريف أن الديمقراطية في روسيا يجب التحول إليها بجعل روسيا جزءًا من الغرب. ولذا احتضنا الأفكار بعيدة الأثر لحقبة جورباتشوف، وبعد ذلك اتخذا الخطوة التالية. لن تسعى روسيا إلى تشكيل علاقة بناءة مع الديمقراطيات الصناعية فقط بل ستجعل نفسها عضوًا في ناديهم. بيد أنه سرعان ما أنهت التجربة محاولات الإصلاح داخل روسيا وتحدي التصالح مع الجيران الجدد والماضي الإمبريالي وإحباطات المشاركة مع الديمقراطيات الصناعية. واتخذت روسيا اتجاهات جديدة، ولكن بدون كثير من الإنجاز سوى الغرور الوطني المتجهم، والقلق من التحول المفعم بالمشاكل إلى نظام جديد، وإدراك بمجموعة منكمشة من خيارات السياسة الخارجية في عالم لم يعد خاضعًا لنفوذها.

صنع شيء من التاريخ

لا تستطيع روسيا المعاصرة الهروب من هذا التاريخ بأكثر من تحاول بعزيمة صادقة ممارسة الديمقراطية أو أي شكل آخر من الهوية الجديدة. ما هي روسيا، كيف يفكر زعماؤها ويتفاعلون، وماذا يتوقع مجتمعها ويخاف ويحلم بانعكاس مما كتب في الفصول الأولى من تاريخها. وفي نفس الوقت لا يبقى شيء على حاله، بما فيه العالم الذي وجدت روسيا فيه نفسها، بالخير أو بالشر، أكثر تعقدا في أمورها عما مضى. وباليقين الذي يعطي السياق معني للنص، فإن الوضع الدولي بعد الحرب الباردة يتغير ويشكل من جديد إرث الروسيتين السابقتيان. وملامح ماضي روسيا الذي ظل في روسيا الجديدة الحالية تقوم بذلك في شكل ومدلول متغير. التاريخ يعتد به ولكن من خلال تأثير يتشكل من جديد على نحو مستمر.

وكما توضح فصول هذا الكتاب، فإن السياسة الخارجية لجميع الدول هي كيان له العديد من التأثيرات. البعض منها معطيات مادية: من حيث الموقع الجغرافي للدولة ومدى وفرة مواردها الطبيعية ودفاعاتها، ومدى اتساع أراضيها وتعداد سكانها. والبعض عضوي ونشأ على تربة البلاد، مثل الثقافة السياسية، وعقلية المجتمع، وما صنعته بخبرتها التاريخية. والبعض يأتي من طبيعة النظام السياسي للبلاد وكيفية اتخاذ القرارات السياسية. والبعض يأتي من الخارج، من طبيعة البيئة الدولية، من شكل القوة بين الدول الكبرى، ومن الأغراض الأساسية للدول الأخرى، ومن الديناميكية الأساسية للعلاقات الدولية في حقبة معينة(تجاه السلام أو الحرب، تجاه التكامل تقريبا، وأولوية الاهتمامات الاقتصادية أو الأمنية). ومع ذلك، نادرا ما تعمل هذه التأثيرات بشكل منتظم بنفس الوزن النسبي وبدون توسط.

وفي الحالة الروسية، اندمجت هذه التأثيرات وأحدثت تأثيرها خلال ظواهر أخرى كثيرة. الأول: هو الجغرافية، وبالنسبة لروسيا أكثر من معظم الدول الأخرى، كانت الجغرافية مصيرا وجاءت بالتأثير الغريب لجبهات روسيا. والثاني: هو الإمبراطورية، فقد ظلت روسيا صناعة إمبريالية لمدة خمسمائة عام. الثالث: تاريخ روسيا الطويل والمميز من الدكتاتورية نسج نفسه بقوة من خلال تاريخ السياسة الخارجية الروسية الذي لا يزال يتردد صداه حتى يومنا هذا. والرابع: هو عملية الانقلاب الفجائي الاجتماعي والسياسي الذي صاحب تحولات دولية كبيرة والتي غالبا ما سبقها تدهور اجتماعي وسياسي كبير. الخامس: يركز على الأفكار والقوة الغريبة التي مارستها الأيدلوجية في الروسيتين الأوليين لا تزال تمارسها روسيا المعاصرة، وهو الموضوع الذي تناولناه قبلا. السادس: وضع روسيا بين الدول الكبرى، بكل انعطافاته والتفافاته، وبكل غموضه ومتاعبه كان يشكل دائما نقطة ارتكاز توجه جهود روسيا في العالم الخارجي.

تلك الظواهر الست هي الخيوط التي شكلت بتوليفات وأشكال مختلفة الخيط الأكبر الذي قدمناه في بداية هذا الفصل. وهكذا في حين يشكل الخيط جزءا مهما من التراث المنظور عبر حقبة طويلة من التاريخ، فإن هذه العوامل الستة التي حولت التراث إلى حقيقة صلبة معقدة أثقلت على روسيا الجديدة. لقد تفاعلت عبر القرون، وبشكل مكثف من جانبنا، ليس فقط لتحديد إن كانت روسيا فاعلا دوليا ولكن لوضع البنود التي تكافح روسيا من خلالها حاليا لابتكار سياسة تلائم ظروفها الجديدة. إنها قوى الماضي التي تتصادم مع معطيات البيئة الحالية غير المألوفة لروسيا، تخضع البعض وتستسلم للآخرين.

الإمبراطورية

حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، لم يهتم المراقبون المحدثون بما يمكن أن يسمى جوهره الإمبريالي، وركزوا على مشكلة التوسع السوفيتي، وهي مسألة ذات علاقة لكنها مختلفة. فقد اتضح أن الاتحاد السوفيتي لم يكن لديه إمبراطورية بل كان إمبراطورية. ومثل روسيا السلف في القرن التاسع عشر وقبل ذلك روسيا القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر- فإن الاتحاد السوفيتي على الرغم من الإدارة والتنظيم البالغ الفظاعة لستالين، لم يستطع أن يسمو فوق هشاشة الدولة الإمبريالية التي فشلت في أن تجعل منه دولة- أمة. وفي كل فرصة في التاريخ الروسي للاختيار ما بين تحول القلب الروسي نحو بلوغ الشعب مرحلة النضج والأهلية أو الاحتفاظ بالسيادة على مجموعة مترامية الأطراف من أراضي التخوم المتباينة عرقيا، اختارت الزعامة الوطنية الاحتفاظ بالسيادة. وصيغة ستالين- اتحاد جمهوريات "قومية في الشكل واشتراكية في المضمون"- كان المقصود بها بالتأكيد جعل الشكل فارغا والمحتوى كل شيء، لكن الشكل هو الذي ساد في النهاية .

وهكذا كان انهيار الاتحاد السوفيتي انحلالا لدولة وليس تفكيك مستعمرات الإمبراطورية الأخيرة. لقد خلق لروسيا الجديدة على الفور مجموعة شبه دول متجاورة منفصلة. كانت هذه الدول في الماضي جزءا من كيانه ومن ثم لم يكن تحديا جديدا لسياسة خارجية مجاورة، لكنها محاولة انفعالية أيضا. وللأسف بالنسبة لروسيا، لم ينته قهر فك المستعمرات عند حدودها الجديدة لكنها هددت الدولة من الداخل. وكانت روسيا أيضا من الإمبراطورية، تتجسم فيها جميع تشوهاتها ومواطن ضعفها. وكلا العاملين – نهاية الإمبراطورية وعجز روسيا المتواصل عن صد العدوان عن نفسها- أن أحدث تأثيرات سيئة على سياستها الخارجية المعاصرة.

ولكي نفهم السبب، يجب علينا العودة بالذاكرة إلى دور الإمبراطورية في الروسيتين الأوليين. وبحلول القرن العشرين، كانت الإمبراطورية الروسية عملا مكتملا إلى حد كبير. وبداية من منتصف القرن السادس عشر من قلبها في روسيا (بلد المسكوب) امتدت تدريجيا نحو الشرق عبر الأورال والصرب إلى المحيط الباسيفيكي، وانتشرت للخارج بخطوات سريعة بحيث كانت تكسب كل سنة مساحة بحجم هولندة على مدى ١٥٠ سنة. ومدت كاترين الأولى (إمبراطورة روسيا- ١٦٨٤-١٧٢٧) سيطرة روسيا على بولندة في الغرب والقرم والقوقاز في الجنوب في النصف الأخير من القرن الثامن عشر؛ وضم خلفاؤها في القرن التاسع عشر آسيا الوسطى وفي النهاية أيضا موانئ في شبة جزيرة لياوتونج بالصين. وتوقف الجزء الأعظم من المشروع الإمبريالي في بداية القرن العشرين. وبدأ القرن الجديد بهزيمة روسيا الإمبريالية في الحرب الروسية اليابانية عام ١٩٠٤-١٩٠٥، تلك الحرب التي كان سببها الطموحات الطائشة لمغامرات بطانة نيكولا الثاني(١٨٩٥-١٩١٧) الذين خططوا للاستيلاء على معظم شمال الصين حتى وإن اقتضى الأمر شن "حرب صغيرة" على اليابان. بيد أن هزيمة روسيا لم تنه فجأة الطموحات الإمبريالية. وفي أزمة البلقان التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى وخاصة أثناء

الحرب ذاتها، بذل زعماؤها جهوذا كبيرة لإحكام السيطرة على خلجان البحر الأسود. وهنا أيضا فشلت في كارثة الحرب البعيدة المدى، وبجمعهما معا شكل الفشلان أعلى نجاح للتوسع الإمبريالي.

وتحطمت الإمبراطورية وبدأت في التشرذم أثناء الحرب. وعندما استولى لينين وزملاؤه على السلطة سارعت أجزاء كبيرة من الإمبراطورية تطلب الاستقلال(بما فيها فنلندة)، أو انفلتت من السيطرة الروسية مع تقدم جيش كايسر نحو الشرق (بولندة على وجه الخصوص) أو أصبحت مناطق متنازعا عليها للقوات المتنافسة (مثل دول البلطيق، أوكرانيا، بيلروسيا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، القرم وآسيا الوسطى). وانقلبت فجأة الثلاث مائة سنة من إنشاء الإمبراطورية بمساعدة تحذيرات البلاشفة الثوريين من أجل حرية تقرير المصير. بيد أنه بعد فترة قصيرة تحولت الأفعال عن البلاغة، فجهود البلاشفة لإنقاذ نظام متحالف في فنلندة أخفق إخفاقا شديدا، لكنه مع نهاية يناير ١٩١٨ أطاح حصارهم لكيف بالبرلمان الأوكراني المكون حديثا الذي أعلن قبل ثلاثة أسابيع "جمهورية حرة وذات سيادة." وعلى مدى السنوات الأربع التالية أعاد النظام السوفيتي الجديد تدريجيا تجميع الأجزاء المفقودة من الإمبراطورية، وغالبا ما كان ذلك يتم بالقوة.

إن تفكك وإعادة تشكيل الإمبراطورية مع نهاية الحرب العالمية الثانية يهمنا في عصرنا الحالي لسببين، وحتى مع الاعتراف بويلات الحرب فقد برهن انحلال روسيا الإمبريالية بوضوح على عجز الإمبراطورية عن رد العدوان. وكتب جوفري هوسكنج "منذ أكثر من ثلاثة قرون كانت منشآت الإمبراطورية الروسية تتكون من دولة مدنية متعددة العرقيات multi-ethnic service state وليست من أمة ظاهرة للوجود ." وكان الانهيار هو الثمن المدفوع. وقد ظلت "الدولة المدنية متعددة العرقيات" بعد عام ١٩١٧، مع الحزب الشيوعي أولا ثم البيروقراطية الستالينية بدلا من القيصر كحاكم للخدمة، وهكذا استمر العجز الأساسي عن القدرة على صد العدوان .

ولم يفهم الروس في أي حالة، سواء كانوا في مكانة أعلى أم لا جذور المشكلة، وفي كلتا الحالتين صبغت حساباتهم الخاطئة مواقفهم تجاه أراضي التخوم المنتقصة. وقضت روسيا الإمبريالية العقود الثلاثة الأخيرة من وجودها في برنامج روسنة وسلطة حكومية مركزية قوية في محاولة لإقحام الإمبراطورية في قالب أكثر ثباتا. وكثفت بشدة من فرض اللغة الروسية، والدين وغالبا المهاجرين من أقليات غير روسية في محاولة لحماية الإمبراطورية عن طريق تطعيم هوية عرقية واحدة في الجميع. وفشلت المحاولة، ليس ببساطة لأن الشعب قاوم أو لأن السياسة عجزت عن التنفيذ ولكن لسبب أساسي إلى حد بعيد: البطش بالعرقية كان أحد الأسباب؛ محاولة دمج الشعوب المقهورة في أمة غير موجودة سبب ثان. وكما اعترف سيرجي وايت في مذكراته عام ١٩١٠: " الخطأ الذي ارتكبناه طوال عقود عديدة هو أننا لا زلنا نعترف أمام أنفسنا أنه منذ عهد بطرس الأكبر وكاترين الأولى لم يكن هناك شيء يسمى روسيا: لقد كانت هناك إمبراطورية روسية فقط."

أنكر لينين وأتباعه بشكل واضح ماضي روسيا الإمبريالي وألزموا أنفسهم بإخلاء "سجن الأمم". وتعهدوا بأنه من خلال العمل على تطوير التعليم وتربية الصفوة القومية فإن الأمم ستنمو وتزدهر. إلا أنه منذ البداية كان لينين وستالين على وجه الخصوص يستهدف من هذه العملية أن تؤدي إلى دمج الأمم في مشروع ليس له نظير. وفي الواقع، فكر البلاشفة(الشيوعيون) في استبدال إمبراطورية بأخرى، الإمبراطورية الروسية بإمبراطورية شيوعية. " الدولية الماركسية-اللينينية في صورة النعرة الوطنية السوفيتية"، ولنستعير صياغة جيرهارد سيمون "كان يشار إليها على أنها نوع من الأيدولوجية الإمبريالية المتجاوزة طور الأمة." فقد تخيلوا مجتمعا بعد الدولة القومية، نظام قيم وراء القومية، وسبب جديد لكونها دولة سوفيتية متعددة القوميات. ومرة أخرى كان بلوغ الشعب الروسي مرحلة النضج والأهلية لتحمل المسئولية السياسية الدولية كارثة.

وتلاشت المثالية في أوائل الثلاثينيات، وقلب ستالين عملية اللاروسنة وتطوير الجذور الثقافية الأصلية، واستبدلها بعمليات تحديث إجبارية، تأليف مجموعة مستوعبة من المصطلحات nomenklatura والاحتراس من "الانحرافات القومية". وعلى الرغم من تغير الإستراتيجية، فإن تفاصيلها لم تتغير، ولم يتغيروا هم حتى النهاية. وربما أصبحت أفكار "الدولية" في الداخل والخارج قنبلة كلامية فارغة، ولم يسمح بشيء أن يحل محلها. ومن ثم، في السبعينيات، ما إن فقد النظام قدرته على إخضاع أجزائه العديدة وبعد ذلك، من خلال استنزاف إمكاناته الإنتاجية، فإن التزام(أو على الأقل العمل الشريف) حتى زبانيته، في الفراغ حرك ولاء مجددًا للتقليد، وفقدًا للهوية القومية، ومعقولية الاستقلال الذاتي الحقيقي وربما الاستقلال. ومن كلمات سيمون: " أوجدت أيدولوجية الدولة المسيطرة فراغا روحانيا ضخما ملئ بعد ذلك بالوعي القومي".

ولما ظلت روسيا إمبراطورية لفترة طويلة، وعلى الرغم من عدم إدراك الروس بعجزهم الأساسي عن صد العدوان، فعندما تفككت أصبحوا لا يفهمون شيئا. ومع التسليم بصحة الأمور، فإنهم نادرا ما كانوا وحدهم يفترضون أن التاريخ الطويل للإمبراطورية المدعوم بالتحول الاقتصادي والاجتماعي للجمهوريات وخلق المؤسسات السوفيتية الجديدة، قد جعل الاتحاد السوفيتي حقيقة دائمة على الرغم من أنها معيبة. ولا يزال، إلحاحهم الكامن العميق باعتبار الاتحاد السوفيتي كما في طبيعة الأمور جعل من ظهور الاستقلال المفاجئ للدول أمرا مباغتا؛ فقد صارت كيانات غير طبيعية كانت علاقاتها مع روسيا شيئا مختلفا عن تلك الدول ذات السيادة والمتميزة. وتدريجيا، عندما بدأ ينتهي العقد الأول بعد الحقبة السوفيتية تعلم الروس على اختلاف درجاتهم واختلاف حنكتهم في أمور الدنيا كيف يعيشون مع حقيقة فنية لاستقلال جيرانهم الجدد. بيد أنه كما سنرى، حتى بين أكثرهم اعتدالا – هؤلاء الأقل تشككا في الحنين إلى الإمبراطورية، هؤلاء الأكثر تشوقا لترك الماضي خلفهم وتحويل بلادهم إلى عضو طليعي ديمقراطي من المجتمع الدولي– تستمر عدم مصداقية وتشكك أعمق في التأثير في طريقة تفكيرهم في ضبط دور روسيا داخل ما كانت تسمى بإمبراطورية.

وميراث الإمبراطورية الروسية أمر مهم للسياسة الخارجية المعاصرة لسبب ثان مشوه: وبسببه، فقدت معظم الدعامات الأساسية للسياسة الخارجية. " لا يستطيع أحد أن يقول هذا، كما يبدو، إن الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٩١ هو في الحقيقة دولة قومية. إنها أكثر من جبل يدمي لإمبراطورية: ماذا حدث لكي يترك عندما انفلتت الجمهوريات الأخرى." ولأن عذاب التغيير يذكر الروس يوميا بعدم اكتمال دولتهم، فإن السياسة الخارجية تصدر عن فقدان الطمأنينة على قدرة البلاد على بقاء هذه الفترة سليمة. وهكذا يجب ألا تتعامل السياسة الخارجية فقط مع الأخطار التي يفرضها العالم الخارجي ولكن مع المخاوف التي تعظم تهديد الأمن القومي القادم من الداخل. وعلى الأقل، فإن هذا يؤخر الميول المشككة في الذات المتبقية للطليعة الروسية وصناع السياسة الخارجية لتأكيد الهموم الأمنية التقليدية- أخطار روسيا من انعدام الاستقرار على حدودها، التهديد الذي تفرضه القوى الخارجية التي يعتقد أنها مالت على روسيا متلاشية داخل فضاء ما بعد السوفيت وتأسيس رؤوس كباري الاستراتيجية لهم وحتى العواقب غير المؤكدة للتوازنات العسكرية التي تجنح بشكل سيئ ضد روسيا (كما مع الناتو) أو ما يحتمل ذلك (كما مع الصين).

التسلط

الإمبراطورية متحالفة بطبيعة الحال مع التسلط، وهو تأثير توسطي آخر مهم في السياسة الخارجية الروسية والسوفيتية. وحقيقة أن روسيا في معظم الأربعمائة سنة الأخيرة من تاريخها، بما فيها كل هذا القرن تقريبا كانت تقرر ولا تحكم بشكل واضح تأثير طبيعة صنع السياسة الخارجية ومن ثم مضمونها. وقد تكشف مسار روسيا طوال هذه المدة وفقا لميول حاكم مطلق فرد أو حكم قلة صغيرة. وفي حين كانت الشخصيات المختلفة في الحكومة وحاشية القيصر، وأحيانا المسئولين العسكريين المستقلين أو حكام الأقاليم تشكل السياسات الروسية،

كانت العملية تتضمن بشكل شبه دائم على مناورة للحصول على تأييد القيصر. ويعزو تعثر روسيا في الحرب مع اليابان عام ١٩٠٤ إلى مكائد ضابط الحرس المتقاعد صاحب النفوذ المدعو ألكسندر بيزوبرازوف، الذي وثق علاقته بالقيصر وحاز على ثقته. وكان يدعمه القادة العسكريون الإقليميون الداعون للحرب، الراغبون في إجبار اليابان على الخضوع للقوة العسكرية الروسية، وكان وزير الداخلية ف. ك. فون بليف يرغب في إرباك منافسه اللدود كونت وايت، الذي كان آنذاك وزيرا للمالية. وايت، وكونت لامبسدورف وزير الشئون الخارجية، الجنرال ألكسي كروباتكين وزير الحرب، اعتبروا جميعا أن مخطط بيزوبرازوف أحمق لكنهم لم تكن لديهم الحيلة لمقاومته. وناهيك عن القول إن البيروقراطيات لم تتزلزل، وتضيف الناتج إلى السياسة أو أنه في السنوات التالية لم تكن البواعث القوية محسوسة في الأرجاء الأخرى، مثل المتطرفين المحافظين في الدوما الثانية. بيد أن تأثيراتهم كانت تنصب حول دائرة داخلية ضيقة غالبا منزوية تدور حول شخص العاهل.

في الحقبة السوفيتية، خلال عقد من الثورة انحصر مصدر السياسة أيضا في قبضة صغيرة من الأفراد، وهم أنفسهم تحت ظل هائل من الحكم المطلق. وخلال السنوات الأولى من حكم البلاشفة (الشيوعيون)- منذ توقيع معاهدة بريست ليتوفسك في مارس ١٩١٨ وحتى السياسة الاقتصادية الجديدة في عام ١٩٢١- ظلت السياسة الخارجية مسألة خلافية بدرجة كبيرة، على الرغم من أن معظم الخلاف قد حدث بين شخصيات المراكز العليا المهمة في الحزب. إلا أنه مع نهاية العشرينيات فإن هذه الخلافات- حتى الأساسي منها كما حدث بين ليون تروسكي وستالين بشأن الثورة في الصين والعلاقات مع كيومنتانج- كانت تتوقف عن أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية وتصبح بدرجة كبيرة أسلحة في معركة سياسية داخلية. ومع نهاية العقد، عندما اشتدت قبضة ستالين على الحكم، فإن اختلافات وجهات النظر حتى بين القلة المقيدة في قمة هرم الحزب لم يعد لها شأن

يذكر. ومن الحقيقي أن السياسة السوفيتية حتى ظل الهيمنة العليا ستالين لم تكن تنتقص لمجرد نزوة دكتاتور. ومضت أشياء أخرى تصنع عناصر السياسة، سواء في إدارة المبادرات السوفيتية داخل عصبة الأمم أو في تناول الكثير من تفاصيل العلاقات الثنائية مع القوى الرئيسية الأخرى. وغالبا ما كانت الريادة لوزراء الخارجية ماكسيم ليتفينوف وفايتشسلاف مولوتوف في تشكيل المواقف السوفيتية، غير أن الجميع عمل في البيئة الغادرة والمعزولة لإرادة الدكتاتور، ولم تختـرق الكثير من التأثيرات المنتشرة غير المباشرة من وراء عالمهم المتزمت.

وبعد وفاة ستالين اكتسب النظام طبيعة أكثر تأييدا لحكم القلة، بينما كان رسم السياسة الخارجية لا يزال حكرا على دائرة ضيقة من الأشخاص المهمين في الحزب. بيد أن التغير قد أفسح المجال لخلافات سياسية خطيرة- على سبيل المثال، بشأن توقيع معاهدة الدولة النمساوية في عام ١٩٥٥، ومعالجة التحالفات الأوربية الشرقية خلال معظم عقد الخمسينيات، وأهمية الأسلحة النووية قبل الحقبة النووية، والارتباط بالأنظمة الراديكالية في العالم الثالث في السنوات الأخيرة لخروشوف، والتعامل مع الصراع الصيني السوفيتي منذ بداية الستينيات فصاعدا والسياسة المتبعة تجاه ألمانيا الغربية في عام ١٩٦٤، والخلافات التي طوحت بالسياسة كانت تشكل توقيتها ومضمونها.

وعلى الرغم من أن صنع القرار ظل في أيدي القلة المسيطرة حتى النهاية، فإنه بالتدريج في الخمسينيات والستينيات ثم بسرعة في السبعينيات بدأ لدائرة أوسع من المشاركين دورا في أطراف النظام. وقد كانت لشخصيات المستوى الثاني داخل جهاز الحزب ووزارات الخارجية والدفاع كلمة في تشكيل السياق التحليلي الذي كانت تتخذ خلاله قرارات السياسة. والمعلقون الكبار في الإعلام والخبراء في الدواوين (بما فيهم وكالة الاستخبارات الروسية) والمحللين الأكاديميين من أصحاب النفوذ قاموا بتوصيل التقييمات والأفكار من خلال الأصوات إلى الحرم الداخلي. بيد أن نفوذهم لم يكن دائما بشكل منتظم، وما إذا كانت تحليلاتهم

السفسطائية لها تأثير أم لا، فذلك يعتمد على المحسوبية والثغرات العشوائية في المناقشة في القمة ورغبة الأعضاء في حكومة القلة في الاستماع إلى شخص آخر غير أنفسهم. وسرعان ما يصبح موضوعًا ملحًا أو مصيريًا، مع ذلك، فليس عدد المشاركين ولكن الآلية كلها الصانعة للقرار تنكمش إلى مجموعة صغيرة. وكان هذا يصدق على قرار غزو أفغانستان عام ١٩٧٩؛ وقد ظل حقيقيًا عند صنع القرار في ظل جورباتشوف بشأن توحيد ألمانيا. وكان يمكن عد صناع القرار على أصابع اليد الواحدة.

كان لا يزال يتضافر مع هذه السمات المبتذلة لتقليد الاستبداد المتواصل لروسيا أبعاد أكثر عنصرية تحمل نتائج أكثر تكلفة وصعوبة.ومخاطر القرارات غير المقيدة، والمتأثرة بالنزوات والرؤية المحدودة كانت لفترة طويلة عبئا خاصًا على الروسيين والسياسة الخارجية السوفيتية. ليس فقط لأن التقليد البديل لم يكن لديه الوقت لكي ينمو ولكن أيضا لأن الأعراف والإجراءات التي تملأ الفراغ نادرا ما كانت قد تشكلت، والتي تعيش عليها هذه المخاطر. لقد كانت تتجسد في الاندفاع الأهوج لروسيا في الحرب مع الشيشان؛ وظهرت في مبادرات الردود الدورية التي صنعها يلتسن عندما سافر للخارج (على الأسلحة النووية في فرنسا في عام ١٩٩٦، وعلى نشر القوات في الجناح الشمالي في السويد عام ١٩٧٩)؛ وظهر صداها في جهود الزعامة غير المبالية لحشد الدعم في المجلس التشريعي للمعاهدات الرئيسية، مثل ستارت الثانيةSTART II؛ وظهرت في فشل الزعماء الوطنيين في بناء تقييم عام للتحديات الخارجية التي تواجه روسيا.

وعلى الرغم من أن آثاره ظلت موجودة فإن صرح التسلط قد تهدم، وكان لهذا أيضا آثار ضارة. ولما كان الجانب الآخر من التسلط ليس الديمقراطية المتوازنة الموجودة في مؤسسات سليمة، بل إن غياب التنظيم الذي يعتبر وجهًا آخر من تراث الحكم الاستبدادي هو تفكك السياسة. والعملية غير المنظمة غالبا التي كانت تتبنى بها روسيا أوضاعها أو تتخذ تصرفات في الشئون الخارجية ليست

مجرد نتيجة لأسلوب يلتسن الغريب في الزعامة. وعلى الرغم من أن بيفجي بريماكوف حقق بعض التفوق لنفسه ولوزارته خلال سنواته في العمل وزيرا للخارجية، فإن العملية ظلت دون غرض مسبق، ومنظمة بشكل سيئ ومركزة بشكل مهلهل، ولا يمكن الوصول إلى برلمان منتخب ديمقراطيا إلا بين الحين والآخر. وكان لممثلي المصالح النقابية، بدءا من الحكام الإقليميين إلى مديري شركات البترول نفوذا متزايد في سلسلة من الموضوعات الأوسع نطاقا من مصالحهم المباشرة، بدءا من الصراعات الإقليمية إلى توسيع الناتو. بيد أنه كان يعوز نفوذ الفراغات التنظيمية التأثير المتماسك. هذه البيئة المبدوءة حديثا مالت نحو تقليل الاتفاق الجماعي في الرأي إلى الحد الأدنى من الأعمال الفظة: كبرياء وطني ذليل، استخدام سياسة التهديد بدلا من التقارب والتفاهم في التعامل مع الجيران ومظاهر تفاخر باستقلال السياسة الخارجية.

بيد أن هذه الآثار الواضحة لخبرة روسيا الطويلة مع الحكم الاستبدادي تخفي نتائجها الأعمق. فلم يظهر في روسيا مجتمع مدني حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وما بدأ آنذاك كان اختزالا مبتورا للحكم الطغياني الغاشم لفترة ستالين. واتبع ذلك شيئان، ارتبط الأول بأهمية الإمبراطورية. أولا، لم تكن الدولة والأمة كيانا واحدا. وقد ذكر جويفري هوسكنج في كتاباته عن رجل الاقتصاد بطرس ستروف في أوائل القرن التاسع عشر والصحفي وزعيم حزب كادت، أن ستروف اعتقد أن من المهم إحداث إدراك في الشعب وأهل الفكر بالدولة والأمة. وذكر هوسنج عن وجهة نظر ستروف أنه "لا توجد دولة يمكنها البقاء في العصور الحديثة ناهيك عن اتباع سياسة خارجية ناجحة دون وجود دعم من الوعي القومي. والفكرة القومية لروسيا المعاصرة هي المصالحة بين السلطات والشعب، التي توقظ هويتها الذاتية... يجب أن تندمج الدولة والأمة بصورة عضوية." وهذا لم يحدث، ولا يزال لم يحدث.

وترتبط النتيجة الثانية أيضا بالعلاقة المشوهة بين الدولة والمجتمع، فقد أوجدت الفجوة بينهما سياسة خارجية لا تحتاج إلى المجتمع وقدراته، والمرء ليس بحاجة للخوض بعيدا مثل الذين يجادلون بأن الإمبريالية الروسية والنظم السوفيتية استخدمت السياسة الخارجية للتعويض عن فقدانها الشرعية. وفي نهايتها القصوى فالزعم هو أن توسع روسيا الإمبريالية في آسيا الوسطى في ستينيات القرن التاسع عشر كان يحفزه حاجة ملحة لدعم صورتها الضعيفة في مطلع حرب القرم، وبالمثل فإن سوء المعاملة السوفيتية، كما حدث في أزمة برلين في الخمسينيات أو في مغامرات العالم الثالث في السبعينيات، قد نشأت من رغبة في استبدال الإنجازات الدولية بالإنجازات التي يفتقدها الوطن.

وبالاختصار يتضح أن انفصال الدولة عن المجتمع قد سمح وربما شجع أيضا الالتزامات والقضايا التي فاقت موارد الدولة، والأسوأ، تعريض ازدهارها وتقدمها للخطر. وكما قال ميشيل فلورنسكي من روسيا الإمبريالية: "إن دولة أكبر من المعتاد بالفعل، وقليلة السكان، متخلفة صناعيا وثقافيا بشكل سيئ أنفقت مواردها الضئيلة من الرجال والثروة في غزو أراض قاحلة في آسيا ومغامرات فاشلة في البلقان"– كل ذلك لإشباع " احترام الذات القومية"، رضاء ظاهريا وغير مبرر... تم شراؤه بتكلفة باهظة ظهرت في تخلف روسيا السياسي، الاجتماعي والتقدم الاقتصادي."

وقام الاتحاد السوفيتي بنفس الشيء، فإذا كانت هناك سمة ميزت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي عندما كان متقدمًا جدا في سنواته المتضائلة، لكانت الفجوة المتسعة بين أجندة السياسة الخارجية التي استمرت تتبعها الصفوة القومية وتناقص قدرة الأمة على تحملها. والأسوأ، عكف الزعماء السوفيت على اتباع سياسة دمرت بشكل نشط نظاما سعوا إلى الاحتفاظ به، المثال البارز لجورباتشوف عندما كان في السلطة. وزعم إدوارد شفرنادذة وزير خارجية جورباتشوف أن حكم الاستبداد في الماضي لم يؤد فقط إلى عبادة الذات، وإنكار دوجمائية النظام لثقة

الآخرين في الاتحاد السوفيتي، فقد خانوا أهداف الدولة وأهـدروا روح المبـادرة السوفيتية. ولم يحرف تشوه النظام العلاقات السوفيتية مع أحزاب العمال والأحزاب الشيوعية الأخرى فقط، لكنه جعل القادة السوفيت لا يقدرون قوة "المجتمع العـالمي التقدمي" وغالوا في تقدير البعد العسكري للنضال مع الإمبريالية. والأكثر مأساوية، من خلال تشجيع على صورة صلبة أيدولوجيا عن العدو، اضطر الاتحاد السوفيتي إلى تبديد ثروات ضخمة على تهديد أخطئ فهمه، دمر الرفاهية الحقيقية للمجتمـع بدلا من حمايتها.

ولم يعن انهيار الحكم المطلق تصحيح الفجوة بين الدولة والمجتمع. لأنه لم يظهر بعد المصفوفة الكبيرة من المنظمات غير المعنية بالسياسة العامـة التـي تتميز بها الديمقراطيات، ولأن الأحزاب السياسية قد ظلت بدائية ولذا كانت غيـر نشطة كمصادر بديلة لأفكار السياسة الخارجية وقنوات مواقف السياسة الخارجية العامة، ولأن مهارة السياسة الخارجية، عنـدما توجـد تـربط نفـسها بـالفرق المتصارعة في الدوائر الضيقة لقضايا موسكو السياسية، تتـشكل الـسياسة فـي ساحة معوجة متبلدة الذهن

تحول الدولة

تكشف العديد من الظواهر تأثير العوامل التي شـكلت الـسياسة الخارجيـة للدولة، ولا يلوح شيء في الأفق بصورة أوضح في حالة روسيا من فساد تحـول النظام. ففي معظم القرن العشرين، كانت الروسيات الثلاث تمر بتغيرات سياسـية واجتماعية هائلة. وخلال تلك الفترات كانت الدولة ذاتها في خطر، إما من انحطاط رهيب أو تمر بعمليات إعادة بناء ضخمة. وفي مناسبتين، فـي الثلاثينيـات وفـي التسعينيات، حدث تحول سياسي هائل عند محاولة إحلال أحد الـنظم الاقتـصادية بآخر. وفي واقع الأمر، نادرا ما كانت السياسة الخارجية الروسية أو السوفيتية في

هذا القرن نتاج نظام سياسي مستقر- الفرضية غير الواضحة للتحليلات التي تبحث عن مصادر سلوك السياسة الخارجية في العمليات والشئون السياسية التي تصنع السياسة. وأحيانا، حتى عندما كان الوضع المحلي مستتبًا ومستقرًا نوعا ما، كما حدث خلال الثمانية عشر عاما في ظل حكم بريجنيف كان الفساد متفشيا.

وهذا يعني أنه في معظم القرن العشرين كان تاريخ السياسة يوحي بأن النظام في أزمة، والأزمة بالمعنى الطبي للكلمة في القرن السادس عشر تعني تلك اللحظة التي يتحول فيها المريض إما إلى الشفاء أو إلى الموت. ويتفق معظم المؤرخين على أنه حتى قبل الاحتفال بتتويج نيكولا عام ١٨٩٤، كان النظام السابق قد مر بأزمة كهذه. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن الاتحاد السوفيتي قبيل اعتلاء جورباتشوف سدة الحكم. وفي حالة روسيا الإمبريالية، واجه الحكم الاستبدادي القوى الصاعدة لعمليات التصنيع السريع، طبقة العمال الصناعيين الصغيرة المضطربة، معارضة منظمة بشكل متزايد تضم أحزابًا ثورية وليبرالية، والتأثيرات الضعيفة لفلاحين معدمين بدرجة كبرى. وفي الحالة السوفيتية، فقد الاقتصاد الستاليني في ظل إدارة بيروقراطية حزبية متشددة قدرته على تشجيع النمو أو إجراء تحول إلى اقتصاد قائم تكنولوجيا بعد التصنيع.

وفي روسيا الأولى، عندما اشتدت الأزمة وتفاقمت بفشل النظام في حرب ١٩٠٤-١٩٠٥، رضخ نيكولا إلى نصيحة مستشارين من أمثال وايت Witte، ومن خلال الأوامر الرسمية في أكتوبر ١٩٠٥، بدأت إصلاحات تؤدي إلى ملكية دستورية، أو كما كانت تبدو، لكن القيصر لم يبذل جهدا من جانبه، وحتى الذين استعجلوا التغيير مثل وايت قاموا بذلك بسبب ضعف معين رأوه في نيكولا الثاني والتراكم السريع للضغوط الاجتماعية، وليس لأنهم شكوا في أن الحكم المطلق كان النظام الأفضل في روسيا. وفي المقابل، اعتقد جورباتشوف بالحاجة إلى

البروسترويكاperestroika والرغبة فيها. ومن تصاريف القدر، بشكل أشبه قليلا من سلفه السابق، فقد بدأ عملية لم يستطع السيطرة عليها ولم يحاول التغلب عليها باتباع إصلاح، وبخاصة محصلته الاقتصادية الحاسمة إلى نتيجة منطقية.

في كلتا الحالتين، كانت السياسة الخارجية كارثة بسبب الضعف المتزايد للبلاد، غير أن التأثيرات كانت مختلفة تماما. فنيكولا والعديدون من حوله فهموا ببطء تضاؤل إمكانات السياسة الخارجية للنظام- قصر بصر بشكل ملفت على وجه الخصوص في تمهيد لحرب عام ١٩٠٤ مع اليابان وأصبحت أسوأ بالفروض العنصرية لفرص روسيا ضد شعب غير غربي. وعلى الرغم من هذا، ومع نهاية الحرب ومن السنة الثورية عام ١٩٠٥، بدأ الرجال الأكثر رزانة من بين كبار زعماء السياسة الخارجية أخذ القيود التي فرضتها المشاكل القائمة في البلاد بمنتهى الجدية. وعندما انتقض وزير الخارجية ألكسندر إيزوفولسكي في بداية عام ١٩٠٨ سلفه لدفاعه عن الوضع الراهن في البلقان والالتزام بالتعاون مع النمسا، قوبل بالرفض من زملائه في مجلس الوزراء. وعندما توسل " بالرسالة التاريخية لروسيا في الشرق الأدنى" ردوا عليه برسائل تذكير كئيبة بعدم استعداد البلاد للحرب. قال بيتور ستولبين: " إن أية سياسة غير السياسة الدفاعية الصارمة" في الظروف الحاضرة "سوف تكون انفعالاً لحكومة مخبولة". وبعد عام آخر، عندما بدت الحرب بين النمسا والصرب وشيكة مرة أخرى، كان رد فعل المجلس نفس الشيء: لم تكن روسيا من الناحية المالية والعسكرية في وضع يجعلها تخاطر بالحرب. وطالب خليفة إيزفولسكي، سيرجي سازونوف بضبط النفس طوال أزمات البلقان أعوام ١٩١١-١٩١٣، ولكن مع تضاؤل فرص النجاح بتزايد ضغط الأصوات الهائجة قلل الوضع الدبلوماسي المتصلب من خيارات روسيا.

وفي النهاية، عصفت ديناميكية السياسات الدولية بحقيقة تصور روسيا للأزمة المحلية وسارت بالبلاد إلى الحرب مع نتائج خطيرة يمكن التنبؤ بها. وفي المقابل، عند انتهاء الاتحاد السوفيتي سمحت البيئة الدولية لجورباتشوف بالعمل في

ظل الوضع الضعيف للبلاد. والتراجع الذي قام به في مواجهة ثورة أوروبا الشرقية، وترتيبات ضبط التسلح غير المتوازن مع الولايات المتحدة والناتو، وشروط الوحدة الألمانية كانت جميعا على مستوى واحد، مرجعه الورطة الداخلية المتزايدة للاتحاد السوفيتي عندما هبط الاقتصاد فجأة وبسرعة خلال إجراءات الإصلاح المتناقضة داخليا، عندما تغلغل التحكم السياسي في فوضى خطى الزعامة المتعثرة. ومع ذلك فإذا كانت الديناميكية الدولية تنافسية كما كانت في مطلع الحرب العالمية الأولى، أو إذا كان التنافس بين القوى الكبرى يتزايد بدلا من أن ينكمش، فمن المشكوك فيه أن يتخذ جورباتشوف ومستشاريه المقربين – أو تسمح لهم القوى المحافظة بالسير في الاتجاه الذي سلكوه.

ولا تزال الفترات الأكثر تأثيرا هي فترات إعادة هيكلة الدولة. فروسيا الثانية، التي تولدت من ثورة، قضت معظم عقدها الأول غارقة في نضال من أجل خلق نظام اقتصادي وسياسي جديد يحل محل النظام القديم المنهار. وبعد أن استتبت الأوضاع لستالين أطلق العنان في العقد الثاني من نظامه الجديد، لتحول أكثر اضطرابا وبالغ الأثر عن العقد الأول. وفي نهاية القرن عانى الروس مرة أخرى من حالات نفسية مرضية وانقطاع في العلاقات الودية عند إعادة التشكيل الشامل لوجودهم الاقتصادي والسياسي.وقد تأثر مظهر روسيا وسلوكها بالخارج بشدة، كما كان متوقعا من قبل وحاليا بدرجة كبيرة.

وكان للانقلاب العنيف بمثل هذا المستوى أصداؤه في السياسة على مستويات عديدة، غير أن ثلاثة تأثيرات كانت في غاية الأهمية؛ أولا: المغامرات الكبرى والمضطربة مثل الثورة البلشفية، وعمليات التصنيع الإجبارية التي قام بها ستالين، ومحاولة روسيا العصرية بناء ديمقراطية واقتصاد حديث قائم على السوق كانت لها مخاطر كامنة كبيرة تنذر بالفشل. والفشل لا يتبعه ألم فحسب أو إنكار من بدأوا العملية أو عقبات في العالم الخارجي. إنه يحمل أيضا مخاطر أكثر ضخامة،

أقلها جعل توجه مستقبل البلاد نحو اتجاه معاكس (إلى ردة فعل بدلا من الاشتراكية في حالة لينين، إلى دكتاتورية بدلا من الديمقراطية في حالة يلتسن) وأقصاها تمزيق البلاد أو إعاقة تقدمها بدرجة هائلة.

ومع نهاية القرن، ظلت الشكوك قائمة حول احتمال أن تسلم البلاد أو تنجو من العودة إلى حكم الاستبداد. وعلى الرغم من أن بعض الروس فكروا في أن تكون أي من النتيجتين هي أكثر احتمالا، فإن الأقل حتما، أن تلقي مصداقيتهم المجردة بظلالها القاتمة على السياسة. ويظهر الظلام كلما تعمقت أزمة التحول، كما حدث في أعقاب الانهيار المالي في صيف ١٩٨٨. ونتيجة لذلك، يجب أن يضع القادة الروس في بداية القرن الحادي والعشرين مهام السياسة الخارجية في المقام الثاني: البحث عن نتائج مثالية في العلاقات مع الدول الأخرى، وتحاشي الضرر القادم من الخارج، وكلما أمكن تعزيز تأثير الأمة، ومركزها، والفوائد المادية من خارج حدودها، ومهمتهم الأولى هي الحفاظ على الدولة. وأولت العقيدة العسكرية لروسيا عام ١٩٩٣ لقواتها الدفاعية مهمة أساسية للحفاظ على سلامة الأراضي ليس ضد أعداء من الخارج بل ضد النزاع المدني والصراع العرقي الداخلي. وفي خطبته الأخيرة كوزير للخارجية، وصف بريماكوف "حماية سلامة أراضي البلاد ضد التهديد بالانفصال بأنها أحد المهام المحلية الكبرى لدبلوماسيتنا."

وليس مثيرًا للدهشة، أن جذور عدم الأمان في روسيا قد أصابت مواقف القادة والنخبة تجاه الدول الأقوى في المجتمع الدولي، وفرضت على العلاقات عبئا نفسيًا خاصًا، فأفعال الولايات المتحدة وألمانيا واليابان والصين والدول الأوربية الكبرى الأخرى لا تقيم أبدا بتعبيراتها، والأحرى فقد تم التعامل معها على أنها مصدر لعمق النظر في التقدير الأصيل لهذه الدول لبقاء روسيا أو على الأقل رغبتهم في مساعدة روسيا أو الإضرار بكفاحها مع التحديات الداخلية الكبيرة. وعقيدة البلاشفة جعلتهم مستعدين لأن يروا عداء متأصلاً ودائمًا في سياسات القوى الغربية، غير أن الفوضى ومخاطر الطريق العظيمة التي واجهتهم بعد عام ١٩١٧

عززت بشدة هذا التحامل. وزعماء روسيا في بداية القرن الحادي والعشرين لم يصنعوا فرضا بديهيا مشابها لعداوة العالم الخارجي، لكنهم كانوا يميلون إلى تفسير صراع المصالح- وبخاصة مع الولايات المتحدة على موضوعات مثل استغلال الغاز والبترول في الدول الجديدة بعد الاتحاد السوفيتي، ناهيك عن موضوع مثل توسيع الناتو- على أنها إظهار لنوايا خبيثة.

ثانيا: تؤثر هذه التحولات العظيمة بشكل مباشر على السياسة الخارجية من خلال تغير سلطة الدولة بصورة جذرية. ولم تبرز أية سمة من سمات السياسة الخارجية الروسية خلال عهد يلتسن أكثر من انهيار الهيمنة الروسية. فقد حدثت في جميع المجالات(العسكرية، الاقتصادية، والسياسية الأمر الذي يهم التحالفات) بشكل مطلق(بالقياس بما كان يحدث) وبشكل نسبي(بالقياس بما لدى الآخرين). وفي هذا، لم يختلف يلتسن عن لينين، إلا في الأسوأ. وبحلول ١٩٢٣-١٩٢٤ بعد ست سنوات من عمر الثورة الروسية، بلغ الإنتاج الصناعي للاتحاد السوفيتي نصف المستوى الذي كان عليه عام ١٩١٣. وفي السنوات الأربع الأولى من استقلال روسيا، انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة ٤٦%، وتبع ذلك الانخفاض هبوط ٥-٨% في الإسهام الروسي في الإنتاج الصناعي السوفيتي خلال السنتين الأخيرتين للاتحاد السوفيتي. واستمر الهبوط عندما اقتربت البلاد من نهاية القرن بانخفاض سنوي متوقع آخر ٦-١٠%.

يعتبر الانهيار الاقتصادي، بطبيعة الحال، مصدرًا ومظهرًا لضعف الدولة الأساسي، وخاصة عدم قدرتها على تعبئة الموارد اللازمة لأداء مهامها الحكومية الأساسية، بما فيها التخطيط لسياسة خارجية فعالة. جمعت حكومة روسيا الاتحادية في نهاية التسعينيات أقل من ٩% من إيراد إجمالي الناتج المحلي المتناقص، وهي نسبة صغيرة جدا تبقي على حكومة وطنية أيا كانت ظروفها. ولم تستطع الدولة تخفيف الاضطرابات والألم الذي أحدثه التغير الاقتصادي العنيف على السكان فقط، بل لم تستطع حماية المجتمع من المخاطر الصحية والبيئية والأمن الشخصي الناتج

عن انهيار البنية التحتية، ولم تستطع أيضا الحفاظ على سلامة رأس المال البشري (مثل مجتمعها العلمي) ورأس المال الاجتماعي(نظام التعليم) الضروري من أجل التجديد. وفي هذه الأوجه أيضا، تشبه روسيا المعاصرة روسيا السوفيتية في ظل حكم لينين. وكما حدث في تلك الحقبة السابقة، فإن قدرتها على تشكيل معظم بيئتها الخارجية المباشرة تعاني أيضا بشكل مستمر من استنزاف للموارد وقدر محدود من الأدوات.

أضف إلى ذلك تفكك القوة العسكرية، التي يجب أن ينظر إليها أيضا على أنها نتيجة لموت النظام وإعادة التعمير. ولأسباب عديدة لا تتصل إلى حد بعيد باضطراب تحول الدولة، فإن روسيا تعتبر في الوقت ذاته، مثل روسيا لينين بدون حلفاء. وإذا جمعنا هذه الأمور بعضها مع بعض، فإن هذا الدمار لقوة روسيا بكل أشكالها ما عدا الأسلحة النووية قد ألهم لورانس فريدمان بأن يزعم بأنه " لا يوجد حاليا سبب خاص لتصنيف روسيا كـ" دولة عظمى". وبالإضافة إلى ذلك " لا تستطيع روسيا أن تتوقع امتيازات، احترام، ومراعاة أكبر لمصالحها التي تمنح عادة لدولة عظمى. وعلى نحو متزايد، لا تمتلك القدرة على فرض اعتراضاتها على أوجه التنمية التي تعتبرها ضارة أو الاضطلاع بالمسئوليات التي تجعلها تحظى بمصداقية دولية." وعلى الرغم من أن صفوة الروس يستاءون من الفكرة فإنهم يخشون حقيقتها.

إن خوفهم يتعلق بنتيجة عميقة أخرى للتحولات الكبرى. فقد أثر الانحطاط بدرجة كبيرة على روسيا، ليس لأن قوتها المختزلة أصبحت أضعف أو لأنها أصبحت فجأة في ظل قوة الآخرين. والأحرى، أصبحت روسيا لا تملك مصيرها الدولي، ووجدت نفسها موضوعا في السياسة الخارجية للآخرين. ولم تعد من الدول التي تخطط النظام الدولي، كما حدث في نهاية الحرب العالمية الثانية ولفترة طويلة بعد ذلك. وبدلا عن ذلك، فقد انحدرت روسيا إلى مستوى اللاعب الذي يتحدد له دوره ومكان في النظام الدولي .

تلك لابد أن كانت رمزية البلاشفة من أمثال مكسيم ليتفينوف الذي ظل منتظرا في استكهولم، ليرى إن كان سيسمح له أو ممثله بحضور مؤتمر باريس للسلام، حيث كان دافيد للويد جورج، جورجيه كلمنصوه وودرو ويلسون يستعدون لتقرير مصير بلاده. وكانت تلك الحالة عندما دعي السوفيت لحضور مؤتمر جنوه عام ١٩٢٢ لسماع ما يقرره البريطانيون والفرنسيون لروسيا السوفيتية لإعادة التعمير الاقتصادي لأوروبا. قال وزير الخارجية جورجي تشيتشرين في رده الذي عبر عن واقع الأمر بصورة تخفف وطأة تأثيره على المضيفين المزعومين الثلاثة: " يبدو لحكومته أنه بكل أسف أن أفعال القوى العظمى أمام المؤتمر جعلت من المحتمل أن تواجه بعض الأمم المدعوة بقرارات وضعتها وصاغتها مجموعة معينة من الحكومات". ومعاهدة رابللو، سحبت تشيشرين الأرنب من قبعته، وأزاحت مشروعًا لليويد، لكنها لم تغير من حالة روسيا الأساسية.

هذا الإحساس بكونها موضوعًا في السياسات الدولية بدلا من أن تكون صانعة للبيئةيبدو مرة أخرى في ذاكرة الروس، ماعدا حاليا بدون تعويضات الحقب السابقة.إنه الإحساس الذي يقوم عليه كثير من رد الفعل الروسي تجاه الغرب، ويظهر بشكل واضح في مناقشات دور روسيا في أوروبا ومستقبل حلف الناتو. وفي أحد الأمثلة النموذجية، قارن أليكسي بوشكوف طريقة المنتصرين في ترويض ألمانيا في نهاية الحرب العالمية الثانية بطريقتهم مع روسيا المعاصرة. "إبعاد الروس" استكمالا لـ "قمع الألمان" لم يعد تستخدم كمعادلة. لكن الروس لم يندمجوا في أي منها. والأحرى، " يجب أن يكونوا بدقة في حدود القدرة المتاحة لهم، إن لم يسمح لهم برفع رؤوسهم كثيرا"، يسمح لهم بقدر من القوة عندما تكون مساعدتهم مطلوبة لكن يعترض عليها عندما تكون وجهة نظرهم غير مناسبة. حصل لينين ومرافقوه كتعويض على اقتناع بأنه مهما كان وضع روسيا السوفيتية الحالي، فلديها في جانبها قوى أساسية ستحطم في النهاية منافسيها. واستطاع ستالين أن يعتمد على التقسيمات بين المخططين الحاقدين للنظام الدولي في عصره لتعويض تعرض الاتحاد السوفيتي للعدوان أثناء الثورة الرهيبة التي فرضها في الثلاثينيات. وحاليا لا يوجد أي شكل من أشكال النجدة والإعانة لروسيا .

كتب صمويل هنتجتون ذات مرة عن الولايات المتحدة أنها قد واجهت صعوبة كبيرة وتوقفت عن أن تكون "أمة بروح الكنيسة " وأصبحت " أمة بروح الأمة". أو كإضافة لتعبير بندكت أندرسون المفرط في التجويد، لقد كانت وستظل المجتمعات الأكثر تصورا لـ" مجتمعات متخيلة ". وقد كانت روسيا في الأساس أيضا فكرة، وكذلك كان لديها أفكار ذات تأثير كبير. لقد لعبت على وجه الخصوص دورا أساسيا في تشكيل مواجهة البلاد مع العالم الخارجي، وقد ميزت أيضا إحدى الروسيات عن الروسيا التالية لها، دون أن تفنى بشكل كامل في التغيير. وفي القرن العشرين، كان مصير الأفكار وتأثيرها على السياسة الخارجية الروسية بعيد المدى وأحدث اضطرابًا عنيفًا على وجه الخصوص.

وأيا كانت الاستمراريات الأساسية التي شارك فيها لينين وستالين أسلافهما القياصرة في لعب الدور الذي منحتهم لهم حقائق الاستراتيجية الطبيعية، فإن المعاني التي ألصقوها بالسياسات الدولية، كما ذكرنا من قبل، كانت مختلفة تماما. فقد اجتاز لينين روسيا العقبة لأن أيدولوجيته لم تكن مختلفة فقط في مضمونها بل في طبيعتها ذاتها. فالبلاشفة لم يرفضوا النظام القديم- قيمه وتنظيمه وأغراضه وممارساته- لكنهم أداروا ظهورهم عن الحديث كله، عن السياسات الدولية في حد ذاتها. وكان الروس في ظل الملكية يخشون الأفكار الليبرالية ويحاربونها في الداخل والخارج. وقد عملوا بعنف انتصارا لأفكار أخرى، مثل مسئوليتهم عن الدفاع عن السلاف الأرثوذكس في الإمبراطورية العثمانية، لكنهم كانوا يعملون دائما ويفكرون بشكل كامل كداعمين للنظام الدولي في ذلك العصر. ولم يؤمن لينين ومن حوله بالسياسة الدولية كما فهمتها كل زعامة وطنية أخرى، ولم تعتمد الفجوة بين البلاشفة والزعامات الوطنية الأخرى على مصالح متضاربة بل على فكرة مختلفة تماما من الديناميكية الأساسية بين الأمم. ووجهة نظرهم الماركسية عن

العالم، التي عدلها تصور لينين المستعار عن الإمبريالية أدت بهم إلى الاعتقاد بـأن معظم ما كان يشكل العلاقات الدولية حتى هذه المرحلة بما فيها الحرب والاستعمار وسبب الدولة، سوف يفنى مع النظام الرأسمالي الذي يدعمها. وبالتالي فـإن هـذا الإيمان المضلل، نشأ من خلال الفروض التي وضعوها حول الفيض الدائم للسلوك الوطني، الذي وجدوه في ديناميكيات الرأسمالية التي يحكمها القانون. فقـد كـانوا مقتنعين بسذاجة بأن الثورة في المناطق المتقدمة من أوروبا متعذرة وأساسـية لـو أمكن حماية الثورة الروسية. ولكن حتى عندما تضاءل هـذا الإيمـان، اسـتمرت طرقهم الأساسية في تصور وتفسير العالم .

وما فعلوه في العالم الخارجي سوف يكون له تأثير بالغ الأثر على ما فعلوه داخله حتى النهاية. وحتى عندما شابهت أعمالهم ما فعله أسلافهم القياصرة أو كانوا قادرين على العمل، كان الدافع من وراء أفعالهم مختلفًا تماما. والقـرار الـسوفيتي بفرض ثورة على بولندة بالقوة العسكرية بعدما فشل هجوم بولندة عام ١٩٢٠ ضد روسيا، قد لا يبدو مختلفا عن استخدام الزعماء الروس مبكرا القوة للحصول علـى ما يريدونه. ومع ذلك يوحي الدليل بأن لينين وزملاؤه المتحمسين اتخذوا الخطـوة، لأنه كما قال الجنرال الشاب ميخائيل توكاتشفسكي الذي قاد الهجوم: " لـن يكـون هناك شك لو كنا قد انتصرنا على فستيولا لكانت نيران الثورة قد اجتاحت أوروبـا كلها." وبجمع هذه الشطحة من الخيال، فقد شجع الإيمان الغريب للبلاشـفة علـى الاعتقاد بأن العمال والفلاحين البولنديين سوف يرحبون بهذا الجيش المساعد علـى الثورة. وبدلا من ذلك، كما اعترف لينين الذي تعلم شيئا من خبرة غيـر سـارة: " رأى البولنديون في الجيش الأحمر أعداء وليس أخوة ومحـررين، فقـد شـعروا وفكروا وعملوا ليس بطريقة ثورية اشتراكية ولكن كإمبرياليين وطنيين".

بيد أن الدرس قد طبق على أشياء معينة وليس على الفروض المنطقية، فقبل وبعد المناورة البولندية، التزم لينين بالعمل وفق وجهة نظـره لمخطـط التـاريخ. والأكثر من هذا، كان هو وحتى أكثر المتعاونين الساخرين غالبا ما ينقـادون إلـى

إساءة التقدير للأحداث بدقة بسبب قناعتهم العقلية العميقة. وعلى سبيل المثال، أساء السوفيت على نحو متواصل فهم الموقف في ألمانيا بدءا من النشاط الثوري الأول في عام ١٩١٨ حتى الانتفاضة العنيفة في ساكسوني وترونجيا في عام ١٩٢٣، لأنهم أصروا على أن ينظروا إلى التطورات من خلال التجربة الروسية. وفي عام ١٩١٨، فسروا تنازل كاسير عن العرش، والدعوة إلى اجتماع مؤتمر كل الألمان للعمال والمجالس العسكرية، وتشكيل الحكومة المؤقتة التي يحكمها الديمقراطيون الاشتراكيون بأنها "فترة كيرنسكي"(أحد أقطاب ثورة ١٩١٧) للثورة الألمانية ومن هناك أطالوا استخدام التشبيه حتى الـKapp putsch في مارس عام ١٩٢٠(الذي طرح كنظير لقضية كورنيلوف في روسيا في أغسطس عام ١٩١٧).

وكان للأيدولوجية شأن ليس فقط لأنها أغوت لينين وخلفاءه بتشبيه زائف ولكن لأنها حرفت فهمهم للظواهر المهمة، مثل ظهور الاشتراكية الوطنية في ألمانيا. واعتبر ستالين حركة النازية على أنها "برجوازي صغير" وصعود الفاشية على أنها علامة على "تناقضات حادة" للبلاد وعلى أنها نتيجة حل العقدة الوشيك، والتي سيستفيد منها الشيوعيون. واستنادا إلى هذه النظرة المتعمقة جعل من الديمقراطيين الاشتراكيين الألمان عدوا والنازيين سيفًا مفيدًا. ومن خلال الدولية الشيوعية "Comintern" كان لديه أيضا الشيوعيون الألمان، في الواقع، قوات مشاركة مع حركة هتلر في النقاط الرئيسية، ساعدت على وصوله إلى السلطة. ونادرا ما كانت المناسبة الوحيدة عندما كان ستالين يقرأ الأحداث، أن أظهر الشعب والقوى وجهة النظر الشاملة تلك، تلك الوجهة التي ورثها ثم قدمها لمن جاء بعده.

بيد أن الدلالة الدائمة للأيدلوجية السوفيتية جاءت بشكل أقل من الصور المشوهة للحقيقة السياسية التي تولدت في العقول الروسية لما جاءت به من معتقدات معينة عن العالم الذى تؤيده. فالماركسية- اللينينية بكل مذهب الكلبين وألاعيب شيوخها، استمرت تقريبا حتى النهاية تحدد للقادة السوفيت نقاطًا ثابتة في السياسات الدولية. وفي العملية حددت ما تجرءوا على الاعتقاد بأنه ممكن، ما

اعتبروه تهديدًا وما اعتبروه فرصًا، وما اعتبروه منطقيا وأساسيا في سلوكهم، وما اعتبروه جوهرًا يحفز الطرف الآخر. والأخير، على وجه الخصوص، أعطى طبيعة خاصة للسياسة الخارجية السوفيتية.

وعلى مر السنين، توصل القادة السوفيت إلى تصور أكثر تعقيدا وعويص لمن سيحصل على ماذا، ومتى وكيف في المجتمعات الرأسمالية. وأفكارهم عن مصير الرأسمالية، بما فيها دوراتها الاقتصادية، قد كبرت بشكل أكثر تعقيدًا وإعاقة، وفهمهم "للتناقضات" داخل وبين الدول الرأسمالية اتخذت أشكالاً يمكن أن يتعرف عليها أجنبي. ولم يكن قبل جورباتشوف أن استطاعوا تحرير أنفسهم من فروضهم الأساسية عن الحكومات الغربية، وما هيأ لهم الأسباب لكي يعملوا، وعلى وجه الخصوص، ما يحفز سياساتهم الخارجية. والمادية التي رأوها كامنة في النظام الرأسمالي فرضت حدودًا على ما اعتقدوا أنه يمكن يتوقع في النهاية من ضبط التسلح. وفكرتهم عن كيف عملت هذه المجتمعات أعطت "لتصورهم عن العدو" خاصية دائمة لا يمكن حلها بشكل نهائي. وتعريفهم للتهديد- بجمعها الغريب ما بين الانشغال الكامل بالجيش والخوف من التدمير السياسي- ظل مرتبطا بشكل ثابت بوجهة نظرهم عن طبيعة النظام المعارض. وعزوه بشكل ثانوي إلى الطبيعة المتغيرة للزعامة. ونتيجة لذلك فإن التهديد أيضا، لا يمكن ضبطه إلا بشكل هامشي ولا يمكن تركه.

وقام جورباتشوف وحلفاؤه السياسيون بتغيير هذا. ومنذ البداية، غير السوفيت المعتقدات الأيدولوجية حتى تتماشى مع الحقائق الجديدة، غير أن جوهرها ظل كما هو. وجورباتشوف ومعظم زملائه المجددين، وأشخاص من أمثال ألكسندر ياكوفليف، إدوراد شفرنادزة، جورجي شاخانازروف، وبعض مخططي السياسة في اللجنة المركزية للقسم الدولي من الحزب كانوا يدفعون للأمام. وبتحفزهم بما اعتبروه فشلاً للسياسات الخارجية في سنوات برجنيفو باهتمامهم بالحالة المتدنية على نحو متزايد لاقتصاد البلاد، بدأوا في إعادة صياغة معظم أفكارهم السوفيتية

الأساسية. وقد حدث معظم التغير بشكل غير منتظم، تغيير فكر يؤدي إلى تغيير فكر آخر. ومع ذلك كانت النتيجة تغييرًا شاملاً. وقد تم مراجعة كل بعد من أبعاد الارتباط السوفيتي بالسياسات الدولية : بدءا من أفكار الأمن القومي والأمن المتبادل إلى طبيعة الحلفاء السوفيت؛ من مخاطرة السوفيت في الصراعات الإقليمية إلى شرعية حقوق الإنسان كموضوع في العلاقات بين الشرق والغرب؛ من طبيعة القوة في العلاقات الدولية، بما فيها دور التسلح، إلى نفعية المؤسسات الدولية. وفي النهاية حتى أسس السياسات الدولية، كما فهمها السوفيت بصورة تقليدية، أعيدت صياغتها بشكل كامل. وبدلا من البدء من منظور كفاح الطبقة دفع جورباتشوف هذا الإطار التحليلي إلى الوراء. وبدلا من ذلك، أكد على استقلالية المجتمعات، والنظم الاجتماعية- الاقتصادية المختلفة.

ومن خلال إعادة صياغة الفروض الأيدولوجية السابقة بشكل جذري، تركت حقبة جورباتشوف لروسيا الجديدة ميراثا إيجابيا ضخما. وفي معظم الأحوال الحرجة، فإن مهمة التخلي عن الفروض المتزمتة والأفكار غير العملية قد تم إنجازها بشكل كامل. وقد استوعب العديد من صفوة السياسة الخارجية في روسيا هذا التراث وساروا على هديه. وفي وزارة الشئون الخارجية، هناك بعض أفراد من المجلس التشريعي وبطانة الرئيس، والإعلام، والدوائر الأكاديمية، صناع سياسة ومحللون لديهم تقدير عصري كامل للسياسات الدولية، وهم الأشخاص الذين لا تختلف طريقة تفكيرهم في مسائل السياسة الخارجية كثيرا عن مجتمع السياسة الخارجية في الغرب.

وإذا انتهت القصة هناك، فلن يكون للدور الكبير للأيدولوجية في روسيا الثانية أية علاقة. وعلى الرغم من الأهمية التي كانت تولى للتغيرات في ظل حكم جورباتشوف، فإنها لم تكشف إلا في أرجاء محدودة من المجتمع. ولما كانت هذه الأفكار الجديدة قد سادت خلال فترة حكم جورباتشوف، فقد كان لها قوة خاصة، بينما لم يكن لها قاعدة عريضة. والقوقعة الباقية للأيدولوجية القديمة كتب لها

البقاء، خاصة في الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي، بقيت أكثر قربا للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي قبل جورباتشوف عن جناحه الحالي الأكثر انتشارا. والحزب والعديد من الجماعات المنشقة التي تطالب بنفس الغطاء هم مزيج من النزعات ووجهات النظر، ويعتبر جينادي زيوجانوف، زعيم الحزب، توليفة شاذة من القوميين الروس، وحتى مشاعر دينية مع الفروض السوفيتية. ومع ذلك فقد حافظوا جميعا على الأفكار المتصورة سلفا للغرب، وخاصة الولايات المتحدة التي تعزو مباشرة إلى الحقبة السوفيتية. وعندما تسمع زيوجانوف يتحدث عن الأهداف الغربية، كأنك تقابل من جديد أيدولوجيا حزبيا من تاريخ عام ١٩٥٢. فقد قال " لقد بدأنا نفهم في النهاية عندما يتحدث الغرب عن السماح لروسيا بالمدنية فإنهم يحاولون بالفعل التخلص أو إضعاف منافسهم الجيوبوليتيكي الرئيسي. كان الغرب دائما يعتبر روسيا التاريخية- سواء كانت إمبراطورية روسية أو الاتحاد السوفيتي- منافسه الجيوبولوتيكي الأول." ومضى في قوله" وكقاعدة، كان يحجب محاولات قهرنا بعض مظاهر الخداع الأيدولوجي. وفي الحقيقة فإن جميع الغزاة المزعومين جاءوا من أجل أرضنا وثروتنا، ويأملون في النهاية أيضا أن يستعبدوا أرواحنا ويسلبوا إيماننا".

زيوجانوف وحزبه وقاعدته السياسية هم عنصر يحتضر في الحياة السياسية الروسية، لكنهم طوال العقد القادم سيكون لهم نفوذ كبير في السياسة الداخلية والخارجية. وبالفعل، إذا تعمقت الأزمة الاقتصادية الحالية لروسيا، فمن المحتمل أن يزداد نفوذهم. والأكثر من هذا، فهم تجسيد منظم لأنماط التفكير التي امتدت لأبعد من أنصار الحزب. وأصداء الأفكار السوفيتية التي تعزو صفة العداء للغرب بدلا من المصالح المتصارعة لا زالت تنتشر في البلاد.

ومرة أخرى يثير البعد الثاني من التقليد المثالي موضوع " الاستثنائية" الروسية. فالبلاشفة مع اعتناقهم بوجهة نظر عن العالم حدثت من طريقة اختيارهم لتاريخ ثورتهم، كانوا في النهاية نمطًا شديدًا ميز طويلا الإحساس بالهوية الروسية.

والميل لرؤية روسيا منعزلة كقوة تتجاوز حد مجتمع قومي ضيق، وكمجموعة من القيم والتجارب غير قادرة لكونها غارقة في غرب مادي حديث، أو بالنسبة لهذا الشأن، في آسيا الجديدة، يؤثر بدرجة أكثر من القوميين الراديكاليين من اليسار واليمين. وغالبا ما تناضل الأصوات المعتدلة مع مشكلة وضع روسيا، وتصر على دورها الخاص، وتخشى أن يسمح لها بالأقل.

سيرجي كورتونوف، الدبلوماسي الذي حنكته التجارب والذي دافع لفترة طويلة عن العلاقات البناءة بين روسيا والغرب، هو خير مثال لذلك. فقد بدأ من اقتناع بأن الغرب لم يفشل فقط في تقدير مدى أهمية روحانية روسيا الخاصة كعنصر أساسي في الاستقرار الدولي ودورها في المجال الأورو آسيوي، لكنه أيضا لم يعبأ كثيرا، وإن كان عن طريق أفعالها، أن تهدد كليهما. وقد وصف روسيا بأنها تقف وحدها في خطر الابتلاع في دوائر نفوذ الآخرين- الأمريكان، الصينيين، الألمان، واليابانيين- الذين يشكلون العالم. وقبل كل شيء، فإنها تتعرض إلى التقليل من قدرها ودور الدمار الذاتي الذي ينسبه إليها الغرب إن فشلت في إعادة اكتشاف معناها التاريخي.

والشكوك الغاضبة لليمين المتمسك بعناد بالمبادئ والمعتقدات البالية، واليسار الذي يميل إلى الالتفاف حول قلق الوسط الرومانسي المعتدل ينتج نتيجتين عمليتين: الأولى، إن الروس على نحو متزايد، لعدة أنواع مختلفة بدلا من أسباب مختلفة غالبا، يجدون صعوبة في حل فكرتهم المتصارعة لما يجب أن تكون عليه علاقة مجتمعهم بالغرب. والثانية، من الأهمية المباشرة والعملية بما كان، يرى المسئولون والمعلقون الروس بسهولة أيضا أن الولايات المتحدة والسياسات الغربية الأخرى في الاتحاد السوفيتي السابق لديهم نية لإزاحة روسيا وتأسيس جسور نفوذهم- سواء عن طريق تطوير علاقات ثنائية مع دول جديدة بارزة مثل أوكرانيا، أو عن طريق السعي إلى الوصول للبترول والغاز كما يحدث في حوض بحر قزوين، أو عن طريق تطوير صور جديدة من التعاون، مثل المشاركة من أجل السلام. ولذلك، فإنهم مستعدون لتفسير التفاعل مع القوى الغربية في المنطقة بأنها منافس استراتيجي، ذلك الموضوع الذي سأعود إليه.

ما دلالة هذه الأجزاء الضخمة والحزينة غالبا من التراث على روسيا الجديدة؟ وما احتمال تأثيرها على علاقة روسيا المشوشة تاريخيا بالمحيط الدولي الأكبر؟ لا يمكن لمراقب واع أن يصل إلى هذه النقطة ولم تخذله الشكوك الرهيبة التي تكتنف الإجابة عن هذه الأسئلة. وقد يقول المرء مثلما فعلت مارتن ماليا Martin Malia بجراءة " إنه مع ذهاب هويتها الشيوعية، ومع عدم وجود أيدولوجية أخرى ممكنة، فليس لديها خيار سوى أن تصبح كما كانت قبل عام ١٩١٧ مجرد قوة أوربية "طبيعية " أخرى مع نظام داخلي طبيعي على حد سواء." ولكن كيف يعرف المرء خيار روسيا في ظل الغموض الهائل في بيئتها ؟ مرة واحدة فقط من قبل- في عام ١٩١٨- أن كان لمستقبل السياسات الدولية ومستقبل روسيا نفسها معا في هذا التيار. وأي واحد يحاول حينئذ تصور كيف سيشكل التراث التاريخي سلوك روسيا لينين الدولي في القرن العشرين، من المؤكد أنه سيفشل في التوصل إلى النتيجة التي يبحث عنها.

لم يخلق الجزء الأخير من القرن العشرين مستقبلا واحد فقط بل أوجد العديد من صور المستقبل الدولية المحتملة لروسيا في القرن الحادي والعشرين، البعض منها متطرف. ولما كنا لا نعرف المستقبل، فمن الأفضل استخدام قدرتنا التحليلية في تقدير العوامل التي يحتمل أن تشكله. أحد هذه العوامل هو ميراث روسيا التاريخي. ومع ذلك، لما كان هذا التراث دائم التغير وفي العديد من الأجزاء يكون دور المرء تحديد كيف تهيئ الأجزاء المختلفة مسرح الأحداث. ومما لا يثير الدهشة، أن الأجزاء تتضمن الكثير الذي يدلنا الحذر والاحتراس بأنه سيكون مستقبلا مشئومًا.

ومن الممكن تصور التراث التاريخي على ثلاث مستويات. يظهر الأول جزأه المثالي، القوة الغريبة من الأفكار والصورة الذاتية. وعلى الرغم من أن روسيا المعاصرة يبدو أنه أدارت ظهرها للنظرة الاعتبارية اللينينية ومن ثم مجموعة الأفكار التي عملت ضد تكاملها في النظام الدولي، والثقب الذي تركته يجري ملؤه بأفكار بديلة عن "الاستثنائية" الروسية، والبعض يحتوي على بذور عزلة جديدة.وأيا كان مصدر هذه الأفكار الجديدة- سواء كان الخوف من وجود روسيا، أو الغضب والتجهم من وضعها المتدني في الخارج، أو بحث عن معنى إيجابي يملأ الثغرة – فإن العديد من هذه الصيغ ترتكن إلى رفض ما تمثله دول الغرب الصناعية. وعندما ادعى البعض في روسيا بأن بلدهم يمكن ويجب أن تكون الكبش الذي يتقدم القطيع لحقبة ما "بعد المادية"، وتنشر "ثقافة ما بعد اقتصادية"(أي إنسانية) مع قيم فكرية وروحانية مختلفة" وبعد ذلك يتحدثون عن "سلطة روحانية روسية"، ويقصدون أن تكون بناءة ؛ هم يريدون لروسيا أن تحمي نفسها وتصبح قوة إيجابية أخلاقية لا تكون ضد الغرب كما كانت وراء الغرب. ولكن يتساوى في الأهمية مع هذه النظرة صورة عن غرب ضعيف روحانيا وثقافيا وأخلاقيا، وأكثر دوله ضعفا هي الولايات المتحدة. وبالنسبة للآخرين يصبح هذا بسرعة نقطة التحول. والغرب وخياراته وأغراضه يجب أن يرفض، سواء تجسد في المثال الضيق "لنموذج اقتصادي روسي" يفرض على روسيا نظامًا دوليًا متعجرفًا حسب مواصفات الغرب. والآخرون بعد ذلك يمضون إلى الخطوة التالية. لا يمكنهم الاعتراض فقط على خيارات وأغراض الدول الطاغية في الغرب، لكنهم أضافوا إليها تهديدا مباشرا لروسيا. والإضرار بروسيا وربما تدميرها، وهم يصرون على يشكل أن أولوية غربية- أو على الأقل، حافزا للولايات المتحدة.

ولم تنتصر أي من هذه الأفكار بعد، فهي تتنافس مع النبضات الجديدة وسط اضطراب الفكر الروسي المعاصر. وللأسف، ففي هذه المنافسة، فإن صور روسيا ديمقراطية ليبرالية تقلد النماذج الغربية وتلتزم ببناء نظام دولي ليبرالي قد أخفقت

إلى حد كبير. وتأتي المنافسة الأكثر خطورة من الذين تناغموا مع ما يعتبرونه تغيرا جوهريا في البيئة الدولية، وعلى وجه الخصوص، "عولمة شاملة" للاقتصاد والمعلومات تزيل الحدود بين السياسة الخارجية والمحلية" والتي لا تستطيع أي دولة أن تحتجب عنها. والنسبة لعمالقة التجارة وحلفائهم بين صناع السياسة والطليعة السياسية الذين يشاركون في وجهة النظر هذه، قلما يتطلب هؤلاء الناس أن تتبنى روسيا قيمًا سياسية وثقافية "مغايرة". والأحرى، في وجهة النظر هذه هو أن تركز روسيا على الأولويات التي تسمح لها باستغلال "الوفرة " الجديدة في العلاقات الدولية. ومع ذلك، فهنا، ينظر إلى هذه الأولويات على أنه يعيقها انشغال مفرط بالعظمة المفقودة وهموم الأمن تقليدية.

ولا تفضل أي من هذه التطلعات المحاسن الأمريكية أو المجتمع الغربي الأوربي. وجميعها يدين خطر إحدى الدول- التي يقصد بها هذه الأيام الولايات المتحدة- التي تسعى إلى الهيمنة على العالم. وكل منها يدعو بطرق مختلفة إلى أساليب عنيدة للمنفعة الذاتية من أقرب جيران روسيا. ولا يزال لديها مفاهيم ضمنية مختلفة تماما عن الطريقة التي تحدد بها روسيا أولوياتها بالنسبة للغرب، وتصور دورها الدولي وممارسة لعبة الأمم.

هذا يجرنا إلى المستوى الثاني من التراث التاريخي- روسيا والعالم الخارجي. فروسيا الفاعل الخارجي تعمل على محورين: الأول، تقارب وأولوية علاقة روسيا بالدول الجديدة للاتحاد السوفيتي السابق؛ الثاني، علاقة روسيا بالدول الكبرى الأخرى. فجميع الدول الكبرى تشغل نفسها بالدول الكبرى الأخرى، وما يفعله بعضهم مع بعض والواحدة مع الأخرى يشكل جوهر النظام الدولي، أما بالنسبة لروسيا فإن تراثها التاريخي جعل الدولة عاجزة عن البناء على الماضي أو حتى التعلم منه.

وطوال هذا القرن، لم تضطر روسيا لأن تختار من بين القوى العظمى، ولم تضطر إلى أن تبذل جهدا في تحدي المشاركة في أي منها أو كلها جميعا في طريقة بناءة بشكل متعمق أو دائم لأن موقفها الأساسي كان مضادًا للانحياز. ولم يكن الاتحاد السوفيتي منحازا من بين القوى الكبرى المعاصرة إلا إلى قوة واحدة وهي الصين. بيد أن الصين في الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٨ لم تكن من القوى الكبرى ولم يتظاهر الاتحاد السوفيتي بمعاملتها كقوة كبرى. والتحالف أثناء الحرب بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى قد خدم غرضًا مهمًا لكنه محدود ولحظي، وقد فشل تحديدا لأنه لم يتضمن أية إمكانية للانحياز. وقد يزعم أن الاتفاق النازي- السوفيتي عام ١٩٣٩ كان استثناء، ولكن إن كان كذلك، فمن الصعب أن يعطي نتائج مفيدة للحاضر.

وماذا عن روسيا السابقة؟ ألم تزود روسيا الإمبريالية روسيا الجديدة بمائتي عام من الخبرة في الإدارة الأكثر تعقيدا لعلاقات القوى الكبرى؟ ففي ربيع عام ١٩٨٨، تحدث بريماكوف، الذي كان في ذلك الحين وزيرا للخارجية في الذكرى السنوية للمائة الثانية لميلاد الكونت ألكسندر جورشاكوف، سلفه السابق الذي خدم لمدة طويلة في القرن التاسع عشر. فقد وصف بريماكوف سلفه جورشاكوف بأنه الرجل الذي كان مرشدا للسياسية الخارجية الروسية خلال فترة من الصعوبات الداخلية الضخمة، عندما قرر الآخرون أن البلاد فاشلة وفكروا في استغلال ضعفها لمصلحتهم. وعلاوة على أنه الند الخادم بذاته فقد أكد على موضوعين؛ الأول: إن روسيا ليس لديها أعداء دائمين" ولكن لديها مصالح دائمة". ومضي، أننا غالبا ما نتجاهل هذه الحقيقة المهمة في الفترة السوفيتية والنتيجة أنه كان يضحى بالمصالح القومية للدولة في سبيل الكفاح مع "الأعداء الدائمين" أو لمساندة "الحلفاء الدائمين." وقد قال ونحن نعرض بشكل أفضل "أننا عدنا إلى البرجماتية المنطقية"."ثانيا: وتبعا لبريماكوف يقصد بالبرجماتية المنطقية أن روسيا يجب أن تتبع "سياسة متعددة الأبعاد" لا تربط نفسها بأي مجموعة من الدول، وتسعى إلى علاقات متساوية مع

"الولايات المتحدة، أوروبا، الصين، اليابان، الهند، الشرق الأوسط، منطقة آسيا- المحيط الهادي، أمريكا اللاتينية، وأفريقيا." وأضاف بريماكوف أن جورشاكوف أدرك "أنه بدون تنوع للاتصالات الأجنبية فلا تستطيع روسيا التغلب على صعوباتها أو تظل كقوة كبرى".

وفضلا عن الإساءة التي تحدث للسجل التاريخي، فإن ترجمة بريماكوف لا تظهر إلا نصف التأثيرات المتناقضة التي تشعر بها روسيا. وفي رحلة إلى الهند في ديسمبر ١٩٩٨، كان بريماكوف الذي كان آنذاك رئيسا للوزراء أكثر قربا لروح جورشاكوف عندما اقترح إنشاء "مثلث استراتيجي" بين الصين وروسيا والهند. ولم يعد تنوع الاتصالات الخارجية بعد حافزا لبريماكوف عما كان في عهد جورشاكوف وألكسندر الثاني عندما أقدما على تحالف عسكري مع ألمانيا في عام ١٨٧٣، ولم يحبطه إلا بسمارك، وبعد ذلك عمل بنجاح لإحداث عصبة الإمبراطوريات الثلاث في وقت لاحق في تلك السنة. ولكن عندما سعى جورشاكوف وأكسندر إلى ترتيب علاقات بين الحلفاء، فإن تنافس روسيا المتزايد على وجه الخصوص مع المجر- النمساويين في البلقان لم يخجل بريماكوف من القول بأن المشاركة الاستراتيجية المقترحة كانت موجهة بشكل مباشر ضد غرور قوة الولايات المتحدة."

وإذا نحينا للحظة عدم واقعية الاقتراح (لم تكن الصين ولا الهند مهتمة)، فإن الصلة بالتراث التاريخي لروسيا يستوجب التفكير. في القرن التاسع عشر صاغت روسيا الإمبريالية سياستها الخارجية مرتين، على أساس منافسة على مستوى كبير، أولا ضد أفكار ونفوذ فرنسا، حاملة الثورة وأخيرا ضد الانتشار العالمي للإمبراطورية البريطانية. وطوال السنوات الخمسين من وجودها دارت كل السياسات السوفيتية حول التنافس مع الولايات المتحدة، إلى الحد الذي قايست فيه روسيا نفسها بدور ومكانة قوة عظمى بدلا من اعتراضها على أفعال معينة تعترض عليها، كانت تتبعها في خطوات سابقة. ومع ذلك فهذه المرة، كانت تعمل

من وضع ضعف ساحق. وحتى بالنسبة لاتحاد سوفيتي أقوى بدرجة كبيرة، فإن الانشغال بمقاومة تفوق أمريكي قوض سياسة خارجية قوية وقابلة للبقاء. والأسوأ، في القرن التاسع عشر، فعلى الرغم من تحالف روسيا مع ملوك بروسيا والنمسا المحافظين فغالبا ما وجدت نفسها تنفذ برنامج أعمالها من جانب واحد. وقد فازت أحيانا بانتصارات محلية بصورة وقتية كما حدث في حرب عام ١٨٧٦-١٨٧٨ مع تركيا، لكنها في النهاية، بدلا من أن تخلق نفوذاً ضد قوة عظمى آثمة، استحالت إلى موضع صدام القوة الكبرى.

وقد مارست كل ذلك في المناطق الفوضوية المحيطة بالإمبراطورية الروسية. والحدود حاليا مختلفة عما كانت عليه في منتصف القرن السابع عشر، غير أن الخطر موجود بأن روسيا سوف تتبع النمط السابق. فالتراث يعمل على نحو مضاعف. أولا، على الرغم من أن أشباح الإمبراطورية الباقين قد ولوا، فإن أقلية صغيرة من طليعتها السياسية تعتقد بإمكانية عودتهم، بينما لا يزال عدد قليل مستعدًا للتخلي عن دور خاص أو حق التفوق في الفضاء ما بعد السوفيتي، فهم غير متفقين على طبيعة ودرجة التكامل التي تسعى بها روسيا ولا مع من ؛ ولم يتفقوا على التكتيك الأفضل لتعاملهم مع جيرانهم الجدد: السوط الروسي Russian knout وحده أو بالجمع بينه وبين، كما في العبارة الروسية، "كعك العسل" honey cakes. ولسوء الحظ، ففي الوقت الذي تناضل فيه روسيا من أجل تقبل ماضيها الإمبريالي، فإن قلة ضئيلة تطالب باستراتيجية ثالثة للعودة للاطمئنان والحوافز الإيجابية كأفضل طريقة لدفع المصالح الروسية بين دول الاتحاد السوفيتي السابق، والتقدم نحو تطبيع علاقات روسيا مع أوكرانيا ودول البلطيق وأزربيجان وجورجيا القائمة على اقتناع مقبول باستقلالها ويساعدها في ذلك حل القضايا المتروكة منذ تصدع الاتحاد السوفيتي، إذ يعرضها بشكل مستمر للأخطار. والزعماء الجدد من أمثال يوري لوزوكوفYori Luzhkov، عمدة موسكو والمرشح البارز في الزعامة القومية يظهر بشكل منتظم وهو يطالب بخط قومي للعديد من الموضوعات التي تم التفكير في حلها والموضوعات الطنانة للكبرياء الإمبريالي الجريح.

وحينئذ يتقاطع التراث الإمبريالي المبدد مع تراث القوة البداني العظيم. والصفة المحددة للنظام الدولي الناشئ قد تكون عولمة اقتصادية وتقنية، تملي بتقويض شئون الأمن التقليدي وتتطلب برامج لتعزيز مصلحة متبادلة، ولكن في النظام الجديد المواجه لروسيا ترجع حركة الأحداث إلى زمن أسبق. وفي عقول معظم الروس، لا تطبق الأعراف الإيجابية للعولمة في فترة ما بعد السوفيت. وبدلا من ذلك، فكما يرون الأحداث، تواجه روسيا بجرأة وعزم ازدياد قوة ونفوذ الوجود الغربي وبخاصة الأمريكي على حسابهم. وتعزيز "التعددية الجيوبولتيكية " في منطقة الاتحاد السوفيتي السابق، فإن السياسة المنسوبة للولايات المتحدة تعتبر أسلوبا منمقا في الكلام لاحتواء وإعادة روسيا للوراء. والكثير مما تقوم به الولايات المتحدة لتنشيط خطوط الغاز والبترول المتعددة، وأمن أوكارانيا والبلطيق، والأشكال تحت الإقليمية من التعاون، وتمديد الناتو، ما هي إلا أعمال تتفق مع سياستها. واستجابة لذلك، فإن صانعي السياسة الروس وطليعتها يناضلون علانية مع الاستراتيجيات والخطوات للمراوغة في الأهداف المتعارف عليها. وسياستهم الآخذة في التطور في القوقاز بما فيها اتفاقية المساعدة المتبادلة أغسطس عام ١٩٩٧ مع أرمينيا ومزيج الترغيب والترهيب الذي عرض على أزربيجان، يظهر هذا الدافع، ويتضح من الحملة المضادة على روسيا في آسيا الوسطى على مدى السنتين الماضيتين من التسعينيات وبخاصة في العلاقة الخاصة التي تبذل الجهود من أجل إقامتها مع كازاخستان، فقد لاحظها الصينيون وبدأوا الكتابة عنها، وتبرز في التدابير المحيطة بالتحركات المضطربة نحو التكامل مع بيلاروس. وبالفعل، فمن النادر أن يوجد أي بعد لسياسة روسيا الخارجية دون أن تكون له آثار .

هدد التنافس الاستراتيجي الناشئ في عالم ما بعد الاتحاد السوفيتي بإفساد واحدة من النعم الثلاث لهذه الفترة في تاريخ العالم. وللحظة نادرة، فقد تخلصنا من الكوارث العظمى الثلاث التي بمفردها أو في مجموعها أحدثت الضرر العظيم في نظام الدولة الحديث: فلا يوجد لأي قوة عظمى القدرة والإرادة على الإطاحة

بالنظام الدولي الحالي- ولا يوجد في الساحة بونابرت ولا هتلر. ولا يوجد، ثانيا، أي مخطط إن لم يكن بين الولايات المتحدة والصين في الجزء المبكر من القرن القادم(الحادي والعشرين)- لصعود سريع لدولة تتحدى بشكل صارخ دور ووضع القوة الدولية السائدة. ثالثا، ولأول مرة على مدى نطاق الذاكرة، لا تدور العلاقات بين القوى الكبرى في العالم حول تنافس استراتيجي نشط. وفي الوقت الحالي، لا تركز الديناميكية بين القوى العظمى على المناورة من أجل مصلحة استراتيجية سياسية، ولا على تفكير في القوة العسكرية لإحدى القوى، أو على الميل نحو تحديد التهديد بعبارات عسكرية-مع الاستثناء الناشئ للتنافس الاستراتيجي في عالم ما بعد الاتحاد السوفيتي.

وسواء ظهر أم لم يظهر تنافس كامل أو بعض النتائج السلبية على الجبهة الروسية فسوف يعتمد بدرجة كبيرة على تأثير التراث التاريخي في المستوى الثالث، حيث يواجه التقليد الاستبدادي دراما تحول الدولة. وهذا عندما تكون البيئة المعاصرة غير مؤكدة بدرجة كبيرة، حيث تقف روسيا في مفترق الطرق. ومن المتصور أنها ستجد مخرجا لأزمتها الاقتصادية الحالية؛ وسوف تتأصل جذور مؤسسات جديدة قادرة على رعاية دولة ديمقراطية قابلة للحياة؛ وسوف تجد اتفاقا اقتصاديا وسياسيا مناسبا لاتحاد فيدرالي يأخذ الشكل المطلوب، وسوف تمضي روسيا نحو وجودها الألفي.

ومن ناحية أخرى، فبعد التدهور الاقتصادي الطويل في التسعينيات، ووجود معوقات هيكلية عميقة من أجل تحول اقتصادي ناجح وعدم وجود دليل على أن لدى المؤسسة السياسية رؤية أو إرادة للتغلب عليها، وبعد انفلات النفوذ من المركز ومن الدولة، فمن المقنع أيضا ألا يكتب لروسيا الجديدة البقاء بمعنى الكلمة، فتراث روسيا الإمبراطورية بدلا من روسيا الأمة-الدولة يلازم الحاضر بقوة متزايدة. لأن روسيا الإمبراطورية لم تكن مختلفة جوهريا فقط عن إنجلترا الإمبريالية أو هولندا الإمبريالية، وهي الدول ذات الإمبراطوريات المنفصلة مترامية الأطراف، إلا أنها

كانت أيضا مختلفة عن الإمبراطوريات المشابهة لها - الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية-المجرية. وفي الإمبراطوريات العثمانية والنمساوية-المجرية، كانت الإمبراطورية والعاصمة متكاملتين؛ وفي حالة روسيا، مع ذلك، لم تكونا فقط متكاملتين بل كانت العاصمة في حد ذاتها إمبراطورية. وكانت الإمبراطورية الروسية مثل لعبةmatrioshka روسية: إمبراطورية داخل إمبراطورية داخل إمبراطورية. وإن لم تستطع روسيا العمل على إيجاد مؤسسات دولة قابلة للحياة وتستعيد بعض حيويتها الاقتصادية، فليس هناك نقطة توقف طبيعية للانحلال الإمبريالي.

وحتى إذا كانت احتمالات فناء روسيا ضعيفة- كما يجب أن ينظر إليها الآن- فإن مأزقها الحرج الحالي يدع مجالا لنتائج أخرى نادرا ما تكون جذابة. ليس هناك موجب لأن تفنى روسيا، ولكن إذا مرت سنوات عديدة دون توقف للانحدار الاقتصادي فسوف تواجه البلاد مخاطر تفكك اقتصادي وسياسي كبير. والصين أيضا قد ظلت بعد ثورة ١٩١٩ كالقوقعة، واندمج اقتصادها القومي في جزيئات وخسرت تماسكها القومي بين سادة الحرب الإقليميين. ولسوء الحظ، يمكن أن تصبح روسيا نموذج الصين الحديث. ولو حدث ذلك، فسوف تعطي روسيا معنى جديد لفكرة "الدولة المنهارة".

أو، قبل أن تصل روسيا إلى هذه المرحلة، فقد تتجمد القوى السياسية في محاولة لكبح قوة الأحداث بالعودة إلى نظام الاستبداد. بيد أنه من غير الواضح وجود حل استبدادي فاعل ودائم. وبدلا من ذلك، يظهر الخطر العظيم بأن هذه القوى غير القادرة على السيطرة على الأوامر العليا للدولة الممنوحة لمؤسسات القمع، سوف تصل وتحتفظ بالسلطة باستغلال مصادر التوتر داخل المجتمع عن طريق تضخيم دوافعها الأساسية. وهذا ليس نموذج أوجستو بينوشيت(الجنرال التشيلي ورئيس تشيلي في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٠) الذي غالبا ما يناقش في روسيا، لكنه نموذج سلوبودان ميلوسيفيك. وعلى ذلك فإن علامة الاستفهام الكبرى في عالم يموج بعلامات استفهام هي روسيا نفسها.

وعدم الاحتمال القريب للتنبؤ بمستقبل روسيا، المقترن بالغموض المستمر في علاقاتها الآخذة في النمو مع القوى الكبرى الأخرى، وبخاصة الولايات المتحدة، والطبيعة التي لا تزال غير مستقرة لعلاقاتها مع دول الجوار ينشئ مجموعة كبيرة من الاحتمالات. إنها تتراوح ما بين روسيا معتدلة تتكامل بشكل جيد ومتزايد مع النظام الخارجي إلى روسيا منعزلة ومستعدة للقتال على نحو متزايد.وبعد ذلك، هناك روسيا المنكسرة والمنهارة، دوامة مضطربة في النظام الدولي.

ولكي نبدأ من حيث يبدأ الأمل، يجب أن توجد الأسس لتصور روسيا معتدلة ومتكاملة تماما. إنها تنشأ من التغيرات داخل روسيا نفسها. وعلى الرغم من أن روسيا لم تستأصل كل جزء وعادة من ماضيها الاستبدادي، فلم تهدم بدرجة كبيرة البنية التحتية المطلوبة لدعم نظام استبدادي. وفي نفس الوقت، فعلى الرغم من أن روسيا لم تبني ديمقراطية، فإنها شرعت في الطموح الديمقراطي الذي لم يحدث من قبل، حتى وإن لم يكن مشابهًا للديمقراطيات الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة التاريخية لروسيا، التي تعود إلى أيام بطرس الأول على الأقل، على أنها ليست مجرد "دولة عسكرية" بل دولة منظمة لحشد قوة عسكرية، هي الآن أسمال بالية. فقد تفككت كل أسس ووسائل الاستعداد العسكري العدواني للمجتمع والسياسة الخارجية للبلاد. وفي حين أن حطام هذا التشوه ضخم ويهدد مثل وزن ميت جهود الإصلاح، فإنه لم يعد قادرًا على تحديد هوية روسيا في المستقبل. ولم يحدث من قبل أن كان الانهيار الإمبريالي بهذه الدرجة من الاكتمال. وللمرة الأولى في تاريخها، فإن العقبات الموضوعة أمام الإمبراطورية والحقائق الملحة للوضع الاقتصادي الدولي المعاصر تفضل اختيار الأممية الروسية.

وروسيا ليست وحدها مختلفة فحسب بل إن وضع ما بعد الحرب العالمية الثانية مختلف أيضا. وعلى الأقل بين الدول المتقدمة في الغرب بما فيها اليابان، سوف يزعم البعض بأن تكاليف الحرب وفوائد التعاون قد ازدادت بدرجة كبيرة، وقد تغيرت قيم الشعوب في هذه الدول، وقد امتد الاعتماد المتبادل بينها حتى لم يعد

أحد يفكر في الحرب. ويزعم روبرت جيرفيز: " بدون التهديد بالعودة إلى الحرب لا يمكن أن تكون أنماط السياسات الدولية متماثلة في العالم المتقدم ."

كان لدى روسيا كل الدوافع التي تمكنها من أن تصبح جزءا من هذا العالم. وروسيا بالفعل جزء من اقتصاد دولي معولم، غالبا لا يريحها. وكان لإعادة اندماجها في الاقتصاد الدولي تأثير مهم. ونمو التجارة العالمية لروسيا كنسبة من ناتج الدخل المحلي، وتدفق رؤوس الأموال من داخل وخارج البلاد، وارتباطها بالمؤسسات المالية الدولية قد جعل للاعتبارات الاقتصادية بعدا أكبر في السياسة الخارجية. وهذا كما أشار سيليست والاندر يساعد على "تطبيع" روسيا كفاعل في السياسة الدولية. وربما تكون النخب الروسية غاضبة من انهيار القوة الروسية، وربما تصبر على غطرسة الولايات المتحدة، وربما تغير على وضعها المهدد في الساحة ما بعد الاتحاد السوفيتي، وربما تتجهم من اعتمادها على المؤسسات المالية الدولية وتعرضها للسقوط تحت تأثير القوى الاقتصادية الدولية، فلا يوجد لديها بديل آخر سوى تبني الأفضل وحسن استغلاله.

ومع ذلك، فربما لأسباب وجيهة عديدة أخرى لن تكون النتيجة بهذا الشكل. والحقيقة المحزنة هي أن روسيا المنعزلة والمتحفزة للقتال لم تبدأ في اتخاذ شكل إلا بضع خطوات خارج طريق روسيا المعتدلة. وفي الحالة القصوى، لو استعادت روسيا بقدر كاف قوتها للعمل وفق سخطها، وإذا تركت التوترات بين روسيا والغرب تنمو دون كبحها بشكل منظم، ولو أصبح النظام الدولي من صنع الديمقراطيات الصناعية، حيث تجعل القوتين الأورو آسيوتين الكبريين الأخريين، الصين والهند أكثر انفتاحا للحديث عن "المثلثات الاستراتيجية"، فسوف تظهر روسيا المنعزلة كبديل جدير بالتصديق.

وبالمثل، يمكن أن تظهر صور أقل من روسيا ساخطة بدون أي من هذه الشروط المسبقة غير القابلة للتصديق حاليا، فقد تتخذ شكل إساءة معاملة في الموضوعات المتصاعدة في الخلاف بين الولايات المتحدة وروسيا فقط لتصبح

روسيا رجلا غريبا بين القوى الكبرى، منتفعة من مجال تعاون القوى الكبرى، ودولة حاقدة تبحث عن أساليب لإيقاع الضرر بمصالح الولايات المتحدة. أو قد تعيد سياسات اليأس إلى السلطة في روسيا زعامة مستعدة للتلاعب بالمخاوف ومشاعر الخيبة الشعبية، وأن تضع إبهامها على أنفها وتبسط سائر أصابعها ازدراء أو تحديا لمتطلبات الاتكال المتبادل الاقتصادي، وتضع أولوية كبيرة للدفاع بشكل نشط، كما تمضي العبارة، عن "المصالح الخاصة" لروسيا، أو يمكن أن تتزايد حدة التفاعل بين روسيا والقوى الغربية في جبهة ما بعد الاتحاد السوفيتي من خلال عدم انتباه بسيط من خلاف عدم رغبة أحد من الأطراف.

ولو ظلت روسيا في أي من هذه الظروف دون حلفاء كبار، كما يحتمل أن تكون الحالة كذلك، فسوف تميل إلى الهجوم والتعامل مع بيئتها بطريقتها الخاصة. فالعمل بشكل أحادي الجانب من وضع ضعف، لن يزيد إلا في مأزق روسيا، وأثناء ذلك فمن المحتمل أيضا أن تخلق مشكلات للعالم الخارجي. ولو تولدت الوطأة العظمى-من هجوم أو نقد- بسبب الاندفاع النشط على روسيا من دول الجوار، بينما لا تزال لديها مقدرة كبيرة على التخويف وإحداث الضرر، فسوف يكون التأثير الممزق في المحيط الأكبر أعظم مما يرغب العديد في أن يتصوره.

وروسيا الأخيرة، المنكسرة والمنهارة التي ليس لها مثيل بين القوى الكبرى الأخرى التي تناولناها في هذا الكتاب. فلا أحد منهم- مع الاستثناء بعيد الاحتمال للصين- يمكن تصور أي شيء آخر غير دول موفورة بنظم سياسية واقتصادية فعالة تساير تحديات بيئة دولية متغيرة. وروسيا وحدها بين القوى الكبرى سوف تنهي هذا القرن(العشرين) بأسئلة لم يتم الإجابة عنها تتعلق بقدرتها على تجنب انهيار جوهري في نظامها الداخلي وربما حتى فنائها كدولة. وعلى مدى القرون، فإن القصة الأساسية لارتباط روسيا بالعالم الخارجي، كما كتب Cyril Black منذ عدة سنوات، هي تحركها من محيط النظام الدولي إلى مركزه، ويخشى الروس من أن يعيد التاريخ نفسه، وأن تبتعد روسيا مرة أخرى عن مركز النظام الدولي.

والخوف ليس في محله. وعلى الرغم من أن القوى الكبـرى الأخـرى لا تركـز تفكيرها دائما على الموضوع، فإن روسيا سواء المعتدلة والمتكاملـة أو المنعزلـة والمستعدة للقتال سوف تخرج إلى القرن الحادي والعشرين لتحدد بقدر مناسب نوع النظام الدولي الذي سنحصل عليه. وإذا كان كما يتوسل الجميع بألا يحـدث، فـإن روسيا المنكسرة والمنهارة سوف تظهر، وسوف تظهر المخاطر في الفضاء الكبير بين أوروبا وآسيا والذي من المؤكد أن يعود هذا الجزء من العالم إلى مركز اهتمام القوى الكبرى. والطريق الآخر للمشكلة التاريخية بإيجاد مكان آمن ومثمر لروسـيا في النظام الدولي سيظل ملحا في القرن الحادي والعشرين كما كـان كـذلك فـي القرون الثلاثة السابقة قبله.

الفصل السادس

الولايات المتحدة منقسمة برؤية ثورية

بقلم: روبرت باستور

نحن نقف على عتبة قرن جديد نحمل مصير الأمم العظيمة، وعلينا أن نقرر الآن ما إذا ... كنا سنتقدم للأمام ... أو ما إذا كانت عزيمتنا ستضعف في المنافسة. هل أمريكا بأمة ضعيفة حتى تتخاذل عن القيام بأعمال القوى العالمية العظمى؟ لا. إن أمتنا الفخورة بشبابها وقوتها تتطلع إلى المستقبل بعيون متشوقة ومبتهجة مثل فتى قوي يدخل حلبة السباق.

تيودور روزفلت، ١٩٠٠

جاءت الأحداث لصالحنا.

- هنري كسينجر

وصل القرن العشرون مبكرا عامين من السياسة الخارجية الأمريكية، فقد وضعت الحرب الأسبانية- الأمريكية عام ١٨٩٨ حدا فاصلا للعلاقات الأمريكية مع العالم، إذ فصلت ما بين القرن التاسع عشر المتسم بالانعزالية والقرن العشرين المرتبط بالعالم. ومنذ استقلال أمريكا اعتبرت نفسها حالة خاصة مختلفة عن أوروبا، غير أن الأمريكان كانوا غالبا منقسمين فيما يتعلق بكيفية ترجمة هذه الصورة الذاتية إلى سياسة. وقبل عام ١٨٩٨، كان الجدل يحسم إلى حد كبير في صالح أمريكا تفضل الابتعاد عن العالم مثل "أرض الميعاد". وفي القرن العشرين، أدرك الأمريكيون على نحو تدريجي أن لهم دورا مهما يجب أن يلعبوه في العالم، لكنهم كانوا لا يزالون يجادلون حول الدور الواجب لعبه- سواء كان مثالا يحتذى يجدر التشبه به، أو دورا يناصر قضايا تشكل مصير العالم؛ وسواء أكانت سياسة إمبريالية أم لا؛ وما إذا كان يحدد مصالح أمريكا طريقة بعيدة النظر أم قصيرة النظر؛ وما إذا كانت ستعمل وحدها أم مع آخرين.

لم تكن إجابات هذه الأسئلة تجري دائما على وتيرة واحدة دون اختلاف، بينما أصبح هناك نمط واضح: لم تكن تهدف السياسة الأمريكية مجرد تقديم مصالح أمريكا بل تغيير العالم. ومن خلال الجذور العميقة للإرث الفريد للبلاد والجغرافيا الواعدة، بدأت تتبلور بشكل بطيء فكرة أمريكية عن نظام دولي جديد. وعندما أعلنت الحرب ضد أسبانيا، صدمت واشنطن أوروبا بتنازلها عن جائزة الحرب، كوبا. وكان هدف تيودور روزفلت من بناء قوة مستقلة قوية بفتح أبواب العالم أمام التجارة والتعهد بعدم الاستيلاء على أراضي جيرانها أن أضاف عنصرين آخرين إلى الرؤية المتنامية، بينما كان وودرو ويلسون هو الذي قدم تعبيرا كاملا عن وجهة نظر عالمية ثورية بشكل حقيقي.

وقد تجاوز ويلسون هدف الفوز بالحرب العالمية الأولى: فقد كان يرغب في الحيلولة دون نشوب الحروب في المستقبل وفي نفس الوقت يجعل العالم يسلك طريق الديمقراطية. وكان اقتراحه أمريكيا مثاليا: يجب تفكيك نظام ميزان القوى الأوروبي لصالح "مجتمع قوة"- عصبة الأمم- يضمن تقرير مصير جميع الأمم، وبذلك تنتفي الحاجة إلى الحروب، ويجب أن يكون للدول التي هزمت في الحرب العالمية الأولى دور ومكان في النظام الجديد؛ يجب أن يكون "سلام بدون انتصار"؛ يجب ألا تكون هناك تعويضات ولا مستعمرات. كانت لهذه الأفكار تأثيرات سياسية واجتماعية خطيرة لدرجة أنها قوبلت بالرفض عام ١٩١٨، بينما كانت في غاية الأهمية بدرجة كبيرة لا يمكن تجاهلها في عام ١٩٤٥.

لم تكن أوروبا وحدها هي الرافضة للمتاجرة بسيادتها ودفاعها عن نفسها من أجل نظام جديد قائم على الأمن الجماعي، ولم تكن الولايات المتحدة ملتزمة بالتطبيق العملي لفكرة ويلسون بقدر التزامها بالمغالاة وعدم صدق الفكرة. فالولايات المتحدة التي كانت تراقب دائما مرآة الرؤية الخلفية حتى تتأكد من أنها لن تكون آخر من يرى النظام القديم، لن تسمح لمؤسسة دولية بأن تضع يدها على عجلة القيادة ولا أن تضع قدمها على بدال الفرامل. وقد حدد التزام أمريكا بالمثل العليا رسالة العالم، بينما حمت واقعيتها أمنها الوطني.

ومن خلال انقسام الأمم على الاعتماد على النفس مقابل الأمن الجماعي، من بين موضوعات أخرى، لم يكن باعثا على الدهشة أن كانت الدبلوماسية الأمريكية زاخرة بما كان يبدو بقرارات متناقضة. وقدم المؤرخون عددًا كبيرًا من النظريات تفسر لماذا توسعت الولايات المتحدة ولماذا لم تفعل شيئا ؛ لماذا لم تكن قوة عدوانية مثل الأمم الأخرى، ولماذا وكيف كانت استثنائية. يعتقد آرثر م. شليزنجر الابن وفرانك ل. كلنجبرج أن إيقاعا "دوريا" من الانبساط والانكفاء يفسر هذا التناقض. ووصف فريد زكريا سياسة أمريكا الخارجية بأنها سياسة فعالة متسقة لكنها ملجمة، فعندما أصبحت الدولة أكثر تقدما، ترجمت قوتها الاقتصادية إلى نفوذ سياسي في الخارج.

دعني أقترح بديلا، فبدلا من تصور الأمة تتذبذب بين مزاج وآخر، يمكننا اعتبار أن الولايات المتحدة لديها رؤيتان عن نفسها وموقعها في مستقبل العالم: رؤية ويلسن عن المؤسسات الدولية والأعراف العالمية، ورؤية تيودور روزفلت عن الولايات المتحدة كقوة عظمى تعمل وحدها. وعلاوة على ذلك، كان الأمريكيون منقسمين في الرأي فيما إذا كان يجب أن يصلوا إلى أهدافهم بشكل نشط أو سلبي، بشكل منفرد أو بشكل متعدد الأطراف. وتجادل أصحاب كل وجهة نظر واستراتيجية في كل موضوع دولي مهم. وفي صور الجدل المتوازنة بشكل ملحوظ تتافس كل منهم مع الآخر، ومن أجل الحصول على ولاء مجموعة ثالثة- هؤلاء الذين كانوا مترددين. ومع ذلك ففي النهاية، كان المترددون ينفعلون بقوة الأحداث أكثر من انفعالهم لمجادلات أي من الطرفين وهو ما أسماه جيمس بريث " نزعة الحقائق التي لا تقاوم".

وعملية قرار المترددين هي الإجابة على لغز أمريكا. فقد حدد المترددون روح البرجماتية الأمريكية، واقتبسوا الأفكار الواقعية من الناشطين و الأفكار المثالية من السلبيين. وقد ضمن هذا أنه على الرغم من أن أحد لم يكن مقتنعا بالنتيجة إلا أنه ليس هناك أحد مجافيا تماما. وكان من الصعب قراءة بعض المناظرات، لأن الزعماء لم يكونوا مجرد مجادلين بعضهم لبعض بل كانوا يناقشون"النزعتين" مع أنفسهم.

ورؤية أمريكا المنقسمة هي نتاج متأن للدستور، فلم يفرض الآباء المؤسسون أهداف السياسة الخارجية، لكنهم رسموا عملية تقوم من خلالها مؤسستان مستقلتان لهما صلاحيات مشتركة وهما-رئاسة الجمهورية والكونجرس- لوضع الأهداف. وكانوا يريدون أن تنقسم الحكومة حتى لا تتمكن مؤسسة بمفردها أن تطغى على الأخرى وبالتالي تحرم الشعب من حرية المشاركة في المناظرة، وأرادوا أن يكون الدخول في الحرب أمرا صعبا حتى تفرض الأحداث وحدة الغرض.

وعلى مدى القرن، ومن خلال الكثير من المحاولات والخطأ برزت فكرة جامعة حيث اشتركت رؤية روزفلت وويلسن في الفرضية التي تقول إن الولايات المتحدة كانت قوة "استثنائية" ولها رسالة خاصة. ودمج فرانكلين روزفلت وهاري ترومان الفكرين معا وقدما مخططا عمليا لتحقيقهما. والمؤسسات التي تصورتها الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية، وبعثت فيها نشاطا جديدا بعدما جسدت الحرب الباردة أعراف الحكم الأمريكي، وقد شكلت حكومة العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، ومن المحتمل أن تحدده بشكل جيد في القرن الحادي والعشرين. ومن المثير للسخرية أن ظل الأمريكان غير متحمسين في التزاماتهم وبخلاء في الإسهام في هذه المؤسسات.

لم يكن من السهل للأجانب أو حتى للأمريكان أن يفهموا كيف تصنع الولايات المتحدة سياستها الخارجية، وبافتقارهم إلى تفسير واحد ملزم شرح المتخصصون العديد من العناصر التي تتشكل منها السياسة. أعتقد أن الأسلوب الأفضل لفهم العملية التي تربط الأمة بالسياسة هي النظر إلى المناظرات القومية المتعلقة بالقضايا الدولية الكبرى. كان لهذه المناظرات دائما مدافعون أقوياء في كلا الجانبين، ولكن عند كل نقطة تحول في القرن العشرين- الحرب الأسبانية-الأمريكية، حقبة حكومة الوصاية، الحرب العظمى والأحداث التي أعقبتها، الحرب الباردة، وحقبة ما بعد الحرب الباردة- حدد "المترددون" في النهاية السياسة، لكنهم قاموا بذلك بمنطق لم يكن واضحا في ذلك الوقت، وأصبح أكثر وضوحا مع تباعد

المسافة. وخلال القرن العشرين ظلت سياسة الولايات المتحدة ثابتة ومتساوقة من خلال ثلاث مجموعات من الأولويات ساعد بعضها مع بعض على تفسير المخطط الأمريكي:

-**أمريكا أولا:** قد ينقسم الأمريكان في الرأي ولكن مع استثناءات نادرة يعطون دائما الأولوية لمصلحة الأمة. وهناك عدد من الأسباب للأولوية المرتبطة بالمسائل الداخلية: الولايات المتحدة غنية بالثروات والأرض، ولأن أصدقاءها كانوا ودودين أو ضعفاء. ولأن الولايات المتحدة لا تواجه تهديدًا مباشرًا، صوت الأمريكان لمعارضتهم القتال في الحروب البعيدة. أنشأ الدستور نظاما سياسيا يكفل مناقشة كل نزاع في الكونجرس أو الفرع التنفيذي. وعلى الرغم من أن الأمريكان يقبلون تركيز السلطة خلال فترات الأزمات، فإنهم بصفة عامة لا يثقون في تمركز السلطة ويرغبون في تفكيكها بعد ذلك.

-**الأمريكان ثانيا:** مبدأ مونرو، كان بمثابة الأساس الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية، يقدم تبريرا للاحتفاظ بمنافسين أجانب خارج نصف الكرة الغربي. وليس من المصادفة أن كانت اتفاقية نصف الكرة- معاهدة ريو الدولية- أول "تحالف معقد" إقليمي تقبله الولايات المتحدة منذ أن أصدر جورج واشنطن تحذيره، وكانت كوبا الموقع الأقرب الذي تحارب فيه الولايات المتحدة حربًا نووية. وبغض النظر عن مدى القوة التي وصلت إليها الولايات المتحدة في القرن العشرين، فإنها تعطي دائما أولوية لحماية جيرانها وكانت سياساتها الناجحة في نصف الكرة الأرضية تطبق دائما على مستوى العالم.

- **العالم ثالثا:** منذ عام ١٨٩٨ وحتى عام ١٩٤١، فيما عدا الفترة من عام ١٩١٧-١٩١٩، ركزت الولايات المتحدة سياساتها الخارجية على حوض الكاريبي، مع غزوات بين الحين والآخر إلى آسيا. وبعد قذف اليابان ميناء بيرل هاربر بالقنابل، تحولت أمريكا في النهاية إلى الساحة العالمية، وتحول الجدل في الولايات المتحدة إلى موضوعات جديدة مثل، ما مصالح الولايات المتحدة وكيف يمكن متابعتها؟

في خطبة الوداع، حذر جورج واشنطن مواطنيه "بالابتعاد عن التحالفات الدائمة" لأن " موقعنا المنفصل والبعيد يدعونا ويمكننا من اتباع طريق مختلف." وسار خلفاء واشنطن على نهجه، واستغلوا المميزات الكاملة للأمن التي تتوفر لأمريكا عن طريق "أصلين سائلين" كبيرين. وحتى الرسالة المهمة عن السياسة الخارجية لمونرو إلى الكونجرس الأمريكي في ديسمبر ١٨٢٣ التي أصبحت فيما بعد "مبدأ"، كانت إعلانًا بأن تظل أمريكا بعيدة عن أوروبا، على الرغم من أنها غالبا ما تتذكر على أنها تحذير لأوروبا بالابتعاد عن الأمريكان.

اعترفت بريطانيا العظمى رسميا باستقلال الولايات المتحدة في معاهدة باريس عام ١٧٨٤، غير أن الجمهورية الشابة لم تحم حدودها بالكامل من بريطانيا وأسبانيا وفرنسا طوال ستة وثلاثين عاما أخرى. بعد ذلك توسعت عبر القارة وخاضت حربًا أهلية عنيفة. وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، أصبحت الدولة أمة حديثة. لقد كانت متصلة بعضها ببعض عن طريق السكك الحديدية والتلغراف ويقطن فيها ملايين المهاجرين الجدد. وقامت بتطوير اقتصادها الزراعي والصناعي الذي يعد الأكثر إنتاجية في العالم، وتشكلت الهوية القومية. ومعظم الأمريكان الفخورين بكونهم يعيشون في مجتمع غير طبقي مثل المجتمع الموجود في أوروبا عرفوا أنفسهم بأنهم من الطبقة الوسطى، واتصفوا بامتزاج الفئات الاجتماعية وآمنوا بأن الفرد مقدم على الجماعة.

وعندما ساعدت الكوابل الممتدة عبر المحيط والسفن السريعة على تقريب البلاد من العالم، طالب أصحاب النفوذ بأن تكون لأمريكا رسالة عالمية وأن تنشئ أسطولا بحريا. وقد ساعد على تحقيق قضيتهم المناخ الفكري الموجود في ذلك الحين. وأقنعت نظرية شارلس داروين عن الانتخاب الطبيعي العديد من الأمريكان

بأنهم يجب أن يكونوا عدوانيين من أجل البقاء، إذا تجاوزنا عن ذكر أن يكونوا العنصر الغالب دائما؛ وشجع فردريك جاكسون تيرنر الأمريكان على التفكير فيما وراء حدودهم البرية حتى يحافظوا على حريتهم واقتصادهم؛ وطالب الكابتن ألفرد ماهان أمريكا بأن تبني أسطولاً بحريًا أبيض عظيمًا. وفي ظل كل هذه الأفكار تكمن فكرة جديدة: حوالي عام ١٩٠٠، كانت القوة الصناعية للولايات المتحدة أكثر من ضعف أكبر قوة رائدة في العالم، وهي بريطانيا العظمى. لقد كانت لحظة مناسبة لأمريكا، في ضوء قدراتها الجديدة، أن تعيد تقييم أهدافها وتسأل إن كانت تستطيع أن تتصرف مثل قوة عظمى وتستولي على مستعمرات أو يجب أن تظل مختلفة.

وقبل جيل مضى لم يكن في مقدور الأمة أن تلاحظ أحداث العالم، لكن قوتها الجديدة أوسعت من نظرتها وشددت من ردود أفعالها. وأصبحت الولايات المتحدة على درجة من الخبرة والممارسة شجعتها على الدخول في الحرب ضد ألمانيا في ساموا Samoa عام ١٨٨٩ وضد شيلي في عام ١٨٩١ بشأن معاملة البحارة الأمريكان، وضد بريطانيا العظمى بشأن النزاع على الأراضي مع فنزويلا عام ١٨٩٥. لقد كانت كما لو أن بعض أجزاء من الأمة المراهقة تتطلع إلى قتال، بينما جعلها الجزء الآخر تركن إلى رشدها أحيانا.

أخفت هذه المشاحنات سؤالا أكثر حساسية كانت توجهه أمريكا بصفة دورية بعد الحرب الأهلية لكنها لم تستطع أن تقرر، وهو: هل يجب أن تستولي الولايات المتحدة على مناطق أوربية باستثناء بريطانيا العظمى؟ ومع استثناءات قليلة، تبع الجدل على هذا السؤال في الكونجرس نمطا مشابها وأدى إلى نفس النتيجة: إن الضم كان مرفوضا، سواء كان على أساس غير استعماري أو على أساس عرقي. وبانعكاس كل منهما على أمريكا، فكر الكونجرس في أن على الولايات المتحدة أن تدعو الدول إلى اتحاد على أسس متساوية بدلا من الاستيلاء على مستعمرات، ويجب ألا تحاول البلاد استجلاب الشعوب السوداء التي لا تتحدث الإنجليزية.

وتجدد الجدل بمزيد من الشغف عندما بدأت كوبا القتال من أجل استقلالها عن أسبانيا عام ١٨٩٥. تعاطف الأمريكان مع نضال كوبا، لكنهم انقسموا في تفكيرهم فيما إن كان بمقدورهم مساعدتهم، وإن رغبوا في المساعدة فكيف تكون المساعدة. وكان الاحتمالان متكافئين وعلى قدم المساواة وأن النتيجة أبعد ما تكون عن اليقين مما يظهر من استعادة الأحداث. كان لكلا الجانبين الزعماء الأقوياء والبلغاء. والمتحدث الجمهوري للبيت الأبيض توماس ب. ريد لم يرغب في " إراقة أي دم أمريكي" إلا إذا كانت الولايات المتحدة مهددة بشكل مباشر، ولم تكن الحال كذلك بالنسبة لكوبا. وشعروا بأن الولايات المتحدة ستبعث برسالة أفضل إلى العالم من خلال حل مشاكله.

وفي حين استغل ريد كل فرص السلام، عين تيودور روزفلت أخيرمساعدا لوزير البحرية واقتنص كل فرصة لدفع البلاد نحو الحرب مع أسبانيا. وعندما حدثت أعمال الشغب في هافانا أعطى أوامره لقائد البارجة الحربية Mine بالتوجه نحو ميناء هافانا. وخشي خصمه الرهيب، مارك هانا، رئيس الحزب الجمهوري من أن روزفلت لو كان مساعدا لوزير الخارجية وليس مساعدا لوزير البحرية، " لكنا حاربنا نصف العالم". كان يدعم روزفلت مجموعة من أصحاب النفوذ من الزعماء من نفس الرأي والتفكير تضم السيناتور هنري كابوت ووليم آلين هوايت محرر صحيفة مشهورة في كنساس.

وأظهر الرئيس وليام مكنلي رغبة أمريكا المتناقضة في أن تكون قوة عظمى دون الحاجة إلى القتال. وفي رسالة سرية إلى حكومته، ذكر الوزير الأسباني أنريك ديوبوي دي لوم في بيان رسمي أن الرئيس كان "ضعيفا وداعيا إلى الإعجاب بالجماهير". وتسربت الرسالة إلى وليام راندولف هيرست، الذي قام بنشرها في صحيفته New York Journal بمانشيت مثير " أسوأ إهانة للولايات المتحدة في التاريخ". وكان لتسريب الخبر تأثير دفع مكنلي والأمريكان نحو الحرب. وحدثت الخطوة التالية في ١٥ فبراير ١٨٩٨، عندما انفجرت البارجة الحربية Mine في ميناء هافانا.

وبعد شهر ذكر سيناتور من فيرمونت، ردفيلد بركتور أنه قد ذهب إلى كوبا مناصرا للانعزالية لكنه عاد منها مناصرا لسياسة التدخل في الشئون السياسية للدول الأخرى، لأن القمع و" المشهد اللافت للنظر لمليون ونصف من الشعب، فكل سكان كوبا، يناضلون من أجل الحرية والخلاص." وبعد ثلاثة أيام أخرى، توصل مجلس التحقيق العسكري البحري إلى قرار بالإجماع إلى أن البارجة الحربية Mine قد تم نسفها بواسطة لغم زرعته غواصة. أثار ذلك السخط الشديد للشعب ووبخ روزفلت هانا علانية بطريقة ساخرة، بأنه آخر المناصرين للسلام:" سوف نقوم بهذه الحرب لتحرير كوبا. فقد تكون مصالح رجال التجارة والممولين أكثر أهمية من أي شيء في مجلس الشيوخ"، على الرغم من أنهم قد يعارضون الحرب، وقال روزفلت بسخرية أعتقد أن الشعب يفضل ذلك، واختتم حديثه "والآن أيها السيناتور أتسمح لنا بدخول الحرب؟"

تلك الأحداث- خطاب دي لوم، انفجار البارجة الحربية Mine وخطاب بركتور- جذبت المترددين إلى معسكر روزفلت. وبعد عشرة أيام من الجدل أعلن الكونجرس الحرب، ولكن فقط بعد إدماج أهداف ريد والآخرين الذين عارضوا حربًا إمبريالية: يجب أن تتحرر كوبا وتصبح دولة مستقلة، ويجب أن تخلي أسبانيا الجزيرة ولا تستولي الولايات المتحدة على كوبا. هذه النقطة الأخيرة كانت تعديلاً أدخله السيناتور هنري م. تيللر. لا توجد قوة خطيرة تمنع الولايات المتحدة من الاستيلاء على كوبا وجميع ممتلكات أسبانيا؛ ولم يردع الولايات المتحدة توازن القوى بل ضميرها. ولم يلحظ السمة الثورية لتعديل تيللر في أوروبا سوى الملكة فيكتوريا، التي طالبت القوى العظمى بـ "الاتحاد... ضد ذلك السلوك غير المسموع. إذا أعلن [الأمريكان] كوبا مستقلة، فإن هذه السابقة ينبغي أن يحتج ضدها في الحقيقة، وربما يعلنون على الفور أيرلندا مستقلة."

بعد إغراق الأدميرال جورج ديوي للأسطول الأسباني في خليج مانيلا في الفلبين في سبع ساعات ومطالبة الكولونيل تيودور روزفلت أوروبا بتلال سان جوان في كوبا، وفي كلمات لأرنست ماي: أصبح يعتد بنا الآن كقوة سابعة عظمى" اتحد الأمريكان لهزيمة الأسبان ومساعدة الكوبيين، لكنهم انقسموا حول ما يمكن فعله بشأن غنائم الحرب الأخرى- وخاصة الفلبين- لأن الرغبة في الحرب كانت لديهم في الأصل.

والتعديلان اللذان أقرهما الكونجرس وأدخلهما السيناتور تيللر والسيناتور أورفيل بلات يظهران بوضوح مشاعر الأمة المتناقضة. وبالنسبة للذين عارضوا حربًا استعمارية، كان تعديل تيللر إثباتا لطهارة دوافع أمريكا، وأطلق عليها صمويل بيمس " عظيمة وإنكار مهم للذات". كان يجب أن يسوى الموضوع، لكن مثل شخص يجد ورقة بمائة دولار في الشارع، فقد وجدت الولايات المتحدة بشكل ملائم تبريرا لحماية رهانها والاحتفاظ بجزء من ثروتها الجديدة. لن تضم واشنطن كوبا إليها، لكنها لن تسمح لها بالاستقلال الكامل. وطالب السيناتور بلات بأن تقبل كوبا حق الولايات المتحدة في التدخل في شئونها الداخلية بغرض حماية الاستقلال الكوبي. والتضارب الواضح- كيف يستطيع المرء حماية استقلال دولة عن طريق التدخل؟- غاب عن أمريكا التي استمرت تنظر إلى دوافعها على أنها دوافع طاهرة.

وفكر مكنلي كثيرا فيما يمكن عمله بشأن الفلبين لأكثر من ستة أشهر، وقبل الحرب عارض الضم القسري لكوبا ووصفه بأنه "عدوان إجرامي". وبعد الحرب سأل مجلس وزرائه فيما إذا كان يجب على الولايات المتحدة أن تضم الفلبين، وقد انقسموا إلى قسمين، وكان من المعارضين وزير الخارجية والخزانة والبحرية. وقد أجهد نفسه من أجل التوصل إلى قرار إلى أن توصل إلي الإجابة أثناء الصلاة (أو على الأقل هذا ما قاله لمجموعة من القساوسة البروتستانت). فقد رفض إعادة الفلبين إلى أسبانيا أو السماح لألمانيا أو فرنسا بالاستيلاء عليها. وقال مكنلي إن البديل الوحيد هو أخذها كلها، تعليم الفلبينيين، وتهذيبهم أخلاقيا، وتمدينهم وجعلهم يعتنقون المسيحية. "

ولم يشتر كل من في أمريكا الأساس العقلي المعدل لـ" النبالة المفروضة" لمكنلي أو المجادلة الإمبريالية الواضحة التي قدمها السيناتور ألبرت جي. بيفيردج. تأسس الحلف المعادي للإمبريالية في نوفمبر ١٨٩٨، لكي يعمل على إيقاف ضم الفلبين، وكان من قادة هذه الحركة الرؤساء السابقون جروفر كليفلاند وبنجامين هاريسون، ومرشح الحزب الديمقراطي وليام جنينجس براين، أندرو كارنيجي، مارك توين، والعديد الآخرون، وأدان الحلف المعادي للإمبريالية الضم المزمع للفلبين وذكر الأمريكان بجذورهم ودستورهم:

نحن نأسف لأنه قد أصبح من الضروري في أمة واشنطن ولينكولن أن نؤكد على أن جميع الناس أيا كان جنسهم أو لونهم يحق لهم العيش والحرية والسعي نحو السعادة. ونحن نؤكد على أن حكوماتهم تستمد سلطاتها من رضاء المحكومين، ونصر على أن استعباد أي شعب يعتبر "عدوانًا إجراميًا" وخيانة صارخة للمبادئ المميزة لحكومتنا.

وخلال مناقشة معاهدة باريس المتعلقة بالحرب الأسبانية الأمريكية، أدرك مجلس الشيوخ أن قوى أخرى كانت تستعد للاستيلاء على الجزر إن لم تستول عليها الولايات المتحدة. وبعد ستة أسابيع من هزيمة ديوي للأسطول الأسباني في خليج مانيلا، وصل الأسطول الألماني إلى هناك للبحث عن قاعدة بحرية وأراض للإيجار، وتبعهم البريطانيون واليابانيون والفرنسيون. وبافتقاد مجلس الشيوخ للبديل، وافق المجلس في جلسته بتاريخ ٦ فبراير ١٨٩٩ على المعاهدة، ولكن بفارق صوتين فقط (٥٧ إلى ٢٧) وفي الأساس بسبب الحاجة إلى إنهاء الحرب بصورة شكلية. وجاء الاختبار الحقيقي لوجهات نظر الأمريكان عن الإمبريالية بعد أسبوع، عندما علم الأمريكان بأن الفلبينيين كانوا يحاربون الجنود الأمريكيين من أجل الاستقلال. والسيناتور أغسطس باكون من جورجيا، الذي كان قد صوت للمعاهدة لإنهاء الحرب، تقدم بمشروع قرار للكونجرس يعلن الفلبين مستقلة. واضطر نائب الرئيس جاريت هوبارت لإنهاء العلاقة مع باكون لإجهاض مشروع قراره.

وعارض وليم هوارد تافت الحرب ضد أسبانيا وضم الفلبين معتقدا " أن لدينا ما يكفي تماما لفعله في البلاد دون الحاجة إلى مستعمرة. وحاول مكنلي إقناع تافت بأن يكون حاكما على الفلبين بالاعتراف بأن تافت قد يكون على حق:" لكننا فزنا بهم، وفي التعامل معهم، أعتقد أنني أستطيع أن أثق بالرجل الذي لا يريدهم أفضل من أن أكون الرجل الذي يريدهم ". هذا التعليق ليس من السهل تفسيره، إلا إذا كان علامة على أن مكنلي والولايات المتحدة يريدانها من كلا الطريقتين: فقد أرادا الاحتفاظ بالأرض وينظر إليهم على أنهم مختلفون عن الإمبرياليين في أوروبا.

ورئيس الهيئة التشريعية ريد والرئيس مكنلي كانا يفضلان حل مشكلة كوبا بدون الجنود الأمريكان، بينما في أبريل ١٨٩٨، أدرك هذان السياسيان المحنكان أن آمالهما قد باءت بالفشل مع البارجة الحربية Mine وتحول ريدفيلد بركتور. وأغرى انتصارا سهلا أمريكا بأن تفتح شهيتها للنفوذ الدولي أبعد من مجرد الدفاع عن استقلال كوبا، غير أن الجدل حول الاحتفاظ بكوبا كان أكثر انقساما عن الجدل حول كوبا. وإذا استطعنا تفسير صوت مجلس الشيوخ كانعكاس للرأي الأمريكي عن الإمبريالية، فقد وضعت البلاد أحد قدميها في العالم الجديد ووضعت الأخرى في العالم القديم. وكما كتب ليستر لانجلي: " لم تكن الولايات المتحدة في عام ١٨٩٨ قوة استعمارية ولم تعتبر نفسها قوة استعمارية، بينما عاشت الأمة في عالم الإمبراطوريات الديناميكية المتنافسة".

حقبة الوصاية حوض الكاريبي

في أحد الأيام الدافئة من شهر أغسطس عام ١٩٠٠، عندما بدأ المؤتمر الوطني الجمهوري يدرس تعيين تيودور روزفلت كمرشح لنائب الرئيس، حذر السيناتور مارك هانا زملاءه بقوله: " لا يغطن أحد منكم أن هناك فرصة واحدة فقط لفوز هذا الرجل المجنون بمنصب الرئاسة؟"

تيودور روزفلت، رجل ذو جراءة مدهشة، كان يصمم على رفع أمريكا إلى مصاف القوى العظمى، فأقواله وأفعاله رفعت الأمة لأعلى وجعلته يتقدم بنجاح ملحوظ. فقد ترقى خلال عامين من منصب وظيفي في الدرجة الثانية إلى حاكم ولاية نيويورك ثم إلى المناصب العليا في البلاد. ولم يكن قبل رصاصة الاغتيال التي أودت بحياة مكنلي وجاءت بروزفلت إلى البيت الأبيض أن بدأ الشعب يدرك الحكمة من وراء تحدثه بصخب وعنف.

في عام ١٩٠١، وفي رسالته السنوية الأولى إلى الكونجرس، وصف روزفلت السلام بأنه لن يتحقق إلا إذا دافعت الأمم عن نفسها وكان لديها " عدل واهتمام قوي بحقوق الآخرين." وبالنسبة له، كانت تلك الحقائق جوهر مبدأ مونرو. وفي تمييزه ما بين المساواة التي ميزت علاقات الولايات المتحدة بجيرانها وبين الاستعمار الذي ربط أوروبا بمستعمراتها في أعالي البحار، تعهد روزفلت بأن الولايات المتحدة لن "تحمي أية أراض على حساب أي جارة من جيراننا" ولن تسعى إلى أية ترتيبات تجارية بدون الغير. هاتان النقطتان- معارضة الاستيلاء على الأراضي وتفضيل التجارة الحرة- سوف يكونان المبدأين الأساسيين في المخطط الأمريكي.

بيد أن النقطة الأساسية في رسالة روزفلت عام ١٩٠١، كانت تتعلق بدكتاتور فنزويلا، كبريانو كاسترو، الذي رفض دفع ديون حكومته لأوروبا. وقد سمح القانون الدولي في ذلك الوقت للحكومات الدائنة بالتدخل في شئون الدول المدينة لضمان الحصول على رؤوس أموالها، ولكن اعترافا بالقوة الجديدة لأمريكا، استشارت بريطانيا العظمى وألمانيا وإيطاليا روزفلت قبل اتخاذ أي إجراء. وجاء رده في رسالته عام ١٩٠١:" نحن لا نحمي أية دولة من العقوبة إذا أساءت إلى نفسها، شريطة ألا يأخذ العقاب شكل الاستيلاء على الأراضي عن طريق أي قوة غير أمريكية." وبعد ثلاث سنوات، عندما واجه أزمة مشابهة بين الألمان وسانت ديمنجو، بعث برسالة مختلفة تماما إلى الكونجرس بما يسمى بالنتيجة الفرعية

لروزفلت لمبدأ مونرو. وطالبت ألمانيا بميناء في سانتو ديمنحو تعويضا للقرض غير المدفوع. وهذه المرة، طلب روزفلت من أوروبا أن تنتظر؛ سوف تعالج الولايات المتحدة المشاكل الموجودة في نطاقها:

إن الشر أو العجز المزمن الذي ينجم عنه تفكك روابط مجتمع مدني، قد يتطلب في النهاية في أمريكا أو أي مكان آخر تدخلا من بعض الأمم المتحضرة، وفي نصف الكرة الغربي فإن تمسك أمريكا بمبدأ مونرو قد يضطر الولايات المتحدة مع ذلك وعلى مضض منها، في حالات فاضحة من ذلك الشر أو العجز أن تمارس سلطة البوليس الدولي.

هذا التغير في غضون ثلاث سنوات من كونها جاراً ودوداً إلى كونها رجل بوليس في المنطقة أظهر تغيرا عميقا ليس فقط في تكتيك الولايات المتحدة ولكن في تعريف مصالحها. وهناك أربع تفسيرات لهذا التغيير؛ أولا: بعد رسالة عام ١٩٠١، حاصرت ثلاث حكومات أوروبية موانئ فنزويلا وقامت بإغراق عدة سفن. كان الشعب الأمريكي يخشى من السماح لأوروبا بمهاجمة دولة جارة في أمريكا اللاتينية. ثانيا: إعطاء محكمة لاهاي خياراً للدائنين باستخدام القوة، يعد حالة مفزعة ومريعة لمحكمة تحبذ اللجوء إلى العنف في فض النزاعات. ثالثا: كانت دولة سانتو ديمنجو أقرب للولايات المتحدة من فنزويلا، وكان ينظر إلى نوايا ألمانيا بدرجة كبيرة من الشك. ورابعا: كانت لدى روزفلت حقوق مكفولة بإنشاء قناة في بنما.

بعد الرحلة الطويلة للسفينةUSS.Oregon حول كاب هورن أثناء الحرب الأسبانية الأمريكية، قرر الأمريكان أنهم يحتاجون إلى قناة عبر برزخ أمريكا الوسطى. أقنع روزفلت في البداية بريطانيا العظمى بمراجعة معاهدة عام ١٨٥٠ للسماح للولايات المتحدة بالسلطة المنفردة في إنشاء قناة في بنما والدفاع عنها ثم إقليم كولومبيا. وتمرد البنماويون ضد الحكم الكولومبي مرات عديدة، لكنه منذ عام ١٨٥٠ ساعدت الولايات المتحدة كولومبيا على قمع حركات التمرد. وعندما رفض مجلس شيوخ كولومبيا إبرام معاهدة مع الولايات المتحدة تسمح لها بإنشاء قناة، رأى البنماويون أن لحظتهم قد جاءت، وقاموا بالتمرد مرة أخرى في نوفمبر عام

١٩٠٣، وفي تلك المرة منعت سفن الولايات المتحدة الجنود الكولومبيين من الهبوط. واعترفت الولايات المتحدة بسرعة بالجمهورية الجديدة في بنما. وبعد ثلاثة أيام وقعت الولايات المتحدة معاهدة Hay-Bunau-Varilla، التي أعطت الحق للولايات المتحدة بممارسة الحق الشرعي "كما لو كانت لها السلطة العليا" على شريط من الأراضي بعرض تسعة أميال عبر وسط بنما تسمح للولايات المتحدة بإنشاء وتشغيل والدفاع عن القناة مقابل مبلغ سنوي يدفع للأبد. كانت القناة أعظم عمل تكنولوجي في تلك الحقبة وأكبر تكلفة استثمارية قامت بها حكومة أمريكية حتى ذلك الوقت. ومنذ افتتاحها في عام ١٩١٤ وحتى الحرب الكورية، كانت القناة الأصل الاستراتيجي الأكثر أهمية لأمريكا خارج أراضيها.

كانت القناة على درجة الأهمية بحيث أصبحت تحتل المركز الوسط في جميع السياسات الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية. وفي حين كانت واشنطن تتجاهل إلى حد بعيد عدم الاستقرار السياسي في أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر، فقد أصبحت مهتمة بفرض القانون في القرن العشرين، وبخاصة في الأمم الصغيرة في أمريكا الوسطى والكاريبي. وليس من الصعب التكهن بالسبب" أي عدو أجنبي يمكنه استغلال عدم استقرار المنطقة لكسب قاعدة يمكنه منها الهجوم على القناة.

وفي سعيها نحو استقرار يصعب فهمه وإدراكه، تدخلت الولايات المتحدة حوالي عشرين مرة في العقود الثلاثة التالية- في بنما، نيكاراجوا، كوبا، هايتي، جمهورية الدومينكان والمكسيك. وفي كل حالة، كان نمط الدخول والخروج متشابها. تصل قوات المارينز(البحرية) في البداية لقمع أعمال الشغب، ثم تتورط الولايات المتحدة في الشئون الداخلية للبلاد، وبعد الكثير من المحاولة والخطأ، ابتكرت واشنطن "استراتيجية خروج": سوف ترعى انتخابًا تأمل من خلاله أن يأتي إلى السلطة زعيم قوي وودود وله قاعدة سياسية. وتقوم الولايات المتحدة بتدريب وتمويل حرس وطني لتوفير النظام. وتقوم بتعيين موظفي جمارك لإدارة البنك

المركزي ولدفع القروض الخارجية، بعد ذلك تشجع الاستثمار الأمريكي لتنمية الاقتصاد. ولكي تطمئن المستثمرين، طلبت حكومة الولايات المتحدة من حكومة البلاد قبول تعديل Platt-type يمنح الولايات المتحدة "الحق القانوني" بالتدخل في الشئون الداخلية للدولة.

بين عام ١٨٩٨ والحرب الكبرى، كان أكبر تحدي خارجي تواجهه الولايات المتحدة هو ثورة المكسيك. بدأت الثورة عندما أصر الإصلاحي فرنشيسكو ماديرو على انتخابات حرة ضد الدكتاتور بورفيريو دياز الذي حكم البلاد لفترة طويلة (حكم المكسيك من عام ١٨٧٧ إلى عام ١٩١١). استقال دياز وأصبح ماديرو رئيسا للبلاد وقام بإجراء إصلاحات. وفي عام ١٩١٣، تعاونت حكومة القلة مع الجيش والمصالح الأجنبية بما فيها سفير الولايات المتحدة في طرد واغتيال ماديرو. بيد أنه بدلا من استعادة النظام القديم عجل القتلة بأول ثورة اجتماعية عنيفة في القرن.

تقلد وودرو ويلسون منصبه بعد شهر على أجندة تقدمية، طبقها أيضا على سياسته الخارجية. وعندما طالب السفير الأمريكي بالاعتراف "بالنظام العسكري" لصالح تجارتنا الكبيرة ومصالحنا التجارية في البلاد" قام ويلسون باستدعائه. كان ويلسون أكثر تعاطفا مع ثوار المكسيك من تعاطفه مع مصالح الشركات الأمريكية، وفي إحدى المرات تحدث إلى مساعده " يجب أن أقف وأذكر نفسي بأنني رئيس الولايات المتحدة وليس رئيسا لجماعة صغيرة من الأمريكان لهم مصالح مكتسبة في المكسيك." وأعاد ويلسون تعريف المصالح الأمريكية في المنطقة بدءا من الحفاظ على الاستقرار إلى تشجيع الحكومة الدستورية. وقد كان أول رئيس يعلن أن علاقات الولايات المتحدة مع حكومة أجنبية لن تعتمد فقط على احترامها للمصالح الأمريكية ولكن أيضا على معاملتها لشعبها.

امتنع ويلسون عن الاعتراف الدبلوماسي بالنظام العسكري الذي قاده الجنرال فرانشيسكو هيروتا، وأنزل قوات في فيراكروز لمنع إرسال الأسلحة إلى الحكومة، وساعد خفية المعارضة الدستورية التي قادها فينوستيانو كارانزا، وقبل في النهاية وساطة ثلاث دول من أمريكا اللاتينية، الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي. وكانت الأخيرة، تخالف تقليد الولايات المتحدة للعمل بشكل انفرادي، لكن ويلسون رغب في إبطال اتهام الولايات المتحدة بالتدخلية. أغاظت السياسة كلها السيناتور هنري كوبات لودج الذي أطلق على ويلسون اسم " الجاهل الفريد" بالسياسة الخارجية، وتيودور روزفلت، الذي ألح على الاعتراف بهيروتا أو إنشاء حكومة وصاية على المكسيك.

وخلال "فترة الوصاية"، جرب صناع السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الكاريبي إيجاد طرق لدفع المصالح الأمريكية في الخارج تتوافق مع قيمها. وفهم معظم الأمريكيين أن الدفاع عن قناة بنما يتطلب سياسة أمريكية تتم على الثقة في منطقة الكاريبي، لكنهم لم يكونوا مقتنعين بالحاجة إلى تدخل عسكري. انتقدت أمريكا اللاتينية سياسة الولايات المتحدة وطالبت باستبدال النتيجة الفرعية لروزفلت Roosevelt Corollary بمبدأ جديد بعدم التدخل. وتجنب تافت هذا المبدأ باستبداله بـ "دبلوماسية الدولار" لتشجيع الأمريكان على الاستثمار في المنطقة على أمل إحداث الاستقرار. ورأى وودورو ويلسون أن تشجيع الحرية هو الوسيلة الأفضل لتحقيق نفس الهدف. هذه الوسائل الثلاث- قوات المارينز، الدولارات، والانتخابات- التي شكلت"سياسة الوصاية" كانت رد أمريكا على الإمبريالية. ولم ينجح أي مبدأ استنه الرؤساء الثلاثة في زرع مؤسسات ديمقراطية مستقرة أو تشجيع تنمية اقتصادية في المنطقة، لكن الولايات المتحدة استفادت من أخطائها وعدلت وسائلها في ظل رئاسة فرنكلين د.روزفلت.

الأبواب الآسيوية

اتبعت الولايات المتحدة سياستين مختلفتين في آسيا: سياسة الباب المغلق مع الفلبين، وسياسة الباب المفتوح مع الصين. والمجموعات المناهضة للإمبريالية التي ولدت من الجدل الناشئ عن ضم الفلبين لم تختف بعد التصويت. فقد كانوا يتحدثون عن جزء من أمريكا لا يمكن تجاهله، واغتنموا الفرصة لعكس سياسة الولايات المتحدة عندما عقدت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ جلسات استماع عن العصيان المسلح في الفلبين. وقد أدت قصصهم التي رووها عن الأعمال الوحشية الفظيعة أن عدلت الإدارة في النهاية سياساتها. وكما كتب أحد المؤرخين:" في حين كانت الولايات المتحدة آخر القوى الكبرى التي لها إمبراطورية، فقد كانت أيضا أول من أصبح من تحرر من وهم الإمبراطورية الشكلية، ونقلت السيطرة الداخلية إلى الفلبينيين المطالبين بالاستقلال بحلول عام ١٩٠٧، وتعهدت بالاستقلال الرسمي في مرسوم جونز عام ١٩١٦، في الوقت الذى كانت فيه بريطانيا لا تزال تسجن الهنود."

وفي الصين ربطت الولايات المتحدة أهدافها بمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية. وقسم الأوربيون واليابانيون الإمبراطورية الصينية القديمة إلى "مناطق نفوذ". وعلى رغم الضغط من رجال الأعمال الأمريكيين الذين أرادوا الوصول إلى السوق الصينية، وعلى الرغم من قيمة أخذ شريحة من الصين كما كان يفعل الإمبرياليون الأوربيون، قاومت الولايات المتحدة الإغراء وأعلنت سياسة الباب المفتوح: طالبت الحكومات الأوربية بفتح مناطقها للتجار والمستثمرين من جميع الدول واحترام سلامة الأراضي الصينية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تتعامل مع الصين بشكل جيد، فإنها تصرفت بشكل أفضل من الأمم الأوربية، وأدركت الحكومة الجهورية الصينية الجديدة الاختلاف .

طوال قرن بعد الحروب النابليونية، استفادت الولايات المتحدة من السلام العام في أوروبا ومن الحروب المحلية. وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى، حاولت الولايات المتحدة تجنب الانجرار إليها. أعلن ويلسون حياد الولايات المتحدة وأصدر عشرة تصريحات لتعريف حقوق المحايدين. والبريطانيون الذين كانوا شديدى الإحساس بحاجتهم إلى دعم أمريكا وبرغبتهم أيضا في منع وصول البضائع إلى ألمانيا، حرصوا على احترام الحقوق الأمريكية. واعتمدت قدرة ألمانيا على منافسة الأسطول البريطاني على سلاح جديد، الغواصات، التي لم تكن قواعد معركتها مجهولة. وعندما بدأت الغواصات U-boats الألمانية تغرق البواخر العابرة للمحيطات، وبخاصة سفينة الـLiusitania التي كان من بين ركابها ١٢٤ أمريكيا، احتجت الولايات المتحدة بعنف. وفي محاولة لإبعاد الولايات المتحدة عن الحرب أصدرت ألمانيا تعليماتها إلى ضباط الغواصات بعدم الهجوم على السفن التجارية المحايدة أو أية سفن ركاب. وعلى الرغم من ذلك فقد استمر الرأي العام في الولايات المتحدة في التحول ضد ألمانيا، على الرغم من عدم رغبة الأمريكان في القتال.

اضطر ويلسون إلى السير على حبل البهلوان في الحياد، وقد اتهمه تيودور روزفلت بأنه محايد جدا في حرب بين الديمقراطية والأتوقراطية(حكومة الفرد)، واتهمه وزير خارجيته وليم جنينجز براين بأنه ليس على درجة كافية من الحياد. وبعد أن بعث ويلسون رسالة شديدة العنف إلى ألمانيا مدينا هجوم الغواصات U-boats، استقال بارين في الثامن من يونيو عام ١٩١٥. وبعد ذلك سوى ويلسون الخلاف مع براين، الذي أيده لفترة رئاسة ثانية. وفاز ويلسون في انتخاب محدود تضمن شعار " لقد جعلنا نبتعد عن الحرب".

وحتى قبل مدة الرئاسة الثانية لويلسون، قررت الحكومة الألمانية وضع نهاية سريعة للحرب. ففي الحادي والثلاثين من يناير عام ١٩١٧، أبلغت ألمانيا الولايات المتحدة أنها ستبدأ حرب غواصات محدودة في منطقة الحرب. واعتقد الألمان أن باستطاعتهم هزيمة إنجلترا في غضون خمسة شهور، وأنه حتى لو أعلنت الولايات المتحدة الحرب، فلا يمكنها حشد قواتها بسرعة كافية لكي تؤثر على النتيجة. قطع ويلسون العلاقات مع ألمانيا. اعترض البريطانيون برقية زيمرمان "Zimmerman telegram"، وبعد ثلاثة أسابيع وصلت هذه البرقية إلى ويلسون من وزير الخارجية الألماني إلى سفيره في مكسيكو سيتي يقترح فيها تحالف مع المكسيك ضد الولايات المتحدة. وفي حالة انتصارهم، وعد الألمان بمساعدة المكسيك على "إعادة انتزاع الأراضي المفقودة في تكساس ونيومكسيكو وأريزونا". وتسرب محتوى البرقية إلى الصحافة وكان الأمريكان غاضبين.

وتلغراف زيمرمان والهجمات الألمانية على السفن الأمريكية بين ١٢ مارس و١٨ مارس كانت الأحداث التي أقنعت ويلسون ووزارته ومعظم الأمريكيين في النهاية بالدخول في الحرب. وفي الثاني من أبريل عام ١٩١٧، ألقى ويلسون خطابا في الكونجرس وطلب إعلانًا بالحرب. قال إن أمريكا يجب أن تقبل "حالة الاشتراك في الحرب التي اضطرت إليها" بسبب الهجمات الألمانية على السفن الأمريكية والسفن المحايدة الأخرى. يجب أن تحارب أمريكا" من أجل حقوق الدول سواء كانت كبيرة أم صغيرة وأحقية الشعوب في كل مكان في اختيار طريقتهم في العيش. لابد وأن يكون العالم آمنا من أجل الديمقراطية."

اعترض خمسة سيناتورات فقط على الإعلان، فقد قال السيناتور جورج نوريس إنه يعارض الدخول في الحرب لأن الولايات المتحدة لم تكن محايدة بالكامل. وفي رأيه أن سوق المال كانت وراء الحرب:" لا توجد شكوك في تفكيري سوى أن المبلغ الكبير من الأموال الذي أقرض للحلفاء في هذه البلاد كان له الأثر في إحداث شعور عام لصالح بلادنا باتخاذ اتجاه سيجعل من كل سهم يعطي مائة

سنت على الدولار." وطالب زملاءه بأن يتذكروا تحذير جورج واشنطن بشأن التحالفات المعقدة:" دع أوروبا تحل مشاكلها بنفسها كما حللنا مشاكلنا." وقبل أن يغرق الألمان السفن الأمريكية، شارك العديد من الأمريكان وجهة نظر نوريس. وفي أبريل ١٩١٧، كان صوته هو الصوت الوحيد. فقد صوت مجلس الشيوخ على الحرب بنسبة ٨٢ إلى ٦ كما صوت مجلس النواب بنسبة ٣٧٣ مقابل ٥٠.

وفي غضون تلك الفترة رغب ويلسون أيضا في دخول الولايات المتحدة الحرب حتى يمكن أن تكون لها يد في صنع السلام. ولم يقدم زعيم آخر فكرا أو حث واستنبط أفكارا ثورية عن كيفية وجوب إنشاء نظام سلام عالمي لإيقاف حروب المستقبل. ومنذ بداية الحرب، تحول فكر ويلسون إلى مسائل أساسية: كيفية التوسط لإنهاء الحرب؟ كيفية ضمان السلام الدائم؟ وأرسل مستشاره الرئيسي الكولونيل إدوارد هاوس إلى أوروبا عدة مرات للبحث عن إجابة لسؤاله الأول، لكن الأوربيين كانوا يرغبون في الفوز وليس التسوية. ونتيجة لذلك، قضى ويلسون معظم وقته في موضوع طويل الأمد. كان تفكيره الأول محاولة حماية الضمانات المتبادلة لسلامة الأراضي والاستقلال السياسي في ظل أشكال حكومات جمهورية، وقرر أن قوة هذه الفكرة يمكن أن تظهر في الأمريكان. فقد اقترح على سفراء الأرجنتين والبرازيل وشيلي ميثاق البلدان الأمريكية لكي "يبادل" مبدأ مونرو ويكون نموذجا تتبعه أوروبا لإنهاء الحرب. وافقت الأرجنتين والبرازيل على الفكرة في حين كان لدى شيلي تحفظات. وفي النهاية، حالت تدخلات ويلسون في المكسيك دون حدوث اتفاق في نصف القارة، غير أن الفكرة كانت أساسية في مقترحاته التالية عن السلام.

بداية من مايو ١٩١٦، حاول ويلسون تنبيه الأمريكيين إلى دور جديد كمشاركين "في شئون العالم" بدلا من مشاهدين منعزلين". وفي خطابه "السلام بدون انتصار" في جلسة مشتركة للكونجرس في الثاني والعشرين من يناير ١٩١٧، سأل ويلسون "هل الحرب الحالية نضال من أجل العدل وحماية السلام، أم أنها من أجل

توازن جديد للقوى؟" وقد أجاب بمجموعة من المبادئ الثورية التي استعارها من جيمس مونرو لكن مرجعها إلى عمانويل كانت:

لابد أن يكون هناك، ليس توازنا للقوة بل مجتمعا للقوة؛ ليس أعداء منظمين، بل سلام منظم شامل... أنا أقترح أن تتبنى الأمم من خلال اتفاق واحد مبدأ الرئيس مونرو كمبدأ للعالم: بأنه يجب ألا تسعى أي أمة لفرض شكل أو نظام الحكم على أية أمة أو شعب آخر، بل يجب أن يترك كل شعب يقرر شكل الحكومة التي يريدها.

إذا اعترفت جميع الأطراف بأنها وقعت في ورطة وتقبل "السلام بدون انتصار"، فلن تنتهي الحرب فقط بل لا تكون هناك قوة مهزومة تسعى للانتقام في حرب ثانية. وقبول حق تقرير المصير سوف يمنع أسباب الحرب (المستعمرات والتعويضات التي تدفعها الدولة المهزومة إلى الدولة المنتصرة) وأن حشدًا من القوى أكبر من أي أمة سيكون قادرا على صنع السلام. لم يكن ويلسون يقترح شيئا أقل من تغيير كامل في طريقة تحديد الدول لمصالحها والأسلوب الذي يجب أن يعمل به النظام الدولي.

وبعد سنة أخرى من دخول أمريكا الحرب، جلس ويلسون ومجلس النواب ساعتين ذات صباح وركزوا تفكيرهم على خطة سلام تتكون من أربع عشرة نقطة، ألقاها ويلسون في الكونجرس في الثامن من يناير ١٩١٨. وأعلنت النقاط الخمس الأولى العناصر الأساسية لـ " المصالح الدولية التقدمية": ليس هناك معاهدات سرية("مواثيق مفتوحة للسلام، يصل إليها علانية") حرية البحار؛ تقليل الحواجز التجارية ومساواة شروط التجارة؛ الحد من التسلح القومي إلى أدنى مستوى ممكن؛ وتسوية غير متحيزة لمطالب المستعمرات تقوم على مبدأ تقرير المصير. وطالب في النقاط التالية بانسحاب الجيوش الأجنبية إلى أراضيها، والترحيب بروسيا الثورية "في مجتمع الأمم الحرة" وتسوية الحدود على طول خطوط قومية واضحة وإنشاء دولة بولندية لها منفذ على البحر، وترك ويلسون أهم نقطة في اقتراحه بإنشاء عصبة الأمم إلى النهاية: يجب أن يتكون اتحاد عام من الأمم بموجب

مواثيق محددة بغرض تقديم ضمانات متبادلة للاتكال السياسي وسلامة الأراضي للدول الكبرى والصغرى على السواء."

أعلن ويلسون " هذه هي المبادئ الأمريكية" وتناول موضوع ألمانيا: " نحن لسنا غيورين من العظمة الألمانية، ولا يوجد شيء في هذه الخطة يفسدها... إننا نرغب فقط في أن تقبل مبدأ المساواة بين الشعوب في العالم."

قوبلت الخطبة بترحيب واسع النطاق وأظهرت بعض اقتراحات السلام. غير أن الألمان فرضوا بعد ذلك معاهدة سلام عقابية على روسيا وحركوا قواتهم إلى الغرب. وحشدت الولايات المتحدة جيشا قوامه خمسة ملايين جندي خلال عام واحد، لكنهم لم يصلوا إلى الأعداد الكبيرة بدرجة كافية لإحداث فرق حتى أغسطس عام ١٩١٨ عندما ساعدوا على دحر هجوم ألماني. وتقهقر الألمان إلى بلجيكا ولجأوا إلى إجراء محادثات مع ويلسون تقوم على أربع عشرة نقطة، غير أن الطلب وصل في وقت غير ملائم سياسيا. كانت انتخابات الكونجرس على الأبواب، والجمهوريون أكثر تناغما مع الغضب الأمريكي على ١١٦٠٠٠ جريح وقتيل، أرادوا هزيمة ألمانيا، وليس مجرد إيجاد تسوية. ومن أجل الفوز بانتخابات الكونجرس، توحدت الزعامة الجمهورية وراء استراتيجية الهجوم على خطة ويلسون للسلام. وطالب تيودور روزفلت باستسلام غير مشروط وألح على مجلس الشيوخ برفض الأربع عشرة نقطة. اتهم هنري كابوت لودج ويلسون بقبول "سلام بأي ثمن" لأن مستشاريه كانوا "اشتراكيين وبلاشفة". تصلب ويلسون في مطالبه للألمان. بعد ذلك حاول إحضار الألمان والحلفاء على مائدة المساومة والفوز بانتخابات الكونجرس. وقد نجح فقط في الحصول على اتفاق مع الألمان على هدنة في الحادي عشر من نوفمبر. وقبل خمسة أيام فاز الجمهوريون بمقاعد مجلس النواب والشيوخ. وأصبح هنري كابوت لودج رئيسا للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. وكانت الحملة الانتخابية خطرة لدرجة أن ويلسون تعيين لودج أو جمهوري أكبر سنا ليكون مستشاره في مفاوضات السلام.

رفض القادة الأوربيون خطة ويلسون ووصفوها بالسذاجة، لكنهم لم يستطيعوا تجاهل الجماهير الضخمة والمتحمسة التي قابلت ويلسون في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا أو الاستجابة الشعبية لخطبه المطالبة بتغيير جوهري في النظام الدولي. ومع ذلك، عندما جلس ويلسون للتفاوض، وجد نفسه وحيدا، وطلب من نظرائه الأوربيين أن ينبذوا قواعد النظام القديم بين الدول الذي يبلغ عمره ٤٠٠ سنة واستبدالها بمجموعة جديدة من المبادئ المثالية. وكان الموضوع الأول على المائدة التخلص من المستعمرات التابعة لألمانيا، وطالبت جميع الدول ما عدا الولايات المتحدة بحق مبني على أساس المبدأ القديم " المنتصر يحصل على المغانم". واستمع ويلسون حتى نفد صبره. بعد ذلك، مثل أستاذ غاضب من طلبته لعدم استطاعتهم فهم موضوع محاضرته، ذكر الآخرين بالهدف من مفاوضاتهم:" العالم كان ضد أية أعمال ضم أخرى للأراضي. [وإن حدثت] فسوف تضعف الثقة بعصبة الأمم من البداية." وقد شرح خطته لإنهاء الاستعمار وحماية الشعب" على مرأى من العالم كله، إلى أن يتمكنوا من تولي شئونهم." كان الإنجليز من أكثر الساخطين، في حين استجاب جميع ممثلي المتحالفين كما لو كانوا من عالم آخر، وكما كانوا هم كذلك فعلا. وعارضت جميع القوى الأخرى ما عدا الولايات المتحدة أيضا تمثيل القوة الصغرى في المجلس التنفيذي لعصبة الأمم. طلب اليابانيون إدراج نص في الوثيقة عن المساواة العنصرية، غير أن الإنجليز أحالوا دون تحقيقها بالإضافة إلى اقتراحين أمريكيين، عن حرية الأديان وحرية البحار. وعلى الرغم من ذلك فاوض ويلسون بمهارة كبيرة ودأب واستطاع الحفاظ على قدر من نقاطه بحيث أمكنه تقديم مسودة للعالم في ١٤ فبراير ١٩١٩ والعودة إلى الولايات المتحدة من أجل التشاور والدفاع عنها.

وبين الثالث والعشرين من فبراير وعودته إلى فرنسا في أوائل مارس، التقى ويلسون بمجموعات عديدة وما لا يقل عن أربعة وثلاثين سيناتور في مناقشات مكثفة على المسودة. كان هناك حماس كبير بين الجمهور الأمريكي على ميثاق

عصبة الأمم، ولكن في اليوم الذي سبق عودة ويلسون إلى باريس لمواصلة مباحثات السلام، قدم لودج نقدا شديدا خلط فيه بين نقد لاذع وبعض النقاط الجوهرية القاسية. وبعد اتهام الرئيس بالتخلي عن جورج واشنطن في صالح" تروتسكي، بطل المصالح الدولية"، عرض لودج بياناً موقع من عدة أشخاص، وقعه سبعة وثلاثون سيناتور، يوضح أن المعاهدة لن يوافق عليها في شكلها الحالي. وبعد ذلك أوصى بأربعة تغييرات: تأكيد على مبدأ مونرو، فقرة شرطية للانسحاب من عصبة الأمم، استبعاد واضح للموضوعات الداخلية(مثل المهاجرين) من ميثاق عصبة الأمم، وتوضيح لكيفية استخدام القوة في عصبة الأمم .

أكد الرئيس السابق وليام هوارد تافت وزعيم مجلس الشيوخ الديمقراطي جلبرت هيتشكوك لويلسون بأنه إذا استطاع تعديل المعاهدة بالإضافة إلى التوصيات التي طلبها لودج " فإن حجة المعارضة ستنتفي ." كان الحلفاء مدركين للبيان الموقع من عدة أشخاص، وكانوا مستعدين لتعديل ميثاق عصبة الأمم بدلا من قبول شروط ويلسون الصعبة في معاهدة فرساي. وأرادت فرنسا ضم منطقة الـ Saar لكنها قبلت الاحتلال المتحالف لمدة خمسة عشر عاما لأراضي الراين، معاهدة دفاع أنجلو-أمريكية منفصلة، وزيادة فادحة في تعويضات من ألمانيا. وطالب الإيطاليون بأجزاء من النمسا، وهدد اليابانيون بالهروب من المؤتمر ما لم يحصلوا على امتيازات ألمانية في شاندونج. وأصر الجميع على تضمين فقرة مذنب حرب انتقامية ضد ألمانيا. وبقلب مثقل بالهموم وازن ويلسون بين الحلول الوسط ليسوي خلافاته مع لودج. هذه التغييرات قللت من حماس أصحاب المصالح التقدمية، الداعمين الأقوياء للعصبة، الذي جعل من الترويج للاتفاقية أمرا صعبا. وقد تم التوقيع على معاهدة فرساي التي تضمنت ميثاق عصبة الأمم في الثامن والعشرين من يونيو ١٩١٩، في Hall of Mirrors وعاد ويلسون إلى معركته القادمة.

وصف الجدل في مجلس الشيوخ حول معاهدة فرساي بأنه حرض أصحاب المصالح الدولية ضد الانعزاليين، في حين كان هناك فقط اثنا عشر انعزاليا جمهوريا بشكل معاند. ولم يكن الجدل الأكثر اهتماما بينهم وبين أصحاب المصالح الدولية بينما كان"أحاديو الجانب" وأصحاب المصالح الدولية "التعاونيين". كان المعنيون بالجانب الواحد سبعة وثلاثين سيناتوراً جمهوريًا وهم الذين أيدوا لودج؛ فقد كانوا يرغبون في تقييد العصبة وضمان احتفاظ الولايات المتحدة بحرية العمل بشكل منفرد. وقد اتفق مؤيدو العصبة وهم سبعة وأربعون سيناتوراً ديمقراطيًا مع ويلسون على أن المؤسسات الدولية يجب أن توقف الحروب.

وعلى الرغم من نجاح ويلسون في تعديل تحالف الحكومة غير الرسمي وجعله جزءا من المعاهدة، كان لودج لا يزال لا يروض نفسه عليه، لأنه في كلماته، وضع "مصير بلادي تحت سيطرة محكمة مختارة على نحو سياسي من تسعة... تقف على الأبد فوق تربة أجنبية... وروح هذه الخطة لتخضع هذه الجمهورية العظيمة في هذا التركيب الاشتراكي الدولي هو بشكل مطلق في وجه وأسنان وعيون دستورنا." وكان لنقطته الثانية أيضا طابع التقليد: " قبل أن أناقش إقرار الأعمال بالخارج، أنا أثق في جعل المؤسسات من الشكل الجمهوري والديمقراطي للحكومة آمنا ومستقرا في بلادي."

التقي الرئيس ويلسون بمجموعة من النواب الجمهوريين وأدرك أنهم أيدوا لودج، الذي كان يؤخر الجدل. وفي الثاني من سبتمبر، وعلى الرغم من سوء حالته الصحية قرر الرئيس إيجاد دعم للعصبة في البلاد، وبدأ جولة قومية في تسعة وعشرين مدينة وألقى سبعة وثلاثين خطبة يرد بالبينة والحجة على مناظرات خصومه:" أردت أن أدعوكم لكي تشهدوا أن سلام العالم لا ينشأ بدون أمريكا... [و] أن سلام ورفاهة العالم ضروريان لأمريكا."

وعاد إلى واشنطن منهكا، وفي الثاني من أكتوبر عانى من خفقان في القلب أدى إلى شل جانب من جسده. وأصبح ويلسون عنيدا من الناحية الجسدية والمزاجية وفي نفس الوقت الذي كانت التسويات مطلوبة بشكل ميئوس منه، على الرغم من أنه اتضح أن تسوية كانت ممكنة. وقد وضع لودج ١٤ تحفظا ضربت التحالف في الصميم. وعلى سبيل المثال، استبدالا لفقرة الأمن الجماعي للحلف، اقترح لودج حكما ينص على: عدم التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة... إلا إذا... الكونجرس... بالعمل أو بمشروع قرار مشترك [سوف] يزود به." كانت تستهدف التحفظات الأخرى تخلي الولايات المتحدة عن التزاماتها المتفق عليها في ميثاق الحلف والمعاهدة إلا إذا وافق عليها الكونجرس بصورة محددة. وقدمت المعاهدة إلى أعضاء مجلس الشيوخ للتصويت عليها ثلاث مرات، المرة الأولى بتحفظات لودج، والثانية بدونها، والأخيرة بدعم من الديمقراطيين لتحفظات لودج. وكانت تفشل في كل مرة.

كانت المأساة هي أنه لكي يحمي ويلسون عصبة الأمم كان عليه أن يتوصل إلى تسوية في العديد من الأربع عشرة نقطة بحيث تظهر اتفاقية فرساي النظام القديم أكثر من الجديد. والتعويضات الصعبة وفقرة المذنب في الحرب التي فرضت على ألمانيا بذرت بذوراً تحمل ثماراً لاذعة لأوروبا. وقرار تحويل امتياز ألمانيا على الصين إلى اليابان لم يصرف الصينيين فقط عن الولايات المتحدة بل هيأ الساحة لحرب قادمة في آسيا. والأسوأ، لم يستطع ويلسون إنقاذ بلاده. ولم يكن واضحا على الإطلاق أن عصبة الأمم ستتمكن من إعاقة أو مواجهة المعتدين إن لم تكن الولايات المتحدة عضوا فيها، وكان من الواضح بشكل معقول أنها لا تستطيع أن تفعل ذلك بدون الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك فإن فشل الولايات المتحدة في الموافقة على الاتفاقية للدفاع عن فرنسا ضد الهجوم الألماني ترك فرنسا بدون غطاء، بعدم وجود مؤسسة جديدة وعدم وجود توازن في القوى يحول دون حدوث حرب قادمة.

وربما كان بإمكان ويلسون القوي الأكثر مرونة أن يفوز بالعصبة الضعيفة. لكنه من الممكن أيضا أنه كان بعيدا في مواجهة الشعب الأمريكي في ذلك الوقت. وفي ظل الجدل بين أصحاب المصالح الدولية كان هناك تيار تحتي قوي بعد الحرب يصارع الأمريكيين في الداخل، للعودة إلى "الحالة السوية" خوفا من حروب أوروبا والثورة الروسية. وخضعت الولايات المتحدة إلى فزع أحمر في عام ١٩٢٠، عندما بدأ المدعي العام ميتشل بالمر لويلسون غارات مضادة للشيوعية في ثلاثة وثلاثين مدينة في ليلة واحدة. ومع نهاية السنة، فاز وارن جي. هاردنج بانتصار جارف في الانتخابات أظهر حنين الأمة إلى التحول إلى الداخل. وفسر لودج انتصار هاردنج بأنه كما كان هو:" على قدر اهتمام الولايات المتحدة فالعصبة تعتبر ميتة."

وعلاوة على رفض العصبة والمحكمة العالمية، تضمنت العلامات الأخرى على رغبة أمريكا في غلق الباب أمام العالم على موافقة الكونجرس على القوانين الأولى للبلاد التي تحدد الهجرة على مستوى العالم. وقادة الأمة غالبا من البروتستانت الأنجلو ساكسون قاوموا التدفق الضخم للمهاجرين من جنوب وشرق أوروبا. فقد هاجر حوالي ٢٠ مليون شخص خلال عقدين قبل الحرب. وقبل الكونجرس كـ"حقيقة علمية" أن المهاجرين الجدد كانوا من نوعية أقل من هؤلاء الذين سبقوهم وأن أمريكا ناجحة تتطلب المزيد من الأصل والأقل من المهاجرين الجدد. وعكست الحصص التي وضعتها القوانين التركيب العرقي لأمريكا عام ١٨٩٠، قبل الموجة الجديدة من المهاجرين. وتوافق الجدل حول الهجرة مع مزاج قبيح من التعصب، انعكس في ظهور الجماعات الإرهابية Ku Klux Klan والجماعات المحلية الأخرى.

والولايات المتحدة التي كانت مدينة قبل الحرب أصبحت أكبر دائن في العالم بعد ذلك. لكنها لم تفعل مثل أحد وعاني النظام الاقتصادي الدولي نتيجة لذلك. فمن خلال فائض تجاري كبير وحوالي ثلث مخزون العالم من الذهب كان يجب على

الولايات المتحدة أن تقلل من حواجزها التجارية. وبدلا من ذلك، لما كانت واحدة من المجموعات الجوهرية الأساسية المكونة للحزب الجمهوري كانت أعمال تجارية صغيرة طالبت حماية ضد المنافسة الأجنبية، زاد الكونجرس التعريفات الجمركية عام ١٩٢٢ ومرة أخرى عام ١٩٣٠ إلى أعلى نقطة في القرن – ٥٢,٨%. خفض ذلك السلع المستوردة بدرجة كبيرة وزاد من حدة الكساد الذي بدأ يضعف الاقتصاديات العالمية.

أصبحت أمريكا أيضا مرهقة بسبب التدخل في منطقة الكاريبي وبدأت في التخلي عن سياسة الوصاية. وفي عام ١٩٢٢، أعلن وزير الخارجية شارلس إيفانس انسحاب القوات الأمريكية من جمهورية الدومينيكان ونيكاراجوا، غير أن قوات المارينز عادت إلى نيكاراجوا في عام ١٩٢٥ بعد وقوع انقلاب هناك. وكان لهذا التدخل الثاني ثمن فادح حتى إنه أجبر الولايات المتحدة على تقييم سياستها الماضية وفي بضع سنوات التبرأ من النتيجة الفرعية لروزفلت. وخلال هذه السنوات، سعت الولايات المتحدة من أجل ضبط التسلح خلال معاهدات واشنطن البحرية لعام ١٩٢٢ ومعاهدة لندن لعام ١٩٣٠ التي كانت تهدف إلى الحد من إنشاءالقوى العظمى للأساطيل.وعلى الرغم من أن اليابان كانت تضمن هيمنة في شمال شرقي آسيا فإنها كانت لا تزال تجهض المعاهدات في عام ١٩٣٦.

تولى فرانكلين د. روزفلت منصبه في مارس ١٩٣٣، في وسط أسوأ كساد لأمريكا وكرس روزفلت معظم فترة رئاسته الأولى في استعادة الاقتصاد الأمريكي، لكنه عكس أيضا مجرى سياسة التجارة الأمريكية بالحصول على موافقة الكونجرس بالتفاوض الثنائي والاتفاقيات المتبادلة لتقليل حواجز التجارة. وكانت هذه الاتفاقيات بمثابة برنامج سياسي بنى عليه فيما بعد نظام تجاري دولي مفتوح.

وقد أنجز التغيير الذي يحدث التقدم بعيدا عن سياسة الوصاية، ولكن بدلا من التراجع عن المشاركة في المنطقة صنع "سياسة الجار الحسن" تجاه أمريكا اللاتينية. وكتب روزفلت: " نحن غيورون بشكل متزايد على سيادتنا، وصحيح

تماما أننا يجب أن نحترم شعورا مماثلا بين الأمم الأخرى". وسحب روزفلت قوات المارينز وترك بعض القواعد العسكرية فقط في المنطقة، وتعهد باحترام مبدأ عدم التدخل، ويعتبر هو والرئيس جيمي كارتر الرئيسين الوحيدين المنتخبين في هذا القرن اللذان لم ينتهكا وعدهما. وقد قام بإلغاء تعديلات بلات، وتفاوض على اتفاقيات تجارية متبادلة، وبدأ مشاورات منتظمة على أعلى مستوى مع زعماء أمريكا اللاتينية. وعملت السياسة الجديدة على إصلاح الكثير من الحقد والضغينة التي نتجت من تدخل الولايات المتحدة وقام بتحسين العلاقات مع منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية في حينه لمنع اليابان أو ألمانيا من الحصول على موطئ قدم في المنطقة.

والعدوان الياباني على آسيا وعودة المذهب المادي الألماني جعل الرئيس والكونجرس يجددان الجدل بشأن الرد الواجب. وأحيا السيناتور جيرالد ناي ما تركه جورج نوريس في معارضته لإعلان ويلسون للحرب. وترأس ناي لجنة مجلس الشيوخ التي تبحث صناعة الذخائر وأدان سوق المال وأصحاب مصانع الأسلحة على جرهما الولايات المتحدة إلى الحرب العالمية الأولى. انتشرت وجهة النظر هذه على نحو ظاهر بدرجة كبيرة في ذلك الوقت. واعتقد ٧٠% من الجمهور وفقا لاستطلاع جالوب في يناير ١٩٣٧ أن دخول الولايات المتحدة الحرب كان خطأ. وأنشأ ناي قوانين حياد تمنع القروض الأمريكية والتجارة عن المشتركين في الحرب. وكان الهدف أن تتجنب مرة أخرى انجذابها إلى حرب أوروبية، لكن الواقع كان غل يد روزفلت وإرسال إشارة إلى ألمانيا واليابان بأن الولايات المتحدة لن تقف في طريق طموحاتهما.

أصبح ناي أيضا واحدا من الزعماء في لجنة أمريكا الأولى التي عارضت تورط الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. وفي محطة إذاعة وطنية عام ١٩٣٩، شرح أن الحرب في أوروبا ليس لها شأن "بقضية الديمقراطية. فالقضية هناك بهذا القدم، قضية قديمة من سياسات القوة. إنها القضية التي لا نستطيع

التدخل فيها إلا إذا كنا مستعدين ومهتمين بالمخاطرة بحياة إحدى الديمقراطيات العظيمة الباقية، ديمقراطيتنا. "

وأدرك فرانكلين روزفلت كما أدرك ويلسون بأن الحرب كانت على الأبواب وأنه في إحدى المراحل سوف تشتبك الولايات المتحدة، لكنه عرف أيضا أن الأمريكان لم يكونوا مستعدين. ونتيجة لذلك حاول تحريك البلاد تدريجيا، وفسر الأحداث بطريقة تساعد الأمريكان على فهم ما كانت تخاطر به. وفي "خطبته الأربعين" في الخامس من أكتوبر عام ١٩٣٧، وصف الرئيس" عهد الرعب وعدم الخضوع الدولي للقانون" الذي كان متفشيا في أرجاء العالم وشرح أنه أصبح "من المستحيل على أية دولة أن تعزل نفسها تماما عن الاضطراب الاقتصادي والسياسي." ولكن مثل ويلسون قبل إعادة انتخابه أصر ويلسون على أنه كان "مصمما على الابتعاد عن الحرب."

والشعب الأمريكي وفقا لاستطلاعات الرأى العام من عام ١٩٣٩ وحتى ضرب ميناء بيرل هاربر بالقنابل كان يتابع التطورات السياسية في أوروبا وآسيا عن كثب واعتقد أن العدوان الألماني والياباني يهدد أمن الولايات المتحدة. وبمرور الزمن بدأوا يرغبون في فعل المزيد لمساعدة إنجلترا، وفي يناير عام ١٩٣٩، رغب ٨٢% في تقوية دفاعات الولايات المتحدة، وخاصة الأسطول الأمريكي لحماية السواحل. لكنه مع مطلع ضرب ميناء بيرل هاربر، سمى ١٤% فقط من الشعب الأمريكي الحرب "حربنا" واعتقدوا أنهم يجب أن يحاربوا.

وواكبت رسائل روزفلت هذا المزاج. وبعد إعادة انتخابه عام ١٩٤٠ تحدث عن أن تصبح الولايات المتحدة "ترسانة للديمقراطية"؛ وفي نفس الوقت واصل إصراره على أن هدفه كان " إبعاد الحرب عن بلادنا وشعبنا". لكنه كان معبرا عن نفسه بأسلوب توكيدي بأنه" إذا انهزمت بريطانيا العظمى...فكلنا في أمريكا سوف نكون مهددين". والسيناتور روبرت تافت(R-Ohio) والرئيس السابق هربرت هوفر، والعديد الآخرون عارضوا اقتراح روزفلت بإلغاء قانون حياد حظر

الأسلحة، خشية أن يجر ذلك الولايات المتحدة إلى الحرب، وفي كلمات تافت "على نحو من اليقين يدمر الديمقراطية في الولايات المتحدة." وعلى الرغم من ذلك، كان روزفلت قادرا على إرخاء قانون الحياد من أجل فرنسا وإنجلترا في عام ١٩٣٩ن وفي عام ١٩٤١ حصل على موافقة قانون إيجار الأراضي واتفاق "مدمرات القواعد"، وقد وقع روزفلت وونستون تشرشل على ميثاق الأطلنطي في أغسطس ١٩٤١- والجميع يشير نحو زيادة الدعم للحلفاء.

وكان الحدث الذي قضى على معارضة روزفلت هو الهجوم الياباني الخفي على الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر. وعلى الرغم من ميله نحو الحرب فمن المحتمل أن روزفلت كان سيفشل في إقناع الشعب الأمريكي بخوض الحرب إلا بحدوث حدث من الفظاعة مثل ضرب ميناء بيرل هاربر بالقنابل. ومن المؤكد أنه لم يكن يحقق استجابة موحدة لولا الهجوم الياباني.

الولايات المتحدة قوة عالمية: الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة

لم يشهد العالم حربا عالمية ومدمرة مثل الحرب العالمية الثانية، وكانت الولايات المتحدة القوة الوحيدة من بين جميع القوى الكبرى التى لم تتأثر قاعدتها الصناعية بالهجوم. وبالفعل، فقد تزايد الاقتصاد الأمريكي ليوفي باحتياجاته واحتياجات حلفائه. وكما حدث في الحرب العالمية الأولى أرجأت الولايات المتحدة الدخول في الحرب إلى أن اضطرتها الأحداث لاتخاذ قرار الحرب، غير أن دخولها كان لا يزال مبكرا ليسمح لروزفلت بأن يكون الاستراتيجي الأول في الحرب وفي عالم ما بعد الحرب. وبإدراك فرانكلين روزفلت "لشبح وودرو ويلسون، صمم على تجنب أخطاء سلفه." فقد عمل فرنكلين روزفلت في إدارة ويلسون ومثل العديد من جيله كان حزينا لفشل ويلسون في الحصول على موافقة مجلس الشيوخ على عصبة الأمم. وفي نفس الشهر الذي قذف فيه اليابانيون ميناء بيرل هاربر بالقنابل أنشأ روزفلت لجنة للتخطيط لعالم ما بعد الحرب. ومثل

ويلسون جمع روزفلت ما بين المثالية والواقعية لكنه كان أقل إبداعا وأكثر عمليا. ومن خلال الاستفادة من أخطاء ويلسون قام روزفلت بتعديل وجهة النظر الثورية بعدة طرق أساسية:

- كان الكونجرس وزعامة الحزب الجمهوري مرتبطين بجميع خطط ما بعد الحرب من البداية. ونتيجة لذلك، أجاز مجلس النواب ومجلس الشيوخ مشروعات القرارات بأصوات أحد الجانبين أرجح من الجانب الآخر في عام ١٩٤٣ " بتفضيل إنشاء آلية دولية مناسبة لها صلاحية كافية لإقامة سلام عادل ودائم والحفاظ عليه."

- قرر الثلاث الكبار- الولايات المتحدة، بريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي السعي من أجل إحراز نصر غير مشروط. وقد كان هذا يعني أن بإمكان الحلفاء فرض الاستقرار وباستطاعتهم وضع نظم سياسية في ألمانيا، وإيطاليا واليابان من أجل منع حرب عالمية ثالثة.

- ستجري الأمم المتحدة الجديدة تحسينات على عصبة الأمم من خلال إضافة مجلس للأمن مكون من خمس قوى كبرى(الثلاث الكبار بالإضافة إلى فرنسا والصين). وسوف يقرر المجلس إمكانية استخدام القوة من خلال التصويت بالإجماع. وسوف يجري التفاوض على الأمم المتحدة وإنشائها خلال الحرب من أجل استغلال ميزة الزمن عندما تكون وحدة الهدف هي الأكبر.

- ستساعد الولايات المتحدة الحلفاء من خلال قانون الإعارة والتأجير[1] أثناء الحرب، ولن تطلب تعويضات من أعدائها. وفي النهاية، وفي ظل الضغط السوفيتي اضطرت ألمانيا إلى دفع ٢٠ بليون دولار أمريكي في صورة تعويضات، نصفها إلى الاتحاد السوفيتي. ولم تفرض الولايات المتحدة تعويضات على اليابانيين، وبحلول عام ١٩٤٦ توقف الغرب عن محاولة تحصيل التعويضات من ألمانيا.

---

(١) قانون الإعارة والتأجير: ترتيب وضعته الولايات المتحدة لتقديم المساعدات من الأجهزة الحربية والأعمال للدول التي كانت في حرب مع ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية. معجم المغني- سعيد الكرمي- المترجم.

- اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى على إنشاء نظام نقد دولي مفتوح ونظام تجارة. وفي مؤتمر بريتون وودز[1]، قاما بوضع خطط لإنشاء صندوق النقد الدولي(IMF) ليعمل كدار مقاصة للنقد الأجنبي ومقرض الملجأ الأخير، وبنك عالمي لمساعدة أوروبا على استعادة وتنشيط التنمية. وقد تم التفكير أيضا في نظام تجارة عالمي وتمت الموافقة عليه في جنيف عام ١٩٤٧ بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

- سيتم إنشاء نظام وصاية في الأمم المتحدة لمساعدة المستعمرات للحصول على الاستقلال.

وغني عن القول، أن هذه الخطوات نحو السلام لم يتم التوصل إليها جميعها وتعريفها بشكل مترابط ودقيق في نفس اليوم، فقد كانت نتاج عملية متأنية معقدة داخل الولايات المتحدة وبين حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا والسوفيت. ومثل ويلسون كان فرانكلين روزفلت مصمما على التخطيط لما بعد الحرب العالمية والذي كما أوضح للكونجرس "سوف تعني نهاية نظام السلوك أحادي الجانب، والتحالفات المقصورة على مجموعة من الدول، ومجالات النفوذ، وتوازنات القوى، وجميع الوسائل الأخرى التي تم تجريبها على مدى قرون- ومنيت جميعها بالفشل." استخدم روزفلت لغة ويلسون، لكنه أدرك أيضا أن نجاح الأمم المتحدة سيعتمد على قدرة القوى الكبرى الثلاث على التعاون بعد الحرب. ولم تكن لديه تصورات عن إمكانية تحقيق ذلك، وخاصة بسبب الحقيقة الصعبة لقوة الجيش السوفيتي في شرق أوروبا، لكنه فكر في أن يكون ذلك ممكنا.

---

(١) مؤتمر بريتون وودز: مؤتمر دولي عقد في بريتون وودز بالولايات المتحدة عام ١٩٤٤ والذي أدى إلى إنشاء نظام النقد الدولي، واشتمل على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. موسوعة كامبردج ١٩٩٣- المترجم.

كان روزفلت، وستالين وتشرشل يمثلون دولا لها مصالح مختلفة. وبالإضافة إلى مناقشة مصالحهم المشتركة في الفوز بالحرب، وإنشاء الأمم المتحدة، واحتلال ألمانيا، سعى الزعماء الثلاثة إلى تفاهمات ثنائية. لم يكن فرانكلين روزفلت يرفض التحالف مع ستالين ضد تشرشل لإنهاء الاستعمار. اشترك تشرشل مع ستالين في تقسيم أوروبا الشرقية على خطوط تقليدية تماما، على الرغم من أنه عرف أن صديقه يفضل المناطق المفتوحة بدلا من مجالات النفوذ المغلقة. قرر فرانكلين روزفلت وتشرشل عدم إشراك ستالين في سر صنع القنبلة الذرية. كان هؤلاء ثلاثة رجال واقعيين يرغبون في استمرار تعاونهم بعد الحرب لكنهم أيضا فكروا في إمكانية عدم حدوث التعاون المنشود.روزفلت على سبيل المثال، أعطى تعليمات لرؤساء الأركان المشتركة للإعداد لخطة استراتيجية عسكرية تفصيلية لفترة ما بعد الحرب. كانت الفرضية الأساسية للخطة أن تظل الولايات المتحدة مرتبطة بعمق بالشئون الدولية وأن يكون لها قواعد في جميع أنحاء العالم للدفاع ضد أي هجوم في المستقبل.

التقى هنري ترومان وجوزيف ستالين وكليمنت آتل في بوتسدام بألمانيا في أواخر يوليو عام ١٩٤٥. وقد تغير قادة الدولتين المتحدثتين بالإنجليزية، غير أن العلاقة بينهما ظلت وثيقة لأسباب سياسية وثقافية. وفي المقابل، شعرت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بشكوك متزايدة نحو دوافع السوفيت. كان ترومان تعوزه المهارات السياسية التي كانت لدى سلفه السابق ولم يكن مطلعا بدرجة كافية على تجارب فرانكلين روزفلت في التعامل مع ستالين، ولم يكن حساسا لقيمة المهمة التي يواجها الاتحاد السوفيتي في إعادة إنشاء دولة مدمرة وضمان حاجز استراتيجي من شأنه منع أي هجوم في المستقبل يأتي من الغرب.

بيد أن دوافع ستالين لم تكن فقط دفاعية، فمطالبه في بوستدام- بالأراضي التي تم الحصول عليها في معاهدة النازي- السوفيت عام ١٩٣٩، قاعدة في

بوسبورس[1] Bosporus، ووصاية سوفيتية على بعض المستعمرات الإيطالية، وسيطرة قوة رباعية على الرور- أظهرت طموحا لقوة بارزة عظيمة تتبع قواعد لعبة الأراضي القديمة، ويحفزها عقيدة ثورية. وفي الوقت الذي استسلمت فيه اليابان انتشرت القوات السوفيتية من شبه الجزيرة الكورية إلى برلين وفيينا وغطت تقريبا كل الأراضي الأوروآسيوية. ولم يكن لدى أى جيش منذ جينكز خان هذا الانتشار الهائل. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت ملتفة حول الجانب الآخر من العالم- من غرب ميونخ إلى طوكيو- وعلى الرغم من اعتراف ستالين بقوة أمريكا، فقد عرف أيضا أن الولايات المتحدة كان تكره تاريخيا استخدام القوة. كانت غريزته الضغط على حدوده. كانت التركيبة الفكرية لترومان مختلفة: فقد شعر أن الحكومات إن لم تؤيد اتفاقية، فلا يمكن ولا يجب الوثوق بها. وفي بوستدام، اقترح ترومان كسياسة للتعاون بين الدول على الدانوب والانتخابات الحرة في شرق أوروبا- مثالين لنظام عالمي جديد مفتوح سيعتمد على الأمن الجماعي. وقبل ستالين اللغة الطنانة ولكن لم يقتنع بحقيقة عالم مفتوح. وكان لدى ترومان الخيار والقدرة الطبيعية للحرب في كلا الجبهتين- عالم جديد من التعاون وعالم قديم من المواجهة.

وكان الانتصار بالنسبة للولايات المتحدة أحلى بعد الحرب العالمية الثانية من بعد الحرب العالمية الأولى لأنها لعبت دورا أكبر ولأن العدو كان متوحشا. ولكن عندما انتهت الحرب رغب الأمريكان مرة أخرى فى العودة إلى الوطن وإعادة التركيز. فقد انتهى قانون الإعارة والتأجير. وفي أواسط عام ١٩٤٦ بعد ستة أشهر من انتهاء الحرب، تم إنهاء خدمة أكثر من ثمانية ملايين رجل وامرأة-

---

(١) بوسبورس: مضيق مائي ضيق يفصل تركيا الأوروبية عن تركيا الآسيوية، ويصل البحر الأسود ببحر مرمرة وطوله ٣٢ كيلومترا وعرضه ٦٤٠ مترا، وهي منطقة لها أهمية استراتيجية كبيرة. موسوعة كامبردج. المترجم.

أو حوالي ٧٥% من القوات المسلحة- وإعادتهم للبلاد. ولم يتبق إلا مليون ونصف جندي في القوات المسلحة بحلول يونيو ١٩٤٧، وبذلك انخفضت نفقات الدفاع من ٩١ بليون دولار إلى ١٠ بلايين دولارا. كان الكونجرس قد وافق بالفعل على اتفاقية بريتون وودز لإنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وصدق مجلس الشيوخ على ميثاق الأمم المتحدة في ٢٨ يوليو ١٩٤٥، قبل انتهاء الحرب مع اليابان بنسبة تصويت ٨٩ صوتا مقابل ٢. كانت اهتمامات الانعزاليين والمتحفظين مجرد جدل في الخفاء، هدأ من الروح الموحدة للحرب والتعاون المثمر من الجانب التنفيذي للحكومة.

وعندما احتدمت التوترات مع الاتحاد السوفيتي حدث جدل في الولايات المتحدة فيما يمكن عمله. كان هناك معسكران: المثاليون والواقعيون وصليبيو الحرب الباردة. كان يتزعم المثاليين هنري والاس الذي كان نائبا للرئيس روزفلت خلال فترة رئاسته الثالثة، اعتقد أن الاختلافات يمكن التفاوض بشأنها. ومع ذلك، فقد خشوا من أن الولايات المتحدة وضعت الاتحاد السوفيتي في مأزق يمكنها أن تقود الحرب وتضر بالقوى التقدمية من أجل التغيير الاجتماعي في الولايات المتحدة.

وتزايد القلق بشأن سلوك الاتحاد السوفيتي بعد الحرب، وفي أوائل شهور عام ١٩٤٦ أعطى تحليلان ملزمان انسجاما منطقيا للوضع الصليبي للحرب الباردة. وفي ٢٢ فبراير ١٩٤٦ أرسل جورج ف. كينان كبير موظفي سفارة الولايات المتحدة في موسكو "تلغراف مطول" إلى واشنطن يصف " وجهة النظر العصابية للكرملين عن شئون العالم [والـ] شعور الروسي الغريزي والتقليدي بعدم الأمان". وبعد عدة أسابيع، ألقى ونستون تشرشل خطبة قوية في حضور ترومان في فلوتن بولاية ميسوري. حذر تشرشل الأمريكان بأن الجيش السوفيتي فرض ستارا حديدا على أوروبا الشرقية وأقام دولاً بوليسية، ونشر الشيوعية نحو الغرب وهدد الحريات.

كانت مناظرة مجلس الشيوخ حول اتفاق ريو في عام ١٩٤٧ قضية بالغة الأثر لمدى بعد الشعب الأمريكي عن وصية واشنطن. فقد كان اتفاق ريو يمثل التحالف الإقليمي الأول المعقد الذى أخذته الولايات المتحدة بعين الاعتبار. فالولايات المتحدة وثماني عشرة دولة من أمريكا اللاتينية وقعوا على معاهدة بين الأمريكان للتعاون المتبادل في ريو دي جانيرو في السابع من سبتمبر ١٩٤٧. ونصت الاتفاقية على العمل المشترك في حالة حدوث هجوم مسلح على أي دولة عضو واتخاذ إجراءات جماعية تقرر من خلال ثلثي الأصوات. والسيناتور الجمهوري، آرثر فاندنبرج، الذي تحول عن الانعزالية خلال الحرب العالمية الثانية، حضر مؤتمر ريو بصفته رئيسًا للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ وأوصى بالتصديق على الاتفاقية. وعارض الاتفاقية سيناتور وحيد وهو أيوجين ميليكان وقد تمت الموافقة عليها بنسبة ٧٢ صوتا إلى صوت واحد في الثامن من ديسمبر ١٩٤٧.

وبعد سنتين تبنى مجلس الشيوخ معاهدة شمال الأطلنطي. ومثل معاهدة ريو، كانت منظمة حلف شمال الأطلنطي مجموعة من الدول- التي كانت في الأصل اثنتى عشرة دولة- التزمت بالتدخل العسكري في حالة الهجوم على أي دولة عضو. وقد اعترض على المعاهدة من اليسار هنري والاس، الذي خشي أن تقوض النفقات العسكرية المطلوبة لتنفيذ الاتفاقية الانتعاش الأوربي، واعترض عليها محافظون من أمثال السيناتور روبرت تافت الذي خشي أن " إذا رأت روسيا نفسها محاطة تدريجيا بما يسمى جيوش الدفاع بدءا من النرويج والدنمرك وحتى تركيا واليونان، فقد تقرر حتمية الحرب وكان من الأفضل أن تأتي قبل أن يكتمل التسلح." وازداد الاهتمام أيضا من أن المعاهدة سوف تنكر على الكونجرس دوره الدستوري الشرعي لإعلان الحرب، لكنه كان ملغيا، وقد تمت الموافقة على المعاهدة بنسبة ٨٢ صوتا مقابل ١٣ صوتا في الحادي والعشرين من يوليو ١٩٤٩. وقد حطم نفس الموضوع عصبة الأمم قبل ثلاثين عاما بالتحديد. والذي تغير هو تعريف الولايات المتحدة لمصالحها وإدراكها بفورية التهديد العالمي. وعلى الرغم

من أن الأمريكان أرادوا من حكومتهم أن تبدي اهتماما أكبر للقضايا المحلية بعد الحرب، فإنهم أيضا قبلوا الحاجة إلى بقاء الارتباط بالشئون الدولية. وكانت اتفاقية ريو والناتو مجرد اتفاقيتين من تحالفات الأمن الإقليمية العديدة التي تفاوضت الولايات المتحدة عليها في محيط العالم الشيوعي.

أضاف هنري ترومان إلى رؤية ويلسون التعديلات التالية:

- بدلا من استنزاف رؤوس أموال أوروبا بجمع ديون الحرب تعهد ترومان ووزير خارجيته جورج مارشال بمبلغ قدره ١٧ بليون دولار من أجل إنشاء خطة على أربع سنوات لتعزيز انتعاش أوروبا.

- شجع أوروبا على التقدم بخطة موحدة للانتعاش بدلا من المشروعات القومية العديدة. وباستخدام النهج التقليدي في السياسة الدولية، سوف تلعب الولايات المتحدة دولة مقابل أخرى، غير أن الولايات المتحدة حددت مصالحها بطريقة أبعد نظرا. وجين مونيت أب الوحدة الأوروبية، قال إنها " المرة الأولى في التاريخ لا تؤسس قوة عظمى سياستها على حكم بالتقسيم" وبعد عقد آخر، وبتشجيع من الولايات المتحدة تكونت الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

- رفض ترومان الضغينة التي بيتها العديد لألمانيا وساعدها على الانتعاش وأن تصبح ديمقراطية.

أظهرت هذه المبادرات الثلاث بعيدة النظر تعريفًا جديدًا لمصالح الولايات المتحدة القائمة على فرضيتين؛ الأولى: أنه في أواخر الأربعينيات أن قوة أمريكا ورخاءها يمكن أن يتعزز عن طريق إنفاق الأموال في أوروبا عن إنفاقها في البلاد، وثانيا: سوف تخدم مصالح الولايات المتحدة بشكل أفضل من خلال أوروبا موحدة وقوية عن أوروبا منقسمة وضعيفة. وبلا شك، حدث هذا التعريف المعاد استجابة لتهديد رهيب، لكن هذه المخاوف أوجدت أحيانا ردود فعل قصيرة النظر مثل الماركارثية. الزعامة هي المهمة.

توقفت الحرب الأهلية في الصين بين الحكومة الوطنية بزعامة تشيانج كاي شيك والشيوعيين أثناء الحرب مع اليابان لكنها بدأت من جديد بعد استسلام اليابان. منحت الولايات المتحدة حوالي ٣ بليون دولار في صورة مساعدة اقتصادية وعسكرية إلى الحكومة الوطنية؛ ووعد الشيوعيون الفلاحين بإصلاح الأراضي وتلقوا أسلحة ومساعدة من الاتحاد السوفيتي. ومع التدهور المستمر لوضع الوطنيين أرسل ترومان الجنرال جورج مارشال للتوسط بين الجانبين، غير أن جهوده منيت بالفشل. وخلص مارشال إلى أن نظام شيانج بلغ درجة من الفساد حتى أصبح سقوطه حتميا. وفاز الشيوعيون في عام ١٩٤٩، وهي نفس السنة التي فجر فيها السوفيت أول أسلحتهم الذرية. وأعطى التحالف الصيني السوفيتي للعالم قوة دافعة لحركة شيوعية، إن لم تكن حتمية من الناحية التاريخية، وقد أضرمت المخاوف في الغرب. هاجم الجمهوريون ترومان على "خسارة" الصين ونوهوا بالمخاطر السياسية من قبول أية خسائر أخرى في الحرب الباردة.

ازدادت شدة التهديد الاستراتيجي سوءا، وكان ترومان واقعا تحت ضغط كبير من رفع ميزانية الدفاع لأكثر من ١٥ بليون دولار. وفي يناير ١٩٥٠، أعطى تعليمات لمجلس الأمن القومي بإجراء دراسة عن أهداف وقدرات أمريكا الاستراتيجية. وكانت النتيجة اكتمال خطة NSC-68 في مارس ١٩٥٠، وقد أوصت ببناء عسكري ضخم لأمريكا لمواجهة مد الشيوعية الموجه من السوفيت وجعل الالتزامات الهائلة التي قامت بها الولايات المتحدة جديرة بالثقة. قبل ترومان منطق الحرب الباردة لكنه لم يكن مستعدا لدفع الثمن لذلك أرجأ القرار.

والحدث الذي أجبر ترومان على تغيير تفكيره وإنشاء أمن قومي حكومي قد حدث في ٢٥ يونيو عام ١٩٥٠، عندما غزت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية. وفسر ترومان الغزو على الفور بأنه اختبار لصدق عزيمة الغرب- المعادل

الشيوعي لاختبار هتلر في ميونخ. وقال الرئيس للشعب الأمريكي: " إذا تعلمنا من تاريخ الأحداث التي وقعت في الثلاثينيات أي شيء فإن استرضاء الدكتاتورات هو الطريق الأكيد لحرب عالمية. وإذا سمح للعدوان بأن ينجح في كوريا فسوف يكون دعوة مفتوحة لأعمال عدوانية جديدة في كل مكان." والطريق الوحيد لمنع حرب عالمية أخرى هو الرد الفوري والعسكري على كوريا الشمالية وحول العالم. وجيء بخطة NSC-68 من الرفوف وتم تنفيذ توصياتها.

وقبل عدة شهور، اقترح وزير الخارجية دين أشيسون بشكل غير مباشر أن واشنطن قد تعترف بجمهورية الصين الشعبية لكنها لن تحمي تايوان، غير أن الغزو أعطى الأولوية لهذه الإمكانية، وأرسل ترومان الأسطول السابع للدفاع عن الجزيرة. وقرر ترومان أيضا مساعدة الفرنسيين في حرب المستعمرات في الهند الصينية. وقام بتعزيز حلف الناتو وألمانيا الغربية وهي سياسة استمرت وامتدت إلى خليفته دوايت أيزنهاور. وتعجلت الجهود لإعادة بناء ألمانيا واليابان ديمقراطية، غير أن كلتا الدولتين وافقتا على التخلي عن الأسلحة النووية وأية قوة عسكرية هجومية- وهما مبادرتين مهمتان بدرجة قوية ستسهمان في استقرار كل من أوروبا وآسيا.

وأعطت الحرب في كوريا إشارة بتغير النضال ضد الشيوعية في العالم الثالث، التي تم محاربتها بصورة غير مباشرة عادة وعن طريق الغير في جواتيمالا والمالايو والفلبين والكونغو وكوبا وشيلي وأنجولا وموزامبيق ونيكاراجوا وجرينادا وأثيوبيا. وكان لكل صراع الأسباب الداخلية لكن حدته تفاقمت بسبب الانقسامات الأيدولوجية بين معسكري الحرب الباردة. والعلاقة بين الانقسامات الداخلية والتنافس الخارجي جعل من الحل أكثر صعوبة. ولكي تدافع الولايات المتحدة عن عملائها قامت بتقديم مساعدات ونصيحة اقتصادية وعسكرية. ولإضعاف مكانة عميل الآخر قامت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بتدريب المتمردين وتنفيذ عمليات سرية. وفي كوبا، وفيتنام وأفغانستان، تصادمت

الحرب الباردة بالوعي القومي الجديد، وعلى الرغم من الاعتقاد المتوهج لأمريكا بالديمقراطية والسوفيت بالشيوعية فقد خسر كلاهما وفاز الوعي القومي.

بدأ القرن بتحرير الولايات المتحدة لكوبا من أسبانيا، ولكن على الرغم من أن كوبا كانت "مستقلة" فإن الولايات المتحدة تحكمت في معظم اقتصادها ومارست نفوذاً أكبر على سياستها أكثر مما فعل معظم قادتها إلى أن استولى فيدل كاسترو على السلطة عام ١٩٥٩. كان لكاسترو ثورة قومية سعت إلى تأكيد استقلالها عن الولايات المتحدة، وتحالف كاسترو مع الاتحاد السوفيتي للدفاع عن كوبا. بيد أن هذا أقنع واشنطن أن كاسترو كان شيوعيا، والذي صار كذلك بسرعة. والانتهاك الأكثر فظاعة لمبدأ مونرو كان يبعد تسعين ميلا بعيدا عن الشاطئ. فقد عرض رئيس الوزراء السوفيتي نيكيتا خروشوف على كاسترو صواريخ نووية للدفاع عن كوبا. وقد قبلها كاسترو ليس للدفاع عن كوبا، الذي كان يعتقد أنها يمكن أن تدافع عن نفسها بدون الصواريخ، ولكن لتأييد حركة الشيوعية. حاصر الرئيس جون ف. كيندي كوبا وأصر على أن يسحب الاتحاد السوفيتي الصواريخ وهدد بغزوها إن لم تفعل ذلك. وقد تعهد بعدم غزو كوبا وسحب الصواريخ الأمريكية من تركيا إذا وافق خروشوف على سحب الصواريخ من كوبا والسماح للأمم المتحدة بأعمال التفتيش. كان كاسترو شاحب الوجه ورفض السماح للأمم المتحدة بمراقبة الانسحاب، غير أن البنتاجون قام بذلك بالطائرات. ووقفت قوتان عظميان على أتم الاستعداد للحرب- اللحظة الأقرب للعالم للدخول في حرب نووية- اتفقا على خط ساخن ومعاهدة لحظر إجراء التجارب الذرية في صيف عام ١٩٦٣، وبدأتا في تحديد قواعد الانفراج والتفاوض بشأن اتفاقيات وقف التسلح النووي.

وعلى مدى أربعين سنة، استفزت كوبا وكاسترو كلاً من السياسات الأمريكية الأفضل والأسوأ تجاه أمريكا اللاتينية: ففي الجانب الإيجابي، تحالف كيندي من أجل التقدم، وحملة حقوق الإنسان لكارتر، ومعاهدات قناة بنما، ومبادرة الحوض الكاريبي لريجان؛ وفي الجانب السلبي الاغتيالات والأعمال السرية في كوبا، وشيلي ونيكاراجوا.

وفي حين كانت كوبا مثيرة طوال أربعين عاما للولايات المتحدة، كانت فيتنام الجرح المتأثر الغائر. ففي عام ١٩٥٤، بعد عقد هدنة في كوريا، لم يرغب الرئيس داويت أيزنهاور في بدء حرب آسيوية ثانية وتخلى عن مطلب فرنسا اليائس لمنع الانتصار الشيوعي في فيتنام. وبعد ست سنوات، حذر الرئيس القادم جون ف. كينيدي بأن الولايات المتحدة لا يمكنها تحمل ضياع الهند الصينية ليأخذها الشيوعيون. هذه الضرورة حكمت سياسة أمريكا من أواخر الخمسينيات حتى سحقت فيتنام الشمالية فيتنام الجنوبية في عام ١٩٧٥، وتكبدت الولايات المتحدة خسائر فادحة.

اتخذت سياسة أمريكية تجاه العالم الشيوعي وعملت كما لو كانت هناك وحدة في المصالح بين الاتحاد السوفيتي والصين. وقد تدهورت علاقتهما في أواخر الخمسينيات، غير أن الولايات المتحدة كانت غافلة عن التدهور لأكثر من عقد. وصرح هنري كيسنجر بأنه كانت هناك "دبلوماسية سوفيتية ظالمة" أيقظت الرئيس ريتشارد نيكسون وأيقظته إلى فرصة تغيير المعادلة الجيبولوتيكية بإقامة علاقات ودية مع الصين. زار السفير السوفيتي كيسنجر في البيت الأبيض عام ١٩٦٩، "وأصر على إعطائي وصف مثير للأعمال الوحشية التي يزعم أن الصينيين قد ارتكبوها في موجز مطول." وقد روى كينسجر اللقاء إلى نيكسون، وفكر كلاهما في الفرص الاستراتيجية التي لم تتضح لهما حتى هذه اللحظة. بيد أن تغييرا في السياسة تجاه الصين لم يتطلب فقط فرصة دولية ولكن تطلب أيضًا حسابًا سياسيًا داخليًا. ومن تصاريف القدر أن نيكسون الذي بدأ مهمته بشجب الديمقراطيين بقوة بسبب خسارة الصين، كان في وضع أفضل لاحتضان الصين الحمراء في وسط ثورتها الثقافية. وخلال الحرب الباردة، لاحظ والتر مكدوجال الشعب الأمريكي " تنفس تنهدات الفرج عندما تحول الرؤساء الصقور إلى حمائم أو تحول الرؤساء الحمائم إلى صقور." وربما كان هذا توضيحًا آخر لشعب كان متأكدا من أهدافه لكنه لم يكن واثقًا من تكتيكاته.

وقد اتضح أن التأثيرات طويلة المدى للتقارب الأمريكي الصيني مختلفة تماما عما كان يتوقع في عام ١٩٧٢. ففي ذلك الحين اعتبر كيسنجر الصين أداة محركة تستخدم في فيتنام في مباحثات السلام وعلى الاتحاد السوفيتي الحد من التسلح. ولم تفلح أي من الخطتين، لكن سياسة الانفراج الجديدة أطلقت العنان للصين للسعي نحو تنافسها مع الاتحاد السوفيتي وسمحت للولايات المتحدة بأن تترك فيتنام بدون تكبد جراح مميتة في المنطقة. وعندما تولى دينج زيابونج السلطة في أواخر السبعينيات وأقام علاقات دبلوماسية مع الرئيس جيمي كارتر فقد أتاح ذلك الانفتاح على العالم إصلاحات اقتصادية جوهرية، غيرت علاقاتها بالغرب وتوازن القوى في شرق آسيا.

وأظهرت سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط توازنا معقدا في المصالح السياسية والإنسانية والاقتصادية. وبتحركه من خلال صديق وثيق الصلة وشريك تجاري كان يهوديا، وبالتعاطف مع ورطة اليهود، وباعتراف بأهمية الصوت اليهودي في ولاية نيويورك الحاسمة، تجاهل ترومان اعتراضات وزارة الخارجية ومصالح البترول واعترف بدولة إسرائيل الجديدة في عام ١٩٤٨. وهذا بالطبع لم يعن أن الولايات المتحدة يمكنها تجاهل اهتمامات أمريكا بشركات البترول الأمريكية أو وجهات نظر الدول العربية في المنطقة. والأحرى، فقد وضع واشنطن في وسط الاضطراب العظيم في السياسات الشرق أوسطية، وحاول الحفاظ على علاقات مع العرب في الوقت الذي يحمي فيه مصالح إسرائيل وبذل جهدا لكي يقبل كل طرف الطرف الآخر.

وفي السياسات المتناقضة للشرق الأوسط كان هناك حربان قامت فيهما الولايات المتحدة بالتوسط وإقرار عملية السلام. ففي عام ١٩٧٣، أقنع الانتصار الإسرائيلي الرئيس المصري أنور السادات في النهاية بعقد سلام مع إسرائيل، وتوسط جيمي كارتر بصورة فعالة في اتفاقات كامب دافيد عام ١٩٧٩ بين السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن. وفي عام ١٩٩١، كان لهزيمة

العراق، التي كانت تدعم منظمة التحرير الفلسطينية وظهور الانتفاضة، والعصيان الذي هدد زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، أقنع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بأنه ليس لديه خيار آخر سوى اتباع طريق السادات. وبمساعدة من النرويج، تفاوض عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين ووزير الخارجية شيمون بيريز في اتفاقات أوسلو، والتي تضمنت اعترافاً متبادلاً وحكمًا ذاتيًا فلسطينيًا في غزة وأجزاء من الضفة الغربية. وفي عام ١٩٩٤ انضمت الأردن لعملية السلام.

الموقف العام للأوضاع بعد الحرب الباردة

قضى كثير من الناس وقتا طويلا معتقدين أن الحرب الباردة سوف تنتهي بضربة نووية حرارية عنيفة أخفقوا في ملاحظتها عندما انتهت بتذمر في وقت ما في عام ١٩٨٩. وميخائيل جورباتشوف أول زعيم سوفيتي يولد بعد الثورة، أصبح سكرتيرا للحزب عام ١٩٨٥، وقد صمم على تجديد شباب التجربة السوفيتية. وبعد ذلك عمل على نهايتها. لكنه فعل أكثر من ذلك. فقد سحب القوات السوفيتية من أفغانستان دون أن يضمن أيًا من أهداف بلاده، وشجع فيتنام على الانسحاب من كمبوديا وكوبا على ترك أنجولا وأثيوبيا. وأبطل احتكار الحزب الشيوعي للسلطة في الاتحاد السوفيتي وسمح بانتخابات حرة ومعارضة. وتبنى الأوربيون الشرقيون الديمقراطية والسوق الخاص وطلب من الاتحاد السوفيتي سحب قواته وحل حلف وارسو. وربما تكون ألمانيا الموحدة العلامة الأوضح لنهاية الحرب الباردة، وبعد ذلك اختفى الاتحاد السوفيتي، وحل محله جمهوريات كومونولث مستقلة تتزعمها روسيا.

رحبت الولايات المتحدة، وعندما استطاعت أمكنها تسهيل هذه التغيرات. الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر الثالث لم يكونا متأكدين من إخلاص "الفكر الجديد" ولذا "اختبرا" على نحو متكرر جورباتشوف ووزير خارجيته إدوارد شفرنادزة. وجاء الاختبار الأكبر في أغسطس عام ١٩٩٠، عندما هاجم الدكتاتور العراقي صدام حسين جارته الكويت وحاول ضمها إليه. كان

للاتحاد السوفيتي بقاء طويل وعلاقات وثيقة بالنظام العراقي، غير أن بوش وبيكر أقنعا الاتحاد السوفيتي بالانضمام إلى الولايات المتحدة لإدانة العدوان وبتهديد الأمم المتحدة برأب العدوان. وصف بوش فعل الأمم المتحدة بأنه بداية "لنظام عالمي جديد". كان هذا أول عمل مشترك بين القوتين العظميين منذ الحرب العالمية الثانية، لكن الجبهة الموحدة التي عرضوها ضد العدوان كان ما فكر فيه ويلسون وفرانكلين روزفلت عندما اقترحا إنشاء منظمة حفظ سلام دولية.

والقوة العسكرية للولايات المتحدة التي حصلت على شرعيتها من الأمم المتحدة طردت العراقيين من الكويت وأجبرت العراق على قبول النظام الأكثر اقتحاما الذي لم تتبعه من قبل المنظمات الدولية في اختبار وتدمير أسلحة البلاد. وذكرت نهاية الحرب الباردة العالم بما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة إذا اتفقت القوى الكبرى على أعراف واستراتيجيات. ومنذ ذلك التاريخ، قامت الأمم المتحدة بعمليات تقدر بالعشرات لإيقاف الحروب الأهلية والأزمات حول العالم. ولم يكن الصراع في العالم الثالث يحل بشكل أوتوماتيكي مع نهاية الحرب الباردة، لكنه أصبح أسهل في الحل.

لم تكن الحرب الباردة البوصلة الوحيدة التي ترشد سفينة الدولة الأمريكية. فالأهداف والمصالح الاقتصادية والمجموعات العرقية لعبت دورها في تعريف السياسة الأمريكية لحقوق الإنسان والديمقراطية، ونزاعات الاستثمار والتجارة وسياسات الطاقة، والاتجار بالمخدرات والجرائم الدولية، والشرق الأوسط، وأفريقيا، وأوروبا الشرقية. وعندما انتهت الضرورة الاستراتيجية للحرب الباردة، تصاعدت هذه المصالح الأخرى وطالب الأمريكان زعماءهم بأن يعيدوا تركيز الاهتمام على القضايا الداخلية. وتأرجح البندول تجاه المصالح الداخلية كما حدث بعد الحربين العالميتين. ومثل وودرو ويلسون في عام ١٩١٨ وهنري ترومان في عام ١٩٤٦، توقع بوش أن يقدر شعبه انتصاره في الحرب، وقد صعق أيضا بهزيمته في الانتخابات القادمة، وفي حالة الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢.

قرأ بيل كلينتون التغير الذي حدث في المزاج القومي. فلم تعد الخبرة في السياسة الخارجية مصدر قوة لبوش، ولم يكن نقص الخبرة عائقا بالنسبة إلى كلينتون. وفي اقتراع لصحيفةTime Mirror في أكتوبر عام ١٩٩٢ وجد أن الأمريكيين يطالبون الرئيس بأن يولي أولوية كبيرة لعجز الميزانية، والوظائف، والرعاية الصحية، والتعليم والبيئة. وبعد سنتين أخريين اكتشف اقتراع آخر أن الجريمة والعمل كانا من أكبر الاهتمامات الأمريكية وأن السياسة الخارجية قد بلغت أدنى مستوى منذ عام ١٩٧٨، حتى بين الزعماء. وعلاوة على ذلك، فإن أهداف السياسة الخارجية التي اهتم بها الجمهور كانت "تلك المتعلقة بالشئون المحلية: ضبط وتقليل الهجرة غير الشرعية وإيقاف تدفق العقاقير غير الشرعية إلى البلاد".

وفي نفس الوقت كان هناك إجماع على أن الولايات المتحدة يجب أن تستمر في لعب دور الزعامة في العالم، ووافق الديمقراطيون والجمهوريون على تعزيز الديمقراطية والتجارة. كانت مهمة الرئيس بيل كلينتون التركيز على الأجندة المحلية، والاستمرار في تعديل السياسات العالمية لبوش بدرجة طفيفة، وإعادة تحديد مصالح السياسة الخارجية الأمريكية من أجل أن تدمج وتدافع عن المصالح المحلية وخاصة زيادة الوظائف وإيقاف الاتجار بالمخدرات والجرائم الأخرى. وكما فعل مع السياسات الداخلية، فتح باب السياسة الأخرى بدرجة أوسع للمجموعات العرقية وجماعات المصالح الأخرى. وقد قام بتعديل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(NAFTA) لكي تتضمن على اتفاقيات فرعية عن البيئة والعمل وقد أقرها الكونجرس. وقد خشي البعض من أن هذا "الخيار الإقليمي" قد يصبح حجر عثرة في إكمال جولة أورجواي لمفاوضات التجارة العالمية، غير أن النافتا برهنت على أنها حجر بناء وحافز لليابان وأوروبا لإكمال مباحثات الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية في الأول من يناير عام ١٩٩٥.

كان للنافتا أهمية كبيرة في سياسة أمريكا الخارجية. فقد كانت كندا الشريك التجاري الأكثر أهمية للولايات المتحدة، وفي غضون ثلاث سنوات من إكمال

الاتفاقية فاقت المكسيك اليابان عندما أصبحت الشريك التجاري الثاني الأكثر أهميـــة. فقد كانت نصف التجارة العالمية للدول الثلاث بين هذه الدول وبعضها. وقد أهل هذا المنطقة لأن تصبح الإقليم الثاني الأكثر تكاملاً في العالم بعد الاتحاد الأوربي. وفـــي ديسمبر عام ١٩٩٤ استضاف كلينتون القمة الأولى للأمريكتين المكونة مـــن أربعـــة وثلاثين زعيما منتخبا بطريقة ديمقراطية، وقد اتفقوا على مناقشة ترتيبات تجارة حرة لكل الأمريكتين مع حلول عام ٢٠٠٥ وإيجاد طرق لتقوية ديمقراطيتهم.

وعلى الرغم من جهود كلينتون لإعادة توكيد الـــسياسة الخارجيـــة وتحديـــد أجندة ما بعد الحرب، فقد فاز الجمهوريون بكل من مجلسي الكونجرس في نوفمبر عام ١٩٩٤(كما كان لهم ذلك في عام ١٩١٨ و١٩٤٦) من خلال برنامج سياسي كان صامتا، في أفضل الأحوال، عن دور البلاد الـــدولي. وعنـــدما كانـــت لـــدى المكسيك أزمة عملة بعد بضعة أشهر من الانتخابات لم يعتمد الكونجرس تمـــويلاً، وأجبر الرئيس على العمل بالنظام التنفيذي. ومثل جميع الكونجرس الأخرى التـــي جاءت بعد الحرب، أقر الكونجرس رقم المائة وأربعة تـــشريع هجـــرة قـــصرنـــا وعزز محاربة الإرهاب ومقاومة الجريمة وسياسات المقاومة للاتجار بالمخدرات؛ وإما قلل أو أوقف تمويل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي. ومرة أخرى، علـــى الرغم من أن الولايات المتحدة لديها الاقتصاد الأعظم في العالم فإنها كانت مقيـــدة في دورها كزعيمة بسياستها أحادية الجانب وإيقاع مـــا بعـــد الحـــرب وتزمتهـــا الأخلاقي.

ومع ذلك فقد كان رد الفعل هذا أقل تطرفا مما كان بعد الحربين العالميتين. فقد كانت القيود الصعبة على الهجرة تعدل خلال بضع سنوات، وعلى الرغم مـــن أن الولايات المتحدة لم تتقدم في موضوعات التجارة فإنها لم تتراجع للوراء أيضا. وحتى بعض الأعضاء الأكثر تخوفا من الأجانب في الكونجرس ألحوا على الرئيس بأن يكون أكثر نشاطا بالخارج في تعزيز حرية الأديان ومنع الإجهاض وتعـــويض الأمريكيين عن ممتلكاتهم المصادرة ومعاقبة الـــدول التـــي تـــأوي الإرهـــابيين أو

الاتجار بالمخدرات. واستخدمت الولايات المتحدة على نحو متزايد العقوبات الاقتصادية على نحو منفرد(على الرغم من أنها ليست بشكل نشط) لملاحقة هذه المصالح. وقد كان لتلك العقوبات تاريخ يرجع إلى ويلسون، لكنه استخدمها بدرجة كبيرة في الفترة ما بعد الحرب الباردة؛ وقد كانت هناك عقوبات تقدر بحوالي ٦١ عقوبة اقتصادية موجهة ضد خمسة وثلاثين دولة تم إقرارها أو تنفيذها خلال الفترة من عام ١٩٩٣-١٩٩٦.

التحدي المحدد لأي فترة بعد الحرب هو إدماج الدول الخاسرة في النظام الفائز، وهي الاستراتيجية التي أطلقت عليها إدارة كلينتون " الإضافة والمشاركة"enlargement and engagement- وكان يقابلها احتواء الحرب الباردة. وقد وافق كل من الرئيس بوش وكلينتون على أهمية الاستراتيجية لفتح "مجتمع الأمم" إلى الاتحاد السوفيتي والصين، غير أن كلا التحولين كانا في غاية الصعوبة (وإن تكن هناك أسباب أخرى)، ولم تكن سياسات الولايات المتحدة متوافقة تماما. وقد عرضت واشنطن على روسيا دعما ماليا مشروطًا من خلال المؤسسات المالية الدولية. وقد تفاوضت على التخفيضات الإضافية في الأسلحة النووية وقدمت مساعدة للروس لتفكيك ما لديهم من أسلحة نووية، لكنها في نفس الوقت عرضت هذه المبادرات للخطر من خلال توسيع الناتو.

تزايد اقتصاد الصين أربعة أضعاف في خلال عقدين بعد أن بدأت إصلاحاتها الاقتصادية في ١٩٧٩. كان قادتها مصممين على تجنب خطأ جورباتشوف الذى اعتبروه تعهدًا بإصلاحات سياسية قبل تعزيز الإصلاحات الاقتصادية. وفي يونيو ١٩٨٩، ترددت الحكومة الصينية وبعد ذلك قمعت بعنف مظاهرة طلابية من أجل الديمقراطية في ميدان تيانامن. وتحول منظور الحرب الباردة الأمريكي من موسكو إلى " سفاحي بكين". ووقعت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية، غير أن كلا من إدارة بوش وكلينتون اعترفت بأن العقوبات أحادية الجانب لها تأثير قليل إن وجد على الصين في حين تضع الأعمال التجارية الأمريكية في وضع سيئ. وطالب العديد في نواب الكونجرس بسياسة مواجهة، وعلى العموم سادت سياسة من المشاركة الصبورة.

كان اقتصاد الولايات المتحدة الاقتصاد الأقوى عند بداية ونهاية القرن العشرين، على الرغم من أن اقتصادها قد تغير عبر القرن من إنتاج سلع وشركات تقوم بتصنيع منتجات بكميات ضخمة إلى أمة تعتمد على المعلومات والتكنولوجيات والخدمات. ومع أن الولايات المتحدة كانت لا تزال من الناحية الاقتصادية مستقلة نسبيا بالمقارنة بمعظم القوى الأخرى، فإن اعتمادها على التجارة بلغ أكثر من الضعف في عام ١٩٩٦ بالمقارنة بعام ١٩٧٠، وكان ذلك الضعف تقريبا بالمقارنة بعام ١٩١٣. وبعد قرن من خروجها من شرنقتها الاستراتيجية، فاقت القدرة العسكرية للولايات المتحدة وحدها قدرة أي مجموعة من الدولة المنافسة. ومع ذلك، تظهر المؤشرات الاقتصادية والعسكرية جزءا صغيرا من القصة عن تأثير أمريكا على النظام الدولي في القرن العشرين وتأثيرها المحتمل في المستقبل، أما القصة الحقيقية فهي كيف غيرت أمريكا التي تتبع أسلوبا غير تقليدي طبيعة النظام ذاته.

في يونيو ١٩١٤ طرح ويلسون على الولايات المتحدة السؤال المحوري:

ما الذي يمكننا عمله بنفوذ وقوة هذه الأمة العظيمة؟ هل سنلعب الدور القديم باستخدام هذه القوة من أجل تعظيم أنفسنا ونفعنا المادي فقط؟ أنتم تعرفون ما قد يعني هذا. ربما يعني في مناسبة ما أننا سنستخدمها لجعل شعوب الأمم الأخرى تعاني بالطريقة التي قلنا إنه يصعب احتمالها عندما عبرنا عنها في إعلان الاستقلال.

كانت إجابة ويلسون واضحة من طريقة طرحه للسؤال: لن تلعب الولايات المتحدة "الدور القديم". وحدد ويلسون أهدافًا جديدة ليس للولايات المتحدة فقط بل للعالم، ووسائل جديدة- مؤسسات وأعراف دولية- لضمان أهداف سلام العالم وحريته. وبإحداث جذور عميقة للمثالية الأمريكية قدم ويلسون إجابات عن الأسئلة

الجوهرية عن سبب حدوث الحروب وكيف يمكن إيقافها، أسئلة تحدت أسس النظام الوستفالي بين الدول. وانتهى ويلسون إلى أن توازن القوى لم يكن هو الحل؛ لكنه كان جزءًا من المشكلة. واقتراح ويلسون على الرغم من ثوبه اليوتوبي كان اقتراحا عمليا بدرجة كبيرة: تقليل الفوائد وزيادة تكاليف الحرب من خلال الحصول على اتفاق عالمي على فكرة قوية، تقرير المصير، ومؤسسة تقوم بتنفيذه، وهي عصبة الأمم. هذا العرف أنكر مكاسب الحرب وزاد تكاليفها بإعطاء صوت وشرعية لمن يناضلون من أجل الاستقلال.

ورويدا رويدا أنبتت أفكار ويلسون ساقين وبدأت تمشي إلى وجهة غير معلومة في البداية ولكن خلال بضع سنوات من الحرب العالمية الثانية اختفى الاستيلاء على الأراضي تماما كهدف من أهداف الدول. ومنذ عام ١٩٤٥، حاولت دولة واحدة فقط أن تضم إليها بالقوة دولة عضو في الأمم المتحدة. هذا الانتهاك لم يحدث إلا مرة واحدة وفقط بعد ٤٥ سنة لم يحدث ليس لأن الأمم المتحدة أصبحت قوية ولكن لأن أعراف تقرير المصير التي كانت في صميم المنظمة كانت مقبولة على نطاق واسع حتى أدركت جميع الدول تقريبا التكلفة الرهيبة لانتهاك هذا الحق.

ومثل ويلسون، وضع فرانكلين روزفلت خطة سياسة محلية ليبرالية للخارج أولا كسياسة جوار مناسبة لنصف القارة وبعد ذلك كسياسة عالمية. وكان ينوي أن تلعب القوى الكبرى دورا أكبر في مخططه، لأنه أدرك أن المؤسسات الدولية سوف تكون غير منطقية إن لم تتعاون القوى الكبرى الثلاث أو تتفق على استخدامها. ووضعت الحرب الباردة مجلس الأمن في موضع حرج، ولكن على الرغم من هذا تفكك الاستعمار وتم حماية العديد من الدول الصغيرة، وتم تعريف الحقوق وأعيد تعريفها على الأقل من حيث المبدأ. والضمان الحقيقي لهذه الحقوق يتطلب نضالاً لا يلين. غير أن الإطار الذي يعمل من خلاله هذا النضال تم تصوره من حلم أمريكي ثبت شموليته.

أسست الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى مؤسسات اقتصادية دولية- صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الجات- وبذلك استبدلت النظام الاستعماري المغلق بنظام قائم على قواعد عالمية. وأنهت الأعراف الموضوعة في هذه المؤسسات النظام القديم. ولم تعد الإمبراطوريات تستنزف رؤوس الأموال من الدول الفقيرة، وبدلا من ذلك قدم البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية الأموال والنصيحة للمساعدة على تنميتها. ولم تعد نظم التجارة القاصرة على مجموعة من الدول تستغل الدول الفقيرة، وبدلا من ذلك كان النظام الجديد يؤثر إعطاء أفضلية في التعامل لصادرات الدول الفقيرة. ولم يعد موظفو الجمارك الأوربيون أو الأمريكيون يظهرون تسوية دخل وخرج دول العالم الثالث على أنها دول مدينة؛ وبدلا من ذلك نصح وساعد صندوق النقد الدولي المسئولين المحليين لموازنة حساباتهم. وقد امتد مبدأ إنشاء مؤسسة دولية للدفاع عن قيمة أو فائدة تحولية إلى مجالات البيئة والسكان وحقوق المرأة. وكانت الولايات المتحدة ثاقبة النظر في جعل هذه المهام تأخذ الصفة الدولية والمشاركة في عبء التمويل والمسئولية، على الرغم من أن جزءًا آخر من فكر أمريكا لم يثق بنتاجه المؤسسي الدولي.

كيف يمكننا تفسير الاستمرارية والتغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية في القرن العشرين؟ نشأت الاستمرارية في السياسة الخارجية الأمريكية من جغرافيتها وثقافتها السياسية. فلم تكن سوى دولة واحدة تقع في مأمن بين محيطين كبيرين(المحيط الباسيفيكي والأطلنطي) ودول جوار ضعيفة أو ودودة بمقدورها أن تكرس قدرًا كبيرًا من وقتها لشئونها الداخلية ووقت قليل نسبيا إلى القوى الكبرى الأخرى وللعالم. ودولة تتكون من مواطنين من الطبقة الوسطى لا يثقون في سلطة مركزية ويخشون من أن الحرب سوف تقوي حكومتهم وتقلل ديمقراطيتهم، ويخاطرون بأبنائهم، هي دولة تجعل حكومتها في منأى عن الحرب إلى أن يجبرها التهديد بالأمن على القيام بذلك، بعد ذلك تحارب بحماسة وتقهر العدو وتعود إلى الوطن بالسرعة الممكنة. دولة لا يستقر فيها إلا لاجئون وينعمون بالبعد عن

التهديدات وبميراث بيورتاني يمكن أن يتصور عالمًا بدون حرب ويبتكر مؤسسات ليس لهزيمة الأعداء فحسب وإنما للتخلص من جميع الحروب والظلم. فقط دولة فلسفتها في الحكم فلسفة برجماتية تحافظ على حريتها في التصرف حتى مع إعلان نظام عالمي جديد قائم على المؤسسات الدولية.

حدث في السياسة الخارجية الأمريكية في القرن العشرين نوعان من التغيير؛ الأول هو الانتشار المنتظم تجاه ارتباط أكبر بالعالم فيما عدا لحظات الحنين الانعزالي في فترة الحروب الداخلية. وقد جعل التقدم في التكنولوجيا ووسائل النقل من العالم قرية صغيرة، وأصبحت الولايات المتحدة تعتمد بدرجة أكبر على التجارة والاستثمار وأصبح الأمريكان أكثر إدراكا بأن التهديدات البعيدة يمكن أن تمس بلادهم. وعلاوة على ذلك، فإن التوكيد المتنامي الجازم للولايات المتحدة كان دليلا على قوتها وثرائها المتزايد، فكلما كانت الدولة قوية كان لديها الرغبة في استخدامها- تلك البديهة القوية ولكنها المقنعة في السياسات الدولية. واستجابت الولايات المتحدة إلى إيقاع في علاقاتها الدولية لكنه لم يكن البندول الذي يعود من حيث بدأ. بعد الحرب العالمية الأولى تحولت للداخل لكنها احتفظت بقواعدها في الفلبين وهاواي وتدخلت بشكل منتظم في حوض الكاريبي. بعد الحرب العالمية الثانية تحولت للداخل مرة أخرى، ولكن ليس بالدرجة التي كانت عليها بعد الحرب العالمية الأولى. وبعد الحرب الباردة ركزت الولايات المتحدة على شئونها الداخلية، ولكن ليس بالدرجة التي كانت عليها بعد الحرب العالمية الثانية. وفي النهاية حافظت المؤسسات الدولية التي أنشأتها الولايات المتحدة على ارتباطها بالعالم وجردت إيقاع ما بعد الحرب بعض قوته.

ويمكن أن نجد النوع الثاني من التغير في تقلب السياسة. والأمثلة على ذلك كثيرة: حملات صليبية في زمن الحرب واستغراق في الذات في زمن السلم، اتفاقيات متعددة الأطراف لويلسون واتفاقيات أحادية الجانب للودج، سياسة الجوار الحسن لروزفلت، وتدخل أيزنهاور في جواتيمالا، وخطة مارشال لترومان

وانخفاض المساعدة للدول النامية منذ الثمانينيات، تجريد ألمانيا واليابان من قوتهما العسكرية ومساعدتهما على إعادة التسلح، احتواء الصين والاشتراك مع الصين- ويمكن أن تستمر القائمة. والسؤال هو كيف يمكن تفسير التغير والاختلافات؟ وتأتي الإجابة من ثلاث عمليات: الولايات المتحدة تتغير، العالم يتغير؛ تسمح المؤسسات الأمريكية السياسية لها بتبني واحدة إلى أخرى، ولكنها بعد جدل فقط. أصبح الحزبان السياسيان متحدين بشكل متماسك في وجهات النظر المختلفة لمصالح أمريكا في العالم، واستخدما نظاما فرعيا داخليا لصياغة السياسة وتغيرت وجهات نظر الحزبين مع الزمن. وعلى سبيل المثال، كان الجمهوريون هم الحزب المنادي بنظام الحماية[1] protectionism منذ عام ١٩٠٠ وحتى فترة حكم أيزنهاور، وكان الديمقراطيون الحزب المنادي بتحرير التجارة free trade طوال القرن إلى أن تخلت المنظمات أو الهيئات الممثلة لجماعات العمال المنظمة عن القضية في السبعينيات. ومنذ ذلك التاريخ، كان الديمقراطيون منقسمين حول هذا الموضوع. ومنذ الخمسينيات طالب الجمهوريون بشكل متماسك بإنفاق عسكري أعلى، وتأرجح الديمقراطيون في هذا الموضوع، لكنهم في الغالب كانوا أكثر اختلافا عن الجمهوريين. دافع الديمقراطيون عن حقوق الإنسان وعن المؤسسات الدولية أكثر مما دافع الجمهوريين، بينما كانت هناك استثناءات لدى كلا الحزبين.

ما الدروس التي يمكن أن نستخلصها من تاريخ هذه السياسة الخارجية لأمريكا في القرن العشرين التي عرضت لبعض لمحات لمسار البلاد في القرن الحادي والعشرين؟ دين آشيسون، وزير خارجية ترومان، حدد المصالح الأمريكية على نحو أفضل بأنها "خلاقة" كبيئة رحبة بقدر الإمكان يمكن أن تتواجد فيها الدول وتنتعش." وفي القرن التاسع عشر، كان يعني هذا إبعاد العالم عن الولايات المتحدة. وفي القرن العشرين، كان يعني تشكيل العالم. والجدل ثنائي الجانب داخل

---

(١) نظام الحماية: النظام الذي يساعد على حماية تجارة الدولة من خلال فرض ضرائب على السلع الأجنبية. معجم لونجمان. المترجم

في الولايات المتحدة بشأن دورها المناسب- سواء كانت مرتبطة أم بعيدة، صديقة أم عدوانية، شمولية أم اختيارية- لن يمكن حله لأنه متوقف على التغيرات في العالم والتغيرات في ميزان القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، هناك حقائق معينة- وليست حقائق يقينية- يحتمل أن تحدد دور الولايات المتحدة في العالم:

- سوف تمضي الولايات المتحدة في لعب دور رئيس في العالم في القرن الحادي والعشرين في جميع المجالات تقريبا - الأمنية، الاقتصادية، والثقافية- لكن طبيعة هذا الارتباط سوف تتغير وسيعتمد الكثير منها على حالة الاقتصاد الأمريكي.

- سوف يشعر بنفوذها المتعاظم في مخطط متعدد الوظائف في النظام الدولي فضلا عن أية سياسة معينة.(وسوف أعود إلى هذه النقطة في الفصل الأخير).

- زعامة أمريكا في حل أزمات الأمن المحتملة في شمال وجنوب ووسط آسيا وفي الدول المنقسمة عرقيا أو الدول التي كان يحكمها طغاة عدوانيون لن يتم حمايتها، على الرغم من أن الفشل في مواجهة هذه الأزمات يمكن أن يقوض النظام الدولي متعدد الوظائف الذي خططت له الولايات المتحدة. ورد فعل الولايات المتحدة على هذه الأحداث سوف يعتمد على طبيعة الأزمات والمصالح المحلية التي لها باع في الصراع، سواء تعاملت مع أوروبا أو آخرين، وطبيعة علاقات أمريكا بالقوى الكبرى والمتوسطة في المنطقة. وما إذا كانت الأزمة مستفحلة، وما إذا كانت المصالح المحلية تتطلب منها الاشتراك، وما إذا قامرت أوروبا، وما إذا لم تعترض روسيا، فإن الولايات المتحدة حينئذ سوف تشتبك، وإلا فسوف تكون على أتم الاستعداد عند الحاجة إليها.

- وعلى الرغم من أن سياساتها سوف تظل عالمية، فسوف تمضي الولايات المتحدة في الاعتماد والبناء على روابطها الاقتصادية في نصف القارة والاحتفاظ

بروابط أمنية مع أوروبا واليابان. تلك الروابط الأمنية سوف توفر مراكز للاستقرار في عالم يحتاج إليها.

- سيكون القرن الحادي والعشرون مختلفًا تمامًا عن القرن العشرين. والدليل على المسافة التي قطعها العالم نحو رؤية أمريكا هي الاعتراف المضنون عليه لهنري كيسنجر، الواقعي الكلاسيكي في كتابه الدبلوماسية Diplomacy: " إنه على الرغم من كل الدق على الطبول لمثالية ويلسون فإن السياسة الخارجية الأمريكية قد قطعت أشواطا منذ الأحداث الجسام التي حدثت خلال فترة رئاسته واستمرت في المسير حتى اليوم." فقد غيرت الولايات المتحدة قواعد ولعبة السياسة الدولية في القرن العشرين. فقد أصبح العالم اليوم مختلفا لأن الولايات المتحدة أصبحت مختلفة.

الفصل السابع

اليابان

سياسة انتهاز الفرص طلبا للقوة

بقلم: كينيث ب. بايل

في ختام كتابه عن الصعود غير المخطط لأمريكا كقوة عالمية في بداية القرن العشرين، كتب المؤرخ إرنست ماي: بعض الأمم تحقق العظمة؛ وكان لدى الولايات المتحدة الدافع لتحقيق العظمة. " كانت التجربة اليابانية على عكس ذلك: كانت المنزلة الرفيعة بين الأمم هي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، لكنها لم تحصل عليه منحة أو هبة، فمنذ عهد تجديد ميجي[1] Meiji Restoration عام ١٨٦٨، سعت اليابان وناضلت لكي تتبوأ مكانة رفيعة كقوة كبرى. كانت الدول الأخرى في آسيا مدركة تخلفها، لكن هذا التخلف لم يكن في أي مكان على درجة من الحدة وعلى درجة من الأهمية بحيث يدفع الشعب إلى هذا التصميم المخلص. وقد أصبح وسواسا وطنيا أن تكون اليابان قوة في مصاف القوى الكبرى في العالم. وعلى عكس الثورات الأخرى الحديثة لم تكن ثورة اليابان باعثة على قيم متسامية أو أيدولوجية عالمية. وبدلا من ذلك، أحدث التجديد الميجي نضالا وطنيا للوصول إلى المساواة مع الأمم الصناعية المتقدمة في الغرب. والقوة الوطنية، الهدف الأسمى، كان يمكن تحقيقها من خلال الجهد الشاق المتواصل، والوحدة، وتضحية الشعب الياباني.

---

(١) تجديد ميجي(١٨٦٨): نقطة مهمة في التاريخ الياباني، عندما أطيح بآخر شوجان في حرب أهلية قصيرة، واستعاد وضع الإمبراطور أهمية رمزية(ميجي، لقب متسوشيتو، الذي حكم البلاد حتى عام ١٩١٢). موسوعة كمبردج. المترجم

وصعدت اليابان لتصبح قوة عظمى في القرن العشرين، حيث وضع زعماء ميجي مجموعة من الأهداف طويلة المدى لتعزيز قوة الأمة اليابانية والتغلب على وضعها كآخر دولة في العالم الصناعي، وكان اليابانيون شعبا نشطا مثابرا.

كيف استطاعت اليابان وحدها بين الدول الآسيوية أن تواجه بسرعة تحديات القوى الغربية، وتضحي بالكثير من إرثها الاجتماعي والديني وتعيد هيكلة سياساتها السياسية والاقتصادية من أجل إعداد الساحة للإصلاحات بعيدة المدى التي يتطلبها بناء مجتمع صناعي في خلال جيل واحد؟ وتكمن الإجابة عن هذا السؤال المهم في القيم الأساسية لزعماء ميجي الجدد. فنظرا لتاريخهم الإقطاعي، أعطوا أولوية بصورة بديهية لقيم القوة ورموزها. وقبل ستة قرون من وصولها للغرب، عاشت اليابان حقبة من الإقطاع هي الأطول في تاريخ البشرية. وفي المجتمع الإقطاعي، كان تعظيم القوة العسكرية شرطا للبقاء وعلى ذلك كان اهتمامًا بالغ الأهمية. وكانت القوة ورموزها مصدر الأمن والاعتبار. ونتيجة لذلك تضمن نظام القيم حساسية شديدة لمكانة وهرمية والتزام عميق بالقوة ومصادرها. واتضح هذا بشكل ملموس على وجه الخصوص في مقاطعتين نائيتين، تشوشو وساتسوما اللتان قدمتا معظم الزعامات لحكومة اليابان الجديدة. وقد جلب تجديد ميجي للسلطة ساموراي[1] شباب من هاتين المقاطعتين، وكانت الجماعة في المجتمع الياباني التي شعرت بصورة أكثر حدة بالحاجة إلى تعظيم القوة وهم الذين فهموا جيدا كيف يمكن أن تحقق. ولم يكونوا قانعين بتوحيد قوتهم ضد المعارضة الداخلية. كتب ألبرت كريج: " الزعماء الميجيون... كانوا يمثلون بشكل متطرف هذا الاهتمام من المجتمع التقليدي ذي القوة، وفي نظرهم كان وجود قوى غربية عظيمة على أبواب

---

(١) الساموراي: محارب ياباني، أحد الطبقات الاجتماعية الوراثية في ياپان طوكوجاوا(١٦٠٣-١٩٦٨). والساموراي فقط هم الذين كان يسمح لهم بحمل السلاح، وكانوا يحملون سيفين. وكان عليهم أن يخدموا أسيادهم الديميو ويدينوا لهم بالطاعة والولاء ويتبعوا قانون المحارب، البوشيدو؛ وفي مقابل ذلك كانوا يحصلون على المأوى والدخل. موسوعة كمبردج. المترجم

اليابان أمرا غير محتمل... كانت مهمتهم الأساسية خلق دولة على درجة من القوة تساير القوى الأجنبية التي كانوا مدركين بها... وأن قيم أو أهداف الفترة [الإقطاعية] استمرت تعمل مع تغير طفيف يفسر وسواس اليابان القوي للمساواة بالغرب. " هذا الالتزام الأولي بتحقيق القوة أضفى على السياسة الخارجية اليابانية واقعية جوهرية أصبحت إحدى خصائصها المميزة طوال الحقبة الحديثة.

وكان لبروز القوة كقيمة مبررا للتدمير الكاسح للأعراف القديمة وتبني أعراف جديدة من حضارة أخرى. ولم يعبأ زعماء ميجي بما فعل الزعماء الآسيويون الآخرون بالحفاظ على المعارف المعتادة، والقيم، وممارسات طرقهم الموروثة في الحياة إذا كانت التضحية بها ضرورية لاكتساب قوة قومية. وقد كانت هناك سابقة في غاية الإثارة لهذا التفاعل في التجربة الوطنية. ففي القرن السابع، استحث شبح إمبراطورية تانج الواسعة وتوحيد سيليا لكوريا على تبني الشرائع والنظم الصينية من أجل إنشاء الدولة اليابانية الأولى الموحدة. وفي القرنين السابع والتاسع عشر حفز التوازن الاستراتيجي في البيئة الخارجية لليابان على اقتراض ثقافي هائل من مصدر التهديد الخارجي ذاته. وقد استمر هذا على نفس المنوال طوال الحقبة الحديثة عندما استوعبت اليابان بشكل متواصل المعرفة المتقدمة من الخارج. ولم يكن هذا الاقتراض الثقافي بهذا الحجم الضخم بدون مساوئ، فقد أضعف احترام الأمة لذاتها وزاد من انشغالها بوضع اليابان في العالم وبالرغبة في التفوق على الغرب.

ولما كانت السياسة الخارجية اليابانية قد تأثرت بدرجة كبيرة باعتبارات واقعية، فقد كانت تفتقد إلى الالتزام القاطع بالمثل العليا السامية. وكانت المبررات الأيدولوجية التي أعطيت للسياسات الخارجية عذرا باطلا أكثر من كونها باعثًا أو دافعا. واستهوت حركة الجامعة الآسيوية بعض المفكرين اليابانيين، غير أن القادة السياسيين اليابانيين رفضوا تحقيق هويتهم في آسيا في قرن كان الغرب يهيمن على آسيا. وكانت اليابان تسير على نهج القومية البرجماتية أكثر من استرشادها بمبادئ

ثابتة. ففي عام ١٩٩٢، سأل صحفي أمريكي السفير أوكازاكي هيساهيكو، الذي يعد أحد المفكرين الرئيسيين في اليابان، عما إذا كانت هناك مبادئ ثابتة للسياسة الخارجية لليابان، وأجاب: " إن تاريخ بلادنا مختلف، لقد نشأت بلادكم على مبادئ، ونشأت اليابان على أرخبيل(مجموعة جزر). " اليابان أمة تعيش فوق مجموعة من الجزر أبعد عن قارتها من بعد إنجلترا عن أوروبا، ولها سكان متجانسين وموارد طبيعية قليلة. وقد شكلت جغرافيتها وتاريخها الفريد الذي يعتبر موروثًا ضخمًا تطلعها الحديث للعالم. ولم تنشأ اليابان من خلال رسم حدود على الخريطة ولم تنشأ من معتقدات شائعة، لكنها دولة قومية طبيعية نتيجة لمجموعة عرقية متجانسة تعيش وحدها فوق أرخبيل. وفي أغلب الظن كان السفير أوزاكا في مخيلته أيضا أن اليابان لم تكن تتحمل أن تقوم على مبدأ. فقد جعل اقتصاد جزرها ووضعها الجغرافي أكثر عرضة للخطر وأعطى لها اعتمادها الغريب على التجارة شعورًا بعدم الأمان أنتج سياسة خارجية انتهازية وطموحة.

وفى سعيها نحو استقلالها الذاتي، كان مجال الاكتفاء الذاتي مستمرا لولا الهدف المحير للدولة الحديثة. ومن خلال إحساس ديني بهويتها المتميزة، قاومت اليابان وحدها من بين دول شرق آسيا بشكل عنيد الانضواء داخل النظام العالمي المتمركز في الصين، وفي مناسبة واحدة وجيزة خلال الألفية قبل الأخيرة اعترفت اليابان بالتبعية للإمبراطور الصيني. وهكذا بدءا من الحقبة الحديثة، أكد الزعماء الميجيون على أهمية الاعتماد على الذات، لأن اليابان كانت محاطة بقوى إمبريالية ضارية. وكتب أحد الزعماء المجددين إلى زميله العضو في حكومة القلة في عام ١٨٦٩، يصف العالم الذي دخلته اليابان" جميع الدول فيما وراء البحار هم أعداء لنا." وقبل أن يصل الغرب إلى آسيا كانت اليابان تعتمد على نفسها بالكامل، غير أن عمليات التصنيع التي كانت تهدف إلى تأسيس الاستقلال القومي زادت بدرجة كبيرة من اعتماد اليابان على العالم الخارجي. واليابان شبه خالية من المواد الخام المطلوبة للصناعة الحديثة كان لزاما عليها أن تستوردها، وقد أصبحت من أكبر الدول

المستوردة في العالم للمواد الخام وكان عليها أن تصدر السلع المكتملة لشراء المواد الخام. وللتغلب على ذلك النقص والاحتفاظ باستقلالها فقد أصبح ضبط النفس هدفها الأسمى. وخاضت اليابان الحرب الباسيفيكية لكي تحقق استقلالها الذاتي الاقتصادي. وعندما فشلت تلك الحرب، صاغ الزعماء اليابانيون استراتيجية سياسية-اقتصادية تستهدف ضمان حصولها على المواد الخام والأسواق والتكنولوجيا المطلوبة لتوفير أقصى درجة من الاستقلال الذاتي. ومهما كانت مواصلة السعي أو مدى وجاهة الاستراتيجية، فقد ثبت أن الهدف في النهاية غامض. ومع نهاية القرن العشرين، وفي كلمات لأحد الاقتصاديين "اعتماد [اليابان] على الأجانب من أجل ضرورات الحياة أكبر من اعتماد أي دولة صناعية كبرى أخرى. "

ومن خلال الموارد الفقيرة ووصولها المتأخر إلى العالم الحديث كانت اليابان مستهدفة بشكل فريد للتغيرات الحادثة في النظام الدولي، الذي تبعا لذلك مارس نفوذا كبيرا على صياغة السياسة الخارجية اليابانية وشكل المؤسسات السياسية الاقتصادية المحلية. ولما كانت الظروف الدولية في منأى عن صناع سياستها التي تحدد دورا دوليًا لليابان بدرجة غير عادية، أصبحت اليابان دولة تتفاعل مع تأثير الغير عليها. ويعتبر تكييف الفرص مع الظروف الدولية صفة متكررة أصيلة في السياسة الخارجية اليابانية. فقد أظهرت اليابان على نحو متكرر ميلا نحو التكيف والتوافق مع التغيرات الجوهرية في بيئتها الخارجية.

بالإضافة إلى اعتمادها الاقتصادي الذي تفرضه عمليات التصنيع، كانت هناك أسباب ثقافية وتاريخية وجيبولوتيكية لهذه الطريقة اليابانية المتميزة في التفاعل مع العالم. ومنذ التجديد الميجي تأثر الزعماء اليابانيون بشدة بالقوى التي تحكم البيئة الدولية، التي يشيرون إليها بأنها sekai no tasise (اتجاهات العالم)، jisei (اتجاهات الزمن) أو hitsuzen no ikioi (القوة الحتمية للظروف). تدل كل هذه المصطلحات على نوع القوة الديناميكية في الشئون الإنسانية، القوة التي تفرض الأحداث من خلال تقدم حتمي. ويحكم اليابانيون على قادتهم من خلال

قدرتهم على تحديد اتجاه الأزمنة والتفاعل مع الفرص التي تعرض لهم. ويحاول القادة اليابانيون أن يعملوا وفقا لهذه الاتجاهات واستغلالها لمصلحتهم.

وقد يكون هذا الاتجاه التكيفي مع النظام الدولي إلى حد ما نتيجة لتوقيت تاريخي. ولما كانت اليابان دولة بدأت تطورها في زمن متأخر، فقد تعلمت كيف تستجيب للظروف التي تفرضها القوى الغربية. وفي منتصف القرن التاسع عشر، عندما أظهر الغرب قوته من، خلال فرض معاهدات غير متكافئة على دول شرق آسيا، تكيفت اليابان بسرعة مع قواعد وأعراف الإمبريالية. وعندما تغير النظام الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، أعلن رئيس الوزراء هارا كي أن اليابان يجب أن تعمل وفقا لاتجاه الزمن وقبل اليابانيون إعادة تعريف ويلسون للنظام الدولي وأعرافه الجديدة. ومرة واحدة فقط، في الثلاثينيات، أبدت اليابان تجاهلها لهذا المسلك التكيفي والتفاعلي، ولكن حتى في ذلك الحين، اعتقد العديد من قادتها أنهم كانوا يعملون وفق اتجاه الزمن: كانت هناك قوى أخرى تشكل مجالات نفوذ إقليمية مغلقة، وكان النظام الدولي ينهار، وبدا أن الفاشية هي موجة المستقبل؛ ولم يكونوا يريدون أن تتخلف اليابان عن الركب. وفي الحرب الباردة تكيفت اليابان بشكل عنيف مع أيقونة أمريكانا Pax Americana وشكلت سياسات ومؤسسات تستهدف السعي نحو مصالحها القومية في إطار نظام التجارة الحرة الدولي المتسع. وكما علق نائب وزير في وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI)، " كانت اليابان تنظر إلى النظام الاقتصادي الدولي على أنه حالة مفترضة وتبحث عن طرق لاستغلاله. "

وعلى الرغم من أن هذا المسلك التكيفي يمكن عزوه إلى حد ما إلى التطور اليابان المتأخر، فربما كان موجودا بعمق في التجربة التاريخية لليابان. وقد أكد البروفيسور كوساكا ماتاساتاكا الذي يعتبر حجة قوية في السياسة الخارجية اليابانية بعد الحرب، على الأنماط السلبية والوضعية والتفاعلية في مسلك اليابان مع الأعراف الدولية بقوله:

"اليابان" دولة قومية طبيعية، وفكرة الدولة التي وجدت عن طريق إرادة عامة وعقد لم تكن موجودة في اليابان، فقد وجدت اليابان وسوف توجد بغض النظر عن إرادة وفعل شعبها. ومن ثم تعتبر الأعراف من صنع الطبيعة وليس من صنع الرجال... النتيجة المنطقية من وجهة النظر هذه هي أن مهمة اليابانيين التكيف بحكمة مع الموقف الدولي لضمان مصالحهم القومية، وعدم محاولة تغيير أو خلق إطار غامض.

وبمعنى آخر، في التجربة التاريخية لليابان، سواء في المجتمع المحلي أو الدولي، فإن الأعراف "إما أن تؤخذ مما سبق من الأحداث أو تحدث نتيجة الموقف. إنها لا يخلقها الرجال من خلال أفعال متعددة الأطراف. ونتيجة لذلك، سوف يلتزم بها اليابانيون عندما تقدم في شكل واضح." وقد لاحظ العالم السياسي كيوجوكو جن ايشي في نفس اللهجة في تجربة اليابان "كان العالم " شيئا مفترضا يحيط باليابان "، وكان له تأثير قوي على اليابان، ولا يمكن تعديله بجهود اليابانيين. والعالم ما هو إلا إطار عمل أو وضع لا يمكن أن يتغير إلا بطريقة غامضة. "

والخصائص المتواصلة والمتكررة للسياسة الخارجية اليابانية- واقعيتها وقوميتها البرجماتية، وافتقارها النسبي للأهداف والغايات وسعيها المتواصل نحو الاكتفاء الذاتي، طبيعتها المتكيفة والمتهيئة- أنتجت تقليدا غير عادي من الاستيعاب الذاتي للسلوك الدولي في القرن العشرين. ومنذ حضور اليابان مؤتمرها الدولي الأول مع القوى الكبرى في بكين عام ١٩٠١، عندما اجتمعوا للتباحث فى نتائج ثورة البوكسر[1] Boxer Uprising، لم يقدم القادة اليابانيون أية مقترحات لتشكيل قواعد ومؤسسات النظام الدولي، ولم تلعب اليابان دورا نشطا لا في عصبة الأمم ولا في

---

(١) ثورة البوكسر: ثورة ضد الأجانب في الصين(١٩٠٠). وجاء الاسم من جمعية سرية ينتمي إليها الثوار ، القبضة المتناغمة المستقيمة، التي تبنى أعضاؤها الملاكمة والطقوس الأخرى، وفي اعتقادهم أن الأسلحة الأجنبية لن تؤذيهم. أرسلت القوى الأجنبية قوة مشتركة لإنقاذ مبعوثيها إلى بكين، وقاموا باحتلال العاصمة وقمع الثورة. موسوعة كمبردج. المترجم

الأمم المتحدة يتناسب مع دور القوة الكبرى. وكمسألة مصلحة ذاتية تحالفت اليابان على نحو متكرر مع القوى الصاعدة الطاغية: مع بريطانيا العظمى في الفترة من ١٩٠٢ إلى ١٩٢٢، ومع ألمانيا في الفترة من ١٩٣٦ إلى عام ١٩٤٥، ومع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٢. وعلى الرّغم من الوسائل قصيرة المدى المطلوبة للتعاون مع الأجانب، كانت اليابان اللاعب الوحيد بشكل فريد بين القوى العالمية.

رؤية ميجي

تقدم حقبة ميجي (١٨٦٨-١٩١٢) النموذج الأصلي لطريقة اليابان في التكيف والتوافق مع النظام الدولي؛ فمن الناحية الداخلية أعاد تجديد ميجي الإمبراطور إلى مركز الحكومة، وقضى على إقطاع طوكوجاوا ومركزية الحكومة وتعهد بالقيام بإصلاحات كبيرة لبناء الجيش والقدرة الصناعية. غير أن التجديد كان أيضا حدثا ثوريا يهدف إلى التكيف مع الأعراف والقواعد والنظم والمؤسسات التي فرضها النظام الاستعماري في شرق آسيا. وقطع القادة الميجيون مشوارا طويلا في التكيف مع النظام الدولي. وفي الخمسة والعشرين سنة الأولى من حقبة ميجي كان الهدف الأساسي للسياسة الخارجية هو النجاح في تعديل المعاهدات التي فرضتها القوى الإمبريالية ومن ثم التخلص من الوضع الشبيه بالمستعمرات. ومن أجل انتزاع اعتراف من القوى الغربية بأنها أمة بحكم وجودها، اضطرت اليابان إلى تجنب العلاقات أو المواقف الأجنبية الصعبة وتركز طاقتها ومواردها على الإصلاحات الداخلية. وقد تبنت مجموعة المبادئ القانونية الغربية لكي تقر في أذهان القوى الإمبريالية التقدم المدني لليابان وبذلك تعجل من تعديل الاتفاقية. وكان يحفز على العديد من الإصلاحات الميجية الأخرى بما فيها الدستور جهود النجاح في تعديل المعاهدات. وكان القادة الميجيون برجماتيين بشكل بارع في تبني وجهة النظر طويلة الأمد التي برغم التكيف المخزي كانت مع ذلك الطريق إلى تحقيق القوة القومية. وقد

تفهموا مطالب الغرب من إصلاح اليابان لقوانينها ومؤسساتها. وقال أنيو كاورو، الذي عمل وزيرًا للخارجية في بداية حقبة ميجي: "وعلى الرغم من كل شيء هل سنتوقع رعايا يابانيين يخضعون أنفسهم للقوانين والمحاكم الكورية؟" وقد لخص أجندة حكومة الأقلية: " ما يجب أن نفعله هو أن نحول إمبراطوريتنا وشعبنا، ونجعل الإمبراطورية مثل دول أوروبا، وشعبنا مثل شعوب أوروبا. وبشكل آخر علينا أن نؤسس إمبراطورية جديدة على النمط الأوربي على حدود آسيا. "

وفي إظهار صارخ لنمط التكيف، فإن حكومة ميجي برغم تحملها عبء المعاهدات الجائرة والقيود الفادحة على السيادة اليابانية، سرعان ما سعت إلى فرض نفس القيود على جيرانها. ففي عام ١٨٧٠، أرسلت الحكومة مبعوثا إلى الصين لطلب امتيازات الدولة الأولى بالرعاية التي تمنح للقوى الإمبريالية. وعلى الرغم من رفض وزير الخارجية الصيني للمطلب بصورة غاضبة، نجح اليابانيون بعد عدة سنوات في فرض معاهدة جائرة على كوريا منحت اليابانيين مجموعة كبيرة من الامتيازات التي تمنح للقوى الإمبريالية.

وكانت السياسة الداخلية والخارجية لليابان طوال تاريخها الحديث مدفوعة بحافز طموحها بأن تلحق بالدول الصناعية المتقدمة. وتكونت هذه الرؤية منذ بداية حقبة ميجي وأخذت شكلها في السنوات التي تلت بعثة دبلوماسية منظمة لمدة سنتين تحت قيادة أحد أعضاء النخبة الحاكمة آواكورا تومومي. وزار آواكورا ومعظم القادة جميع الدول المتقدمة من أجل كما قال آواكورا :" اكتشاف المبادئ العظيمة التي ستكون دليلنا في المستقبل. " والسمة الواضحة تقرير البعثة الدبلوماسية المكون من ألفي صفحة هي التفاؤل بعيد المدى. وقد يفترض المرء أن الزوار تأثروا بالحضارة الغربية، وتقليد إنجازاتها، ولكن يجد المرء ثقة بالذات واضحة ومتميزة بأن القوة المادية للغرب كانت من عهد حديث، وأن اليابان من خلال تخطيطها الواعي وتعبئة عامة لشعبها الكادح، يمكنها أن تحقق ما وصلوا إليه.

وسرعان ما رفضت نظريات التجارة الحرة لأسباب تجارية؛ فقد كان قادة ميجي الشبان متأثرين بالمذاهب الاقتصادية التاريخية الألمانية وبقوميتها المطمئنة الجوارح وتأكيدها على سياسة صناعية منظمة لتطوير الاقتصاد. وقد كان لها صدى مع تجاربهم المبكرة في مقاطعاتهم عندما تعرفوا على أهمية دور الدولة في إنتاج الثروة. وكانت حقيقة الاعتماد الذاتي مقبولة على نطاق واسع وكان ينظر إلى التجارة على أنها وسيلة الانتصار على الأجانب. وقال مسئول من ميتسوبيشي: " الاختلاف الوحيد الحقيقي بيننا وبين [المبارزين بالسيوف المصابين برهاب الأجانب في الماضي، هو أننا نحارب [الأجانب] بالاقتصاد والتجارة. " وعبر بيان تأسيس شركة ماروزن عن الحماس الوطني نفسه:

لم يأت الأجانب إلى بلادنا بدافع الصداقة... إن هدفهم الوحيد هو البحث عن فوائد من خلال التجارة. وعندما نقف متكاسلين وندعهم يحتكرون تجارتنا الخارجية، فإننا نخون واجبنا كيابانيين. وإذا سمحنا لهم في وقت من الأوقات بأن يتولوا أمر تجارتنا الخارجية، وإذا كانوا سيقدمون لنا المساعدة ونعتمد عليهم، وإذا اقترضنا منهم أموالا، وإذا استخدمنا في شركاتهم، وإذا دعوناهم للعمل في شركاتنا، وإذا احترمناهم وأعجبنا بهم، وإذا اتبعنا أوامرهم، وإذا وقعنا في هذه النوعية من الظروف، فمن غير المحتمل ألا تحل كارثة كبيرة ببلادنا، فدولة بهذا الموقف لا تعتبر دولة.

كان قادة ميجير يرسخون في الأذهان فكرة اللحاق بأوروبا في كل مناسبة. وهكذا، على سبيل المثال، فقد نصح تاكاهاشي كوركيو - الذي تولى فيما بعد وزارة المالية ورئاسة الوزراء - طلابه في حفل التخرج عام ١٨٨٩ في كلية الزراعة بطوكيو، " أيها السادة، إن من واجبكم أن تدفعوا مركز اليابان للأمام، وأن تجعلوها في مصاف القوى المتمدينة ثم استمروا في بناء الأساس الذي يجعلنا نتفوق عليهم. "

ومطلب القوة الوطنية، الدافع الحقيقي الذي سارت على هديه السياسة الخارجية اليابانية، أجاز الرفض الشامل للميراث المؤسسي للأمة وهويتها الثقافية. وكان الخضوع الثقافي لليابان على درجة من التطرف مما جعل أحد المدافعين

العظام عن هذه الإصلاحات ومن بينهم فوكوزاوا يوكيشي يكتب في عام ١٨٧٥ " ليس هناك شيء واحد نتفوق فيه... واليابان في وضعها الحالي ليس لديها شيء تفتخر به أمام الغرب. فكل ما يمكن أن تفخر به اليابان... هو مشهدها ومنظرها الجميل. " والمناصرون للثقافة الغربية وقيمها من أمثال فوكوزاوا كانوا أصلا بطبيعة الحال مناهضين لكل ما هو آت من الغرب. وقد كان التشبه بالغرب بالنسبة لهم وسيلة لغاية غير غربية: فقد كانوا من خلال تبني أساليب ومؤسسات المجتمع الغربي يأملون أن يخلصوا بلادهم من كل مظاهر النفوذ الغربي، وبخاصة المعاهدات الجائرة. وغالبا ما كان في مخيلتهم طموح بعيد الأمد نحو الزعامة في آسيا. وكما أفضى فوكوزاوا بدخيلة نفسه في عام ١٨٨٢، " نحن يابانيون وسوف نرفع القوة القومية اليابانية في يوم ما بحيث لا نسيطر فقط على سكان الصين والهند كما يفعل الإنجليز اليوم لكننا سنملك القوة لتعنيف الإنجليز ونخضع آسيا لتصبح تحت سيطرتنا. "

الطور الأول من الإمبريالية اليابانية ١٨٩٤-١٩١٨

كانت تسعينيات القرن التاسع عشر علامة فاصلة بالنسبة لليابان: فقد أصبحت مشاركة بكامل قدراتها في النظام الدولي الذي ساد في شرقي آسيا. وجيل الإصلاحات الذي استهدف تحديث وتقوية الدولة، والجيش، والقاعدة الاقتصادية للأمة قد أنتج ثماره. والمثابرة اليابانية للتمسك بقواعد اللعبة قد كوفئت في الاتفاقيات التي توصلت إليها مع بريطانيا والقوى الأخرى عام ١٨٩٤ التي نصت على إلغاء المعاهدات غير المتكافئة. وقد وصفت الطبعة الرابعة من كتاب هوايتون: عناصر القانون الدولي، الذي نشر عام ١٩٠٤، الأهمية الكبيرة "لحصول اليابان على المكانة الدولية الكاملة" في قسم جديد بعنوان " المكانة الدولية للأمم غير المسيحية".

وبعد أسبوعين من مراجعة المعاهدات الجائرة، أعلنت اليابان الحرب على الصين وأقدمت على أول مغامرة خارجية كبرى تقوم بها في غضون ثلاثة قرون. كانت الحرب الصينية اليابانية في أعوام ١٨٩٤-١٨٩٥ مهمة للغاية في تاريخ العلاقات الدولية لأنها كشفت عن الضعف الكامل للصين، وبدأت منافسة شديدة بين القوى الإمبريالية للسيطرة على ثروات وأسواق شرق آسيا. وكان من المحتم أن تنجرف اليابان في الاضطراب العظيم وتلتزم بتكريس كل همومها الأخرى في حماية وتوسيع مصالحها.

وقادت عوامل عديدة إلى الدافع الإمبريالي القوي الذي برز في ذلك الوقت. كان أحد العوامل المهمة الطموح القومي للحاق بركب القوى الصناعية المتقدمة في الغرب. وقد ساعد الطموح الميجي لجعل اليابان "دولة من الطراز الأول" استلهام السياسة التوسعية. وفي ظل حكومة دستورية، وعمليات تصنيع، وجيش حديث، كانت الإمبراطورية الإمبريالية دليلا على مكانة الدولة في العالم المتحضر. وكانت رسالة اليابان أن تكون لها الزعامة في آسيا وتنهض بجيرانها من خلال تلقينهم حضارتها. أعلن الصحفي الشاب توتومي سوهو في عام ١٨٩٥ أن قدر اليابان هو نشر مزايا تنظيمها السياسي في بقية شرق آسيا وجنوب الباسيفيكي، مثل الدور الذي لعبه الرومان من قبل في أوروبا والبحر المتوسط. "

بالإضافة إلى هذا الوعي القومي المتميز، كان العامل الحافز الآخر للإمبريالية اليابانية هو الحافز الاقتصادي لتأمين الحصول على المواد الخام والأسواق في شرق آسيا، التي قد لا تستطيع الوصول إليها إلا إذا وقعت الدول المجاورة تحت سيطرة الدولة الأخرى أو تحت سيطرة إحدى القوى الغربية الأخرى. وعلاوة على ذلك، كان أحد الأهداف الرئيسية لحكومة الأقلية هو بناء اقتصاد حديث يكون الأساس للقوة القومية، وكان يعني هذا بناء سوق تصدير قوي لمنتجات صناعتها الخفيفة. وآسيا ومنطقة الباسيفيكي التي تفتقد إلى الصناعة المحلية الحديثة، كان ينظر إليهما على أنهما السوق الواعد للمنسوجات اليابانية، والأسمنت، والسلع المعلبة، والمنتجات الأخرى.

كان العامل الاستراتيجي هو العامل الأكثر أهمية للحافز الإمبريالي، فقد خلق عدم الاستقرار السياسي السائد في شرق آسيا خارج اليابان المشاكل والفرص. وفي نهاية القرن التاسع عشر، كانت الحركات الثورية في كوريا والصين تقوض الحكومات النشطة القديمة، وأحدث الانهيار الوشيك لهذه الحكومات الضعيفة رعبا في اليابان، فلو حل محلها هيمنة غربية فسوف يتهدد أمن اليابان. ومن خلال النمو السريع لليابان والتخلف المؤسسي للدول الأخرى في شرق آسيا، بات من المحتم أن تهيمن اليابان على جيرانها. ونتيجة لذلك، كانت الحاجة إلى الأمن هي الحافز الأساسي لتوسعها الإمبريالي. وكتب المؤرخ مارك بيتي :

لم توجد إمبراطورية استعمارية في العصر الحديث كانت تشكلها اعتبارات استراتيجية... فقد كان استيلاء أوروبا الغربية على العديد من المناطق في أعالي البحار تلبية لأنشطة التجار، أو المغامرين، أو المبشرين، أو الجنود الذين يعملون خارج إطار المصلحة أو السلطة الأوربية. وفي المقابل، كان استيلاء اليابان على المستعمرات... في كل مرة نتيجة لقرار متروٍ من السلطات المسئولة في الحكومة المركزية لاستخدام القوة في الحصول على الأراضي التي يمكن أن تسهم في المصالح الاستراتيجية لليابان.

ظهرت الإمبراطورية إلى الوجود من خلال نوع من المنطق الاستراتيجي العنيد الذي ألمح إليه الاستراتيجي العسكري البارز في اليابان، ياماجاتا أريتومو. ففي خطاب ألقاه في المجلس التشريعي كرئيس للوزراء في جلسته الافتتاحية عام ١٨٩٠، شرح استراتيجيته الأمنية:

يعتمد استقلال وأمن الأمة في المقام الأول على حماية خط السيادة ثم خط المصلحة... وإذا رغبنا في الحفاظ على استقلال الأمة بين قوى العالم في الوقت الحاضر، فلا يكفي فقط أن نحرس خط السيادة بل لابد أيضا أن ندافع عن خط المصلحة... وفي إطار حدود ثروات الأمة نكافح تدريجيا من أجل هذا الوضع.

وبمعنى آخر، لا يعتمد أمن اليابان على حماية حدود أراضي الأمة الفعلية فقط بل أيضا على تأسيس هيمنة في المناطق التي وراءها. ففي عام ١٨٩٠ كان ياماجاتا يعتبر كوريا المنطقة المجاورة التي تقع في نطاق "خط المصلحة ". وفيما بعد، عندما تحققت الهيمنة اليابانية على كوريا امتد خط المصلحة إلى جنوبي منشوريا، من أجل ضمان أمن كوريا، وكان على اليابان أيضا أن تؤكد هيمنتها. هذا التفكير الاستراتيجي لم يكن نوع الفكر الوحيد بين القادة اليابانيين لكنه كان سائدا بينهم بدرجة غير عادية، إلى حد ما لأن إمبراطورية اليابان، على عكس الإمبراطوريات الأوربية والأمريكية المنتشرة على نطاق واسع، كانت قريبة من جزرها.

وحتى في الحقبة ما قبل الحديثة، أثرت التغيرات التي حدثت في التوازن الاستراتيجي للقوى في القارة الآسيوية على اليابان بدرجة كبيرة، بينما كان التوازن الاستراتيجي في القرن التاسع عشر في غاية الأهمية. ففي ثمانينيات القرن التاسع عشر أصبح من المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية اليابانية أن أمن الجزر اليابانية يعتمد على منع كوريا من السقوط تحت سيطرة دولة أخرى. وكما قالها المستشار البروسي لجيش ميجي، كانت شبه الجزيرة الكورية " طعنة خنجر في قلب اليابان. " وخلص رئيس الأركان الميجي إلى أن "استقلال" كوريا لا يمكن حمايته إلا بالسيطرة اليابانية على ميناء آرثر المجاور وعلى شبه جزيرة لياوتونج. وبوضع هذين الهدفين في الاعتبار، أنشأت الحكومة على نحو منتظم القوة العسكرية للأمة. وفي عام ١٨٩٤، خلقت الخدع والاضطرابات السياسية في كوريا علاقات متوترة بين الصين واليابان، وكانت كل واحدة منهما تسعى إلى تأكيد نفوذها على مجرى السياسات الكورية. وتحرك وزير الخارجية الياباني لحل الموقف. كتب في مذكراته الشخصية "إنني أحسست أن المسلك الحكيم الذي ينبغي اتباعه الآن هو إحداث صدام بيننا وبين الصينيين. " وقد جاء التخطيط المتفوق واستعداد الجيش الياباني بالنصر السريع. وأوقعت معاهدة شيمونوسيكي في عام ١٨٩٥ اليابان في

شرك النظام الإمبريالي. وبالإضافة إلى التنازل عن تايوان وشبه جزيرة ليـاوتونج إلى اليابان والاعتراف باستقلال كوريا، أعطت المعاهدة أيـضا لليابـان منظومـة ضخمة من الامتيازات التجارية، التي من بينيا فقرة الدولة الأولى بالرعاية والتـي تمنح أيضا للقوى الأخرى.

وعلى الرغم من ذلك فقد كان انتصار اليابان قصير الأمـد، فبعـد فتـرة وجيزة من إبرام اتفاقية السلام عانت اليابان واحدة من أكثر التجارب المدمرة فـي دبلوماسيتها الحديثة. فالتدخل الثلاثي الذي أصرت من خلاله ألمانيا وفرنسا وروسيا على تنازل اليابان عن شبه جزيرة لياوتونج إلى الصين كان له تأثير دائـم علـى الدبلوماسية اليابانية- خاصة وأنه بعد ثلاث سنوات استولت روسيا علـى الجـزء الجنوبي من شبه الجزيرة وضمته إليها. فقد زادت بشكل دائم من انـشغال القـادة بشكل كامل بالقوة، التي أصبحت الاهتمام القومي الرئيسي. وقد كتـب الـصحفي الشاب توكوتومي سوهو، الذي كان يُعد في السابق مسيحيا ومعجبا بالغرب، عـن التدخل الثلاثي :" لقد كنت معمدا لإنجيل القوة. " وبالإضافة إلى هذا الـدرس فـي القوة أظهرت السياسات الحاجة إلى التحالفات. لقد كانت اليابان عرضـة للعـدوان لأنها كانت منعزلة. وشرع الدبلوماسيون اليابانيون في التغلب على هـذه العزلـة، وكانت نتيجة التحالف الأنجلو-ياباني في عام ١٩٠٢ انتصارا ونموذجا يحتذي بـه في السياسة الخارجية اليابانية. وسعت اليابان معظم حقبة القـرن العـشرين إلـى التحالف مع القوى الصاعدة في العالم.

كانت الإمبريالية اليابانية في طورها الأول فريدة في الدرجة التي اسـتجابت بها للنظام الدولي. فالتنمية المتفاوتة في آسيا والزحف نحو الامتيازات جعـل مـن البديهي أن تنظر اليابان إلى مصالحها الاستراتيجية. وفي أمـاكن أخـرى، لعبـت القوى التي أطلقها المجتمع الصناعي دورا بارزا في فرض الإمبريالية. فالبحـث عن الأسواق وفرص الاستثمار وارتباط الجماهير المتنـامي بالـسياسة، وتـأثير الصحافة القومية قد حث على سياسة التوسع الإقليمي. وأصبح بعـض مـن هـذه

القوى ذاتها واضحا في اليابان، على الرغم من أنها كانت أقل تأثيرا عن مثيلتها في أماكن أخرى في مطلع الحرب الروسية اليابانية. وأعطى ائتلاف من الصحفيين ورجال الأعمال والساسة دعمهم إلى الزعماء الميجيين. وأصبحت الصحافة الشعبية عاملا، ومع نهاية الحرب كان الرأي العام الوليد يعبر عنه نفسه في السياسة الخارجية.

ومع ذلك، فقد كانت تلك تأثيرات ثانوية، فقد كان الزعماء الميجيون رغم كل شيء يناضلون من أجل مصلحة استراتيجية عندما فكروا في إزاحة النفوذ الروسي والاستيلاء على الأراضي التي يحتلها في كوريا وجنوبي منشوريا. وعلى الرغم من أنه كانت لديهم أفكار وأساليب مختلفة، فقد كانت الزعامة الميجية صفوة متشابكة بشدة ومسيطرة بالكامل على المؤسسات التي أقاموها من أجل الهدف المعلن لسعيهم نحو القوة القومية. وفي العقد الذي تلا الحرب الصينية اليابانية والتدخل الثلاثي، وضعت الحكومة خططًا شاملة لبناء الجيش، وتغلغل نفوذ الاستخبارات والحماية الدبلوماسية لما كان يعتبر صراعا شبه حتمي.

والحرب الصينية- اليابانية التي رسخت نفوذ مصالح اليابان في جنوب منشوريا، أعطت لليابان مركز قوة عظيم وأصبح معترفا بها في كل مكان. وفي كل أنحاء آسيا استلهم قادة الشعوب المغلوبة على أمرها الأمل من النموذج الياباني. وقد وصف جواهر لال نهرو الانتصار الياباني بأنه " المنشط العظيم لآسيا" الذي أوقد حماس وطنيته، وقال سن يات-صن وهو يذكر بالانطباع العميق على الثوار الصينيين: " لقد اعتبرنا هزيمة اليابان لروسيا بمثابة هزيمة الشرق للغرب. " والقادة اليابانيون بنظرتهم الواقعية لم يكونوا في أي وقت من الأوقات منجذبين لأفكار الجامعة الآسيوية. فقد كان همهم الأول زيادة مصلحتهم الاستراتيجية، ولم يكونوا متعاطفين أو حتى متفهمين للحركات القومية في أنحاء آسيا. فقد سحقوا القومية الكورية الوليدة لضمان سيطرتهم على شبه الجزيرة الكورية التي ضمتها اليابان إليها عام ١٩١٠.

وعلى الرغم من أن اليابان حققت رؤية ميجي بـالتخلص مـن المعاهـدات الجائرة وانضمامها إلى مصاف القوى العظمى وأصبح لها ممتلكات ضـخمة فـي أعالي البحار، فإن القلق كان يساورها لشعورها بعدم الأمان وتعرضـها للعـدوان الخارجي. وقد أصبحت المتطلبات الاستراتيجية لليابان رهيبة، فقد اشتملت على كل من ممتلكات الجزر التي تتطلب أسطولا قويا وأراضي قارية والتي تتطلب جيـشا قويا. والمطالب الرهيبة التي كانت تفرضها عمليات التصنيع والإمبرياليـة علـى المجتمع الياباني خلقت شعورا طاغيا بالقلق. وأكد المسئولون على أن اليابان كانت تشترك في ذلك الحين أيضا في "حرب سلمية" وكـانوا يقـصدون بهـا الـصراع الاقتصادي مع الدول الأخرى من أجل المصلحة التجاريـة. فالـشباب والـشيوخ والأطفال وحتى النساء عبروا عن حاجتهم إلى هذه الحرب الاقتصادية. والروائـي الميجي ناتسوم سوسيكي، من خلال يأسه من السرعة التي تضع بها بلاده نفـسها، تنبأ "بانهيار عصبي" وحث مواطنيه على ألا يخدعهم التفكير بأن اليابـان يمكنهـا التنافس على قدم المساواة مع القوى الكبرى. وبارك كتاب آخرون تغيرا أقل تأكيدا للوضع الدولي، " يابانية أقل" تؤكد على تطور الصناعة والتجارة لتحسين مستويات المعيشة الضئيلة في البلاد. لكن أفكارهم كانت أفكار الأقلية. فقد حبـذت الأغلبيـة بقوة تحسين المركز الإمبريالي لليابان. وظلت القوة القومية هدفا أسمى، فقد ناضل الأسطول البحري من أجل فرض عقوبات إمبريالية لأسطول من ثماني- إلى ثماني وحدات- أي سفن حربية مدرعة وسفن حربية طرادة- وأصر الجيش كمـا كتـب الفريق تاناكا جيشي رئيس أركان الجيش عام ١٩٠٦ " على عدم وجوب انفصالنا من قيود الأمة الجزيرة لأن نصبح دولة ذات مصالح قاريـة. " وسياسـة الـدفاع الإمبريالي عام ١٩٠٧، التي حددت الاستراتيجية الكبرى لليابان، اعترفت بأولويات كلا المصلحتين. فقد منح الجيش مستويات قوة ضرورية للسعي من أجـل وضـع متقدم في القارة الآسيوية وللإعداد لصراع مع روسيا المنتقمة التي أصبحت عدوها الافتراضي الأول. وفي نفس الوقت، سمح للجيش بالاستعداد لصراع مع الولايـات المتحدة، التي اعتبرها عدوه الافتراضي الأساسي.

غيرت الحرب العالمية الأولى طبيعة النظام الدولي في شرق آسيا، وقبيل نشوب الحرب كانت شرق آسيا تتمتع بنظام مستقر بين القوى الإمبريالية الذي تحقق خلال عقدين منذ نشوب الحرب الصينية- اليابانية. واليابان المنعزلة التي أحبطتها مناورات التدخل الثلاثي عام ١٨٩٥ اتخذت طريقها لإنشاء قوتها منذ ذلك الحين من خلال دبلوماسية ماهرة تستند بين الفينة والأخرى على قوتها العسكرية. وقد أنشأ التحالف الأنجلو-الياباني نمطا من التعاون مع بريطانيا، أسهم بالتالي في إيجاد تفاهم مع الولايات المتحدة. وفي سلسلة من الاتفاقيات اعترفت الأخيرة بمكانة اليابان في شمال شرق آسيا. وفي نفس الوقت، حددت روسيا واليابان خلال الحرب مجال مصالحهما، وقد أولت الأولى في ذلك الحين حماية أقل لما تبقى من ممتلكاتها القديمة في شمالي منشوريا. ودعمت اليابان إدارة المستعمرات التابعة لها في كوريا وطورت امتيازاتها المكتسبة الجديدة في جنوبي منشوريا. وكان النظام الدولي في شرق آسيا في حالة توازن مضطرب وكانت مصالح كل قوة معترفًا بها تقريبا: الولايات المتحدة في الفلبين، فرنسا في الهند الصينية، بريطانيا في وادي يانجتز في جنوب الصين، وألمانيا في شبه جزيرة شانتونج وروسيا واليابان في شمال شرق آسيا.

أخلت الحرب العالمية الأولى بهذا التوازن، وفي النهاية انهارت تركيبة القوى في شرق آسيا. وكانت السياسة اليابانية الأحادية الجانب هي المسئولة إلى حد ما عن دمار النظام القديم. وبعد اندلاع الحرب أدى انشغال القوى الأوربية إلى السماح لليابان في ظل مظهر التحالف الأنجلو ياباني إلى الاستيلاء على المناطق التي تسيطر عليها ألمانيا في الصين والجزر التابعة لألمانيا في الباسيفيكي. وبصورة متشددة في أعقاب هذه المناورات السريعة أفصحت اليابان عن مطالبها الإحدى وعشرين من الصين. ولم تتدخل مطالبها في السيادة الصينية فقط، بل

خالفت أيضا مجالات نفوذ القوى الأوربية. وعلى الرغم من أن احتجاج الولايات المتحدة أجبر اليابان على تعديل مطالبها، فقد كان هذا الحادث لحظة حرجة مفعمة بالأهمية في العلاقات الدولية في شرق آسيا. والسعي الأحادي لليابان من أجل مصلحتها الاستراتيجية، انحرافا عن حرصها المعهود وحذرها الواعي، كان عبئا ثقيلا على تقدمها في المستقبل؛ أولا: فقد أخلت بالتوازن الذي تم ترسيخه بين القوى وبالتالي قوضت النظام الذي حمى وأجاز الامتيازات الإمبريالية لليابان. ثانيا: استفز الوعي القومي الصيني، الذي تصرف على نحو متزايد وفق النغمة المضادة لليابان، وبذلك دلت على المشاكل القادمة التي كدرت العلاقات الصينية اليابانية طوال باقي القرن. ثالثا: كان علامة على النفور المتزايد بين اليابان والولايات المتحدة وظهور الولايات المتحدة كحامية للجمهورية الصينية الجديدة.

ومن الممكن بطبيعة الحال تحديد أصول للنفور بين اليابان والولايات المتحدة قبل عقد مضى من خلال التوترات العرقية التي أثارتها هجرة اليابانيين إلى الولايات المتحدة. غير أن المطالب الإحدى وعشرين التي أبرزت صدام المصالح القومية بشكل أكثر حدة، كانت بالنسبة للولايات المتحدة زيادة تصميمها على الإبقاء على باب مفتوح للتجارة والاستثمار الأمريكي من أجل مقاومة طموحات اليابان في القارة. وأعلنت "الدبلوماسية الجديدة" لويلسون حق تقرير المصير وحق السيادة لكل شعب، وأظهرت معارضته لتنافس القوى الدولية على حساب الصين. وأبلغ نظرائه الأوربيين في مؤتمر السلام بباريس بأن " الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية كان يقف بجانب عدم اضطهاد اليابان للصين ". ويجب أن يستبدل توازن القوى بين الإمبرياليين في شرق آسيا بنظام جديد تمتتع فيه القوى الإمبريالية عن أعمال التوسع العسكري والسياسي.

وفي مؤتمر فرساي الذي عقد في باريس، لم تقدم اليابان أية مقترحات للنظام الجديد سوى تضمين فقرة المساواة العرقية في ميثاق عصبة الأمم. ويقول نص الفقرة إن "مبدأ المساواة بين الأمم والمعاملة العادلة لمواطنيها... [سوف]

يكون أساسًا جوهريًا لمستقبل العلاقات الدولية في المنظمة العالمية الجديدة. " وعندما اعترضت إنجلترا على هذا الاقتراح سعت اليابان بشكل ناجح بأن يسمح لها بالحفاظ على الامتيازات الألمانية في شانتونج. كانت اليابان عضوًا مؤسسًا في عصبة الأمم وكانت تسعى إلى الاعتراف الدولي الذي أحدثته هذه المشاركة؛ لكنها كانت القوة الكبرى الوحيدة التي لم تتقدم بمسودة اقتراح للعصبة. وعلى الرغم من مكانتها كواحدة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس العصبة فلم يحدث أن اتخذت موقفا نشطا في المنظمة الجديدة. وبحلول عام ١٩٢٨ كان مستوى المشاركة المنخفض لأعضاء اليابان في السكرتارية يوضح موقفهم المتشكك تجاه العصبة: فقد شاركت اليابان بخمسة أعضاء فقط؛ وإيطاليا ٢٤ عضوا وفرنسا ١٠٠ عضو وسويسرا ١٢٦ وبريطانيا ١٤٣ عضوا.

وبرغم ذلك، فقد عمل هارا كاي، الذي شغل منصب رئيس الوزراء بعد الحرب في الفترة من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢١، وزعماء يابانيون آخرون بطريقة يابانية متميزة، بالتكيف مع النظام الجديد الناشئ في شرق آسيا الذي كان تعبيرا إقليميا عن إطار عمل الشئون الدولية الذي تم صياغته في ميثاق العصبة. فقد اعترفوا "باتجاهات العالم الجديد" وشعروا بضرورة تحرك اليابان وفقا لهذه الاتجاهات. فقد كانت هناك بضع الاتجاهات الويلسنية الحقيقية، أي أن هناك من اليابانيين من كانوا ملتزمين بشكل فعلي بالأربعة عشر نقطة. خلاف ذلك، كان المناصرون لسياسة التعاون بين الدول في اليابان مؤمنين بالتقليد الدبلوماسي الذي أرساه زعماء ميجي الذين اعتقدوا على الدوام بأن مصالح اليابان تتحقق عن طريق سياسات واعية حذرة وسياسات واقعية تتشكل وفق الأعراف الدولية السائدة. وكان من الأفضل العمل في إطار النظام واستخدامه لتحقيق أغراض اليابان بدلا من مقاومته. وعلى سبيل المثال، فقد وصف الدبلوماسي الشاب يوشي شيجرو وصف نفسه بأنه عضو " العصبة التي تستفيد من بريطانيا والولايات المتحدة". وأبدى زعماء اليابان بعد الحرب رغبتهم في تغيير تطلعات اليابان في آسيا، وقبلوا اختفاء التركيبة الدبلوماسية الإمبريالية السابقة وشاركوا في إعادة تعريف العلاقات المتبادلة بين القوى.

وقد عقد لهذا الغرض مؤتمر بناء على مبادرة أمريكية في واشنطن في عام ١٩٢١-١٩٢٢. وباعتقادهم بأن اليابان استخدمت التحالف الأنجلو-الياباني كغطاء لسياسة العمل الأحادي، أصر الأمريكيون على استبدال هذا التحالف بمعاهدة أمن تتكون من أربعة دول تتفق من خلالها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان على التشاور والتباحث في حالة حدوث تهديد للسلام في الباسيفيكي. وأرست المعاهدة التي تتكون من تسع صلاحيات المبادئ التي يسير على هديها النظام الجديد في شرق آسيا. وقد أدانت مناطق النفوذ في الصين، وتعهدت بإيجاد فرص متساوية للتجارة والصناعة، ووعدت باحترام الأراضي الصينية وسلامتها الإدارية. وسعى المؤتمر إلى إحباط السباق البحري السريع وتوفير أمن متبادل في معاهدة للتقييد البحري تتضمن خمس صلاحيات، تقيد تنافس البوارج الحربية بجعلها بنسبة من ٣:٥:٥ لبريطانيا والولايات المتحدة واليابان على التوالي.

كان الأسطول البحري الياباني منقسما بشدة حول قرار تقييد قوة الأسطول الياباني من السفن الرئيسية إلى ٦٠% من قوة الأسطول الأمريكي. وقد أيده وزير البحرية لأنه كان يعتقد أن اليابان لا تستطيع تحمل سباق تسلح متصاعد مع الولايات المتحدة ولن تدرك عواقب الأمور في التعاون مع قوى الأسطول الأنجلو-أمريكي. ومع ذلك فقد كان ضباط الأسطول الشبان من ذوي المعتقدات السياسية المتطرفة أكثر تعصبا لأنهم اعتقدوا بأن نسبة لا تقل عن ٧٠% كانت لازمة للمصالح الأمنية اليابانية.

وتجسد القبول الياباني للقواعد والأعراف المعدلة بشكل جذري في سياسات شيديهارا كيجورو، الذي عمل سفيرا لدى واشنطن (١٩٢٤-١٩٢٧) ثم وزيرا للخارجية (١٩٢٤-١٩٢٧و ١٩٢٩-١٩٣١). فقد أدار السياسة الخارجية اليابانية تجاه رؤية أمريكية لنظام عالمي رأسمالي ليبرالي يؤكد على الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتعاون مع الولايات المتحدة (التي كانت المصدر الأكبر لرأس المال الياباني والعميل التجاري الأفضل، حيث كانت تشتري ٤٠% من الصادرات

اليابانية في عشرينيات القرن العشرين). ونتيجة لذلك اعتقد شيديهارا أنه يجب على اليابان أن تتوقف عن الملاحقة العدوانية لمصالحها السياسية في الصين، وبدلا من ذلك يجب أن تركز على التقدم الاقتصادي في الصين في إطار اتفاقية دولية. كان صناع السياسية الأمريكيين مسرورين، وفرانكلين روزفلت الذي عمل في إدارة ويلسون كمساعد لوزير البحرية، كتب في عام ١٩٢١ إن اليابان والولايات المتحدة " ليس لديهما سبب واحد مبرر ومن غير المتوقع بحسب فهمنا للأمور أن تحارب إحداهما الأخرى. "

لم تكن روح التفاؤل هذه في محلها، فقد كان نظام معاهدة واشنطن مثل بيت بني من الرمال، ولما كانت قد قامت على المذهب المثالي، فلم تكن لديها قوى تعزيز كافية واعتمدت بدلا من ذلك على الامتناع الاختياري لاستخدام القوة. وكما لاحظ أكيرا أيري " لقد كانت حالة عقلية أكثر منها آلية واضحة، إنها تعبر عن رغبة القوى في التعاون بعضها مع بعض للحفاظ على الاستقرار في المنطقة. " وقد اعتمدت على أمل أن يحل التنافس التجاري السلمي محل العداوات المسلحة. ولو كان النظام الإقليمي الجديد مستقرا ودائما، مع ذلك، لكان عليه أن يظهر توزيع القوى في المنطقة. أي أن المؤسسات التي تحكم النظام يجب أن تكون لها جذور كاملة في مصالح القوى الكبرى بالمنطقة. وكان يجب على الدول الكبرى أن تقبل إطار النظام الدولي على أنه نظام عادل وشرعي. وكان يجب عليها أن تتقبل الأوضاع الإقليمية والسياسية والاقتصادية الموجودة، أي، أعراف وقواعد النظام، فمن الممكن ألا توجد أمة ولها سياسة خارجية ثورية.

فشل نظام معاهدة واشنطن في تعزيز الأمن الدولي لأن الولايات المتحدة التي وضعت النظام أخفقت في النهاية في دعمه فكيف تعطيه الريادة. وعلاوة على ذلك، فقد أخفقت في التكيف مع اليابان الصاعدة، التي لم تكن مستوعبة بشكل كامل للنظام الجديد. فمنذ البداية كانت هناك قوى قوية داخل اليابان تعتبر النظام غير شرعي وغير منصف للمصالح اليابانية، ولأنه جعل اليابان تسحب قواتها من

سيبيريا (حيث أرسلت تلك القوات كجزء من قوات تحالف في نهاية الحرب العالمية الأولى) وأعادت امتياز شانتونج إلى الصين، وجعلها تتخلى عن خطة طموحة لبناء قوة بحرية، فقد وصفها توجو شيجينورى الذي عمل مؤخرا وزيرا للخارجية في وزارة توجو، بأنها "تدخل ثلاثي ثان". وطوال عشرينيات القرن العشرين كان هناك اتجاه خفي قوي معارض لتعاون شيديهارا مع النظام الجديد. وداخل القيادة العليا البحرية كان هناك انقسام عميق بين الذين اتفقوا مع القادة المدنيين في الحكومة على أن اليابان لا يمكنها التنافس مع الولايات المتحدة في برنامج البناء البحري الشامل، والذين اعتبروا الصراع المتنامي مع الولايات المتحدة صراعًا حتميًا وطالبوا بالحق في البناء حتى يضمنوا التكافؤ معها.

بدءا من مؤتمر فرساي للسلام، نظر العديد من اليابانيين إلى مبادئ ويلسون نظرة شك. وكان يرى جيل جديد من الشخصيات السياسية ذات النفوذ عصبة الأمم بأنها جزء من جهد أنجلو-أمريكي لإبقاء الأمور على وضعها الراهن. وقد اتهم الشاب كونو فوميمارو، الذي أصبح من أكثر الزعامات السياسية المهمة في اليابان في الثلاثينيات، اتهم العصبة ونظام معاهدة واشنطن بأنهما مبادئ كلامية لإخفاء المصالح الذاتية الأنجلو -أمريكية. وقد رأى أن عقيدتهم الخلاصية ليست سوى أيديولوجية للإمبريالية الغربية، وبدءا من عام ١٩١٨ فصاعدا حاول أن يبرهن بشكل ثابت على أن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا تحاولان احتواء الطموحات المشروعة لليابان في القارة. وقال كونو وعدد متزايد من المنادين بالتعديل إن معاهدة نظام واشنطن يجب أن تعدل حتى تضمن توزيعًا عادلاً للأراضي والثروات بين القوى الكبرى في العالم. وقد حاولوا أن يبرهنوا على أن اليابان كدولة متطورة مؤخرا كانت القوى الأنجلو أمريكية تنكر مكانتها، وكانوا يندون بـ "أمم تمتلك " مقابل "أمم معدمة". والدول المتطورة أخيرا مثل اليابان، يقول كونو، كانت مقضيا عليها "بالبقاء للأبد تابعة لأمم متقدمة" وإن لم يتم فعل شيء للسماح لليابان بوصول متساو للأسواق والمصادر الطبيعية في مناطق المستعمرات، " فسوف تضطر اليابان إلى تحطيم الوضع الراهن حتى تبقى في مأمن من الفناء. "

اعتبر العسكريون في اليابان على نحو متزايد أن السياسة الأمريكية عائق أمام المصالح اليابانية. وكاتو كانجي، الذي سرعان ما تم تعيينه قائدا عاما للقوات المشتركة للأسطول، اعتبر الحد من الأسلحة البحرية مطلبا "غير معقول" للإبقاء على الوضع الراهن و"حرمان الأسطول البحري الإمبريالي من تفوقه في الشرق الأقصى. " ومن خلال "إملاء" معاهدة غير عادلة على اليابان، كانت الولايات المتحدة تحاول فرض "هيمنتها". وفي عام ١٩٢٣، في مراجعة لسياسة الدفاع الإمبريالي، أصر كاتو وآخرون من القادة العسكريين على إدخال وجهة نظر أن الولايات المتحدة من خلال مواردها الاقتصادية غير المحدودة، ومن خلال سياسة العدوان الاقتصادي، في الصين على وجه الخصوص، ومن خلال التحرش بالأنشطة المعادية للاقتصاد الياباني، تهدد الوضع الياباني في الصين الذي خاطرت به أمتنا من أجل مصيرها. "

والقرار الأمريكي بالضغط من أجل وضع نهاية للتحالف الأنجلو-الياباني في مؤتمر واشنطن ترك اليابانيين بدون قدرة على فعل شيء. وقد حبذ وزير الخارجية البريطاني، لورد كروزون تجديد التحالف لأنه يجعل من السهل مراقبة تحركات [اليابانيين] في الصين... وممارسة نفوذ معتدل على سياستها بصفة عامة. " وفي اليابان، فإن يوشيدا شيجيرو، الذي كان يعمل رئيسا للوزراء خلال معظم العقد الأول بعد الحرب العالمية الثانية، رأى عقب ذلك أن حل التحالف يهدد استقرار الدبلوماسية اليابانية ويسمح للصين بأن تلعب دور القوة ضد الأخرى: " بدون استقرار نفوذ التحالف، فإن رجالنا العسكريين يرون من المناسب أن تنتشر قواتنا في منشوريا والصين؛ فقد بدأت الحرب العالمية الثانية... والجميع يعرف ما سيحدث لنا. "

كانت هناك عيوب أخرى في الرؤية الدولية الأمريكية الليبرالية. فقد ظهرت إحداها عام ١٩٢٤، عندما أقر الكونجرس قانون الهجرة الذي استثنى اليابانيين على أنهم "أغراب لا يحق لهم المواطنة" وكان وزير الخارجية شارلز إيفان هيوجز

"محبطا بشدة" من هذا القانون وكتب أن الكونجرس " ألغى العمل بمقررات مؤتمر واشنطن وغرس بذور العداوة التي من المؤكد أن تجني ثمارها في المستقبل. " واعتبرت الصحافة اليابانية هذا التشريع الجديد إهانة قومية وفسرته بأنه دليل على الغدر الأمريكي.

والعيب الجوهري الآخر في الرؤية الليبرالية هي آمالها العظيمة على التوسع الاقتصادي والاعتماد عليه. غير أن التجارة الخارجية لم تعمل وفقا لهذا التوقع. فقد كانت هناك الكثير من الصعوبات، حيث انتهجت الولايات المتحدة اتجاه الحماية الجمركية بدرجة قوية. كانت بريطانيا تعقد اتفاقيات تعريفة تفضيلية داخل إمبراطوريتها تضر بالصادرات اليابانية. وفي الصين أيضا، طالبت الحركة القومية باستقلال ذاتي للتعريفة وعارضت بشكل متزايد المصالح الاقتصادية اليابانية. وعندما أضيف لكل هذه العقبات حلول الكساد الكبير[1] Great Depression، تزايد السخط والاستياء لدبلوماسية شيديهارا الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، كانت اليابان تواجه آنذاك اتحادًا سوفيتيًا معادًا، تنكر للاتفاقيات السابقة، التي تم التفاوض بشأنها مع حكومة القيصر، واعترفت بوضع خاص لليابان في كوريا ومنشوريا. ومن شر البلايا، واجهت اليابان موجة متصاعدة من القومية الصينية هددت الوضع الاستراتيجي لليابان في الصين. وعندما بدأ الجومندانج[2] حملته من أجل الوحدة القومية وطالب بإنهاء الامتياز الإمبريالي تعرضت حقوق معاهدة اليابان ومصالحها في منشوريا للخطر.

---

(١) الكساد الكبير: هبوط حاد في المحاصيل والأسعار على مستوى العالم وزيادة كبيرة لأعداد العاطلين، ظهر في الفترة من عام ١٩٢٩-١٩٣٤. وقد صاحبه انهيار البورصة الأمريكية في أكتوبر عام ١٩٢٩. موسوعة كمبردج. المترجم

(٢) الجومندانج(الكونتانج): الحزب الوطني الصيني، قام بتأسيسه صن ياتسن في عام ١٩١٩، وبعد ذلك قاده شيانج كاي شك. وقد حكم الصين من نانكنج، في الفترة من ١٩٢٧-١٩٣٧، و١٩٤٥-١٩٤٩، ومن شونكنج خلال الحرب مع اليابان، في الفترة من ١٩٣٧-١٩٤٥. وقد عاد إلى تايوان عام ١٩٤٩. معجم كمبردج- المترجم.

ثبت أن الكساد العظيم والفشل الدولي في معالجة القضية المنشورية هي الظروف التي أسقطت نظام معاهدة واشنطن. فقد كان القادة العسكريون اليابانيون مصممين ليس فقط على حل غموض الوضع الياباني في منشوريا فقط ولكن أيضا خلق تكتل اقتصادي مكتف ذاتيا يوفر الدعم الاقتصادي والصناعي لمنع الحروب في المستقبل. وجاء الكثير من هذا الفكر الاستراتيجي من نظريات الحرب الكلية الألمانية، التي ترى أن حروب القرن التاسع عشر تتطلب تعبئة كاملة لموارد الأمة وقاعدة صناعية ذات اكتفاء ذاتي لا تتعرض للضغط الاقتصادي من الدول الأخرى، وتوصل الاستراتيجيون العسكريون إلى أنه إذا كانت اليابان تأمل في الحفاظ على موقعها كقوة عظمى كبرى، فلابد لها أن تتبع سياسة الاكتفاء الاقتصادي الذاتي والسيطرة على مناطق غنية بالموارد مثل منشوريا.

وبحلول عام ١٩٣٠، سرعان ما اختفت فرص تجنب صدام بين القوميين اليابانيين والصينيين. فقد كان حزب الحكومة في اليابان عرضة للعدوان. وكما كتب أحد الثقاة " إن حكومة قوية في اليابان قد يكون لها عمل عسكري مقيد في منشوريا ويرجأ حسم النزاع مع الصين على أساس بعض التسويات التوفيقية على موضوع حقوق المعاهدات اليابانية، بينما كانت الحكومة في طوكيو على درجة من الضعف وعدم الإرادة للمخاطرة بوجودها في موقف قوي. " كان المجتمع السياسي يتصف بالاندفاع وفقد السيطرة ولا يمكنه التعامل مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة للأمة ولا الأزمات الكبرى في العلاقات الخارجية. وقد هيأ هذا الساحة لزوال تفوق الحزب والقوة المتزايدة للجيش والطليعة البيروقراطية، التي كانت لديها خبرات فنية وأجندة قومية تلائم العصر. وضعف حزب الحكومة وانتشار قوة صناع القرار، وعدم اليقين العام الملازم لكل من الاضطراب الداخلي والخارجي –خلق

الجميع فرصة لجيش كوانتونج في اليابان(الذي كان يتمركز في منشوريا منذ الحرب الصينية اليابانية لحماية امتيازات اليابان) بأن يتخذ خطوة مستقلة لاستثارة حادثة وإيجاد مبرر للاستيلاء على منشوريا. وكان الأعضاء البارزون في قيادة أركان الجيش متهمين بالتآمر ولم يعترضوا. وفي ١٨ سبتمبر ١٩٣١، نسف ضباط جيش كوانتونج مسافة قصيرة من خط السكة الحديد جنوب منشوريا واتهموا الصينيين بالتخريب واندفعوا لغزو كل منشوريا. وأذعنت الحكومة في طوكيو للأمر الواقع، وفي السنة التالية أنشأ اليابانيون دولة مانشوكو المصطنعة.

كان اليابانيون مصدر قلق في الاجتماعات الدولية، ولم يقوموا بالشيء الكثير للدفاع عن أنفسهم في عصبة الأمم وفي ساحة الرأي العالمي. لورد لايتون، الذي ترأس لجنة العصبة للتحقيق في حادثة منشوريا، كتب إلى زوجته من شنغهاي " إن الصينيين يتكلمون بوضوح- فهم يتحدثون بلغة إنجليزية وفرنسية جميلة ويستطيعون أن يعبروا عن أنفسهم بوضوح، وأما اليابانيون فقد كان من الصعب الحصول منهم على رد مفيد. " وقد حاولت اللجنة إيجاد سبب وسط بالاعتراف بالصين كقوة متسلطة في الوقت الذي يتم فيه الاعتراف بحقوق معاهدة اليابان ومصالحها في منشوريا والغياب العام للقانون والنظام. ومن خلال ضعف وجهة النظر الدولية للسياسة الخارجية اليابانية وتوازن القوى في السياسة المحلية اليابانية، منيت جهود لياتون لتحقيق سلام بناء بالفشل، فقد ضاعت ظلال الفروق الطفيفة جدا في معنى تقرير اللجنة في وزارة الخارجية اليابانية. وقد أهملت فرص استكشاف طرق استرضائية في مجلس العصبة، وهي الأمل الأفضل لليابان، ومن ثم فقد أحيلت القضية إلى الجمعية العامة لعصبة الأمم. وفي الجمعية مارست الدول الصغرى نفوذها، وأصدرت تقريرا كان أشد من تقرير لجنة لياتون، أدان العدوان الياباني. وعندما تم اتخاذ القرار بأغلبية ٤٢ إلى ٢، امتنعت اليابان وتايلاند(سيام) عن التصويت وانسحبت اليابان من العصبة في مارس ١٩٣٣.

وهكذا فقد ثبت أن حادثة منشوريا نقطة تحول، حيث تخلت اليابان عن السياسة العالمية للتعاون مع القوى، التي حكمت في معظمها سلوكها الدولي منذ عام ١٨٦٨، واختارتها لملاحقة قدرها في شرق آسيا، ولتثق بقوتها في حماية وتقدم مصالحها. وشكلت حادثة منشوريا اختبار اليابان لقابلية نظام معاهدات واشنطن للحياة كنظام دولي مستقر. ولو عملت القوى البحرية بصورة مشتركة لمقاومة الاستيلاء على منشوريا وبالتالي للموافقة على مبادئ النظام لكانت النتيجة مختلفة.

ركز التأريخ الغربي عن أصول حرب الباسيفيك انتباهه على السياسات الداخلية لليابان، وخاصة على النفوذ المتزايد للجيش في النظام السياسي الداخلي بعد حادثة منشوريا، كمصدر للسياسة الخارجية العدوانية لليابان في الثلاثينيات. وكما لاحظ ميشيل ماندلبوم " إن تفسيرا شاملا لسلوك السياسة اليابانية، اكتسب قبولا واسعا" بعد الحرب العالمية الثانية. وبالفعل، عندما تراجع نفوذ الأحزاب السياسية كان لرجال الجيش والبيروقراطيين اليد العليا لأنه كانت لديهم استراتيجيات متممة للتعامل مع الأزمات القومية. وقد التزم المخططون للحرب الشاملة بتعبئة الاقتصاد بالاشتراك مع "البيروقراطيين الإصلاحيين" الذين كانوا يدافعون عن سياسة صناعية للدولة واقتصاد موجه كاستراتيجية لمعايشة حالة الكساد.

في حين كان هذا التغيير في النظام السياسي الداخلي، وتحول السلطة من الأحزاب إلى الجيش والطليعة البيروقراطية استجابة للبيئة الدولية المتغيرة. كان القادة اليابانيون مقتنعين بأن النظام الدولي الليبرالي ينهار. وفي واقع الأمر، كما كتب بطرس ديوس " كان يجري التخلي عن قواعد النظام القديم، حتى من قبل القوى الأنجلو أمريكية التي أقرت هذه القواعد. وكان معيار الذهب يفسح المجال للعملات الموجهة، ويجري إحلال التجارة الحرة محل التعريفات الصاعدة وحصص التجارة، وفتح الحدود الاقتصادية عن طريق خلق كتل اقتصادية قاصرة على بعض الدول. " وظهر تكوين الكتل الاقتصادية القاصرة على جماعة معينة بأنه موجة المستقبل، واتجاه العصر الذي يجب على اليابان أن تتكيف معه لحماية مصالحها. وقد فرضت الولايات المتحدة زيادة مذهلة في أسعار تعريفاتها،

وتخلت بريطانيا عن معيار الذهب والالتزام الجليل بالليبرالية الدولية في عام ١٩٣١؛ ونظام الأفضلية لأوتاوا عام ١٩٣٢ ظهر أنه خطوة أولى نحو تحول الإمبراطورية من منطقة التجارة الحرة التي كانت موجودة منذ القرن التاسع عشر إلى وحدة اقتصادية مغلقة. وكان للفرنسيين إمبراطوريتهم. وكانت السياسات الاقتصادية الألمانية تستهدف خلق مجال اقتصادي تابع في وسط أوروبا. وجعل البلاشفة حدود روسيا مغلقة.

وفي الشك الذي صاحب نظامًا دوليًا منهارًا، استأنفت الاهتمامات الاستراتيجية والأهداف الأمنية حين ذاك دورها الأسمى في تحديد السياسة الخارجية اليابانية. وفي مقابل الطور الأول من الإمبريالية اليابانية(١٨٩٤-١٩١٨) عندما شكلت الإمبريالية نظاما معترفا به من خلال قواعدها وأعرافها بين القوى الإمبريالية، بدت البيئة الخارجية لليابان حاليا فوضوية وخالية من القواعد أو الفارضة للقوة. غير أن اتجاه الزمن بدا للعديد من القادة اليابانيين أنه يكمن في إنشاء الكتل الإقليمية، وكانوا منجذبين للتفكير الجيوبولتيكي الألماني، الذي أكد على أن "العالم سوف يقسم إلى بعض الكتل، التي ستكون تحت سيطرة قوة كبرى. وفي هذه العملية سوف تتصارع القوى من أجل التفوق. وسيتحتم على كل قوة عظمى أن تكتسب المزيد من الثروات وتعبئ شعبها وتكره الأمم الأخرى على التخلي عن نفوذها الاقتصادي والسياسي في المنطقة التي تسيطر عليها. " وتتحدث الزعامة الآن عن "مبدأ مونرو آسيوي" يعلن مسئولية اليابان عن الحفاظ على السلام في آسيا.

وعندما اختارت اليابان الانسحاب من نظام معاهدات واشنطن فقد وضعت متطلبات رهيبة للدفاع عن الأمة. وللحفاظ على الوضع الاستراتيجي الذي تطلبه "مبدأ مونرو" وبالتزامها بمنشوريا، احتاجت اليابان حاليا إلى قوة عسكرية كافية لتحقيق ثلاثة مهام: هزيمة الجيش السوفيتي، الذي زادت قوته على حدود منشوريا بدرجة هائلة، ولضمان الأمن لأراضيها ضد الأسطول الأمريكي، ولإجبار الصينيين على قبول وضع اليابان في منشوريا وشمالي الصين. تطلبت هذه

الأهداف الاستراتيجية الثلاثة قدرة عسكرية لم تستطع اليابان أن تحققها. وستكون حكومة الأقلية الميجية مرعوبة بالالتزامات غير الحذرة في السياسات التي تجاوزت قدرات الأمة.

لماذا عكف قادة اليابان في بداية الثلاثينيات على هذا الاتجاه المحفوف بالمخاطر؟ تكمن الإجابة بعض الشيء في الطبيعة المهشمة لصناعة القرار في الحكومة اليابانية، التي كانت بحاجة في ذلك الوقت إلى زعامة قوية مركزية حاكمة تستطيع فرض إرادتها على جميع النزاعات في الإدارة وتقدر على تنسيق وتطوير أهداف سياسة متوازنة ومتعقلة. وبعض الشيء أيضا، تكمن في مجموعات الطموحات على الزعامة الآسيوية، فراغ القوة والاضطراب في المنطقة والإحباط من نظام معاهدات واشنطن وبالأحداث في الصين وشعور حاد بأن النظام الدولي المتغير أعطى فرصة لليابان لاكتساب قوة أعظم واكتفاء ذاتي كانت تسعى إليه دائما.

وفي صيف عام ١٩٣٧، خلال رئاسة الأمير كونو فميمارو للوزارة وجدت اليابان نفسها في حرب مع الصين نتيجة لحادثة غير متوقعة على كوبري ماركو بولو خارج بكين. وعلى عكس الحادثة المنشورية التي وقعت منذ ستة أعوام لم تكن تلك الحرب التي يريدها رئيس أركان الجيش، وبالنسبة لمخططي الحرب الشاملة كانوا مدركين بالفعل بأنه لا يزال هناك بعض الوقت حتى تستطيع اليابان أن تطور بنيانًا صناعيًا قادرًا على دعم حرب شاملة. لقد شعروا أنه كان من الخطورة تجنب العدوان والتركيز على جهد متناسق بالكامل لتطوير اقتصاد اليابان. ولكن باختيارهم تجاهل مبادئ نظام معاهدات واشنطن والعمل في جو تسيطر عليه أهداف مغالية في القومية واستعداد للجوء إلى الحلول العسكرية، كانت الحكومة غير مستعدة لكبح نفسها. ومناوشة صغيرة بين الجنود اليابانيين والصينيين عند كوبري ماركو بولو عجلت بالدخول في صراع شامل.

كونو، السياسي الفاشل، غريب الأطوار والمتحدث الرئيسي لحركة الإصلاح، ثبت أنه زعيم غير ملائم. فقد اختاره مستشار الإمبراطور ليصبح رئيسا

للوزراء لأنه كان شخصية محترمة واسعة الانتشار من أسرة نبيلة قديمة الذي ربما قد فكر أنه ينجح في توحيد البلاد وكبح العسكريين. فقد كانت له علاقات بالجيش والأحزاب السياسية والأعمال التجارية الكبرى بينما اتضح أنه شخصية ضعيفة ومترددة. وخلال فترة ولايته الأولى كرئيس للوزراء (١٩٣٧-١٩٣٩) تعثرت البلاد في الحرب مع الصين وخلال ولايته الثانية (١٩٤٠-١٩٤١) اتخذت الخطوات المميتة تجاه الحرب مع الولايات المتحدة.

نظر اليابانيون بجميع آرائهم ومعتقداتهم إلى وضع اليابان في الصين على أنه مبرر للحاجة الاقتصادية وبمصيرهم في خلق "نظام جديد في آسيا". سوف يرحل النفوذ الغربي وسوف تؤسس اليابان بناء جديدًا قائمًا على ما اصطلحوا على تسميته بشكل غامض "المفاهيم الآسيوية" من العدالة والإنسانية. وفي عام ١٩٣٨ أعلن كونو خطة لإقامة نظام اكتفاء ذاتي جديد في شرق آسيا ونظام سياسي واقتصادي جديد في البلاد لدعمه. ولم تنجح الجهود المتعلقة بتمركز سلطة الحكومة اليابانية وصنع القرار. فقد كانت الزعامة غير ملائمة وظلت السلطة مشتتة. وكان جهد اليابان في الحرب مقيدا بشدة من خلال الافتقار إلى التنسيق والتماسك والتناسق والوحدة في سياساتها الاقتصادية في البلاد وسياساتها الخارجية والاستراتيجيات العسكرية في الخارج.

من المألوف تسمية النظام السياسي الياباني في عقد الثلاثينيات بأنه نظام "فاشي" لأن سياساته وأيدولوجياته كانت تشبه سياسات الفاشية في ألمانيا وإيطاليا. ومع ذلك بطرق مهمة كانت الخبرة اليابانية مختلفة. فلم يأت عقد الثلاثينيات بزعامة جماهيرية يابانية ولا هتلر ولا موسيليني يخاطب الجماهير. وكان بدلا من ذلك مهابة مروعة للإمبراطور، الذي ظل رمزا شامخا للهوية القومية. ولم تنجح حركة جماهيرية أو طليعة في الجيش في الإطاحة بدستور ميجي وإقامة نظام سياسي جديد. ومن المؤكد تزايد هيمنة الطليعة العسكرية والبيروقراطية، لكنها كانت راسخة منذ فترة طويلة. والعالم السياسي الرائد في اليابان بعد الحرب

العالمية الثانية، مارو ياما ماساو أطلق على السياسات الجديدة تسمية "الفاشية من أعلى" لأنها كانت طلائع بيروقراطية قادت الاستجابة المتهورة لليابان نحو الأزمات المتضاعفة. وفي مواجهة هذا، ظهر أن لدى اليابان تركيبة سياسية اقتصادية شمولية أوحت بها النظم المعاصرة في أوروبا. بيد أنه كما كتب جوردون بيرجر:

منعت الانقسامات الشديدة داخل القيادات العسكرية والبيروقراطية أي فرد أو جماعة من إحراز ديكتاتورية أو درجة من الانضباط السياسي مشابهة للنظم المعاصرة لزمن الحرب في ألمانيا وإيطاليا والاتحاد السوفيتي. والقوى المحافظة في البرلمان والتجارة والبيروقراطية والجناح اليميني والطلائع التقليدية في الريف أجهضت جميع المحاولات لإعادة تجديد الدولة... وأقامت نظامًا متناغمًا من الضوابط الحكومية على جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية.

أصبحت الورطة الآن التي تكافح الدبلوماسية اليابانية للخروج منها منذ حادثة منشوريا أكثر صعوبة حيث امتد الصراع في الصين، وكانت الأمة أقل استعدادا للتعامل مع الجيش السوفيتي على حدود منشوريا والأسطول الأمريكي في الباسيفيكي. وقد كشفت مناوشات متعاقبة على الحدود مع الجيش الأحمر عن ضعف جيش كوانتونج؛ وفي نفس الوقت بدأ الأسطول البحري الأمريكي برنامجًا طموحًا لبناء قوة إضافية في الباسيفيكي. وبحلول ربيع عام ١٩٤٠ استنتج رئيس أركان الأسطول البحري الياباني أن البرنامج المتعجل لأمريكا سوف يؤدي إلى هيمنة أمريكية في الباسيفيكي بحلول عام ١٩٤٢، ولابد لليابان أن يكون لها سبيل للوصول إلى البترول في شرق الأنديز الهولندية لكي تساير القوة الأمريكية.

بدأ وزير خارجية كونو المتهور ماتسوكا يوسوكي، بحل المأزق عن طريق مسلك سريع. فقد قرأ ماتسوكا خطأ بشكل يشبه الكارثة اتجاهات العالم، فعندما تضاعفت انتصارات النازي، بدا له وللعديد من القادة اليابانيين الآخرين أن الفاشية على وشك الانتصار في أوروبا ولابد أن تنتهز اليابان الفرصة. وعندما سقطت هولندا وفرنسا وبدت هزيمة إنجلترا وشيكة كانت السياسة الانتهازية هي التي تحكم

العصر. وقد وصف السفير الأمريكي في طوكيو، جوزيف جرو اليابانيين بـأنهم" انتهازيون بشكل وقح ومكشوف". وفي خريف عام ١٩٤٠، وقع ماتسوكا معاهدة ثلاثية مع ألمانيا وإيطاليا تتعهد فيها الدول الثلاث بمساعدة إحداهما الأخرى إذا ما هوجمت بقوة غير متورطة في الوقت الحالي في الحرب الأوربية أو القتال في الصين. ومن ثم كان يأمل ماتسوكا عزل الولايات المتحدة ويثنيها عن الصراع مع اليابان، وبذلك يفتح الطريق لليابان للاستيلاء على المستعمرات الأوربية في جنوب شرقي آسيا واستيلائها على الموارد التي تحتاجها من أجل اكتفائها الذاتي وقطع خطوط الموارد الصينية. وعلاوة على ذلك، لكي يحرر جناح الجيش الشمالي قام بتوقيع اتفاقية حياد مع الاتحاد السوفيتي في أبريل عام ١٩٤١؛ وعندما هاجم هتلر روسيا في يونيو بدت حدود منشوريا آمنة.

بوغت ماتسوكا بقوة رد الفعل الأمريكي على المعاهدة الثلاثية. فقد حظر الرئيس روزفلت أي شحنات أخرى من الحديد الخردة إلى اليابان، وبعد أن دخلت القوات اليابانية الهند الصينية قام بفرض حظر على البترول. كانت الموارد اليابانية تتوسع أكثر فأكثر فقد كان لدى اليابان إجمالي ناتج محلي ٦ بلايين دولار، ونصيب الفرد من الدخل القومي ٨٦ دولارا. وقد تحول ما يقرب من ٥٠% من الميزانية السنوية للحكومة إلى الإنفاق العسكري. والإغراء بالصراع مع الولايات المتحدة، وهي الدولة التي يبلغ ثراؤها عشر مرات ثراء اليابان كان محفوفا بالخطر. وعلاوة على ذلك، كانت الولايات المتحدة المصدر الرئيسي لليابان للمواد والموارد الأساسية للحرب. وفي نهاية الثلاثينيات كانت الولايات المتحدة تزود اليابان بـ ٨٠% من الوقود، و٧٥% من وارداتها من الحديد الخردة، و٩٣% من وارداتها من النحاس، وأكثر من ٦٠% من وارداتها من أدوات الماكينات. واليابان التي اعتمدت بشدة على تجارتها مع الولايات المتحدة كان لديها الخيار في الحفاظ على علاقات طيبة مع الأمريكيين، أو إنشاء إمبراطورية مكتفية ذاتيا.

وحظر البترول، الذي يجعل موارد اليابان تستنفد في غضون عامين، قد أوضح بشكل حاسم البدائل التي تواجه الأمة. وعندما أبرق السفير الياباني في برلين لوزير الخارجية " إن هناك موقفين محتملين فقط يمكننا اتخاذهما: إما الاحتفاظ بروح المعاهدة الثلاثية والتعاون مع ألمانيا وإيطاليا في إنشاء نظام عالمي جديد، أو التخلي عن التحالف، والخضوع إلى المعسكر الأنجلو أمريكي، والسعي نحو علاقات ودية مع إنجلترا وأمريكا. " ورأى العديد من رجال الجيش والقادة المدنيين نفس النوع من الفرصة لليابان في الموقف الحالي كما حدث في الحرب العالمية الأولى: فقد كان يمكنها استغلال الصراع في أوروبا للاستيلاء على ممتلكات المستعمرات في آسيا، وعلاوة على ذلك يمكنها تأمين موقفها واستقلالها الذاتي والاكتفاء الذاتي الذي ناضلت من أجله طوال قرن. ومع ذلك فقد كانت المخاطر كبيرة. فقد كانت السياسة الأمريكية متشددة. وفي وقت متأخر عن المعتاد اعترف كونو بأن اليابان والولايات المتحدة كانتا في حالة مواجهة وسعى إلى عقد قمة مع روزفلت. إلا أن وزير الخارجية كوردل هول اعتقد أن هناك احتمالا ضعيفا بأن يوافق الجيش على أي حل مقبول للولايات المتحدة ونصح روزفلت بعدم حضور القمة. وفي أكتوبر ١٩٤١ مع تراجع كونو بتراجعه عن الأزمة التي فعل الكثير من أجل خلقها، قام بتقديم استقالته. وقد حل محله وزير الحربية الجنرال توجو هايديكي.

في صميم الصراع الناشئ كان هناك صدام بين سياسة المصالح الدولية الليبرالية الأمريكية والوعي القومي الياباني المتطور أخيرا، الذي تضمن وجهات نظر مختلفة بصورة جذرية عن دور اليابان في شرق آسيا. وانهارت المفاوضات بين هول والسفير الياباني لدى واشنطن نومرا كيتشيابورو في مستنقع من الفوضى والحماقة. فمما لا شك فيه أن كانت فرصة كبيرة لإنجاح المفاوضات في أي حالة مثل هذا الظرف، على أساس الأوضاع التي اتخذها كلا الجانبين. فقد صرح هول بمبادئ نظام معاهدة واشنطن مرة أخرى- تقرير المصير، سلامة الأراضي،

والفرص التجارية المتكافئة، والتعديل السلمي للوضع الراهن، كأساس للنظام الدولي- وأصر على انسحاب اليابان من الصين. وبالنسبة للقادة اليابانيين الذين تشربوا الشعور الوطني سريع الانتشار فقد كان هذا لا مجال للتفكير فيه ومساويًا لتحجيم اليابان كقوة من الدرجة الثانية.

ولم يكن الموضوع الرئيسي في هذا الشعور الوطني هو تصميم لإنشاء استقلال استراتيجي لليابان في شرق آسيا فقط ولكن أيضا تصميم لاستقلال ثقافي واستقلالها عن الغرب ومجال للنفوذ تسود فيه ثقافتها. كان هذا الاستغراق في الهوية الثقافية الفريدة لليابان الموضوع الرئيسي في القومية اليابانية الحديثة منذ تسعينيات القرن التاسع عشر. وإلى حد ما للتعويض عن الاقتراض الهائل من الغرب الذي تطلبته عمليات التصنيع، فقد أكدت القومية على التفوق الأخلاقي الياباني. وقد وصف القوميون قيم الفردية الأنجلو أمريكية والليبرالية والرأسمالية بأنها مدفوعة بالمادية والأنانية. وفي المقابل، كان المجتمع الياباني يعتقد أن لديه أصولاً من الالتزام الروحاني بالولاء غير الأناني لرفاهة المجتمع كله. ونتيجة لذلك، اكتسب المجتمع انسجاما طبيعيا وتكافل يجد فيه كل فرد مكانا لنفسه في المجتمع. كان لهذا النظام الأخلاقي أصول إلهية في السلالة الإمبريالية الفريدة، وبالتالي كان لليابانيين رسالة لمد بركاتهم إلى الشعوب الأخرى. وكان هدف اليابان من الحرب خلق "نظام عالمي جديد" يمكن "جميع الأمم والأعراق من اتخاذ مكانها الملائم في العالم وأن تكون جميع الشعوب في سلام في منطقتها. "واليابان بصفتها "جنسًا رائدًا" في آسيا سوف تخلق مجالا من الرخاء المشترك الأكبر في شرق آسيا سيكون فيه تقسيم للعمل مع كل شعب يؤدي وظائف اقتصادية أعدتها لهم قدراتهم الموروثة.

وغالبا ما كانت تتضمن كتابات الوطنيين على موضوعات كل بلدان آسيا وتحرر الآسيويين من الإمبريالية الغربية، غير أن تقريرا كتبه البيروقراطيون اليابانيون وصف بشكل خاص النظام الجديد بأنه خلق "لهيكل اقتصادي يضمن التبعية الدائمة لجميع الشعوب والأمم الأخرى في آسيا لليابان. " وكانت فكرة

الآسيوية لا تعدو أن تكون نافذة تهيئ للسعي نحو القوة الوطنية. ولم تتسم السياسة الخارجية اليابانية في أي وقت من الأوقات باعتراف قوي بالمصالح الآسيوية.

وفي مواجهة المطالب الأمريكية بالعودة إلى مبادئ نظام معاهدة واشنطن، كان القادة اليابانيون مستعدين لمواجهة المخاطر بدلا من العودة إلى الوراء. وانتهى ماتسوكا إلى أن "ما لم يغامر بشيء لا يمكن الحصول على شيء، يجب أن نتخذ قرار حاسم." وكان رئيس الوزراء الجديد الجنرال توجو هايديكي يقتبس عندما قال " يجب على الناس أحيانا أن يغلقوا أعينهم ويقوموا بعمل حاسم." وقد شدد رئيس أركان البحرية على وجه الخصوص من أجل شن الحرب، وقال إن الاحتياطات البترولية كانت محدودة وأن قوة الأسطول البحري الأمريكي تتزايد. وفي النهاية كان تبريره مقبولا، وقد شرح المستشار الخاص للإمبراطور قبل شهر من بيرل هاربر:

من المستحيل من وجهة نظر حفظنا للذات قبول جميع الطلبات الأمريكية... وإذا لم ننتهز اللحظة الحاضرة للدخول في الحرب فسنضطر إلى الخضوع إلى الإملاء الأمريكي. ونتيجة لذلك، أقر بأنه من المحتم أن نقرر بدء الحرب ضد الولايات المتحدة. وسوف أضع ثقتي فيما قلته: تحديدا فإن الأمور سوف تسير على نحو طيب في الجزء الأول من الحرب، وعلى الرغم من أننا سنواجه صعوبات متزايدة مع تقدم الحرب، فإن النجاح سيكون حليفنا في النهاية.

وبعدم رغبتهم في الخضوع لشروط هول التي اعتبروها بمثابة إنذار، صمم القادة اليابانيون على القيام بضربة جريئة وشاملة للقوة البحرية الأمريكية في الباسيفيكي. فالضربة الوقائية المباغتة لأسطول الباسيفيكي في بيرل هاربر سوف تعطي اليابانيين الوقت للاندفاع بقوة نحو جنوب شرق آسيا، وتقوية سيطرتهم والسيطرة على الموارد اللازمة لحرب شاملة. وربما أيضا تهدم المعنويات الأمريكية للتقليل من فرص حرب الإنهاك المفجعة وتحسين آمال اليابان في تمديد الحرب. لقد كانت الاستراتيجية مقامرة تستحق، عقلها المدبر الأدميرال ياماموتو إيسوروكو، القائد العام للأسطول. وكانت لدى الأدميرال ياماموتو هواجس عميقة

حول الصراع الممتد مع قوة يعرف مواردها المتفوقة واحتياطاتها الاستراتيجية وطاقاتها الكامنة من سنوات عديدة من الدراسة والخدمة في الولايات المتحدة. وقال:" إذا أمرت بالقتال بغض النظر عن العواقب فسوف أسير على هوايا طوال الستة أشهر الأولى أو السنة، لكنني لست واثقا تماما في السنة الثانية أو الثالثة. "

دفعت اليابان ثمنا رهيبا بسبب المغامرة الجريئة لقادتها وعدم حساب اتجاهات الزمن بشكل مأساوي، دخلت الأمة في صراع كلفها حياة ما يقرب من ثلاثة ملايين مواطن وإمبراطوريتها الكاملة في أعالي البحار، وأدى إلى دمار ربع آلاتها ومعداتها ومبانيها ومساكنها. وقد عاشت أجيال مرعوبة جسديا ونفسيا من وقع الكارثة.

وسارت اليابان على هواها في الستة أشهر الأولى من الحرب، واستولت على هونج كونج والملايو وشرق الأنديز الهولندية وبورما والفلبين. وعلى الرغم من أن من المفترض أن الهند الصينية الفرنسية وتايلاند محايدة فإنها خضعت للهيمنة اليابانية. ومع نهاية عام ١٩٤٢ أسست اليابان مناطق خاضعة لها تزيد عن ٣٥٠ مليون نسمة في مساحة شاسعة، بدءا من جزر السولومون في وسط الباسيفيكي إلى حدود الهند، ومن الغابات المطيرة في غينيا الجديدة إلى الشواطئ الجليدية اللويتان، والتي تتضمن على سكان تقدر بثلاثة أرباع الإمبراطورية البريطانية. وقد قامت اليابان بغزواتها المبكرة في شمال شرق آسيا في بضع سنوات. وفي المقابل، اندفعت بشكل مفاجئ نحو جنوب شرق آسيا في منتصف الحرب وباستعداد قليل للإدارة وتنمية الأراضي الجديدة. وفي نوفمبر عام ١٩٤٢، وباعترافه في وقت متأخر بالحاجة إلى برنامج عمل أو مخطط شامل لنظام جديد، أنشأ توجو وزارة شرق آسيا الكبرى على المعارضة العنيفة لوزارة الخارجية، التي فقدت بالتالي العديد من وظائفها المتبقية. وفي البداية فإن الوزارة التي كان يسيطر عليها رجال الجيش أعطت أهمية قليلة للأهداف الكل آسيوية؛ وكانت الطلبات الاستراتيجية للحرب هي العليا. وكما عبر عنها توجو، " كل شرق آسيا الكبرى،

سواء الدول المستقلة أو الأراضي المحتلة حديثا يجب أن تتحد مع اليابان وكل منها يساهم بقوته من أجل اليابان".

وفقط عندما تحولت موجة المد في الحرب ضد اليابان قررت وزارة توجو في السنة التالية إجراء تنازلات سياسية للأراضي المحتلة. وأجبر الموقف القادة اليابانيين على توضيح مزايا نظام جديد لتجميع الآسيويين نحو هدف التحرر من الاستعمار الغربي. وبحلول نوفمبر ١٩٤٣، عندما انعقد مؤتمر شرق آسيا الكبرى في طوكيو، فإن التوكيد المبكر على اليابان " في قلب" النظام الجديد والسماح للشعوب الآسيوية الأخرى بأن "تجد أماكنها المناسبة" قد تم استبداله بإعلانات الحرب "التعاون الاختياري"، "احترام الاستقلال والحكم الذاتي" و"إنشاء نظام للاعتماد المتبادل". وكان اليابانيون منزعجين على وجه الخصوص من أجل التوصل إلى تسوية مع الصين، حيث كانت لديهم موارد أساسية مرتبطة بالصراع الدائر مع النظام القومي، غير أن جهود التوصل إلى اتفاق مع تشاينج كاي شيك قد باءت بالفشل.

وبحلول عام ١٩٤٤ وصلت جهود الحرب إلى مرحلة سيئة عندما سقطت جزيرة سيبان في شهر يوليو وأصبحت الجزر اليابانية داخل مرمى القذائف الأمريكية، استقال توجو وقد أعطي التفكير في بعض الأنحاء لإيجاد وسائل لإنهاء العدوان. ومعظم رجال الدولة، على الرغم من اعترافهم بأن القضية قد ضاعت، شعروا بأن الوقت لا يزال غير مناسب للبحث عن السلام، وكان من الواجب استعطاف الجيش المتعصبين المدنيين، وذلك أيضا فإن نهاية وضيعة ومفاجئة للصراع يمكن أن يؤدي إلى ثورة اجتماعية في البلاد، وأنه بعد أن يتحقق الانتصار فقط في ساحة المعركة يجب أن تبدأ مفاوضات السلام. هذا التردد في مواجهة التشاؤم المتنامي أطال الحرب سنة مشئومة أخرى. وعلاوة على ذلك، عكف الدبلوماسيون اليابانيون حاليا على مسلك مضلل بشكل مأساوي للولايات المتحدة ليطلب منها العمل كوسيط، اعتقادا بأن هذه الاستراتيجية سوف تساعد في

حلها من التزام جهود الحرب الأنجلو أمريكية والإبقاء على حيادها. وقد أظهر مؤتمر يالتا في فبراير ١٩٤٥ حماقة هذه الاستراتيجية وأدت بكونو، والدبلوماسي المحنك يوشيدا شيجيرو، ومحافظين آخرين بأن يتصلوا مباشرة بالإمبراطور لمطالبته باتخاذ إجراءات فورية لإنهاء الحرب. وظل الإمبراطور وكبار رجال الدولة وقادة الجيش مقتنعين بأن القتال يجب أن يستمر إلى أن تأتي الفرصة المناسبة. وبرغم كل شيء، فإن الجيش باعترافه بالتسليم غير المشروط الذي طلبه الأمريكان سوف يعني دمارها، كان عنيدا بأن القتال يجب أن يستمر حتى تقدم الشروط المقبولة. ولم يطلبوا فقط أن يتم الإبقاء على النظام الإمبريالي ولكن أيضا يسمح بأن يسرح الجيش نفسه وأن لا يكون هناك احتلال للعدو.

حدد اجتماع الحلفاء في بوتسدام في شهر يوليو أهدافهم بتفكيك الإمبراطورية اليابانية، ومعاقبة مجرمي الحرب وإقامة نظام ديمقراطي. وبعض الشيء لأن إعلان بوتسدام ترك مصير المؤسسة الإمبريالية غير واضح، فقد رفض اليابانيون شروطه. وفقط بعد إلقاء القنابل الذرية ودخول الاتحاد السوفيتي الحرب ضدهم أن تدخل الإمبراطور وأصر على وقف القتال. ولأول مرة في تاريخها تم احتلال اليابان بجنود الأعداء.

السياسة الخارجية الفريدة لليابان أثناء الحرب الباردة

الاستسلام غير المشروط، الاحتلال، وتسريح الجيش بدت أنها علامة على نهاية مركز اليابان كواحدة من القوى الكبرى التقليدية. وبتصميمها على تجريد اليابان من سيطرة الطبقة العسكرية وقدرتها على شن الحرب، بدأت قوات الاحتلال الأمريكية في إحداث ثورة في التركيبة السياسية اليابانية وفي المجتمع. فالنظام الديمقراطي لم يحققه الشعب الياباني بنفسه، لقد فرض عليهم. وقد تم تطهير الجيش والطليعة السياسية، وسن دستور جديد من أجل سيادة الشعب، وتضمن مادة تشجب

الحرب وإعادة التسلح. وقد تم محو جميع آثار التعاليم القومية، وأعطي لنظام التعليم هدف جديد "للإسهام في السلام في العالم ورفاهة الإنسانية عن طريق بناء دولة ديمقراطية وثقافية". وبكل طريقة يمكن تصورها سعت قوات الاحتلال لضمان أن الدولة اليابانية لن يحفزها سعيها التقليدي نحو القوة القومية. وفي واقع الأمر، فإن فجيعة الهزيمة والاحتلال ترك ميراثًا متأصلاً من المسالمة والتحول المفاجئ والقوي من الوعي القومي قبل الحرب لدى الجماهير اليابانية.

وعلى الرغم من ذلك، لم يتغير النظام السياسي بعد الحرب بصورة جذرية تماما كما رأى العديد من المراقبين في ذلك الوقت. استثنى الأمريكان إلى حد كبير الطليعة البيروقراطية المدنية من التطهير، وبالتالي سمحوا باستمرارية غير متوقعة لجزء كبير من الطليعة المحافظة قبل الحرب. وقوات الاحتلال المتبلدة الشعور للقوة الكامنة لدى طليعة بيروقراطية مستقلة، التي صاغت قبل فترة الحرب أكثر من ٩٠% من التشريع المقدم إلى الدايت (المجلس التشريعي) أبقت قوات الاحتلال على البيروقراطية سليمة تمارس نشاطها اليومي في الحكومة. وظهر البيروقراطيون المتمرسون في وضع مهيمن في نظام ما بعد الحرب. وبالإضافة إلى قاعدة قوتهم التقليدية في الوزارات فقد انتقلوا إلى المراكز القيادية في الأحزاب السياسية بعد الحرب وأعطوا استمرارية من الأفراد والأغراض. وعلى الرغم من حقيقة أن النظام السياسي كان متميزا من عدة وجوه بعد الحرب عن سابقه فإن قيم الدولة ما قبل الحرب استمرت بالتالي في وضعية جديدة.

انسحبت اليابان بعد الحرب من السياسة الدولية وأصبحت تحت الحماية العسكرية للولايات المتحدة. وطوال عقود لم يكن لها دور في الشئون الاستراتيجية الدولية كما هو معروف بشكل طبيعي. بيد أن ما هو جدير بالذكر، أن المبادئ والأنماط الاستراتيجية للسياسة الخارجية اليابانية ظهرت مرة أخرى في سياق جديد. والسعي الحقيقي نحو القوة القومية، والتكيف السريع، والموائمة الماهرة مع مستجدات نظام دولي جديد، وغياب الالتزام الأيدولوجي، والتحالف مع القوة

الصاعدة والاستحواذ نحو الأمم الصناعية والمتقدمة الغربية، تم إعادة تشكيلها جميعا في صياغة السياسة الخارجية الفريدة والجديدة. وكان وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر أن سخر شخصيا من الدبلوماسيين اليابانيين وقال إنهم "مبتذلون، متبلدو الحس، لا يستحقون الاهتمام الدائم" لأنهم لم يكونوا طرفًا في سياسة القوة الكبيرة، غير أن اليابان كان لديها استراتيجية سياسة خارجية واضحة مثل السياسة الخارجية لأي من القوى الكبرى، واضطر كيسنجر نفسه مؤخرا لأن يسجل في مذكراته أن "القرارات اليابانية كانت القرارات الأكثر بعدا للنظر وذكاء من أي أمة كبرى في حقبة ما بعد الحرب. " القادة المحافظون ما بعد الحرب الذين ظلوا موجودين على الرغم من الإصلاحات الراديكالية للاحتلال، عملوا على إحياء هدف ما قبل الحرب بتحقيق القوة القومية، لكنهم ركزوا بشدة على الأهداف الاقتصادية والصناعية. وعلق العالم بالشئون السياسية صمويل همنجتون أن "اليابان" قبلت جميع فروض الواقعية لكنها طبقتها بشكل نقي في الحقل الاقتصادي. "

وقد نشأت السياسة الخارجية اليابانية بعد الحرب التي يمكن وصفها على نحو أفضل بأنها "واقعية تجارية" من دروس الهزيمة. والقصة القصيرة الموحية عن أوكيتا سابرو، الذي يعد واحدا من المخططين الرئيسيين لاقتصاد ما بعد الحرب- وعمل أيضا كوزير للخارجية في السبعينيات- يوضح كيف أثرت الحرب على السياسة الخارجية في خيارات ما بعد الحرب. ففي ربيع ١٩٤٥، عندما كانت تتكشف الشهور الأخيرة من الحرب، زار أوكيتا صديق قديم كان يعمل أستاذًا للهندسة في الجامعة الإمبريالية بطوكيو. وبعلمه أن الحرب انتهت بهزيمة اليابان، دار بين الصديقين حديث حول الدروس المستفادة وعن آمال اليابان بعد الحرب. سجل المهندس في مذكرته اليومية أن أوكيتا شعر بأن اليابان لم تخسر كل شيء إذا استوعبت الدرس الصحيح من تجربتها المأساوية، وهي أن "اليابان الفقيرة في الموارد الطبيعية، يجب أن تبني مستقبلها حول الصناعات الهندسية الدقيقة". وبمعنى آخر، اعتقد أوكيتا أن اليابان يجب أن تركز طاقتها في الحصول على المواد الخام وتشكيلها إلى منتجات على درجة عالية من الجودة من أجل التصدير:

اتخذ أوكيتا لنفسه وضعا مريحا، وتجاذبنا أطراف الحديث لفترة طويلة، وحكى لي هذه القصة حوالي سنة ١٨٨٢ عن رجل إنجليزي- ربما كان باجهوت-اعتاد على القول كتحذير للشعب في عصره إن محاربا فقيرا رغب في شراء بدلة مدرعة فخمة لكنه لم يكن لديه ما يكفي من المال، لذا قلل من كمية الطعام التي يتناولها وشيئا فشيئا وفر بعض النقود لشراء بدلة مدرعة جميلة. واندلعت الحرب وأخذ يحارب بشجاعة، وعندما اعتل جسده من السنوات التي قضاها شبه جائع، لم يستطع تحمل وزن بدلته المدرعة وسرعان ما قتله العدو. وهذا ما حدث بالفعل لليابان. لم يعتقد أن اليابان المهزومة سيسمح لها بأن تتسلح على الإطلاق، لكن هذا ربما كل ضارة نافعة. إنني أتفق تماما مع كل ما قاله، وسوف أكون سعيدا بالفعل إذا ما منع إعادة التسلح تماما. إن جيشا يرتدي زيا ليس هو كل أنواع الجيوش، فالتكنولوجيا العلمية وروح القتال تحت حلة تجارية سوف تكون جيشنا السري.

وكما اتضح، فقد وفر النظام الدولي بعد الحرب فرصًا غير عادية لهدف قومي ومركز جديد من بناء اليابان كقوة اقتصادية كبرى.

والشخصية الأساسية في إعادة تشكيل السياسة الخارجية اليابانية لتحقيق أغراضها على المدى الطويل في ظل ظروف النظام الدولي الجديد، كانت شخصية يوشيدا شيجرو الذي كان رئيسا للوزراء خلال معظم العقد الأول لفترة ما بعد الحرب وعمل في نفس الوقت وزيرا للخارجية أثناء معظم هذه المدة. ويوشيدا الرجل الواقعي والقومي ومنتج طليعة السياسة الخارجية قبل الحرب كان لديه إحساس عميق بالاحتمالات التي يمكن أن تقدمها التغيرات في السياسة الدولية. وعندما شكل وزارته الأولى في ربيع ١٩٤٦، أبدى ملاحظة لزميل بأن " التاريخ يقدم أمثلة للفوز بالدبلوماسية بعد الخسارة في الحرب. " وربما قارن يوشيدا نفسه بـ تاليراند، الذي استطاع أن يعيد المهارة الدبلوماسية إلى كونجرس فيينا[1] ما

---

(١) مؤتمر فيينا(١٨١٤-١٨١٥): جمعية تشريعية أوربية انعقدت بناء على طلب من القوى المنتصرة الكبرى لإعادة تعريف خريطة الأراضي في أوروبا بعد هزيمة نابليون. موسوعة كمبردج. المترجم

خسرته فرنسا في الحروب النابليونية. واستشعر يوشيدا أن أمة مهزومة قد تستخدم النزاعات بين المنتصرين لمصلحتها في تسوية ما بعد الحرب. وفي الواقع، فقد جعل اندلاع الحرب الباردة مثل هذه الفرصة سانحة.

وجاءت اللحظة الحرجة لتحديد استراتيجية اليابان بعد الحرب مع بداية الحرب الكورية عام ١٩٥٠. فقد أتاح التنافس السوفيتي الأمريكي لليابان كلا من المخاطر والفرص. وكانت المخاطر هي أن تنجرف اليابان إلى سياسة الحرب الباردة وتنفق مواردها المحدودة والثمينة على إعادة التسلح وتوقف الإحياء الاقتصادي والاجتماعي الشامل لشعبها. وبالعكس، نشأت الفرص من إدراك يوشيدا بأن الحرب الباردة جعلت اليابان مهمة من الناحية الاستراتيجية للولايات المتحدة وأعطت لها قوة المساومة. وعندما وصل المبعوث الخاص لوزارة الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس إلى اليابان في مطلع الحرب الكورية للتفاوض على معاهدة سلام وإنهاء الاحتلال، ألح على اليابانيين على إعادة التسلح (والذي تطلب تعديلا للدستور لم تفرضه الولايات المتحدة إلا مؤخرا). وتصور دالاس أن تنضم اليابان إلى حلف دفاع إقليمي، مشابه لمنظمة حلف شمال الأطلنطي، الذي سيسهل على اليابانيين إعادة التسلح تحت الرعاية الدولية وفق الاتفاقات التي اختارتها ألمانيا.

قاوم يوشيدا، فقد كان مقتنعا بأن الحرب الباردة ستتطلب من الولايات المتحدة أن تبقي على وجودها في اليابان، والذي سيكفي لدحر أي هجوم سوفيتي. وقد أعطى بذلك فرصة استثنائية لملاحقة إحياء الاقتصاد الياباني والاحتفاظ بالاستقرار السياسي في مجتمع منقسم بدرجة كبيرة حول موضوعات السياسة الخارجية، التي أرجأت بشكل غير محدد مهمة إعداد الشعب الياباني للعودة إلى الحقائق الصعبة في السياسة الدولية. وكما أفضى يوشيدا ما بداخل نفسه إلى مساعده الشاب مياز اوا كيتشي:

سوف يأتي يوم [إعادة التسلح] طبيعيا عندما نستعيد أسباب العيش. فقد يبدو مراوغا، لكن فلنجعل الأمريكان يتولون أمننا حتى ذلك الحين. إنه بالفعل حظنا السعيد

الذي منحته لنا السماء أن ينص الدستور على حظر التسلح. وإذا اشتكى الأمريكان، فإن الدستور يعطينا تبريرًا سليمًا. إن السياسيين الذي رغبوا في تعديله سياسيون حمقى.

وفي المفاوضات المطولة مع دالاس، قايض يوشيدا استمرارية وجود القواعد الأمريكية على الأراضي اليابانية بعد الاحتلال بضمان الولايات المتحدة لأمن اليابان. سوف تظل اليابان مسلحة تسليحا خفيفا على قدر الإمكان للسماح للأمة بأن تركز جميع طاقاتها على النمو الاقتصادي، وسوف تتجنب اليابان جميع الورطات الخارجية، وسوف تصبح فكرة ثابتة للدبلوماسية اليابانية بعد الحرب أن تتجنب أي التزامات أمن جماعية. كان هذا الموقف في الغالب مكلفا جدا على أساس احترام الذات اليابانية. أصبحت اليابان تابعة للولايات المتحدة في الشئون الدولية. وفي نفس اليوم الذي وقعت فيه معاهدة سان فرانسيكو وقعت اليابان أيضا معاهدة أمن متبادل مع الولايات المتحدة. ولفترة تقرب من أربعة عقود بعد عام ١٩٥٤ عندما تم تنظيم قوات الدفاع الذاتي(SDF) تحت ضغط الولايات المتحدة، استندت الحكومة اليابانية على موقف أن الدستور لا يسمح لها بنشر قوات الدفاع الذاتي في الخارج.

هذه السياسة المتعلقة بتجنب الالتزامات العسكرية- السياسية في الوقت الذي يتم فيه التركيز على النمو الاقتصادي، التي أصبحت تعرف أخيرا بمبدأ يوشيدا، استخدمها خلفاؤه في الستينيات في تبني المبادئ غير النووية الثلاثة (عدم إنتاج أسلحة نووية، أو امتلاكها، أو السماح بدخولها) المبادئ الثلاثة التي تحرم التسلح وتصدير التكنولوجيا العسكرية (عدم تصدير الأسلحة إلى دول في الكتلة الشيوعية، وإلى دول تشملها قرارات الأمم المتحدة بحظر التسلح، والدول المشتركة في نزاعات مسلحة) وتقييد الإنفاق العسكري بـ ١% من إجمالي الناتج القومي. وقد ثبت أن مبدأ يوشيدا أكثر بقاء مما توقع صانعه لأنه تعامل بشكل فعال مع البيئة الداخلية والبيئة السياسية. وعندما بلغ الاقتصاد الياباني درجة عالية من الانتعاش انتهى المبدأ من نفسه. وفي البلاد عمل على الإبقاء على توازن بين وجهات النظر

المختلفة بدرجة كبيرة بشأن السياسة الخارجية. لقد كانت مواءمة سياسية بين الاعتقاد بأن جميع الحروب وجميع أشكال العنف خاطئة وهو المبدأ الذي اتبعته الجماعات المعارضة والاهتمامات الأمنية للجناح اليميني من المحافظين. هذا الإجماع الواسع لصالح دور تجاري في الشئون الدولية ظل سائدا بين الطلائع السياسية والبيروقراطية والتجارية كسياسة ملائمة بشكل أفضل للمصالح القومية اليابانية. وخلال حرب فيتنام، على سبيل المثال، حيث استميلت كوريا الجنوبية لإرسال ٣٠٠٠٠٠ جندي للقتال بجانب الأمريكان، تجنب اليابانيون التورط العسكري المباشر .

كانت هذه الاستراتيجية تكيفا ذكيا بشكل واع لظروف اليابان في البيئة الدولية. وسلام أمريكانا الذي تلا الحرب العالمية الثانية قد جاء بنظام اقتصادي دولي ليبرالي يمكن أن تلجأ له دولة منهزمة ومنبوذة تركز رؤيتها على النمو الاقتصادي، وتسعى نحو الصعود مرة أخرى إلى مصاف القوى الكبرى. وعلاوة على ذلك، استفادت اليابان أكثر من أي دولة أخرى من النظام الدولي بعد الحرب. ولأكثر من خمسة وعشرين عاما بعد نهاية الحرب عملت اليابان في ظروف اقتصادية وسياسية مفضلة وفريدة وغير عادية. وحتى أواخر الستينيات استفادت اليابان من العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة التي بموجبها رعت الأخيرة الانتعاش الياباني والتنمية عن طريق فتح السوق الأمريكي أمام السلع اليابانية، وفي نفس الوقت سمح لليابان بأن تحد بشدة من عمليات استيراد البضائع في اقتصادها. والتجارة العالمية الممتدة التي كانت تشجع عليها الولايات المتحدة من خلال صندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(الجات) أتاحت توسعا هائلا للسلع المصنعة اليابانية واستعدادها لشراء المواد الخام الوفيرة والرخيصة. وعلاوة على ذلك، استطاعت اليابان أن تحصل على التكنولوجيا الغربية الجديدة والرخيصة وعالية الكفاءة.

والهدف الحقيقي من تعظيم القوة الذي كان يميز استراتيجية السياسة الخارجية اليابانية ركز الآن بشكل قاصر على المنافسة الاقتصادية التي كانت فيها

أدوات القوة الكفاءة الإنتاجية: ضبط السوق، والوفرة التجارية، والعملة القوية، واحتياطات العملة الأجنبية، وتكنولوجيا متقدمة، واستثمار أجنبي مباشر ومساعدة خارجية. أعاد القادة اليابانيون تشكيل مؤسساتهم الداخلية من أجل ملاحقة سياساتهم التجارية. واليد العاملة في وفاق تام مع المصالح التجارية أنشأ البيروقراطيون نظاما تشكل فيه وزارة المالية (MOF) ووزارة التجارة والصناعة الدولية (MITI) ووكالة التخطيط الاقتصادي قوى الإرشاد الرئيسية. كانت وزارة الخارجية مقيدة بشدة من خلال الوضع التبعي لليابان في التحالف الأمريكي، وكانت تفتقد وكالة الدفاع مركزا وزاريا وكانت تتبع وزارة المالية. وكما وصفها الاقتصاديان اليابانيان اللذان عملا لدى الحكومة: "كانت البنوك والبيروقراطية الاقتصادية تعملان مثل أركان الحرب خلف ساحة المعارك في هذه الحرب الشاملة الثانية التي أطلقا عليها النمو الاقتصادي العالي". وعلى ذلك فقد صمم المناصرون لمبدأ يوشيدا على الاستفادة من النظام الدولي حتى وإن كانوا يستهزئون بأعرافه الليبرالية.

كان لدى القادة اليابانيين اقتناع متنام بأن القوة العسكرية تحتل في العصر النووي أهميةأقل في حسابات قوة الدولة. وكان الجزء الأساسي من الاستراتيجية الناشئة هو تعزيز التفوق التكنولوجي. وكما علق مسئول كبير من متسوبيشي :" على الرغم من أن التفوق القومي كان في يوم ما منتجًا للقوة العسكرية فإن الأولوية الآن قد أعطيت للقوة الاقتصادية، فالقوة الاقتصادية من جانبها تتحدد أساسا من القدرة على توليد التكنولوجيا". ونتيجة لذلك فقد أصبح من أولويات الاستراتيجية الأمنية لليابان الحفاظ على قدرة صناعية ذاتية تمنع اختراق السلع المصنعة الأجنبية والاستثمارات الأجنبية، في المجالات الرئيسية من القوة التكنولوجية الأساسية، الأسواق اليابانية. واعتماد اليابان على استيراد المواد الخام واستراتيجيتها النابعة منها أعطى لها توازن الاستيراد –التصدير الأكثر انحرافا في العالم، ففي حين تمثل السلع المصنعة نسبة٥٠ %إلى ٦٥% من واردات الدول الصناعية الأخرى، فلم تزد عن ٣٠% من واردات اليابان في منتصف السبعينيات. وفي نفس الوقت، كانت تمثل السلع المصنعة في اليابان ٩٥% من صادراتها.

والنجاح في منع الاستثمار الأجنبي المباشر كان واضحا في أن نسبة ١% فقط من الأصول في اليابان في عقد الثمانينيات مملوكة للأجانب. وكما علق أحد الخبراء " كان الاستراتيجيون اليابانيون أكثر رغبة في قبول الجيش الأمريكي على أراضيهم من قبولهم البنوك والمصانع الأمريكية. "

ونتيجة لذلك أعاد المخططون اليابانيون تجديد التزامهم بهدف الاستقلال الذاتي والاكتفاء الذاتي المراوغ الذي كان الأساس عند التخطيط لما قبل الحرب العالمية الثانية، لكنهم الآن حددوا هدفا يركز بشكل أكثر على الاعتبارات الاقتصادية. وأظهرت أزمة البترول في السبعينيات أهمية حصول اليابان على المواد الخام وخاصة البترول. واستطاعت أن تستفيد من درس الهزيمة بأنها لا يمكن الحصول على ذلك بالقوة العسكرية. وبدلا من ذلك يجب أن تعتمد على سياسة صناعية ودبلوماسية داهية ولا تتمسك بالمثاليات المجردة. ويجب أن تحتفظ اليابان بعلاقات ودية مع جميع الدول من خلال " سياسة خارجية في جميع الاتجاهات" تضمن توفير الطاقة والمواد الخام وحماية التجارة. وكتب في عام ١٩٧٤، أوكيتا سابورو المخطط الاقتصادى الكبير لليابان بعد الحرب الذي تقلد منصب وزير الخارجية مؤخرا: " مبدؤنا الأساسي هو أن نكون أصدقاء للجميع وهو ما يبرر دبلوماسية اليابان في الوقت الحاضر والعقود المقبلة. "

وحتى عندما كانت تتورط مصالح اليابان الأساسية فقد حافظت على وضع منخفض. ففي مؤتمرات قوانين البحار بالأمم المتحدة في السبعينيات، على الرغم من أن اليابان كانت تعتبر رابع دولة في العالم في صيد الأسماك، والسادسة في السفن التجارية، والخامسة في الشحن البحري فإنها كانت تعتمد بشدة على المواد المعدنية الموجودة في قاع البحر، وكما علق مراقب " لم تتبن اليابان قضايا مهمة، ولم تقم بمبادرات كبرى، ولم تكن الباني الرئيس للاتفاق الجماعي ولم تشترك في أي صياغة كبرى. " وكما دافع أحد المعلقين البارزين في الشئون الخارجية في عام ١٩٨٠، يجب أن تتجنب اليابان الوقوع في شرك الصراعات الدولية بأن" تغفل

بشكل متعمد عن الهدف" أي عندما تنشأ قضايا جدل دولي، يجب أن تذهب اليابان إلى نهاية الخط" وتنتظر بهدوء دون أن يشاهدها أحد بينما تتقدم الأمم الأخرى لإعلان أوضاعها. وقد صرح بأن هذه الدبلوماسية كانت "دبلوماسية الجبناء"، لكنها تخدم مصالح اليابان.

لم تكن السياسة الخارجية اليابانية في يوم ما تسترشد بمبادئ مجردة. ومع ذلك فقد أصبحت هذه الطبيعة غير الأيدولوجية واضحة الآن. وميازاوا كيتشي أحد الزعماء الذي ظل لفترة طويلة بعد الحرب مناصرًا غير منحرف لاستراتيجية يوشيدا، أكد على أن دستور اليابان جعل منها "دولة خاصة"ومنعها من المشاركة الطبيعية في السياسات الدولية. وتبعا لذلك، لا يمكن أن تبرر اليابان تشجيع أي وجهة نظر تختلف عن مصلحتها الخاصة. وقد أجاب عن سؤال في مناظرة في عام ١٩٨٠ " أن السياسة الخارجية لليابان تتفادى جميع الأحكام الاعتبارية، إنه تظاهر للسياسة الخارجية، والأحكام الاعتبارية الوحيدة التي يمكن أن نقررها هي ما تعزز مصالح اليابان. ولما كانت لا توجد أحكام اعتبارية حقيقية ممكنة لا نستطيع القول أي شيء ". وعندما تتحدي اليابان سياسيا فلا يمكن لها إلا أن تذعن:" وكل ما يمكننا أن نفعله عندما تصدم رؤوسنا هو أن ننسحب، ونراقب مواقف العالم ونسير وفق الاتجاهات العامة لمجريات الأمور. "

وفي عقد الثمانينيات بدا أن هدف اليابان الذي ظل طوال القرن بالتفوق على الغرب قد تحقق. ومن خلال العديد من المعايير الاقتصادية والتكنولوجية أصبحت قوة اليابان توازي قوة الولايات المتحدة، وقد امتدحت جماعة من المعلقين الأجانب الإنجاز الياباني، وفي اقتراع حكومي رسمي، ولأول مرة كان رد غالبية اليابانيين أنهم كانوا متفوقين على الغربيين، وكان هناك اقتناع واسع بأن القوة الاقتصادية سوف تتزايد أهميتها في تحديد تفوق أو تبعية الدول. وقد كان رئيس شركة سوني، موريتا أكيو يتحدث بثقة عندما قال: "إننا ماضون في أن يكون لنا شكل جديد تماما في ميزان القوى العالمي".

لم تظهر الآليات الاقتصادية للقوة في أي مكان الأكثر فاعلية في تعظيم النفوذ الياباني عن وجودها في آسيا. وعندما تطور النمو الاقتصادي الآسيوي في الثمانينيات، كان البيروقراطيون اليابانيون يعملون جنبا إلى جنب مع رجال التجارة في صياغة استراتيجية آسيوية لملاحقة أهداف الاستقلال الذاتي والاكتفاء الذاتي والبحث عن تشكيل مجال من الهيمنة الاقتصادية. ومن خلال الثروات من التجارة وفوائض الحسابات الجارية سنة بعد أخرى، أصبحت اليابان أكبر دولة مقرضة في العالم وأكبر دولة مانحة للمعونة. ونتيجة لذلك، كانت اليابان مستعدة لمنح الدول الآسيوية الأخرى مجموعة كبيرة من الإغراءات الاقتصادية حتى تتبع زعامتها: مساعدة خارجية، قروض تجارية، ونقل تكنولوجيا، واستثمار مباشر وأفضلية للوصول إلى الأسواق اليابانية. وفي دراسة للحكومة عام ١٩٨٨ أوصت بتكامل شامل للاقتصاديات في آسيا تعمل فيها البيروقراطية اليابانية بصفتها "مخ آسيوي" Asian Brian التي ستقود التنمية الاقتصادية في المنطقة.

عندما أصبح نجاح السياسات التطويرية والمؤسساتية اليابانية واضحا في عقد السبعينيات والثمانينيات، وأصبح انحراف اليابان عن الأعراف الدولية غير التقليدية موضوعا للجدل المتنامي. وبداية بـ "صدمة نيكسون" في ١٥ أغسطس ١٩٧١، عندما أعلن الرئيس ريتشارد نيكسون برنامجه الاقتصادي الجديد، الذي تضمن التخلي عن معيار الذهب، سعت الولايات المتحدة نحو مواكبة النجاح التجاري لليابان بإنهاء أسعار الصرف الثابتة وفرض ضريبة إضافية على جميع الواردات اليابانية، وإجبار اليابانيين على رفع قيمة عملتهم. وعندما ازداد الاحتكاك التجاري كانت الاستراتيجية المتميزة لليابان توصم في الغرب بأنها ليبرالية، غير عادلة، وغير شرعية. واعتبر النقاد اليابان أنها الأكثر استفادة من الآخرين من النظام الدولي، ونظر الكونجرس الأمريكي بشكل متزايد إلى التحالف مع اليابان، حيث لا يزال تحتل ٥٠٠٠٠ من قواتها مواقع حصينة في اليابان، وهي المستفيدة الوحيدة من وجود هذه القوات على أراضيها.

بيد أن الولايات المتحدة كانت متأرجحة فيما إذا كانت ترغب في تشجيع اليابان على اتخاذ جهد دفاعي أكبر. فإعادة التسلح سوف يزيد من الاستقلال الذاتي الياباني. كان هذا التأرجح واضحا في الزمن الذي انفتح فيه نيكسون على الصين عام ١٩٧١. وعندما قابل القادة الصينيون نيكسون وهنري كيسنجر، كان شبح اليابان وهي تستعيد نشاطها من جديد أحد اهتماماتهم الكبرى. فقد قال شاو وان لاي لنيكسون :" إن الريش قد نبت على أجنحة اليابان وهي على وشك الانطلاق... هل تستطيع الولايات المتحدة أن تلجم حصان اليابان الجامح ؟"وطمأن نيكسون شاو وماوتسي تونج بأن الولايات المتحدة لديها النية على إبقاء معاهدة الأمن مع اليابان، وإلا فإنها سوف تبني قدراتها لتدافع عن نفسها.

كانت معاهدة الأمن الأمريكية اليابانية تهدف في الأصل إلى احتواء الشيوعيين، لكن نيكسون كان يخبر الصينيين بأنه على الرغم من المعاهدة استمرت توجه ضد تهديد سوفيتي محتمل، إلا أنها تعمل أيضا على احتواء الوطنية اليابانية. " أو كما سماها كيسنجر في مذكراته " المعاهدة الملزمة للطرف الياباني". وأقنع نيكسون وكيسنجر القادة الصينيين بالنظر إلى معاهدة الأمن نظرة إيجابية. وفي الواقع، بعد مضي عامين في عام ١٩٧٣، في أحد اجتماعاتهم طلب ماو من كيسنجر الحاجة إلى مزيد من اليقظة لليابانيين. "عندما تذهب إلى اليابان ربما تتحدث قليلا معهم. فأنت تحدثت معهم ليوم واحد فقط [في زيارتك الأخيرة] وهذا ليس جيدا لكرامتهم. " وماو، الذي كان حتى آونة أخيرة شخصا بغيضا لدى الأمريكان، كان يطلب منهم أن يكونوا أكثر تكيفا مع حليفهم الياباني!وكتب كيسنجر في مذكراته أن "الصينيين بالفعل، جاءوا ليؤكدوا على أن العلاقات الأمريكية اليابانية أكثر أهمية بالنسبة لهم من العلاقات الأمريكية الصينية. "

كان يكتنف التحالف الأمريكي الياباني على نحو متزايد التوترات عندما بدأ الأمريكان يستاءون من النجاح الاقتصادي الذي حققه اليابانيون على حسابهم. وفي عام ١٩٨٥، شبه الصحفي الأمريكي تيودور هوايت اندفاع اليابانيين نحو الأسواق

بنضالهم القديم من أجل الإمبراطورية:" ركب اليابانيون اليوم الموجة مرة أخرى في إحدى الهجمات التجارية الأكثر لمعانا في التاريخ، عند شروعهم في تفكيك الصناعة الأمريكية. " وعلى الرغم من هذا، استمرت الولايات المتحدة توفر لليابان الأمن ليس فقط من أجل مطالبها للحرب الباردة ولكن أيضا بسبب التخوف العميق من إعادة التسلح الياباني. وقال القائد العام للأسطول الأمريكي في اليابان إن القوات الأمريكية يجب أن تظل في اليابان إلى أجل غير محدد لأنه " لا أحد يريد لليابان أن تنشط وتتسلح مرة أخرى، لذا فنحن مجرد غطاء لزجاجة".

ورد الفعل السلبي المتنامي لسياستها التجارية وظهورها المفاجئ والمؤثر في العالم قد حفز على إعادة تقييم السياسة الخارجية اليابانية في الثمانينيات. فقد تم صياغة الأجندة المحافظة الجديدة خلال إدارة رئيس الوزراء ناكاسوني ياسوهيرو (١٩٨٢-١٩٨٧) حيث اقترحت مفهومًا أكثر شمولا للمصلحة الوطنية، والاعتراف بأن اليابان لم تعد مجرد تابع في النظام الدولي، وتضمنت أجندة ناكاسوني توليدًا ذاتيًا وليس مجرد سياسة خارجية نشطة متكيفة تحول اليابان إلى الزعامة الدولية. وفي مطلع توليه السلطة عام ١٩٨٢، كتب ناكاسوني المفعم بالحيوية والقوي، " الضرورة الأولى هي أن نغير تفكيرنا، وبما أننا لحقنا بالآخرين فيجب أن نتوقع الآن أن الآخرين يحاولون اللحاق بنا، يجب أن نبحث عن طريق جديد لأنفسنا وأن نفتحه بأنفسنا. " وناكاسوني الذي كان دائما معارضا للموقف الحذر لمبدأ يوشيدا في الشئون الخارجية والتبعية للولايات المتحدة، انتهى ناكاسوني إلى أنه بما أننا لحقنا بالغرب، فإن اليابان تحتاج إلى تعريف أوسع جديد للمصلحة القومية. يجب ألا تظل اليابان متمسكة بالسياسات التجارية الضيقة التي كانت تتبع في الماضي: فقد كانت وسائل اليابان للنضال من أجل اللحاق بالآخرين، ويجب أن يكون لليابان على نحو متزايد الريادة في النظام الدولي.

كان ناكاسوني مدركا بأنه يسعى إلى تغير منتظم لم يكن ببساطة ثورة في السياسة الخارجية لليابان. إنه كان يعني تغيير التركيبة الاقتصادية لليابان، ونظامها

السياسي، وتعليمها وأهدافها الاجتماعية، وفي واقع الأمر طريقة الناس في التفكير. وخلال فترة منصبه التى استمرت سنوات عكف على استراتيجية كبرى لتحقيق هذه الطموحات الفريدة. وقد كانت هذه الطموحات هي الأيام المثيرة للارتباط الوثيق برونالد ريجان ومارجريت تاتشر، واعتراف العالم بمعجزة اليابان وتوقع إحراز التقدم في المستقبل. واستغل ناكاسوني المسئوليات الدبلوماسية لمنصبه للتشجيع على سياسة خارجية نشطة. وقد تحدث عن تعديل الدستور وحاول تغيير السياسات التي تحد من الإنفاق الدفاعي لليابان.

وقد ثبت أن تحقيق هذا التحول التاريخي للهدف الوطني بالغ الصعوبة. فالميراث المؤسسي للنضال الطويل للتفوق على الغرب قد أعاق التحول المنظم الذي تصوره ناكاسوني. وتوازن القوة في السياسات اليابانية كان لا يزال مع المؤيدين لاستراتيجية يوشيدا. ونظرا للدفع الذاتي القوي الذي خلقته في تاريخها الحديث، وقوة الحفز الرئيسية للحياة الوطنية استمرت لتصبح الديناميكية الاقتصادية للمؤسسات اليابانية، والإطار الاقتصادي والسياسي الذى عملت من خلاله وقيم العقلانية الاقتصادية التي تدفعها.

فترة ما بعد الحرب الباردة

في عقد التسعينيات دخلت شرق آسيا ما يمكن أن يطلق عليه فترة بلبلة وعدم وضوح رؤية، فترة تقلب وتغير متواصل وعدم يقين عندما كان شكل النظام الجديد لم يتضح بعد. فقد كانت هناك تفسيرات عديدة لتلك الفترة: انتهت الحرب الباردة فجأة بدون توقع من خلال انفجار داخلي هائل في النظام السوفيتي وليس انتصارًا على أرض المعارك. وعلى الرغم من هذا، برغم الانهيار الكامل للسوفيت في أوروبا استمرت قضايا الحرب الباردة في شرق آسيا، بما فيها انقسام كوريا، وموضوع تايوان، وانعدام وجود معاهدة سلام بين اليابان وروسيا بسبب النزاع

على الأراضي المتعلقة بجزر الكوريل الجنوبية، واستمرار الحكومات الشيوعية في الصين وفيتنام بالإضافة إلى كوريا الشمالية. ولم يظهر تهديد جديد يمكن أن يدفع إلى صياغة نظام جديد، ومناطق القوى، الصين وروسيا واليابان والولايات المتحدة كانت كل منها لأسبابها الخاصة متورطة في قضاياها الداخلية وتفتقد إلى رؤية استراتيجية للمنطقة. وكانت الصين لا تزال قوة ناشئة ذات هدف غير مؤكد مشغولة بمهام التنمية الاقتصادية الضخمة. ومثل الصين، كان على روسيا أن تتحول من الاقتصاد الموجه. واليابان في نهاية نضال طويل للحاق كان عليها أن تزيل القوانين المعوقة لاقتصادها وتحرير نفسها من المؤسسات التنموية، وتؤسس اقتصادًا سياسيًا ناضجًا. وكان على الولايات المتحدة صياغة رؤية استراتيجية جديدة من خلال تعديلات بسيطة في الوقت الذي تركز فيه على تجديد الاقتصاد المحلي المتأخر طويلا.

كانت السياسة الخارجية لليابان تتضمن العديد من الألغاز بعد الحرب الباردة: دولة معروفة بروحها الوطنية القوية تستمر في الاعتماد على قوة أجنبية لتحمي أمنها؛ تحافظ على دستورها المفروض عليها من الخارج الذي فسرته على أنه حرمان نفسها من حق الأمن الجماعي؛ وقد قاومت الحاجة المسلم بها على نطاق واسع لإصلاح مؤسساتها السياسية الاقتصادية المتعثرة؛ لم تتوافق بعد مع الأعباء التاريخية لماضيها الإمبريالي؛ إن صنع سياستها غامض وبطيء بشكل مجهد. وركزت معظم الدراسات عن كيفية تغيير اليابان لسياستها الخارجية في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة على محددات محلية وبخاصة الجدل الداخلي حول دور اليابان الدولي في المستقبل، وكانوا ينظرون إلى السياسة الخارجية لليابان بشكل مقلوب.

لكننا إذا نظرنا إلى طريقتها في الماضي ولاحظنا أن اليابان قد انتهجت التكيف مع التغيرات الكبرى في بيئتها الدولية والاسترشاد بسياسة انتهاز فرص داهية، بعد ذلك يصبح واضحا أنه في فترة البلبلة الحالية في شرق آسيا، إن اختبار

المحددات الداخلية لليابان لا يكفي لفهم دورها في المستقبل. وخلال القرن الحديث كانت هناك علاقة وثيقة بين التركيبة المؤسساتية الداخلية والبيئة الخارجية لليابان؛ فقد ضبطت اليابان مؤسساتها الداخلية بشكل نموذجي لكي توائم احتياجات النظام الدولي الجديد. ونتيجة لذلك، فمن المحتمل أنه إلى أن يصبح تركيب نظام ما بعد الحرب الباردة واضحا فلن تقوم اليابان باختيارات جوهرية؛ لكنها سوف تمضي ببطء وبحرص استراتيجي. كان هنري كيسنجر مصيبا عندما ذكر في كتابه الدبلوماسية أن " دور اليابان من المحتم أن يتكيف مع... ظروف متغيرة [لما بعد الحرب الباردة]، على الرغم من اتباعهم نمطهم القومي فإن القادة اليابانيين سوف يجرون التعديلات عن طريق تراكم الاختلافات التدريجية الطفيفة من الظاهر. "

وعبر تاريخها الحديث، كان مبدأ التكيف مع الفرص في النظام الدولي السائد لتعجيل القوة الوطنية لليابان هو السمة الأساسية المتكررة دوريا للسياسة الخارجية اليابانية. ومبدأ يوشيدا، في كل من سياسته الخارجية وفي مؤسساته الداخلية الداعمة، كان تكيفا لامعا مع تركيبة النظام الدولي خلال الحرب الباردة. غير أن النهاية المفاجئة وغير المتوقعة للحرب الباردة و"البلبلة" التي تلتها في شرق آسيا تركت اليابان بدون دليل تسترشد به. واكتسحت موجة الاضطرابات البلاد في التسعينيات. وعاني الاقتصاد أسوأ تراجع منذ الثلاثينيات، وانهار النظام السياسي الذي كان مشكلا ومتناغما وفق الظروف الفريدة للحرب الباردة في عام ١٩٩٣. وقد سقط الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP) بعد ثمانية وثلاثين عاما من الحكم المتواصل؛ وعانت الأحزاب من التعاقب المتردد لإعادة التنظيم، وتركت السياسة بلا دفة توجهها. وفي مواجهة هذه الاضطرابات أظهرت اليابان افتقارا مذهلا للهدف والتوجه الذي شل صنع سياستها. والنظام الياباني الذي كان يعمل بشكل جيد في ظل الحرب الباردة والذي كان من المتوقع أن يحتل الزعامة العالمية قد أصيب بالانهيار. ونتيجة لفشل اليابان الطويل في إظهار دور سياسي في الشئون العالمية والفشل غير المتوقع لمؤسساتها الاقتصادية التي كانت موضع فخر في يوم من الأيام، عانت من نقص مأساوي في مكانتها الدولية.

وتوالي الأزمات جعل من الظاهر أن حرمان مبدأ يوشيدا من المشاركة في القضايا الاستراتيجية قد أصبح مهجورا. كان صراع حرب الخليج الأزمة الدولية الكبرى الأولى لفترة ما بعد الحرب الباردة. وعندما تم تنظيم تحالف دولي في عام ١٩٩٠ بموجب قرار الأمم المتحدة، لم يكن من المتوقع أن اليابان كقوة اقتصادية كبرى تعتمد على الشرق الأوسط في أكثر من ثلثي احتياجاتها من الطاقة، سوف تكون جزءا نشطا في دعم التحالف. غير أن الجدل الذي تلا في اليابان بشأن دورها الصحيح كشف عن مزيج من الرضاء الذاتي، والانعزالية، ونفور من التخلي عن الوضع الراهن. ولعقود من انسحابها من السياسات الدولية أصاب الساحة السياسية اليابانية بالشلل. وفي النهاية قررت الحكومة إرسال أفراد بدلا من الإسهام بمبلغ ١٣ بليون دولار لدعم التحالف. هذا المبلغ الضخم كان محتقرا في العديد من الجهات الأجنبية بأنه "دبلوماسية دفتر الشيكات" واعتبره العديد فشلا من جانب اليابان في مواجهة مسئولياتها حيث تعتمد البلاد بدرجة كبيرة في استقرارها على النظام الدولي.

وأثارت أزمة أكثر قربا من البلاد نفس نوعية القضايا. ففي عام ١٩٩٤، عندما حدثت مكاشفة لحسم النزاع في كوريا الشمالية بشأن برنامج تسلحها النووي جعل الحرب تبدو وشيكة، طلبت القوات الأمريكية المتمركزة في اليابان مساعدتها في حالة نشوب صراع، وكان المسئولون اليابانيون غير قادرين على الوفاء بمطلبهم. ولو نشأ الصراع بدون هذه المساعدة قال وزير الدفاع الأمريكي وليام بيري فيما بعد " إنه سوف يكون نهاية للتحالف. فاليابان لها مصلحة كبيرة في كيفية حل تقسيم شبه الجزيرة الكورية الذي أحدثته الحرب الباردة، وليس فقط ستحدد طبيعة علاقتها الاستراتيجية مع أقرب جيرانها. وكان موضوع الوحدة الكورية على درجة من الأهمية في التركيبة المستقبلية للعلاقات الدولية في المنطقة بحيث ألقى بعبء ثقيل على علاقات اليابان بالصين وروسيا والولايات المتحدة، وكل منهم له المصالح التي تتقاطع في شبه الجزيرة، فقد تحتفظ كوريا الموحدة

بالأسلحة النووية أو تميل نحو الصين أو ترفض الموافقة على علاقة أمن مستمرة مع الولايات المتحدة، بما فيها بعض الوجود الأمريكي المستمر، أو تكون عدائية بعزم ثابت تجاه اليابان في رؤيتها للمستقبل- أي من هذه السيناريوهات سوف يمثل هزيمة كبيرة للسياسة الخارجية لليابان وسوف يكون مشكلة ذات شأن ضخم لمستقبل الأمة. ومع ذلك فعلى الرغم من أن لها حصة كبيرة في نتيجة توحيد كوريا، فإن اليابان لم تأخذ بزمام المبادرة في دبلوماسية حل تقسيم شبه الجزيرة. وصناع السياسة اليابانية المقيدين بميراث سياستها الخارجية في الحرب الباردة أبقوا على وضعها المنخفض، وبتفاعلهم وتكيفهم مع عملية التوحيد فإنهم بصفة عامة سيذعنون إلى الزعامة الأمريكية.

كانت اليابان ستبدو أكثر ملاءمة في توفير الزعامة لحل الأزمة المالية الآسيوية التي بدأت عام ١٩٩٧. لكن نظامها كان ضعيفا مرة أخرى. وفي وسط الهبوط الاقتصادي الممتد الذى - صممت فيه مؤسساتها على اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة- لم يعد من المناسب أو المجدي أن تستطيع اليابان حشد زعامتها لتحفيز اقتصادها وإصلاح مؤسساتها المالية والمساعدة على إخراج آسيا من الوباء الإقليمى.

وفي بيئة الحقبة الجديدة المتغيرة كان ظهور الصين إحدى المشاكل المعقدة لليابان. فلم يكن هناك شيىء مضايق نفسيا لهؤلاء اليابانيين الذين فكروا في دورهم الاستراتيجي في المستقبل وتطلعاتهم للزعامة في آسيا. ولم يكن هناك شيىء في البيئة الدولية لليابان يعتم المستقبل بدرجة أكبر من ظهور الصين. وفي الحقبة الحديثة لم تتعامل اليابان في يوم ما مع الصين كدولة قوية. وعبر التاريخ، كان ظهور قوة عظيمة جديدة يجعل الأمور غير مستقرة. لم تكن القوة الناشئة حديثا هي التي تتحدى الوضع الراهن السياسي والاستراتيجي، فربما يكون أيضا انتزاع حصة كبيرة من التجارة في فترة قصيرة نسبيا، قد أدى إلى توتر الصراعات الاقتصادية. لقد كان نفس الحال مع ألمانيا. وبالمثل، فإن ظهور اليابان كقوة كبرى

كان عملية ممزقة لم يتم التعامل معها بنجاح وبذلك أدت إلى الصراع الرهيب والهائل في تاريخ آسيا.

الحجم المحتمل لاقتصاد الصين، وعدم اليقين بقوتها وهدفها في المستقبل كأمة، القدر المحتمل من انحلالها البيني، وتنافسها من أجل الحصول على الموارد، والاضطراب السياسي والاجتماعي المحتمل حيث تخطو خطوات سريعة نحو التصنيع، كانت جميع هذه العوامل تبرر المخاوف اليابانية. تعاملت اليابان مع الصين الناشئة بحرص وحذر. وفكر صناع السياسة في فصل الاقتصاد عن السياسة في علاقتهم بالصين، وتركوا الأمر للولايات المتحدة للضغط على الموضوعات الجدلية السياسية المتعلقة بإصلاح حقوق الإنسان وعلاقة تايوان ببكين. ولم تكن اليابان مهتمة ببساطة باستغلال السوق الضخم في الصين، فقد كانت تأمل أيضا أن تستخدم المساعدة، وسيلة سياستها الخارجية الأساسية، للحصول على دعم وتلطيف السلوك الصيني. وكان لليابان دور معقد وحساس تلعبه في علاقاتها مع الصين، إلى حد ما لأنها منضمة إلى مثلث العلاقات مع الولايات المتحدة. وفي سياستها تجاه الصين، بحثت اليابان في أمر تعظيم استقلالها الذاتي الذي يمكن أن تتحمله واشنطن، ويجب أن تعتمد اليابان على الولايات المتحدة في التوازن مع الصين لأنها لا تستطيع القيام بهذا الدور بنفسها، ونتيجة لذلك فإن الإبقاء على تحالفها مع الولايات المتحدة يعتبر مسألة مهمة بالنسبة لليابان.

وفي نفس الوقت، لم ترغب اليابان في أن تكون رهينة أمريكية. وسياسة الصين التي كانت غير ملائمة بشكل سيئ السمعة والتي يحفزها على ذلك أغراضها المتعددة والاتجاهات غير المعلومة في سياساتها المحلية. وبالدرجة التي لا تكون فيها السياسة الأمريكية الصينية غير ملائمة ومتحدية فسوف تفضل اليابان الحفاظ على قدر من التباعد حسبما يتفق بالإبقاء على تحالفها مع الولايات المتحدة. وبعد أزمة المضايق التايوانية في عام ١٩٩٦، عندما أطلقت الصين صواريخها في

المياه القريبة من تايوان لإظهار عدم رضائها على تأكيدات تايوان بالاستقلال الأكبر، وافقت اليابان تحت ضغط أمريكي على زيادة الدور الدفاعي في حالة حدوث أزمة إقليمية. ونتيجة لذلك، فللمرة الأولى منذ انفتاح نيكسون وكيسنجر على الصين عام ١٩٧١، نظر الصينيون إلى التحالف الأمريكي الياباني بعين الشك، واعتبروا أنه موجه على نحو متزايد لاحتواء القوة المتنامية للصين ونفوذها. وكما حدث في وضعها المتسم بالانخفاض تجاه توحيد كوريا يحتمل أن تتحرك اليابان بحرص في المسائل السياسية التي يثيرها الصينيون.

ومن الواضح أن اليابانيين لديهم قدر محدود من خيارات السياسة الخارجية من خلال ميراث المؤسسات التي ظلت باقية منذ فترة اللحاق بالدول الأوربية وبالدور الفريد الذي لعبته اليابان في النظام الدولي خلال الحرب الباردة. فقد عمل النظام السياسي بشكل فاعل في ملاحقة التقدم الاقتصادي لكنه تراخى عندما اختبر في إجراء تغيرات في أهداف الأمة وفي تطوير سياسات ومؤسسات جديدة. وسوف تكون عملية إعادة توجيه الهدف الياباني شاقة وتتطلب وقتا طويلا، وتحتاج إلى ثورة مؤسساتية. وتطوير سياسة خارجية بتماثل كبير بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية لدورها الدولي سوف يختبر ممارساتها المؤسساتية وغير الرسمية المكرسة بعقود من النجاح في المسائل الاقتصادية المحضة. والتركيز بشكل قصري على النمو الاقتصادي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كلها ترك العديد من المؤسسات السياسية- الاستراتيجية دون تطوير. وضعف رئاسة الوزارة وعدم وجود ممارسة لإدارة الأزمات وعدم خبرة في نشر القوات المسلحة كانت من الأمثلة البارزة. وكمسألة مصلحة ذاتية، تحالفت اليابان بشكل متكرر مع القوة السائدة الصاعدة، ومن المحتمل أن تستمر في الاعتماد على تحالفها مع الولايات المتحدة في ضوء مؤسساتها السياسية- الاستراتيجية غير المتطورة والطبيعة غير المؤكدة لتوازن القوى في شرق آسيا. ومع ذلك فهناك اعتراف متزايد بأن هذا التحالف سوف يكون أكثر تبادلا، وأكثر توازنا في التزاماتها عما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة.

كان اليابانيون من الناحية التاريخية يميلون إلى إجراء تغيرات جوهرية في مؤسساتهم المحلية كجزء من توافقهم مع نظام دولي متغير. وفي بيئة اليابان ما الحرب الباردة هناك شكوك ضخمة تتضمن دور الولايات المتحدة في آسيا في المستقبل، وعولمة رأس المال وظهور الصين، ومستقبل توحيد شطري كوريا. واليابان ليست مستعدة لأن يكون لها زعامة دولية. إنها على نحو مثالي متفاعلة ومتكيفة وتنتهز الفرص وبرجماتية في سعيها نحو مصلحتها الوطنية. ومن الناحية التاريخية، في أوقات عدم اليقين غالبا ما تتحرك اليابان بشيء من الحذر، وتنتظر وضوح الاتجاهات، وذلك بسبب طبيعة عملية اتخاذ القرار. كان المرحوم البروفيسور كوسالا ماساتاكا مراقبا ذكيا للسلوك السياسي الياباني، حيث أكد على صعوبة التوصل إلى اتفاق جماعي في مواقف الغموض الكبير في إطار البيئة الدولية لليابان: "يمكن الحصول على إجماع دون صعوبة كبيرة عندما تكون طبيعة المهمة واضحة. وغالبا، على سبيل المثال، كان اليابانيون ممتازين في التكيف مع الضغوط القوية والحاسمة التي تأتي من الخارج. وعندما يكون الموقف معتما يقعون في المشاكل. " ووفقا لذلك، فإن تركيبة التصادم المنظم والحرص الاستراتيجي في السياسات اليابانية في نهاية القرن العشرين يحتمل أن تسود إذا استمر التغير الحالي في نظام شرق آسيا. ولكن ما إن تصبح تركيبة البيئة الخارجية واضحة، فمن المحتمل أن تكيف اليابان نفسها وفق النظام الجديد. وعلاوة على ذلك، إذا كان الماضي هو الدليل الذي يعول عليه، فإنها سوف تتكيف بالسرعة التي ستدهش الذين لا ينظرون إلا إلى جمودها الحالي.

الفصل الثامن

الصين

طريق ملتوٍ للوصول إلى المسرح العالمي

بقلم: ميشيل أوكسنبرج

حتى اليوم، يعد منظر قمة كنج شان أو تل الفحم في بكين في غاية الروعة[1]. وهذا المكان الذي يقع ضمن الأراضي السابقة للقصر الإمبراطوري، يمتد من محور الشمال - الجنوب الذي كانَ مهمًا من الناحية الكوزمولوجية لعواصم الإمبراطورية الصينية لأكثر منْ ألفي سنة. ففي الامتداد الجنوبي تغطي الهكتارات المدهشة الأسقف المستطيلة ذات البلاط الذهبي مئات بنايات القصر المُجَصَّصة بالزنجفرَ. وأكبر هذه القاعاتُ هي قاعة الانسجام العظيم، حيث يقابل الإمبراطور، الذي يُواجهُ عرشه امتداد المحور جنوباً، موظفيه البيروقراطيينَ والوجهاء الأجانب الذين يحملون الجزية، الذين طبقاً للطقوس، يؤدون الكوتو - وهو عبارة عن ركعات ثلاث وتسع خبطات للرأس على الأرضية - "بوجه ممتقع وفرائص مرتعدة."

---

(١) هذا الفصل يستمد بصفة خاصة من جون فيربانك وميرل جولدمان، الصين: تاريخ جديد(كمبردج،ماساشوتس: مطابع بلكناب، ١٩٩٨)؛ جون فيربانك وآخرين، النظام العالمي الصيني: العلاقات الخارجية للصين التقليدية) كمبردج، ماساشوتس: مطابع جامعة هارفارد، ١٩٦٨)؛ جوزيف ليفينسون، الصين الكونفوشية ومصيرها الحديث(بركلي: مطابع جامعة كاليفورنيا، ١٩٦٨)؛ فردريك ووكمان الابن، سقوط الصين الأمبراطورية(نيويورك: المطابع الحرة،١٩٧٥)؛ باميلا جروسلي، المانشو(لندن ونيويورك:بلاك ويل،١٩٩٧).

والإمبراطور والأشخاص الموجودون في حاشيته الموثرة، كانوا الأشخاص الوحيدينَ على الأرضِ الذين يُمكِنُهم أنْ يتسلّقوا تَـلَّ الفحـمِ، ويـرون العجائـب المعماريةَ المنتشرة في أرجاء المدينةِ. وكان يرتفع في ربعِ الدائرة الجنوبي الشرقي للمدينةِ السقفَ الدائري المغطى بالبلاط الأزرق للمعبدِ الـسماوي، حيـث يـؤدي الإمبراطورَ الطقوسَ السنويةَ، التي ساعدتْ على تَناغم عوالمِ السماواتِ والأرضِ، بحيث يتمتع عالمه الدنيوي بالنظام والكرم. ومِنْ تَلِّ الفحمِ يُمْكِنُ أنْ يَـرى المـرء المراكزَ الطقوسيةَ الأخرى لبكين: ففي الشرقِ، معبد الشمسِ، وفي الغربِ، معبـد القمرِ؛ وفي المنطقة الجنوبية الغربيةِ، معبد الزراعـةِ؛ وفـي المنطقـة الـشمالية الغربيةِ، المعبد الكونفوشي الرائع. وهناك، أدرج على ألـواح الرخـامِ المحفـورةَ أسماء المرشحين لاجتياز امتحان المستويات العليا من الخدمة المدنيةِ، الـذي كَـانَ يعقد كل ثلاث سنوات منذ تأسيس أسـرة مـنج فـي عـام ١٣٦٨. وراء المعبـدِ الكونفوشي، كَانَ يقع يونج – هي – جونج، مجمع المعابد المزخرف الضخم ،الذي شيده الإمبراطورِ كيانلونج كجزء مِنْ رعايته للبوذيةِ التيبتيةِ. وفي أمـاكن متفرّقـة من المدينة المحاطة بأسوار في مناطق وغير محاطة في مناطق أخـرى، كانـتْ تَزدهرُ المعابد الداوية والمعابد البوذية الصينية ومساجد تَخْدمُ الجاليـةَ الإسـلامية الكبيرةَ في المدينةَ.

وفي أواخر القرن الثامن عشر، كان الامتداد الشمالي للقناة الرئيسية خـارج أسوار المدينةَ الشرقيةَ، يكتظ بالمراكبِ التي تَجْلـبُ الارز ، والحريـر، والفخـار وسلعًا أخرى مِنْ الجنوبِ؛ كانت تخزن السلع في مخـازنِ ضـخمةٍ تقـع داخـل البواباتِ الشرقيةِ للمدينةِ. وكان البعض مِنْ هذه السلعِ، وخصوصاً التوابـل، يـأتي منْ جنوب شرق آسيا. وفي البواباتِ الشمالية الغربيةَ للمدينة، كانت تتجمع الجمال ورعاتها تَجمّعَ في نهايةِ طرقِ القوافلَ التي تَصلَ إلى طريقِ الحرير القـديمِ الـذي يَرْبطُ الصين بالشرق الأوسطِ. وفي الأيام المتكررة الخالية من الغيوم فـي القـرن الثامن عشرِ – التي يوجد القليل منها في مثل هذه الأيامِ في الهواءِ الملوّث لبكـين في أواخر القرنِ العشرينِ – يمكن أن يرى المرء مِنْ تَلِّ الفحمِ الجبالِ التـي تَمتـدُّ

نحو الشمال وغرب المدينة. وعلى مسافة أبعد، وعلى الرغم من عدم رؤية تل الفحم، كَانَ هناك السور العظيم، الذي أعيد بناؤه في عهود منج، والذي تم تصميمَه من أجل حماية الصين ضدّ ما كان يعتبر على نحو تقليدي ضعفَها الأعظمَ: الغزو منْ وسط آسيا. كانت الرسائل تنقل بسرعة على طول السور منْ برجٍ إلى برج إلى المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشمالية الغربية البعيدة.

وفي أواخر القرن الثامن عشر، كانت تمتد المملكة الحالية للإمبراطورِ كيانلونج منْ جزيرةِ تايوان في الشرقِ إلى الواحاتِ في المناطقِ القاحلة في أقصى الغرب ومن الجنوبِ الاستوائي إلى المناطقِ البدويةِ لمنغوليا الحالية ومنشوريا (والتي منها زحف أسلافُ الإمبراطور مانشو جنوباً، وأسّسوا أسرة كنج الحاكمة في عام ١٦٤٤). ووراء النطاق المُحَدَّد بشكل غير دقيق، اشتركت ممالك مُخْتَلفة، ومجموعات بدوية، وحكومات كهنية في علاقاتِ طقوسيةٍ دوريةٍ مَع بلاط كنج ،الذي اعتبره الصينيون كاعتراف بالتفوقِ الأخلاقي للإمبراطورِ. وأولئك الذين كانوا يقدمون الجزية لَمْ يَروا العلاقةَ بالضرورة بنفس الوضوح. وفي الحقيقة، كان السلوك الفعلي لدبلوماسيةِ كنج إلى حدّ كبير أكثرَ مرونة منْ الطقوسِ الكهنوتية المقترحة. وعلى سبيل المثال، كان تَعاملَ كنج بشكل مختلف مع الدول الآسيويةِ الداخليةِ عن دول الجوار جهة الشرقِ. وقد كانت علاقاته مَع التبت غامضة بشكل مغرض، إذ كانت توحي أنّ الإمبراطورَ راعي علماني وحواري ديني للبوذيةِ التيبتيةِ. وكانت علاقاته متوترة مَع كوريا، وعند الضرورة، كانت تبرم اتفاقياتِ كند.

ومع هذا، فسواء منْ صفاءِ تَلِّ الفحمِ أو وسط ضوضاءِ شوارعِ بكين المتربة، في أواخر القرن الثامن عشر، كان لدى العاصمة الإمبراطورية ذلك الإحساسِ بالفخامة، والقوة، والشعائر الدينية، والاستمرارية التي لا يمكن لأي مقيم ولا زائر أنْ يتخيل بسهولة أنّ شيئا يُمْكِنُ أنْ يَسحقها ما دام الإمبراطور يحَكمَ المملكة بحكمة وبإحسان ويبقىَ على الشعوب التيبتية والإسلامية والمنغولَ البدوَ في الداخلِ تحت السّيطرة.

بيد أنه مع نهاية القرن الثامن عشر، وصلت القوى التي تُحطّمُ إمبراطوريةَ كنج في القرنِ التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد طرقت الأمبراطوريات الروسية والبريطانية التوسعية الأبوابِ الصينية. فقد كانت تستقر بالفعل في الركن الشمالي الشرقي من سور المدينةَ إرسالية كنسية روسية، نتيجة معاهدة وقّعتْ بين مبعوثي الإمبراطورِ والقيصرِ في كياختا في عام ١٧٢٧. وبدأ البريطانيون يفرضون وجودهم في الهيمالايا، في مدينة كانتون حيث فَتحتْ شركة الهند الشرقيةَ البريطانيةَ مكاتبَها في ثمانينيات القرن الثامن عشر، وبشكل مؤقت في بكين نفسها، عندما قاد اللّورد ماكارتني إرسالية مِنْ الملكِ جورج الثّالث إلى الإمبراطورِ في عام ١٧٩٣. كانت الصادرات الصينية من الحريرِ، والخزف والشاي إلى غرب أوروبا عن طريق الهند أو العالم الجديد قد ساعدت كانتون على الإزدهار في التجارةِ الدورية التي تنظمها الدولة عن طريق تلك المدينة. لكن الغربَ كَانَ يَعاني مِنْ عدم توازن تجاري حادّ، وبدأ تُجّاره يجلُبون كمياتِ صغيرةِ مِنْ الأفيونِ مِنْ الهند إلى الصين في أواخر القرن الثامن عشر. وبحلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وصل استخدام الأفيونِ إلى نسب وبائيةَ. ولم يظهر المبشّر الأول في كانتون حتى عام ١٨٠٧، وسرعان ما تَراجعَ إلى ملقا. وفي غضون عقدين أو ثلاثة بدأ النشاطِ التبشيريِ البروتستانتي بصورة جدّية،يُشكّلُ تحدياً أيديولوجياً على النظام الكونفوشي. والتهديد الثلاثي الذي فرضه الغربِ – قوّته العسكريةِ، وتجارته، وأيديولوجياته – كَانْ كامنا. ولا يقل في الأهمية التوترات المحلية الخطيرة التي ستهز الدولة الصينية – ثورات الفلاحين، التي أزكى جذوتها جزئياً الزيادةِ السكانية السريعةِ والاستجابة الحكوميةِ غير الملائمة – بدأت تظهر واضحة مع نهاية القرن الثامن عشر، على الرغم من أنها لم تستشعر بعد بصورة حقيقية في بكين.

في غضون قرن، نهبت قوات أجنبية والصينيون الغزاة المرافقون لها أجزاءَ بكين مرّتين، المرة الأولى في عام ١٨٦٠ وبعد ذلك في عام ١٩٠٠. وهزمت إمبراطورية كنج في سلسلة من الحروب وبخاصة حرب أفيون ١٨٣٩ – ١٨٤٢،

الحرب الإنجليزية – الفرنسية ١٨٥٨ – ١٨٦٢، والحرب اليابانية – الصينية ١٨٩٤ – ١٨٩٥، والإرسالية العسكرية الدوليَّة التي رَفعتْ حصارَ عام ١٩٠٠ عنْ بكين. وقد أُجبرَت على تَوقيع معاهدات بتسليم أجزاءٍ من الأراضي الصينية،ومَنْحُ القوى الأجنبيةِ امتيازات خاصّة. وعلاوة على ذلك، هَزّتْ ثورات الفلاحين الهائلةِ الإمبراطوريةِ في صميمِها: التايبنج، النيان،والانتفاضات الإسلامية الواسعة في جنوب غرب البلاد.

وربما باستثناء روسيا، لم تعان أي مِنْ الأممِ السبع التي كَانتْ قوى رئيسيةً في نهايةِ القرنِ العشرينِ مثل هذا الدخولِ المؤلمِ والمأساويِ إلى العصرِ الحديثِ. وفي الحقيقة، فمِنْ نظم العقائد الرئيسية في العالمَ (الكونفوشوسية، والمسيحية، والهندوسية، والبوذية، والإسلام) أخفقت الكونفوشوسية الراشدة المدعومة من قبل الدولة فقط في أن يكتب لها البقاء في القرنِ العشرينِ. ومن غير ريب، فقد دامت الكثير من القيم الكونفوشوسية بين عامةِ الناس الصينيين، لكن الهجوم الغربي، المقترن بالأزمةَ المحليةَ للحكمِ، أظهرت عدمَ فاعلية النظامِ الإمبراطوريِ وعدم فاعلية الكونفوشوسية الراشدة المدعومة من الدولة التي تأصل فيها النظام.

وهكذا مع مطلع القرن العشرين، بَدأت الصين الحديثة تواجه التناقضِ العظيمِ الذي كان له وقع شديد على زعمائه طوال المائة سنة التالية: فقد كان للصين الحضارةُ الأكثر قدما والأكثر استمرارا بين القوى العظمى الموجودة حاليا، لَكنَّها كَانَت الوحيدَة بينهم التي تعاني من كسوف كليّ للعقيدةِ الرسمية والمؤسساتِ التي آزرت تلك الاستمراريةِ. وإلى حَدّ كبير، يتضمن مسعى السياسة الخارجية الصينية في القرنِ العشرينِ لإصلاح المظالم الوطنيةِ واستعادة العظمةِ المفقودةِ.

هذا البحثِ عن الثروةِ والقوّةِ حدد المهامَ التي تواجه القادة السياسيين للصين في القرن العشرين: كَيفَ يُعاد تشكيل الدولة الصينيةَ؟ على أي نظامٍ من العقائد تتأصل تلك الدولة؟ كيف ينبغي أن يكون مجالها السياسي والإقليمي؟ وكَيفَ يحققون الثروةَ، والقوّة، والأمن لبلادهم؟ وفي الحقيقة، مع نهاية القرن التاسع عشر، عرّف

متفقون من أمثال لياتج كيشاو ويان فو أربعة قضايا أساسية التي ستحدد مُعظم الجدل السياسي للقرنِ العشرين: ما الذي يجب أن تستوعبه الصين منْ الغربِ لكي تُحقق الثروةَ والقوَّةَ؟ ما الذي يجب التخلص منه من ماضي الصين لأنه أعاق النهضة الصينية؟ ما الذي يجب أن تحتفظ به الصين من الماضي لأن عرّفَ الوجود الصينيَ وأعطى تميزَها؟ وما يجب أن يرفض بشدة منْ الغربِ لأنه حُطّمُ الجوهرُ الصينيُ؟ وأحياناً بشكل ضمنيْ وعادة بشكل واضح، تؤطر هذه الأسئلة الجدل حول الخطوط العريضةِ للسياسة الخارجيةِ الصينيةِ في القرنِ العشرين.

البيئة العالمية والإقليمية الاستراتيجية الطبيعية للصين

مع نهاية القرن التاسع عشر، تشكلت بصورة أساسية البيئة الاستراتيجية الطبيعية الإقليمية التي ستقطنها الصين في السنَوات المائة التالية. عالم الصين، أي المنطقة التي تدخل بشكل مباشر ضمن مصالحها الأمنية، تمتد منْ شبهِ جزيرة كامتشاتكاوهوكايدو في شمال شرق آسيا إلى شبهِ القارة الآسيويةِ الجنوبيةِ ومنْ جزر المحيط الهادي إلى آسيا الوسطى. ومنْ القرن السادس عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر، سيطرت صين موحدة على قلب المنطقةَ. ومع ذلك فقد أحدث القرن التاسع عشر تغيرًا هائلاً في المنطقةِ، ومع نهاية ذلك القرنِ، ظهر ترتيب إستراتيجي جديد والذي دام طوال القرنِ العشرين. أي احتوتْ المنطقةَ خمس قوى رئيسيةَ: اثنتين أصليتين في المنطقةِ، وهما الصين واليابان؛ واثنتين ارتبطتا بها بشكل معقّد، روسيا والولايات المتّحدة؛ وقوة محيطة بها، بريطانيا ووريثتها الهند كقوَّة مهيمنة على جنوب آسيا.

وجاء نظام القوى الإقليمي المكون من القوى الخمس إلى الوجود عندما تضاءلت قوَّةَ إمبراطورية كنج، وعندما تضاءلت هيمنة الأسطول البحري البريطاني على الملاحة في آسيا، بينما فرضت ألمانيا وجودها في كل مكان. وتوسّع روسيا في وسط آسيا وبناؤها للسكةِ الحديد العابرة لسايبيريا حَسّن قدرتَها على بسط نفوذها في المنطقةِ. وبحصول الولايات المتحدة على هاواي والفلبين في

١٨٩٨، أصبحتْ القوَّة المهيمنة على المحيط الهادي. والأكثر أهميَّةً،فقد أظهر المد التوسّعي لليابان، في الانتصاراتِ المذهلةِ على الصين في ١٨٩٤ - ١٨٩٥ وروسيا في ١٩٠٤ - ١٩٠٥، مُقَدِّم قوَّة جديدة في المعادلةِ. وقد حدد من ذلك الوقت التوزيع المتغير بشكل ثابت للقوَّة بين هذه البلدانِ الخمسة والعلاقات المتبادلةِ الناشئةِ بينها التشكيل الإستراتيجيَ في المنطقةِ .

بيد أنه في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، أظهر نظامَ القوي الإقليميَ الآسيويَ المكون من الدول الخمس، خاصيتين جديدتين مهمتين. الأولى، مِنْ بدايةِ القرنِ حتى أواخر الثمانينياتِ، وجدت اثنتان على الأقل مِنْ هذه القوى الخمس نفسيهما محصورة في صراع مرّير، مَع متسابقين يُبحثون عن حلفاءَ وعملاءَ. ومُعظم القرنِ العشرينِ، قسّمَ على الأقل أحد خطوط الصدع الرئيسية الجالبة للتَوَتّرَ جزءا من المنطقةِ عنْ آخرِ. ومع ذلك، مع نهايةِ الحرب الباردةِ، كُانت لكل القوى الرئيسية الخمس علاقاتُ بنّاءةُ في الأساس بعضها مع بعض؛ ولم يعد هناك خطَّ صدع يُقسّمُ المنطقةَ. ثانيا، حتى ثمانينياتِ القرن العشرين،كان الترتيب الإقليمي الآسيوي، والتنافسات، والتحالفات بشكل كبير نتاج التَطَوّراتِ العالميةِ. فالتنافس الإنجليزي - الألماني، والحرب العالمية الأولى، والكساد العظيم والحرب الباردة السوفيتية الأمريكية، أثّرتْ بشكل كبير على التحالفات الآسيويةِ. ومع نهاية القرن، تغير الموقف؛ فقد بدأت آسيا والصين واليابان بشكل خاص، تؤثر على الاهتمامات العالمية، والتحالفات، والأرصدة. فدينامية المنطقةَ الاقتصاديةَ وقدراتها العسكريةَ التقنيةَ المُتزايدةَ تحول النظامَ الدوليَ. وتَطَوّراتِ مثل الأداء الاقتصادي لآسيا، وإدارة العملةِ في الصين وإستراتيجيةِ الأسلحةِ النوويةِ قد شكلت التوازن العالمي.

وعلاوة على ذلك، في أوائل القرن العشرين،أصبحت رقعة الشطرنج الإستراتيجية الإقليمية واضحة ، وظلت كذلك طوال القرنِ العشرينِ. وتقاطعت مصالح القوى الرئيسيةِ في عدد مِنْ المواقعِ: جزر المحيط الهادي، تايوان، شبه جزيرة الهند الصينية وجنوب بحر الصين، ومضيق ملقا، الهيمالايا والتبت، وآسيا

الوسطى وزنجيانج، ومنغوليا، وسايبيريا، ومنشوريا، وبحر قزوين والمناطق المحيطة به وكوريا. ولم يكن لأي من القوى الرئيسية الخمس مصالح أمنيةٌ حيويةٌ في كُلّ هذه المواقع. وفي واحدة منها فقط - كوريا - تقاطعت مصالحُ أربعة قوى منْ القوى الخمس. فقد ظهرت معظم الحروبِ التي تضمّنت القوى الرئيسيةَ في تنافسها للتأثيرِ والسيطرةِ على هذه المواقع.

بسبب حجمِ الصين وموقعها الجغرافي المركزي، تأثر أمنها بالترتيباتِ التي وضعت في أغلب هذه المواقع، خصوصاً في الأماكنِ التي يمكن أن يستخدمها الخصم كقاعدة والتي يطلق منها الهجوم على الصين. فقد كانت تستخدم تايوان، الهند الصينية، الهيمالايا والتبت، وآسيا الوسطى وزيانجيانج ومنغوليا، ومنشوريا، والشرق الأقصى الروسي، وكوريا جميعاً لهذه الأغراضِ، في كل من ماضي الصين البعيد وأثناء السنوات المائة والخمسين الماضية. ونتيجة لذلك، فإن قادة بكين مُتيَقّظون خصوصاً وبسرعة يؤكدون مصلحة الصين عندما تريد قوّة معاديةٌ السَيْطَرة على أي من هذه الأماكنِ.

حدد هذا الوضع الخيارات الإستراتيجيةَ التي واجهت قادة الصين في القرنِ العشرين، وخصوصاً في ضوء ضعفِ الصين. ومُعظم القرن، كان على قادة الصين أن يتفاعلوا أو يستجيبوا لبيئةَ ليست لديهم عليها تأثير كبير. وكان عليهم أنْ يَحْسبوا أي القوى الرئيسيةِ الأقلّ تَهديدا لهم وأي القوى المحتملة التي تعرض المساعدةِ الأكبر. وفي المقابل، كان عليهم أنْ يُحددوا مَنْ يشكل التهديدَ الأعظمَ لحكمهم وأمنهم القومي. وكان لا بُدَّ أنْ يُقيّموا كيف يُمْكِنُ استغلال التنافسات بين القوى الأخرى. وعلاوة على ذلك، كان لا بُدَّ لهم أنْ يُحددوا الأولوياتَ بين الكثيرِ من التهديدات المختلفة في محيطهم. هَلْ كانتْ التهديدات منْ الساحلِ أو من الداخل أكثر خطورة ؟ كيف يمكن نشر القدرات العسكرية المحدودة للصينَ؟ وفي الحقيقة، أيّ نوع القدرات العسكريةِ التي يَجبُ اكتسابها للتعامل مع التهديداتِ؟ وما الأولوية التي يَجبُ أنْ تعطى لامتلاك القوة العسكريةِ، بالمقارنة بتخصيصِ الموارد من أجل تنمية البنية التحتية الاقتصاديةِ؟

تجاوزت القرارات الاستراتيجية التي تُواجهُ قادة الصين طوال القرنِ العشرينِ خيارات التحالف وتقييمِ التهديدَ الذي قد يواجه أيّ مجموعة القادةَ. وكُلّ قوة من القوى الرئيسية التي عَرضت الحماية والمساعدةَ لصين ضعيفة أرادتْ أيضاً أنْ تَتدخّلَ في الشؤون الداخلية الصينيةِ. وجلبت كُلّ قوة أجنبية مَعها رؤية عن كيف يجب أن تحل الصين مشاكلَها المحليةَ؛ وأرادت كل قوةَ أن تتكامل الصين مع نظامها الاجتماعي الاقتصاديِ العالميِ أو الإقليميِ أو الخاصِ بها. وتمنت بريطانيا أن تدخل الصين في عالمِها الموجهِ بشكل تجاري مِنْ المستعمراتِ والمستعمراتِ الجديدةِ. وأرادت الولايات المتّحدة أن تنشئ صين مفتوحةً، وديمقراطية، وربما صين مسيحية. وأرادت اليابان خلال الثلاثينياتِ وأوائل الأربعينياتِ أن تدمج الصين في خططها في مجالِ ازدهارِ مشترك أعظم شرق آسيويِ، وأراد الاتحاد السوفيتي إنشاء دولة لينينية تتكامل مع التكتل التجاري والعسكري السوفيتيِ.

وعندما كان قادة الصين يصيغون استراتيجيات تكامل أمنهم القومي وتطورهم الاقتصادي، كان عليهم أنْ يَدرسوا كَيفَ يُعدّلونَ ويَطوعون إستراتيجياتَهم في ضوء طلباتَ شريكِهم الخارجيِ المُفَضّلِ الذي يسعى إلى فرض نفسه عليهم. ومِنْ هذا المنظورِ، كانت السياسة الخارجية الصينية طوال القرنِ العشرينِ هدف المفاوضاتِ بين مخططيها الصينيينِ والقوّةِ الخارجيةِ التي يختارون منها أو اضطروا إلى طلب المساعدة منها. كان على قادة الصين أن يحسبوا ما إذا كانت الطلبات التي فرضتها قوة أجنبية على حكمهم المحلي تساوي المنافعَ التي يحصلون عليها مِنْ التعاونِ. بيد أنه عشية القرنِ الحادي والعشرينِ، جمّعَ قادة الصين قوة كافيةً تُمكنهم من تَحدّي الدول الأخرى بطريقة مماثلةِ.

الأهداف

الأهداف المعلنة

جاءت أهداف السياسة الخارجية الصينية مِنْ تراثِها التاريخي وبيئتها الإستراتيجية. وطوال القرنِ العشرين، جاهر قادة الصين المتنوّعين بمجموعة مماثلة مِنْ الأهداف على المستوى العامّ الأكثر بلاغة. وقد وجدت موضوعات مماثلةٌ في مبادئ الشعب الثلاثة لصن ياتسن (القومية، الديمقراطية، والاشتراكية)، ونداء شيان كاي شيك في قدرِ الصين، والخطب والمقالات التي جمّعت من الأعمالِ المختارةِ لماو تسي تونج ودينج زياوبنج ونداء زيانج زيمين عام ١٩٩٧ إلى صين متقدمة قوية، موحدة ، ناجحة، اشتراكيا، وديمقراطيا، وثقافياً.

وكُلّ هدف من أهداف الصين المعلنة غالبا قد نشأ من تاريخِها الحديث. فقد نشأ التأكيد على الوحدة والاستقرار من فترةِ التشرذم الطويلة والحرب الأهلية. ونَبْعُ الاشتياق للاستقلالِ مِنْ خضوع الصين للقوى الخارجيةِ ومواقعِ الامتيازِ التي حصل عليها الأجانب داخل الصين. ونشأ التأكيد على القوّةِ والأمنِ من الاختراقِ والاستغلالِ المحسوسِ للصين الضعيفة من كُلّ القوى الرئيسية. ونشأ السعي نحو الازدهارَ والثروةَ مِنْ الفاقةِ التي انتشرت في أجزاء كثيرةٍ مِنْ البلاد، جَعلَ كل شيء أكثر مرارة عند اجترار ذكريات الأرض الوفيرة في الماضي.ونشأ المسعى نحو مجتمعٍ عادلٍ وترتيباتٍ سياسيةٍ جديدةٍ مِنْ اعتراف واسع الانتشار بأن أنماط اجتماعية حضارية وسياسية سابقة، حتى في العصور الإمبراطوريةِ، قد روّجَت للظلمِ الكثيرِ ومَنعَت رَدَّ فعّالَ في أغلب الأحيان للتحديات التي فرضت عليها من العالم الخارجيَ. ومطلب الاحترامِ، والكرامة، وصوت في مجالسِ الأممِ نَشأ من الإذلالِ المتراكم على الصين، لَيستْ فقط في المعاهداتِ التي فرضت على حُكّامِها

في القرن التاسع عشر، لكن في عدم وجود صوت لها في معاهدات فيرساي في نهاية الحرب العالمية الأولى ويالتا في نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد ساهمت الصين مع الجانب الفائز في كلتا الحربين العالميتين، لكن مصالحها قد أُهملت في ترتيبات ما بعد الحرب بسبب ضعفها.

تفسيرات مختلفة للأهداف

على الرغم من أن زعماء الصين، ومفكريها السياسيين، وإستراتيجييها قدر أظهروا قدرًا كبيرًا من الاستمرارية والاتساق في الأهداف القومية وأهداف السياسة الخارجية التي وَضعوها بشكل مفصل، فإنهم وجدوا صعوبة في المعنى الدقيق لكلماتهم، وغالبا ما كانوا يعطون أولويات مختلفة للأهداف المتعارضة. فعلى سبيل المثال،على الرغم من أن كلّ الزعماء طالبوا بصين موحدة، فإنهم اختلفوا على ما يجب أن يكون مجالها الإقليمي الدقيق. فالكومنتانج، الحزب القومي لشيان كاي شيك، على سبيل المثال، استمر في الادّعاء بأن كُلّ منغوليا، بما فيها منغوليا الخارجية، أو الجمهورية المنغولية، كانت جزءا من الصين؛ ومع ذلك فإن ماو تسي تونج والحزب الشيوعي الصيني (سي سي بي)، لَمْ يُؤكّدْ على أنّ منغوليا تنتمي إلى الصين بشكل شرعي. ومع ذلك ادّعى ماو الأحقيّة في تايوان بعد وُصُوله إلى السلطة، إلا أنه يدخلها ضمنْ أراضي الصين التاريخية أو العرقية في المقابلات التي أجراها مَعه الصحفي الغربي إدجار سنو في عام ١٩٣٥.

والإحساس الصينيُ بالهوية ومجالها الإقليمي نقطة خلاف متنازع عليها. فالأقليّات العرقية في الصين التي تشكل ٨ بالمائة تقريبا عامة الناس الذين يَعيشون في المناطقَ الحدودية، لا يَتحدثون أيّ شكل من اللغة الصينية والذين من غير الهانَ، يُشكّلُ صعوباتَ معيّنةَ للهوية الوطنية. وقد مال زعماءَ الهانَ في القرنِ العشرين إلى المطالبة بالأراضي التي يقطنها هؤلاء الناس (تعتبر الجمهورية المنغولية استثناءً)، لَكنّهم أدلوا بوجهاتَ نظر مختلفةَ حول ما إذا كان ينبغي على الدولة أن تسعى إلى استيعاب الأقلّياتِ في الثقافة السائدة أو مَنْحهم قدرًا كبيرًا من

الحكم الذاتي. سياسات نحو الأقليّات العرقية بها قدر كبير من ملابسات السياسة الخارجية، حيث تعبر الأراضي التي تسكنها معظم الأقليّات العرقية الحدودَ صينيةَ.

وتثار قضايا الهوية أيضا بالنسبة لشعوب الهان التي تعيش خارج الصين. فعشرات الملايين "من هؤلاء الصينيين في الخارج " يَستقرّون في جنوب شرق آسيا. فقد هاجرَ أسلافُهم إلى ما تسمى اليوم أندونيسيا، الفلبين، فيتنام، تايلاند، وشبه الجزيرة الملاوية. وفي بَعْض المناطق ، وبخاصة تايلاند والفلبين، فإن معظم المواطنين الذين لديهم خلفية عرقية للهان انضمّوا إلى الثقافة السائدة، ولكن في أماكن أخرى مضت عملية الاستيعاب ببطء إن لم تكن لم تحدث على الإطلاق. ما هي مسؤولية الدولة الصينية تجاه هؤلاء الناس، خصوصاً عندما يَعانونَ منْ التمييز؟ هَلْ الهان الصينيون لديهم حقّ العودة إلى وطن أسلافهم ؟ وهَلْ الدولة الصينية لَها أيّ ادّعاء شرعي على ولائهم؟ هذه الأسئلة لَها نتيجةُ سياسة خارجية، ولا يزال يطعن في حكمها بشكل هادئ في الصين.

الأولويةُ التي أعطيت إلى الحكم الذاتي الوطني، والاستقلال، والسيادة مليئة بنفس الغموض، خصوصاً عندما توَازنَ مقابل الرغبة المعلنة بقوة بالتساوي للاحترام الدولي، المشاركة في مجالسِ الأمم، والوصول الى الأسواق العالمية. ما الخصائص المحددة للسيادة، وبالتحديد ما الذي يُضعفُها؟ ما السياساتَ التي تمثل وجودا أجنبيًا غير مقبولَ على التربة الصينية، والتي تُمثّلُ استغلالاً من العالم الخارجي؟ لإعْطاء مثالَ لخلافاتِ السياسةَ التي يُمكنُ أنْ تَنْشأ عن هذه الأسئلة، عارضَ العديد منْ الماويين بشدة نظام الشراكة مع شركاتِ الطاقة الدوليَّة التي تبيع لها الصين حصصا ملكية في احتياطياتها من النفط والفحم لكي تَكتسبَ رأسمالاً والتقنيةَ لتَطوير تلك المصادرِ الطبيعية. لكن دنج زيوبنج[1] ورفاقه لَمْ يَنْظُروا إلى هذه السياسة على أنها خضوع للاستغلال الاستعماري؛ وشكّلوا أعمال شراكة مع شركاتِ مثل إكسون وبريتش بتروليم .

---

(١) دنج زياوبنج: زعيم الحزب الشيوعي الصيني.

بَعْض المعتقدات المشتركة

بالرغم مما يبدو من الظاهر من أن السياسة الخارجية الصينية قد اتسمت بدرجة كبيرة منْ الإجماع على الأهداف الوطنية، يَكْشفُ فحصَ سريعَ للأهداف المعلنة غالباً عن إنقسامات عميقة. ولكن لم تكن جميعها صعبَة. فخمسة من المعتقدات المعتنقة على نحو واسع – النابعة منْ ماضي الصين البعيد والماضي الأكثر حداثة وعززها كشفها للغربِ – قد أثّرَت بشكل حاسم على السياسة الخارجيةِ في القرنِ العشرين.

المعتقد الأول إيمان عُميق ودائم بعظمةِ الصين، بالرغم مما يصاحب هذه الثقةِ في أغلب الأحيان من شَكٍّ مزعج بأن الصين يُمْكِنُ أنْ تَستعيدَ عظمتَها بسرعة شديدة. وتوجد مسحة قوية منْ تعصبِ الهانِ العظيمِ بين عامةِ الناس، التي يمكن للزعماء أن يُوقظُوها بسهولة وفقا لأغراضِهم.

الثاني، هناك اتفاقًا عامًا بأن عصور عظمة الصين قد تَزامنَت مع فتراتِ الوحدةِ والحكوماتِ المركزيةِ القويةِ، وفي الفترات التي وصل فيها مجالها الإقليمي إلى الحَدّ الأعلى. وأبطال الصين هم أولئك الذين وحّدوا المملكة ؛ وأوغاده أولئك الذين ساهموا في تجزئته والاختراق الأجنبي له.

الثالث، الأكثر اعتقادا، أنّ هيكل السلطة في الصين يَجبُ أنْ يَكُونَ غير قابل للانقسام ويبقى مُرَكَّزا لدى مؤسسة واحدة. وفصل السلطات، كما في الدستورِ الأمريكي، لا يلائمُ الصين، لأن مثل هذا الدستورِ يُؤدّي إلى الفوضى، والتجزؤ، ومن المحتمل حرب أهلية. ومن غير شك، أصبح بَعْض المثقّفين الصينيين في أزمنة مختلفةِ في القرنِ العشرينِ مَفْتُونين بالنموذجِ الأمريكي، ودافعوا عن إنشاء نظام فيدرالي أو كومنولثِ والسَماحَ بوجود الأديانِ المُنظَّمةِ التي لا يختار رؤوسها حُكّامِ الصين السياسيين. والبعض قد رَأى أيضا ميزة في السَماح للهيئات الدوليةِ بإملاء نظم اقتصاديةِ داخليةِ، أو وَضعُ قوات عسكريةَ صينيةَ تحت القيادةِ الأجنبيةِ.

ضنت كُلَ هذه الآراء موضع بحث في أكثر من مناسبة في سلوك السياسة الخارجية الصينية في القرنِ العشرين. وفي أغلب الأحوال، احتقر الحُكّام الصينيون السَماح بانتهاك سلطتِهم، وحافظوا على امتيازاتهم بشكل غيور.

الرابع، على الرغم من أن المسعى نحو الثروة، والقوّة، والأمنَ تطلب تعديلاتَ كبيرةَ داخل البلاد، يَنْسبُ معظم الصينيين لبلادهم قرناً من الإذلال إلى مكائد العالم الخارجي بدلاً منْ نسبته إلى أسبابٍ محلية. وتوجد وجهات نظر مختلفة حول مدى التمزق، ويقر الكثيرون بالمنافعِ التي جلبها الغزو الغربيَ إلى الصين – وبخاصة الأفكار الجديدة ونظام التعليم العالي، والاستثمار، وتَحفيز التجارة. لكن الدرسَ الحَارقَ واضحٌ: بالرغم من أن الصين لَهُا أصدقاءُ أجانبُ وتَمتلكُ الثروات والأفكارَ المفيدة في تطويرِ الصين، فإن القوى الحقودة في العالم الخارجي تتلهف دائماً لإستِغْلال الصين، وإمكانية تَقسيمها، واستِغْلال ضعفها. ونتيجة لذلك، لا يجب الانضمام للتحالفات إلا بشكل حذر، ومصير الصين لا بد وأنْ يَبْقى في أيدي حُكّامه.

وأخيراً، يَعتقدُ الصينيون أنّ الصين يَجبُ أنْ تَكتسبَ قوّة عسكريةَ لكي تَكُونَ أمة عظيمة مرة أخرى. هذا سؤال لَيسَ "ما إذا كانت" الصين ستُصبحُ قوية عسكريةً ولكن السؤال "متى" و"كيف." فالصين لَيستْ موطنا للعديد منْ المتسالمين، فتاريخها الكامل الحديث يَقترحُ أنّها عندما يتطور اقتصادها وعندما تتحسن قاعدتها التقنية، وعندما تزداد إيراداتها الحكوميةُ، فإن زعماءها سَيُكرّسونَ جزءًا كبيرًا من هذه القدرة المتزايدةِ في تطويرِ، وامتلاك ونشر أسلحة حديثة. أظهر ماو تسي تونج وزملاؤه هذا الالتزام بإسهاب في برنامج أسلحتهم النووية. وهذا لا يَعْنيَ أنّ زعماءَ الصين سيحاكونَ الاتحاد السّوفيتي ويسعون بسرعة شديدة نحو التساوي بالقوّى الرائدة في العالم. كَشفَ دنج زياوبنج نفس القدر عند وَضْعه التحديثِ العسكريِ في الموضع الرابع من أولوياته، بعد الزراعةَ، والصناعة، والعلْم. وبالتوافق مع الميولِ في الفكرِ الإستراتيجي التقليدي، فإن زعماء الصين على الأرجح يحققون في الصلاتِ الضعيفةِ في إستراتيجية وقدرة الخصم المحتملِ وبعد ذلك يطورون الوسائلِ

لعَرقَلَة تلك الإستراتيجية. وهم يبحثون عن القدرةَ لَرْدعَ الخصمَ عن العَمَل بدون الخوف من العقاب في المناطقِ المجاورةِ المهدد فيها الأمن الصيني بالضياع. وهذا هو المنهاج الذي ألزم به جيانج زيمين ورفاقه أنفسهم في تسعينياتِ القرن العشرين.

الفكر الإستراتيجي

لهذا الحدّ كنت أركّز على ثلاثة منْ العواملِ العريضة التي تُشكّلُ السياسة الخارجيةَ الصينيةَ في القرنِ العشرين: الإرث التاريخي للقرن التاسع عشر؛ والوضع الإستراتيجي العالمي والآسيوي؛ وأهداف ونوايا زعمائها. تشكلت هذه الاعتباراتِ لكنها لَمْ تُقرّرْ الخيارات المتاحة للزعماء. وأعود الآن إلى الفكرِ الإستراتيجي الذي استمد منه الزعماءَ في القرنِ العشرين، أي إلى ذخيرة الأفكارِ حول كَيفيَة تُسخّيرُ واستخدام القوَّةُ والنفوذ في البحث عن أهدافهم.

منذ جيل مضى، كانت وجهة النظر السائدة بين مُحللين الصين أن القادة الصينيين – في أوائل القرن العشرين كَانَ لديهم ذخيرة فنية محدودة بالأحرى محصورة منْ الفكرِ الإستراتيجي المتوفرِ لديهم. ومن غير شكَ، أظهر بعض الممارسين لفن الحكم قدر كبيرة من البصيرةَ والمهارةَ أثناء القرن التاسع عشر. لكن طبقاً لهؤلاء المُحلّلين، لم تزود التقاليد الكونفوشوسية النخبةَ بتصور استراتيجيةَ أمن قومي ملائمةِ للردُّ على النظامِ البيولاتي الذي كانت تفرضه عليهم القوى الإمبريالية. هذه الرؤيةِ الضيقة، المقترنة بعظمةَ وعزلةَ بيروقراطيةِ بكين، أوضّحَت بلادتهم وصلابتهم. وعندما اتسع مدى أفكارهم من خلال الاتصالِ الشاملِ والمركّزِ بالعالم الخارجي استطاع القادة الصينيون فَهْم بيئةِ أمنهم الجديدةِ وتَطوير الردودِ الإستراتيجيةِ الملائمةِ.

بيد أن الثقافة الأكثر حَداثةُ أبدت ارتيابها في هذا التفسيرِ. أولاً، جُودل بأن القادة الصينيين عَملوا بشكل أفضل بكثير في فَهْم التحديات الغربيةِ والرد عليها مما كان يعتقد منْ قبل. فلم يكونوا مقيدين بقلة الأسلحةِ التصوريةِ بقدر ما كَانوا مقيدين

بالظروف السياسية المحلية والاقتصادية والعسكرية حولهم. فقد كانت دولة كنج أقل روعة من التخطيط الرائع الذي اقترحته بكين. وعلى سبيل المثال، وفقا لتقديرات المؤرخين الاقتصاديين، عبأت دولة كنج أقل من خمسة بالمائة من إجمالي الناتج القومي للإمبراطورية، وظلت القدرة التعبوية للدولة منخفضة طوال النصف الأول من القرن العشرين أيضا.

علاوة على ذلك، فإن تطوير جيش حديث وصناعة أسلحة وبنية تحتية اقتصادية لتحمّلها ربما لمجاراة اليابان، على الأقل حتى هزيمة الصين في ١٨٩٤ - ١٨٩٥ في الحرب الصينية - اليابانية. لكن قلة الاتصالات الوطنية وأنظمة النقل، بالإضافة إلى الحاجة لوضع القوات المحلية في الوضع المناسب للحفاظ على النظام محليًا، جعل من المستحيل تركيز قوّاتها في أماكن الهجوم الأجنبي. وعلى سبيل المثال، كانت الحرب الصينية اليابانية ١٨٩٤ - ١٨٩٥ من حيث الجوهر حربا محليّة، ولم تستطع دولة كنج أن تنشر كُلّ قواتها ضدّ اليابان. وبنفس الطريقة، أعاد المؤرخون النظر في التقدّم الذي حققته الصين تحت قيادة شيان كاي شيك والحزب الوطني الصيني "الجومنتاج" منْ عام ١٩٢٧ إلى ١٩٣٧، صرّحُ بأنّ استراتيجيات سياسته الخارجية كانتْ أكثر براعةً مما اقترح المؤرخون السابقون. وحتى إمبراطورة الأرملةَ تزو هسي التي كان ينظر إليها سابقا على أنها محافظة بدائية ومعالجة للثورة المناهضة للأجانب في الصين، ويوان شيكاي، الخبير العسكري الذي أدين كثيرا في السابق، الذي أرادَ أنْ يُصبحَ إمبراطورًا بعد سقوطِ أسرة كنج، قد وَجدَ كُتّابَ سير متعاطفونَ أوضحوا إستراتيجياتهم على أنها عقلانية وربما حتى مُستنيرة في بيئاتهم.

لكن ربما الأكثر أهمية، اكتشفت الثقافة الحديثة أنّ الفكر الإستراتيجي الصيني التقليدي كانَ مختلفا ومتطورا إلى حد كبير مما سمحت به التفسيرات السابقة. ومنذ جيلٍ مضى كان الأدب مليئًا بصيغٍ تقليدية مثل " أكد التقليد الصيني في الشؤون الخارجية على علاقاتَ هرمية ولم يترك مجالاً للتعامُل مع الآخرين بندية."

"استخفت أصولَ الحكم الصينيةَ بدورَ القوة العسكريةِ، واعتبرَت القوَّةَ كثمـرة لحكـم فاضل، "و" النظام شرق آسيا التقليدي، بتأكيده على الطقوسِ والـسلوك المفـروض بشكل استبدادي، لَمْ يُهيّئْ حُكّامَ الصين لعالم الواقع السياسي وميزان القـوى." هـذه التعميمات كثيراً ما يُمْكنُ تتبّعَ تطورها في مجموعةِ الأساطيرِ المعقدة التـي خلـدتها طبقة النبلاء البيروقراطيين الصينيين عن دورهم المحوري والحضاري فـي حكـمِ الإمبراطوريةِ، وقد نسبوا الأولوية لدورهم وشوّهوا سمعة الدور الذي لَعبـه الجـيشِ والقطاعات التجارية. لم تكن هذه التفسيراتِ خاطئةً لكنها لم تكن كاملةً. فقـد كانـت التعاليم الفعلية التي وجّهتْ السياسة الخارجيةَ إلى حدّ كبير معقّدة وأكثر اختلافاً.

كما أكدت الكتابات الأكثر حَداثةً، كانت الكونفوشيوسية نظام فكـر نمطـي جامدًا، وعندما أضيف الفكرLegalist والفكر Daoist إلى المزيجِ، كانت التقاليـد الثقافية الصينية غنية ومتنوعة وواسعة النطاق. وبشكل خـاص، اسـتمدت تقاليـد أصولِ الحكم لَيس فقط من فتراتِ الوحدةِ الصينيةِ، ولكن أيضاً من حالاتِ عديـدة استضافت فيها ملكية صينية مقسم نظام بين الولاياتَ يشبه بعض الـشّيء النظـامِ الدولي في القرنِ العشرين. وترتيبات ميزان قوى، والتحالفات وتفاديها، والهجمات إجهاضية، والتّحشيد واستخدام القوة العسكرية تحت غطـاء المبـادئ الأخلاقيـةِ، والخداع في الدبلوماسيةِ – كانت جميعها تمارس على نطاق واسع في الصين خلال فتراتِ الانشقاقِ، وقد كانت معروفة بشكل جيد للعديد منْ الصينيين الـذين لـديهم أنسة بالرواياتِ الشعبيةِ، والحبكات المسرحيّة، والفولكلور، الذي استمد مـن هـذه العصورِ لمادّتهم.

علاوة على ذلك، عندما اتصل القادة الصينيون ومفكّـروهم الإسـتراتيجيون بالغربَ، تغيرت أفكارهم عن أغراضِ وأساليب العلاقـات الخارجيـةِ. وتـأثرت إستراتيجياتهم بمفاهيمِ غربيةِ مثل القانون الدولي، والسيادة، والدولة القومية الحديثة ذات الحدودِ المُحَدَّدةِ. وفي الوقت الذي انعقد فيه مؤتمرِ سلامِ فيرساي ١٩١٩، كان

يمثل الصين دبلوماسيون مدرّبون جيداً. وبعد الثورة الروسية مباشرة، انتشر الفكرَ الماركسيَ – اللينينيَ في الصين، وجَلْب مَعه نظرياتِ عن الإمبرياليةِ وتنظيم الحامية أو الدولة التوسعية. التنويع الأصلي في سياساتِ الأمن القومي المتوفرة، التي تَراوحتْ ما بينْ "ناعمة" وإلى "صلبة" ومجابهة، كانت نتيجة لذلك خصبة وعريضة على مدار القرنِ العشرين.

في العقدين الأخيرين من القرنِ العشرين، فإن العديد منْ الصينيين الذين اشتركوا في صياغةِ السياسة الخارجية للبلاد، استوعبوا نظرياتَ إستراتيجيةَ غربيةَ عن الرَدْعِ النووي، والثورة في التسليح العسكري، وطرق جَذْب الرأسمال، والأسواق المالية الدولية، وكان عليهم التشبث بمفاهيم الاقتصادِ العالمي متكافل. ونتيجة لذلك، فإن الذخيرة الفنية منْ الفكرِ الإستراتيجي المتاح للقادة الصينيين كَانت أيضا أكثر ثراء منذ أوائل الثمانينيات. ولكن رغم ذلك، فقد يتساءل المرء إلى أي مدى كانت الأفكار الجديدة مفهومة بشكل حقيقي. والأفكار القادمة من الخارج (مثل العقيدة النووية) كانت تطُعّم في تيارات الفكر الأصليةِ والتنظيمات المؤسساتيةِ الحاليةِ. وعلى ذلك لم يكن الفكر الإستراتيجي الصيني مُنتَجًا حتميًا لقيود مذهبية، فقد كان لا يزالَ ينبع منْ الأعراف والمعتقدات التي نَشأتَ في الماضي البعيد.

ثغرات القرن العشرين

لهذا الحدّ، أطالت هذه المقالةِ الكلام عن مْصادرِ الاستمراريةِ في السياسة الخارجيةِ الصينية: الذكريات المشتركة لأمةُ لم تبق عظيمة؛ بيئة استراتيجية طبيعية لا تتغير؛ خطابات مشتركة عن التطلّعاتِ الوطنية؛ وثقافة استراتيجية مستمرة بعض الشيء لكنها ناشئة. ورغم ذلك كانت استجابة زعماءِ الصين لخياراتهم الإستراتيجيةِ ومن ثم سياساتهم الخارجيةِ تمر بتغييرِ مستمرِ. سوف أُراجعُ أولا التغييراتِ في السياسة الخارجيةِ الصينيةِ وبعد ذلك سأحاول تفسيرها.

صديق يوما ما، وخصم يوما ما

وَجدتْ الصين صعوبة في تَحَمُّل التحالفات، ولم يكن لديها صديقٌ دائمٌ ولا عدو دائمَ خلال السَنَوات المائة الماضية. وفي وقتٍ ما خلال القرنِ العشرين، انحازت الحكومة الوطنية إلى كل قوة من القوى الرئيسية الأخرى في المنطقة؛ في نقاطِ إتصال أخرى، كَانتْ في حالة حرب مع كُلّ هذه القوى. فقد غزت اليابان الصين واحتلّتْ أجزاءَ كبيرةَ منها في الفترة منْ ١٩٣١ إلى ١٩٤٥، وشاركت الحظر التجاري على الصين الذي تزعمته الولايات المتحدة في الفترة منْ ١٩٥٠ إلى ١٩٧١، لكنها أبرمت معاهدة سلامٍ وصداقةٍ في ١٩٧٨، وأمدتها بقروضَ مساعدات تنموية هائلة في الثمانينياتِ والتسعينيات. ولم تزل الولايات المتّحدة أهميَّة كبيرة على الصين منْ عام ١٩٠٠ حتى أواخر الثلاثينيات، عندما أصبحتْ حليفَها أثناء الحرب العالمية الثانية، وقاتلت قواتها في كوريا في الفترة منْ ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣، واعتبرتها عدوًا في الفترة منْ ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠، ثمّ ساعدتها في مقاومة التوسّع السوفيتي في السبعيناتِ والثمانيناتِ، وأبقت على موقف تعاوني جزئياً ومجابهي جزئياً في التسعينيات. وسعت حكومة الصين الوطنية إلى استخدام روسيا في أوائل القرنِ كتوازن ضدّ اليابان. واعتبر الحزب الوطني في الصين الاتحاد السوفيتي الثوري كتهديد وكحليف ضدّ اليابان المتسمة بالروح العسكرية. بعد اعتلاءِ الشيوعيون للسلطة في ١٩٤٩، أصبحت الصين حليفا سوفيتيا، لكن بحلول عام١٩٦٠ أصبحت العلاقة لاذعةً، وتفاقمت في اشتباكاتِ حدوديةٍ عنيفةٍ في عام ١٩٦٩ وتحشيد عسكري سوفيتي على طول الحدود. لكن الحقدَ قد خفت في عهد جورباتشوف، وفي التسعينيات، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت روسيا المورد الرئيسي للأسلحة إلى الصين. وكانت العلاقات مَع بريطانيا والهند أيضاً غير مستقرة. في الحقبة الشيوعية كانت العلاقات الصينية الهندية في بادئ الأمر وثيقة جدا، لكن في ١٩٦٢ تقاتل الطرفان في حرب على الحدود. وظلت العلاقات بين الدولتين متوتّرةً لأكثر منْ عقدين، وتَحسنت في أواخر الثمانينياتِ والتسعينيات، لكن تدهورتْ مرة أخرى بعد الاختبار النووي للهند عام ١٩٩٨ .

التغييرات نحو جيرانها

لم تكن علاقاتُ الصين ملتوية فقط مع القوى الرئيسيةِ على مدار القرنِ العشرين، لكن علاقاتَها مَع جيرانِها الأصغر والمباشرين شهدت أيضا تغيرا ملحوظا في السنَوات الخمسين الماضية. (أثناء العقودِ الخمسة الأولى منْ القرنِ، كان أغلب جيرانِ الصين مستعمراتَ يابانية، بريطانية، فرنسية، أو أمريكية؛علاوة على ذلك، افتقرتْ الصين إلى القدرةِ على اتباع سياساتٍ مُتسقةٍ نحو جيرانِها.) وفي شمال شرق آسيا، كانت جمهورية الصين الشعبية حليفا مقرّبا لكوريا الشمالية حتى الثمانينياتِ، وساندت غزو بيونج يانج لكوريا الجنوبية في عام ١٩٥٠ وأرسلُت القوّاتَ لإنقاذ النظامِ عندما كانت الولايات المتّحدةِ على وشك إبادتها. ظلت الصين معاديةً لكوريا الجنوبية حتى الثمانينيات. ومنذ ذلك الحين، سعت بكين لعقد علاقة واسعة النطاق مع الجنوبِ على حساب علاقاتِها بالشمال.

في جنوب شرق آسيا، كانت بكين حليفًا لفيتنام الشمالية منْذ تأسيسها في ١٩٥٤. لكن العلاقاتَ بينهما تدهورتْ أثناء أواخر الستّيناتِ والسبعيناتِ، جزئياً نتيجة لعلاقات هانوي الوثيقةِ على نحو متزايد مَع موسكو وجزئياً عندما عرفت بكين طموحِ هانوي للسَيْطَرَة على كامل شبهِ جزيرة الهند الصينية. وفي ١٩٧٧ بدأت هانوي حملة ضدّ الهان الصينيين المقيمين في كلا الشمال والجنوب المَحتل مؤخراً. وفرت أعداد هائلة منهم منْ البلادِ بَحراً وبرّاً إلى الصين. وتفاقمت العداوة بين الدولتين في الهجومِ الصيني على فيتنام في ١٩٧٩ في العمل الانتقامي لاحتلالِ هانوي لكمبوديا التي أسقطتْ نظامَ بول بوت(السياسي الكمبودي) المدعوم من قبل بكين. ولم تتحسن العلاقات بين الصين وفيتنام إلا بعد انسحاب فيتنام منْ كمبوديا في الثمانينياتِ.

بشكل ذى علاقة وفي نفس الوقت، أوقفتْ الصين دعمها لحركات التمرّدِ الشيوعية في تايلاند، التي كَانَت لديها علاقاتُ معاديةُ معها سابقاً، وعلى مدار الثمانينيات والتسعينيات، تمتعت الدولتان بعلاقات وثيقةِ. وحدث ارتداد مماثل في

علاقاتِ الصين مَع ماليزيا وسنغافورة. لكن ربما حـدثت التقلّبـات الأعظـم فـي علاقاتِ الصين مَع أندونيسيا، حيث كان سوكارنو المتقلب مرحبا خلال الخمسينياتِ والستّينياتِ في البداية، ثمّ أبعدَ نفسه وفي النهاية احتضن الصين بشدة. والزعمـاء العسكريون الذين اعتلوا الحكم بعد سوكارنو في ١٩٦٥ أرادَوا تَخليص أندونيـسيا مِنْ التأثيرِ الشيوعيِ الصيني، وأدى ذلك إلى ذبحِ عشراتِ الآلاف وربمـا مئـات آلاف من الصينيين العرقيين الأبرياءِ. وظلت العلاقاتُ الصينيةُ الأندونيسيةُ مجمّـدةً حتى أواخر الثمانينياتِ، وفي تلك الفترة قامُ الرّئيسَ الأندونيسي سوهارتو بتحـسين العلاقاتَ بشكل حذر مَع بكين.

ولم تكن للصين علاقات خارجية أكثر استقرارا إلا في جنـوب آسـيا. ومِـنْ منتصفِ الخمسينيات فصاعدا، استطاعَت الإبقاء على علاقاتِ بنّـاءةِ مَـع باكـستان، بورما، سريلانكا، وبنجلاديش بعد انفصالها عنْ باكستان في ١٩٧١، على الرغم مِـنْ العديد مِنْ التغييراتِ في الحكومةِ في كُلّ هذه الدول. وقـد كَانَـت المـورد الرئيـسي للأسلحة إلى باكستان، بورما، وبنجلاديش. وبدا هدفُ الصين بمَنْع الهند مـن تحقيـق الهيمنةِ على شبهِ القارة، وبدا أن كُلّ الدول المحيطة بالهند تشترك معها في هذا الهدفِ.

العلاقة المعقدة الحزب الوطني الصيني - الحزب الشيوعي الصيني وجمهورية الصين الشعبية - تايوان

وأخيراً، كانت هناك التفافات وتقلبات في العلاقاتَ بين الحزبين السياسيين - الحزب الوطني الصيني، الذي ترجع أصولَه إلى أواخـر القـرن التاسـع عـشر، والحزب الشيوعي الصيني، الذي تأسس في ١٩٢١ - الذي تنـافسَ علـى حُكْـم الصين في القرنِ العشرين. ومنذ ١٩٢٨ كَان كلا الحزبين مـسيطرًا علـى جـزء مختلف مِنْ الأراضي الصينية، واتبع كُلّ حـزب سياسـته الخارجيـةَ الخاصـةَ. والحزبان اللذان تحالفا في الفترةَ مِنْ ١٩٢٣ إلى ١٩٢٧، كَاناْ في حالة حرب فـي الفترة مِنْ ١٩٢٧ إلى ١٩٣٦، وكَاناْ شركاءَ مضطربينَ وممانعينَ أثنـاء المقاومـةِ ضدّ اليابان، وبعد ذلك دخلا الحرب الأهليةِ في الجزء الرئيسي من البلاد في الفترة

مِنْ ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩. وكان الحزب الوطني الصيني لديه ميل إيجابي نحو الولايات المتّحدة، حيث تلقى العديد مِنْ زعمائه تعليمهم بها؛ وكانت لدى الحزب الشيوعي الصيني صلة أيديولوجية طبيعية بالاتحاد السوفيتي. وأثناء حربِ المقاومة والحرب الأهلية، طوّرَ الشيوعيون قدرةَ تنظيميةَ بشكل تدريجي، وذكاء عسكري، وشعبية قادتهم إلى النصرِ في عام ١٩٤٩. وعندما تَراجعَ الحزب الوطني الصيني إلى تايوان، نقل حكومةَ جمهوريةِ الصين المعترف بها دوليا تايبيه، وأسّسَ الحزب الشيوعي الصيني جمهورية الصين الشعبية وعاصمتها بكين. ثم تنافس الحزبان بعد ذلك على الاعترافِ والسيادةِ في المحافل دوليةِ.

مكّنتْ الحربُ الكوريةُ جمهوريةُ الصين في تايوان من إحياء علاقاتها بالولايات المتّحدةِ، التي تَوجت بمعاهدةِ الأمنِ بين جمهورية الصين والولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٥٤. ومِنْ عام ١٩٥٠ حتى ١٩٦٢، كانت جمهورية الصين وجمهورية الصين الشعبية في حالة حشد عسكري مستمرَ ومجابهةَ في مضيق تايوانِ، الذي تضمن في ١٩٥٨ و١٩٥٤ قصف جمهورية الصين الشعبية الجُزُرِ التي تحت سيطرةِ تايوان والقريبة من الجزيرةِ، وهجوم مستمر وُخطّطُ من الحزب الوطني الصيني لاحتلالِ الجزيرةِ. وبشكل تدريجي هدأت المجابهة العسكرية، وانتقلتْ ساحةَ الحرب إلى الأُمم المتّحدةِ وعاصمةِ كُلّ بلد في العالمِ، حيث تنافست الدولتان على الاعترافِ بها كحكومة شرعية لكُلّ الصين.

وفي السبعينياتِ، حققت جمهورية الصين الشعبية مكاسب كبيرة من المنافسةِ: فقد اغتصبت مقعدَ الصين في الأُمم المتّحدةِ بعيداً عن تايوان في ١٩٧١، وحصلت على اعترافَ دبلوماسيَ مِنْ اليابان عام ١٩٧٢ والولايات المتّحدةِ عام ١٩٧٩، وحَصلتْ على العضوية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام ١٩٨٠. وتحولت العلاقات عبر المضيق في الثمانينياتِ، حيث سَمحَ الجانبانُ بالتجارة، والسياحة، وتدفق رؤوس الأموال. ولا تزال على الرغم من ذلك كل دولة تدعي بأنها الحكومةَ الشرعيةَ لكُلّ الصين، لكن هذا قد تغير في التسعينياتِ، عندما أسقطت

حكومة تايوان إدّعائها، واعترفت بحقيقة الحكم الشيوعي على الأجزاء الرئيسية في البلاد، وأرادتَ أنْ يُعترَفَ بها دوليا على أنها حكومة ذات مكانة متساوية في بلاد منقسمة بشكل مؤقت. ولم ترغب جمهورية الصين الشعبية في مَنْح هذا المطلب. وسعت إلى مَنْع تايوان من إعلان الاستقلال ولم ترغب في أنْ يَكُونَ لها علاقاتُ دبلوماسيةُ رسميةُ مع أيّ دولة تُقيمُ علاقات دبلوماسية مَع تايوان.

ما الذي أحدث النوباتُ الزلزاليةُ المتكرّرةُ في السياسة الخارجية الصينية؟ كانت هناك ثلاثة عوامل مُتَرابطة: تغييرات في بيئة الصين الإستراتيجية، اختلافات بين القادة الرئيسيين في الصين، وثغرات مهمة في طبيعة الحكومة الصينية.

تطور السياسة الخارجية الصينية

يمكن أن نوجز بسرعة التغييرات في بيئة الصين الإستراتيجية وببساطة أيضاً. ففي العقود الثلاثة الأولى مِنْ القرن العشرين، ترأس زعماء الصين دولة ضعيفة ومنقسمة، وكان يجب عليهم أنْ يَتخذوا مسارًا بين اليابان الصاعدة وبريطانيا الهابطة لكنها لا تزال قويَّة، الولايات المتّحدة المصاعدة، وروسيا المتداعية. ومِنْ أواخر العشرينيات وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، سعوا نحو المُناوَرَة داخل التنافس الياباني الأمريكي الشديد، ومسايرة اليابان التي أرادتْ السَيْطَرَة على الصين والولايات المتّحدة التي تمنت الخير للصين لكنها لم تكن راغبةً للتَصَرُّف بناء على دوافعها الخيّرة. وبعد هزيمة اليابان عام ١٩٤٥، كان لابد للصين أن تبحث عن الأمنَ ضمن عالم تشكّله إلى حد كبير الحرب الباردة الأمريكية السوفيتية. وبانهيار الاتحاد السوفيتي، بحثت عن أمن في عالم لا تتحداه القوّة العسكرية الأمريكية ولا توجد به تنافساتَ للقوى الرئيسيةَ في آسيا.

صين منقسمة، ١٩١٢ – ١٩٣٧

بعد انهيار أسرة كنج الحاكمة عام ١٩١٢، دخلت الصين فترة انشقاق وحرب أهلية. وقد وجدت حكومة مركزية ضعيفة في بكين، لكن هذه الحكومة

المركزية ("مسمّاة جمهورية الصين") كَانتْ تَحْتَ سَيْطَرَة عسكريين محليين كانوا حققوا هيمنةً في منطقة بكين. والحُكّام العسكريين الآخرون - الملقبون بـ(أسياد حرب) - سيطرَوا على المناطق الأخرى مِنْ البلاد. استمرت هذه الحالة حتى أواخر العشرينات. وعلى الرغم من أن أسياد الحرب في بكين احتفظوا بوزارة خارجية وكانت لهم سياسة خارجية شكلية، ففي الواقع كانت هذه الحكومة الضعيفة غير قادرة على السَيْطَرَة على أغلب الصفقات التي تَدفّقتْ عبر حدود الصين، وكَانَت لديها قدرة ضعيفة تنشرها خارج حدودها. وكان للحكومة المركزية سياسة خارجية، لَكنَّها لَمْ تُسيطرْ على العلاقات الخارجية للبلاد، وتعامل بقيّة العالم مع الصين بازدراء.

أصبحَ استنكافُ العالمَ واضحًا جداً في مؤتمر سلام فرساي في نهاية الحرب العالمية الأولى. انضمّتْ الصين إلى قضية المتحالفين، وأرسلت عُمّالاً إلى أوروبا بدلا من عمال المصانع الفرنسيين والآخرين الذين انضمّوا إلى المعركة في الجبهة، ولم تحصل الصين على شيء من جهودها. وفي المؤتمر، سعت إلى استعادة الأراضي والامتيازات التي حصلت عليها ألمانيا مِنْ أسرة كنج الحاكمة سابقا. وعلى الرغم من أن المبادئ الإرشادية للمؤتمرَ تَضمّنتْ "تقريرَ مصير" القوميات ، ففي الواقع قام المنتصرون بتقسيم الغنائمَ. في أقصى إذلال، خصّصَ الحلفاءَ الأراضي التي كانت تحت سيطرةَ ألمانيا في الصين إلى اليابان. اندلعت المظاهرات في بكين، وبَدأت حركة اجتماعية شعبية - حركة الرابع من مايو - التي يُستَشهدُ بها في أغلب الأحيان على أنها البشير بميلاد القومية الصينية الحديثة. وكانت من بين النتائج العديدة للحركة تأسيس الحزب الشيوعي الصيني في ١٩٢١ وتصميم مُتَصاعِد من الحزب الوطني الصيني على اكتساب القوّة لإعادة توحيد البلاد تحت حمايته.

أثناء هذه الفترة شملت السياسة الخارجية الصينية محاولات من كُلّ أسياد الحرب المُختَلفين والأحزاب السياسية لحشد الدعم مِنْ قوة أو أكثر مِنْ القوى

الخارجية لجُهدِها من أجل تَوحيد البلادِ تحت حكمها، وأيضاً البحث عن دعم شعبي من خلال وعودِ القوميين بتَخليص الصين مِنْ الإمتيازاتِ الأجنبية. لذلك رحّبَ أسيادُ الحرب بالدعم المالي والنصيحةِ العسكريةِ مِنْ القوى الأجنبيةِ وأيضا دَعم حركاتَ الإحتجاجِ المناهضة للأجانب. ورحب كل من الحزب الوطني الصيني والحزب الشيوعي الصيني بالنصيحة والمساعدة بالعملاء السياسيين المبعوثين مِنْ موسكو. وداخل الأمةِ المنقسمةِ، تعاونت الأحزاب الصينية المتنافسة مَع البعضِ وقاومتْ رجالَ الأعمال الأجانبَ الآخرينَ، والمبشّرين، والمربين، والصحفيين، والمحسنين، الذين انتشروا عبر الصين يسعون إلى تَرْبِية النخبة الحالية والمستقبلية للأمة.

تمزق بين اليابان والولايات المتّحدة، والاتحاد السّوفيتي، ١٩٣٧ – ١٩٥٠

مِنْ أواخر العشرينياتِ حتى نهايةِ الحرب العالميةِ الثانية، كانت أهم الأحداث في شرق آسيا تدور حول دافعَ اليابان لأن تصبح القوّةَ القياديةَ في المنطقة؛ كان الرَدّ الأمريكي، في باديء الأمر بالقبول وبعد ذلك المعارضة لطموحاتَها، ومن نجم من حرب بينهما. وبعد ذلك في أواخر الأربعينياتِ، امتدت الحرب الباردةَ إلى آسيا عندما اختارت الولايات المتّحدة اليابان حليفا ضدّ القوى الشيوعيةِ في آسيا. كان لابد للصين أن تبحث عن أمنَها داخل هذه البيئة المتغيرةِ.

في أواخر العشرينياتِ، وفي تسلسل معقد من الأحداثِ، حقق الحزب الوطني الصيني هدفه جزئياً بتَوحيد الصين تحت زعامة شيانج كاي شيك، وأقام الحزب الوطني الصيني حكومة مركزية أكثر فعّالية مما أقامها أسلافه. وباستمرار تسمية الحكومةِ المركزيةِ بـ "جمهورية الصين" نقل الحزب الوطني الصيني في ١٩٢٧ عاصمته مِنْ بكين إلى نانجينج، التي تبعد حوالي ١٠٠ ميل فوق نهرِ يانجتسي مِنْ شنغهاي. ومع ذلك كانت سيطرة شيانج الفعلية على أجزاءِ كبيرةِ مِنْ البلادِ ضعيفة، حيث ظل العديد مِنْ أسيادِ الحرب في أماكنهم ، وكانت قوّاتهم لا تزال تحت قيادتهم، ولم يتعهدوا إلا بالولاء إلى شيانج. وفي أجزاء أخرى مِنْ إمبراطورية كنج السابقة، وخصوصاً المناطق التي سكنتها أقليّات عرقيةِ، مثل التبت، لم يعد الزعماء المحليّون يعتبرون أنفسهم تحت الحُكمِ الصيني.

ومع هذا، فقد حشد شيانج قوّة كافية لمُتَابَعَة سياسة خارجيةَ نشيطةَ. وقد انحاز بنفسه في البداية مع المصالح الأمريكية والبريطانية، والألمانية والفرنسية. وقد كان يأمل من هذه القوى أن تُساعدُه في مُقَاوَمَة التقدّمِ الياباني وتُعزّزُ سيطرتَه على البلادِ، ومع ذلك قد كانت أمنياته دون جدوى، لأنه تلقى دعمًا دوليًا قليلاً في مُعَارَضَة الإحتلالِ الياباني لمنشوريا في ١٩٣١: كانت القوى الأجنبية الأخرى منشغلة بمشاكلها المحليةِ الخاصةِ في وسطِ الكساد الأعظم.

وعلاوة على ذلك، أعطى شيانج أولوية أكبر لتوحيد الصين عنْ مُحَارَبَة اليابانيين. وقد اعتقدَ صين منقسمة من المؤكد أن تخسر الحرب ضد اليابان، ولذا، حتى عام ١٩٣٦، ركّزَ على هَزيمة خصومه الشيوعيين المحليين. والعديد من المحيطين بشيانج سعوا نحو تكوين علاقة وثيقة مع الولايات المتّحدة، لكن واشنطن كَانتْ منشغلة بالكساد الأعظمِ. إتّجهَ شيانج إلى ألمانيا لطلب المساعدة في حملته الناجحة بشكل كبير ضدّ الحزب الشيوعي الصيني. بيد أنه كلما اقترب شيانج من تحقيق صين موحدة تحت رايته القومية، خَشيت اليابان من أن تتأثر مصالحها على نحو معاكس. اعتقدَ زعماءُ الحرب في اليابان أنَّ الضغط المتزايد على صين موحّدة لكن ما تزالَ ضعيفة سيرغم شيانج تكييف مصالحها، وتابعوا ذلك النهج منْ عام ١٩٣١ فصاعدا. بيد أنه في عام ١٩٣٦، أجبر التيّار القومي المتصاعد والشعور المعادي لليابان بين عامة الناس والمطالب منْ داخل صفوف الضبّاط العسكريين الموالين لشيانج سابقاً، أجبروا شيانج الذي كان لا يزال ممانعا لمُقَاوَمَة اليابان بدون حليفٍ خارجيٍ.

غَزتْ اليابان أراضي الصين عام ١٩٣٧، وبدأت الحرب صينية اليابانية بصورة جدّية. استأنفَ الحزب الوطني الصيني تحالفه مَع حزب شيوعي صيني ضعيف جداً بحيث يمكن للأمة أنْ تُكرّسَ إنتباهَها الكاملَ لاحتلالِ اليابان لسواحل الصين. كان الدعمِ الخارجي لشيانج محدّودا في البدايةِ. في الحقيقة، فقد أسّستْ اليابان حكوماتِ صينيةِ متعاونة في كل من منشوريا عام ١٩٣١ ونانجينج عام

١٩٣٧، وأجبرت شيانج على التَراجُع إلى الداخل. وقد حدّدَ مكان عاصمته الحربية في تشونج كنج في جنوب غرب الصين. وبدأ شيانج ببطء وبشكل مؤلم، الحصول على مساعدة من الخارج، خصوصاً بعد تحالف اليابان مَع ألمانيا النازية، عندما استنتج العالم الخارجي (ومن ضمنه الإتحاد السوفيتي) أنّ الصين يُمكِنُ أنْ تَلْعبَ دورا بنّاء في الكفاح العالمي ضدّ الفاشية. بيد أنه لم يكن قبل عام ١٩٤١ والهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربور، أن وجد شيانج حليفا، الولايات المتّحدة. لكن الولايات المتحدة أولت أهمية أقل لمُسَاعَدَة شيانج في مسرح الصين عن مساعدتها في هَزيمة الألمان في أوروبا أو صد حملة اليابان خلال وثبها على الجزر في المحيط الهادي. وبعد هزيمة اليابان، تَورّطَ الحزب الوطني الصيني في حرب أهلية مَع الشيوعيين الصينيين. ولم يستطع شيانك الأحمق عسكريا الذي تلقى مساعدة أمريكية محدودة وحيدة هَزيمة الشيوعيين. (ومن غير المحتمل تماما أنَّ المساعدة الأمريكية الهائلة كانت ستُعدّلُ النتيجةَ.) وتراجعت بعد ذلك حكومة الحزب الوطني الصيني إلى تايوان، التي كان يتَمنّى شيانج أن يشن منها في النهاية هجومًا مضادا ويعيد فتح البلادَ.

التحالف مَع الاتحاد السوفيتي، ١٩٥٠ – ١٩٦٠

ماو تسي تونج، زعيم الحزب الشيوعي المنتصر، أعلنَ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في الأول من أكتوبر١٩٤٩. وصرّحَ بأنّ الصين قد نَهضتْ؛ ولم تَعد ذُلّيلة في الشأن العالمي. وقد صرح بذلك مواجها الجنوب، ووَقفُ منفرجًا على محور شمال جنوب ذاته الذي كان يستقبل فيه الإمبراطورَ الزوّارَ ذات مرّة ،وكان وراءه من بعيد تل الفحم، وبذلك استمد بشكل رمزي من قوّةِ الماضي الإمبراطوريِ عندما كان يطلقَ الصين الجديدة. لَكنّه أيضا تَخاصمَ مع الماضي الإمبراطوريِ، وقد جاء بمكتبَه إلى البوابة الجنوبية البعيدة من القصرِ الإمبراطوري، تيانامين، أو باب السلامِ السماوي، وكان يعني علاقة مختلفة بين الزعيمِ والشعب ، وسَمحَ للجماهيرِ بأن تَحْدق فيه مباشرة. وفي السابق، كانن عامة

الناس بعيدةً منْ مركزِ السلطة؛ الآن أصبح من السهل عليهم الوصول إلى الحُكّام، جاهزين للتعبئة. بالإضافة إلى ذلك أطلقَ ماو ورفاقه النظام الجديد لَيسَ منعزلا عنْ العالمِ ولكن بتركيبة من التحالفِ الأجنبي تحت السيطرة.

احتاجَ الزعماءُ الجددُ مساعدةُ خارجيةُ لكي تعود أمتهم الوقوف على أقدامها. وعلى مدار عامي ١٩٤٨و ١٩٤٩ أعلن ماو رغبته في تَوجيه السياسة الخارجيةِ الصينيةِ نحو الاتحاد السوفيتي، وفي ربيعِ ١٩٤٩، كان الإتحاد السوفيتي والشيوعيون الصينيون يتفاوضانِ على حجمَ برنامجِ المساعدات التي ستقدمها موسكو إلى الحكومةِ التي ستأسّسُ قريباً. وفي وقت سابق تَمنّى ماو ألا تحول علاقته الأيديولوجية بالإتحاد السوفيتي دون إقامة علاقةَ اقتصاديةَ محدودة بالولايات المتّحدة، لكن ماو اعترفَ بأنَّ في العالمِ ثنائي القطبيةِ الذي طَلَعَ، فلا جوزيف ستالين ولا هاري ترومان يَقْبلُ مثل هذا الموقفِ. وتَصرّفَ ستالين بسرعة شديدة لدَمْج الحكومةِ الشيوعيةِ الجديدةِ في نظامِ تحالفه.

بَدأتْ الولايات المتّحدةُ عمليةَ حَلّ نفسها منْ جمهوريةِ الصين، لَكنَّها لَمْ تَمْدْ يدّها بسرعة إلى النظامِ الجديد، وكانت ترغب في رُؤية كيف أصبح في تحالف وثيق مَع موسكو وكَيف يتصرف الزعماء الجدّد نحو الأمريكان الذين ما زالوا في الصين.

وقع ماو معاهدة التحالفِ مَع الإتحاد السوفيتي في فبراير ١٩٥٠ والحربِ الكوريةِ ١٩٥٠ – ١٩٥٣ ثمّ ختم الإنحياز. وعندما غزتْ كوريا الشمالية الجنوب في يونيو ١٩٥٠، خَافتْ الولايات المتّحدةَ من أن الهجومَ كَانَ مقدمة إلى عدوانِ شيوعي أوسعِ. (نَعْرفُ الآن أنّ الهجومَ لم يكن جزءًا من هجوم عسكري شامل، لَكنَّه حَدثَ بالمعرفة المسبقةِ والدعم الضنين من كل من ستالين وماو.) ولمفاجأةِ كوريا الشماليةِ ومُساندِيها في بكين وموسكو، أسرعتْ الولايات المتّحدةَ إلى مساعدةِ الجنوبَ، وبَعْدَ أنْ عَبرتْ القوات الأمريكيةَ ما كان يعرف بخَطّ التَقسيم بين الشمالِ والجنوبِ في محاولة لتُوحّدُ شبهَ الجزيرة، تَدخّلتْ الصين للإبقاء على الحكومةِ في

الشمال. ثم دخلت القوات الصينية والأمريكية في حرب مريرة في كوريا لأكثر من سنتين، واستمرت العداوة نحو عشرين سنة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، منذ بداية الحرب الكورية بَعثتْ الولايات المتّحدة السُفنَ مِنْ أسطولها السابع إلى مضيق تايوان لحماية الحكومة الوطنية الصينية هناك مِنْ غزو شيوعي محتمل، وفَرضتْ حصارًا اقتصاديًا لم ينته إلا في عام ١٩٧٠. وأصبحت الولايات المتّحدة مَشْغُولةً مرة أخرى بالحرب الأهلية الصينية، وفي عام ١٩٥٤ دَخلتْ في معاهدة أمن مع جمهورية الصين. ومن ثم تحالفت حكومة الصين(البر الرئيسي) مع الاتحاد السّوفيتي، وكانت جزيرة تايوان تحت الحماية الأمريكية.

امتدَّ التحالفُ الصيني السوفيتي لأبعد كثيراً من مجال السياسة الخارجية فقد تكامل الأمن القومي للأمتين وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية، واَستلزمُ محاكاةَ الصينَ لنموذجِ ستالين للتنمية الاقتصادية: الحكم، الاقتصاد الموجه، البيروقراطية المركزية، الزراعة الجماعية،المعدل العالي لتراكم رأس المال، الأولوية للصناعات الثقيلة، والَحكمُ الاحتكارَ للحزب الشيوعي. ومن الواضح أن ستالين اعتقد أنّ تحالفَه مَع الصين خدمَ مصالحَه، وقدم مساعدات سخية للبلاد. ونجح التحالف لفترة قصيرة، وساعدتْ المساعدةَ السوفيتيةَ المراحلَ الأوليةَ في جُهودِ تَصنيعِ الصين.

بيد أنه بسرعة أثناء عقدِ التحالف، سمح ماو ورفاقه لأمتِهم بأن تصبح زبون كامل لموسكو سياسيًا، أو اقتصاديًا، أو عسكريا، أو دبلوماسيا. والمواقع المميّزة التي مَنحَها ماو بتردد لستالين كَانتْ ذات مدّة محدودة، وقاومَ ماو لاحقاً وإستاءَ من الجُهودِ السوفيتيةِ للحُصُول على مواقع عسكرية في الصين. ومن الناحية الاقتصادية، رَفضَ القادة الصينيون الدعوةَ السوفيتيةَ للانضمام إلى الكوميكون، التكتل الاقتصادي السوفيتي. ومن الناحية العسكرية، أمرَ ماو مُساعديه ببدء بحث وتطويرِ الأسلحة النوويةِ، والقذائف، والغوّاصات النووية. ومن الناحية الدبلوماسية، سعت الصين نحو الهُرُوب مِنْ عالم القطبيةِ المزدوجة المتصلّبةِ التي أوجدتها في آسيا الحرب الكوريةْ. عندما أنتهت، سعى ماو ومُستشاروه نحو انفتاح مستقلَ تجاه الولايات المتّحدة، وبدأوا

محادثاتَ دبلوماسيةَ في جنيف التي سرعان ما تعثرت بسبب مسألة تايوان. وسعوا أيضاً بشكل نشط إلى إقامة علاقات مع دول عدم الانحياز المستقلة حديثا في العالمِ النامي. ومفاتحات الخمسينياتَ نحو العالم النامي والولايات المتّحدة كَانتْ البشير للإستراتيجياتِ البديلةِ التي اتبعتها بكين في عقودٍ لاحقةٍ.

المجابهة مع الاتحاد السّوفيتي والولايات المتّحدة، ١٩٦٠ – ١٩٧٣

الأزمات التي حدثت عام ١٩٥٦ بشأن قناة السويس والثورة المجرية، وأزمة لبنان عام ١٩٥٨ ،وإسقاط الروسي لطائرة التجسس يو – ٢ عام ١٩٦٠، وأزمة برلين عام ١٩٦١، وتأكيد كوبا لكل من واشنطن وموسكو، على الأهمية الأساسية لعلاقتِهما الثنائية عام ١٩٦، حيث يمكن أن يدمر كلاهما الآخر في غضون ساعات. وقد كان كُلّ منهما ممانعًا للسَماح لحلفائه للتَطَفُّل في إدارةِ هذه العلاقةِ المليئة بالتَوَتّرَ. وللإزعاجِ المتكرر لماو، أثبتتْ موسكو ممانعة خصوصاً لتطويع علاقتِها مَع واشنطن لمواءمة مصالحِ شريكها الأصغر الصيني. بالإضافة إلى ذلك، اقترحَ إختراقَ ١٩٦٣ لمعاهدةَ حظر التجارب النوويةِ بأنَّ الاثنين يمكنهما أنْ يَتعاونَا من أجل منع حرب نووية، وبذلك أدى بكل من الولايات المتّحدة والاتحاد السّوفيتي إلى الاعتقاد بأن الصين، على المدى البعيدِ، ستُشكّلُ خطرًا أعظم على السلامِ العالميِ.

وزاد إحباط ماو من مُساندِيه السوفيتِ، وضجروا منه. وفي أواخر الخمسينيات، إستنتجَ العديد منْ القادة الصينيين وخصوصاً ماو بأنّ النموذجَ السوفيتيَ لم يكن مناسبًا تماما للظروف الصينيةِ. وعندما بَدأ الصينيون الابتعاد عنه أصبحَ السوفييت أكثرَ معارضة لدَعْمهم. والنزاع، الذي تشبع بالعداء الشخصي بين ماو وجورباتشوف، تَصاعدَ في البداية إلى تنافس أيديولوجي كامل؛ ثمّ إلى قطع علاقات اقتصاديةِ عندما سحبت موسكو في ١٩٦٠ مُستشاريها وأُوقفَت برنامجَ مساعداتها؛ وأخيراً إلى مجابهةِ عسكريةِ متوترةِ جداً على الحدودِ الصينيةِ السوفيتيةِ. إتّجهَ ماو إلى عناصر فدائية ودافعَ عَنْ إستراتيجيةِ تطويريةِ منْ الإعتمادِ الذاتي في كل الشؤون الدولية وفي المستويات المحليّةِ. وللمُبَالَغَة في تبسيط بشكل

واسع: من أجل صُياغة نظام قادر على تَعْبئة قدرة جهد الصين، سعى ماو أولاً إلى تحول متزامن للقاعدة الإقتصاديةَ للبلاد وهيكلها العلوي الأيـديولوجيَ والـسياسيَ أثناء القفزة الكبرى للأمام (١٩٥٧ - ١٩٦٠). وعندما انتهى ذلك الجُهـد بكارثـةِ اقتصاديةِ للصين، حاولَ تحويل النظم والأفكار السياسية للـشعبِ الـصيني أثنـاء الثورةِ الثقافيةِ (١٩٦٦ - ١٩٧٦). وتطلبت كلتا الجُهود مواجهـة متواقتـة فـي الأساس لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتّحدة.

سعى ماو إلى دعمَ خارجيَ، وفي المقام الأول منْ العالمِ النامي ومن بين القـوى الثوريةِ. وقد ساعدَ بحذر الحركاتَ الثوريةَ في البلدانِ التي كانت حكوماتها متحالفة مـع الولايات المتّحدةِ وكَانَ لديها علاقاتُ دبلوماسيةُ مَـع تـايوان (مثـل تايلانـد وفيتنـام الجنوبية)، وعَرضَ المساعدةَ على حركاتِ التحررِ الوطنيةِ التي كانت تعارض الإتحاد السوفيتي. ونتيجة لذلك، في مناطق مثل أنجـولا، وموزمبيـق، وروديـسيا الجنوبيـة (زمبابوي حاليا)، تنافست الحركات المدعومة من الصين والمدعومة من السوفييت فيما بينهم. وأقامت الصين علاقات مع البلدانِ التي لا تعترف بتايوان وليست لهـا علاقـاتُ جيدةُ بموسكو. (ألبانيا وإيران من الأمثلةَ البارزةَ.)

عرّضتْ الإستراتيجيةُ الأمن القومي الصيني للخطر. كان التحشيد العسكري السوفيتي الهائل على طول الحدودِ الصينيةِ السوفيتيةِ والتدخّلِ الأمريكي في فيتنـام رَدّا على ما يبدو صين نووي لاعقلانية وعصبية جداً. ومـع نهايـة الـستّينيات، واجهت الصين احتمال دخولها في حرب مَع الإتحاد السّوفيتي أو الولايات المتّحدة، وإذا ما نشبت الحربَ، كان عليها أنْ تَخُوضَ معركتَها في الأساس وحدها.

الانحياز إلى صف الولايات المتّحدةِ، ١٩٧٢ - ١٩٨٩

زعم ليوند بريجنيف عام ١٩٦٨ أن الاتحاد السوفيتي لديه الحقّ في التّـدَخُّل عسكرياً في أيّ دولة تَتخلى عن الاشتراكيةَ - تلك العقيدة التي عمـل بهـا عنـد احتلاله لتشيكوسلوفاكيا. والاشتباكات على طول الحدودِ الـصينيةِ الـسوفيتيةِ فـي

١٩٦٩ مهدت الطريق لتغيير آخر أيضا في اصطفاف الصين الاستراتيجي، الذي بَدأ يميل نحو الولايات المتّحدة لمُوَازَنَة الإمكانية المتزايدة للحرب مَع الإتحاد السوفيتي. والولايات المتّحدة، بضعفها في آسيا بسبب حرب فيتنام، كَانَت مستعدة لقَبُول بعض المطالب الصينية الطويلة المدى عن تايوان. والاتحاد السوفيتي، من الناحية الأخرى، لَم يرفض فقط بقوة الإذعان لتشكيلة واسعة من الطلبات الأيديولوجية والإقليمية الصينية لكنه عزز وجوده العسكري على طول الحدود.

بالرغم من أن الميل نحو الولايات المتّحدة بَدأ في عهد ماو، فإن إعادة إصطفاف الصين الكامل حَدثْ بعد موته في ١٩٧٦، في عهد خليفته دينج زياوبنج. ومرةً أخرى، أراد زعماء الصين رَبْط سياسة أمنهم القومي بإستراتيجية تنميتهم الاقتصادية. وإستراتيجية ماو، بتأكيده على التغيير الأيديولوجي، تَركَ النَاسَ مُرهَقينَ وفقراءَ. وفي هذه الأثناء، فإن جيران الصين في شرق آسيا ومن بينهم تايوان وهونج كونج، قد اتجهوا نحو التقدم إقتصادياً أثناء الستّينيات وأوائل السبعينيات. وكان الحَلّ أنْ تتجه الصين مرة أخرى نحو الولايات المتّحدة، واليابان، وأوربا الغربية، بغية الوصولَ إلى أسواقها، ولرؤوس الأموال، والمعدات والتكنولوجيا من أجل تُعجّيلَ النمو الاقتصادي للصين والاستعانة بقدرتها في مُقَاوَمَة الضغوط السوفيتية. وحقق الانفتاح المحدود لماو مكاسبَ كبيرةً: عقّدَ المخاوفَ الإستراتيجية لموسكو، ورفع الحظر التجاري للولايات المتّحدةَ، ومكن من العلاقاتَ دبلوماسيةَ مَع حلفاءِ أمريكا (وخصوصاً اليابان)، وسهل دخولَ الصين إلى المنظمات الدولية.

أصبحتْ النتائجُ العميقةُ لإعادة توجيه الصين أكثر وضوحاً في عهد دينج. داخلياً، أدّى إلى انفتاح الصين على الاستثمار الأجنبي، وإلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصّة يمكن أن تعمل فيها شركات أجنبية في ظل ظروف مناسبة، وإلى اعتراف بأن الإصلاحات الاقتصادية كَانتْ ضرورية. وقد مَكّنت الصين من تَعديل علاقاتها العدائية السابقةَ مَع حلفاءِ أمريكا بدءا من كوريا الجنوبية والفلبين إلى تايلاند وحتى

إسرائيل والعربية السعودية. وفي غضون ذلك، تَوقّفَت الصين عن دَعْم الحركات الثورية، وفي المنتديات الدولية مثل البنك الدولي عَملتْ كوسيط في أغلب الأحيان بين العالم المتطور والنامي، وانضمّت بشكل ملحوظ إلى الولايات المتّحدة في مُقاوَمة الاتحاد السوفيتي. وفي قمة عداوته، نشرَ الاتحاد السوفيتي حوالي ٣٠ بالمائة منْ الجُهد الدفاعي الكليّ السوفيتي ضدّ الصين ومسرحه في الشرق الأقصى. ساعدتْ الصين الولايات المتّحدة في جَمْع معلومات استخبارية حول التَطَوّرات العسكرية السوفيتية، وتَعاونَت مع الولايات المتّحدة في تدريب وتَجهيز مقاتلي المقاومة الأفغان، وبَدأتَ برنامج بسيطًا منْ مشتريات السلاح منْ الولايات المتّحدة. وفي أوائل الثمانينيات، كانت الدولتان شبه حلفاءَ بشكل غير رسميّ.

منطقة بدون منافسات قوى رئيسية، من عام ١٩٨٩ حتى نهاية القرن

في منتصف وأواخر الثمانينيات، عندما تغيرت سياسة موسكو الخارجية في عهد جورباتشوف، أصبحَ من المحتمل للصين أن تعدل توجهها الإستراتيجي مرة أخرى. استنتجَ جورباتشوف أنّ الأمن كَانَ مفهوماً يعتمد بعضه على بعض؛ وقد أدانَ بشكل واضح سياسة موسكو السابقة من خلال تحقيق أمنها بإحْداث إحساس عدم الأمان بين جيرانها. وسعى نحو تقارب كبير مَع الصين بالشروط التي يضعها دينج زياوبنج : تَقليل القوات العسكرية السوفيتية على الحدود، تَسوية النزاع على الحَدّودَ، توقف المجادلات الانفعالية الأيديولوجية، وتخفيض المساعدة السوفيتية لفيتنام.

ثمّ، بسقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة في آسيا، للمرة الأولى منذ أن جاءَ النظامُ الإقليمي إلى الوجود في أواخر القرن التاسع عشر، لم يحدد خَطٌ صدع بشدة مجموعة من البلدان الآسيوية عن مجموعة أخرى. وللمرة الأولى في القرن، أصبح للقوى الرئيسية علاقاتُ جيدةُ مَع الآخرين. ولم تعد تسعى الصين إلى أمنَ داخل بيئة مليئة بالصراعَ. وللمرة الأولى منذ حرب الأفيون، لم تواجه الصين أي تَهديد وشيك لأمنها. وكان يُمْكنُ أنْ تُطوّرَ علاقاتَ بنّاءةَ مع كُلّ القوى الآسيوية الرئيسية بشكل آني، ولكنها أيضاً لا تَستطيعُ أنْ تُحرّضَ منافسًا ضدّ آخر. وعلاوة

على ذلك، من خلال تأثيرها الاقتصادي المتزايد وقدرتها العسكرية المتزايدة بشكل تدريجي، يمكنها أنْ تَلْعبَ دورًا أكثر نشاطاً في تَشكيل البيئة الإستراتيجية التي تَسْتوطنها، ويُمْكِنُها السعى إلى التأثير في الترتيبات في المواقع الخارجية التي ترتبط بمصالحها.

قدمت أواخر الثمانينيات والتسعينيات الأمل في أنَّ يستغل زعماء الصين موقعَهم الجديدَ بشكل جيد، ويحَسّنوا العلاقاتَ مع كُلّ البلدان في محيطهم. وعلى الرغم منْ تحفظاتهم وقدرتهم على الاعتراض بصفتهم أحد شاغلي المقاعد الدائمة الخمسة في مجلس الأمن التابع للامم المتحدة، فقد امتنعوا عن عَرْقَلَة عمليات حفظ السلام المختلفة التابعة للأمم المتحدة، وشاركوا بشكل نشيط في الجُهد الدولي الناجح لجَلْب السلام إلى كمبوديا، وانضمّوا إلى نظم عدم انتشار الأسلحة النووية الدولية، وتَعهّدوا بالحد من مبيعاتهم للصواريخ ،ولَعبوا دورًا بنّاء في المُسَاعَدَة على إبقاء الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية بتَوسيع العلاقات مع كوريا الجنوبية، وتَصرّفوا على ما يبدو سراً لإعاقة كوريا الشمالية، ودَعموا بشكل حذر إنشاء وتوسّيعَ المنتديات الإقليمية المُخْتَلفة، مثل عملية التعاون الاقتصادي الآسيوي والمحيط الهادي (الآبك)، القمّة السنوية لزعماء الأمم الآسيوية والمحيط الهادي، وحوار أمنَ رابطة المنتدى الإقليمي لأمم جنوب شرق آسيا. بعد عودة هونج كونج إلى الحُكْم الصيني في ١٩٩٧، التزموا بدقة شديدة بوعودهم بالوفاء بصيغة "دولة واحدة، ونظامين". وفي المراحل المبكّرة للكارثة الاقتصادية الآسيوية التي بَدأتْ في ١٩٩٧، ساهموا في صناديق الإنقاذ المالي لتايلاند وأندونيسيا وأداروا عملَتَهم الوطنية بطريقة مسؤولة.

رغم ذلك، صدم زعماء الصين العالم أيضا في يونيو ١٩٨٩بإخمادهم الوحشي للمتظاهرين الذين احتلّوا ساحة تيانامينَ. وأكدوا بشدّة على مطالبهم الإقليمية في المياه المُتَنازَع عليها وعلى الجُزُر غير المأهولة في بحر الصين الشرقي وبحرِ الصين الجنوبي. وأرهبوا تايوان، وذْهبُوا إلى حد إجراء تجارب

صاروخية في عام ١٩٩٦، تزامنت مع أول انتخاب ديمقراطي لرئيس في الجزيرة. وبيعهم الأسلحة والتكنولوجيا إلى باكستان وعدّة بلدان شرق أوسطية عززت مخاوف انتشار أسلحة الدمار الشامل وفي النهاية ساهمت في قرار الهند في ١٩٩٨ لاختبار سلاح نووي. وإخمادُهم للبوذية التيبتية أضر بسمعتهم الدولية، جزئياً، لأن دالاي لاما شن حملة ناجحة لإثارة رؤية هذه القضية. وعجزهم التجاري المتصاعد مع الولايات المتّحدة وما اعتبره معظم الأمريكان بأنه سجل سيئ لحقوق الإنسان غذى التوتر في العلاقات صينية الأمريكية.

وفي النهاية، فإن مشترياتهم من الأسلحة من روسيا وبرنامج تنمية أسلحتهم الخاص أثار المخاوف بين بَعْض الأمريكان حول مخططات الصين طويلة المدى في غرب المحيط الهادي.

ونتيجة لهذا السجل الغامض، أصبحت العلاقة الصينية الأمريكية أكثر صعوبة للنجاح لكلا الجانبين في التسعينيات. وفي منتصف التسعينيات بَعْض الأمريكان، ومن بينهم بَعْض أعضاء الكونجرس، بَدأوا بالكَلام عن الصين كعدو أمريكي قادم، وبدأ زعماء الصين يعتقدون أن الولايات المتحدة كَانَت تَعُودُ إلى سياساتها في الخمسينات في السعى نحو تَطْويق وعَزْل الصين. والزيارات الرسمية التي قام بها الرّئيس زيانج زيمين إلى الولايات المتّحدة في ١٩٩٧ والرّئيس بيل كلنتون إلى الصين في ١٩٩٨ بدّدت بعض هذه المخاوف. ولكن في نهاية القرن، لا تزال العلاقة الصينية الأمريكية هشّة، ويمكن أن يتبنى زعماء الصين سياسات بسهولة تَتعلّقُ بتايوان أو كوريا، أو مبيعات الأسلحة، أو التجارة، أو حقوق الإنسان التي تَضعُهم في حالة صدام مع الولايات المتّحدة.

الزعماء

ليس فقط للصين نمط من الاصطفاف يتغير بشكل مستمر في القرن العشرين، ولكن خصائصَ متباعدةَ جداً لزعمائها الأربعة البارزين – شيانج، وماو، وديـنج، وفي نهاية القرن، زيانج – كَانَت لها التأثيرات الرئيسية والمتباعدة على السياسة الخارجية. ومن غير شكّ، فقد كانت لهم مزايا مشتركة أيضاً. فقد سعى كل منهم إلى

الاحتفاظ بالاستقلال الوطني للصين وجوهرها الوطني، على الرغم من أنّهم اختلفوا في تعريفهم لذلك الجوهر. وكان كُلّ منهم ملتزم بشدّة بتوحيد البلاد، وكان كُلّ منهم راغبا، بدرجات مختلفة، في استعمال القوة ضدّ الخصوم المحليين والأجانب الذين هدّدوا بتقسيم البلاد. وطالب كل منهم أن تعامل بلاده بكرامة. وسعى كُلّ منهم إلى تسوية الخلافات وانحراف مجموعة مماثلة بعض الشيء من الضغوط المحلية المتعارضة عليهم. واستخدم كُلّ منهم وسائل مماثلة: الركوب المجّاني، واللعب على توقّعات وعظمة الصين في المستقبل، والبحث عن مستوى أخلاقي أعلى بالإعلان عن أنّ وضع الصين كان ذي مبادئ ، مهدد بالارتداد من الإصطفافات مالم يقدم شريك الصين حوافز إضافية، والمطالبة باعتبار خاصّ بسبب إجحاف الماضي.

ورغم ذلك فإن الإختلافات بين الزعماء الأربعة بارزة بالتساوي : شيان كاي شيك عاش في عالمين متصارعين، وفي نواح عديدة كان كونفوشيا تقليديًا، وقد شعر أيضا بالارتياح مع الخبراء العسكريين وزعماء الداخل ومع المذهبيين الخائفين من الأجانب. وفي نفس الوقت، كانت زوجته مسيحية وخريجة كلية ويليسلي Wellesley. تضمّنت زمرة مُستشاريه الصينيين بعض الدبلوماسيين العالميين الأكثر حنكة وفعّالية، وبعض الخبراء الماليين الأكثر اطلاعا في العالم – وجميعهم تلقوا تعليمهم بالخارج. ومحاولته لعبور هذين العالمين من عالم الداخل الصيني والساحل الصيني جعل الأمر صعباً عليه لاتباع سياسة متماسكة وموثوقة. والشخصيات الكارهة للأجانب وأصحاب الجرائم في زمرته أبعدوا المؤيدين الأجانب عن الصينيين العالميين. وبينما وقف بالفعل بين الخليط الذي حشده لم يكن واضحًا جداً؛ فقد ظل لغزًا متباعداً. ونتيجة لذلك، كانت علاقة شيانج بحلفائه الأمريكيين يستتبعها قدر كبير من الحذر والتوتّر، وسوء الظن. ولكن كما ذكر شواين لاي مؤكدا في نهاية مهنهم الشخصية، لم يترك شيانج الأمريكان يُسيطرون عليه.

كان ماو تسي تونج بشكل واضح أكثر الزعماء الأربعة استبدادا. فقد همش مُساعديه واستغنى عن الذين يُمكن أنْ يَظهروا كمنافسين. وتصلبه صعب الأمر عليه لأن يبقى على التعاون مع أي زعيم أجنبي أقل منه أو مكافئ له. وقد كان

أيضاً أقلّ ألفة مِنْ الزعماء الأربعة بالعالم الخارجي، وقام برحلتين قصيرتين فقط خارج الصين، وكلتاهما إلى موسكو، في عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٧. وقد كَانَ متشوّقا لمعرفة العالم الخارجي، وقَرأ الكثير عنه، وقابل العديد مِنْ الأجانب، وتلقى الكثير من البيانات الموجزة مِنْ العديد مِنْ شركائه الذين كَانوا على دراية بالشؤون الدولية. لكنه في الأساس سَكنَ مضرح زعماء الأمة المأهول بالأبطال والأوغاد من ماضي أمته. وقد طبّقَ حيلَهم وأصولَ حكمهم على الساحة الدولية. وعلى الرغم من أن الصين المَعْزُولة أفزعتْ الكثيرَ من الصينيين الموجهين عالميا في حاشيتِه، فقد استطعم ماو أن يسكن نفسه داخل عالمٍ صيني بشكل خاص.

ومثل ماو كان دينج زياوبنج ابن الداخلَ، لَكنَّه قَدْ تعُرّضَ للغربِ في شبابِه، عندما كان عاملا بمصنعٍ وطالبا في فرنسا. وفكر ماو من خلال العهودِ وسعى نحو تحولاتَ ثقافيةَ. وفكر دينج في الغالب على أساس العقودِ وسعى نحو نَتائجَ عمليةَ. وكان كل من ماو ودينج في غاية القسوة ، لكن ماو كَانَ أكثرَ انغماساً في الملذات. عَرفَ دينج كَيفَ يُعاقبُ نفسه ويخضع رغباتَه لهدف أعظمٍ. وعلى الرغم من أن ماو كَانَت لديه مسحة برجماتية قوية (التي وضحت ، على سبيل المثال، في تَحَمّلِه الحكم البريطاني المستمرِ في هونج كونج)، أظهرت سياسة دينج الخارجية برجماتية متماسكة وحسابًا إستراتيجيًا افتقرت إليه في الغالب سياسات ماو. وانفتاح الصين على الاستثمار الأجنبي، وبيع مصادرِها الطبيعيةِ خلال نظم شراكة، وخَلْق مناطقِ اقتصاديةِ خاصّة، حيث تمتع فيها الأجانب بامتيازاتِ خاصّةِ كَانتْ مبادراتَ دينج التي كانت ستجد صعوبة كبيرة في قبولها من ماو.

جاء زيانج زيمين بصفات جديدة للحكمِ: كَانَ لديه تدريب شاملُ كمهندس وتعليم طويل في الخارج، وكانت فترة حكمه بشكل خاص ضمن عصرِ الشيوعية، وكان لديه فَهْم أعظم للعالمِ الحديثِ أكثر من أي زعيم من أسلافِه الثلاثة. وقد كان أوّل الزعماء الأربعة الذي لم يتولَ قيادة القوات العسكريةَ. بينما لم يقرر بعد التراثِ الذي يَتمنّى أن يورثه، فمن الواضح أنه تُعهّدُ بتكاملِ الصين في الاقتصادِ

العالمي بشروط لا تُهدّدُ استقرارَ أو وحدةَ بلاده. ويَبْدو أيضاً أنه كان اندفاعا وأكثر حذرا منْ ماو أو دينج، لكن حذرَه قَدْ يَرجع بشكل أقل إلى شخصيته وليس منْ حقيقة أنَّهُ أضعفُ سياسياً منْ ماو أو دينج. وحتى هذه النقطةَ، كان يستشير على نحو واسع، وكَانَ بنّاء بالإجماع. وسياسته الخارجية – المنهجية ،المدروسة أو التطوّرية – لَمْ تتسم بانحرافات غير متوقّعةٍ أو مفاجئةٍ.

نمو البيروقراطيةِ

في الفصول السابقة، أوضحت كيف أسهمت البيئة الإقليمية الإستراتيجية للصين والخصائص الشخصية لزعمائها في العديد منْ التغييرات في السياسة الخارجيةِ الصينيةِ في القرن العشرين. لكن عاملاً رئيسيًا آخراً كَانَ لَه أيضاً دور: التَقْوية المثيرة للدولة الصينية ونمو بيروقراطياتِ السياسة الخارجيةِ الصينيةِ. ففي أواخر القرن الثامن عشر، افتقرَ النظامُ الإمبراطوري إلى الأشخاص المتخصصين في السياسة الخارجيةِ. ولم يكن إلا في منتصف وأوخر القرن التاسع عشر أن بدأ كنج في تأسيس بيروقراطية محترفة لإدارة الشؤون الخارجيةِ، وَبْعثُ مبعوثين دائمينَ للخارج. إنه مؤشّر على ضعف إمبراطورية كنج إنَّها اضطرت إلى الاعتماد على البريطانيين في تَنظيم وإدارة جماركها، التي أصبحتْ مصدرا رئيسيا لدخلِ بلاط كنج. وجيش كنج، الذي تَوسّعَ كثيراً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان منظما بدرجة أكبر لأغراض السياسة المحليةِ عنْ أغراضِ السياسة الخارجيةِ.

ومما لا يدعو للاستغراب، على الرغم من أن بيروقراطيات السياسة الخارجيةِ الجديدةِ كَانتْ مزودة بالعديد منْ الدبلوماسيين المؤهّلينِ جداً، فإنها لَمْ تزدهر في عصرِ أحد أسياد الحربَ. فقد بَدأت في التَوَسُّع في العصرِ القوميِ، وقام شيانج كاي شيك بجهد كبير في خَلْق جهاز رسمي حديث أثناء سَنَواته في نانجينج، لكن البيروقراطية في السياسة الخارجيةَ الشاملةَ لم تنشأ إلا بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية. وفي العديد منْ المناطقِ الوظيفيةِ – ومن بينها الماليةِ، والزراعة، والتعليم – بنى الشيوعيون على الوكالاتِ الحكوميةِ التي طورها الحزب الوطني

الصينيَ. ولم يكن الأمر كذلك في مجال الأمن القومي. وفي ١٩٤٩ حول ماو رئيسَ الوزراء ووزيرَ الخارجية شوان لاي مهمّة إنشاء وزارة جديدة للشئون الخارجية بالكامل. وقد جاء بموظفيه الكبارَ منْ ثلاثة مصادر: الجيش، هيئة مسؤولي الحزب الذي عَملوا مَع غربيين في المناطقِ التي كانت تحت سيطرة الحزب الوطني الصيني أثناء الحرب العالمية الثانية أو في هونج كونج بعد الحربِ، ومجموعة داخل الحزب الشيوعي الصيني، الذين دَرسَوا في موسكو، ونتيجة لذلك كانت لديهم خبرة كبيرة مَع الروس. عين موظفين شبابًا للشؤون الخارجيةِ لديهم مهاراتِ ممتازة للغةِ الأجنبيةِ منْ جامعاتِ غربيةِ رياديةِ موجهةِ مثل القدّيس جون في شنغهاي، وشجّعَ صينيين وطنيينَ لامعينَ كانوا يدرسون بالخارج على العَودة إلى الوطنِ.

أسس الشيوعيون أسطولا بحريا وقوات جوية، وتم إنشاء نظام اتصال في الجيشِ. (كان الحزب الشيوعي الصيني يفتقرَ إلى هذه القدرات خلال أيام حرب العصابات.)، ودائرة المخابرات السرية الصينية، التي كَانتْ نشطةَ في الخارج، وسّعَت تواجدها بالخارج وقدراتها التحليليةَ. وأجرت دائرة الاتصال بالحزب الشيوعي الصيني اتصالات موسعة بالحركة الشيوعية حول العالم. وتم إنشاء وزارة للتجارة الخارجية والشركات التجارية المملوكة للدولة للقيام بالإحتكارِ الحكومي المُؤسَّسِ حديثاً في التجارة الخارجيةِ. وتم تأسيس لجنة للقيام بعلاقاتِ اقتصاديةِ غير رسميةِ وأخرى للقيام بأعمال المساعدة الخارجيةِ. وتم إنشاء لجنة لإدارة القضايا المتعلقة بالصينيين العرقيينِ المقيمين في الخارج. أشرفتْ وكالةُ أخرى على المُستشارين السوفيتِ والأوربيين الشرقيينِ الذين جاءوا إلى الصين كجزء منْ انحياز الصين للكتلةِ السوفيتيةِ. وتم إنشاء مكاتب الشؤون الخارجيةِ في كُلّ وزارة وحكومة إقليمية؛ وقد كانوا يعتبرون جزءا منَ نظامِ الشؤون الخارجية لشواين لاي، وتم إنشاء الجامعات لتَدريب الموارد البشرية لهذه المنظماتِ التوَسُّعية.

باختصار، من منتصف إلى أواخر الخمسينيات، في ظل النفوذ القاسي لشواين لاي ومجموعة موهوبة من الشركاء الكبار، حصلت الصين على جهاز سياسة خارجية محترف شامل لأول مرة في تاريخها. للمرة الأولى منذ أن وصل البريطانيون إلى سواحل الصين، تطابقت السياسة الخارجية الصينية بشكل كبير مع العلاقات الخارجية للبلاد. سيطرت الدولة الصينية تقريبا على كل الصفقات التي عبرت حدودها. وقد كانت هناك استثناءات: فقد أجرى الحزب الوطني الصيني والولايات المتحدة عمليات سرية داخل مناطق حدود الصين الساحلية والجنوبية؛وتجولت القبائل البدوية عبر الحدود الغربية؛ وأجرى الصينيون بالخارج اتصالات سرية مع أقاربهم في الداخل. لكن هذه كانت بسيطة بالمقارنة بالقدرة التنظيمية المؤسسة حديثاً من الحكومة الصينية التي مكنتها من إجراء علاقات رسمية وغير رسمية بالأمم الأخرى عندما فكرت الولايات المتحدة في عزلها.

لم يثق ماو يوما ما في هذا الجهاز للسياسة الخارجية، وكثيرا ما طوقه أو أهمله في إدارة دبلوماسيته. لكنه كان هناك أمن يستجيب لأوامره. فقد عززت كفاءته بشدة سلوك السياسة الخارجية الصينية. وحتى أثناء الثورة الثقافية، عندما أدت الهجمات التي أوحى بها ماو إلى إضعاف الجهاز بدرجة كبيرة، كان ما يزال قادرا على توجيه الدفق النذير من الأفكار، ناس، والأشياء المادية عبر حدود الصين. وفي مرة واحدة لم تستطع الصين بسرعة أن تجري سياسة خارجية منظمة: في عام ١٩٦٨، فإن الحرس الأحمر السلاب، تحت رعاية أفراد متطرفين في وزارة الخارجية، قاموا بمحاصرة بعض المفوضيات الأجنبية، وقد أصيبت السفارات الصينية في الخارج بالشلل من خلال نزاعها وانعدام التوجيه من بكين. وقد استعيد النظام بسرعة شديدة، وكان يعمل بشكل كامل في أواخر السبعينيات. باختصار، فإن جهاز الأمن القومي الذي أنشأه ماو وشواين لاي مكن الصين من تسليط قوتها ونفوذها خارج حدودها بطريقة ما لم تكن متوفرة لدى حكام الصين في النصف الأول من القرن. وقد وسع الجهاز مدى الخيارات الاستراتيجية للزعماء ومكنهم من أن يصبحوا لاعبين وليس ضحايا على المسرح العالمي.

وعلى الرغم من ذلك، فإن اللا مركزية الإدارية في عهد دينج، والانفتاح على العالم الخارجي، وإدخال اقتصادُ سوق جزئي جعل الأمر صعباً على الزعماءِ الكبارِ والجهازِ الرسمي المركزي السَيْطَرَة على تدفقَ السلعِ، والناس، والأفكار عبر حدودِ الصين. ذلك، أن بيروقراطيةَ السياسة الخارجيةَ للحكومةِ المركزيةِ قد زادت من قدرةِ القادة الكبار على تَسْليط القوَّةِ، ولكن في الوقت ذاته، عندما ازدادت مبادلات الصين مع العالم الخارجي، فإن نسبة التبادلاتِ التي يمكن أن يسيطر عليها القادة الكبارِ قد نَقصتْ. وعلى سبيل المثال، يقيم حاليا أكثر مِنْ ٥٠،٠٠٠ أجنبي في بكين، وتُقدر الحكومةَ الصينيةَ أنّ ١٥٠،٠٠٠ عالمَ وطالبَ صينيَ يَدْرسونِ في الجامعاتِ في الولايات المتّحدةِ، واليابان، وأوروبا، وأستراليا. هذه الحركةِ للناسِ فرصةُ للدولة الصينية لتَوسيع تأثيرِها. يتعرض المقيمون الأجانبَ في الصين لضغوطِ وإغراءاتِ من الدولة، والعديد مِنْ العلماءِ الصينيينِ والطلاب الذين يدرسون بالخارجِ يخدمون أغراضِ السياسةِ الحكوميةِ الصينيةِ، وحتى المعارضون لقادتهم السياسيين يُوسّعونَ تأثيرَ المجتمعِ الصيني، إنْ لمْ يكن مِنْ الدولة.

مَرَّ المجال الاقتصادى بتغيير مماثل منذ عهد ماو، عندما كان خمسة بالمائة من إجمالي الناتج القومي في يد قطاع التجارة الخارجيةِ تَحْتَ السَيْطَرَة التامة لشركات بكين التجاريةِ الحكومية. واليوم، هناك أكثر مِنْ ٣٠ بالمائة من إجمالي الناتج القومي تحت سيطرة قطاعِ التجارة الخارجيةَ، وقد تضاعف إجمالي الناتج القومي أربع مرات منذ عهد ماو. والتجارة الخارجية للصين بلغت خمسة وعشرين مرة أكبرُ في عام ٢٠٠٠ عما كَانتْ عليه في عام ١٩٨٠، المقاسة بدولاراتِ حقيقيةِ. لكن جزءا كبيرا جداً من هذه التجارةِ يقع خارج سيطرةِ الجهازِ الرسمي المركزي. إمّا أن تهرّبَ، في أيدي الحكوماتِ المحليّةِ التي لا تبالي بالتوجيهاتِ المركزيةِ، أو تقوم بها شركات مملوكة للأجانب لها إمتيازاتِ خاصّةِ لا يُمكن التراجع عنها بسهولة.

باختصار، منذ أوائل الثمانينيات أصبحت حدود الصين أكثرَ تسريبا ،وأصبح جهاز الشؤون الخارجيةَ أكثر انقساما، وأصبح ارتباطها المُتزايد بالشؤونِ العالميةِ أقل خضوعا للاتّجاهِ المُنسّقِ منْ المركزِ. وفي عصرِ ماو كانت علاقات الصين الخارجية المُنتَجَ المنضبطَ للسياساتِ والتعليماتِ التي يضعها زعماؤها. وفي نهايةِ القرنِ، لم يعد الحال كذلك. بالأحرى، يقوم الزعماءَ بتعديل السياساتَ وَخلْقَ مؤسساتَ جديدةَ في محاولةَ عقيمة كثيراً لتَحويل، أو احتواء، أو تشريع علاقاتَ تطوّرتْ خارج سيطرتِهم.

فَقدَ الزعماءُ الكبارُ الكثير من مبادراتهم. ومن خلال انغماس بلادهم بدرجة أكبر في الشؤونِ العالميةِ، يَجبُ عليهم أنْ يُكرّسوا الكثير منْ طاقاتهم في صيَاغَة السياساتِ التي تساير النتائجَ غير المتوقّعةَ لقراراتهم السابقةِ التي طبقتها بيروقراطيةِ الأمن القومي والشؤون الخارجيةَ. ومبيعات الأسلحةِ الصينيةِ إلى باكستان وإيران تعد مثالا من هذه الأمثلة. فقد أعطتْ بيروقراطيةُ الأمن القومي أسلحةَ لزعماءِ الصين لم تكن لديهم من قبل. وسعى الزعماء حينذاك إلى تطوير مصالحِ الصين ببيع الأسلحةِ في الشرق الأوسطِ وجنوبِ آسيا. كان ردّ الفعل السلبي الناتج للولايات المتّحدةِ جر الزعماءَ الممانعينَ إلى ترتيباتِ الحَدّ من الأسلحة والتي لم تكن لديهم نية أصلاً في الانْضمام إليها. والمثال الآخر تطويرُ نظامِ حقوقِ ملكية فكرية في الصين. والقرار بدَعوة الأستثمار الأجنبي المباشرِ ،وخلْق بنية تحتية مؤسساتية محلية واسعة لاستِضافته، بالرغم من أنه ناجح جداً، قد جَعل من الضروري أيضاً إنشاء مؤسساتِ إضافيةِ كان الزعماءِ يعارضون قيامها في الأصل .

وهكذا، فإن الجهاز البيروقراطي الكبير الذي أنشأه الزعماء في الخمسينياتِ وتُوسّعَ منذ منتصف السبعينيات كَانَ له تأثير مزدوج. فقد أعطىَ نمو الدولة الصينيةِ الزعماءَ القدرة على التأثيرِ التي كانوا يفتقرون إليها سابقاً. لكن تلك البيروقراطياتِ ذاتها أصبَحتْ آلياتَ يمكن من خلالها أن يصل العالم الخارجي، ويؤثر، ويُعيقُها.

قدرة الدولة

على الرغم من أنَّ نتائج إنشاء جهاز رسمي أقوى قد لا تَكُونَ جميعاً إيجابية مِنْ وجهةِ نظر زعماءِ الصين، فمن غير شكّ أصبحت الدولة الصينية أقوى في نهايةِ القرنِ عما كانتْ في بدايته. ومن خلال أكثر المؤشراتِ الموضوعية، فقد نَمتْ قوّتَها حتى عندما أصبحت الصين أكثرَ اندماجا في الشؤون الدولية في السَنَوات العشرين الأخيرة. ولدى الزعماء قدرةُ متزايدةُ على تَطبيق تلك القوّةِ في الأغراضِ الموجَّهةِ والمسيطرة عليها بعناية. وقد زادتْ القدرةُ الاستخلاصيةُ لجهازِ الدولة الصينية بالكامل بشكل مثير أثناء القرنِ العشرين، مِنْ تقدير حَدّ أعلى مُخَمَّن بـ ٢ – ٥ بالمائة من إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٠٠، إلى ١٠ – ١٥ بالمائة في الثلاثينيات، وحواليْ ٤٠ بالمائة في قمة عهد ماو، وحوالي ٣٠ بالمائة في أواخر التسعينيات. وقد جمعت الدولة ١٥٠ بليون دولار من أرصدة العملات الأجنبيةِ أكثر من الولايات المتحدة. ولدى الزعماء أسلحةُ نوويةُ في حوزتهم. والجمهورية الشعبيةَ عضو دائم في مجلس الأمن التابع للامم المتحدة. والزعماءَ على اتصال ثابتِ ومباشرِ بنظرائهم في البلدانِ الأخرى ويستشيرونهم في الأمورِ الأكثر تأثيرا على مصالحهم، ولديهم القدرةُ على تَسليط قوّتهم والتأثير على الأحداثِ في كُلّ المناطقِ دون الإقليمية في محيطِهم.

ومرة أخرى فالمؤهلات ضرورية. فمُعظم دخلِ الدولة مازال في المستويات الأدنى خارج سيطرة جهازِ الدولة المركزي، ونسبة عالية مِنْ دخلِ الدولة لَمْ يتم جبايته منْ خلال نظام ضريبي منتظم، لكنه يحصل بطرق خاصّة، بجَمْع الغرامات والأجورِ وكأرباح مِنْ المشاريعِ الحكومية. يحصل الجهازُ الرسميُ المركزيُ تقريبا علىْ ١٠ بالمائة من ناتج الدخل القومي مِنْ الضرائبِ المتحصل عليها، وهذه النسبة منخفضةُ جداً بالمقارنة بالدخلِ المتوفرِ إلى الحكوماتِ المركزيةِ للقوى الرئيسيةِ الأخرى. وعلاوة على ذلك، فلا تزال الصين في عملية تَبَني نظام مصرفي مركزي فعّال. وبالرغم من أنَّ لَهُا أرصدة عملات أجنبيةُ كبيرةُ، فإن دينها الأجنبي يزداد أيضاً ويَزيد عن الولايات المتّحدةَ بـ١٣٠ بليون دولار.

قدرة الصين العسكرية محدودة أيضا. وعلى الرغم من أنّ طـورت أسـلحةً وُحسّنت نوعيةَ صوراريخها، فإن جيش التحرير الشعبي لَديه نقاطُ ضعف بـارزة لا يُمكنُ معالجتها بسرعة شديدة أو بسهولة. وبالنسبة إلى جيرانه في الجنوب، يبـدو الصين عملاقاً عسكرياً. والتهديد الذي يحققه جيش جمهورية الصين الشعبية علـى تايوان يتزايدُ بشكل تدريجي، لكن تايوان مصممة على الإبقاء على قدرتها لإيقـاع ضرر أكثر إذا ما استخدمت الصين القوةَ ضدّها، والولايات المتّحدة مُلتزمـةٌ عـن طريق مرسوم العلاقات مع تايوانِ أنْ تُساعدَ تايوان للحفاظ على قدرتها للدفاع عن النّفس. لكن بالمقارنة بالولايات المتّحدةِ وحليفتها كوريا الجنوبية وحلفائها اليابانيين، فلا تزال الصين ضعيفةً وعرضة للعدوان، وهو وضع من المحتمل أنْ يَستمرَّ فـي المستقبلِ المنظورِ.

والدولة الصينية لَديها القليل الذي يمكنها أن تقدمه في عالمِ الأفكارِ والثقافةِ. فعقيدتها الرسمية من الماركسية اللينينيةِ مفلسةٌ. وفي عصرِ مـاو، شَـنّت الدولـة الصينية حربا على الثقافةِ الأصليةِ، التي لا تزالُ تَحْملُ آثارا باقيةً. والصين اليـوم مستورد هائل للأفكارِ مِنْ التكنولوجيا المتطورةِ إلى الثقافة الشعبيةِ. وفي هذه البيئةِ تؤثر وكالات غير حكومية دولية على الفكرِ الصيني في قضايا مثل البيئة، وحقوق النساءِ، وحقوق الإنسان، والـدين، والهويّـة العرقيـة، والدمقرطـة. إنّ تحـولَ الاتصالاتَ جَعْلُ الصين أكثر سهولة للوصول وأكثر عرضة للأفكارِ الأجنبيةِ.

باختصار، فإن التقييم العنيد لقدرةِ دولة الصين – ومن ثم قدرةِ حُكّامِها – يَكْشفُ عن أنّها لَيسَت قوية كما يَظْهرُ على الورق. فالعديد مِنْ نقاطِ الـضعف تَغطي على السريةِ وتَختفي وراء الشجاعةَ، وتتعاظم القوى الحالية من خـلال قيادة ذكية تأخذ بشدة وتغذى بتوقّعاتَ عظمةِ الصين في المستقبل.

النَظْر إلى المستقبلِ

ماذا تخبرنا النزهةُ في ماضي الصينِ عن مستقبلِها؟ ماذا يقودنا فَهْم المسار الملتوي للصين في القرن العشرين أن نتوقعه في العشر سنوات إلى العشرين سنة القادمة؟ هَلْ يقترح مسيرها السابق أنّ تبدو الصين عملاقةً ومهددة؟ تكشف رحلة الصين الصعبة في المسرح العالمي في القرنِ العشرينِ أنّ مستقبلَها مفتوحٌ وعرضة للتأثير عليها. فلا الإرث التاريخي للصين ولا البيئة الإستراتيجية الطبيعية ولا البيئةُ الثقافيةُ قدّرتْ مسيرَ الصين. لكن القرن الماضي يُنيرُ العواملَ التي سَتُشكّلُ سياستها الخارجيةَ بالإضافة إلى حيرتِها.

العامل الأوّل: إدارة المثلثِ الأمريكي الياباني الصيني والتوجهاتِ الإستراتيجيةِ والسياساتِ الاقتصاديةِ التي تتبناها كُلّ دولة مِنْ الدول الثلاث. وقد أوجدت العلاقات الجيدة بصفة عامة بين الدول الثلاث منذ أوائل السبعينياتِ استقراراً لم يسبق له مثيلَ في المنطقة. لَكنَّه ليس بأية حال الاطمئنان إلى أنَّ هذه الحالةَ الموائيةَ يَجبُ أنْ تَستمرَّ. فسوف تؤثر سياسات واشنطن وطوكيو نحو بكين على فصلِ الصين بشكل ملحوظ، وسوف يؤثر مسير الصين على سلوكِهم أيضاً نحو بكين. ومن غير المعروف ما إذا كانت العواصمِ الثلاث سَتَعْرضُ الحكمةَ لإدارة المثلثِ بشكل جيد.

ثانياً: التَطَوّراتَ ضمن تلك المواقعِ، حيث تتقاطع مصالحِ القوى الرئيسيةُ، وهذا إلى حد كبير خارج سيطرةِ الصين. فقد تدفع المصالح الأمنية الصينية ردّ فعل يَحدث صراعًا مع أحد القوى الرئيسيةِ الأخرى، فتايوان، أو كوريا، أو مناطق التيبت / الهملايا / جنوب آسيا من الأماكنَ الواضحةَ للقلقِ. بالإضافة إلى ذلك، عِدّة تَطَوّرات متوقّعة على محيطِ الصين سَيكونُ لها نتيجةً رئيسيةً لكن مجهولةً على سياسةِ الأمن القومي الصينية. خلال السَنَوات العشرين التالية، يحتمل أن تتوحد كوريا ؛ مثل هذا الحدثِ سَيُحوّلُ البيئة الإستراتيجية الآسيوية. والتوجه

الإستراتيجي لكوريا متّحدة ومستقلة سَيكونُ له تأثير كبير على الاصطفافاتِ في كافة أنحاء المنطقة. وأيضا، داخل آسيا مِنْ أفغانستان عبر الجمهورياتِ الآسيويةِ المركزيةِ إلى منغوليا والشرق الأقصى الروسي، سَيُصبحُ نقاط مركزيةَ حادّةَ جداً مِنْ منافسةِ القوة العظمى. ستكون مصالح الصين مرتبطة بدرجة كبيرة بنتيجةِ هذه المنافسةِ وسَيَستهلكُ قدرًا كبيرا من الاهتمام ،وستؤثر بشدة على علاقات الصين مَع روسيا، والهند، وإيران – لكن غير معلوم في أي اتّجاه.

العامل الثالث: النمو المحتملُ في قدرةِ الدولة الصينية، لكن النمو يُحتملُ أنْ يَكُونَ بطيئا ويمكن انعكاسه بسهولة. ومن غير الواضح كيف سيستعمل زعماء الصين قدرتهم المتزايدة. وانهيار الاقتصادِ السوفيتي، والكساد المطول في اليابان والكارثة الاقتصادية في أندونيسيا في ١٩٩٧ تعتبر رسائلَ التذكير بأن النمو الاقتصاديَ لا يَجبُ أنْ يُفتَرَض في أي مكان. ونتائجَ حُدوث أزمة اقتصاديةِ في الصين أمر غير متوقع.

العامل الرُابع: نتائجَ السياسة الخارجيةِ المجهولةِ لتكاملِ الصين في الاقتصادِ الدولي. وفعلاً، فقد السياسة الخارجية جداً، خصوصاً إذا قُرّرُ زعماءَ الصين أنْ يَبْدأوا تكاملاً أعمقَ فى المستويَ من خلال عضويةِ منظمة التجارة العالمية. لكن زعماءَ الصين على ذلك سيكسبون أيضاً صوتًا أكبر في الشئون الاقتصاديةِ والسياسية الدوليةِ.

العامل الخامس: حقيقة أنّ إذلالُات القرنِ التاسع عشر وأوائل القرن العشرينِ الكارثيةِ من المحتمل أن يكون لها تأثير أقل على قرارات السياسة الخارجيةِ. الزعماء يَتقدّمونَ للأمام، ولَمْ يعايشوا عهود الإذلالِ، لكن مثل هذه الذكريات تَبْهتُ بصورة بطيئة جداً. فالقومية المعقّدة للقرنِ العشرينِ، المتضررة حتى الآن متلهّفة للانْضمام إلى العالمَ، ومن المحتمل أنْ تؤدي إلى شكل مختلف مِنْ القوميةِ لم تحدد معالمها بعد.

العامل الأخير: ومن المحتمل أكثر أهمّية مِنْ أيّ مِنْ العوامل الأخرى، سَيَكُونُ نوعيةَ زعماءِ الصين وطبيعة حكمِهم المحلي. هَلْ يَتجنّبونَ الإغراءَ لتوحيد بلادِهم من خلال قومية عسكرية أو حازمة؟ هل سَيَبْدأونَ عملية الدمقرطة؟ هَلْ سيدخلون حكم القانونَ؟ هَلْ يَنضمّونَ إلى نظامٍ اقتصاديٍ دوليٍ مفتوحٍ بالكامل؟ ما التوازن الذي سيطرقوه بين الأهداف المتعارضة جداً مِنْ الاستقرار، والنمو، والعدالة، والفرص المتزايدة للمشاركة السياسية؟ هَلْ يَتحمّلونَ تنوعاً ثقافيّاً ويستمدون من مواهب الأقليّات العرقيةِ في بلادهم؟ هَلْ سَيَكُونونَ قادرين على إدارة التَوَتّراتِ التي يخلَقها نَمُو تفاوتِ الدخلِ بين المناطق الحضريةِ والمناطق الريفية البعيدة؟ هَلْ يُطوّرونَ جامعاتَ البراعةِ الدوليةِ ويُكافئونَ الإبداع؟

هنا يظهر الغموض الأعظمُ حول السياسة الخارجيةِ الصينيةِ. ما لم تحكم الصين بشكل كفء ويستجيب زعمائوها بحكمة إلى التحديات المحليةِ الرهيبةِ، فلن يستطيع الزعماء أن يتابعوا مجرد الأحداث في البلاد أو في الخارج. والصين مَحْكُومة بشكل ضعيف سَتَكُونُ مصدر عدمِ استقرار إقليميٍ وستُشكّلُ الصعوباتَ على العالمِ. لكن إذا كانت الموارد المتزايدة لزعمائها وذخيرتها الفنيةِ الأوسعِ مِنْ الإستراتيجياتِ تمكنهم من حُكْم مجتمعِهم بشكل جيدْ، فمن المحتمل أنْ يَتصرّفوا بمسؤولية في الشؤون الدولية. أصبحت الصين لاعبا رئيسيا على المسرح العالمي، وكُلّ القوى الرئيسية سيكون لَها تأثير في حكمِها الرشيد في القرنِ الحادي والعشرين.

الفصل التاسع

التفكير فى أحداث الماضى والتطلع إلى المستقبل

مسارات القوى الكبرى

بقلم: روبرت باستور

يمكن قياس المسافة التى قطعتها القوى الكبرى فى القرن الماضى بالتباين الكبير الذى حدث فى أهداف الدول عند بداية القرن ونهايته : فقد كانت تسعى فى بداية القرن إلى تأسيس الإمبراطوريات وتحول سعيها فى نهاية القرن إلى فتح أسواق لمنتجاتها. أصبح العالم مختلفا إلى حد ما لأن الأهداف قد تغيرت. وفى نهاية القرن الماضى كان الملوك والأباطرة يحكمون الإمبراطوريات وكانت جميع القوى الكبرى ما عدا الولايات المتحدة لديها إمبراطوريات. والأسواق- الخاصة والعامة- تستجيب للتغيرات التى حدثت فى خيارات المستهلك وخيارات صاحب حق التصويت، من خلال سعر المنتج وأداء الزعيم. وتستجيب جميع القوى حاليا، بدرجات متفاوتة إلى قوى السوق. لقد حدثت تغيرات هائلة بين عالم الأمس وعالم اليوم، فقد كان العالم القديم عالم مراتب وطبقات وملكيات خاصة ؛ عالم غزو ومجالات النفوذ. وأصبح العالم الجديد أكثر تعددية ويعتمد على التفاعل بين القادة والشعوب، بين الشركات والمستهلكين، بين القوى الكبرى والدول الأخرى. وتكيفت الأسواق مع التغير بشكل سلمي؛ فقد وفرت المجال للمغامرين والمقاولين على كافة المستويات- الأفراد، الشركات، المنظمات غير الحكومية- لكى تنمو وتجد مكانها دون الإخلال بالنظام.

ماذا يبرر حقيقة أن القوى الكبرى كانت تسعى فى الماضى نحو تحقيق هدف إمبريالى لكنها وصلت بعد مائة سنة إلى ساحة سوق عالمي؟ وفى كلمات هوفمان " حربان عملاقتان" ومجنونتان، بالإضافة إلى انفجار الاتحاد السوفيتى من الداخل أفسح المجال لظهور قوة جديدة لها فكرة راديكالية. فقد كانت أمريكا عامل التحويلة الذى يوجه القطار إلى مسارات جديدة . وكتب وودرو ويلسون :" من خلال قرن مضى مفجع قبل العلم جاء عصر جديد لا يستطيع الإنسان التنبؤ به، لكن الماضى هو المرشد إليه، وماضى أمريكا يكمن فى قلب التاريخ الحديث".

من القوى الثلاث البارزة فى بداية القرن، سعت ألمانيا واليابان إلى إزاحة القوى القديمة، وسعت الولايات إلى قلب نظام ميزان القوى بالكامل، فالأفكار التى طورها ويلسون فى البداية كانت تقوم على مبادئ تقرير المصير، وتنفيذ القانون داخل الأمم وبين بعضها وبعض، والمساواة بين الدول أمام القانون، والأمن الجماعى من خلال منظمة دولية. أصبحت هذه الأفكار راسخة وثابتة فى المؤسسات الدولية التى تأسست بعد الحرب العالمية الثانية. وقد سمح انتهاء الحرب الباردة لتلك المؤسسات أن تعمل بالطريقة التى أنشئت من أجلها فى الأصل. ومع نهاية تنافس القوى الكبرى ظهر عصر ليبرالى جديد اعتمد على الأسواق الخاصة والميادين العامة، وأتاحت للدول بأن تحدد موقعها على الساحة العالمية. ولم تمتثل جميع الدول للأعراف والقوانين، ولا يزال النظام يكافح من أجل إيجاد طرق ملاءمة لإنفاذ القوانين، لكن الانتهاكات والتنفيذ غير العادل من طبيعة أى نظام. فإذا قدر للعصر الليبرالى أن يستمر فسوف يعتمد على التعاون المستمر بين القوى الكبرى وقبول الأعراف والتنفيذ الفعال للقوانين.

أخبر كونفيشيوس أحد طلابه ذات مرة أنه استمد حكمته من إمساكه بأحد الخيوط الذى يرتبط ببقية الخيوط الأخرى". وبحث مؤلفو هذا الكتاب بجهد جهيد عن هذا "الخيط " الذى يمكن أن يفسر الدوافع التى تحرك كل دولة. وكان هذا على أية حال عملا بطوليا، إذا ما أخذنا فى الاعتبار التغيرات المفاجئة والعنيفة التى

حدثت فى الحكومة والسياسة فى العديد من الدول. وجد معظمنا خيط الاستمرارية فى التركيبة العجيبة لجغرافية الدولة وسيكولوجيتها القومية. إن نقطة البدء، إذن، للتعرف على مسارات القوى الكبرى سوف تكون الرافد الأصلى الذى تمتزج فيه المفاهيم القومية بالجغرافيا السياسية.

الخيط

بالنسبة لألمانيا التى تقع فى وسط أوروبا كانت الجغرافيا "لعنة"، وكان التحدى الاستراتيجى الذى تواجهه هو منع "كابوس الائتلافات". ومع ذلك فالحاجة السيكولوجية لهيمنة ألمانيا على النظام جعلها تستفز مرتين فى هذا القرن الائتلاف ذاته الذى تخشاه.

كانت مشكلة الاستراتيجية الطبيعية لفرنسا طوال القرن العشرين هى ألمانيا وخوف بشكل عام من الانحطاط. وعلى الرغم من أن الوسواس المزدوج لم يتغير، إلا أن سياسات فرنسا تجاه ألمانيا قد اتخذت سلسلة من الاحتمالات بدءا من الحرب المريرة إلى الاحتضان الودي، بكل الدقائق والفروق التى يمكن أن يتوقعها المرء من دولة صاغت قاموس الدبلوماسية. وفى اللحظات الحرجة التى كانت خياراتها الاستراتيجية محدودة، جعل الضعف الداخلى لفرنسا إما أن يتمسك قادتها بالخيار الخاطئ أو التماس خيارات غير موجودة. ومع مطلع الحرب العالمية الأولى فإن فرنسا التى كانت تواجه خيار دعم أو كبح روسيا فى البلقان، اختارت الخيار الأول ووجدت نفسها تهوى إلى حضيض أوروبا ومعها القوى الأخرى. وقد خرجت من الحرب منهكة وموهنة العزيمة وواجهت ألمانيا الغاضبة التى سرعان ما صبت جام غضبها عليها بأن جعلت الجيش الفرنسى يزحف على ركبتيه فى غضون أسبوع. ومنذ عام ١٩٤٠، وفى كلمات هوفمان :" لم تكن فرنسا لاعبا أساسيا" لكن هذا لم يعن أنها لم يكن لديها دور مهم تلعبه. وبالفعل، ففى سعيها نحو التكامل الأوروبى

وجدت فرنسا فى النهاية الصيغة الملائمة للتعامل مع الوسواس المزدوج. فقد أتاحت السياسة الجديدة لفرنسا تجاه أوروبا تحديث اقتصادها الصناعي، بينما ظلت ألمانيا حبيسة فى حيز ضيق تعزز من خلال الإطار الأمنى لمنظمة حلف شمال الأطلنطي(الناتو) ومع نهاية القرن، أصبح لدى فرنسا قوة نووية واقتصاد.

كانت إنجلترا واليابان من الأمم التى تتكون من مجموعة جزر وكانت طموحاتهما تفوق المحيط. وكانت كلاهما تحتاج إلى أساطيل قوية للدفاع عن جزرها، وتأمين الممرات البحرية وحماية تجارتها والمغامرة فى الخارج. ووراء هذا الواقع الجغرافى رأت إنجلترا نفسها بمثابة الميزان الذى يعادل وزنه أى قوة تحاول الهيمنة على القارة الأوروبية. وبعد حربين عالميتين منهكتين كان عبء بريطانيا العظمى هو التكيف مع وضعها المتدنى؛ فالأمة التى كانت فى يوم من الأيام تحكم ربع أراضى وشعوب العالم تحتفظ حاليا بالكاد بمملكة لا تزيد مساحتها عن مساحة ولاية أوريجون بأمريكا. وقد أظهر دبلوماسيوها المهرة أن الاستراتيجية الفعالة- فى هذه الحالة، كناصح رئيسى للقوى الغربية- يمكن أن تعوضها عن نقص القوة الحقيقية. وقد أتاح لها الانتعاش الاقتصادى فى الثمانينيات أن تفرض قوتها، التى وفقا لـــ ليبر، كانت القوة الثانية بعد الولايات المتحدة، وازدادت روابطها بأوروبا قوة، وفى عالم تعتبر فيه المعلومات قوة، ولغة العالم هى الإنجليزية، وجدت الجزيرة نفسها فى وضع متميز.

وبجانب الحاجة إلى السياسة الطبيعية للدفاع عن الجزر، استخدمت اليابان قوتها من أجل السيطرة على القارة الآسيوية. وقد كان هذا بمثابة رد فعل فضولى وغير مألوف من دولة رأت فى نفسها أنها تحاول التكيف مع نظام رفضت أن تقبله على أنه نظام مكافئ. وحدد بايل خيط السياسات الخارجية لليابان فى سعيها من أجل قوتها القومية. وفى لحظات مصيرية فى القرن كانت أهدافها الواضحة تتحدد بواسطة النظام الدولى الحالى وطبيعة نظام حكمه، وقد سلك مسلك القوة الإقليمية فى عصر الإمبريالية والقوة الاقتصادية فى عصر نظام السوق العالمي.

كانت لدى الصين وروسيا نفس تحديات السياسة الطبيعية، ذلك التحدى الذى يتربص بهما على الحدود وفى الداخل: كيف يمكن الدفاع عن مساحات شاسعة من الأراضى فى الوقت الذى تحافظ فيه على وحدة شعب متنوع ومشتت. وجاءت الإجابة فى شكل جيوش كبيرة جرارة يمكنها الحفاظ على النظام الداخلي، وإذا ما أثيرت أو غرر بها يمكنها أن تمد إمبراطوريتها إلى أراض جديدة.

فى بداية القرن، كانت الصين موضوعا للسياسات الدولية أكثر من كونها فاعلاً فى السياسات الدولية. ففى عام ١٩٠٠ زحفت جميع القوى إلى بكين، بزعم قمع ثورة البوكسر ولتأمين مفوضياتها. بينما جاءت كل قوة ومعها رؤيتها الخاصة عن كيفية تشكيل مملكة كانت موضع فخر فى العصور الوسطى. كانت لبريطانيا وألمانيا وفرنسا خطط تجارية فى الصين؛ كان لروسيا أهداف إقليمية؛ كانت اليابان ترغب فى إدماج الصين فى دائرة نفوذها فى آسيا؛ وبشر المبشرون الأمريكان بالمسيحية وألقى الدبلوماسيون محاضرات عن الديمقراطية. وتراكم الكوارث- التى فرضتها القوى الكبرى والمستحثون من أنفسهم - جعل قادة الصين يهتمون بتوحيد الأمة واستعادة استقرارها واحترامها لنفسها. ومن أجل ضمان هذه الأهداف، تحالفت الصين مع أو أضرمت حربًا ضد كل قوة كبرى فى مرحلة ما خلال القرن. وقد أضعفت الحروب قوة الدولة، غير أن انتصار الحزب الشيوعى فى عام ١٩٤٩ أتاح أول فرصة فى القرن لتوحيد الأمة.

إن عبء ماضى الصين، كما يوضح أوكسنبرج، قد جاء من المملكة الوسطى حيث كان الأجانب يؤدون فروض الطاعة أمام الإمبراطور، الذى كان مقتنعا بأن الصين تستمد قوتها من عزلتها. بلغ هذا التصور قمته خلال القفزة الكبرى للأمام فى عهد ماو والثورة الثقافية، التى أحدثت فوضى فى البلاد. كان دينج زياوبنج خليفة ماو مستعدا للمخاطرة باستراتيجية تخالف تاريخ الصين لكنها تتماشى مع العالم المعاصر. فمن خلال تقليل الحواجز الاقتصادية للبلاد وانفتاحها أمام العالم، استطاع قادة الصين أن يصلوا باقتصادها إلى أربعة أضعاف. " واستخلص أوكسنبرج " :أن

الدولة الصينية أصبحت من غير شك أقوى فى نهاية القرن عما كانت فى بدايته... [و] أن قوتها قد تزايدت عندما أصبحت الصين أكثر اندماجا فى الشئون الدولية فى العشرين سنة الأخيرة." أصبحت الصين لاعبا على المسرح العالمي. و"الخيط" الذى يراه أوكسنبرج يصل ما بين النظم المختلفة للصين هو الاعتقاد المتفق عليه بعظمتها والأهداف العامة لتحقيق الوحدة، والاستقرار، والاحترام.

كان مسار روسيا أكثر المسارات الطائشة والهوجاء فى القرن، فقبل انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت روسيا الإمبريالية منهزمة ومقسمة، وبعد ذلك تجمعت فى إمبراطورية مدفوعة أيدلوجيا متعددة القوميات ظلت تتحكم فى العالم كإحدى قوتين عظميين لمدة ٤٥ سنة قبل أن تتهاوى مرة أخرى، هذه المرة، اقتصاديا إلى دول العالم الثالث. ولم يبحث أحد من الباحثين هنا بشكل مكثف عن روح الدولة أكثر مما بحث ليجفولد. فقد انتهى إلى أن الجغرافيا لم تكن بذات أهمية كبيرة فى تفسير السياسة الخارجية للروسيات الثلاث من الطبيعة الاستبدادية لنظمها وحقيقة أنها لم يكن لها فى يوم ما إمبراطورية؛ لقد كانت واحدة. ولا تزال روسيا الحديثة لذلك السبب تفتقد الهوية القومية والأوضاع التى يمكن أن تربط قادتها بمجتمعها. والأيدولوجيات الماضية، وتاريخ الثورة الاشتراكية، والشك المستمر فى الغرب- أدى كل ذلك إلى أن تفقد البلاد الطمأنينة فيما إذا كانت ستظل معافاة، مما جعل من الصعب أن تنشئ أسلوبًا حديثًا للتواصل مع العالم. ولهذه الأسباب، يبدو أن الاتجاه المستقبلى لهذه الدولة المنحدرة أقل وضوحا ومن المحتمل أن تنفجر.

إذا كان الموقع الجغرافى لعنة بالنسبة لألمانيا، فقد كان نعمة بالنسبة للولايات المتحدة، التى اعتبرت موقعها الجغرافى نعمة حباها بها الله وأظهرت اعترافاها بالجميل بالاعتداد بالنفس: فمن خلال بعدها عن التهديدات المباشرة وقوتها التى لم تنازع، أخذت الولايات المتحدة مكانتها فى ساحة العالم فى القرن العشرين بما لديها من خبرة بسيطة وثقة أكبر بحيث عملت كما لو أنه لا توجد دولة أخرى قد خاضت حربًا فى يوم ما من أجل قضية عادلة أو حاولت الحفاظ

على سلام دائم. فقد كانت تحلم بأساليب جديدة تحكم العالم وتتوافق مع المثاليات الأمريكية. غير أن الخيط الذى ربط قرناً من السياسات الخارجية الأمريكية المتذبذبة لم يكن المثالية القوية ولكن الجمع بين موقفين متضادين، نتاج رؤية ثورية منقسمة. فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب الأمريكية الأسبانية وهى تصمم على أن تكون قوة عظيمة مختلفة عن القوى الأخرى. وقد قامت بتحرير كوبا(بالرغم من أنها لم تحررها بالكامل) وبعد ذلك استولت على الفلبين. بعد الحرب العالمية الأولى وضعت مشروع عصبة الأمم والمنظمات الدولية الأخرى، من أجل حفظ السلام وتعزيز الرخاء، لكنها لم ترتبط بالعصبة، وكان دعمها للأمم المتحدة غير منتظم ومشروط.

تزودنا الجغرافيا بخريطة، وتوحى السيكولوجية القومية بالدافع القومي، لكن لا يدلنا أى منهما على أى المسارات التى ستتبعها دولة أو لماذا تغير مسارها أو تصعد أو تهبط. واجهت ألمانيا نفس "اللعنة" الجغرافية مع نهاية القرن كما واجهته فى بدايته، ومع ذلك استجابت بسياسات مختلفة مثل اختلاف السلام عن الحرب. وفى الثلاثينيات، كانت تقوم سياسة التجارة فى ألمانيا على تكتلات تجارية تفضيلية قاصرة على بعض الدول؛ وبعد ثلاثة عقود كانت سياستها قائمة على السوق المشتركة الأوربية ونظام تجارة عالمى مفتوح. ولم تتغير الجغرافيا ولكن سياستها هى التى تغيرت.

ما الذى يفسر التغيير؟ بدت السياسات الخارجية لألمانيا واليابان متشابهة: تحدى الإمبراطوريات المستقرة، وظهور المادية، والهزيمة غير المشروطة، وبعد ذلك التحول إلى نظم تجارية ديمقراطية مسالمة. يصف بايل تصميم اليابان على أن تكون الدولة المعترف بها والناجحة، ويرى جوف دافعا مشابها لدى ألمانيا. ولكن فى كلتا الحالتين فإن الحاجة لأن تكون مقبولة قد شوهها دافع الهيمنة، واضطر جيرانها إلى الدفاع عن أنفسهم ومصالحهم. بعد الحرب العالمية الثانية، سمح لهما التحالف الأمنى مع الولايات المتحدة والتحول إلى النظم الديمقراطية بأن يعيدا بناء

اقتصادهما ويتطورا بدون تهديد لأنفسهما أو لجيرانهما. وعلاوة على ذلك، اطمأن جيرانهما لتخليهما عن الأسلحة النووية والتزامهما بحظر استخدام قواتهما المسلحة فى الهجوم.

تظهر إنجلترا وفرنسا تباينا واضحا لقوتين أجبرتا على التكيف مع الأدوار المنكمشة. فكلاهما قاوم سياسة الولايات المتحدة المناهضة للمستعمرات، لكن كليهما خضع لمنطقها. كيفت بريطانيا نفسها بطريقة سلسلة نسبيا، إذ طورت إمبراطوريتها بصورة تدريجية وبطريقة تسمح لبعض مستعمراتها بأن تخرج ديمقراطية وترغب فى الانضمام إلى الكومونولث وفى المقابل، خاضت فرنسا حربين لا طائل منهما هزتا الأمة على مدى ١٦ سنة(١٩٤٦-١٩٦٢) فى محاولة لاستعادة الهيمنة على الهند الصينية والجزائر. وفرنسا مع ذلك كانت أسرع من جارتها الجزيرة(بريطانيا) فى الاعتراف بمد التاريخ الذى يدفع نحو التكامل الأوربي. وفى الوقت الذى قررت فيه بريطانيا العظمى الانضمام إلى السوق المشتركة عام ١٩٦١، لم تكن فرنسا ترحب بها. ولم تدخل بريطانيا فى عضوية الاتحاد الأوروبى حتى عام ١٩٧٣ وحتى فى ذلك الحين ظلت مشاركا غير راغب فى التعاون.

ما الذى يفسر الاختلاف بين سياسات إنجلترا وفرنسا فى تفكيك المستعمرات والتكامل الأوربي؟ بدا الإنجليز دائما أنهم أكثر ارتباطا "بفكرة" الإمبراطورية عن المستعمرات نفسها، الذين كانوا يتعاملون معها بطريقة أرستقراطية. ويبدو أن العكس صحيح بالنسبة لفرنسا، فقد كان لسماحها باستقلال مستعمراتها وقع الصدمة على الفرنسيين الذين تصوروا أنهم استوعبوا مستعمراتهم فى دولة وثقافة واحدة كبرى. ويمكن تفسير اختلاف سياسة الدولتين بالنسبة للتكامل الأوربى من الخيارات المختلفة التى كانت لديهما. فقد شعرت إنجلترا أن لديها خيارين للتكامل الأوربي، الولايات المتحدة والكومنولث. وفهمت فرنسا أن موقعها الأوربى حرمها من خيار اتباع طريق مستقل وكان التكامل الأوربى هو الإجابة لمشاكلها.

ويفسر أوكسنبرج أن التغير المفاجئ الذى حدث فى تحالفات الصين الخارجية كان نتيجة لثلاثة عوامل: جاء التهديد الرئيسى فى أوقات مختلفة من أمم مختلفة، اليابان، والولايات المتحدة وروسيا. وقد أثرت شخصيات قادة الصين البارزين الأربعة فى القرن العشرين على مسار الأمة. وتغيرت طبيعة واتجاه الدولة الصينية من نظام وطنى منقسم إلى نظام شيوعي، وبعد ذلك من دولة استحوذت عليها الثورة الثقافية إلى دولة تبحث عن التكامل مع الاقتصاد السياسى العالمي.

والجغرافيا، باختصار، تساعد على تفسير السياسة، لكنها ليست قدرًا. فقد تفشل فى تفسير سبب اتباع دول لها مآزق جغرافية مشابهة- إنجلترا وفرنسا؛ الصين وروسيا- سياسات مختلفة. أحد هذه الاختلافات هو التغير فى النظام- كما حدث فى ألمانيا واليابان، وروسيا والصين. ثانيا، الزعامة فى داخل بيئة نظام معين مهمة فى طريقة تعريف الدولة لمصالحها ودفاعها عنها. والاختلاف ما بين استراتيجية كونارد أديناورد لطمأنة الغرب وسياسة فيلى برانت لتقليل حدة التوتر مع الاتحاد السوفيتى اختلاف واضح، لكن هذا الاختلاف يختفى عندما نقارن كلا السياستين بسياسات أدولف هتلر. ثالثا، تتأثر السياسات بالتغيرات التى تحدث فى النظام الدولي. فقد شنت اليابان حربا فى آسيا لأنها شعرت بضغط النظام الدولى عليها؛ وبعد الحرب كانت الولايات المتحدة تحميها وكان يمكنها نتيجة لذلك توزيع طاقاتها على الأغراض الاقتصادية. والتغير فى السياسة الفرنسية نحو ألمانيا خلال القرن يمكن تفسيرها جزئيا من التحالفات المختلفة، فقد دفعها التحالف الأول إلى حربين عالميتين وبعد ذلك، منذ أواخر الأربعينيات شجع على إقامة علاقة جديدة.

وباختصار، فقد استجابت كل دولة للتحديات العالمية بطرق مختلفة لأنها استندت إلى خبرات مختلفة تغيرت تبعا لجغرافية الدولة والسيكولوجيا القومية والنظام والزعامة. لكن هذه الخبرات الوطنية ليست ثابتة. كتب وليام فولكنر ذات مرة: الماضى لن يموت؛ إنه ليس أيضا ماضيًا." وبالمثل، تتطور الخبرة الوطنية مع الزمن عندما يسلم الزعماء عصا القيادة، وعندما تتسلم الأجيال الجديدة زمام السلطة من الأجيال القديمة، وعندما يتغير النظام ويعاد كتابة تاريخ الأمة ومستقبلها

وعندما يعاد توزيع القوة بين الدول. ومن خلال فائدة تفهم أحداث القرن بعد حدوثها، فقد اندهشنا جميعا للاستمرارية- فالخيوط التى تربط زعماء ونظم مختلفة- وبالطريقة التى تتقاطع بها السياسات المحلية مع الأحداث الدولية المكرهة لإحداث تغير حاد فى السياسة. يرى معظم الفاعلين المحليين الأحداث المحلية فى عصرهم بأنها تحدد سياساتهم؛ وقد أخفقوا فى الاعتراف كيف ترتبط الكثير من القرارات فى دول مختلفة إما بالصالح أو السيئ .

وتكشف خبرات الماضى أيضا كيف تأثرت القوى السبع والعالم بثلاث حروب كبرى- الحرب العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة. ويميز خط فاصل ما بين النصر والهزيمة، لكن الخط يتشوه عندما نخطو خطوة للخلف من أرض المعركة ونرى معاناة كلا الطرفين. وفى هذا الخصوص، لم يبالغ شارل ديجول عندما قال إن:" جميع دول أوروبا خسرت الحرب، لكن دولتين فقط هزمتا." فقد كان يتحدث عن أوروبا فى الحرب العالمية الثانية، لكن التعليق يمكن أن ينسحب على الحرب العالمية الأولى، وعلى معظم آسيا فى الحرب العالمية الثانية وعلى الحكومات الشيوعية فى الحرب الباردة. ومن خلال التاريخ المليء بالنكبات يبدو واضحا أن القوى السبع الرئيسية التى سيطرت على العالم مع بداية القرن العشرين لا تزال موجودة مع نهاية القرن. ولا تزال واحدة منها واقفة فى مكانها وقد تغيرت مواقعهم. والقوة العظمى الوحيدة التى أفلتت من دمار الحروب هى الولايات المتحدة، وهذا يفسر بعض الشيء لماذا يحدد وضع القوة الأخيرة الحقبة المعاصرة.

العصر الليبرالي

شرح الفنان العظيم جورجيه براك[1] ذات مرة أنه خلق المكان فى لوحاته قبل أن يرسم الأشخاص، وهذا أسلوب جيد للتفكير فى العالم، فمنذ القرن السابع عشر،

---

(١) جورجيه براك(١٨٨٢-١٩٦٣): رسام فرنسي، ولد في أرجنتويل الواقعة على نهر السين بالقرب من باريس، وكان أحد المؤسسين للتكعيبية الكلاسيكية وعمل مع بيكاسو في الفترة من عام ١٩٠٨-١٩١٤. معجم كمبردج

حددت الدول مساحة العالم ورسمت القوى الكبرى شخصياتها وحتى عهد قريب فقد رسمت أيضا معظم الشخصيات الأخرى على المسرح العالمي.

فى عام ١٩٠٠ كانت بريطانيا العظمى وفرنسا تهيمنان على إمبراطوريات ضخمة، وشعرت ألمانيا واليابان أن زمنهما قد جاء. وقد كان الصدام بين القوى الكبرى أمرا حتميا حيث كان من طموحات اليابان أن تخضع الصين لها، وكان هدف فرنسا وروسيا أن تخضعا ألمانيا لهما. كانت الولايات المتحدة منقسمة فيما إذا كانت ستركب قطار الإمبريالية، وبعد فترة قصيرة من ضمها للفلبين اعترفت الولايات المتحدة بأنها ارتكبت خطأ- فالاستعمار كان خطأ ليس فقط للمستعمرات ولكن أيضا للمستعمرين والنظام الدولي.

طور وودرو ويلسون هذه الفكرة إلى رؤية عن نظام عالمي مختلف تماما عن أى شيء فى التاريخ. اعتقد ويلسون أن قبول المجتمع الدولى مبدأ تقرير المصير لم يكن فقط البديل الأفضل عن الاستعمار، بل كان إجابة عن السؤال الأزلى كيف يمكن منع الحروب بين الدول، فإذا احترمت جميع الدول حق الآخرين فى تقرير مستقبلهم " فى ظل أشكال حكومات جمهورية " فسوف يزيل هذا المبدأ دعاوى (أي، الغنائم) الحرب فى حين يرفع التكاليف عن طريق منح القومية. جاءت من هذه الفكرة البسيطة العديد من الأفكار الأخرى: فقد كان تقرير المصير يعنى أن الحكومات يجب أن تكون مستقلة ومسئولة أمام شعوبها؛ سوف تزيد الديمقراطية داخل الأمم مستقبل العلاقات السلمية بينها؛ ويجب أن تتساوى الدول مثل الشعوب أمام القانون، لا تقسمها أو تهيمن عليها القوى العظمى من خلال مجالات نفوذها؛ يجب الدفاع عن الأمن بشكل جماعى عن طريق المنظمات الدولية وليس عن طريق توازن القوى؛ يجب فتح الأسواق أمام الجميع، ولا يجرى تقسيمها بين القوى؛ يجب أن تحدد العلاقات الدولية عن طريق قوانين تناقشها الدول بحرية ويجب إزالة الحواجز التى تقف أمام التجارة والاستثمار.

باختصار، العالم الجديد- العصر الليبرالي- لن يتحدد من أعلى بواسطة إمبراطور أو دكتاتور، ولكن يحدده من أسفل مواطنون ومستهلكون. سوف يختار المواطنون قادتهم فى سوق سياسى حر داخل دولتهم، وسيختار المستهلكون منتجاتهم فى سوق اقتصادى حر سيتسع عندما تقلص التكنولوجيا العالم. وفى العالم القديم، حكم القادة شعوبهم بالحق الإلهي. وفى العصر الجديد، سيجبر القادة على الاستجابة إلى الخيارات الشعبية وإلا فإنهم سوف يخسرون الانتخابات. سيكون المواطنون أصحاب أسهم فى الدولة، مثل امتلاكهم أسهمًا فى الأعمال التجارية. وحتى تظل الشركات تمارس نشاطها فسوف تستجيب لطلب أصحاب الأسهم من الأرباح والأولويات المتغيرة للمستهلكين. وسوف يستبدل عالم الإمبراطوريات والاحتكارات بالحكومات الديمقراطية والأسواق الخاصة.

أعلنت الرؤية الأمريكية خلال الحرب العالمية الأولى، وأخذت شكل مؤسسات خلال الحرب العالمية الثانية، وبلغت الذروة بعد الحرب الباردة. بيد أن المدخل إلى لغز القرن والرؤية الأمريكية ليس فى الحروب ولكن فى السلام الذى تلا الحروب. فقد غيرت الحروب توزيع القوة بينما رسم السلام الساحة التى عملت من خلالها الدول واللاعبون الآخرون.

كان سلام عام ١٩١٩ مكروها، وبذر بذور الحرب التالية، وكان سلام عام ١٩٤٥ حاسما فى أحد المعانى ومقسما بمعنى آخر، وخيالى بمعنى ثالث. لقد كان حاسما عندما نجح فى تحويل الدول المهزومة الثلاث- ألمانيا، واليابان، وإيطاليا- إلى ديمقراطيات مسالمة قوية. ولقد كان مقسما عندما فشل فى إحداث إجماع دائم بين الثلاث الكبار، وجعل من المستحيل أن يقوم مجلس الأمن خلال الحرب الباردة بدوره على الوجه الصحيح. وكان خياليا فى تأسيس المؤسسات الاقتصادية الدولية التى أتاحت النمو الأسرع والأكثر انتشارا فى تاريخ العالم وازدياد حجم التجارة العالمية بمقدار خمس عشرة مرة.

كان السلام بعد الحرب الباردة سلاما غامضا لكن تحديه كان مشابها لتحدى الآخرين: إدماج الخاسرين فى نظام الرابحين، وفى هذه الحالة تكون النظام الدولى الموجه بالسوق فى معظمه من الدول الديمقراطية. كان النصر غير مشروط، وعلى ذلك كانت قدرة المنتصر على التأثير على الخاسرين محدودة ومتغيرة بدرجة كبيرة. انفصلت حكومات أوربا الشرقية عن الاتحاد السوفيتى وبحثت عن علاقات اقتصادية جديدة مع الاتحاد الأوربى وعن الأمن من خلال الناتو. اختفى الاتحاد السوفيتى وحل محله خمس عشرة جمهورية مستقلة، وعانت جميعها من التحولات الصعبة لكنها سعت فى الواقع نحو الحداثة الديمقراطية. تتجه الصين نحو رؤيتها بهذين الهدفين بطريقتها الخاصة- أولا، الإسراع فى الإصلاحات الاقتصادية التى بدأتها فى عام ١٩٧٨، ثم خوضها تجربة الانتخابات المحلية عند سقوط حائط برلين، وفى النهاية، مع انتهاء القرن، جادلت بشكل هادئ وبغير رغبة منها فى الإصلاحات السياسية الأوسع. قامت فيتنام بإصلاحات اقتصادية محدودة، وكوبا وكوريا الشمالية مثل الأقمار التى تحلق حول كوكب اختفى لم تستطع قطع مساراتها الدائرية واتهمت نفسها إما بعدم الصلة أو بسلوك العبث والشيطنة.

الصفتان المميزتان لسلام ما بعد الحرب الباردة موجودتان بشكل ضمنى فى التحولات الخرقاء للحكومات الشيوعية السابقة؛ أولاً: ادعى الجميع بقبول أهداف الديمقراطية والأسواق الحرة، وبالفعل بدأ الجميع فى التحرك نحو هذه الأهداف، على رغم السرعات ودرجات الالتزام المختلفة. ثانيا: سعت جميع القوى الكبرى إلى علاقات طيبة بعضها مع بعض؛ ولم ير أحد منها الآخر على أنه عدو يتعذر الخلاص منه. وربما تكون هذه المرة الأولى فى التاريخ أن تقبل القوى الكبرى - المنتصرة والخاسرة- الأهداف ذاتها وترغب فى إقامة علاقات طيبة. هاتان السمتان وضعتا الأساس الذى ارتكز عليه العصر الليبرالي.

وعندما نعود إلى رسم براك، نجد أن العصر الليبرالى يسمح للاعبين بتحديد حجم وشكل مكانهم. وتلك هى القوة الحقيقية والثبات للرؤية: فالمعارضون الجدد يمكنهم التفوق على القوى الراسخة بما ينتجونه أو يخترعونه؛ ولا يضطرون إلى الدخول فى حرب أو الاستيلاء على مستعمراتهم لتشريد مواطنيها عن أوطانهم. جميع الدول لها صوت وحق التصويت فى المؤسسات الدولية. وأى من القوى الإقليمية التى يمكنها الإبقاء على معدل أعلى من النمو لفترة ممتدة من الزمن سوف يتوفر لها النفوذ الذى يتيح لها الانضمام إلى القوى العظمى. وفى حين كانت مراسيم دفن الملكة فيكتوريا[1] وحاشيتها الملكية ترمز إلى الفئة المتآمرة الحاكمة فى بداية القرن، فإن اجتماعات قمة مجموعة السبع وافتتاح الرؤساء المنتخبين الجدد تمثل رموز الحكم فى نهاية القرن. وأية دولة تجرى انتخابات حرة يمكنها أن تنضم إلى النادى الديمقراطي، ومعيار عضوية مجموعة السبع ليس الحق الإلهى ولكن إجمالى ناتج الدخل القومي. والنظام الحافز المتأصل فى العصر الليبرالى يشجع الدول على النمو وعلى أن تكون ديمقراطية وتسمح بإعادة تنظيم السلطة بطريقة سلمية.

إن اختبار نظام ديمقراطي هو ما إذا كان يسمح للشعب بأن يغير القادة أو السياسات بشكل سلمي. واختبار النظام الدولى هو كيفية التفاعل مع القوى الصاعدة. يتفق معظم المؤرخين على أن الأخطار الكبرى على السلام العالمى تحدث عندما تعتقد قوة صاعدة أن القوى الراسخة تمنعها من تحقيق أهدافها. وفى تلك المرحلة تشعر القوى الراسخة بأنها مهددة وتضطر إلى اتخاذ موقف ينشأ عنه صراع تستخدم فيه جميع القوى القوة من أجل أغراض دفاعية. وأحد الأدلة على الفاعلية السلبية للعصر الليبرالى هى الطريقة التى استجابت بها اثنتان أو ثلاثة قوى صاعدة فى القرن العشرين- ألمانيا واليابان- لنظام الويستفاليان وللعصر الليبرالى حاليا. فكلتاهما تحدتا بقوة النظام القديم مرات عديدة فى القرن. واليوم،

---

(١) الملكة فيكتوريا(١٨١٩-١٩٠١): ملكة بريطانيا العظمى(١٨٣٧-١٩٠١) وإمبراطورة الهند(١٨٧٦-١٩٠١). اتسعت في عهدها رقعة الإمبراطورية البريطانية. المورد.

يكتب جوف أن:" قواعد اللعبة الدولية فى صالح "ألمانيا"، ويستنتج بايل أن: اليابان كانت أكثر الدول استفادة من النظام الدولى بعد الحرب." وعلى الرغم من أن العديد يعتقدون أن النظام الحالى فى صالح الولايات المتحدة، فإن القوة الثانية أو الثالثة الغنية، وفقا لهذين المؤلفين، يعتقدان أن النظام منحاز لهما. هذا تعريف عملى لنظام ثابت: ذلك النظام الذى يعتقد فيه المعارضون الرئيسيون أن لديهم مصلحة فى الحفاظ على النظام أكثر من إسقاطه.

للعصر الليبرالى سوق خاص وساحة عامة وقوانين لكل منها. وفى الجزء الأول من القرن العشرين حددت الدول أهدافها الاقتصادية من خلال الحصول على الذهب والمعادن والموارد الطبيعية؛ وذلك هو السبب فى أن المستعمرات كانت شيئا أساسيا. واليوم فإن الأهداف الاقتصادية الأكثر أهمية هى الوظائف والأسواق ورأس المال والتكنولوجيا. وكما لاحظ جوف:" إنها الرفاهية وليست الحرب، التصدير بدلا من التوسع الذى يشجع معظم الدول الأوربية." ولتحقيق هذه الأهداف الاقتصادية يجب أن تتبع الدول سياسات مختلفة جدا عن السياسات التى اتبعتها عندما كانت تسعى إلى هزيمة منافسيها. وبدلا من تهديد جيرانهم فإنهم بحاجة لطمأنتهم. وبدلا من إملاء شروط التجارة، فهم بحاجة لأن يناقشوا قوانين الوصول إلى الأسواق التى تطبق على الجميع. بدلا من اكتناز الذهب، فهم بحاجة إلى تشجيع الاستثمارات والتأكيد على الاستقرار وإعمال القانون. وبدلا من تجميد رأس المال فهم بحاجة إلى تجنب إخافة المستثمرين. وإذا فشلوا، فسوف يهرب رأس المال، ويحدث عجز بالميزانية، وتتزايد أعداد البطالة، ويذكر القادة بأول قوانين الاقتصاد: الشعب أو الدول التى تعيش فوق قدرات دخلها سوف تلقى جزاء الإفراط فى استهلاكها عن طريق التقليل من استهلاكها واستقلالها.

جيمس كارفيل مدير حملة بيل كلينتون عام ١٩٩٢، تعلم هذا القانون بسرعة فى البيت الأبيض عندما كان يرفض المسئولون عن الحفاظ على ثقة سوق المال بعض مقترحاته الثمينة. وأبدى كارفيل ساخرا: " لقد اعتدت على الاعتقاد بأنه، لو

كان هناك تناسخ للأرواح، لكنت أردت أن أعود مثل الرئيس أو البابا، لكنى أردت أن أكون سوق السندات: يمكن أن تهدد الجميع." وهذا ما كان يقصد به نظام السوق.

وهناك أيضا قانون بسيط يحكم ميدان الحياة العامة: القادة الذين يفتقدون الإحساس بحاجة وتطلعات شعبهم سوف يستبدلون بغيرهم. وربما يكون الاختلاف الأكبر بين شروق وغروب القرن العشرين هو الدرجة التى تحدد بها حاليا أهداف الدول من خلال هذين السوقين المتشابكين العام والخاص ونظامهما المزدوج من المسئولية.

والعصر الليبرالى هو نظام مفتوح يصحح نفسه بنفسه يكرر صفات عديدة من ديمقراطية تعددية على مستوى دولي. ويعلق النظام التعددى أهمية على العملية عند تمييزها عن الأهداف، التى تعتبر مشتركة ونتيجة لذلك لا تكون موضع جدل. يرغب الجميع فى الرخاء والسلام؛ والأسئلة الصعبة هى أسئلة "كيف": كيفية تحقيق هذه الأهداف المشتركة؟ ليست هناك إجابة سحرية على أسئلة "كيف" وهناك وجهات نظر عديدة. وفى النظام التعددي، تتخذ القرارات بين الدول وداخلها على أساس الانتخابات والمناظرة الديمقراطية. وعادة ما تكون النتيجة موائمة ما بين المصالح المتصارعة. وغالبا ما تكون العملية فوضوية ومن خلال محاولة تجميع المصالح المتعددة ووجهات النظر فإنها تشرب الكيان السياسى بمظهر الكياسة. وهذا لا يتضح إلا إذا قارناها بنظام يختار فيه القادة بالحق الإلهى أو بالقوة. وتظهر النظم الأخيرة أنها الأكثر استقرارا، وخاصة فى اللحظات التى تكون فيها السلطة لا تنازع، لكنها تكون أكثر هشاشة عندما يطلب اللاعبون مقاعد على المائدة. وتلك هى قوة العصر الليبرالى لأن رسمه يسمح بلاعبون جدد بالظهور فى القطاع الخاص والمجتمع المدنى ويشعبون نفوذهم فى كل مستوى من مستويات الحكم- المحلي، والقومي، والدولي. لقد أصبح من الممكن ازدهار مجتمع متحول يمكن للشركات متعددة القوميات فى السوق الخاص والمنظمات غير الحكومية فى

ميدان الحياة العامة لإحدى الأمم أن تعقد روابط مع نظرائها فى الدول الأخرى وبذلك يمكن أن تتحدى الدول إما بأن تغير سياساتها أو تفى بوعودها.

غالبا ما تكون المنظمات غير الحكومية رجال أعمال فى ميدان الصراع العام. ومثل الشركات متعددة القوميات فى القطاع الخاص ، تبحث المنظمات غير الحكومية عن موضوعات مناسبة تم تجاهلها (على سبيل المثال، حظر الألغام الأرضية) أو قيمة ليست متقدمة (على سبيل المثال، حقوق شعوب أبناء البلدان الأصليين) وهم يعبئون المجموعات والمنظمات غير الحكومية الأخرى لإقناع الحكومات بالتصدى للمشكلة(وعلى سبيل المثال، الموافقة على اتفاقية التنوع الحيوى أو حماية حقوق الأطفال). مارست المنظمات غير الحكومية أنشطة أخرى بخلاف التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان حيث عملت فى مجالات ترسيخ الديمقراطية ونزع التسلح، وهى المجالات التى كانت مقصورة منذ فترة طويلة على الدول دون غيرها.

والمنظمات غير الحكومية العاملة بأمريكا تعمل على تغيير العلاقة العدائية التى كانت تنتهجها جماعات المصالح مع حكومة الولايات المتحدة فى الساحة الدولية. فتحالفات المنظمات غير الحكومة التى يقودها الأمريكان سعت إلى الموافقة على معاهدة لإزالة الألغام الأرضية والموافقة على إنشاء محكمة الجرائم الدولية من خلال تركيز انتقادهم على الولايات المتحدة. وبإبداء الشك فى ثقة القوة العظمى، فإن المنظمات غير الحكومية الموجودة فى أمريكا تظهر قدراتها ككيانات مستقلة وتشجع الجماعات الأجنبية لتفعل ما تشاء، أى تحمل حكوماتها المسئولية، واعتراضها يدحض أيضا من يتهمون المنظمات غير الحكومية فى أمريكا بأنها امتداد أو أدوات للنفوذ الأمريكي.

وهناك من يعتقد أن قوة الدولة وسيادتها قد تضاءلت نتيجة لانتشار هذه المنظمات غير الحكومية، وتزايد سلطة المنظمات بين الحكومات، والطبيعة الضاغطة للعولمة. ويرى جيسكا ماتيو تحولا فى القوة":" التركيز المنتظم للقوة فى

أيدى الدول الذى بدأ فى عام ١٦٤٨ عندما انتهى سلام ويستفاليا." وحاولت سوزان سترانج أن تبرهن على أن العولمة قد غيرت بشكل جذرى طبيعة الإنتاج ومصدر التمويل وبدأت فى تغيير المعتقدات، والإدراكات والأفكار والأذواق. هذه القوى والأفكار والمؤسسات الدولية التى تم تأسيسها لإدارتها قد محت الصفات التقليدية المميزة للسيادة والمسئولية وسمحت بتحول النفوذ من الدول إلى الشركات.

هذه الاتجاهات نحو النفوذ الأكبر للسوق والجماعات التى تتجاوز حدودها الإقليمية هى اتجاهات حقيقية، غير أن تأثيرها على دور الدول كفاعل رئيسى فى النظام الدولى مسألة قابلة للجدل، ونحن نعتقد أنها مبالغ فيها. وكما يذكرنا دانيال يورجين وجوزيف ستانسيلو فى كتابيهما عن المعركة بين الحكومة والسوق فى القرن العشرين:" رغم كل ذلك، لا يوجد سوق بدون حكومة تحدد القوانين والبيئة، فالدولة تنشئ وتبقى على المتغيرات التى يعمل السوق من خلالها."

تتأثر الدول على نحو متزايد بالمنظمات غير الحكومية وتتقيد بالنظم الدولية، غير أن الدول هى التى تقرر القوانين التى تنفذها المنظمات بين الحكومية، وتحتفظ القوى العظمى بحق الاعتراض على القرارات الأكثر أهمية التى تتعلق باستخدام القوة. وبخلاف موضوعات الأمن، فإن المنظمات غير الحكومية تؤدى أغراضًا متعددة، بدءا من تنظيم الاقتصاد العالمى والبيئة إلى كف الناس عن الانتقاد. وعندما يجبر صندوق النقد الدولى حكومة على تضييق التقشف المالى ، فإن وزارة الخزانة الأمريكية تتنفس الصعداء بأن العضو المنتدب لصندوق النقد الدولى الذى يعتبر هدف السخط (على الرغم من أن جميع الحكومات لا يعجبها الشعور بعدم الود بين المؤسستين).

لا تمارس القوى العظمى نفس نوع التحكم فى النظام الدولى الحالى كما كانت تفعل ذلك منذ مائة سنة مضت، عندما كان الملوك غالبا ما يحكمون الإمبراطوريات بشكل مركزي. وقعت ٤٦ دولة معاهدة الأمم المتحدة فى يوليو عام ١٩٤٥؛ وتضم المنظمة حاليا ١٨٥ دولة. والسلطة ليست مركزة كما كانت من

قبل، ولكنها أيضا موزعة كما قد يتوقع المرء من بلوغ أعضاء المنظمة أربعة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٤٥. وفى عام ١٩٤٦، كان للأربع قوى الموجودة فى القمة حوالى ثلاثة أرباع ناتج الدخل المحلى العالمي؛ وبعد خمسين سنة، بلغ ناتج الدخل المحلى للدول السبع الكبار ٦٥% من ناتج الدخل المحلى العالمي. وفى عام ١٩٥٠ كانت الدول الخمس الكبار تنفق حوالى ٨٢% من الإنفاق العسكرى فى العالم؛ وفى عام ١٩٩٣، تنفق الدول السبع الكبار حوالى ٧٠% من مجموع الإنفاق العسكرى فى العالم.

يعتمد النفوذ الذى يمكن أن تستخدمه القوى الكبرى على مؤسسة معينة وقرارها. فالأصوات التى لها وزن فى معظم المؤسسات الاقتصادية تعطى القوى الكبرى نفوذا أكبر من الدول الأخرى، ولكن ليس بما يكفى لتوجيه المؤسسات. وتوفر اجتماعات قمة الدول السبع(فيما عدا الصين وأحيانا فقط تشمل على روسيا) الفرصة لمناقشة ردود الفعل على المشاكل الجارية. وفى منظمة التجارة العالمية، فإن الولايات المتحدة والدول الأوربية لها نفوذ متساو فى تقرير ما إذا كانت دولة مثل الصين قد استوفت شروط الدخول فى عضوية المنظمة، لكن آلية تسوية النزاعات مستقلة وغالبا ما تقوم بإصدار أحكام ضد واحدة أو أكثر من القوى الكبرى. وفى مجلس الأمن، فإن كل دولة عضو من الأعضاء الخمس الدائمين لها سلطة الاعتراض على القرارات.

وسواء كانت للقوى العظمى نفوذ أكبر أو أقل حاليا مما كانت فى عام ١٩٠٠ فليس من السهل تحديده لأنه يصعب قياس القوة. لكنه من غير شك أن القوى الكبرى تواصل ممارسة نفوذها على مجموعة كبيرة من الموضوعات فى الأجندة المعاصرة، وأحيانا يكون نفوذها أكبر عندما يكون الموضوع معترفا به بدرجة أقل. وعلى سبيل المثال، منذ عام ١٩٨٦، بلغ المقدار الكلى لرأس المال المتداول فى الأسواق العالمية ثمانى مرات حيث يصل نحو ١,٥ تريليون دولار فى اليوم. وينسب العديد من الكتاب هذا الثوران فى العولمة إلى قوى السوق. وهذا

يخلط ما بين السبب والنتيجة. فالزيادة الكبيرة فى الاستثمار الأجنبى تعد نتيجة جهود جماعية بين الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى لإقناع الحكومات النامية والحكومات الشيوعية السابقة بتحرير أسواقها المالية. وعندما تزال حواجز الدولة، تبدأ كثير من رؤوس الأموال فى التدفق بحيث تشعر الدول بالغنى أو تصبح فقيرة فى غضون ليلة.

إحدى طرق التفكير فى السمة التى يتميز بها العصر الليبرالى الذى ابتكرته أمريكا هو مقابلته باللوحة التى كان يرسمها نازى ألمانيا أو روسيا السوفيتية عن العالم. فقد كان لكل قوة رؤية عالمية قائمة على واحدة من الأفكار الثلاثة الكبرى للقرن العشرين- نازى ألمانيا عن الفاشية والرأسمالية المحتكرة، وروسيا السوفيتية على الشيوعية ورأسمالية الدولة والولايات المتحدة على الديمقراطية والشركات الخاصة. وكل فكرة لها وزنها وتفسر جزءًا من السبب فى نفوذ كل من الدول الثلاث. غير أن قوة الدولة تفسر النجاح العالمى للفكرة فضلا عن الطريقة الأخرى. فلو سادت ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية أو انتصر الاتحاد السوفيتى فى الحرب الباردة، لكان عالم اليوم سيبدو كريها وموحشا. لقد كان ذلك كابوس جورج أورويل، وبدلا عن ذلك سادت الولايات المتحدة واستيقظ العالم على حلم وودرو ويلسون.

القرن الحادى والعشرون

المسارات، والتهديدات والفرص

قبل أن نحاول استشراف المستقبل يجب أن نتذكر عدم يقينية الماضى الحديث. ففى أواخر الثمانينيات كان الاعتقاد المتفق عليه بوجه عام أن القوتين العظميين ستستمران فى النضال فى القرن القادم. بعد ذلك، كان يعتقد أن القوتين العظميين بتحملهما أعباء نفقات دفاع ضخمة سوف تتقدم عليهما اليابان، وربما ظن البعض أيضا أن السيناريو قد حدث بالفعل. أعلن الباحث الآسيوى شالمار جونسون: " لقد انتهت الحرب الباردة وفازت اليابان" ولكن فجأة توقف القطار الطلقة اليابانى "وواجه طوال التسعينيات مشاكل عند إعادة تشغيله. انفجر الاتحاد السوفيتى من الداخل، وانخفض الاقتصاد الروسى حتى أصبح فى عام ١٩٩٦ أقل من اقتصاد البرازيل والهند. وبعد عامين واجهت البورصة اليابانية انخفاضا وخسرت قيمة ما ينتجه الاقتصاد الروسى فى عام. وعلى الرغم من أن العديد قد اعتقد أن النمو الاقتصادى للبلاد قد تضرر عندما أنفق الكثير على الدفاع، حيث كان إنفاق الجيش الأمريكى يساوى تقريبا مجموع ما تنفقه القوى الست الأخرى فى منتصف التسعينيات، ومع ذلك فقد كان اقتصادها يفوق اقتصاد منافسيها. لم يكن من المناسب اتباع الاعتقاد العام لأنه لم يكن له تأثير كبير، والتنبؤ الآمن الوحيد هو أنه عندما ينمو اقتصاد قوة عظمى بدرجة أسرع من الآخرين، ينظر إليه الناس على أنه نموذج. وقدمت القدرات العظيمة للاقتصادات الثلاثة أنماطًا مختلفة للذين يبحثون عن الكأس المقدسة للتنمية(فى أساطير القرون الوسطى). ويعتبر نموذج الولايات المتحدة هو النموذج الأكثر إطلاقا لحرية النشاط؛ ونموذج اليابان النموذج الأكثر تواطؤا بين الحكومة والأعمال؛ ونموذج ألمانيا النموذج الأكثر اهتماما بالرفاهة الاجتماعية.

العصر الليبرالى لحظة فريدة فى التاريخ، من حيث الانفتاح الاقتصادى والسياسى للعالم ودرجة التعاون بين القوى العظمى. فالعالم المعاصر يعتبر أقرب لوجهة نظر ويلسون من العالم الذى حاول أن يغيره، لكننا يجب ألا نكون واهمين إذا قلنا إن حلمه أصبح اليوم حقيقة. ولا تزال هناك الحروب، والطغاة، وسياسة حماية الصناعة الوطنية(بفرض رسوم جمركية مثلا) ولا تزال بعض الدول تطمع فى الاستيلاء على أراضى جيرانها. وعلاوة على ذلك، فإن لب فكرة تقرير المصير لويلسون، مثل العديد من الأهداف العظيمة قد طفأ بريقها بالتوأم الشرير، "التطهير العرقي"، تأكيد هوية إحدى الجماعات بإنكارها لهوية جماعة أخرى. وعلى الرغم من ذلك، تسعى الدول حاليا نحو أهداف مختلفة عن الأهداف التى كانت تسعى إليها منذ مائة سنة مضت. فمنذ قرن مضى استخدمت الدول القوة للحصول على الأراضى والثروات؛ ويعتبر هذا اليوم استثناء. وقد تغيرت الحروب أيضا. ففى الخمس سنوات الأولى بعد انتهاء الحرب الباردة فى عام ١٩٨٩، تعرف باحثان على ٩٦ صراعا، غير أن خمسة منها كانت بين الدول المعترف بها دوليا، وباقى الصراعات داخل الدول. تحتفظ كل دولة بجيش يدافع عن أمنها ولكنها تسعى نحو أهدافها الاقتصادية أيضا بطرق وحالات أكثر مما قبل.

إن كان العصر الليبرالى سيدوم ويتعمق ويمتد فسوف يعتمد إلى حد ما على الاتجاه الذى تتخذه الزعامة الأمريكية، وعلى مسارات الدول الكبرى الأخرى، وعلى طبيعة تحديات وفرص الغد.

المسارات الوطنية

تظهر فرنسا وبريطانيا العظمى قرنا من الانحطاط الإمبريالى وعودة النشاط الوطني. ففرنسا وفقا لهوفمان تركز جهدها على تشجيع التكامل الأوربي، وإذا نجحت فسوف يعود تأثير أوروبا كنموذج ومركز للقوة. وبريطانيا العظمى

كما يرى ليبر، سوف تستمر فى التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، لكنها سوف تميل أيضا نحو الارتباط الكبير بأوروبا. وألمانيا وفقا لجوف تتمتع بعلاقات طبيعية أقل تهديدا بين جيرانها عما كانت من قبل. ولما كانت قد استفادت كثيرا من الاتحاد الأوربى فإن لها مصلحة كبيرة فى حل النزاعات التى تبدو غير منتهية والتى تنشأ من محاولة تعميق التكامل وتوسيعه. وإذا أمكن ضم شرق أوروبا إلى الاتحاد الأوربى فسوف تكون هناك حاجة أقل لطمأنة تلك الدول أو استعداء روسيا من خلال توسيع الناتو أكثر من ذلك.

إحدى الأفكار التى تأخذ طريقها خلال قصص الأمم الأوربية الثلاث، وكذلك الأمم الأخرى هى الدرجة التى لا تزال ترتبط بها كل أمة بمصالحها حتى لو كانت تتنازل بقدر كبير من صنع قراراتها إلى مؤسسات الاتحاد الأوربي. وفى حالة ألمانيا، يعترف جوف بالدافع التاريخى "لأن تفعل أكثر مما تستطيع ... لأنها تحاول دائما الهيمنة على النظام." فكلما أصبحت ألمانيا أقوى كانت أكثر رعبا لجيرانها وإجبارهم على الدخول فى كوابيس الأحلاف." ويعتقد جوف أنه حتى إذا كان الجيل الألمانى الجديد أكثر إصرارا فإن الديناميكية القديمة يحتمل أن تعود لأن الألمان استفادوا من دروس التاريخ وانتعشت البلاد فى ظل العصر الليبرالى "العجيب الذى تلاشت فيه القيود". وعلاوة على ذلك، هناك ثلاثة قيود سوف تمنعها من الانخراط فى غواية الهيمنة: الديمقراطية، والتكامل الأوروبى ومعاهدة الأمن الأمريكية.

يظهر تاريخ اليابان توليفة متناقضة من قوة مناضلة وقوة متكيفة، فمنذ الحرب العالمية الثانية، ساعدت معاهدة الأمن الأمريكية اليابان على أن تركز على أهدافها الاقتصادية. فى حين جعلت الأزمة الاقتصادية فى التسعينيات ونهاية الحرب الباردة اليابان فى حالة حيرة وارتباك. يعتقد بايل أن اليابان سوف تتحرر من جمودها قريبا "بسرعة سيكون لها وقع المفاجئة"، والشيء الأقل وضوحا هو الاتجاه الذى تتحوه.

وعندما طلب من المؤلفين وضع خطة لسياسة كل دولة فى القرن الحادى والعشرين، تمهل المؤلفون وسألوا ماذا يجب أن يفترضوه بشأن السياسة الخارجية الأمريكية لأنها كانت سياسة أساسية فى حسابات الدول الأخرى. وقد كان جوف وبايل على وجه الخصوص مدركين ليس فقط بالأدوار البناءة التى لعبتها ألمانيا واليابان منذ الحرب العالمية الثانية ولكن مدركين أيضا بالدوافع الهدامة التى كانت كابحة لهما، فقد كانت معاهدة الأمن الأمريكية مع كلتا الدولتين هى الأرضية الصلبة التى جعلت أوروبا وآسيا ثابتة وجعلت ألمانيا واليابان تتخليا عن الأسلحة النووية وحشد جيوشهما فى وضع هجومي.

وإذا أغلقت الولايات المتحدة قواعدها العسكرية فى اليابان وكوريا الجنوبية وأوروبا، فإن الخبرات المستفادة خلال الخمسين عاما الماضية قد تظل موجودة على الرغم من تغير المعتقدات والآراء الضخمة الحالية، غير أن الإجماع بين مؤلفى هذا الكتاب هو أن انسحاب أمريكا سوف يخل فى النهاية بالتوازن والاستقرار بدرجة كبيرة. وفى أوروبا، يمكن أن تتوتر العلاقة بين فرنسا وألمانيا، وستشعر أوروبا الشرقية بأنها أكثر عرضة للعدوان من الشرق والغرب. لو سحبت الولايات المتحدة قواتها العسكرية من اليابان وكوريا الجنوبية، فمن المحتمل أن يتسلح اليابانيون مرة أخرى ويدخلوا فى سباق تسلح مع الصين. باختصار، فالعالم الذى يبدو جديدًا ثابتًا من خلال الاعتماد الاقتصادى المتبادل قد يبدو مختلفًا تماما لو انسحب عنصر واحد- ضمانة الأمن- ولم يوجد بناء بديل يزرع الثقة يحل محله. ومن الصعب تخيل ترتيب أمن لما بعد الناتو فى أوروبا فى هذا الوقت، ولكن سوف يتضمن على تجميعة من نزع السلاح وبناء جديد يضمن بصدق استقلال وسط أوروبا. وفى آسيا، سوف تتغلب القوى على جبل من الشك قبل مناقشة متغيرات ضمانة الأمن الرباعية الأطراف التى تضم الولايات المتحدة واليابان والصين وكوريا موحدة.

وبالطبع فإن الدولتين اللتين يصعب التنبؤ بمسارهما فى المستقبل هما الصين وروسيا. طرح الرئيس بيل كلنتون المسألة بشكل دبلوماسي:" الطريقة التى ستحدد بها روسيا والصين عظمتها سيكون لها تأثير كبير فيما سيأتى به القرن الحادى والعشرون." والأسئلة الأساسية التى تواجه كلتا الدولتين هى ما إذا كانتا ستظلان متحدتين، والمدة والكيفية اللتان ستأخذانها لاستكمال تحولهما إلى اقتصاديات السوق الديمقراطية.

يصف أوكسنبرح الصين التى يخلق نموها السريع حاجة لإيجاد توازن جديد بين معتقداتها الانعزالية والتزامها الجديد نحو العالم الحديث. إن تحدى عبور ١,٢ بليون نسمة إلى العالم الحديث سيكون تحديا رهيبا حتى لو لم تكن الدولة محاطة بمناطق صراع إقليمية يصعب السيطرة عليها مثل كوريا الشمالية وتايوان والهند- الباكستان وآسيا الوسطى. وعلى الرغم من أن البعض قلق فى الولايات المتحدة من أن استمرار نجاح الصين اقتصاديا يمكن أن يجعلها تهدد المصالح الأمريكية فى المنطقة، يقترح تحليل أوكسنبرج أن التهديد المتعاظم الشأن ينشأ من الكساد الاقتصادى أو عدم الاستقرار السياسي. فعدم الاستقرار السياسى داخل الصين يمكن أن يحدث رد فعل استبداديًا ووطنيًا ويزيد علاقاتها سوءا مع جيرانها. وبالعكس، يمكن أن تخل أزمات الحدود بالتوازن الدقيق داخل البلاد.

ومع ذلك، فمستقبل الصين يبدو أكثر وضوحا بالمقارنة بمستقبل روسيا التى تعتمد سياستها الخارجية فى القرن الحادى والعشرين على شكل الأمة- الدولة الذى سيظهر وكيف ستختاره لتنسبه إلى الدول السابقة من الاتحاد السوفيتي. يجد ليجفولد بعض الناس فى الاتحاد السوفيتى القديم من يعتقدون فى أنه يمكن أن يسترد نشاطه، وعدد أقل من الناس الذين يقطعون أمل فكرة أن يستعيد الاتحاد السوفيتى نشاطه، وعدد أقل جدا من هؤلاء من يهتمون بطمأنة الدول الجديدة بأن روسيا ترغب فى بناء علاقات قوية معهم. وبالنسبة إلى السيناريوهات المستقبلية، يرى ليجفولد أن فرص خروج روسيا كدولة ديمقراطية ليبرالية هى فرص ضئيلة. وهو

يرى أن الفرص الأكبر فى أن تخرج أمة "حديثة ومتكاملة" تتمتع ببعض السمات الديمقراطية. ومن المقنع أن تصبح دولة "منعزلة وميالة للقتال" ولديها حقد و"ضغينة وتبحث عن وسائل لإحداث الضرر بالمصالح الأمريكية"؛ وفى النهاية، فإن السيناريو الأقل احتمالا لكنه الأكثر تخويفا هو أن تخرج روسيا دولة "منكسرة ومنهارة" وتصبح موضع تنافس القوى الكبرى. ويستخلص ليجفولد أن "روسيا لديها كل الدوافع لأن تصبح جزءًا من هذا العالم الحديث الديمقراطى الموجه بالسوق" لكنها قد تعانى أيضا تدهورا منتظمًا. ومع ذلك فأيا كان ما يحدث " سوف يتحدد بقدر كبير من خلال نوع النظام الدولى الذى سنصبح عليه."

ما الذى ستفعله الولايات المتحدة؟ فى المدى القصير والمتوسط ستلتزم الولايات المتحدة بالاحتفاظ بقواتها المسلحة فى المسرح الأوربى والآسيوى وفى لعب دور الزعامة فى العالم مع بعض الإنذارات والتحفظات. لو طلب من الولايات المتحدة سحب قواتها المسلحة، والذى من غير المحتمل ولكن ليس من المستحيل أن يحدث، فإنها سوف تقوم بذلك، ولكن إلى أن تتضح التحولات فى روسيا والصين فإن رحيل القوات الأمريكية سوف يخلق مشاكل أكبر عما تحلها. والحاجة إلى زعامة أكبر تحت قيادة الولايات المتحدة لم يعترف بها أحد سوى هوبرت فدرين وزير الخارجية الفرنسي. فعندما طلب منه التعليق على الفضيحة الجنسية للرئيس بيل كلينتون، قال فدرين :" من خلال ٢٥ صراع شمل ٤٠ دولة، دول فى حالة تفتت، انتشار الأزمات المالية، ما نريده هو زعامة قوية فى جميع دولنا، بدءا بالولايات المتحدة." يعتبر التعليق حجة مفحمة لأنه من غير المتوقع من زعيم دولة كانت الأكثر انتقادا لزعامة الولايات المتحدة.

ماذا يقترح التاريخ للمسار الأمريكي؟ سوف يكون مسارا متقلب الأطوار: غالبا أحادى الجانب، شحيح، ضيق الأفق فى دعمه المؤسسات الدولية الوليدة؛ ومن حين لآخر ينظم حلفاءه بطريقة فعالة للتعامل مع المشكلة وغالبا ما يركز على اهتماماته الاجتماعية والاقتصادية والبعد الخارجى لهذه الاهتمامات. وارتبطت

أجندة السياسة الخارجية التى أتبعتها الولايات المتحدة حتى الآن فى العصر الليبرالى ارتباطا وثيقا بموضوعات محلية مثل المخدرات، والهجرة، والفساد، الجريمة، التجارة، والوظائف، ودفعت إليها مجموعات محلية، إما عرقية(كوبية، يهودية، أوروبا شرقية) أو موضوعات قائمة على أساس(الإجهاض، الاضطهاد الديني، حقوق الإنسان). وانقسام الحكومة – من خلال رؤساء وكونجرس من أحزاب مختلفة- يعمل على تعزيز تفكك السياسة، وخاصة عندما ينتقل الحزبان السياسيان بعيدا داخل القواعد التى يشكلون منها وفلسفاتهم. وعلى الرغم من هذه الضغوط المركزية، وبالفعل، ربما، بسبب الطريقة التى يتفاعلان بها، سوف تستمر السياسة الخارجية الأمريكية فى اتباع أهداف ويلسون لعالم يقوم على الديمقراطية والأمن الجماعي. يظهر الرأى العام بشكل متوافق هذا الاتجاه. يرغب الجمهور الأمريكى فى أن تركز حكومته على القضايا المحلية لأنهم يشعرون بالأمان نسبيا من الأخطار الخارجية، وهم يفهمون أن القوة الأمريكية تتطلب حل المشاكل المحلية، وإنعاش الاقتصاد، والحفاظ على جاذبية النموذج الأمريكي. ويعتقد الجمهور أن الولايات المتحدة يجب أن تلعب دورا نشطا فى العالم، ولكن فى حقبة ما بعد الحرب الباردة أكثر من ذى قبل، يجب أن نبحث عن شراكة الدول الأخرى ولا نواجه المشاكل بشكل بمفردنا.

ومع ذلك، سوف تواجه أمريكا الناشطة مشاكل. فالقوة الضخمة للولايات المتحدة تحمل فى داخلها بذور معارضتها، ليس فقط من حكومات، مثل يوغوسلافيا، أو ليبيا، أو العراق، أو كوبا، التى تدخل معها الولايات المتحدة فى حرب أو هى تحاربها بالفعل. وبعض الحكومات الحليفة أو الصديقة لن توافق على سياسات معينة، سوف تستاء من تصرفات "البوليس" الأمريكي؛ أو ترغب فى أن تنجح فى إيجاد بعض المجالات لزعامتها الخاصة. ففرنسا على وجه الخصوص ترغب فى استخدام الاتحاد الأوربى مساويا للقوة الأمريكية. وذلك هو أحد الأسباب فى زعم صمويل همنجتون إن العالم يتجه نحو عالم "واحد متعدد القطبية" ذلك

العالم الذى تحتاج أن تناقش فيه الولايات المتحدة المشاكل مع "مجموعة من الدول الكبرى الأخرى". تحتفظ الولايات المتحدة بقوة الاعتراض فى بعض الأفعال، لكنها إذا عملت بشكل أحادي، فإنها ستخاطر بإثارة تحالفات جديدة ضدها. والعصر الليبرالى لا يعطى المجال لانتقاد السلطة فقط، بل يشجعها. وهذا هو قوة النظام لأنه بالتشجيع على الانتقاد، فإنه ينزع الفتيل من دماره، شريطة أن تستجيب القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة بطريقة ملاءمة. بعض الانتقاد للقوة العظمى أمر حتمي، فقد نصح اللورد كرينجتون ذات مرة الولايات المتحدة بأن أعباء القوة تحتاج من يتحملها: "أنتم دائما تختفون فى مكان مجهول إذا كنتم الشعب الأكثر قوة والأكثر نفوذا فى مدينة، وببساطة لا تستطيعون فى ذلك الوضع أن تأملوا فى كسب العالم، لقد قام البريطانيون بممارسة الكثير من هذا."

فى مطلع الحرب العالمية الأولى تنبأ نورمان أنجل فى كتاب لاقى رواجا كبيرا بأن الاعتماد المتبادل قد تقدم إلى الحد الذى أصبح فيه لا يمكن تصور حدوث الحرب. وحتى فى منتصف الحرب العالمية الثانية، طار ويندل ويلكى المرشح الجمهورى للرئاسة عام ١٩٤٠ حول العالم وعاد متأثرا بشكل عميق "كيف أصبح العالم صغيرا ومعتمدًا بعضه على بعض بالكامل." هذه المقولة تم سماعها مرة أخرى فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، ولكن فى دراسة لتاريخ العالم رفض دونالد كاجان الفكرة: "ليست هذه المرة الأولى التى تجعل الظروف والأفكار الجديدة أن يعتقد العديد من الناس بأن المستقبل الوحيد لسلام دائم بات وشيكا، ومع ذلك فعلى مدى القرنين الماضيين كان التنبؤ الوحيد الأكثر شيوعا حول نهاية الحرب هو الحرب ذاتها."

على الرغم من التغيرات العميقة التى حدثت فى العالم خلال هذا القرن، فإن دراستنا لمسارات القوى الكبرى تقترح أن فكرة كاجان لا تزال قوية. فالصراعات لا يمكن استبعادها، على الرغم من أن الأسلحة النووية سوف تظل رادعا مهما فى الصراع بين القوى الكبرى. ولا تزال روسيا والصين متوترة؛ ويبدو من المحتمل

أنهما تتجهان نحو الاستبدادية الوطنية عندما تكتمل تحولاتهما إلى السياسات الديمقراطية الحديثة. وتعميق روابط الاعتماد الاقتصادى المتبادل سوف يزيد من تكلفة الصراعات، لكنه لن يمنعها. ويمكن أن تمنع القيود الديمقراطية الصراعات الجديدة، غير أن اثنين من القوى الكبرى ليستا من الديمقراطيات القوية.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، تعاونت القوى الكبرى أكثر من أى وقت مضى فى القرن، لكن هذا الاتجاه نحو التعاون كان يعيقه اتساع الناتو وعانى من نكسة خطيرة بسبب الصراع فى كوسوفو. والبعد الخارجى لصراع كوسوفو لم يكن الدين يقرر حدوده ولكن تقرره الدول، كما يقترح هذا الكتاب، والصدع المحدد كان بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية. ولكى نفهم رد فعل القوى العظمى تجاه الأزمة، يجب أن ندرك الانقسام الديمقراطى والدوافع والمصالح التى تحرك كل دولة- وباختصار، المسارات القومية. بالنسبة لأوروبا، والولايات المتحدة واليابان، كان سبب الأزمة منع صربيا من الإبادة البشرية للألبان العرقيين فى كوسوفو. واختلفت دول الناتو على ما إذا كانت القوات البرية ضرورية أو مرغوبًا فيها، لكنها اتفقت على ضرورة رد المجتمع الدولى بقوة على السلوك الصربي.

كانت وجهة نظر روسيا والصين مختلفة تماما؛ فقد عارض كلاهما استخدام المجتمع الدولى للقوة. وقد اقترحا إصدار قرار من مجلس الأمن يدين الضربات الجوية للناتو. وبعد جدل عام غير مسبوق بين القوى العظمى رفض المجلس القرار بغالبية أصوات ١٢ مقابل ٣. وعلى الرغم من هذا، ولأن روسيا والصين يمكن أن تعترضا على قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فلم تسع دول الناتو إلى هذا التفويض.

ما الذى جعل روسيا والصين تتخذان موقفا معارضا؟ فقد رأى كلاهما الأحداث من خلال منظور خبراتهما، وتسربت معلومات تعزز الصور التى كانت تختلف عن الصور التى رآها الغرب. اكتشف الروس والصينيون "إرهاب" جيش تحرير كوسوفو وضحايا الصرب من قذف الناتو بالقنابل، فى حين ركزت

حكومات الناتو على ضحايا العدوان الصربي. تجتاز روسيا والصين تحولات سياسية واقتصادية وعرقية خطيرة، وكلتاهما تخاف من أنه إذا استطاع الناتو أو الأمم المتحدة التدخل بشكل شرعي في يوغوسلافيا، فيمكنه القيام بذلك في روسيا وفي الصين أيضا. وعلاوة على ذلك، فإن لدى الروس تاريخًا طويلاً من التعاطف مع الصرب، واعتبرت الحكومة الصينية قذف الناتو لسفارتها بالقنابل(الذي حدث بشكل عرضي) على أنه عمل مدبر يستهدف إذلالها أو تهديدها. أدى كل هذا إلى إدراك مختلف بشكل خطير بين الناتو والصين وروسيا، ذلك الانقسام الذي كان من بقايا الحرب الباردة لكنه كانت له بالفعل أسباب أقدم وأحدث.

تظهر مأساة كوسوفو رحلة القرن. فالعولمة، أو في هذه الحالة الرغبة في أن تصبح جزءا من أوروبا لن يوقف الصراعات المدمرة وعديمة المعنى على ما يبدو. لكن كوسوفو كانت نوعا جديدا من الحرب. وفي كلمات الرئيس فاكليف هافيل رئيس جمهورية التشيك :" الحرب الأولى التي لم تشن باسم المصالح القومية، بل باسم المبادئ والقيم. لم يكن لدى كوسوفو حقول بترول للطمع فيها؛ ولم يكن لأي أمة عضو في التحالف أية مطالب إقليمية ... [إنهم كانوا] يتجادلون بشأن مصير الآخرين." وكلا سببي الحرب- القمع العنيف لحقوق جماعة عرقية- ورد المجتمع الدولي- هما جانبا الصراع في القرن الجديد.

التحديات والفرص

لم يظهر عالم جديد بعد، لكن ملامح العصر.الليبرالي أصبحت واضحة. والعديد من المفكرين والبناة يضعون لبناته بدون خطة أساسية. وهم يسترشدون في عملهم بالفطرة الإنسانية والحكم على الأمور بطرق عملية، وقشور من ذاكرة قومية، والحاجة إلى الاستجابة إلى أحداث مروعة. وأحيانا هناك شعور بانعدام النظام أو حتى التشوش، لكن الشيء الأكثر وضوحا هو أن المشروع ليس متماسكا

على الإطلاق، وذلك بعض الشيء لأن العصر الجديد يقوم على أساس ثابت من الأعراف الدولية. وقد صيغت هذه الأعراف فى ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية، وهى قيم استقر عليها العالم أجمع.

لا يزال هناك أربعة أركان لم تكتمل سوف تدعم العصر الليبرالي. الركن الأول هو القانون الدولي- المعاهدات، الاتفاقيات، والقواعد التى تشمل الأعراف الدولية. ومجوعة القانون الدولى تتزايد بسرعة فى التجارة الدولية، والتمويل، وحقوق الملكية الفكرية، بل أيضا فى حقوق الإنسان(الجنس، الأقليات، الأطفال، العمل، اللاجئون)، وحقوق البيئة، وترسيخ الديمقراطية ونزع التسلح. ويتكون الركن الثانى من المحاكم الدولية، المجالس القضائية للتحقيق أو اللجان التى تبت فى أحكام انتهاك القوانين أو تسوية النزاعات. ومن اللجان القوية، منظمة التجارة العالمية، غير أن العالم يجرب أماكن محاكمة جديدة للتعامل مع الجرائم الدولية سواء أعمال التعذيب التى قام بها الدكتاتور التشيلى السابق أو الإبادة الجماعية التى ارتكبها الرئيس اليوغوسلافي.

يعتمد الركن الثالث على المراقبة وحوافز تشجيع الإذعان، والركن الرابع عقاب من ينتهك القوانين ، هذان الركنان التنفيذيان ضروريان من أجل الإبقاء على عصر ليبرالي، لكنهما ما زالا ضعيفين.

لقد عملت المنظمات غير الحكومية مع دول صغيرة ومتوسطة، مثل كندا والنرويج من أجل سن القوانين والمراقبة، وقد قدمتا الخبرة البشرية والدعم الشعبى لتحويل الأعراف إلى معاهدات وإنشاء مؤسسات جديدة للحكم على السلوك أو تسوية المنازعات. وقد قامت بمراقبة أعمال الدول وساعدت الضحايا على رفع شكواهم إلى المحاكم والمنظمات الدولية من أجل الحصول على التعويض أو تصحيح الظلم.

يتطلب التنفيذ الصحيح والفعال قرارا من مجلس الأمن ومن ثم الموافقة أو القبول التطوعى من القوى الكبرى. وينشأ ضعف الركنين الأخيرين من غياب الإرادة السياسية وعدم وجود رؤية موحدة بين القوى الكبرى، وتظهر معظم التحديات المعاصرة للنظام الدولى داخل الدول الضعيفة أو من تصرفات الدول "الغشاشة". والقوى الكبرى إما لأنها تفتقد القدرة أو أنها ديمقراطيات، فإنها ترفض المخاطرة بحياة شعوبها فى الصراعات التى لا تهدد مصالحها الأمنية المباشرة. وهذا يفسر لماذا لم يجد المجتمع الدولى صيغة ناجحة لمسايرة هذه المشاكل، لكن القوى الكبرى هم حراس بوابة مجلس الأمن ويتوقف نجاح العصر الليبرالى فى النهاية على نفوذهم وقوتهم.

عندما تمارس القوة بطرق يرى النظام والدول الكبرى أنها شرعية مثل حرب الخليج، حينئذ فإن المؤسسات الحالية- وبخاصة الأمم المتحدة- تصبح أقوى. وعندما تستخدم القوى الكبرى نفوذها من أجل أغراض خاصة لا تعتبرها الدول الأخرى شرعية، فإن تأثير المؤسسات الدولية يتلاشى ويصبح نظام الأمن الجماعى هشا، كما هو موجود متآكل. أوضح كوفى عنان هذه النقطة بصراحة عندما قال إن الأمم المتحدة " سيكون لديها القدرة لتعزيز مصالح جميع الدول مادامت لم تظهر أنها تخدم المصالح الضيقة لأى دولة أو مجموعة من الدول." وسوف يختبر طغاة النظم المنبوذة الأمم المتحدة بشكل دوري. كلما كان تهديدها أكثر مصداقية كان الاحتياج للقوة أقل احتمالا للإجبار على الإذعان لقرارات الأمم المتحدة، لكن تجميع تحالف مرة تلو المرة لمواجهة تهديدات طغاة لا يقبلون الإصلاح يتطلب جهودًا كبيرة بكل ما تحمل الكلمة من معان.

تلك هى جميع الأسباب التى تفرض على الولايات المتحدة اتباع نوع جديد ومختلف من الزعامة إذا ما أريد للعصر الليبرالى أن ينجح. ففرض العقوبات أحادى الجانب من أمريكا بالإضافة إلى عدم رغبتها فى الإسهام أو الوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمات الدولية يضعف النظام ذاته الذى أنشأته. يجب أن تكون واشنطن القدوة وتتخذ التدابير مع القوة متعددة الأطراف.

بعد الخطوات الأساسية لإقامة وإدارة ودعم نظام ليبرالي، فإن تصورنا للمستقبل يعتمد على كيفية تعاملنا مع عدد من التحديات. فمجموعة المشاكل الأكثر أهمية وخطورة تنشأ بين القوى العظمى، ولا يمكن لحرب عالمية أن تندلع إلا إذا نشبت حرب بين قوة أو أكثر من هذه القوى. فإن كان من المحتمل أن يعتمد هذا بدرجة كبيرة، على ما إذا كانت ستنجح الصين وروسيا فى التحول نحو ديمقراطيات السوق، وعلى ما إذا كانت القوى الكبرى الأخرى سيمكنها أن تصنع علاقات شراكة مع هذين الحكومتين، فلن يكون هناك تحد أكثر أهمية من هذا!

يجب أن تفتح الديمقراطيات الصناعية مجالا فى الساحة الدولية لروسيا والصين لكى تلعبا أدوارا مهمة؛ وإذا شعرت إحداهما بأنها مستبعدة أو مهملة، فسوف يقوى المتسلطون فى كلا الدولتين ويتضاءل مستقبل التحولات الناجحة. ولن تكون الحرب العالمية حتمية إذا فشلت التحولات وعادت إحدى الدولتين أو كلتاهما إلى وضع استبدادي، لكن التعاون ونظام الأمن الجماعى الفاعل للأمم المتحدة لن يكون محتملا. ولن يتحقق السلام العالمى إذا نجحت التحولات، غير أن احتمالات حدوث تعاون فى التعامل مع مشاكل الأمن العالمى سوف تتحسن.

وعلى فرض أن قامت روسيا والصين بإحداث تحول، وصاغت القوى الكبرى نظاما جديدا للتعاون، حينئذ سوف تواجهان حشدا من موضوعات الأمن الضاغطة، بما فيها انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ عدم الاستقرار فى منطقة القرم (البلقان الأوروآسيوية لآسيا الوسطى، كما سماها زبينجوى برنينسكى فى تحليل استفزازي)؛ والأصولية الثورية فى الشرق الأوسط؛ والتنافس بين الهند وباكستان، الصين والهند إيران والعراق؛ كوريا الشمالية؛ والصراعات العرقية؛ الدول المارقة والفاشلة. وربما يكون "للقوى الإقليمية" نفوذا أكبر فى مناطقها أكثر مما لنفوذ القوى الكبرى. وتضم هذه القوى الهند ونيجيريا وجنوب أفريقيا والهند الصينية والبرازيل وإيران والدول فى أوروبا وآسيا والأمريكتين التى تعتبر ديمقراطيات ثابتة ولكن ليست على درجة من النضج مثل القوى الكبرى. ويجب أن توجد الأدوار البناءة والمفيدة لهذه الدول ويجب أن تشجع على بناء "مجتمعات الأمن" حيث تضمن الدول أن خلافاتها سوف تسوى بدلا من اللجوء إلى الحرب.

ويتعلق التحدى الثانى بالفجوة المتزايدة بين الدول الغنية والفقيرة. فقد كان البنك الدولى وبنوك التنمية الإقليمية هى الأجهزة الرئيسية لتنشيط التنمية وتضييق الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء، ويجب أن تستمر هذه الأجهزة فى التركيز على الدول الأكثر فقرا. وفى الوقت الذى تتزايد فيه نسبة المواليد فى الدول الأكثر فقرا، فإن النصيب الأكبر من ثروة العالم ينتج ويستهلك فى الاتحاد الأوربى واليابان ودول النافتا الثلاث.

والسؤال المثار هو ما إذا كانت المناطق الإقليمية الثلاث يمكنها أن تتسع بطريقة بحيث تدخل فيها الدول الأكثر فقرا. وقد كانت للاتحاد الأوربى وحده استراتيجية "إقليمية" موحدة لرفع مستوى المعيشة للدول والمناطق الأكثر فقرا فى منطقته. ويتراوح نقل الموارد إلى الدول الأربع الأكثر فقرا ما بين ٢-٤% من ناتج الدخل المحلى للدول- نسبة ليست بالكبيرة- وهناك دلالة على أن السياسات قد قللت التفاوت فى الدخل. وتفتقد دول النافتا هذه السياسة، ولكن يجب عليها أن تستفيد بعض الدروس من الخبرة الأوربية.

يجب ألا تكون كل منطقة إقليمية حصنا منيعا يمنع دخول الحكومات أو المنتجين الآخرين؛ بل يجب أن تكون كل دولة معملا يجرب الأفكار والقوانين التى يمكن تطبيقها بعد ذلك على نطاق عالمي. ولكن المسألة الحساسة منع تهميش الدول وبخاصة فى أفريقيا والتى تقع خارج نطاق كل منطقة.

التحدى الثالث- بعد التحولات التى ستحدث فى روسيا والصين وتوسيع المناطق الإقليمية الثلاث- هو تطوير وسائل أكثر فاعلية للحكم العالمي، فمجلس الأمن يحتاج إلى توسيع لكى يضم اليابان وألمانيا والعديد من القوى الإقليمية. وفى نفس الوقت، تحتاج عملية التصويت إلى تغيير؛ وإذا كانت لكل دولة من هذه الدول حق الاعتراض(الفيتو) فسوف يعود مجلس الأمن إلى فترة الشلل المبكرة. فاعتراضات الدولة الوحيدة يجب أن ينقضى زمنها(ما عدا حالات قليلة عندما يكون عضو دائم مرتبطا بشكل مباشر)؛ يجب أن يجد كل عضو من الأعضاء الدائمين شركاء إذا ما

أرادوا إيقاف أعمال الأمم المتحدة. واجه الاتحاد الأوربى مشكلة مشابهة وقرر فى عام ١٩٨٦ رفض قرار الإجماع من أجل إسراع الاندماج.

وهذه المسألة من صنع القرار، تعتبر جزءًا وحزمة من القضية المحورية عن مقدار التحكم الذى تفوض به الدول المنظمات الدولية والقدر الذى ينبغى أن تحتفظ به. يقال إن يوجى بيرا قال ذات مرة: إنه عندما تصل إلى مفترق الطرق يجب أن تجتازه!" وفى مفترق الطرق بين العمل أحادى الجانب والعمل الجماعي، ترددت الولايات المتحدة وانقسمت من خلال المدافعين عن كل خيار. ومع ذلك، فالتقدم نحو الأهداف التى حددها ويلسون ورزفلت ليست ممكنة بدون زعامة أمريكية صريحة.

وعندما نتابع عناوين الصحف اليومية لا يمكننا إلا أن نعتقد أن شيئا لم يتغير، المذابح فى كوسوفو والإبادة العرقية فى راوندا/بروندى وعناد الدكتاتور العراقي، وضغوط السكان فى جنوب آسيا، والإيدز فى أفريقيا- فقد رأينا كل هذا من قبل، وإن كان فى منطقة مختلفة.

هناك خيوط تربط ما بين مشاكلنا المعاصرة بكل ما حدث من قبل، ولكن هناك أيضا عناصر جديدة فى أزمتنا الحرجة الحالية التى لم يكن من الممكن تصورها، ناهيك عن التنبؤ بها حتى قبل أيام قليلة من حدوثها. لا يمكننا الهروب من تاريخنا، وعلى الرغم مما يبدو أننا نقترب منه فلن نكرر أيًا منه.

الدرس الفادح فى القرن العشرين هو أن القادة يمكن أن يأخذونا إلى مسار إما يستهوى الغرائز الدنيا للبشرية أو يستهوى قيمها العالية. ويمكن أن تصعب الأعراف والقوانين اتباع المسار الأول وتسهل اتباع المسار الثاني. والتعبير عما قاله وينستون تشرشل بمعنى آخر، نحن نصنع الأعراف وبعد ذلك تصنعنا الأعراف. وعلى الرغم من أن المبادئ والأعراف الدولية يمكن أن تقيد زعماء الدول، فليس هناك مجال للشك سوى أن تقدم الأعراف القومية القيود الأكثر فاعلية

والحوافز على سلوكهم. وترتبط القيود الداخلية والدولية بعضها ببعض أحيانا بطرق منافية للفطرة. ويعتقد عادة أن دولة لها نفوذ عظيم على المستوى الدولى تكون أكثر استقلالا على المستوى المحلي، بينما يدل النمو الحديث للصين أن هذين العاملين قد يكونان مرتبطين ارتباطا عكسيا. فانفتاح الصين على العالم جعلها أكثر اعتمادا ولكن أيضا أقوى. والخوف من انتقاص السيادة ربما يخطئ الهدف بأن التعريف التقليدى قد أصبح لاغيا. كانت ألمانيا أكثر نجاحا وأكثر نفوذا فى الخارج عندما قبلت القيود التى فرضتها عليها جيرانها عن القيود التى كانت مفروضة عليها عندما حاولت السير بمفردها.

فى هذا العصر الليبرالى غير المركزي، فالقوى الكبرى مهمة ليس لأنها تحاول توجيه دفة الأمور ولكن لأنها تقدم إطار عمل ثابتًا ومضمونًا يستطيع من خلاله الآخرون أن يقودوا سفن دولهم. وعندما تحدث أزمة مالية، كما حدث فى صيف عام ١٩٩٧، أو عندما تبرز مشكلة أمنية أو مشكلة إنسانية، يمكن أن تعمل القوى الكبرى على استقرار العملة أو تقيد الفئات المنشقة المتحاربة وهذا لا يعنى أن بإمكانها أن تحل بالضرورة المشكلة، لكن الحلول الدولية ليست ممكنة دون أن تدخل فيها بشكل نشط .

لم تمارس دولة بمفردها ذلك النفوذ الذى مارسته الولايات المتحدة فى العالم مع نهاية القرن العشرين. إن مصدر قوتها ينبع من أصولها القومية ومن النظام الدولى الذى ساعدت فى إنشائه. هذا النظام، وتلك المساحة على لوحة رسم العالم، هى العصر الليبرالى الذى تحسنت فيه مستويات المعيشة واستطاعت الدول واللاعبون الآخرون أن تحدد مكانها تحت الشمس. وإن كان سيكتب لها البقاء وتستمر فذلك يعتمد على عوامل عديدة؛ أولا: يجب أن تحتفظ الولايات المتحدة بوجود أمنى فى أوروبا وآسيا ويجب أن تكون مستعدة لاستخدام القوة فى اللحظات الحرجة على حساب الأعراف الدولية وليس على مسئولية مصالحها. ثانيا: سوف يعتمد بقاء العصر الليبرالى على ما إذا كانت الصين وروسيا ستقومان بتحولات

من خلال اقتصاد سوق ديمقراطى وتستعدان لمناقشة القضايا العالمية بطريقة تعاونية مع القوى الأخرى. وهذا يتطلب بالتالي، أن تعطى القوى الأخرى الفرصة لروسيا والصين لأن تلعبا أدوارًا بناءة فى التعامل مع القضايا الدولية. ثالثا: يجب أن تتطور الأشكال الجديدة من المشاركة بين القوى الكبرى. ويجب أن يستعد الاتحاد الأوربى لتحمل عبء المسئولية الأساسية فى البلقان وشرق أوروبا واليابان بحاجة إلى الانضمام إلى الولايات المتحدة والصين حتى توفر أرضية صلبة للأمن فى شرق آسيا. وإذا سعت القوى الكبرى إلى تكوين علاقات جيدة بعضها مع بعض، وإذا أمكن أن تتلاقى أهدافها وقيمها، فسوف يكون القرن الحادى والعشرون مختلفًا بشكل ملحوظ عن الماضى وسوف يستفيد العالم بأسره.

والدول التى ظلت مهيمنة طوال القرن العشرين سوف تسود فى القرن الحادى والعشرين لكن أهدافها قد تتغير. فسوف تتطور أدوارها فى الاقتصاد عندما تبحث عن طرق تكامل مع الآخرين دون أن تفقد سيطرتها الوطنية بالكامل. وتفوقها فى مجال السياسة الخارجية سوف يظل دون تغير. وسوف تقود القوى الكبرى ولكنها لن تهيمن على المؤسسات التى ستضع قواعد القرن الحادى والعشرين. وإذا أمكنها الإبقاء على العصر الليبرالى، فسوف يضيق نطاق الصراع العالمى ويمكن أن يتزايد محيط الحضارة العالمية.

المؤلفون فى سطور

روبرت أ. باستور: هو أستاذ العلاقات الدولية بجامعة إيموري. وفى المدة من عام ١٩٨٥- ١٩٩٨ كان زميلا والمدير المؤسس لمركز كارتر لبرنامج أمريكا اللاتينية والكاريبى. وقد قام أيضا بتطوير مركز برامج الصين والديمقراطية، وقام بتنظيم بعثات لمراقبة الانتخابات فى عشرين دولة. وهو مؤلف أو معد لأحد عشر كتابا عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاة أمريكا اللاتينية. وقد عمل بمجلس الامن القومى فى الفترة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨١، وكان مستشارا لوزارات الدفاع الامريكية. وقد حصل على درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد.

ستانلى هوفمان: أستاذ بجامعة هارفارد، حيث حصل منها على درجة الدكتوراه، وكان يدرس بها منذ عام ١٩٥٥. وكان رئيس مركز الدراسات الأوروبية فى هارفارد منذ بدايته فى عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٩٥. قام بتاليف كتب عديدة عن الفرنسيين والشئون الدولية، وهو أيضا كاتب مقال بمجلة نيويورك للكتب، ومحرر بمجلة أوروبا الغربية للشئون الخارجية.

جوزيف جوف: محرر الصفحة الافتتاحية وكاتب عامود بصحيفة سيودتش زيتونج، من كبرى الصحف اليومية الأوسع انتشارا فى ألمانيا الغربية. وهو أيضا زميل بمعهد اولين للدراسات الاستراتيجية بجامعة هارفارد. مؤلف الشراكة المحدودة: اوروبا، الولايات المتحدة، وأعباء التحالف، وقد كتب عن الدبلوماسية الألمانية، ضبط التسلح والاستراتيجية والسياسة الخارجية الأمريكية، والأمن الأوروبى. وقد حصل على درجة الدكتوراة من جامعة هارفارد.

روبرت ليجفولد: أستاذ العلوم السياسية بجامعة كولومبيا، وكان مديرا لمعهد هاريسون لدراسات الشرق الغرب فى الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٢.

وفى الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٤ كان زميلا قديما ومدير مشروع الدراسات السوفيتية بمجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك. ومعد مشارك لكتاب ما بعد الاتحاد السوفيتى: من الإمبراطورية إلى الأمم (١٩٩٢) ومؤلف "المسألة الروسية". وقد حصل على درجة الدكتوراه من كلية فلتشر للقانون والدبلوماسية.

روبرت جى. ليبر: أستاذ بجامعة جورج تاون، قام بالتدريس من قبل فى هارفارد، وأكسفورد وجامعة كولومبيا فى دافيز. وهو مؤلف لستة كتب منها: **لا توجد قوة مشتركة: فهم العلاقات الدولية(١٩٩٥)**، ومعد لكتاب إيجل أدريفت: السياسة الخارجية الأمريكية فى نهاية القرن (١٩٩٧). وقد حصل على الدكتوراة من جامعة هارفارد.

ميشيل أوكسنبرج: زميل قديم بجامعة ستانفورد فى مركز أبحاث الباسيفيكى اللآسيوى؛ حيث كان أيضا أستاذا للعلوم السياسية. وكان رئيسا لمركز الشرق – الغرب، وقبل ذلك استاذ العلوم السياسية بجامعة ميتشجان، ومدير مركز الدراسات الصينية. ومن عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٠ عمل بمجلس الأمن القومى ولعب دورا أساسيا فى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. وحصل على الدكتوراه من جامعة كولومبيا.

كينيث ب. بايل: أستاذ التاريخ والدراسات الآسيوية بجامعة واشنطن، حيث كان أيضا مديرا فى الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٨ لكلية هنرى م. جاكسون للدراسات الدولية. وهو رئيس المكتب القومى للأبحاث الآسيوية،

ومؤلف للعديد من الكتب عن اليابان ومنها المسألة اليابانية: القوة والغرض فى حقبة جديدة (١٩٩٢) ونجاح اليابان الحديثة (١٩٩٦). وكان رئيس التحرير المؤسس لمجلة الدراسات اليابانية (١٩٧٤- ١٩٨٦). وقد حصل على الدكتوراه مـــن جامعـــة جون هوبكنز.

المترجم فى سطور:

هاشم أحمد محمد

من مواليد السويس عام ١٩٥٠ مهندس استشاري يعمل في مجال الهندسة المدنية. حصل على دبلومة الترجمة التحريرية من الجامعة الأمريكية عام ١٩٩٧. دبلومة في الدراسات الإسلامية(٢٠٠٤)، ترجم العديد من الكتب العلمية لدور النشر الحكومية ودور النشر الخاصة، ومنها:

الهيئة العامة للكتاب- مشروع الألف كتاب الثاني:

١- قراءة في مستقبل العالم (حصل على جائزة السيدة سوزان مبارك عام ١٩٩٦).

٢- معجم التكنولوجيا الحيوية ١٩٩٦.

٣- شارك في ترجمة دائرة المعارف الإسلامية.

٤- أفكار العلم العظيمة (تم إعادة نشره في مكتبة الأسرة)، ومكتبة الأسرة بالأردن، ٢٠٠٨.

٥- الدقائق الثلاث الأخيرة، ١٩٩٧.

٦- جوهر الطبيعة، ١٩٩٨.

٧- سلسلة سين وجيم (من ستة عناوين: أسرار جسم الإنسان، إلخ) أعيد نشرها في مكتبة الأسرة (ودارت حولها حلقات نقاشية في المعرض الدولي للكتاب).

٨- شارك في ترجمة موسوعة الطفل، ١٩٩٩.

٩- أسرار الكيمياء، ٢٠٠٠.

المجلس الأعلى للثقافة- المشروع القومي للترجمة:

١- حروب المياه، الصراعات القادمة في الشرق الأوسط،١٩٩٩، وأعيد نشره في مكتبة الأسـرة عام ٢٠٠٥. ودارت حوله حـلقة نقاشية بالتليفزيون (قناة العلم).

٢- القوى الأساسية الأربع في الكون، ٢٠٠٢.

٣- استكشاف الأرض والكون، ٢٠٠٣.

٤- ثورة في التكنولوجيا الحيوية، ٢٠٠٥.

٥- نافذة على أحدث العلوم، ٢٠٠٥.

٦- عوالم أخرى، ٢٠٠٥.

صدر له عن دور النشر هلا بوك، سلسلة علوم وعلماء (١٦ عنوانا) ١٩٩٧.

وقد ترجم مقالات علمية في مجلة العلم (١٩٩٦)، كما أنه ترجم العديد من الموضوعات الاقتصادية والقانونية والروايات العالمية.

التـــصحيح اللـــــغوى : أحمـــــد عبـــــده

الإشـــــراف الفنـــــى : حـــســـن كـــامل